

MICROFILMED BY **BYU**
AT:
**COPTIC CATHOLIC
CHURCH, CAIRO**

OPERATOR

STEVE BALDRIDGE

REDUCTION X

42

DATE FILMED

14 SEPT 1987

LIGHT METER SETTING

21

FILM EMULSION NUMBER

A91360419

FILM UNIT SER. NO.

HRP 51568

PROJECT NUMBER

EGPT 00004

ROLL NUMBER

4

LOCALITY OF RECORD

EGYPT

TITLE OF RECORD

THEOLOGIE MORALE

ITEM

7



Handwritten signature or mark

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

المجلد

الجزء

الكتاب

المجلد

الجزء

Whole Volume

Bleed Through

بسم المهيبة والابن والروح القدس الاله الواحد

امين

وبعد هذا كتاب شريف الماي شريف الاحكام والمباين لكي فاص علم النيهما
 الله الاب العالم العامل حرمان بوزناون اليسوعي يشغل على سبع مقامات تجزي
 الي اويل وفصول واجزاء وقرع تحتوي معاهد مختلفة ومسايل متنوعة لارشاد
 الطالبين وانارة لالباب المهديين والمهتدين نسال الله ان ينفع به مطالعيه ويجمع
 به عن الزلل والخطل عقل المتامل فيه امين: كير يا لصوت كير يا لصوت كير يا لصوت

فهو من الكتاب

المقالة الاولى

في قاعدة الافعال البشرية وهي بايات

الباب الاول في القاعدة الثالثة في المير وهو ثلثة فصول:

الفصل الاول في ماهية الفهم وكيفيت السلوك به

الفصل الثاني في المفعول للذكاء وهو سلب الشك خصوصاً وهو ثلثة اجزاء:

الجز الاول في ما الفهم للشك وكيف يتصور السلوك به: في ما الذي يجب

الجز الثاني في ما الذي يجب عمله اذا كان الفهم وشكاً عموماً

الجز الثالث في حل لثه في حال الشك يجب السلوك في الطريق المأمين واليمين

الفصل الثالث في المحك والمفطر بالاول في انه اذا صدق لك ما الذي يجب

عمله وهو جز واحد:

الكتاب الثاني

في قاعدة المانك البشرية للظاهر اي الناموس وهو اربعة فصول:

الفصل الاول في ماهية الناموس اجمالاً وفي كيفية الالتزام به وينقسم الى اربعة اجزاء

الجز الاول: في ماهية الناموس: في ذلك الما

الجز الثاني في كم هي انواع الناموس:

الجز الثالث

المحرر: د. باويج

عقود انما نرسن انقدر فرزام

عبد سعاد الامام قال اربعة عقدتكم تسليم لافعه نصفه ثوبه بنه
 شمري و... عشر ذراع رابلون على السلا واخبر ان تعرفوني
 فتمهم من دون شطاره لافني ولا شلتك ويسمى لهم شمري

الفصل في...

تسليمه دون رافني ذرا اربعة

الجز الثالث في حل انه يلزم حفظ الخامس الشرعي دون قول الالهيه
الجز الرابع في حل انه يفي من لا يحفظ التلويح الشرعي واذا اخطا فاعطاه
الفصل الثاني في الماشاي الذي يلتصق بغيره الاوامر وحفظها هو اربعة اجزا
الجز الاول في من يلزم حفظ الاوامر
الجز الثاني في حل ان التلويح يتصور بحفظها ليس او طائفة في حين قيامها
الجز الثالث في حل ان التلويح الذي يحل يلزم حفظه ليس لما كان الذي
يوجدون فيها

الجز الرابع في حل انه يلزم الفيا باوامر الناموس انما ابطال حقله حيث مضمون
الفصل الثالث في كيفية حفظ الاوامر في ستة اجزا
الجز الاول في حل انه يجب اكمال الاوامر جباها

الجز الثاني في حل ان قصد تحصيل الوصية حال القول الموطن ضروري لها ام لا
الجز الثالث في حل انه في حق الوصية من يخطئ او يظن عدم وفائها

الجز الرابع في حل قصد انتقال الفعل المأمور به من مقام الوصية
الجز الخامس في حل انه يمكن اتمام وصية من خطا على فعل واحد وحرمان واحد

بافعال مختلفة
الجز السادس في حل ان من عالت وصيا لكثرة تبطل ويعد تركه خطايا لكثرة

الفصل الرابع فيما يفي الانسان من الخطا وهو اربعة اجزا
الجز الاول في حل انه يفي فيه الخطا مفرقة

الجز الثاني في حل ان الخوف يبرر الانسان من الخطا
الجز الثالث في حل ان عدم اكمال حفظ الناموس كل امر موزع بين الاتزام بحفظ

الجز الرابع في حل انه يجب من اتمام الوصية حل للوصية
المقالة الثانية

في بيان ما هو بوجوب الفيا
الالهيه

هذا كتاب يزاد الى صاحبه القس عبد المسيح جرجس القبطي

الباب الاول

الالهيه وينقسم الى ثلثة ابواب الباب الاول في افعال اوامر الايمان
وهو اربعة فصول

الفصل الاول في الاسرار الدينية الواجب اعتقادها ضرورة وينقسم جزا واحدا
الفصل الثاني في بيان الزمك الذي يجب فيه على المؤمن الاعتقاد والمقراريمايه

وينقسم جزا واحدا
الفصل الثالث في انكار الايمان المستقيم ظاهرا لا باطنا وهو جز واحد

الفصل الرابع في الكفر العطايا المعادة الايمان وهي ثلثة اجزا
الجز الاول في ما هو الكفر وكه في انواعه

الجز الثاني في حل انه يسمى للمؤمنين فالطة اليهود ومشاركتهم
الجز الثالث ما هو كفر الالاسيس

الباب الثاني

في الواجب هو ثلثة فصول
الفصل الاول في ماهية الرجا الفصل الثاني في بيان متى يلزم الانسان بنفيلة

الرجا الفصل الثالث في الاحوال التي تلزم بانفيلة الرجا عرضيا
الباب الثالث

في اوامر المحبة الالهية وهو فصول
الفصل الاول فيما يلزم به الانسان بفصوص فعل المحبة الالهية ومتى وكيف يكون
وهو جز واحد

الفصل الثاني في محبة القريب وهو خمسة اجزا
الجز الاول في انه اي نظام يجب حفظه في محبة القريب

الجز الثاني في نفي الاعداء وحبهم
الجز الثالث في فعل الرقة لعني المديونة

الجز الرابع في افعال الرقة الروحية اعني الادب الاخوي
الجز الخامس

الجزء الخامس في التلخيص وينقسم الى ثلاثة فروع :
الفرع الاول في ما هو التلخيص وكيفية انواعه :
الفرع الثاني في انه هل يسمي بعد دور التلخيص التلخيصي بمعنى ذلك فانه يجب تركه
خير من المميزات هـ كمنه :

الفرع الثالث في حل انه يجوز اعادة التلخيص بطريق وضع المادة لارتكاب الخطأ :

المقالة الثالثة

في بيان ما هو التلخيص وكيفية انواعه

في وماذا الله واوليائه من العلم لا يخفى عليه شيء

الباب الاول

في الوصية الاولى من الوصايا العشر وهو فصلان

الفصل الاول في العبادات الباطلة وانواعها وهو خمسة اجزاء :

الجزء الاول في ما هي العبادات الباطلة وكيفية انواعها :

الجزء الثاني في ما هو التلخيص او التلخيص وكيفية انواعه :

الجزء الثالث في ما هي عباداتكم في الوصايا العشر :

الجزء الرابع في ما هو الاحتفاظ بالباطل وكيفية انواعه :

الجزء الخامس في ما هو العمل بالخير القريب وكيفية انواعه :

الفصل الثاني في نفس الديانة وانواعه وينقسم الى ثلاثة اجزاء :

الجزء الاول في ما هو توحيد الله :

الجزء الثاني في ما هو سبب الالهية وكيفية انواعه :

الجزء الثالث في السموات والارضين وثلاثة فروع :

الفرع الاول في ما هي السموات وكيفية انواعها :

الفرع الثاني في ما هو التلخيص القريب وكيفية انواعه :

الفرع الثالث في ان من اعطى بالسموات هل يقرهم وما حلاله

منها

منها ما يكون الرد : : : الباب الثاني

في الوصية الثانية من الوصايا العشر وهو ثلاثة فصول :

الفصل الاول في التلخيص وهو جز واحد :

الفصل الثاني في الحلف وهو سبعة اجزاء :

الجزء الاول في ما هو الحلف :

الجزء الثاني في كم هي انواع الحلف :

الجزء الثالث في حل انه يجوز الحلف ومتى يجوز :

الجزء الرابع في حل انه يجوز في الحلف استعمال كلام مشترك للمعاني :

الجزء الخامس في ما هو قسم الوعد وقدر التلخيص :

الجزء السادس في ما الذي ينبغي من ارتباط الحلف من اتمام ما وعده وفي اي ظروف يبرر منعه :

الجزء السابع في كيف ينبغي الانسان من حلفه سؤالان ذلك بابطاله او بجله او بايداله او بقرله :

الفصل الثالث في النذور وهي ثمانية اجزاء :

الجزء الاول في ما هو النذر وكيفية انواعه :

الجزء الثاني في ما هي النواهي المطلوبة لعدة النذور :

الجزء الثالث في ما هي مادة النذر :

الجزء الرابع في ما هو التزام النذر وتوقله :

الجزء الخامس في انه كم نوعا يكون اخلال النذر :

الجزء السادس في ابطال النذر وينقسم الى فروعين :

الفرع الاول في حل ان التزام النذر يزول بابطاله على الإطلاق وكيف يكون ذلك :

الفرع الثاني في من له استطاعة ان يبطل النذر لابطال لا يبرر بطلت :

الجزء السابع في ما هو ابدال النذور :

الجزء الثامن في ما هو الحلف من النذور ومن لم يملك لم سلطان ان يلو من النذور :

الباب الثالث

في

الباب الثالث

في الوصية الثالثة والرابعة من الوصايا العشر وهو قتلان
الفصل الاول في الوصية الثالثة وهي اذكر ان تقدس السبت الخ: وينقسم الى اربعة اجزاء
الجزء الاول في ما هي الاعمال التي ينهاها هذه الوصية ومن الكبائر
الجزء الثاني في ما هي الاسباب التي تبيح الاعمال المحرمة في ايام الاعياد وتطلقها
الجزء الثالث في ما هي الامور المرفوعة في ايام المياد
الجزء الرابع في ما هي الاسباب التي تجلبها على اللعن ترك سماع القطع
الفصل الثاني في الوصية الرابعة المتعلقة على الراحم والوالدين وينقسم الى سبعة اجزاء
الجزء الاول في الذي يجب على الازواج والوالدين
الجزء الثاني في ما الذي يجب على الوالدين لاولادهم
الجزء الثالث في ما الذي يجب على الازواج للامهات
الجزء الرابع في ما الذي يجب على الوالدين لميادهم وعلى الازواج للزوجهن
الجزء الخامس في ما الذي يجب على الزوجين بعضهما البعض بموجب هذه الوصية الالهية
الجزء السادس في ما الذي يجب على الكهنة لراعيهم
الجزء السابع في ما الذي يجب على المعلم لتلاميذه
الباب الرابع
يشتمل على الوصيتين الخامسة والسادسة وينقسم الى فصلين
الفصل الاول يتضمن ما تنهى عنه الوصية الخامسة وهي لا تقتل وهو خمسة اجزاء
الجزء الاول في هل انه يظلم للانسان احيا تقتل ذاته او قطع شيئا من اعضائه
الجزء الثاني في هل انه يسمع بقتل الجرم وبابية طريفة يسمع بذلك
الجزء الثالث في هل انه يجوز للاهليان قتل من اراد اضراره ظلمه بجرمه اتصوي
الجزء الرابع في هل انه يجوز قتل البري احيانا
الجزء الخامس في الحاجة بالوصية الحادية وهي ثلاثة فروع
الفرع الاول في ما هي الحاجة بالوصية الحادية وهو هل يجوز احيانا:

الفرع

الفرع الثاني في هل انه يجوز الحرب وهي يجوز
الفرع الثالث في ما الذي يجوز فعله اذا كانت الحرب عادله
الفصل الثاني في الوصيتين السادسة والسابعة يعني بهما طريقتين ولا تشبه امرات قريش وهو
اربعة اجزاء
الجزء الاول في هل ان لمس الاجساد والتقبيل والكلم بالفرح وما شاكلها افعالها
الزينة يمدح خطأ واي خطأ
الجزء الثاني في ما هو الزنا الطبيعي وكم هي انواعه
الجزء الثالث في ما هي انواع الزنا الكامل المضاد للطبيعة
الجزء الرابع في هل انه يجوز اخضاع المني
الباب الخامس
في الوصية السابعة وهي لا تسرق وهو ثلاثة اجزاء
الفصل الاول في السرقة وهو اربعة اجزاء
الجزء الاول في ما هي السرقة واي خطأ هي
الجزء الثاني في ما هي الكمية المطلوبة في السرقة لتكون خطيئة
الجزء الثالث في كيف يمدح خطأ السارق شيئا يسيرا اذا كان ذلك وقتا فوقتا
الجزء الرابع في ما اذا حكم في سرقة اهل المنزل والجيران والخدم
الفصل الثاني في المكافاة وهو سبعة اجزاء
الجزء الاول في ما هي المكافاة ومن يلزم بها
الجزء الثاني في هل انه يلزم بالمكافاة من يساعد النور على الغش
الجزء الثالث في هل انه يلزم كل واحد من الذين قد ساءوا بجرمهم ويأمر بنظام تكون المكافاة
الجزء الرابع في هل انه يلزم بالمكافاة من يمنع غيره عن تحصيل خيرا
الجزء الخامس في انه لمن قتل المكافاة
الجزء السادس في الامور الواجب رد ها وهي ستة فروع

الفرع الاول

الفرع الاول في هل انه يلزم بالخاف من فرادى بغيره واقني لذاته شيئا ليس له طناً
منه انه له ولم يتحمل الخاف
الفرع الثاني في ما يلزم من الخاف والخاف لمن فرادى اختياراً بغيره وليس له شيئاً علماً وعدواً
الفرع الثالث في هل انه يلزم بالخاف من فرادى ان يجده اعني قتله ام قطع اعفاه ولم يتحملها
الفرع الرابع في ما يلزم بالخاف الواجبة على من اقضى بكذا
الفرع الخامس في ما يلزم بالخاف الواجبة على من زاني بامرأة مريضة
الفرع السادس في ما يلزم بالخاف الواجبة على من مزني في حرمة وغيرها الواجبة اعني ارباء
بين الخطأ ومنع من الرخصة وغيرها
الجز السابع في احوال الخاف وتقسيمه الى ثلثة فروع
الفرع الاول في انه باي ضمان ومكان وطريقة يجب الخاف
الفرع الثاني في انه باي نظام يجب ان تغير الخاف
الفرع الثالث في ما يلزم الامر التي تعني الانسان من الخاف
الفصل الثالث في المعاهدة والوعد وهو ستة عشر جزءاً
الجز الاول في ما هو الوعد على الاطلاق
الجز الثاني في الوعد والعتبة
الجز الثالث في ان يمتي بغير ابطال العطاء
الجز الرابع في ما هو الزعاب الذي يسمى ايهاب الموت وهل يحل ابطاله وكيف ذلك
الجز الخامس في ما هي المائدة والوديعة
الجز السادس في ما هي القرض
الجز السابع في ما هو الربا
الجز الثامن في البيع وهو فوات
الفرع الاول في ما هو البيع والشراء
الفرع الثاني في ما هي التجارة وكن لا يجوز استمالها

الجز الثالث

الجز التاسع في ما هي المهرود المعين من مملوها
الجز العاشر في ما هي العيرافة
الجز الحادي عشر في المناجزة والانتحار
الجز الثاني عشر في العهد المسمى في اللغة اليونانية ميثاقا وفي المثاله
الجز الثالث عشر في اللب والرجل ومزوجه
الجز الرابع عشر في ما هو يد الشريك
الجز الخامس عشر في ما هي الكفالة وضمان راس المال
الجز السادس عشر في ما هو الرهن
الفصل الرابع في الوكالة والوكالة وهو فوات اجزاء
الجز الاول في ما هي الوكالة والوكالة
الجز الثاني في ما هو كتاب الوصاية وكيف هي انقلعه
الجز الثالث في ترك الموارثة
الجز الرابع في من يملكه ان يكون مكلاً لكتاب الوصية ومن يلزمه ذلك
الجز الخامس في من يملكه ان يوصي ومن يكون وصياً
الباب السادس
في الوصية الثامنة والتاسعة والعاشر وفي وصايا اليتيم ايها وهو ثلثة فصول
الفصل الاول في الوصية الثامنة وهو ثلثة اجزاء
الجز الاول في ما هو الشك والظن الباطل والديون
الجز الثاني في ما هي خطيئة اليتيم وكيف يتحمل ثقلها
الجز الثالث في ما هي طريقة يكون رد الدين للمسلمين
الفصل الثاني في الوصيتين التاسعة والعاشر
الفصل الثالث في وصايا الكيفية المقدمة وهو جزان
الجز الاول في ما الذي يطلب من الانسان لموجب حفظه العيام ولم يتحمل ثقله بوج

الجزء الثاني في ما هي الاسباب التي تقع المناسك من العزم :-

المقالة الرابعة

في ما ينبغي لبعض الناس لوجوب دعتهم وهي ثلثة فصول :-

الفصل الاول في الوضوء للصلاة للرجل وهو ستة اجزاء :-

الجزء الاول في ما هي الدعوات الربانية :-

الجزء الثاني في ما الذي يلزم لحدثة الاقدام الربانية :-

الجزء الثالث في ما الذي يلزم الراحين قبل اقراره الرباني :-

الجزء الرابع في ما الذي يلزم الراحين من قبل بدو ركعتيه :-

الجزء الخامس في من هو الذي يتطوع او يلزم بان يجعل الركعتين :-

الجزء السادس في ما الذي يلزم بفعله المأذون من الهيبة والماء بعد ركعتيه :-

الفصل الثاني في ذنب الاكل من وهو ثلثة اجزاء :-

الجزء الاول في الوقت الكافي وهو ثلثة فروع :-

الفرع الاول في ما هو الوقت الكافي :-

الفرع الثاني في كم تغليف اليمعة :-

الفرع الثالث في انه كيف يزول ملك الاوقات :-

الجزء الثاني في الصلوات الرضائية وهي اربعة فروع :-

الفرع الاول في من يلزم بهذه الصلوات :-

الفرع الثاني في ما هو هذا الالتزام :-

الفرع الثالث في الاسباب المانعة لزوم هذه الصلوات :-

الفرع الرابع في كيف يجب ان تغير قراءة هذه الصلوات :-

الجزء الثالث في لزوم اهل الاكل من واقفالهم وضايهم :-

الفصل الثالث في حال وضعية بعض العوام سيما اهل الشريعة وهو عشرة اجزاء :-

الجزء الاول فيها هو في بعض الفقهاء الشرعي :-

الجزء الثاني

الجزء الثاني في سلطان القاضي وظيفته وفيه اربعة فروع :-

الفرع الاول فيها هو المطلوب من القاضي :-

الفرع الثاني فيها يجب حفظه من القاضي فيها يجب الحفظ :-

الفرع الثالث فيها يجوز للقاضي بخصوص التقديس :-

الفرع الرابع فيها يجب حفظه من القاضي بخصوص النفاذ وانتفاع الحكم والمقالب :-

الجزء الثالث في ما وضعية الوكيل ويعدى التضييع :-

الجزء الرابع في ما يلزم به الناقل والحالط والمحرر والوكيل :-

الجزء الخامس في ما هي وضعية التضييع :-

الجزء السادس في التزود وما يلزمهم :-

الجزء السابع فيما يخص الغيب :-

الجزء الثامن في ما الذي يجب على معلم الاعتراف ان يضمه مع الذنب الذي يبيد الحاكم :-

الجزء التاسع في ما الذي يلزم للطبا والسيدانيين اي الذين يسيرون العقاقير والادوية والرحلين :-

الجزء العاشر فيما يلزم التجار وارباب البضائع :-

المقالة الخامسة

في حقيقة معرفة الخطايا ويزها وهي ثلثة فصول :-

الفصل الاول في الخطية وما هي ثلثة اجزاء :-

الجزء الاول في ما هي الخطية :-

الجزء الثاني في ما تعني تعدد التثبوت والذات وهو فروع :-

الفرع الاول في ما هو خطا الشهوة الذرية :-

الفرع الثاني في ان الذمة اليسيرة قبل الارادة تعد خطا اياها فروعها :-

الجزء الثالث في تميز الخطايا بالفرع وهو فروع :-

الفرع الاول في ما هي الخطايا الباردة :-

الفرع الثاني في ما هي خطايا التي تنزع عنها

الفصل الثاني

الفصل الثاني في ما يطلب من الخادم في جوان خذوته الاسرار الالهية .
الفصل الثالث في تناول الاسرار وحوادثها .

الجزء الاول في ما هو الاستعداد العاجل لتناول الاسرار على الوجه .

الجزء الثاني في ما هو المطلوب لتناول السر استحقاق وتكميل التوبة .

الفصل الرابع في مشاهير الاسرار .

الباب الثاني

في اليهودية والتشيت وهو ثلثة فصول .

الفصل الاول في اليهودية وحوادثها .

الجزء الاول في ما هي مادة اليهودية .

الجزء الثاني في ما هي صورة اليهودية .

الفصل الثاني في خادم اليهودية وهو ربة اجزل .

الجزء الاول في من هو خادم اليهودية .

الجزء الثاني في هل انه مع العباد اذا اعدت ان شخصاً واحداً لا .

الجزء الثالث ومن هو الذي يكون قابلاً للعباد .

الجزء الرابع في رتبة العباد وهو ربة .

الفرع الاول في ما هي حظه ربة العباد .

الفرع الثاني في ما هو الاشياء وما الذي يجب عليه .

الفصل الثالث في سرائيش المبرورين وهو ثلثة اجزل .

الجزء الاول في ما هي مادة السرو ومورته .

الجزء الثاني في من هو خادم التشيت ومن هو قابله .

الجزء الثالث في ما هي ضرورة التشيت وكيفيته طقسه .

الباب الثالث

في الربات المقدس وهو ربة فصول .

الفصل الاول

الفصل الثاني في كيفية تجزئ الخطايا الى مئة وعشرة وهو ثلثة اجزل .

الجزء الاول في ما هي الخطية الميتة والحيوية .

الجزء الثاني في انه بايت انهم تفصل الخطية المروية ذاتها لفعل الجرح من الخطايا ميتة بالمرض .

الجزء الثالث في انه يكي الخطية الميتة من عين ذاتها اقصر وضية الرض .

الفصل الثالث في الخطايا المروية بطريق الافراد وهو سبعة اجزل .

الجزء الاول في الكبرياء .

الجزء الثاني في الغل .

الجزء الثالث في الانهاك .

الجزء الرابع في الحسد .

الجزء الخامس في الشره وهو قيمان .

الفصل الاول في ما هو الشره .

الفصل الثاني في السكر .

الجزء السادس في الغضب .

الجزء السابع في الكسل .

المقالة السادسة

في اسرار البية المقدسة وتقسيم الى ست ابواب

الباب الاول

في الاسرار لها اربعة فصول .

الفصل الاول في ذلك اسرار المولد الجديد وهو ثلثة .

الجزء الاول في ما هو السر .

الجزء الثاني في مادة الاسرار ومورته وفي ما الذي ينبغي حظه .

الفصل الثاني في خادم الاسرار وهو ثلثة .

الجزء الاول في ما هو المطلوب من الخادم ليكمل السري على يديه .

الجزء الثاني

الفصل الاول في ذات القربان المقدس وهو ثلثة اجزاء:

الجزء الاول في ماهو القربان المقدس:

الجزء الثاني في ماهي مادة القربان:

الجزء الثالث في انه غير عيب اذ حاله ليكون مادة للقربان المقدس:

الجزء الرابع في انه غير ملوث استعمله في القربان:

الجزء الخامس في ماهي الشروط الواجب حفظها للقربان مادة القربان:

الجزء السادس في ماهي مودة تقديس القربان:

الجزء السابع في انه الي متى يملك المسيح في القربان المقدس:

التفصيل الثاني في الملة الفاعلة للقربان المقدس وهو جزات:

الجزء الاول في من هو موزع القربان المقدس:

الجزء الثاني في ماهو الاستعداد الواجب على الكاهن لكي يتناول القربان المقدس:

بواجب:

الفصل الثالث في الشخص القابل لتناول القربان وهو ثلثة اجزاء:

الجزء الاول في ماهو الاستعداد الفروي لتناول القربان المقدس من جهة النفس

الجزء الثاني في ما للتدبير الواجب من حيث الجسد لتناول الاسرار استحقاق:

الجزء الثالث في ماهو مقدار القربان تناول القربان المقدس:

الفصل الرابع في القربان المقدس من حيث انه ديجة وهو خمسة اجزاء:

الجزء الاول في ماهو القربان وما هو الذي يجب على الكهنه بقصومه:

الجزء الثاني في انه من يتقضى تجميع ما يذبح القربان:

الجزء الثالث في اي وقت من الزمان وكل مرة على القربان:

الجزء الرابع في اي مكان يجوز على القربان:

الجزء الخامس في ما الامور المطلوبة لعمل القربان:

الباب الرابع

في سر

في سر الاعتراف وهو ثلثة اجزاء:

الفصل الاول في ذات السر وهو اربعة اجزاء:

الجزء الاول في ماهي مادة الاعتراف ومودته:

الجزء الثاني في ماهي مادة التلمذة المطلوبة في الاعتراف:

الجزء الثالث في ماهية الاقرار الخطايا وتقسيم الي اربعة فروع:

الفرع الاول في حل انه يلزم ان يكون الاعتراف كاملاً بالمادة اي ان يوع المعترف خطاياها كلها

الفرع الثاني في انه متى بيع الاعتراف الكامل مورياً:

الفرع الثالث في ماهي قيمة شروط الاعتراف:

الفرع الرابع في انه متى يكون الاعتراف باطلاً وكيف ينبغي تجميعه:

الجزء الرابع في وما القانوت وهو فروع:

الفرع الاول في ماهي مبرورية وما القانوت:

الفرع الثاني في وفاحية الخطايا باكتساب القنائة وهو اقسام:

المراسم الاول في ماهو القنات وعاد ايطال الحقة:

المراسم الثاني في كم هي انواع القنات وكيف يتنازل اليسوعيلوم اي عنقرات السنة المقدسة

عن غيره:

الفصل الثاني في خادم سر الاعتراف وهو ستة اجزاء:

الجزء الاول في من هو خادم سر الاعتراف:

الجزء الثاني في ماهو تقيت الكاهن ومن يعضد:

الجزء الثالث في ماهو سلطات معلم الاعتراف وما هو وجه تميزه ومن يعضد:

الجزء الرابع في ماهو حتمل الخطايا ومن له سلطات ان يحتفظها ومن يوفت بالحل منها:

الجزء الخامس في ماهو الواجب على معلم الاعتراف:

الجزء السادس في ماهو المطلوب من معلم الاعتراف من العلم والبصيرة:

الفصل الاول في لوازم الاعتراف وهو جزات:

الجزء الاول

الجز الاول في ماهوكم الاعتراف ومن يلزم به .
الجز الثاني في ماهو الامر الاعتراف وكم مقدار الالتزام به .

الباب الخامس

في سعة الرقي والكمثوث وهو فصلا .
الفصل الاول في ماهية سر السعة .
الفصل الثاني في الشروط وهو ميزان .
الجز الاول في ماهي الشرطية واما هي مادتها وكم درجة هي .
الجز الثاني في ماذا يطلب من المتدين يتشرطن .
الباب السادس

في سر الزجعة وهي ثلثة فصول .

الفصل الاول في عقد الخطبة اي الاملاك وهي ثلثة اجزا .
الجز الاول في ماهي الخطبة .
الجز الثاني في ماهو التزام الخطبة وكم مقدار .
الجز الثالث في كيف يميز النكس .
الفصل الثاني في الزجعة وهي ثلثة اجزا .
الجز الاول في ماهي الزجعة وكم هي مادتها ومورثها وماذا .
الجز الثاني في استعمال الزجعة .
الجز الثالث في انه حل بجزء الجوراي سبيل بل ذلك .
الفصل الثالث في مواع الزجعة وهو اربعة اجزا .
الجز الاول في ماهي المواع المائعة فقط .
الجز الثاني في ماهي المواع البطللة للزجعة .
الجز الثالث في كيف تصطح الزجعة الباطلة .
الجز الرابع في من له استطاعة على حل المواع ولاي سبب يجوز حلها

المقالة السابعة

المقالة السابعة

في بيان التاديب الكناسي بوجه اليوم وهو خمسة فصول .
الفصل الاول في تعريف التاديب الكناسي وهو ستة اجزا .
الجز الاول في ماهو التاديب الكناسي .
الجز الثاني في ذكر اقسام التاديب الكناسي .
الجز الثالث في من يجهد ان يوزب بهذا التاديب ومن يقع عليه .
الجز الرابع في ذكر المل التي يجري هذا التاديب بسببها .
الجز الخامس في ذكر من يستطيع على الحل من التاديب الكناسي .
الجز السادس في كيفية اعطاء الحل من التاديبات .
الفصل الثاني في الحرم وهو اربعة اجزا .
الجز الاول في ماهية الحرم واقسامه .
الجز الثاني في ذكر الاسباب التي توجب الحرم الصغير وفي ذكر مفعولاته .
الجز الثالث في ذكر مفعولات الحرم الكبير .
الجز الرابع في ذكر الاسباب التي توجب الحرم الكبير وهو خمسة فروع .
الفرع الاول في ماهية الحرمات الغير المحفوظة .
الفرع الثاني في ماهي الحرمات المحفوظة للاساقفة .
الفرع الثالث في ماهي الحرمات المحفوظة للبابا باجابه براءة الشنا .
الفرع الرابع في تفسير الحرم الواقع على ما في اهل الاكليس .
الفرع الخامس في ذكر الحرمات المحفوظة للبابا المحفوظة براءة الشنا .
الفصل الثالث في المنع والرفع عن الدعة وهو ثلثة اجزا .
الجز الاول في ماهو المنع وكم هي اقسامه ومن اين تعرف كيفية وكيفية .
الجز الثاني في ماهو المنع بالوجه الضمني ومن يتدبر على الحل منه .
الجز الثالث في ماهو المنع عن الدعة ومن يتدبر على ذلك ولاي سبب يجوز ذلك .
الفصل الرابع في ربط المكات وهو ثلثة اجزا .

الجز الاول

الجزء الاول في ماهو هذا الربا وكم هي اقسامه .
 الجزء الثاني في ماهي مقولات الربا الكافي .
 الجزء الثالث في من يمدد ربا هذا الربا ومن يتطبع فله .
 الفصل الخامس في الجز الكنايبي وهو خمسة اجزا .
 الجزء الاول في ماهو الجز الكنايبي .
 الجزء الثاني في ذكر مقولات الجز الكنايبي .
 الجزء الثالث في انه كيف يتطاع الانسان في الجز الكنايبي .
 الجزء الرابع في ماهو الجز الكنايبي من الذنب والخطا .
 الجزء الخامس في ذكر الجز من نقص .

تبيينه

اعلم ايها القاري ان هذا الكتاب قد قبل حديثا علي اصله المستخرج عنه وذلك لما وقع
 بومن التعريف السبب عن عدم احترام الكتب والتاليفين وقلته في المصنفين والمطالعين
 بل لما كان حاصله من الاعتقاد المودي الي الخل والافتقار اليه لم يترأى
 وجمعة الجهد والخل فلذلك لا اعتاد علي ما تنقص عليه من نعمة الامليه
 التي لا تحدها هذه القسمة المقدم ولا هذا الترتيب بل المصنف علي
 هذه النسخة التي يتركها بطلانها وما فيها من املها
 بحسب الامكان وبماه التعريف وهو المتعارف
 اسر قاي

المقالة الاولى

في قاعدة المفعول البشري وهي بابان

الكتاب المولى

في القاعدة الباطنة اي القمير وهولثه فعول

الفصل الأول

في ما حُبِّدَ الفهم وكيفية السلوك به ويحوى حِزًّا واحدًا.

س ما هو الغير وكيف يتابعه ج ان الغير هو فعل عقلي يحكم به على امرها هل يجب استغاله
او تركه نظرا الى تلك الشبهة التي يظهر العقل بها كوننا اننا خير من شره وذلك يكون على مذهب
احدما بطريق الامس والآخر بسبل الشورى والغير غالبا يستقيم بحكمه غالبا لكنه يعرف
احيانا عن الاستقامة ويحكم بخلافه العواجب اعني يرى الخير مثلا والشر فيك ويدعي هذا مفعلا
لانه يهود من يبيته الى الفلأ ويصر على نوعين اما يجعل اختياره منهم وهو ما يستطع
المناسبات الثلاثة واما يجعله اطراي معصود وذلك متى لم يستطع المناسبات اطلع على ٥
غلطه فالاول اهم لا يب : ولتأتي لعلنا بل يدعي سببها التمهيد اعني من جهة التابع
له شبهه يبنى للاثبات شخا غيرا المستقيم على الملاحظات فقط بل غير النوع الثاني الغير مستقيم
ايضا اعني به الاطراري لكونه اذا امره بفعل ما او تركه واخالفه فانك تقضي ضد ذلك الشر المرسوم
في عقلك وتقولنا ان يجب اتباع الغير المستقيم لانه اقرب قواعد المراتبة البشرية : حيث انه ما درس
عن القاعدة الاولى لجميع الافعال البشرية اعني به النابضه التي المرزقي وقولنا يلزنا اتباع الغير
الغير المستقيم اطراي لاثبات العقل اذ انظرنا اخيرا ليعوض في عقده انه كان ذاتا ارقنا بفعله ٥
فكون قد ارتضنا المشركا لب وانطقنا بالتبول المأمور في عقلنا وقد قال الكتاب المقدس
ان كلاما يكن من ايمان فهو انم وخطا : والحال ان الايمان هنا عبارة عن الغير كافتقارك الى ما
المتدينون ومثل ذلك اذ انك شررا شكل غير وقد اوجرت بفعله فان لم تفعله فتكون مخالفا

لذلك الوجه فيها : وقد قال لها الالهوت ان العقل بعد غيرا واضرا باحتوائه الى موضوعه
علي نحوما لشدة العقل للارادة ونشره فيها : فتخلص من ذلك أولا ان من فهم ان ذلك النهار
موم ولم يعم فانه يخطئ هذا القاعدة ثانيا اذ ان احدنا يمنع خيرا اذكر ب وخلص قريبه
من عقل الموت فان لم يكتب ويخلص فقدل خطأ هذا الوجه : ثالثا ان اعتراذك بطباغات
العقل الماظر اريه فقلنا خطأ فليست كذلك أعلم ان الغمير المنصف بالجهل المذموم اذا فهم
بما يحايل انه منهي عنه وهو مظهر فوات فعل ذلك الامر ولم يفعلته يخطئ وقولنا اذا لم
يفعله يخطئ لانه أولا لم يفعل بسبب قاعده الماخذ البشريه التي هي الغمير ثانيا
لانه اذا تكون الارادة بما بذاتها فيجب عليها ان تتبع حكم العقل ثم انما ان الغير العقل يجهل
يحكم بان هذا الامر منه عنة او لا ويريه فلا يمكنها ان تنطق بوجه العقول والاولى اليها
بفاده حيث ان العقل لم يكشف لها ذلك بهذا الوجه وقولنا اذا فعل ذلك يخطئ لانه كما علمت
كل المباح ما عدا نعمه الالهوتي ان الجهل المذموم لا يبرهن الا انه منهي فتنفذ الحكمت
نزع هذا الجهل فلا ريب في ان الذي بعد منه يكون اختيارا والنتيجة انما تقع من ذلك
اولا ان من يظن بجهل مذموم انه لا يرضى لذلك اذ من السهولة ان يتخلص القريب من الموت وكذا
اوسر ولعلب ذلك خطأ فانه لا يخطئ علي الماطل اضطررا لكونه غير موم بتابع صغيرا و
مخالفيه : لكنه يلزم ما يتطهر اي باطل هذا الجهل وانما لانه جهل مذموم لا يجوز اتباعه
ثانيا من اعطى اتباع الغير للترك فلا يلزم ما ظهر هذا الشرط في الاعتراف بل يمكنه العقل
انما لمك هذا الوجهه الخلاله له لانه لكن الماخذ بيانه لدفع الشك والارتباك كما راي ذلك
بعض العلماء المحققين

الفصل الثاني

في هذا الشكل موياء الشكل خصوصاً وهولته الجزاء اول

الجزء الأول

س ما هذا الغمير الشك كيف يب السلكه ببع الشك هو توقف حكم العقل في امر غير كذا وهو علي نوعين احدهما عام وهو يتصدر الشك بعبده شاع مثلا هل ينبغي ان تقوم عام الكفايه في ايام اولها ثانياه خاصه وهي صدر الفلك ابروزي معين مثلا ان ذلك احد هل تقوم

الكتاب في العبد الغلابي ومع الظروف الغلابية فنقول ان الذي ينفي امر ما بغير شكك خرمياً
فانه يخطئ خطأ مساوياً للشك والنعى للخطية التي يتك بها قولنا ولا انه يخطئ لم يطوع ذاته
في خطي الامر وقد سبق الشرع ايضاً ان كل ما لا يحكم الغيب بوجوه وسلامته فصدور خطا وذلك
محتت ولعل الغيب لا شك خرمياً بل ينشك خرمياً فلا اذا اتفقت جواز التعليم في ايام الله اذ
لكن خاسر وشك هل يجوز له ذلك في نكنا او مكنا كذا فان علم وهو في هذا الشك فانه يخطئ
قولنا ثانياً انه يخطئ خطأ مساوياً للنوع والشك للخطية التي يتك بها امره يطوع بذاته في خطي
الخطايا التي بهذا النوع وايضا لم ارادته تنطف الى الخطية التي هذا الحال حالها فلا ان شك
ان خطا يخطئ يخطئ وان ظنه من انعام المرقه فهو على حسب ظنه ولما ان شك هل شك
الفعل ذب على الاطلاق من حيث عدم تميزه فقلنا فقلنا العلماء بذلك قد علموا ولكن
مع غيره من العلماء انه خطا فبذلك الملمع ناوراج افتر لم يقبلوا هذا الرأي تنبيه من ان شك
بامر ما يجب عليه ان يطرح منه هذا الشك ولكنه لا يراه انه وسيله فقط بل بوجه مقبول وذلك
على ثلاثة اقسام اولها علمه مقبولة ثانياً ما هو المقبول انما اختياره لما ينفعه ذلك خلوا من لغ الغيب
ثالثها رأي احد العلماء الذين الماهرين واذا قلنا بصدور شكك بل لعل خلوا من سبب فيجوز
ان انته خلوا من سبب جديد وان سائل سائل اذا صدر الشك في المراسل المتعاده مثلاً هل
يبلغ المجلس عند المجلس في يوم الاحد يوم عيد ما حال القبول ام ما حال القبول وتلك
الليل فحينئذ كيف يجب التعرف بهذا الشك فالجواب انه يجب انظروا الشك بجملة على اعماليه
المرتب فاجل التري من التنب يجب على الفاعل او كما مشور وغيره وان امكنه ثانياً ان لم يطع
ذلك لو صدق او خيبت من اشها بالامر الذي عوفه بسر الامتياز فليتل المراسل العقل على
مقدار استطاعه نظر الى الحال والحل فيقول ما لم اقل فقل لا ترك القتل اقل شر من احوال
الليل لمن سمع القتل وصية كتابية امره ولما للليل وصية الهية نالها انظر مشر
الخطية على حدسوي فليعمل ما يشاء من الممرن ولعمد مع : وان كانت عدم قصدتها سلف
طوعه في هذا الشك فليدبر على ذلك ان النفس حينئذ لم يبدى كنهه فلا يلزم بها المك :
الجز الثاني : من ما الذي يجب عليه اذا كان الغيب شك خرمياً

ع انه

ع انه قد يحد في علم اللاهوت قضايا تحت الشك ولا يقابل ويظهر بشكل الحق مع ان
بعضها ايضا ديهض فمن ثم يكون المراتب شككاً بيهضاً فويهاً فلهذا يسأل العلماء هل
يمكن ان يطرح الغيب من هذه القضايا ويكون محتقاً خرمياً فاجاب انه اذا اختلف العلماء في اراهم
وحكموا بعض الحكم فينبغي تنظيم كل احد ان يبتني حسب رأي مقبول من بعضهم وليس
كان لرأيه ايم من ذلك الرأي ومخالفة له وتبرأ من شوب الخطا ولما ان يترك الميم
والامتت ويتك بها هو ووجه بشرط الميحد من ذلك ممر للتريب واها انه لا يراه
المقدسه وقد اجمع على ذلك اكثر العلماء تنبيه اعلم ان الرأي المقبول الذي يجوز للانسان ان
يترك ما هو ايم منه ويتبرأ به لا يبرأ ان يكون متعاضاً بطريقها لئلا يكون الرأي مقبولة
حقاً وهذه الشروط ما يتبعها شرطان احدهما : اولها ان يكون ذلك الرأي ليس بمضاد لقاعدة
من قواعد الايمان ولا الحقيقة من الغائب المقبولة من بيعة انه كرموم الجامع ولا ممان الغلا
ثانياً ما عتقاً لا يحاقا مخالفاً لجهود العلماء باطلاً ولا من سبب تقبل ثانياً ان يكون ثانياً
تقبل لتقبله راحه وبراهين تقبله لا يشترطها فقف : بل ثانياً بهذا المقادير التي انها تبت
تقبله لما يجب هذا الرأي قطعاً بل الكثير من العلماء الذين يقامونه : فلهذا هي الشروط التي
لا بد منها ليكون مقبولة ويجوز المقادير وترك ما هو ايم منه طاعت من الخطية والسبب في ذلك
لكون من شك رأي هذه القصة منه وسلك بحسبه فيكون قدس بمقول وهو لا يقتل به
ياحب البعور والعلم وحكم العقل العاقي : ولنا اننا انما يجب الاتباع المذهب الميم فتكون
قد علمنا انهم : فلا يتلوا وطعام في جرح الشكوك لكونها الرضام بالنفس من كل امر هل هو الاين
والامور من غيرهم : وقولنا انه يجوز للانسان المقتل برأي بعض العلماء : لان هذا الحكم العوي
ولو كان مخالفاً للرأيه : فذلك لانه طاب تين له الرأي المضاد ايم من ذلك ولما بوجه اليوم
فلا ينفعه من المقتل ما يري برأي بعض العلماء : لان هذا الحكم العوي من اجل انه يمكن ان يكون
كاذباً وغلطاً فولا يجب ان يتخذ قاعدة لفعله حيث ان له ميلاً اخر لثبت منه ويند عليه
وعونه في حال الشك يجوز لكل احد ان يقيم في افاله ما ائبده العلماء الماهرون وسلمه مقبولاً
ونائج من كل انم : ولهذا ايضا اذا الانسان منوره ولا يطرح نفسه في خطا لا يفتخ من ذلك

اولاً

أولاً أن تعلم الاعتراف أو غيره من العلم إذا قيل فالحجب فله فيستطيع الحجابة على رأي غيره
من العلم ولو كانت لديه أفكارها وأقوالها ولا يكون العلم إذا كانت سموا له أن يبرأ رأياً ما
فله استطاعه أن يرد جواباً بحسبه فلهذا إذا سأل أحد من أمروا بغيره أن يحسبه فأبداً أن
يقض العلم سله جازاً ومن تبعه لا يخفى لو أن هذا الرأي لا يكون له ولا يتطبع السلوك
بوجه من تلقا نفسه والسبب من السائل له حجة أن يقتدي برأي مقبول والثاني معلم
اعترافه له حجة أن يكف عنه حقه ثانياً إذا المراد المعترف أن يملك بحسب أحد المراد المتبوله
والعقود لم يقبل ذلك الرأي لأنه أنه يخاف الحجة فيجب عليه حل المتقرب وأن أمده خائباً
من الحل وهو كانه فيغطي خطأه شيئاً من جري منه الحل مستقته بالثامن البتة الي
كثير من العلم الذي يعلمها بأمر بصيراً دينياً يكون مذهبه مناسباً للمادة وكان قصده اتباع
رأي مقبول فانه لا يخفى رأياً إذا أمر الراس من نداء الطاعة كالرجحان في أمر ما مقبول عند
البعض من العلم وغير مقبول عند غيرهم فيجب امتثاله مثلاً أن اعترى أحد من نداء الطاعة من
واحسب أنه ملزم بحفظ العزم على المذهب الميم وأمر الراس بالكل فليترك باب
الطاعة بامثال قوله لأن حق الراس في حال الشك واجب عليه خامساً إذا اطلعك
أحد على دعواه خفيه وطلب منك أن تتكلم عنه أمام الحاكم فأن وقع لك الخفي خفيه فلا
يسم لك بمساعدته أصلاً لكن إذا عانيت الأمر تحت ارتباب وقد يمكن أن يكون الحق معه فيجوز
لك اظهار حقه ولو استبان لك الحق بالكون ذلك مع خفيه وقد رآنا أنه يجوز اتباع المذهب
الميم وترك الاخير بشرط أن لا يبعد عن ذلك من القريب فان خيف الغر فيلجأ بحسب قول
العلماء لانهم حكموا انه في حال وقوع الشك يجب السلوك في الطريق الميم مرفوع فتناقص
من ذلك أولاً أنه في اعطاء الأمر بالمذهب لا يجوز اتباع المراد الميمه العلم من بعض العلماء
بتبسات تخليه لكن يلتزم خادم الأمر بالسلوك في الطريق الميم لا سيما في حال الخطر من عدم
محة السر مثلاً في سر الهاد من مادة وصورة لا يجازع عليك لرب القادم وان لم يخفى
باتباعه رأياً متيناً ولم يتخف بالكرام السر لكن يكون فخلا الشرايين بها هو الخطية فيها
وقضات النعمه بتلخيص بجهة باده ومردته فلذلك ان السؤل يوجهها باده ومردته

مرتاباً

مرتاباً بها فينسب من ذلك من القريب وقولنا هذا فهو لا في حين الضرورة لأن في وقت
الضرورة يجوز الهاد شرطاً بحصول الشك في حقه مثلاً يجوز الهاد في ما يشبهه برفع ما بالروح
إذا لم يخف من غرضه إذا ما وجد شره وان لم يلزم بفعل أحدهما فلك أن تتنازع بينهما كان
أقل شره وتضع ما يشد بصلاح القريب بكل ما يمكن ثانياً يلزم الطبيب والجراح أن يتولوا من العلاجات
ما كان لشرههما وما كملهما بحقيقة ولا يجوز لهم أن يشارفوا على سبل القوية العلاجات المتراب
بها تنبيه أن المذهب الميمه إذا بطل أحدهما لم يبق ما كان له الجهر المظم أو لا شيء من شيء حدث
جديلاً فلا يجوز لحدك يتبعه فيما بعد مثلاً أن كثير من العلم أجازوا حل الخاطي من بعد
اعتلافه فلما حرم هذا الرأي بالباكل من الثامن بطل وما عاد يقبل أصلاً الجزء الثالث
س حل انه في حال الشك الذي يجب السلوك في الطريق الميم والميم ج إذا صدر الشك ولم
يملك أن الله بعد الخفي الخفي لا يلزم اتباع الطبيب الميم بل يسم لك أن تتكلم باللام
أرادك المتوقفة في المذهب الميمه كونك في ذلك الوقت ما لك اختيارك وفي حال
وقوع الشك حسب ما قيل يتقدم مالك المختيار على غيره ومن يفعل ذلك لا يهل جهلاً لكونه
ملك بوجه ارادته المتوقفة وهذا مباح لكل أحد إذا اقتنع فنده انه مالك ارادته كما يملك
ما يرضاه فان اراد أحد أن يقيد سلطان المتوق ويخيه بما هو عليه فيلزمه الميثاق في ذلك
والأولاً وأن قيل انه في حال الشك يجب السلوك في الطريق الميم تقول ان ذلك صحيح في التي
الوكس من جانب وشكوك بوس جانب آخر وما إذا كان الطوائف متباينين فيلزم اتباع المذهب
الميم بطريق التوزع بطريق الأمر وان سأل أحد كيف يستبين مالك المختيار ويتبين
فأقده بحسب ان ذلك ظاهر لانه إذا ما رأي حقه وأفعاه الذي يعاذه محتاجاً إلى بيان فهو
حسين مالك اختياره فينتج من ذلك أولاً أنه إذا صدر الشك ولم يزل بعد الخفي عنه مثلاً أن
شككت فيهم ثم روي أم لا أو هل ندرت شيئاً أم حلفت شيئاً فطالما أنت شككت لا يترك من
ذلك شيء لأن رفض التدوير والوقية لا يلزم من شيء لشيئها والحال انه في حال الشك لم
يتفعا فلذلك يكون الشكك معوق المراد وبكس ذلك يوي المراد إذا اقتضت ندرت وشككت
في وقايه فيلزمك الوفاء بالندرة معق والوفاء بشكوك به وشك ذلك إذا شككت في وفا

العلوات الفضية فيلزمك انماها لكون الوصية ثابتة وانماها مراتب به ثانياً من تحقق عنده
 انه من زنده لا يعلم هل ندر كيفية ندره مثلاً ندر الوصية الغالية ام ندر مطلقاً وكذلك
 اذا ندر عدم مباحة النساء ولكنه لا يعلم هل ندر عام على الجميع ام على المولات عليه فهذا لا يوزنه
 ان يتم ما شك به المحجب اختياراً ثالثاً اذا تحقق عندك وضع ناموس من الغامض ولكنه لم يترك
 هل قبل ام لا: ام انه بطل: ام انت بري من لوازيمه بحيث يات لزوم حفظه لكون وضع الناموس
 محققاً وبطلانه او عدم قبوله شكوك به ومن قال انه لا يلزم حفظه فيجب عليه بهان ذلك
 رابعاً من قصداً الشرطية وشك في سوي من هل بلغ الي السن المطلوب ام لا فلا يكتفه الشرطية
 حتى يتحقق سوي من لكون هذه الزمان ظاهراً وحققه شكوكاً به خامساً اذا اتفق ميام في الغد
 وبعد الفحص الملائم حازك شك هل يعني نصف الليل ام لا يعني ذلك الملامح حازك في
 الملامح ثابت وحقق العموم شكوك به فليكن ذلك اذا كان ظاهراً وحققه شكوكاً به في الشكاف
 الليل فلا يجوز لك الملامح لكون هذه الميام ثابت وحقق شكوك به ويحتاج الى بيان سادساً
 اذا حازك شكك انك الحلت او قبلت شيئاً بعد تصاف الليل فلا يجوز لك في الغد تناول القران
 المقدس لكون السنة في عدم الظهور قبل ثابته وحققك انت من ثابته سابعاً اذا اوفاك قبلك في
 نحية عقب انماها: وبعد الفحص اليلج ما أمكنك انظرت فيجوز فحافت الزججه وطلبه: ثامناً
 اقتنيت امرأ بلا ملة البسة ولا يمنعك الشك عن حقتك ثانياً من تحقق ذاته مديوناً وكان
 شككاً في وفادينه فيلزمه الوفا اذا اذ شك صاحب المال في استحقاقه ففي ذلك مذهبان
 قال العلم تاروس لا يلزم المديون الوفا: اما العلم لا مان نعم انه اذا شك المديون ايضاً من قبل
 شك صاحب الدين فيلزمه الوفا على مقدار الشك

الفصل الثالث

في الغير المشكك والمضطرب باطلاً: وفي انه اذا امر به لك ما الذي يجب فعله وهو جزو
 واحد من ما هو الغير المضطرب ان المضطرب المزعج للنفس عتاً انما هو باطل
 وخوف وقلت يعرف الشخص حتى انه يجب الامور التي ليست بخطيه خفيه: فاما اذا
 اعتراك هذا الداء وتحقق عندك انه باطل يجوز لك حينئذ ان تفعل ما يمازده ولا يلزمك

الفصل الثاني من المقالة الاولى والباب الاول

في كل وقت ان تقول لشكك هذا شك باطل: بل يكنك ان تطرحه وتقبل بحسب رأي
 مقبول وذلك لانك بهذا الفعل لا ترى شكك في خط الخطيه لانه لكي يكون الفعل خالياً
 من الخوف فيكون حكم عقلي يجوز به بحسب رأي مقبول والحال ان الشك ومن لم يبق هذا الحكم
 الخصوصي فاذا الخوف وان سأل سأل اولاً ما هي علامات هذا المذنب انما متعده اولها
 انك ترى المذنبين يتسكوتون ويأبى ولا يقبلون قول احد من الملمين ويستشيرون كثير من
 ولا يقبلون برأي احد: ثانياً ما حصة انقلاب رأيهم باذن سبب شلاً كما يتلون العلوات الفضية
 يتسكوتون في قوله بعض مناهم يتحققون قراءاتهم يتقنون راجعين الى شكهم ثالثاً انهم يمتنعون في
 امورهم بقل الغير ولا يدرسون ماذا يفعلون لا يتسلوا ولا يواو علي فها هو رأيهم انهم يدقون
 النفس في انما لم يتقياً في غير طيق ما سها يتسكوتون في كل شيء انه لا يبرحون اصلاً: مع ان
 الملمين يقولون لم انه ليس بخطا ما دسها يحقق انك في شك باطل اذا اراديت انك في شدة الغلظ
 وجبت مراشعده ان ذلك يجعل لك خلوا من سبب وان سأل ثانياً ما هي الملامح الشافية من
 هذا المذنب ان آثاره هذا المص يجب عليه أولاً ان يماريه ولا يباي به والاموب ان
 يطع عنه هذا الفكر والقلت ولا يتأمله اصلاً ثانياً يقبل نفع معلم اعترافه ويعتمد على رايه
 اذا كان فاعلاً ما هو ولا يبرطعه عن ذلك كل مرو: بل يكفي ان يقبل ما اشار عليه به او لم يره لانه
 وان اتفق ان يكون معلمه غلبه في رايه لانه اي الشك لا يغني حيث انه فعل ما يكتفه فعله:
 ثالثاً ان يتلوا في عوليا الملامح الاخير فيستشرون رايها يتبع راي الملمين الموسمين
 الناحوس لانه مضيق على نفسه ويقاس عليها غاسلاً لا يعلم بقوله على خيله ما: انها مبهمة
 ما لم يتحققها غاية التحقيق سادساً لا يتر من القول اصلاً لانه البطالة تقلت الفعل وتقبل اليه
 وساووس وشكوكاً باطله سابعاً ان يرضى بقطع المسبب المولده ذلك مثلاً السوداء يجب
 عليه ان يتناول ما يتناول السوداء ويرطها والمزيد يلزمه ان يلزم كمر النفس والاعراج رابعاً والمكبر
 يتبع ولا يتبع بمقله والسامع يجب عليه ان يلتزم العلم: والغير للنفس الكثير التقوى يلزمه ان
 يتأمل ملامحه وجودته وسهته ويعتدق مبعثات ان ابيه لا يطلب من الانسان اتياً تشبهه تفوق
 طاقته ثامناً يجب عليه ان يعرف ما يجوز فعله للشكك بالاطلاق قبل وما هو ذلك اجتهبه اولاً

اذا علم على فعل امر او يكره ان يفعله عند غماد قبحا هل يجوز فعله ام لا وجها يكون في اضطراب
 الغير ولا يري ماذا يفعل وكان ذلك الامر لما من الخطا لم يبدى يستير وفيلعمل بها
 اراد ثانيا انه لا يلزم تكرار الفعل لانه السابعة ان لم يتحقق بطلانها تحققت ثانيا فلها في امور
 العلم لما من على احباب هذا الغير انهم لا يعرفون بالخطايا المتكوك بها واحوالها وقال العلم
 ما وغيره من العلم انهم لا يعرفون بالخطايا التي لا يتطبعون ان يتصوروا كذا انها ميتة
 وان لم يمت فوا بها قضا والسبب في اعطائهم هذه المجازة لانهم لا يفهمون من الخطية
 تظلم بما روي لم فلا يتبين لم الحق فلهذا لو فرضنا انهم لا يعرفون في بعض خطايا فلا يخطبون
 بذلك لانهم غير متبين بذلك عيبها لاجل الفرجيم الذي يحصل لم من اضطراب الغير لانه
 اذا كان لاجل على اخف من هذه على راي العلم كوني كذا وغيره يسع للانسان ان يسكت عن
 بعض الخطايا في الاعتراف فيجوز له ان ايضا ان يفعلوا كذلك تالسا لاياد من لم يعلم المتعارف
 ان يوضع شكوكه من ثانيا بعد ما سمعها منه بالاعتراف السابق والتعجيل وان لم يفعل ذلك فلا
 يكون قتيلا بالثبوت

الباب الثاني

في قاعدة المافعال البشرية الظاهرة اي الناموس وهو ان يفعله ففعل

الفصل الاول

في ماهية الناموس اجمالا في كيفية الالتزام به وتقسيمه الى اربعة اجزاء الجز الاول
 من ما هو الناموس ج الناموس او الوصية هو قاعدة مستقيمة الاول اوله ويبدأ الناموس
 من الوصية وهذا هو الناموس يكون للجميع موصيا والوصية اجمالا للجميع فيلخص من ذلك
 اولاً انما يلزم من اضطراب اضطراب الشورى بل اختياريا اما الناموس والامر لا يتصور من خطاياها لكون
 الشورى شرطا فقط والناموس شرطا ثانيا اذا كان الناموس مقرونا بالاستقامة ومضافا
 العقل والمقول فلا يلزم حفظه ثالثا اذا كانت استقامة الناموس شكوكا بانهم حفظه لكون
 واضع الناموس حقة في المراتب ومعلوم في رتبة يعلو على الرتبة واستقامة الناموس شكوك

بها

بها ويمكن ان يكون له عيب لانه الرعية فلاجل ذلك قال المعلم ساريس ان الناموس وان
 استبان من عادول يجب انضاله والجمع له ثانيا اذا اطلقت النيات لكل احد فقد يلزم استنفذ
 مرجحة للشكوك رابعا الحكم الظالمون تسلطوا واحتملهم الجماعة فيلزم الرعية حفظا وبهم وان
 قيل ان الذي يصدر من الحاكم الظالم غير الحقيقي هو اطل فتبين ان الحاكم الجار اذا اقبلته الرعية
 ليس هو كذلك كما حاد راعن الظالم فقط بل عنه وعن الجماعة المتحملة له لانه اذا امت محتملة
 له فانها متحملة سلطان الياسة وثبات فطريته خاسرا يلزم حفظ الناموس بالم بناء به

الجز الثاني

س كم هي انواع الناموس ج ان الناموس يقسم ولا في نوعين احدهما سلبى ويبدأ من الخير
 والآخر سلبى ويبدأ من الشر والفرق بينهما ان الامر يلزم ابدا وليس في كل اوان
 الكلام والوالدين فانه يلزم لئلا يكره في اوقات معلومة اما الذي يلزم ابدا في كل وقت كقولك
 لا تخلف كاذبا ثانيا يقسم الى طيبى ووضي فالطيبى هو علم عقلنا الذي بواسطة القول يلزم
 فبما من خالف الطبيعة تحكم على امرى يجب عليه او تركه كقولك يجب عليك ان لا تترك
 الشر ومن هذا النوع العام تتبع نعوى اخر خصوصية مثلا ان العبادة لله واجبة وكذلك
 عدم ادية الناس وتصدر منه ايضا وصايا الله الشرا عدا حقة السب والوضي هو المأمور به
 باختيار من الله ومن البشر وتختلف بارادتها المتوقفة كالمجودية وموم المرعين المقدس
 ومثلها وبذلك ان تعلم ان الوصايا الوضعية يمكن تغييرها والطبيعية فلا والوضي يقسم الى
 الى الهى وبشرى والهوى يقسم الى الناموس العتيق والى الحديث والناموس العتيق يقسم وصايا
 اديه وطبيعية وشرعية فالادية تهذيب الاخلاق والطبيعية لتحسين الخلق والشرعية
 لتبليغ العدل والناموس الحديث يقتل على الاوامر النسوية للايمان والامر السرارى للبيعة والثبات
 البشرى يقسم الى اولى رابعية رتبها البيعة على السن الابا المظنين والجامع المقدسة والى دنيوية
 مرمومة من الملوك والحكام العالميين

الجز الثالث

يجب هل يلزم حفظ الناموس البشرى بشرى دون قبول الرعية ج قال بعض علماء
 الشريعة واللاهوت انه لا يلزم لانهم زعموا انه لا يوضع ناموس لما وفي مقبول هذا الشرا به

الفصل الاول من الباب الثاني والمقالة الاولى

اعني اذا قيلتة الرعية اما الذي الموصوب ان توليها الحكم فوري السلطان المطلق ليست
يتوقف على قبول ورضاها بل ما ينادي بها بوجه لا يبق الحال يجب على الشعب حفظها وتوقها
ولا يباي توليها الخبر الاعظم انه استمد سلطانه من الشعب بل من المبع نفسه فيخرج من ذلك
او لانه يجب على الاساقفة بموجب درجته ان ينادوا بالبابا في ارضياتهم وان ينادوا
الرعايا بحفظها كما يجب على الملوك والولاة ان ينادوا بالملك ويجعلوا الرعايا على القيام بحقوقها
ثانياً اذا نودي في مدينة ما بالثب وكثرة الشعب ما قبله ولا يحفظه وقت الواضع لمع علمه بعدم
قبوله وحفظه فيكون كانه قد بطله هو ولا يعود احد مزوما به ولكن ان علم بعدم حفظه
وكرر النداء منه فينبغي ان يجمع اشتاله لكون الطاعة ليس اوجب من الاعطافا لاشا
اذا نودي بالامر والرعية لم تحفظه لكن الواضع لم يشتر ذلك فوجب حفظه لمدة فخره عام
وبعد ذلك لا يلزم سواها ذلك من قبل الملك ام من قبل الخبر الاعظم ومثله في النامي
الكنائس الذي كان متبوعاً فاما خلف فانه اذا ترك حفظه مدة اربعين سنة لا يبق احد ملتزماً
بحفظه رابعاً اذا نودي بالامر ما قبله احد في محل التدبير ولكن بعد ذلك راي ان
المكثرون لم يحفظوه وانفع له عدم قبوله له فيكون هو ايضا متعباً من الالتزام به خامساً
ان الاساقفة المتقدمين اذا اعملوا ناموساً ما لم يقبلوه ولا نادوا به على رعاياهم فيجبون
لخلفائهم ان يحسبوه انه قد بطل بسبب الامر على تركه ان اولايك قد اخطوا بعدم الزلم
الرعية بسادساً اذا صدر في الناموس هل قبل ام لا قبل لم يقبله لان حق الناموس ثابت
اما عدم قبوله فتشكك به فمن يبرح بقوله الجز الرابع

س هل يغفل عن لا يفتقر الناموس اذا اخطا فاهو خطا ورج اذا كان الباري تعالى امر
للطاعة للروما ايها يملكهم ان يامروا باشا اذا لم تفعلها تكونت الخطا والعقوبة وهذا
كثرت ثقبلاً او ضعيفاً يجب الامر المومي بوضوحه وغايته وكيفية المادة واردة للروما وهذا
نستدل عليه من قبل الكلام المرشك الرعية وكيفية الاحوال وراي اصحاب البعيرة فيتلخص
من ذلك اولاً ان من تصدق احد الرومايا المشرك واليه ولحق بخله في مادة تشبيله
فانه يغفل خطأ وثانياً ان تصدق امر اجنبياً ولوان الامر بوقته بان من يملكه يغفل

خطاه

خطاه وثانياً فانه لا يغفل كذلك مثلاً ان قال لا احدثكم كلمة ولا ياكل فيلة وامثال ذلك
لان مثل هذه الامور الخفيفة لا تلزم بتدبيرها بوجه الخطا الميت حي الباري تعالى به
تسمه لا يلزم عيبه مثل ذلك في شيء من ذلك فانه اذا ان الامر الخفيف بيومه ثقبلاً لواقع
اسباب ما مثلاً اعتقل امرئ منه او صدور شكوكه واذا حصل من الامر عظيم بين الرعية
للاغايه المتعدي من الواضع لم ينظر الي هذه الاسباب تكونت مخالفته خطا وثانياً لان اكل
ادم من الشجرة للفرديس كانت من ذاته امر خفيفاً لكنه استجاب عظمياً بسببه الي
الغايه المقصوده منه تعالى رابعاً اذا كانت الامور ثقبلاً فليست طبع الرعي ان يامر به بالقيام
الغضبية الرعية فقط لانه مثلاً يملكه ان لا يامر هكذا يملكه ان يامر بغير امر الخطايا وان
سال سائل من ابن بيتي لانا التلمذون بهذا الناموس التزام من ينجيها لفتته خطا جيباً
او ضعيفاً فوجب اولاً ان كانت مادة الامر ثقيلة وموافقه لم يظهر كيفية الالتزام به وثانياً
اذا كان الامر بكلام معيب مثلاً اذا قال الرعي ناموساً بوجه الطاعة والندرا ف
الخطا وانما يقول ناموساً كذا فاطماً لانها وامثال ذلك ثالثاً الوعيد بالعقوبات القادمة
لن تعدها كالخواتم واللغات المبدية والقطع والنفي المديد وما شاكل ذلك رابعاً اذا كانت
العاده متروكة هكذا فعلوا النابيين انه لكون المادة في ترواح النواميس كايضا حدي ناموس
الامور والفتايات وما اشبه ذلك من المبادئ المتروكة عوييه كانت او كايته

الفصل الثاني

في المشايخ الذين يلتزمون بتبويل الامور وحفظها وهو رعية اجزاء
الجز الاول

س من يلتزم بمقتضى الامور فوجب اولاً ان انسان بالغ السن ذي عقل يلتزم بها ويغفل
بتدبيره اياها وقولنا ذي عقل يعني به الجاهل اني من ما الفيت وان كانوا يلتزمون بها
الامر لم يغفلون بتدبيرهم اياها لعدم اتقانهم وتبديروهم واتباعهم والاعتبار والسبب
فواولاً لان الامر حيث انه من عدم يوضع الامن كان خاف على ثانياً لان المطاعة

الفصل الثاني من الباب الثاني والمقالة الأولى

الناوس العام اذا بطلت في مكانها ما اوحت موجهة تعني منها فذلك من مضى الي
بلاد اخرى فيه مخرج له اهل الزوايا والثلثاني بها ميام المريمي ثالثا اذا خرج
احد من موضع لم يكن فيه موم فيجوز له اكل اللحم هناك ولو كان وصوله في انتصاف
النهار حيث يوجد الصوم ولا يعود ملتزا بالصوم طلقا لثبوت ذلك النهار منه فطر حرك
بل يلتزم بالانقطاع عن اللحم ان امكن ذلك الجز الثالث

س هل الزوايا التي يحلون يلزمهم حفظ نوايس الماكن التي يوجد فيها قال
كثير من العلماء ان هؤلاء المذكورين يلتزمون غالباً بالامام المضميه بهذه الماكن
واما نوايس وارس وما اذعت فخرج فذهبوا الي كل ذلك والملة في عدم التزامهم
هوانهم ليسوا تحت حكم البلاد ولا انها الواقيين هذه النوايس وان قيل فان لم يلتزموا
هؤلاء ليس الماكن التي يوجد فيها يلتزمون بالناوس العام فطنا نبي ان ذلك
سلم ولا بأس بوان راودنا ايضاً انه قد جرت العادة في تنفيذهم اذا عموما بحيث ان ذلك
ما رجس الياسة والتميز للابان الناموس من عدم عقاب الخالفين وقولنا انهم يلتزمون
غالباً لهم يلتزمون ببعض الاماكن لا يمكن تركها الا بايصال من اهل ذلك المكان فلاح
فانصاه اولاً ان هؤلاء المذكورين غير ملتزمين في تلك البلاد بحضور القديس في اعيادها
ولا بالاطاعة من القولا ولا الامام المضميه بها اذا لم تكن هذه الاماكن موروثة في بلادهم
وذلك بشرط عدم وجود هذا الشك فان صدرت ذلك شك جاز للاستعانة بما يقم ثانياً
لايسع الفراغ التي رايد من السطو القاطع واهل السلاج في الليل وما غائل ذلك اذا انهي الحاكم
منه فاعلم انه اذا اهل بعض الاماكن الناموس العام في بلادكم مضيت الي مكان محفوظه
فيه تلك الاماكن فلتلتزم بحفظها وذلك لان الناموس العام المناع يلزم الجميع خلاصاً من اعتبار
المكان هكذا اذا اتيت من بلاد سمع من اهلها اعياناً ياكل الخب في بعض ايام مجيئه وبلغت
الي بلاد اخرى غير سمع من اهلها بذلك فلا يجوز لك اكل اللحم لان هذه الفتحة معطاة لك مكانياً
لا شفعياً الجز الرابع

س هل يلتزم القبايا والناوس العام اذا بطل حفظه حيث مقيمون في انهم يلتزمون

لا يجب للمعلي اعقاب القتل والتميز والاختيار ان من لا يميز له لا تعد له انما يتبع
من ذلك اولاً وان وضع الناموس يلتزم به القرا بما يجب عليه عقاباً ان خالفه كان
يجب عليه ذلك من وجه الاشارة لكي يكون ثوباً ورمياً من تحت طاعته وان يلقى
بالراس ان يكون مطالباً بعقابه واما في اليهود فيلزمهم يلزم الرعية ثانياً الموم غير
المومنين والموعظون لا يلتزمون بالامام الكنايسه اما الاراقه فن حيث انهم دخلوا
بالعورديه تحت سلطان البيعه فيلتزمون بالامام الكنايسه الا اولاد الذين بلغوا اشدهم
يلتزمون بنوايس البيعه التي يكلهم حفظها كما لا عتارف في السنة والمتمتع عن
الزوايا في بعض ايام وحضور القديس في الحدود والعياد ويخطون اذا قد فاذ لك
لكن لا يجري عليهم العقاب الا اذا بلغوا كمال التمييز يعني ان التمييز يكون في اربعة عشرة
سنة ولما ناث اتني عشر سنة

الجزء الثاني

س هل الزوايا يلتزمون بحفظ نوايس اوطانهم في حين غيابهم عنها ج ان المريمي ان الذين
عام وعاش في اماكن يلزم في الماكن فقط مثلاً في مدينة ما او حلة متروكة لبعض الكنايس
وماضاها ذلك والعام يلزم الكنيسة جميعها واما لها نبيه ان اسم القبايا بطلت هامة
علي من سافر الي مكان ولم يبق السكني فيه بل قصد القيام هناك اياماً يسيرة او برهة
من الزمان كمنع التجار وغيرهم فاذا اقر ذلك فنقول اذا كان القبايا يلتزمون بحفظ النوايس
والامام السابق ذكرها لان النوايس الماكنه من عين ذاتها تنسب الي الماكن وتتعلق
به فلذلك لا تلزم الاماكن فقطه كما يتبع من الكلام الذي تجر الامام لان ملحقه يكون
هكذا فليكن مبدأ في الماكن الثلاثي وقديس في المثال ما دت شيئاً في ومدة فاسلك
كاملها وقال الماكن ان القبايس الماكني لا يلتزم به من كان ساكناً في مكان
معان لكونه يبادل الماكن الخارج عن البلاد فتنافس من هذه الجهة اولاً ان الاستف
اذا وضع حراً مثلاً كل من يلزم بالزوايا في ارثيته فلا يلزم بذلك من يلزم في مكان
معي من مكانه ثانياً اذا كان احد في يوم عيدا وموم في مكان معني او خارج عن بلاده
وليس هناك عيدا وموم فيجوز له الخروج والول نفسه يحق ما قلناه في اواخر

يقتطعها القيام بحق الميلاد المطلقة ذلك لما كنهها فيخرج من ذلك أولاً إذا أتت انسان اليه
 مدينة ما يوكل فيها رزق في بعض ايام فتوزع في بلاد فيجوز له ان ياكل فيها وان كانت
 في بلاد غير حارة ما يأتيا إذا أتى احد من بلاد تابعه للحساب المتيقن الي بلاد تابعه للحساب
 الحساب الجديد وكانت قدومه في صياح المارمين فيجوز له ان ياكل الرزق ان يتم صياحه
 علي راي العلم ما ينسب وغيره ولكن الراي المارموب ان يتم صياحه وان كان اثباته من
 بلاد المارموب الي بلاد الكاتوليكين التابعين الحساب الجديد فله ان يملك سهم لا زالة
 الشك عنه واحق لها البيعة المقدسة

الفصل الثالث

في كيفية حق الاولاد وهو ستة اجزاء
 الجزء الاول

من هل يجب امتثال الظاهر حاشا انصح قد يمكن امتثالها لو كان فعل الحبة المارموب ان لم
 تكن من ذات الامر مثلاً لا المار في الالهية عنها والسبب في ذلك > ان السبب في
 انه يمكن امتثال المارموب من فعل الحبة < هو ان المارموب في ذات الفعل المستوي
 في المارموب في اكرام الوالدين فانما هو يتبعه من كيفية الامتثال لكنه قد يتبع ان
 الفاعل لا بد ان يدخل فعله حبة الالهية ليستحق بذلك الفعل الكلوب حاشا ان
 الرسول المارموب قال اننا نملك بطاعت الناس والملكية ولا يكون في حبة فليس انما شيئاً
 فانفع من هذه الجولة أولاً انه اذا امام احدنا مع قداساً فمما يتثال الوصية ولكن لا ممناً
 بالله وطاعة له بل لاجل الجهد بالاكل والسرقة فانه امتثال الوصية وبها بالذات ولو انه خالف
 المارموب رجي ثانياً قد يمكن وفاندر اوصافها وقانون اعتراف بفعل ما يدخله خطايسر
 اليه

الجزء الثاني

من هل قصد تكيل الوصية في حال امتثال المارموب في الامام لاج ان يفرض ويرى كون النبل
 انما يار امتثال الفعل الظاهر لاختياره كاتنام القديس ولا يار امتثال المارموب لتكيل الوصية
 وقد قيل ان الوما يقتضي انما المارموب الظاهر قطعاً فيخرج من ذلك أولاً ان القديس يصح

شيئاً

الفصل الثالث من التاي والمالة المارموب

شيئاً ما يوراج عدم عمله بذلك كغفوة القديس في يوم يقدّم الوصية ولا يلتزم بتمام قداس
 اخر بعد عمله بذلك لانه قد امتثل الذي امر بفعله ثانياً قد وفي نذره اوقمه والتاوت النرض
 عليه من لم يخط في باله عين فعله انه يلتزم بكون النذره والمقام وما ما اهلها
 بتمام فليس جزية لا تلتزم المارموب فقط من هل في حق الوصية من يفعلها بقصد عدم نزع
 وفانهاج انه قد يفي علي راي اكثر اهل لان الوما بالما تلتزم بذات الفعل المارموب فقط فيخرج
 ان الفعل اذا ابرز به الوما لعل في الفاعل ذلك وان قيل ان الاموال لم تحب الانظار
 الي قصد فعلها يجب ان ذلك صحيح اذا كانت الاموال تحت تصرف فاعله وان ردت
 المبال ايها ان من كان عليه التمس مائة غرض واعطاء ميه بوجه القديس
 فانه لا يفي وخله من نذر قراءة الوصية مثلاً فانه اذا تلاها بقصد اخر فهو
 فلا يفي ان نذر يجب ان ذلك مسلم لكون الالتزام المذكور ما ردت الواعده
 وكأنه الزم ذاته بوطوعاً فذلك يمكنه الا يفي باختياره اذا قصد عدم الوفا
 في حين الفعل اما الالتزام بطاعة الناموس فصدوره انما هو من ارادة واعفه
 فلهذا يكون مشاهوه الي غاية مقصود اعني يتم العمل المارموب فقط فيخرج من ذلك
 أولاً ان الكاهن اذا تلا نذره بقلب فاقترع عمل شئت كرها وهذا السبب
 جزم علي تكرير الوفا الوصية فانه قد وفي وان لم يكره ثانياً من مع قداس في يوم
 عيد وقصد ذلك انه لا يسمع غيره ولا يفي به حق ذلك العيد وقصد تمام
 الوصية لكنه خالف وصية اخري وهي عيانه لوضع الناموس ثالثاً من قرا
 قانون اعترافه في حين سماعه القديس او قرأ صلواته الفرضية وقصد مع ذلك به
 عدم وفاء حق العيد فهو غير ملتزم بقصد الوفا في فعله وقد تم الوصيتين
 الجزء الرابع من هل قصد امتثال الفعل المارموب في ماري بتمام الوصية ج
 نعم لان الناموس موضع البشر فلذلك يجب اتمامه بطريقة كاشية بالقر فيخرج
 اذا ان امتثال الوصية الالهية كانت او بشرية يجب ان قصد بفعل انسان اي
 بارادة فاعلها واختياره مع قصد اتمام ما اورد به الناموس وسماع القديس وامثالها

الفصل الثالث من الباب الثاني والثالث المولى

فيتخلص من ذلك أولاً أن من يحضر قدساً في يوم لحد أو عيد وهو سكران أو نيام أو مشتب العقل حتى أنه لا يدري ماذا يفعل فاذا ارتجع إلى ذاته يلزمه جماع قداس آخر ثانياً من مسكوه في الكنيسة قسراً ليسمع القداس أو موعوه جبراً أو مشاكلاً ذلك فهذا لم يبق حق الوصية من حيث أفعاله هذه ليست باختياره وقولي قسراً لأن العبد والابن أو التلميذ إذا عموا القداس خوفاً من يسوع فانه يمتنع الوصية ولو لفظاً وأما إذا رادتهم لأن الخوف لا يعدم الاختيار ثالثاً من يتلو فرضه بقصد القراءة والتعليم فقط وكذلك من يحضر القداس بنية الفرجة أو بنية الحديث مع أصحابه فقط لا بنية اشتغال الوصية فهو كالمهم لا يثبت الوصية رابعاً من يصلي أو يسمع القداس حيلة ومكر فقط لا بقصد اشتغال الوصية ولولغاية أخرى فانه لا يفي من كون الوصية تامراً لانفعال الكثرة بل بالعمل الحقيقي

الجزء الخامس

س هل يمكن أنقام وصيتين فصاعداً بفعل واحد من أفعال مختلفة فنجيب أولاً قد يمكن أنقام وصايا كثيرة بفعل واحد شيء لا يكون ذلك معاً أقصد واضح الناموس وأمره ويظهر تحقيق ذلك من العادة الجارية لأن من التزم بوفاء الصلوات الفريضة بسبب الكهنوت والرهبة فانه يفي حق الفريضة بقراءة واحدة فيتبع من ذلك أولاً أنه إذا التقى مع المصعد بعد آخر فلا يلتزم بجماع قداسين ثانياً من كان مريضاً عليه يوم يوم من مواعيد اعترافه واتفق حدوث يوم في ذلك اليوم فهذا علي بحري العادة لم يبق ما يلزمه من القنات يوم ذلك اليوم فقط لأن ذلك يخالف قصد علم الاعتراف وغوي على بحري العادة لا يعلم الاعتراف مثلاً إذا عرف أنه في الغد موعود عرض عليك موعداً فيه فأنك تفي بالمرتب والبطانة الفصل قصد علم الاعتراف ثالثاً من التزم خمس وثلاثين وفي كل فريضة بمئة غرش فان أو في مئة واحدة فلا يكون وفي كل ما عليه لأنه لقيام العبد لم يدر من التعادل والتساوي بين الأمرين والحال أن مئة لاتعادل مئاة كثيرة وأنه لم

يقصد

يقصد الذي أعطي أن يستوفي ماله بنية واحدة يجب ثانياً قد يمكن أن الانسان في زمن واحد أو سري من وصايا كثيرة بأفعال مختلفة إذا كانت الوصية الواحدة كما يتبع امتثال المزمري كونه غالب الأحيان لا يورح فقط اختلاف المزمريه فيتبع من ذلك أن قراءة الصلوات الفريضة وقوانين الاعتراف يمكن وفاجام اجتماع القداس في يوم الأحد والعيد

الجزء السادس

س من خالف وصايا كثيرة بفعل واحد ارتكب خطايا كثيرة إن تجاوز الموازين المختلفة بالماد فقط حتى ولو كانت موضوعه من رؤسا كثيرين بشرط أن يكون قصد واحد والظروف واحدة فينسب إلى مخالفة فصيحة واحدة فقط ومادة واحدة ومن تم تركيب فاعل ذلك خطيه واحدة لكن إذا امتازت الوصايا بالمرة فتكون مختلفة نوعاً وان لم تكن مادتها متمازرة نوعاً وحسينيين خالفها يذب ذوياً متوردة لامتياز الشر المحمدي في فعله نوعاً فيتخلص من ذلك أولاً أن من ترك القداس في عيد يتفق مع الاحدا وصوماً في بارامون واقع في ميام كبير فانه يخطئ خطأ واحداً فقط وبكيفية الاعتراف بقوله أنه خالف صوماً واحداً وقدساً واحداً

يقصد

الفصل الرابع

فيما يعنى الانسان من الخطا وهو أربعة اجزاء:

الجزء الاول:

من هل يفهم من الخطا عدم معرفته اذا كان عدم علمه لا يمكنه الاحتراز منه فانه يبرره من الخطا ان الفعل لا يجب ان يعلم ان يكون اختياريا والحال ان المعرفة لما ان تقدم على الاختيار فانه يمكن الحرص من عدم المعرفة لا يعنى الفاعل من الخطا وشله اذا كان شكافي حال فعله واهل النفس عند فري من ذلك او لا من الحالى فري يوم يوم بعد معرفة الوقية واليوم فهذا لا يعطى وشله من قتل انسانا ظاننا انه وحش ثانيا اذا ظهر لعل الخطا انه جرم واحد فلا يذب سواء مثلاً من زنى بامرأة يجهل قرانها فلا يعطى موي خطا واحد

الجزء الثاني

من هل الخوف يبرر الانسان من الخطا اذا فعل احدا كان خطا بالذات لاجل الخوف فانه يعطى لكن جرم خطاه ينتفى على قدر انقض اختياره ولكن يتفق بعض الاحياء ان بعض الامور لا يلزم الانسان اذا جعل له من حفظها من عظيم فينبذ لا يعطى اذا اتجا وزها خوفا من سقوطه بذلك الخط وقد اتفقت جميع العلماء هذا الراي فلاح من ذلك ان الوصية الطبيعية السالبيه السابعة من امر ربي ذاتا لا يجوز مخالفتها ولا لاجل الخوف من الموت عينه ثانيا ان الخوف الشديد قد يغلبه بعضا باليس من الوصية الشرعية الهية كانت او شرية بل يعنى ايضا من الوصية الطبيعية الموجبة ومن ثم لا يلزم الانسان احيانا تأيلا لاعتراف بخطايه كلها ولا يحفظ الوديعه وإتمام التدوير ومواساة الحاج الشديدا لفاقه واشكال ذلك اذا كانت هذه المشايعة لخط الموت ماعدا مواساة القريب بالامور الروحية التي موصىها في الفعل الثاني من الباب الثالث للقاله الثانية ثالثا اذا كان حفظ الناموس البشري موريا لقيام خير عام اولي شرعام يمكن ان يكون انتقل من حيرة شخص خصوصي

فيلزم

فيلزم حفظه ولو في خط الموت مثلاً اذا امر قايد الجيش لحد المجنود ان يخرج من الخارسة وشله اذا كان ثم خطا بهلاك انفس الوعية اذا لم يقتدرها الراي في زمن الوجار ايضا الامور البشرية حتى الكناسية ايضا لا يلزم حفظها بل انها في خط الموت وما مثله من الامور الصعبة مثلاً من التزم برعية محرمه من الناموس الكناسي فيجوز له انما مظاهرا فقط خوفا من الموت لكن لا يسمح له مباشرتها لانه من حيث ان الزنية غير حقيقية فيكون مباشرتها كقطا خطية الزنا الذي هو اثم بذاته خامسا يمكن ان يحدث بالعرض ان الناموس البشري يلزم حفظه في خط الموت وذلك اذا اقررت بناه من اخر طبع او الى يلزم حفظه على النسي المتقدم مثلاً ان الزمك احد بقاء الرومية اليمية بنضاي الهيات واجتقاراله فتلزم حينئذ بتلك الوصية ولو في خط الموت

الجزء الثالث

من هل يعنى من الالتزام بحفظ الناموس عدم امكن حفظه كلمة واجزه ارج اذا كان الانسان غير ملتزم بما لا يتطابقه فيخرج ان عدم الامكان يعموه من الالتزام بحفظ الوصية ولو كان خطا لزم تلك الامكانية بشرط نداشت على ذلك فلهذا انتهى بنا السواد الى هنا هل لا يتطابق على حفظ كل الناموس يلزم بحفظ جزئيه فوجب اذا كان انتقام الوصية سهلا وكنا وبحفظ الجزئيه فغلبت ما قصد بها فينبذ من لا يتطابق اتمام الكل فليتم الجزاء الذي يقدر عليه وان لم تكن غاية الوصية بحفظ الجزئيه او بصحة خطا لم تكن العادة جارية بذلك ففي ذلك الحين من لا يستطيع فعل الكل لا يلزم بالجزئيه وجميعه متعلق بشرط اولهانية واضع الناموس ثانياها مادة الناموس وغايته ثالثا راي اهل الجور وانها العادة الجارية فينتج من ذلك اولان من لا يستطيع ان يتلوه فترده جميعه فليتم ما استطاع منه ان الصلوات تنزل ثانيا من لا يقدر ان يعزم مطلقا فليتم عن الزفدان استطاع كل يوم وان لم يستطيع كل يوم فيلزم في بعض الهيات التي يمكنه ذلك فيها ثالثا من قدر على اجتماع نصف القديس

او قراءة نفق الفرض فليقبل ذلك ومن لم يقدر على جزير فقط فانه لا يلزم رابعا
من ليس له كتاب الصلوة الفرضية وعرف قليلا منه غيبا فلا يلزم بوجوبها خامسا من التزم
بنيارة احد الاماكن المقدسة ولم يكن له البلوغ اليها فلا يلزم بالمسير في الطريق لعدم
امكان بلوغه المكات لتكثير الوصية الجزر الرابع
من هل يفيق من الملتزم بالوصية حل الزواجر ان حلة وافع الناموس او من نظره
اذا كانت بسبب كيف فتفيق من الملتزم بالوصية البترية والملة في ذلك ان وافع
الناموس من حيث انه ما لك الامر فله استطاعة على عتق من شاد فولا بسبب كيف
لن اذ احل غيبا خلوا من علة سابقة فله حصة لكنه يغني هو المطلوب ما دحط ووجا
مضاد الحق الطبيعي الذي جزم بان الجزير يطابق الكل ويتبعه انما ان يوجد سبب يفيقه
من ذلك وقد قال سواريس ان من علي هذه الصفة فقد ترك خطا فميتا كان المعلم
سائس قال وانها ذلت في اخله شك بجهة السبب لا يغني في حله واما المعلم
بونا شيئا ذهب الى من ذلك اما اذا كانت السبب جيذا فولا فلا يلزم والسلطات
بمع الحلة المحتوي امر الناموس ان يحل لذلك السبب او كانت الفرضية او ادعيه لقيام
الحيز العام والجزري في الطالب او لاجل الانتفاع عن مرجعهم او تنك تمام
مع عدم الخط من الحلة وقولنا حلة وافع الناموس او من كان نظره لان حلة من
هو مقت امر الرئيس اذا كانت خلوا من سبب وافع فهي باطله غير مبراه من تجاوز
الناموس والسبب هو كات الذي يحل باسم غيره خلوا من سبب هو مبراه وان سال
سائل متى يسلم من هو مقت امر الرئيس ان يحل باسمه بعله كايه يجب بيع له بذلك
مع امكان الوصول الى الرئيس او في الامور الخمسة التي لا يغني خطا فميتا من تجاوزها
فمثل هذه يسلم له بملها طوان الوصول الى الرئيس فكن يائيا في الامور الخمسة
كالاعلام والاعباد ثالثا في الامور الخمسة بتلك الرعية وليست بمنتهية لغيرها رابعا
اذ انصهر الى التجا الى الرئيس والحق الفرضية لاجل وقوع الخط النافع من تأخيرها خامسا
اذا كانت العادة جارية ان الذي تحت الامر يحل سادسا اذا وقع شك في الامر حل تلتزم

له الحلة ضرورة وقال المعلم بلا ووت ان الحلة في هذه الحال ليست بضرورة لان
حق الاحتياط ثابت بعد فلاح من ذلك او ان الباب لا يجوز له حل ما يلزم به ناموس
الله تعالى ولا سلطاته ان يحل ما فرض في البيعة خلوا من ضرورة له بجهة ثانيا
الحلة من النذر والقسم لا يسبب دافع ولو صدرت من الباب فهي باطله حسب رأي
سواريس وسنخس ثانيا ادخل الرئيس امر ما يظن ان الله له حلة لا يتبع مع انها
بالعكس او ظن ان السبب غير لائق مع انه لائق حقا فله حصة وصحيح وايضا اذا حل قبل
النفس عن جهة السبب فزاي البعض من المعلما حلة جازها رابعا اذا وقع الشك
بجهة الحلة مع قوم من المعلما انها صحيحة ولو جوب ثبات الحقة في الحل خامسا ذو
السلطات العام في الحلة له استطاعة ان يحل الحلة ما يحله لغيره ولكن المعلم سواريس
لم يقبل هذا الرأي سادسا فله الحلة ففقهه اذا كانت الواجب ولو انها تحت غيبا
ومثل ذلك ثبت الحلة ولو صارت فكل ما فقط سائيا قال المعلم بونيسيوس ان من
اظهر للرئيس سببا كاذبا بجهله ونقص موثقه مثلا حل بعض مواضع الرعية واقتبل
منه خلا فيعوز له استئصالها اذ ابقية المعلما انكره وذلك امنا اذا التمس احد الرعية
حلا من الرئيس بجهة حسنة ووافقه له اسبابه فله بعدئذ ان يعرض به بغير
سلم تاسما من الزم الرئيس ان يحل خلوا من سبب دافع او انه اورد سببا كاذبا فانه
يغني ولو تبرر الرئيس من الخط السلامة فهو وحسن نيته عاشر ان التماس الحلة
لواحد لم يشاها ولم يشع بها يجوز اذا دعت الفرضية لذلك علي ما رأي المعلم سائس
خلافا لسواريس وان سال سائل اذا زال سبب الحلة فهل تظل ام لا يجب اولا
انه اذا فقد احد السبب الخمسة مع بقا سبب خصوصي فالملة باقية ثانيا اذا زال
جز من السبب فالملة باقية ايضا ثالثا اذا كانت لاحد سلطات في ايهاب الحلة
وقبل ان يحل بطل السبب الخصوصي فبطلت الحلة ايضا رابعا اذا صدرت الحلة
في امر لا يرتد فلا تزل الحلة ولو زال السبب بطلت مثلا اذا اعطيت الحلة بجهة
منوعة لملة الفزاه بسبب فقر الامر واحتياجها فاذا استتمت الامر بعد فقد

الرجية فلا تشغ خامساً اذا زال السبب الختومي الموجب للحلة وسهل الرجوع الي
ما كان عليه من نالها فانه يلتزم بالرجوع مثلاً اذ اهل انسان من ندر العفة للثرة
التجارب المحمودة عليه فان سجدت عليه فليكن التجارب فانه يلتزم بنبذه وشبه
من اخذ حلاً وصية العم والعلوات الفضية لعله فمعه : فاذا عوفي
فانه يلتزم بحفظ ذلك علي ما رأت العلم بالحق والناقصون
عن هذه الامور
لنستعمل

المقالة الثانية

في بيان ما نؤمن به بموجب الفضائل الحسية

وينقسم الي ثلاثة ابواب

الباب الاول

في انبعاث اول الامر اليها : وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في الامرار الدينية الموجب اعتقادها ضرورة

وتبين جزاً واحداً

س ما هي الامرار الدينية التي يجب الاعتقاد بها ضرورة في الاسرار فتمت بعينها
الاعتقاد بها ضرورة في ضرورة الواسطة والناحية : ويعقها الاعتقاد بها ضرورة في ضرورة
المؤمن فالاولي يجب الاعتقاد بها مصلداً لمتنازع حصول الخلاص من جهلها ولو جهل غير
مدحوم والثانية يمكن الخلاص من جهلها بجهل غير مدحوم فلهذا لان الي ما كافيته من
السؤال ونقول ان القسم الاول يحوي سري احد هاتين نؤمن بالله ايما مفعلاً انه واجب
الوجود وانه مجازي الطلحين كما يقول الرسول الالهي في الفصل الحادي عشر من رسالته
الي العبرانيين : ثانيهما ان نؤمن بالتالوث المقدس والتجسد الالهي ايما مفعلاً علي
راي العلم بولينا او مجلاً علي راي غيره وبعد ذلك بالانجيل براكافيا وقال المعلم اسكار
تابعاً الراي واسكيس ان من تعادلت تعليم هذه المذكورات او جهل بها جهلاً مدحوماً
فانه يرتكب خطاة عظيمة وان سال سائل ما هو الايمان مجلاً هو ان اذا امن الانسان
ايماً تا وافتحاً بامر او حوي ذلك الامر في فمه اموراً جلية كن يوس بما امنت الكنيسه
اما القسم الثاني فتقول انه قد التزم ان يوس به مفعلاً كل يوس وان يعرفه قلب
ما يكون يعرفه عامه ويتبين اربعة امور لحدما فانزلت اليها العاوة الربانية
نالتها الومايا الالهية والكنائسية رابعها الاسرار السيمية التي هي اعظم ضرورة كالعمودية
والقربان المقدس والتوبة واما اليقية فيلتزم بتعليمها ولكن متى اراد اقتبالها
فهذه الاشياء يجب عليه الايمان بها وان يعلم ذات ما فيها علماً يتطعمونه مدح

النام والمفوضي بينهما لم يبرره من ذلك عدم المستطاعة والجهل الذي يمكن
 الخلاص منه فيخلص من ذلك أولاً أن من لم يعرف الأمور المذكورة لفظه فلفظه غيباً
 كما هي محررة كالصلوة الربانية مثلاً فإنه لا يغني شيئاً بل يجب أن يعلم أن جميع الجزاءات صادرة
 من البارعي عز وجل ويعلم مع ذلك أنه يجب عليه طلبها منه وأما من جهة قانون
 المياد والوصايا الإلهية والكتايب والمسلر المقدسة فيكتبه إذا قيل عنها أن
 بر جواً مستتجماً ثانياً أن الكنيسة وطوائف يحفظ قانون المياد والصلوة الربانية
 وسلام الملك وقال المعلم بر يونا أنه لا يجوز نحل من لم يحفظ ذلك مما كان عدم حفظه
 سبباً عن كسبه أي من أخطأ الحيا فمع ذلك نقول أنه إذا لاحظنا العادة الجارية
 فخطية من لم يحفظها غيباً عن صفة الشايع على السمع معرفة قانون الإيمان بلغة
 البلاد والمفسر يكون لم يعلم كافي بمقتضى المياد رابعاً قال بعض العلماء أن الفيلطي
 الغم يكنهم معرفة عقائد بنية المذكورات يعلم بحمل مثلاً أن يؤمنوا بما تؤمنه
 إليه كن هذا القول لا يعمل به خاصاً من لم يخط في بالو التزامه بمعرفة ذلك فلا يحتاج
 عليه وشله من لا يستطيع فهم هذه الأمور وأدراكها سادساً ينبغي لعلم الاعتراف أن يسأل
 المعترف الذي لا يدرك من التعليم المسيحي ما قد لا يتم بمعرفة حل عدم معرفته بذلك
 نها وثامنه أم عزراً التصور أدراكه أن كثير من المؤمنين يخطبون للجهل بها ونهم سابقاً
 يجوز لكاهن أن يحل من كان يجهل هذه الأمور التي تليق بمعرفة الزام من يخطي بعدم
 ذلك خطأ وثناً ولوان البعض أكثر ذلك والسبب هو أنهم لم يخطوا بتركهم هذه
 المعرفة لأنه يمكنهم الندامة على ذلك والتعدييات تعلموها هكذا علم المعلم شامساً
 وأما إذا كان المعترف يجهل ما وجبت عليه معرفته بفرضية الوسطة والعارية فلينبئ للكاهن
 أن يبسط قبل أن يجله فأما كاهن الرعية فلا يتم معرفة تعليمه ما التزمه بوعده
 سواء كان ذلك بذاته أم بواسطة غيره وإن أجهل ذلك فيخطي شيئاً ولا يلزم الوالد
 الجسداني تعليم أولاده

الفصل الثاني

الفصل الثاني

في بيان الرعان الذي يجب فيه على المؤمنين
 الاعتقاد والمقرر بأيمانه ويتضمن جزاءاً واحداً
 من متى يلزم المؤمنين بالاعتقاد والمقرر بأيمانه أن وصية الاعتقاد بالإيمان باطناً
 تلزم أولاً المولاد المتربين بين المؤمنين متى بلغوا أشدهم ونهوا المسرر الديني
 وعرفوا أن الاعتقاد بها يلزمهم ليل الخلاص في ذلك الحين أن لم يبتعدوا بذلك
 باطناً فإنهم يخطبون خطأ مما لا يكون كثير من منهم يعرفون من الخطا الطبية الجهل عليهم
 ولعدم أفكارهم هناك ثانياً الغير المؤمنين متى بلغوا أشدهم وفهم حقيقة الدين المستقيم
 فيها كافيًا وعرف بطلان بنية الماديان ثالثاً كل أحدث المؤمنين يجب عليه الاعتقاد
 باطناً في أوقات التجارب الصعبة مثل شكوك العادة المياد التي لا يمكنه الخلاص
 منها المبرك لك كن المعلم شامساً قال أن ذلك لا يلزم أن الفطرين والخلق بهم
 الجبوع غوامر آخر فكر أو ما لا يعلم أن في الحالتين السابق ذكرهما تلزم وصية
 المياد ذاتاً ما في الأحوال التي ذكرها فنلزم عرضاً فقط رابعاً يلزم ما ذكرناه من
 صدمته أن تجربة معينة ومعادة لفصل آخر ولم يمكنه الفرار من تلك التجربة
 لهذا الاعتقاد خامساً إذا ألقى أحد إلى الاعتقاد بأيمانه علانية أو لزم بأمر الهي
 بفعل فضيلة ما كالربا والحب والفرية التي لا يتطعمها خلقاً من تقدم أعمال
 المياد ما قد ذهب بعض من العلماء إلى أن كل مؤمن يلزمه ذلك في حين
 الموت وفي كل علم أقله مرة واحدة فيخلص ما نصصناه أولاً أن المراتبي
 ما دام لا يري ديناً الحق وأمده من دينه لا يلزمه تركه والتمسك بالإيمان
 المستقيم لأنه من عدم العواب أن يتركه ما كان محتضاً عنده وينذهب إلى ما سواه
 ثانياً أن خاف من شك باعتقاده يجب عليه أن يفحص عن ذلك وأن يفكر
 فيخطي خطأ ومضاداً المياد لعدم استواء ما يجب عليه بالمثل وصية المياد وثالثاً
 المياد الثاني يلزم بأن يتمسك بالإيمان المستقيم وأن يرفض ذلك فلهذا رله يبرره
 من الخطا الميت وأقول ثانياً أن وصية الإيمان تلزمنا بالاعتقاد ظاهر من قبل

ناوس النبعة ليرين احدثا اجل المكارم الوجب علينا الحق سبحانه تعالى
والثاني لاجل حصول منفعة القرب مثلا اذ اريد ان يمتنع عن الحق فتمنع الباري
الكل ما جيبا او تيب له هو انا او تقدم فريك نفعا عظيما او تيب له فزنا نصيلا
مثلا اذ كان ارتداد الاخرين متوقفا على اقرارك وان ضلالتهم وشكهم واحتقار
الاميان متوقفا على منك والملة في ذلك لكون المناس قد اقرتم بفعل الفضيلة
اذا اقتضت غاية الوصية التي هي المحبة فيخرج من ذلك ان المومن اذا شاهد
الكفرة يهينون المعتقدات الخدسة او يسرفونها او يجترعون الميامن المسيحية فيلتم
حينئذ باقاة حق اعتقاد و ظاهرا بشوا ان يجدي ذلك نفعا وقرول ثالثا ان
المستخاض الحق ذكره يوتون بالاعتقاد الظاهر التزام من يخطي الى الفقه خطأ
ميتا وذلك بحسب اصول البيعة المجر في الجمع التريديني ويلتوتون ايضا بهذا الامر
نفسه وهو ان يرتبطوا بقوسم بالقسم لسطاعة الكنيسة الرومانية وهو ان المستخاض
هو اول اكل كاهن قوي رياسته على كنيسته وذلك يلتم بفعله اما الملم المستق
او بجاة نايو بعد خوله الى الرياسة في مدة شهرين وهذا هو في الجلسة الرابعة
والعشرين من الفصل الثاني والعشرين في التهديب الكناسي اليهم التريديني ثانيا
من كان ذا رتبة في الكنيسة المعطي للمقبة بالكرسي وذلك ليس امام المستق فقط
بل امام جماعة كنيسته تلك الكنيسة الملقين بالقانونيين ايضا ومن اجل ذلك فلتقطع
جرايته لا سيما ببول الحكم عليه بالتأجيل الاساقفة والمطارنة في الجمع الذي الكاين
بعد رياسته وهذا هو في الجلسة الخامسة والعشرين من الجمع التريديني رابعا
قد اذ لم البابا يوس الرابع بذلك جمع روبا طوائف الرومان حتى الرومان الذين
يعاربون الكفرة ايضا ومثل ذلك يوس الخامس من ذلك جمع معلمي المدارس والطلد
حرما فاطم علي كل من اقبل في درجة العلماء الحد قبل اعتقاده علانيه بحق
الميامن بل عدم من تعدا ذلك جميع الوظائف والكرامات لكن هذه الامور تلتزم حيث
قبلت وحيث لم تقبل فلا فاعلم ان هذا الاعتقاد ولو كان جازبا على يد وكيل ما

علي

علي راي البعض من العلماء لكن الراي الموعوب انه لا يصدر من المومن في الشخص
عنه لان ذلك لا يكون القسم الذي يلزم ان يعذر من في الشخص نفسه

الفصل الثالث

في الايمان المستقيم ظاهرا وباطنا وهو من واحد انكار
من هل يجوز لحياتا انكار ما به المستقيم ظاهرا فقط والموافق باعتقاد الكفرة
ج ان ذلك غير جائز لالا لافطولا لا اشارة لقوله تعالى من انكرني امام الناس
انكرته امام ابي الذي في السموات واعلم انه ولو لم يجز للذب املا في الظاهر
باليس فيه حتى انما يسمى ايمانا باخفا الحق باقوال واشارات دالة علي
حقيقي وذلك حينما توجد له قبيله وحيثما يلزمنا الاقرار بالحق فيخرج من ذلك
ان من يسلم عن ايمانه بمقتضى راي في الايمان سوا كان ذلك باس الحاك ام بفرض
شخص خصومي فلا يجوز له ان يجاب بالفاظ شتى الممان او باقوال يجتنب
كالم فهمها من اضرارية اجزا بها حتى يظن به انه قد كفر بايمانه فاذا كان الامر
علي هذه الميمنة لا يسمى بوقم المحرم من يقول انه مسلم او ارتقي وهاذا الكنيسة
الرومانية ثانيا اذ ايسل احد باس الحاك ويقصد شخص خصومي وصحت ولم يجاب
جهرا او بعدد رايه غير ملزم بالجواب به ولم يثا اشهار به فاذا استطاع ان يعلم
من شدة هذا الخوف وقته قد ذهب بعض العلماء الى انه يسمى له بذلك وأنه لا
يدين نكر دينه حتى انه يزعم انه لا يلزم كليا من سئل باس الحاك ان يظهر ايمانه
علانيه ولكن يزل هذا الراي من اجل انه يمتنع انه سأل بالمعني للفضيلة التي
رذلها البابا اليوسف من الحادي عشرين روي ان سئل احد من الحاك عن ايمانه
انا شر عليه ان يعترف ظاهرا بدينه كان هذا الامر يحصل بوسد للباري تعالى
ولكن ان فعل خلاف ذلك اعني ان صمت فلا اردل هذا الفعل كانه اثم وكفر
اشبه ثالثا من روي عن عند الكفار لاي دج احدا ايمانه بل مظهر ايمان الراعي
لا يسمى له بذلك ان احتاجت خرافه موته لكن اذا كان حربه مفيدا لرويته

وباختصائه

واختصايه يحفظ ذاته لمخدرتهم فيسبح له بذلك بل انه يلتمز به ايضا رايها
اذا كان الصمت مقام الاقرار فلا يسمي به مثلا ان اقبل المحامير من جبل برفون
بترك دينهم فان انت رفضاك فلا يسمي لك بالصمت خامسا اذا امر الحاكم اشلتا
ان جميع المؤمنين يظهر ويت ذواتهم ويحضرون امامه او يحلون اشارة
ث فلا يلزمهم ذلك لان المحامير لا يسمي بالاسم الشخص بالقرارة ولكن اذا
ظهر الشخص بهذا الامر للجميع كانه قد جهر ايمانه فلا يسمي له بذلك وذلك
اذا كان معروفا سابقا وكعدم اظهاره بنفسه بل به كانه قد كفر به فيه
سادسا من لم يسل عن ايمانه بالخلافة به اذا كان هذا اجل مجدا لله
او وقع القربان بخفي ايمانه مثلا اذا كان رجل مابين المراطقة واختصايه
يرجع تنوعا كثيرا وخوفا من اشتداد الضرا وجور الحكام والاضلال وخيفة
من المنكار اذ عذب في هذه المحطات والمظار ان لم يستتر فانه لا يخلو
من لوم هكذا علم ماري يوما وساتيس ولامات سابقا اذا امر الحاكم ان
كل انسان يظهر دينه وارسل قضاة يجمعون عن المؤمنين فيسبح للمؤمن ان
يشي المصل ان يمت عنه وسبيلك ان تعلم ان يحفظ التلات واخفا
الميامن لايق لا موجود من شيم الفضل انما لا يجوز للمؤمن اخفا ايمانه بشكل
مختص بغير المؤمنين ليس له استعمال اخر سوى الى الله تعالى باعتقاد الباطل
كالتياب والملايس التي يلبسونها في حين تقدمتهم قديين او جوار او وجودا
لاوثان تاسعا التالي قتياب الغير المؤمنين بل من اذا كان لها استعمال
اخر غير الماشاع على ايمانهم الباطل مثلا انها تستعمل نقل الي عادة البلاد
لا نقل الي العقائد والدليل الموضع ذلك هو انه لو فرضنا ان هؤلاء خلوا في
حين الميامن المستقيم لما كانوا اكثر من ان يغيروا هذا الذي كانوا في قتياب القديين
ويصح ايضا بالقياس بتياب مختصه بغيره يمتزج بها كتياب دلوهم وامتثالها
بشرط ان تكون اشارة خصوصية لبيان اعتقادهم والسبب في ذلك هو ان هذه

المشارت فامله ما بين انواع الانام فيعرف الله من كل جهة على ما يستعدون
به لكن هذا جميعه لا يسمي به الا اذا دعت اليه ضرورة لازمه كالجهاد من عاظر
جسيمه او فقد انتصار على العدو بسبل الكثرة وماضاها عاشر الكاتوليكي
اذا كان محتاتا في مدن المراطقة يصح له ان لا يفر في الميامن المنوعة لمخفا دينه
خوفا من خطر الموت او سبب المراق كانت الوصية البيعية لا تلزم في مثل هذه الماظر
وليس ذلك انكارا للايمان من حيث ان الخلافة لا يقوم مقام الاعتقاد بالميامن
حيث ان الماشاع انهم مستعملو الميامن لا يحفظون تلك الميامن لكن اذا اختلفت هذه
المحوالات اعني اذا كانت الماشاع على تكرار الميامن مثلا اذا اذني في المدينة بعضا
لايمان ان من كان حاضرا من الميامن المسيحي فلما كل رفر في تلك الحين من ياكل يكفر
بالميامن التي يعتري بايمانه ظاهرا وبين ان الكلمة لسبب اعز الله له على تكرار
الميامن المستقيم حادي عشر اجتماع عفاط المراطقة وحضور عادم ومرافقة جنابهم
ليس بعلامة قبول ايمانهم ولا للاشتراك في صلواتهم ولذلك اذا كان تم سبب داع منه
خالي من الخط والتك ولم يعبر بهي من الروسا في الحضور المذكور فهو جائز ويطلق
ايضا لمن اراد ان يعبر اشيتا في حادهم كون ذلك تحت ويلزم بالخراس عليهم
وتعلمهم الميامن القويم ثاني عشر لا يسمي بالحضور في صلوات الكرو والمراطقة وقلمهم
بشكل وطريقه تظهر انك شاركهم اما الحضور على جهة التوجه والخدمة العلانية
للولي قديين السامح به كاسم المسيح الذي لنوع النامي بخدمة الملك في هيكل
المقام ثالث عشر اذا جزم احد من المراطقة ان كل من لم يحطوا عليهم يعذب
فلا يسمي بطاعة املا ولو قال ان قصده بذلك امتحان طاعة رعيته فقط لم يفرجه
عن ايمانهم لانه وان قال هذا بغيره فقصده ليس كذلك حيث ان المؤمن من عين
ذاته يستدعي الي الكرو اختار الميامن بتمام البيع وايضا لان له سبلا اخر لم امتحان
طاعة رعيته بوجه اخر غير هذا هكذا اجاب المنكبر البابا الجليل الطوي بيوس
الخامس رابع عشر اذا تفرج الكاتوليكيون القاطنون مابين المراطقة باسم الحاكم

امام خادم كنيسة الخالدين فقد تعدوا حق الميام ولولا نواقد نكلاوا ساقياس
 كاهن ارضو كسي او غزووا علي ذلك باليه لانت المتزوج علي هذا النوازل يعلى
 بفعلوا شأنا ان هذا الخادم هو خادم الميام الحقيقي وهذا المراسم بالزلات
 حيث ان الخادم بهذا الفعل يعلى مقامه ويوظف تعليمه ويصير طقس عارفي
 الكنيسة مقبولا لكن قد يجوز ان يثبت عند الزيجة امام الحاكم اذا كانت قد حلت
 سابقا او عتيد ان تحل علي طقس البيعة المقدسة لان الذي يصير امام الحاكم
 حينئذ ما هو لثبات عهد فقط لا لتعدا ولا دم نفولا

الفصل الرابع

في الكفر والخطايا المضادة الميام وهو ثلاثة اجزاء
 الجزء الاول

من ما هو الكفر وكما هي انواعه ج ان الكفر للعام ثلاثة انواع احدها
 الكفر الجلي وهو كفر الذين لم يسموا شيئا من امور الميام اصلا فهذا النوع
 ليس بخطا بل هو عقاب عن الخطا لان هؤلاء لو فعلوا احب مقدرتهم
 لما ضلوا الباري تعالى عنهم حق الميام ثانيا الكفر الضدي وذلك كفر
 الذين اتفق لهم حق الميام انصاحا كافيا وصبروه عن ادائهم ومضادة وهو لا
 انما هو المراسمة ثالثها الكفر الاعدامي وهو الذي يناقض الميام كشي وعوده
 وهو كفر الذين يقولون الميام جهلا رياءا ويطاطون بها واعلم
 ان الكفر الضدي ثلاثة انواع ايضا لاختلاف مضادته الميام المستقيم احدها
 كفر الم الذين لم يقبلوا الميام بعد ثانيا كفر اليهود الذين اقبلوا الميام رياءا وروا
 ثالثها كفر المراسمة الذين قبلوا الميام حقا الم انهم يفلتونه واما الزوج عن الميام
 فينسب الي هذا النوع الثالث واما يختلف عنه بعد وهو ان المراسمين ياتقون
 جزا من الميام والذين يخرجون عن الميام يناقضونه بملته

بمعنى

الجزء

المقالة الثانية الباب الاول الفصل الثالث

الجزء الثاني

من حل يسمي المومنين بالطقة اليهود وشركتهم ج أولا لا يجوز الكني معهم ثانيا
 ولا الحضور في ولايتهم ثالثا ولا الاستحمام معهم رابعا ولا استعمال طبائهم
 خامسا ولا قبول الهدايا من اطباهم لكن اذا امر الطبيب المومين يجوز ان يتبعوا منهم
 سادسا ولا زينة اولادهم في منازلهم سائبا ولا الخدمة لهم ثامنا ولا التقبل لهم تاسعا
 ولا الخل فطيرهم ونفصهم وحب المعلم ان يري انه لا يعمل ايضا حضورا على اسمهم ولعياهم
 ولا اللعب معهم واليدخل الي كنيائهم عاشر الا يطلق اليهود التعرف في المناصب
 الشريفه المشهوره بين المومنين احثا ثالثا الميام المسمي وفرا من المخلط
 والمعاشر معهم التي لا يري من خطرهم وعلم ان من تعدا ما ذكرناه من الاحوال
 فيترك خطأ جهنم من ذات الامر وذلك لان التعدي ما ذكرناه ان كان من
 المكارهوس فهو تحت خطا القوط عن رحمة وان كان ماعلمنا يا فهو تحت خطا الحرم
 والحال ان هذا النكال يلجري المعالي من يخطي خطأ ميتا فاذا الي الخ وقولنا من ذلك
 الامر كانه اذا دعت الفريضة او كان ثم سبب لبيت في ذلك الحين يمكن ان يسلم من
 خالطهم من الخطا الميت لكن التوادد والمصطحاب معهم ليس بمؤيد
 من ما هو كفر الاراسين ج هو ان يوافق اختياري عن الميام المستقيم وعناد ردي في
 من اقتبل الميام القويم هكذا علم جمهور العلماء فلاح من ذلك ان المراسمة والخروج
 عن الميام بمتان با من احدهما الرأي المخوف وهو مرسلة المادة ثانيا
 العناد وهو مرسلة الصورة شرعا علم ان من يصاد عن رايه جهادا عند الميدي
 معاندا بل المعاندين تنسك برايه التي بعد ظهور الحق له ظهورا بيضا وبعد
 ما شر بمضادة الكنيسة المجامعة له لان فضل رايه الفاسد علي رايها البديد
 وظن بوجهه الردي ان شهادتها ليست بكافية لتأسيس الميام وقد علم بعض
 العلماء ان العناد الحقيقي هو مني ما ظهر موضوع الايمان ظهورا كافيا لوجوب
 التصديق به حتي انه لا يتطبع احد من اصحاب البصيرة ان يشك بوجه

المعقول والمواليد مع ذلك فتمسك الانسان برأي مضاد ولا يريد ان يرجع عنه
اصلاً الا اذا تبين له شيئاً تألياً يتلخص من ذلك اولاً ان من يجد اليقين ظاهراً
فقط لا يريد ان يتكلم له لم يغلط برأيه ولم يقط امام الله تحت الحركات الجارية
على المراتقة لكن يجب ان يحكم عليه بالشريعة الناموسية بما ظهر منه ثانياً
من شك من تأني في احد عقائد اليقين فارتأي رأياً ثانياً ان هذه العقيدة
غير محققة فهو ارتأي وقولاً رأياً ثانياً لانه اذا ضبط عقله يجعل حكمه
موقوفاً فلا يدعي ارتأياً لعدم حكمه بالاخراف لكن بشرط ان يجعل حكمه
موقوفاً يجب ان يحكم بالقوة انه لا يتبع ان هذا الامر قد يكون شكوك
بأنه ثالثاً ليس هو بالارتأي من هو مستعد بعقله لقبول ما قرأه اليقين
المستند وانه لا يريد ان يثبتها مضادة لوائده ولو انه جاهد عن رأيه بصناد
وجهاد لا يخلص الخطية رابعاً الصبح المتطلون بالمراتقة ان سلما من العناد
فيجوز قبول اعتقادهم وحكمهم لانهم اجابوا بارتقته بالعودة ولهم اليقين للتحتم المنوع
بالمجوديه الذي لا يتعداه مضادة الحق فضلاً عن ادخالها اذا كانت المرادته وكل
كفر خطاء مما ينتج ان كل من يطوع بذاته في مخالفة الواقع به معارضته محم او استعمل
عظائهم او قرأ كتبهم يحطل ميتاً لكون هذه منقبة بموجب الناموس الطبيعي لنا في حال
الخوف من الخط وان سلم من الخط فقرة كتب المراتقة بموجب الناموس اليقي ومثله
بجاء دلة العلم في امور اليقين لكن اذا التسلط المومنون بالمرطقه فيطرد جينيبي
الناموس يجري على العادة ما دأعتد الزيج مع ارتيكي من ذات الحسن غير حاز
ومن ترفع مع ارتيكي في مدن الكافوكيين لا يعني من الخطا الميت لكن البلدان
التي غالبها ارتقته ذهب الكرام العلم ان الامر المذكور يبرز بها اذا كان ثم سبب تثليد ولم
يكن على المزج خطر من فقد ايمانه ولا على اوكاده ايضاً وكذلك يجب على المراتيكي
ان يعاهد قربة المراتوقه كي انه يري اوكاده باليامين الكافوكي ما بعد اذا
سقط احدي بدعة ما فانه غير ملزم وان يذكر في الاعتراف اي بدعة هي حيث

ان الجمع تحت نوع واحد ولكن بعض العلماء ذهب الى ضد ذلك

الباب الثاني

في الربا وهو ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ماهية الربا

اعلم ان الربا هو ثاني النفايل للعبه ويجد بجهة المشتها النسيبه لله التي
بها تثق اليه سبحانه تعالى وتزبطه لنا كقائه الامور المختصة به اكثر من
جميع المرفوعات وتسلم غره بهذا المقدار حتى اتاؤف قد كانت الموجودات
جميعها وخسرانها والمضدم الله والاليات

الفصل الثاني

في بيان متى يلزم الانسان بفعله الربا

تقول ان هذه الوصيه من عين داتها يلزم الانسان بها متى بلغ اشده وعرف
الله والعادة القوي التي لا بد لتحميلها من معرفة كافيته في ذلك الحين ان
اخر فصل الربا قد مره يبين انه لا يخلو من الخطا لانه بدون هذا الفصل
لا يمكنه ان يقرر ذلك ان يحفظه في البرا الي ولا ان ينقل انما لا يتحقق

تواكاً ابدياً

الفصل الثالث

في احوال التي تبرزنا بفضيله الربا عرضاً

تقول اننا نلزم بهذه الوصيه التزاماً عرضياً من التزاماً بافعال لا يمكن وجودها
خلو من تقدم فعل الربا وذلك كالصلوة والتقوى والحيمة للعبه واشتالها
وفي حين تقاطر امواج العجارب التي لا يستطيع الانسان دفعها ما لم يابر
ذاته بفعل الربا فينتج من ذلك اولاً ان من أحب المرفيات بحجة المشتها
برهان عن الهاميات مثلاً ان يكون احد مستعداً هذا المستعداد وهو انه

يرغب ان يبقى في هذه الحياة على الدوام ويترك الهامة بشرط انه تعالى
يترك له المرض فهذا يخطي خطا ميثا ثانياً من قطع رجاء خلاصه من غفرت
خطاياهم ومن الوسايط الموصله لاصلاح البيره والخلاص فانه يخطي خطا
ميتاً ثانياً جديراً ولا يمكن ان يكون خطأ وهو عرضاً للثقل للماده حيث انها
تقاد الرصد الهلبيه ثالثاً من تجاسر علي فعل الخطايا طمأناً ليد في رحمة
الله تعالى مثلاً من رجوا المسخيل علي عوي الطيعه والعاده في سياه
الباري لخلقه من يترجي الغفرت والخلاص خلواً من قوه او يوصل
ذلك باستحقاقه الخفومي الطبيعي ويعزم علي الاستقرار في الخطا مادام
حاصلاً في حين المعه جاني بل نعمة المعه قبل الموت فهو لا المذكورين
يخطون خطا ميثا ثانياً ولا اشر من هذه الخطايا جميعها ينفذ الله ومقتنه
كالذي يكره الباري عز وجل ويراها بمرئيه عدله لاجل تنقيته من الناقين

التكميل الثالث

في اوامر المحبه الهلبيه وهو فصلان

الفصل الاول

فيما يلزم به الانسان بخصوص فعل المحبه الهلبيه
ومني وكيف يكون : وهو جز واحد

من ما هي المحبه الهلبيه اعلم ان المحبه الهلبيه هي خلوص المحب الباري
تعالى الذي يترغب لحضرة الهلبيه جميع الخيرات لاجل كمال طبعه الهلبيه
الحال السامي الغير الثاني فنقول اولاً ان هذه الوصيه تلزماً بمحبه
الله فوق كل شيء وذلك لانها الغايه القصوي التي هي افضل واعلي
واسمي من جميع الوسايط الموصله اليها وقولنا هذا ليس عوفي شدة
الحب واضطراره لان هذا الامر وان كان لا يفتك الا فؤاده اضطراراً بل
قولنا في الحب الذي ينفذ به الانسان ربه وخالفه علي كل ما دونه من

البرايا

البرايا يختار فقد الجيع علي مخالفته تعالى تقول ثانياً ان هذه الوصيه عامه وخصويه
معافاه لانه لا يمكن اشتغالها بحجب اتساعها خلواً من حقط بنية الوسايا
التي لا يمكن ان يتعدي احد واحد منها خلواً من ان يبيد من نفسه المحبه
الهلبيه وخصويه لانها تاتر بافعال ففيله خصوصية اعني بها المحبه
وهذه الافعال تختلف نوعاً عن بقية افعال التفصيل المخر التي بواسطتها
تخط الوسايا المخر تقول ثالثاً ان وصيه المحبه سالبه وموجبه معا وليست
ذلك اعلم ان الوصيه تدعي سالبه واناجيه تطل الي الامور التي تنهي عن
عملها وتدعي موجبه تطل الي الامور التي تاجر بعملها وعلي هذا النحو
تقول ان وصيه المحبه الهلبيه هي سالبه وناجيه من حيث انها تنهي عن
بعض الخير الاعظم المطلق وعن كل خطيه تجوز عن الله وتبيد فيناجته
وهي موجبه من حيث انها تاجر باصدار افعال المحبه الهلبيه في بعض
احوال تقول رابعاً ان وصيه المحبه تلزماً من عين ذاتها بالعرض وليان
ذلك اعلم ان الوصيه تلزم من عين ذاتها حينما هي بذاتها خلواً من وصيه
اخرى تاجر باصدار التفصيله الخصوصيه التي تمصدها ويقال انها تلزماً
بالعرض متى التزماً باقتال واجب تا اودفع تجرمة ما ولا يمكن تجليلها
دون فعل ما مور بذلك الوصيه وعلي هذا النحو تقول ان وصيه المحبه
اولاً تلزماً من عين ذاتها لانهادك ان وصيه اخرى تلزماً احياناً ان
تعمل افعال المحبه قايدين بخواتمه تعالى اللهم اني احبك من كل قلبي
الخ ثانياً تلزماً بالعرض وذلك اذ تلزم في بعض احوال من قبل وصيه التوبه
بالاحتاق وكحال التدايم فيجب في وصيه المحبه تلزماً عريضاً لانه من حيث
ان التدايم الكامله هي كلف النفس الخطيه لاجل محبه الله فلا نستطيع
امثال وصيه التوبه بعدد رندله كامله دون محبه الله وان سالتنا
سائل متى تلزماً وصيه المحبه من عين ذاتها بصدر فعل المحبه متى تلزماً

بذلك بالعرض فنجيب أو عن القسم الاول من الموالم مع يوليونيوس ان
الحكم عر في اي نعمات يلزمنا ذلك فمن ثم يجب ان نقول عن ذلك ما يقال بوجه
العموم عن جميع الوصايا الموجبة اي انه لا يجب ان يتأخر مدة طويلة صدر
الافعال المأمورة بها وانه يجب تكرار هذه الافعال احيانا يجب تأنيها مع
معلمين اخرين ان امتثال هذه الوصية يلزمنا اولاً متى بلغنا اثنتا عشرة سنة
في حلول الموت تأنيها في مدة الحياة الجارية بين هذين الطرفين حينما
يلتزم الانسان بصدور المحبة الالهية قلت اننا نلتزم باشتال هذه الوصية
متى بلغنا اثنتا عشرة سنة بلوغاً كافياً الى معرفة الجاري تعالى
وجوده الغير المتناهي الذي هو مصدر جميع الخيرات وينبوعها والعلية في
ذلك لانه ملتزم بعبادة الله ومحبة من ميم قلبه طول ايام حياته كما
يلتزم بالبنين الصالحين وذلك كما يمكن حصوله خلوها من فعل المحبة الالهية
واعلم ان المعلم كونيكت قال ان الانسان بعد بلوغه الى العرفه المذكوره
لا يعطي ميتاً ان اخذ فعل المحبة الالهية برهه يبره من الزمان وبكسر ذلك
ان اخذ مدة مديدة كخدا رعام واما اذا اخذ الانسان شك هل ثم هذه
الوصية ام لا فقال بعض العلماء انه اذا لم يتحقق احوالها يمكنه الحكم بانها لا تكون المسلم
ان يعرف قالوا اننا شكك باشتال هذه الوصية وربما قد تعدتها يجب تأنيهاً
عن القسم الثاني من الموالم ان وصية المحبة تلزمنا بعد وفعل المحبة بالعرض
وذلك اولاً اذا حصل الانسان في خطر البغض لله ان لم ياتر فعل المحبة
المحبة تأنيهاً اذا كان لازماً بالمشاق وكال الدم على خطاياها كالشر
علي الموت مثلاً او من التزم باقامة قلبه ولم يجعل له كاهن ليعترف
بخطاياها فمثل هو لا يجب عليهم فعل المحبة ثالثاً من ابتلى بقرية معبه سيما
في ساعة الموت ولا يمكنه المتصارع عليها دون فعل المحبة الالهية وذهب بعض
العلماء الى انه في حلول الموت لا يبرهن فعلها على جميع الوجوه لان الانسان في

ذلك

ذلك الحين يجب عليه ان يتقرب بالاسبيل المسلم لتفصيل الخلاص فيتلخص من
ذلك اكد ان من اجل فعل المحبة الالهية في حين التزامه به فانه يعطي
ميتاً تأنيهاً من يجب الله انفس من حبه الخلاق يعطي كذلك تأنيهاً الى هذه
الوصية من لا يجب الله على الخصوص اكراماً لكرامته علي انه غاية الكمال القوي
بل بقصد اخر فقط كالطعم في الملكوت والخوف من العقوبات وقال بعض العلماء
ان ذلك خطأ عمت لا شأنا تكون احبنا الله فوق كل شيء ان كنا احبنا شيئاً
لغاية قصوي وقولي لغاية قصوي لانه قد يمكن ان يحب الله لا يهابه لنا الحياة
المؤبدة بشرط ان تكون الحياة المؤبدة كالسبب الحرك لتسهيل طرق المحبة
المحبة باعظم سهولة واكثر حلاوة رابعها قبح الخطايا جميعها واشنعها البغض
لله تعالى مثلاً لعدم وجوده واعلم انه وقدرته وامثالها تنبيه اعلم ان المحابر
الغضا اعني بهم اسكندر السابع وابوثنيوس الحادي عشر وسكندر الثامن
حرموا بعض قضايا فقالوا اننا نلزمنا بالمحبة الالهية فلذلك رأينا ان نورد لها
ها هنا اولها لا يوجد التزام من قبل الوصايا الالهية المنسوبة للامان والرجاء
والمحبة نلتزم به ان تعمل فعلاً من افعال هذه الفضائل مدة حياتنا كلها
اصلاً وهذه القضية حرمها اسكندر السابع تأنيهاً لا تجاسون تخلم ان من هو مدق
حياته كلها على فعل المحبة الالهية مرة واحدة فقط هو وقت خطية ميتة وهذه
القضية والعقوبات التالينات لها حرمها ابوثنيوس الحادي عشر لانها
انه رأي مقبول بان وصية المحبة لا تلزمنا من عين ذاتها بشدة الالتزام ان
نعمل فعل المحبة ولا لخاص حينئذ رابعها وصية المحبة تلزمنا فقط من التزامنا
بالثبوت ولم يوجد لنا سبيل اخر نستطيع تبيير به خاسرها لا يلزمنا من ان
يصدر محبة الله في ابتداءه وفي طول مدة حياته وهذه حرمها
سكندر الثامن

الفصل الثاني

في محبة القريب وهو خمسة اجزاء

قد اوعىنا بموجب هذه الوصية أولاً بحفظ النظام والترتيب في حجة القريب
ثانياً ان يحب اعدائنا ثالثاً ان تصدق على المحتاجين رابعاً ان نودب الترتيب
تادياً اخيراً وقد اوعىنا بطريق النهي ايضاً بموجب هذه الوصية أولاً ان لا
تبغض القريب ثانياً ان لا نسيب له شكاً ولا مراً اما الغرض فاستفهم عنه فيما بعد
في تفسير الوصايا العشر الجزء الاول

من أي نظام يجب حفظه في محبة التزيج أولاً أن تحب ذاتنا من حيث الخيرات الروحية ثانياً أن تحب قريبنا من جهة هذه الخيرات عنها ثالثاً أن تحب ذاتنا من جهة الخيرات الجسدية رابعاً أن تحب التزيج من جهتها قسماً أن تحب ذاتنا وقريبنا من جهة بنية الخيرات الخارجية فيري من ذلك أولاً أن من خالف المحبة الواجبة عليه لذاته أعني من أجل روحه وجسده وأتباعه وتعالى من جسد خلو من سبب وطوع به في أمراضه موصلة لخطر الموت وأرض عصال فانه يخطئ ميثاً ثانياً لا يمي بارتكاب الخطأ ولو كان ميثاً جداً ولو اتسارنا بارتكابه فحصل في أعلى الخيرات بجميعها الموت من ذلك يكون قد التمس لذاته مزاروحاً ثالثاً كل واحد يلتم بمساعدة قوسيه إذا راه ساقطاً بضرورة روحه كليه ولو لم يكن ذلك المبطح ذاته في خطر الموت بشرط أن يكون سجاؤه نافعاً في خلاصه منها ولا يصدر من ساعدته شر أعظم من نفعه فلا دلتم باطراح ذاته في خطر الموت لأجل تعبد المشرق على المنون والعتق منه وحله إذا لم يوجد من يتصرف بهذه الخدمة سواه وتولي في الضرورة الكليد ثلثاً إذا سألت أحدت انما أنا قارب أن يموت بخطية ميتة لعدم أسعافك إياه فتعلم بذلك لكن إذا وجدته ضروره تنليه فقط فلا يلتم بذلك إلا ما كان الرعيه فلهذا لا يسمي بأجلهم في حلول الويا إذا لم يتم لهم أحد نظيره موضعا عنه رابعاً لا يجوز لك على غالب الامرات تبدل تشك الموت فدأ عن غيرك

وقولې

وقولي على غالب الامر انه قد يخرج ذلك تارة اذا فعلت خطأ الملك او حبا
في الجمهور او اكراما للدين او عن احد احبته لوجه الله فاعلم ان نظام ودنا
للزيب يكون على هذا النمط اولا ان من كان افضل فليجأ وفرد يجب مقوم
الرفع من الخيرات المنصف بها كقولك ان محبة الرجل الصديق القديس تقدم
على محبة الوالد المناق الشريف كون ذلك متعذرا بانته الذي هو غاية المحبة
اعظم اتحادا ومحبة الوالدين تقدم على محبة المولاد والمرء ومثله يجب
ان يحب الحبيب النيا اكثر من غنى اليهم ثانيا اذا اعتبرنا تفصيل الحب الذي
ينبغي به الخير الذي لم يحصل بعد فمن كان اقرب النيا يجب ان يجب اكثر من
جهة الخيرات الواجبة لتلك الترابه فيرى من ذلك اولا انه من حيث
الخيرات المنصوبة الي الطبيعة ولحفظ الحيوة المحسديه يلزم المناسات خارجا
عن الضرورة الكلية اولا مساعدة امراته من انها جسد واحد ثانيا اولاده
ثالثا والديه بشرط تفصيل الحب على الام رابعا اخوته واخوانه واقرباء ومن
يلوذ به واصدقاء وقولي خارجا عن الضرورة الكلية لان كان ثم سبب
مضوري في الغاية فيخبر بتقديم حق الوالدين من حيث انها علة حياتنا
على حق الامراء والاولاد ثانيا من جهة الامور المنصوبة للعامة فليقدم
ابن المدينة وفي امور الحرب الرفيق وفي الامور الروحية الاولاد الروحيون
والوالدين والاخوة ولكن العلم بان قال انه يجب تقديم الوالدين على كل
احد حتى وفي الروجات ايضا لان الترابه الطبيعية هي اس القربات
جميعها
الجزء الثاني في بعض المعدل واجبهم
اعلم ان المعدل قد وجبت لهم علينا المحبة من حيث انهم اقبولنا اما السؤال
هنا في كيفية الالتزام بالمحبة لهم وهل يجوز لنا ان نضعهم كلاما من العوام يلزم
بأظهار امارات المحبة والمحسنات العامة لتزبيد ولو كان عدوا له اما
المشارت والعلامات والاحسانات المخصوصية فلا يلزم بأظهارها الترابا

المجلد الثاني في بعض الأعداء وحججهم

أعلم أن المبدأ قد جعيت لهم علينا المجبة من حيث أنهم أقبوا وأنا ألكا السؤال هنا في كيفية الالتزام بالمجبة لهم وهل يجوز لنا بفهمهم كلاما من العوام يلتزم باظهار امارات المجبة والمحسنات العامة لتربية ولو كان عدوالة أما المشارات والعلامات والاحسانات الخصوصية فلا يلتزم باظهارها التزاما

كلما اذا امت الضرورة لذلك لبيب ما من الحجاب الثقيل وقولي لما شئت
والمحاسنات العامة اشارة على ما يجب على المسيحي المسيحي عموماً وعلى
الزبيب لقريبه وعلى ابن البلاد لجانسه والمبني في ذلك من انخر من
هذا الامر يشير الى انه مستمع من عدوه والحال انه حرم عليه الانتقام وقولي
ان العلامات والمحاسنات المخصوصة لا يلتزم باظهارها الا انما كليا الا
اذا امت الضرورة فاشير بالضرورة او كما الى الخوف من مدور الشك اذا تركنا
ما جرت العادة به ثانياً الى رجا خلاص العدو ثالثاً احتياجه للامور
الروحيه والجسديه رابعاً الصغون ذنبه بافهام اشارات الود المخصوصه
له لان اجمال هذه العلامات المخصوصه هو مقام اظهار البغض فيفتح من
ذلك او كما ان الانسان لا يلتزم من ذات الامر بحجب عدوه خصوصاً ولهذا
لا يلتزم بمخاطبته واقتداه في حال مرضه ولا تليته في حال الجن ولا في
ما واته اذا كان غريباً وما شاكل ذلك من سمات الحب المخصوصي وقولي
من ذات الامر لانه اذا اتيح اجمال هذه شكا او كان ابرازها علة لرج
العدوته واللبالمة معه فيجوز من اجمالها ليعلم من خطا حيم ومثله
اذا كانت العادة جارية في التسليم على بعضهم وفي تقدم احد على
الاخر ثانياً لا يجوز لك ان تقدم عدوك من الصلوات المتابعة ورد السلام
والجواب والصدقات ولا تمنع من اتباع المشيا المتابعة ظاهر الكون هذه
باسرها اشارات الحب العام فلذلك من اهلها لا يبرر مثلاً ان اضاف
احدا قاريه كافة وسلم على جميع الحيران والمعارف ولم يفعل ذلك مع
عدوه فخطيئه من عين ذاتها غالباً يمتد وقولي من عين ذاتها لان الامر
اذا كان سهلاً او كان ثم سيب محقول مثلاً كالوالد اذا لم يعلم ولد له هذه
العامله وكالريس لاحد رعيته فلا جناح عليه بذلك من حيث ان لمثل هؤلاء
سلطة على تاديب من هو تحت طاعتهم وقولي غالباً لان الماركوت مثلاً اذا

لم يرد السلام على احدا الفلاحين او على ابنه فعلي ما يلزم ان ذلك ليس
بخطا ميت ثالثاً وان كان كل انسان ليس انه يلتزم بمساحة عدوه من
ميم قلبه فقط بل ان يظهر له علامات الصغ ايضاً اذا طلبه كالميت بموجب
الناموس ولكن مع ذلك قال بعض العلماء انه اذا لم يصغ عنه لوقته
لشدة ما ناله من الالم والمضر فلا يرتكب انما عتياً الصغية الامر وعدم
احتماله على الطبع البشري وان حصل له منه ضرر فلا يلتزم بترك شيئاً
ضرره ولما ان يطلب ذلك بسبيل المشرع لكن بشرط عدم ابتاشي من المحدث
في قلبه ولما انه يجب عليه في الشرع عذاب ثقيل كالموت او قطع الاعضا
وكان الغد ويتوكل اليه بالصغ عنه فعلي ما يتبع انه اذا احببه من
سأله لا يعني من خطا اخذ النار وان بدل العدو كل وسعه في وفا
حقه والزمه هو بما يتوق طاقته فظهر انه يخاف الحبه واقول ايضاً ان
من بغض شخصاً وحده لمحصل ما يملك من الخير وابتقى له الشرع فانه
يخطئ لكن اذا بغض شره او نفسه من حيث انه شرير ومضراً لا نام فلا ثم عليه
بذلك فلاح من ذلك او كما انه يكتفي ان تقول للكاهن في الاعتراض انك
ابتغيت لتريك شراراً ما ولا تقطع الى ايضاح نوعه او كما ان ام فضيحة
وما شاكلهما من حيث ان جميع ذلك تحتو تحت محبي الشر لكن العلم سوايس
وغيره من العلماء ذهبوا الى ضد ذلك وهو الرأي المصوب ثانياً يجوز لك ان
تسبي لتريك شراراً ما لا تحب له كالمريض وسوا الخط لكي يبرئ من خطايه
لكن اياك ونية الانتقام ولذلك من قرأ على عدوه الزور والمائة والثمانية
بنية الانتقام فانه خطيئاً واعلم هذه يبرغ لنا طلب الشر الخبير بطريق عام
تاديباً لم اجل الفائدة او لاجلنا وارواحاً غيرة وهذا ليس خارج عن النظام لان
الخيار الروحي يجب تفصيله على الجسدي مثلاً يجوز انفا الموت لمن يتدع او
ضد الميمان او يسحق العامة وذلك مباح قصداً لخير الجمهور واخيراً كثيرين

وبهذا المعنى قال الرسول لا اله الا انت الذي يعرفه من يقطعون قطعاً ويعي
ايضاً بالحزن على اقبال الشرار ووجاههم والخير الحاصل لهم اكثر ما يستحقون
وعلى صحة اجلك من يدرك خيرا باقتضال القبايح والشرور وشله جاز
لنا ان نغيب القاتلة والمرضى لا يملكى تنخم عنه اسباب الخطايا وينتهي راجعاً
بالقوبة الى البارئ تعالى ولا جناح علي من اتقى له الموت اذا زاد على شدة
شر كل يوم ولم يرجع عن ارتكاب المعاصي وقال المعلم بونا شينا وزور وبلاوس
ان الوالدة لا تأثم اذا اشتهدت موت بناتها العلة مجزوعة عن تزويجهن لغرض
او شاعة مورهن ولا يطلق لاحد طلب الموت لنفسه الزارعه من شرور
معصيه جداً كما ضرب الفمير والحوت الغير المنقطع وقال المعلم ترويض
ان المرأة اذا طلبت الموت لنفسها ولغيرها لكي تخلص من امر اذى ثقيله
مديدة او لاحتياج عظيم او لشرور اخرت عليها من بطلها وغيره فلا تخفى وما
المعلم ديانا نعم ان النساء اللواتي يتبعن الموت لاسهين لقله مبرهن
علي اذ في محنة لا يصفون من الخطا الميت المو لادم معين من فيما يورثه
ثالثاً من يتجنب عن مديقه لكي يحزنه ويخذه فانه يرتكب خطية
البغضة وان اجهله خلوا من قصد الشر له بل لكثرة غلظه وفضاضته
فهو يخطئ ايضاً اذا كان اعراضه فمرايق لكن اذا تجنبه خلوا من احتقار
وتشكك واتفاقت تمام لكن لاجل حدة مزاجه وسو عشرته لا يخطئ
الجزء الثالث في فعل الرحمة اعني الصدقة

كالفضيحة

الثالث الثانية الباب الثالث الفصل الثاني

كالفضيحة وفقد اكثر المال والاعطاط عن الرتبة والتعبد لجل ذلك يصير
عليه قيام حياته بحسب رتبته مثلاً رجل نبيل يلتم بالخدمة لغيره او علم
مناعه او من اعيان الانام فيضطر حينئذ الى التكريه والتسول كبتية اهل
الفاقة المعروفين بين الناس ثالثاً ما احتياج العام وهو الذي يشتمل عليه
التنولين المعروفين بين الناس اعلم ثانياً ان الاموال الزائدة على احوالهم
منها ما تنصاف الى المحبة او الى الرتبة او الى حال الشخص الذي يليق به فلي
هذا الموال اهل العالم بالجهد انهم يقررون بزيادة ما لهم من اللوازم لترسية
الارواد وعلايف الخدام والهدايا والولائم وضيافة الغرباء على ما جرت به
العادة عند ملأها الناس وفضا الى ذلك الذي يحفظ حطاً لما يورث من الاعراض
فهذه جميعها لا تعد نايبة لكن نقول اولاً لانظم الصدقة بما هو ضروري لقيام
الحياة الا اذا كانت المحتاج ذا عظيم بهذا المتعارجي ان خلاص الجمهور يتعلق بشان
بقائه والسبب الموجب ذلك هو نظام المحبة المحررات ثانياً من له ما ينفوق
حاجته لموت حياته وحاله يلتم بمواساة قريبه اذ اراده في فرجيم وليس
له ما عدا سواه وكثير العلماء راوا مخالفة ذلك اشياء يتألمون في كثير من الكتب
المتقدمة حكمت بالهلاك علي من اعمل افعالاً لدرجة ليس في الضرورة الكلية التي
بالنادر توجد فقط بل في الضرورة مطلقاً ايضاً ثالثاً اذا كانت القريب في مركلي
فيجب عليك غالباً ايعافه بما عندك حتي بما هو خصوصي من اللوازم لحنظ
حالك ايضاً وان ايسر فيما بعد فتستطيع ان تلزمه بالوفاء علي راي المعلم واسكن
اما سواريس وكونينك وغيرهما لم يدعوا الي ذلك وقولي غالباً لانه اذا ارادت
عقلاً الامان ان اعطاك ملك عن حالك فاشدون موت التنوير حينئذ لا تلزم
به كاذباً في ذلك المعلم انور راجعاً اذا كانت القريب في مزيد فعلي ما يقتضيه
المعتول والعواب ان كل احد ملزم بايعافه ولو حصل له مزيد في حاله
لكون الغير الجسيم يلزم دفعه بغير رافض منه فيتفح من ذلك اولاً ان العام

الناس ورجالهم لا يلتزمون بالنقص عن احوال المتلین لكن اذا صار هم شك
 بوقوع احد المحتاجين في ضرر كفي فحينئذ يلتزمون بالنقص عن الحق ثانيا
 لا يلتزم الانسان باعطي الترخلة من الدراهم لبتاع بها اذوية شبيهة فدا احتاج
 اليها ليلزم من خطر الموت ثالثا ان احتاج توكيد اعانة شي لبرحة من الزمان
 مثلا اذا سلوه الموص ثيابه او جواده ففره توكيد او جوادك الي ان يبلغ منزله
 رابعا من له اموال وثرثرة جزيلة بما يغتو احتياجه لخط حاله ودرجته
 فهو ملزم احيانا باعطاء الصدقات للفقراء والمساكين وذلك لان كل امر قد لزم
 يجب قربه وتكميله والافلوك قد تلحق بالمساكين في الضرر الجسيم بعد كبريتهم
 في الفقر العام وبلوغ انه لا يلتزم بخالفته ذلك لا بخطيه عرضيه وان كان ثم
 سبب لا يتكسر لاساكه عن الصدقة فلا يعذر خطاء اصلا فيزي من ذلك
 اولئك اذا رايت في المساكين علامات تنبئ الى ضرورتهم الكلية فالناذر
 انت تحت الخطا الجسيم لعدم موااساتهم لان العادة جارية عند الفقراء انهم
 يعظمون فاقتهم فيكون ان المتصدق يظن انهم ياخذون صدقة من غيره
 ثانيا اذا كان احد اثره جزيلة ولم يتصدق بها مع عزيمته ان يفعل ذلك
 جثا اخر بوجه اعن فضلا واشد ضرورة كقولك انه يعرف انما يستحقين
 اكثرهم واصبح وافضل فلا جناح عليه بذلك لكن اذا دفع عنده جميع المساكين
 بقسوة القلب وخلوا من سبب موجب فهذا يكون في سرحال امام خالفته
 هكذا علم العمل لامات ثلثا الذي قلناه في موااساة الفقراء افهمه عن جميعهم
 خطاه كانوا اذوارا مؤمنين او كفرا عدا او صدقا لكن لا جناح على الحكام
 بنج الفقراء الغريبان الدخول الى المدينة لاجل علة دليمة رابعا الموجهات لم
 استقامت في صدقات المؤمنين كما ير التراء ان فقرهم وان كان اختياريا انما
 انه حقيقي وورثي لله ويقيم ما قلناه لانه من يعبرون ذواتهم بتلخيص
 بوسيتهم كالباطنيين والدواريين خامسا لا تطلق الصدقة ما لم تكن

من مال المتصدق لكن قد يمكن ان يواسي الانسان من مال غيره اذا كان
 الطالب في ضرر كفي وشديد جدا ولا سبيل لمساعدته من وجه اخر لان الاموال
 حينئذ تصير عوميه فان كانت الضرورة كالضرورات المتعاضدة فلا يسي بذلك
 الا باذن صاحب المال ورضاه المفهوم بالظن فينتج من ذلك او كما انه
 لا يسي بالصدقة من الاموال المروقة الواجب ردّها ثانيا لا يجوز للاولاد
 والخدام والنساء ان يتصدقوا سرا بشي وافرض من مال ارباب البيوت اذا
 علموا ان ارباب البيوت يتقون بذلك ولكن اذا علموا ان ربي البيت قاسم بين
 صدقة احد فيمنع يجوز للمال ان يتصدقوا صدقة ثالثا الاوصياء المقيّمين
 اعني وكلاهما يسي لم باعطاء الصدقة من مال الميتم بقدر ما يليق بالميتام
 ان يعطوا الوكالت الاموال في تصرفهم

المجر الرابع

في افعال الرجحة الروحية الغني المدايب المخوي
 اعلم ان التاديب المخوي هو وضع به تقصير في حقنا عن المعاصي ولا ريب
 في ان ملتزمون به بموجب نصوص الطبيعة من حيث ان اعضا الجسم قد
 التروا بمساعدة بعضهم بعضا وايضا بالناموس الملهي الحر يقول تعالى في
 بشارة مي ان لخطا اليك اخيك فوجده من ما هي مادة التاديب ومن هم
 الذي يلتزمون به وما هو نوع هذا الالتزام ج اولان كل خطا ميت فهو
 من ذاته مادة كاشفة لاقتضا التاديب وللازام به الزام من يخطئ بالخالفه
 خطا جسيما وسبب ذلك مولان الخطا الميت بعدم التقرب المحبة لله والحق
 ويجب على كل احد ان يسي في حفظ هذه المحبة على قدر الامكان
 وقولي كل خطا ميت لان الخطية العرضية وان كانت مادة للتاديب لكنها
 لا تلزم الزام كلي وقولي من ذاته لان الانسان اذا ظن له لعل خوفه وعمله
 استغفر ملتم وليس له استطلاع على ذلك فلا يلتزم بالالتزام من يخطئ
 بالخالفه خطا عرضيا ثانيا ان وصية التاديب المخوي تلزم ضرورة في المحال

المراق ذكرها اولها اذا اتممت عندك خطية القريب لانك اذا لم تتعنتها
لم تلتزم بالنقص عنها لان ذلك لا يلتزم به الا الرئيس وحده فانها اذا
رايت استمرارا على غوايته ولم يعرج الى الطريق المستقيم فالرعية بالتاديب
حينئذ ليست بضرورية لان الصدقة لا تعطي للمحتاج ثالثا اذا لم
يؤدبه غيرك كما تؤدبه انت رابعها اذا رايت للتاديب نفع فيه لان العلاجات
لا تقطع لمن لا يرجى شفاؤه خاسرها اذا كانت الحيل والرفقة حاصلة
والزمن مائلا ولم يصدر لك من ذلك ضرر جسيم فان اعتزل احد هذه
الشروط فالامر غير لازم لان الام اذا اتت بلزومه فلاح من هنا ان
اجال التاديب غالبا ليس بخطا جسيم بل ليس بخطا مطلقا علي من لم يكن
ريسا ثالثا ان هذه الرعية تلزم الناس كلهم من حيث انهم اعضاء بعضهم
لبعض ومن يكون جسدا واحدا فمن واجب العدل ان يعقد احد مع الآخر
لكن هذا الامر يلزم الرعا الكثرين غيرهم لانهم لا يلتزمون به من حيث
الحبه فقط بل من حيث درجتهم ووجوب العدل ايضا فلهذا من الممكن
انهم يرتكبون خطايا عظيمة اذا لم يمنعوا حتى عن الزلل الرضي ايضا لان
الراعي اذا لم يحتدر على ذلك يكون قد عطل نظام الرعية ومثل ذلك
ابواب البيوت اذا اهلوا تاديب اولادهم رابعا الواجب علينا بمقتضا اوصي
بوسيدنا في التاديب والآن نودب القريب سررا امام الشهود ثم امام
الرئيس لكن اذا راينا ان التغير للرئيس وحده المتيق فيجب ان تعزل ذلك
قبل ما تنبأ اياه امام الشهود واذا اتم ظاهرا فليجوز تاديبه ظاهرا ويجعل
ترك الشهود اذا حصل من ذلك شر عظيم للعامة او لو احذر تركه اذا ابدع
احد بدعه حديثة خفيا او بركبته ليمتد ما عزم عليه من اضرار الجمهور
فحينئذ يجب الالتجاء الى الرئيس او الى المتقدم بسرعة خلوا من واسطة شهود
لان الخبر العام افضل من الخصوصي الجزوي ويجوز ترك الشهود ايضا اذا

ترك

ترك الشخص القابل للتاديب حقة وارقتي ان يخبروا المتقدم بخطايه خلوا
من واسطه كما يفعل بعض الرهبان فلاح من ذلك او لا ان من استطاع منع
قريبه من الخطا الميت ولم يمنعه خوفا من الفقر الدنيوي فترك خطايته
ثانيا اذا رايت قريبك اتقني عن ام غني ولا يكون ثم خطا الرجوع اليه ولا
خطا ضراوة او لغيرة فلا يجوز اخبار الرئيس به لعدم علة تستوجب التاديب
واخبار الرئيس ومن فعل ضد ذلك فترك خطا ميتا بذاته ثالثا ان استطاع
الرئيس المراق وحده اصلاح الخاطي ولم يوجد ثم خطا في اضرار الجمهور وانه
المخوفا ان كان راهبا ولا خوف من الرجوع الى الام فيغطي كل ذلك الرئيس
اذا اخبر بخطايه الرئيس المعظم رابعا الرعا والولاة يلتزمون احيانا بالنقص
عن خطايا الرؤس لتصد التاديب لكن لا ينبغي لهم المبالغة بالتفتيش عن
فرد معين منهم اذا لم يكن ثم سبب موجب ولا يجوز لهم ان يقبلوا بسهولة
شهادة الذين يعرضون اتهم للشكاوة لانهم غالبا يطلبون فائدة نفوسهم
الخصوصية بوجه الخبر العام خاسرا المساقفة ورعا الرهبان وبقية الرعا
يلتزمون بمنع الخطايا والشهور الظاهرة والختية ولين كان الامر ببعض الاجبات
عسرا حتى لو كان ثم خطا الموت نفسه لانهم عاهدوا المسيح في الاهتمام برعاياهم
وياخذون من لدنه تعالى خيرات عديدة من جرايمهم فهذا ما علم به الربا
القديسون والعلماء الميامين باسم بل المسيح نفسه ايضا عمل به وعلم وما قلناه
عن المساقفة والرعا والبقية يلتزم بها المعلمون والواعظون لكن ليس من
طريق العدل كما وليك بل بوجوب رتبهم يجب عليهم توبخ المشاعة ولو لم يكن
رجاء في تحصيل الخير ولا يجب انهم يؤخرون خطايا الرهبان والرعا الانادرا
بافراز وتغيير لان الواعظين اذا وجوا ما من المذكورين على سبيل الامر فيهدون
بنا الخبر العام ويحطون ثامنا عند السامعين فلا يعودون بها بونهم ولا يفترونهم
كالاول ما دسا لا يجب الاسراع في التاديب بل ينتظرون ملائم لا ذيادة الفائدة

نك

فلهذا السبب يجوز اجبا تأمال الخاطي ولو عاد راجعا لمثله لكن امرجا
اذا وقع بالشرع ولا يكره ما دام
الرجاء في اصلاح موجودا ^{الجز الخامس في الشك وينقسم الى ثلاثة فروع}
اولها ما هو الشك وكمرحي انواعه ان الشك هوام ذو سبب وينقسم
الى نوعين فاعلي وانفعالي فالاعلي هو ما قول وما فعل فاقدر المستطاع
وما ترك فعلا ايضا يصدر منه عثرة سقوط القريب في الخطا قولنا فاقد
المستطاع اي انه اما من ذاته خطا كما اذا تكلم احدا من الشباب باحر
مفاد الطهارة وما استمر في الخطا مثلاً اذا استولى احد زوا في يوم
صوم لعله لا يفته والناس لا يعلم بها وهذا الشك اي الفاعلي ينقسم قسمين
احدهما ذاتي والمعرضي فالذاتي متى قدمت هذا الطرح فربك في الام
اعني فعلت ام لا لكي تجتنبه الي فعل الخطية مثلاً اذا دعت امرأه اجنبية
الي الخاطلة الرشوة والمرفي متى كانت خطاياك علة لسقوط قريبك في الخطا
ولو لم تقم ذلك مثلاً اذا فعلت ام لا مع علمك انه يستدعي الغير الى الخطا
ولم تفعله كما فتعال المام بحجة الضعفا وكل الزور في ايام الصيام هذا اذا لم
تقل لمن ابصرك بالاجانة المعطاة لك ومثل ذلك اذا كنت من المالكين
وما كنت امرأه ذات سمعة رغبة مع انك بري من ارتكاب الخطية معها اما
الشك المتعالي هو سقوط القريب بسبب قول غيره او فعله وينقسم ايضا الى
نوعين احدهما يسمى بتعدي او شك الضعفا وهو يصدر من الشك الفاعلي
والآخر يدعى لانما او شك القريبين وهو لا يصدر من جهة الفاعل بل
من شريش الشك لشك القريبين المسبب عن بعض السيدات وحسد له
بسبب اقواله وافعاله فلاح من ذلك ولا انه قد يمكن وجود الشك المتعالي
خلو من صدور الشك المتعالي وذلك اذا ما اعطي الفاعل ميا كالحا لصدور
الشك المتعالي ومع ذلك لم يصدر الشك مثلاً اذا استعديت احدا الى

فعل

فعل الخطا واي عن ذلك وبالعكس قد يمكن حصول الشك المتعالي بدون
الفاعلي ثانياً الشك المتعالي ليس بخطا خاص ولا يزيد الخاطي ذنباً مثلاً اذا
رايت سارقاً وما ثلثه فلا يزداد خطاوك قال ثانياً ان اخطا شخص امام غيره
فلا يعد خطاوه دائماً كما لانه انما يكون شكاً باعتبار احوال ذلك الشخص
والحاضر اي اذا كان سيئ وجب للخوف من انك تفعلك تجتنبهم الي
الخطية وانهم خلوا من ذلك لا يعطون الي ارتكاب ذلك المام ^{الجز الخامس} كل
شك فاعلي يصدر من شخص يتصد بسقوط القريب وهلاكه فهوام خاص
منافق المحبة فيخرج من ذلك اولاً ان من ماريئاً سقوط غيره في الخطا
فيخطي خطاء ميثاً لكنه يتبر من ذلك ان صدر فعله بجهل وعدم افرا
وقد يمكن ان الفعل الموقوف ما بين الشر والخير والخطا العرفي يستحيلان
الي خطا ميت لعله مدور ذلك الشك منها اذا تكلم احدا رجاء او الكهنة
بالخاط دنس بطريق الزنا ام الذين يخشي عليهم من الخطا بسبب الناظم
تلك ثانياً من يضع عثرة لاجنبه ليطرحه في خطا عرفي فيخطي عرياً ولو وضع
تلك العثرة عدلاً ليعمل خطا ميت وذلك لان سقوط العارض خفيف وهذا كما
اذا زني احداً بتها عرفت شي حقير من عند الزانية فزنته تلك تعد خطاء
عرياً فقط وان الفعل الذي تصد به الرقة ميثاً ثالثاً ان الشك غيره ما
عدا خطية الشك فيخطي ايضا بفعله خطا سائياً بالذنب الذي اجتنب
الغير اليه ويجب عليه ايضاح ذلك في المعارف اعني يلزمه ان يبين نوع خطية
الميتة التي اجتنب بها الغير الى الخطا وام الذين اجتنبهم بفعله وعدة المجتنبين
او الامكن اجتنبهم لكن المعلم ولو قال لا يلتزم برفع اثمه ان لم يكن فعله بايضاح
داك عدلاً بقصد الشك اما من جهة عدة الذين اجتنبهم فقال المعلم تامر من
ان المعارف بجزية القول ان امرت بفعل الذي سيئاً لسقوط كثيرين في الخطا
رابعاً من ماريئاً لشك المخو به يجب عليه ضرورة ان يعطيهم مثلاً الصالحاً

لكن اذا لم يزد ما فقط للرفق خلوا من قول وامر وانما فلا يلزم برد
ما سرقه من حيث ان اجتهاده اياهم ما قص الحجة فقط لا المعدل لما ان اجتهادهم
الي ذلك بغير اخر خصوصي مثلاً بالشرا والامر فيكون ملتزمين ما سرقوه
ومثل ذلك على رأي العلم ليس بوس اذا قامت احوال بالمال لكي يحتاج ويستعمل
الرفق فانك لا تلزم برد ما سرق خاسراً لا يدعي شكاً من اخطا ظاهر امام
اشتيا عندي العرض اشرار لانهم به وخلوا منه مستعدون لا تكتب الخطا
او امام اناس ليما تلونه وان شاهده يفعل ذلك كمن يشتم الدين امام
الفضلاء الوعيين سادساً انه لا بعد الفعل شكاً ان كان هو سبباً كائناً فقط
لا يتبدى احد يظن بالفاعل ظناً ردياً بالفاعل لا يظن من اجل الظن
الذي يظن فيه بل لا يل كافيته وبكش ذلك ان كان يتبدى يظن ظناً
ردياً بالاميات الكاتوليكي وباهل الاكلروس او برجسته ما فيتنع من ذلك
ان الشك يصدر باعظم سهولة من المشهور بين الناس بالمدانة والتعوي
لان مثل هو لا يصدر عنهم الشك باذنب اكثر من غيرهم

الفرع الثاني

من حليهم يصدر الشك المتعالي ومي ذلك او انه يجب ترك خير من
الخبرات هرباً منه ج اولاً لا يسمع لك يصدر الشك الاتعالي اما اذا حجت
الضرورة اليه اما لتفكك واما لتفكك القريب وذلك لانتاج حجة الجبه قد
الترضا بمق القريب عن الخطا ان امكن ذلك بسهولة فينتج من ذلك ان الرضة
من المراتي قد حوت وشبه القسم من الكافر المالح بالهنة الباطلة وطالب
القداس واستاء الاعتراف خلوا من ضرورة داعية من الكاهن المتلطف بالخطايا
من حيث انه لا يملك ذلك دون مشاركتك اياه بؤنه نائياً الشك المذكور يسمع
به اذا دعت اليه الضرورة والنتيجة ما كما تقدم به القول ولو اخطا الفاعل ليس
ينته فان الله عايد اليه واعلم ان الضرورة الداعية لا بد من ان تتراد تعلاً

بما حك

بما حك يصدر شك الضعفا على الضرورة التي تلزمك باطلاق صدور الشك
الزبي وشل ذلك اذا كان الفعل علة لسقوط كثير في الشك وشله اذا
كان خوفاً من ام جسيم وعلى المطلق تقول انه لا يسمع يصدر شك ما لم يكن
الامر الداعي اشد ضرورة منه فالشك يجب السماح يصدر الشك اذا كان بدونه
خط في عدم الخلاص او حدث ضرر جسيم للزبي لا سيما الجهور فلهذا لا يجوز ترك
الخيرات الروحية الضرورية للحصول على الخلاص لاجل الخوف من الشك رابعاً
الخيرات الروحية بل والمجديه ايضاً على ما نزع العلم لوركا لا يلزم المناسبات
باجالها او بتاخيرها فاذ لا من الشك الزبي كقول تعالى دعوتهم لانهم عيان
وقادة عيان لما اذا استبان ذلك فايده من تاخيرها ويصح ايضاً باجال الخيرات
المذكورة او تاخيرها لاجل شك المصاغر مثلاً اذا قصد الانسان الدخول في الرهبنة
فله تاخيرها خوفاً من شك والديه ان كان له اهل باعطيهم اياه او ناعن قريب
خاسراً قد وجب ترك بعض وصايا المنع شك المصاغر اذا كانت جسيماً ان لم يكن
تركها اشد ضرراً لتاركها والسبب لانه اذا اتفق حينئذ حدوث وصيتين
احداهما طبيعي والمخري بشريه ففي حين صدور الشك يتقدم حفظ تلك على
هذه فيستبين من ذلك اولاً ان روماً لا يبعد لا يسمع لم باجال المحكام
الشرعية الضرورية لحفظ ارزاق الكنيسة وحقوقها فرائس الشك الزبي
او شك الضعفا لك هو اعني الضعفا لمن افهامهم باستقامة العدل
نائياً اذا البت الامر له ثياب الرجال والاعلى ولم يكن ذلك ببولسنيه
وخلوا من خطر وفساد بل بخطة المراس فقط خطا وها يكون عرضاً فقط
والمؤقتاً واما اذا كان تكلراً او حجة الضرورة فلا يغطون املاً لا شكاً
اذا خرجت بضيك الى الكنيسة في يوم عيد تقصير علة لجس جسيم او قتل لا يترك
المضي رابعاً ان لم تستطع الامر حفظ الصوم مرو وتبين الما فيظن رجلاً
وصدور الخصومة بينهما فلا تلزم به خاسراً يسمع الرئيس بالعمت عن بعض

خطايا العبيد فلا تراه من الماضيات والتراجع وشروها اخذت فتح التاديب
سادسا اذا عرفت امره من التنا انها تتيب شكا وسقوطا لتخص معلوم
ينظره اليها فان اظهرت له ذاتها ترتكب خطا ميتا ويجوز لها بل يجب
عليها ايضا الاحتيا حتى الامتناع عن حضور القداس مع ولايتين فرا من
هذا الخط وقولي شخصا معلوما لان المحدثين شكوا في غيرهم عني او شك كثيرين
عسر جدا ويشومونه قلق في النفس وقولي مواورين لان ترك الغيب
الي الكيسه يفرق المومن جدا ويصعب عليه في الغايه لكن راي
بعض العلماء ان الانسان لا يلزم بذلك بطريق الامر سابع اذا عرفت الامره
بعض الأشخاص ينقطع باثم ميتا اذا شاهد بته جسدها فيجب عليها ان
تهمل ذلك لمدة ما وتستتر منه وقولي لمدة ما لان الامر اذا طال مدته
يعود عسرا ثانيا اذا خشيتم الامره من الشك الصادر من ربه جسدها الزليه
الغير لانيته بشانها فتخطي ميتا ان لم تتركها لانه لاحق له لم يخطي هكذا زليد
وما موره من الله بالانقع عثره لغيرها لايها اذا كان ترك ذلك سهلا عليها
تاسما من بصور او يكتب او يتكلم امره اذ منه قبيحه متدعيه للفساد والزنا
يخطي خطا جسيما ثانيا انه يجوز للانسان احيانا ان يسمع بوقوع الغير
في الخطا حين يعزم علي فعله بشرط انه يتصد وقوعه بل يسمع فقط بحيث انه
لا يدفع اليه ويكون قصده بذلك المنع عن خطايا كثيره وعن شر اعظم
فينتج من ذلك انه يجوز لصاحب الميت الا يرفع سبب السرقة عن اولاده
وحداسه ح علمه ان لم يسل وغفوا في الاخذ وذلك لكي يعاقبهم ليرجعوا
عن شرهم وبهذا الفعل يكون قد رسم اسباب كثيره ويستبين من ذلك
انه لا يطلق له ان يرفع اسامهم شيئا لخطوه لانه بهذا الفعل يساعدهم علي
ارتكاب المم ومثل ذلك لا يسمع للجهل ان يعطي سببا لارائه للفق لكن
المعلم لما قال انه يطلق ذلك كالتبيان مما فعلته يهوديت مع اليناس

لعلها

لعلها انه بما حها بخطا هذا الكافر تخم سبل خطايا كثيره من ثم يبع لها
بوضع سبب ينه الدنه اعني تزيين جسدها كما يليق باشراف النساء فتق اكثر
العلماء انها لم تخطي بذلك ::
الفرع الثالث

من هل يجوز اعانة الغريب بطريق وضع المادة لارتكاب الخطا بطلاق ذلك
بأحد الشرط المات ذكرها أولا اذا كان عليك وساعدتك امر محمودا بذاته
او موقوفا بين الخير والشر ثانيا اذا كان ذلك بنيت صادقة وعلة داعية لا
قصدا باعانة الغريب علي الشر ثالثا اذا لم تستطع منعه وتغيه عن الخطا
او كنت تعلم أنك غير ملزم بمنعه لسبب معقول وقال المعلم لما من وشانين
ان هذا السبب لم يكن ان يرسم ثقله بقانون فيني بل يجب ان يرسم بحكم
أهل البصيرة لكن يقول بوجه عام ان هذا السبب لا بد من أن يكون تمهيدا جدا
اولا اذا كانت الخطية السببه عنه ثقيله لانه حينئذ يلزم ان يكون السبب
اقتل منه ثانيا اذا تبين لك أنك اذا لم تمنع بهذا السبب لا تصدرك تلك الخطية
ثالثا حتي كانت اعانتك له ماديان دينيه من المم اكثر مما يدنا منه بعدم اعانتك
له رابعا يلزم ان يكون تمهيدا بتدقيق الحق في العمل خاسا بمقدار مضادة
الخطية للمعدل من حيث اضرارها للزيب فينتج من ذلك اولآ ان العريسة يسمع
لها باعانت عريستها ماديًا ولو علمت انه ياشهر الزينة وهو في حال الخطية لكن
اذا علمت انه مندور بته فتترك خطا باقتبالها السرحه لانها حينئذ تكون قد
وافقت بعد منوع ثانيا يجوز للامره بعد هذا الزبحه ان تعين بعلمها بفعل الخطا
ماديًا بوجاهة ولو علمت انه يمنع عن طلب حنة لعلته تندر الطهاره وتلتزم
بالوفات لم تقدر علي منعه عن الطلب ثالثا يجوز للزوري بل يلزم ايضا باعطا
الامر له ليعيه للغا في اليوم الا رايتي اذا كان خطاوه وعزمه تخفيفه بطلب
الامر سار ظاهرا وهكذا علم المم اعترف ايضا يلزم باعطا الامر للغا في الاعتراف
لديه اذا طلبها بطريق خفي بشرط ان يكون الكاهن عرفت خطاوه في الاعتراف

فقط رابعاً لا تحطى الخدام اذا اطاعوا واولهم خدم شعبة لا يمكنهم مخالفتها
من دون ضرر عظيم مثلاً اذا اروعهم بايصال الهدايا للزواني اوقع الباب
لم يكون هذه الخدم من عين ذاتها نائية عن ان كتاب الخطا قد يصدر خلواً
منها لكن الذين ليسوا بخدام لا يسمح لهم بما عظم علي مثل ذلك خامساً لا يسمح
للخدام بالافعال القريبة من كتاب الخطا كنعيب السلم علي الحائط ليتلق به
مولاه الى عند الزانية واثال ذلك وبعض علماء دهرنا الى انه يجوز لهم
ذلك ان كان ثم سبب موجب كالخوف من ضرر جسيم يلحقهم اذا اوبوا المالك هذه
القضية ساء به بالمعنى لتقضية محرمة من البابا اينوشفيس الحادي
عشر وفي هذه ان الخادم الذي يساعد مولاه لعل سوا لا يقع له من كسبه او
ينصب له سماً علي الحائط ليتسلق الى عند الزانية او يفتح له الباب او يعضه
بوجه اخر مثلاً لوجوه المذكورة لا يحطى ميتاً اذا فعل ذلك خوفاً من ان يلحقه
ضرر جسيم كطرده من البيت او يقتله من حوله فينتج اذا ان تلك هناك محرمة
لما وانها بالمعنى لهذه سادساً لاجل الحائط والضرر الجسيم يتبرر من الخطا
الطباخون للذين في الماكن التي يسكنها المرائقة والكاثوليكيون معا يسمون
اوتيا ولون واكل منوعه في ايام العيام او محرراً للسكران اذا اطلبوه لانهم
اذا اجهلوا هذه الخدمة يدخل مكانهم اخرون ومع ذلك فالخالفون لا يمتنعون
عن الخطا بل هم يحصلون علي الخسارة الجزيلة لا بتمعاد الناس عن المتياع :-
منهم فاذا لم يكن ثم مثل هذه الاسباب وما ثلها فلا يطاق لهم ذلك ولهذا
السبب لا يترك لرب البيت في منزله ولا للطباخ اذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم
سبب داع لذلك سابعاً الامور القريبة للخطا وساقصة العمل عوضاً ولو كانت
من ذاتها متفرقة عن طريق الغير والشركاء عطا السبب للولي اذا اراد ان يقتل
بواحد او اظهر من يورم علي قتله او ذوق الناقوس خلواً من وقوع التثك
لكي يجمع الثعب كزنا المرائقة ووضع السلم الي اللعن واعطا المال لمن يشي

الحرب ظلماً وبيع القربة للارثي فذهه المورثيها لا يسمح بها بالاسباب
ثقله جداً مثلاً اذا امتدح الاستماع عنها شرعياً بهذا القدر حتى انه بموجب
الحجة لا يلزم احد بقوله كالخوف من القتل ثانياً يتبرر من الخطا ايضاً اولوا
الصانع الذين يبيعون اموراً متروكة من ذاتها عن طرف الغير والشركاء
اللعن والمشا التي يتزين بها النساء والتمت الحرب كالسيوف والخناجر والفتك
والمرجاح واثالها من هذه الاشياء جميعها قد وجدت نسبتها عن الخطا ولا
يبيل ان تقع مطلقاً لكن اذا علمت انها تزج بنية ردية فتوكل اذا اقتصد احد
قتل اناس واعطا كائناً ثانياً لا يستماع منك فلا يسمح لك ببيع تاسعاً ومثل ذلك
اذا كان ثم سبب لا يفي عن الماكن كمن يبيع خروفاً للكنيسة القديس ان يقدره
فضية ومثلهم الذين يبيعون اوتيون كنائس اليهود والمرايقة بالمال كما
لا سيما اذا كان المرابط يبيعهم عنه كما قال المعلمان امان وناور واما
السموع فلا يجوز ان تباع الماكن تعلم انه يتبعها في ارجيد كالادوية والمالوان
واثالها ولهذا اذا كان ذلك من الماكن ليس له استعمال اخر سوى قتل الناس
فيجوز بيعه مطلقاً عاشر الماكن المسيحية المستعمدة في مركب الغير وبنين
اذا كانت عليهم خوف وخطر جسيم فيجوز لهم القذف في المركب علي المارقد وكسبي
وجمل الاسلحة وغير ذلك من لوازم الحرب هذا مذهب بعض العلماء لكن الكرنال
توليتوس وغيره من العلماء انكروا ذلك وزعموا انه خطا عمت وحققاً انهم اذا
علموا ان باجاءهم هذه المورثيهم المومنون او تنوعوا عاكرهم من الماكن ازيلت
بتفصيل هذه الخيرة علي حياتهم الثانية سادساً يطاق لاجل مدينة او
بلد ما اذا خططنها وضبطها احد الظالمين جوراً ان يسكنوا بينهم وان اغتصبهم
ذلك الظالم فيجوز لهم مساعدته في الحراسة اللغوم واعطا الاموال لان ايرم
العتيق يرتقي بذلك ولداكم السبب يسمح لهم بان يعدهم باقسام ثانياً يخلوص
الخدمة لغارهم من شر اعظم يحصل لهم كما يبرهم ثاني عشر التوبة ومحو النقول

يطلق لهم الزخيرة لسائر الغير المؤمنين اذا عرفوا ان غيرهم يفعل ذلك وهم
يفعلون انفسهم

المقالة الثالثة

في وصايا الله المشروعة والمريضة المقدسة وتنقسم الى ستة ابواب

الباب الاول

في الوصية من الوصايا العشر

تنبيه اعلم ان هذه الوصية من حيث انها ايجابية فادتها الخصوصيه قليله
العبادة التي بواسطتها تقدم لله سبحانه تعالى ما يجب علينا من المحترم
الباطن والظاهر فالباطن هو خضاع النفس لله تعالى اعني الجود لعلو
شأنه وجلال عظمته التي لا قياس لها والظاهر هو الذي توضع به الباطن
كالصلوة والقراين من حيث انها سلبية فانها تنهي عن الخطايا المناقضة
للعادة لاجل ان فضيلة العبادة اعظم الفضائل المادية ما عدا الخطايا
المضادة للفضائل الالهيه لان هذه من عين ذاتها من وجه جنسيتها معية
واعلم ان الخطايا المتباينة للعبادة فتمام منها ما تقابلها بالافراط كالعبادة
الباطلة مع انواعها ومنها ما تقابلها بالنقص والعدم كالفتور وقلة البيان
وينقسم هذا الباب الى فصيلين

الفصل الاول

في العبادة الباطلة وانواعها وهو خمسة اجزاء: الجزء الاول
من ما هي العبادة الباطلة وكم هي انواعها العبادة الباطلة هي عبادة
معمومة يكرم بها الملة الحقيقي والكاذب وقد عرفها ماري ثوما اللاهوتي
انها رتبة مناقضة للعبادة بافراط حايدها يلبق بالعابر قوله بافراط المبراديه
انه لا يجب الزيادة بالعبادة لله حاشا لانه يستوجب لكل احترام وقدر بل المنهم
من ذلك ان الانسان قد يقدم لله احيانا عبادة لا يليق بشأنه تعالى ويضعها بطريقه

غير

باب اول فصل اربع

غير واجبه او يهديها لمن لا يستجيبها واعلم ان العبادة الباطلة نوعان
احدها الكرام الملة الحقيقي بوجه لا يلايه او يضل له او قاطبا باطلا لا يليق
مما راينا دنا موسى الكنيسه وجاري عاداتها ثانياها الكرام الالهيه الكاذبه
والخليقه باس يلقى بالله وحده وهذه العبادة تلتها افعالها عبادة المصنام
ثالثها التعريف والغال ثالثها الاحتفاضات الباطله وضي الى ذلك المحصر
والايق ان يقال انه نوع رابع للعبادة الباطلة فيري من ذلك اولاً انه يغفل
بالعبادة الباطلة من يستعمل الناموس العتيق لتوقير الله كالحثانه ودمج
خروف الفصح وما شاكل ذلك من حيث ان الفرافير تدل على ان المسيح سوف
ياتي فيما بعد لانه ان ثانياً قد يغفل ايضا خطأ فينا العلماء ان الذي يعبد الله
بخدمه ما تحتمه بخدم الكنيسه بخدمه المراسم الالهيه وحل الخطايا ثالثاً
يغفل من ياربضه ببعض اامرواها مفروضه من اليه رابعاً من يقدم
دخاير كاذبه او يشرع مجسيه كاذبه كأنها حقيقيه سوي كانت بايقونه ام
بغيرها او يغير ان الله اسدي اليه الها مام ام الله شيئاً بديها سوي كان
قصده ايجاد العبادة ام اجتذاب الرب الديوي لكن هذه العباده وان كانت
من ذاتها خطا ميت كحل خادتها الحق المصلي له المجد وتصويرها الكذب
اساساً للذين فع ذلك يمكن ان لا تكون خطا فيميتلجاجة فاعلمها وغشمه
اما العبادة فقه الباطلة من حيث المراف في علي هذا النوع مثلاً اذا قصد
احد سماع القداس قبل طلوع الشمس ولا يكون علي المذبح شمع المبرعد
كزا وبطش كذا ويكون اسم الكاهن يوحنا وتكون قاسته خندرا فاسته المسيح
وما شاكل ذلك من المورال الغير اللائقه بالعباده لان هذه الامور من عيب
ذاتها لا تجدي نفعاً لمن استعمالها ومثل ذلك من قصد صيام يوم المحدث وفطور
بقية ايام السبت ومثل من اراد ان يرم بعد الغدا عدة صلبان علي القراين
غير ما ورىها ويكثر من الصلوة والليوليا زياده علي ما جرت به العاده او

ينقص منها شيئا فان فعل ذلك بطريق حسنه فيجب خطاؤه عوضا لخفته
المعنى وتمايم السداجه وخلو الفعل من الشر الزايف لكن اذا كان على من ذاته
شرا كقولك اذا قدرت لله شيئا مسروقا او رقت بانعام سجد بالم كات او
بالا من هذه الامور لا تخلوا من خطايتها
الجزء الثاني

ما هو التمرين او القال وكم هي انواعه التمرين هو الالتجاء الى الشيطان
بعمل ظاهرا ومضمرا وسبب الاستعانة عن امور مستقبله متعلقه بالارادة
الانسان المعنوية وعن امور ماضية كثره لا يعرفها الا الله تعالى وحده فهذه
الافعال جرمها في الما كرم عبادة الاوثان من حيث ان فاعلها ينسب
للشيطان ما هو مختص بالله وان كانت من الامور التي يعرفها الشيطان
بقوة تمييزه الطبيعي وبلاغة فطنته الحادثة فهو نوعه ومجرمه لاجل ان
المشارك ح على والله اللعين من عين ذاته او شنع جدا وهو مقام احيان
لله والكفر به عز وجل واعلم ان التمرين على نوعين احدهما التوسل الي
اليلس والتمساده ظاهرا ويصير باللفظة اليونانية كروشيا وذلك كما
اخيبر الشيطان بواسطة التعاهد الظاهر منه عن الخفيات بواسطة
المعترفين او باظهار الحركات من اجسادهم والاحياء الذين في الغيبه وعلامات
مختلفة الاشكال في الهواء والنار والماء والمرأة وغيرها ثانيا هو التوسل
الي الشيطان مخفيا وهو الذي يتم بهد خفي كمن يتنى بوقت يستدعاه من
امور غير طيبه كاصوات الطيور وشاركات الوجوه وما شاكل ذلك وهذان
النوعان من التمرين يمتدان الي انواع مختلفة اعراضا عن ذكرها مريد انهما
لا يتبين خطأ ولا تفسر عن التوبين المذكورين ولهذا لم يلزم الخطا على
بايضا مهما في الاعتراف هل صدقت في هواي في رآه او غيرها لكن يلزم
بايضا العلم الذي صدر هل جري ظاهرا ام مخفيا لان هذين الممرين ولو

امكن

امكن عدم امتيازها نوعا لكنها يقتضيات من المعرف حكما تباينا وسبب
ان تعلم ان التعاهد الظاهر مع الشيطان لا يخلو املا من خطايتها اما
الحقي فتدري ان لا يبلغ الي حد الميت لسداجه فاعله وكثافة عقله
ونقص فهمه وقت اعتماده عليه فينتج من ذلك اولان من استدعا الشيطان
قولا او فعلا واعتقدا وطم ان بواسطة ذلك تحصل له مساعدة ما منه
فيجب كمن تعاهد مع الشيطان واستعان به ظاهرا ثانيا من يستعمل بعض
امور باطله غير طائفة من ذاتها لئلا يعرفه والقصد فهو الشيطان خفيا
وان لم يعبده الشيطان بالمساعدة وباستعمال هذه الامور لان من يصنع ذلك
يشترك اليلس ولولم يتصد هذا الممر بفعله ثالثا لا يخلو من الما من يقول اي
لا اقتصد لمعاهده مع الشيطان بمعنى هذا لكونه ايضا كلامه بفعله نفسه
والسبب لانه بهذا الفعل لا يشترك الياري تعالى معه ولا الملائكة فمن لم يزل
الضرورة اذا ان يكون اشتركي مع الشيطان رابعا لا يتبرر من الما من يستعمل
هذه الامور ويصدق انها خبيثة كاجرب ذلك بعض الناس ومع ما جربه لان
الشيطان بعض الاحيان يصنع ذلك ليقتضى الجهال ويرغبهم في تصديق
هذه الامور والجل بها خاسا من يصدق النمامات وتاثيرات القوم ويتمسك
بها ويدير امورهم غالب الاحيان حسب حكمها فانه يغطي خطأ ميتا لكن اذا
فعل به وقتين شيئا من هذه الامور كانت الماده خبيثة خطاؤه عوضا
ومثل ذلك اذا جزع ما تدل عليه النمامات وتاثيرات الكواكب جزعا خفيا
بخطاؤه عوضا سادسا على رأي اغلب العلماء ان في غالب الامور لا يوجد خطايتها
في العهد المسمى بوجوده على تحلته تنقص شر لا يمكن لا يصدق ذلك تصديقا
كلما لكن العلم دللنا جزم ان من دبر امور بهذه الاميا ولولم يصدقها فهو
على خطر جسيم من الخطا سادسا الميا المطلق استمعا لها فهي هذه اولها
علم الفراسة لا يمكن لمن انتقمها ان يفهم ويعرف تحتها الانسان وتكسب جسمه

ما يعلو اليه طبعه تأنيها من يطلب معرفة ذلك ينظر في راجع يد الانسان
 ثالثها من يعلم من احلام الانسان وطباعه ولامه التناهي راجعها من
 غير ما يكون من الافعال الطبيعية كالطير والصوم والاشا لها احتسابه
 المرفوع من اموات البهائم والطيور وحركات المماك وماضاها ما خاسها
 علم الفلك والتقويم الذي يتغيره المعلوم كاستقبال الكسوف والخوف والمواسم
 والمخصب والخط والمراض والعده وباقي الافعال الجسمية المنصوبة للطلب
 والفلاحة وطالع الولود ان استقر منه عن مزاج الانسان وضعفه الطبيعي لا
 غير ان هذا الفحص والتدقيق بجميعه طبيعي والوسائط المذكورة مناسبة لما
 تدل عليه انتهى تأنيها جميع هذه العلوم محمودة ان اريد بها معرفة الاشياء الغير
 المناسبة لها كالادور المتعلقة بارادة الله وارادة الانسان المتوقفة كقولك
 احوال النفس الناطقة وراغب الله والفضا والبخت والمناسب والزواج
 والموار الحثية كاللوز والمطالب والجواهر وما شاكلها ناسعا الذين يسلون
 العرافين عن بختهم ان صدقوا ذلك واوقفوا الضمير الميمان والمقول بالشك
 فانهم يخطبون ميمنا وان فعلوا ذلك لمبا وهروا ولم يطرحوا احدا بالشك
 فخطاوم عسفا فقط عاشر لا يجوز لاحد طلب معرفة الامور العتيدة او الحثية
 بواسطة التزعم فقامه انها ذات قوة الحثية مثلا اذ اري احدنا الطاوله
 واخبر قبل ذلك بقول انه ان اتى الزائر فيصير كذا لكن التزعم في حال الضرورة
 المناسبة اليها بعد الصلوة والانتكال على حسن سياسة الحق تعالى جازي وذلك
 كما يتق في مرق الدبيب ولم يعلم في اي طريق يسلك او يلهمه الباربي
 القصة كاجري ذلك في انتخاب شاول الملك حادي عشر استمال التزعم خارجا
 عن طريق العبادة كاللعب وتوزيع الميراث وقول الماحكات اذ اجري رضي
 الفريين المتخاصمين اللذين لهما حق في التساوي بالمطلوب ليس فيه اثم
 غالب لان ذلك بضاي قيام العهد فيما بين الفريين وشمل ذلك اذ استوجب

قتل ناس كثير من المالك لا فريديان تقتلهم كلهم حينئذ يجوز لك الاقتراع
 عليهم لتعلم من يجب قتله وقولنا لبا لان انتخاب مدبري الكليسه ووظائف
 العلمانيين لا يسع ان تقضي بقدره بل باستحقاق المشايخ وان فرضنا تساوي
 استحقاقهم حينئذ لا يتبع الاقتراع

الجزء الثالث

من ما هي عبادة الاوقات وكما هي انواعها كل احترام لا يليق بالانسان
 فقط اذ اقتدته المرات فهو عبادة الاصنام ولا يصح ذلك بالافعال فقط
 بل يوجد ايضا بكل اشانه والكرام تخضع بها الخليقة كخضوعنا الخالق وذلك
 كاحنا الركب وتقدم الجور وكشئ الراس كالمالوت واعلم ان عبادة
 الاصنام نوعان احدهما مادي كمن يجعل للاوقات فريعا من الموت خلوات
 تصد باطن تأنيها موري وهو قنات كامل بقي عبادة الانسان للاصنام
 بكفر شيع واحتمسها الهة وغير كامل وهو ان الانسان لاجل نفسه لله عز
 وجل واجب للشيطن او الخليقة اخرى يصدها كعبادته لله تعالى فينتج من
 ذلك اولاً ان عبادة الاصنام احيانا تقرب بالكر والاربعه كمن يجعل للخليقة
 محتسبا باياها الهاتيا عبادة الاصنام ولو صارت ظاهرا فقط فتعسب ثانيا
 من حيث انها كذب مفر لا يمان وامر عدة تتعاقف الموقر ربه ثالثا عبادة
 الاصنام بالوع الغير الكامل اشد خطا من الكامل لاجل سوء فاعلها

الجزء الرابع

من ما هو الاحتفاظ الباطل وكما هي انواعه هو فعل كاذب يبي الانسان
 بواسطته في تحصيل قصده من انه غير طابق لما قصده ولا هو موضوع من الله
 ويتبين من الحال والتدبرين بهذا وهو ان التبرين يسب لالتماس الامور الخفية
 وهذا ايضا لافعال خارجيه وبوافقه من حيث انها كانهما بعمدان عاب
 معاودة اليك ليس اللعين ووجهات له ما يجتص بالله فلهذا اللعب ماشونه
 في التعريف يحمل بعينه على هذا ايضا واعلم ان الاحتفاظ الباطل يقسم

الي تسمين وظيفها بصيرت بمحادثة الشيطان ظاهراً وخفياً ثم ينقسم الي
اربعة انواع اولها يبي استعدداً بحيث ان المفاعل بالاطاعة علي بعض من
المور او ببعض اموام او بقرائة بعض من الصلوات يتمد تخميص العلوم
عاجلاً خلواً من عنائها فيعمل البعض من الملائكة السماوت انا باستيتيون
ثانيها يدعي ما يما وي لفظ يونانيه عامه لجميع انواع السر وهذا النوع هو
الذي بواسطته تنقلب الاجسام باشكل مختلفه واطفها بمعجزات غريبه ثالثها
يكين يتميز الموارض وذلك اذ يظن المنيات ان من حدوث هذه الموارض
في المستقبل كذا وكذا كن يصادف تعلباً او كلاً او جميعه فيصدق من ذلك
حدثت امر ما ويدبر لحواله واقضاه بهذه الطرائق رابعاً يلقب بالتماس
العصه وذلك يصدر باستعمال بعض من المشاراات وعدة من الجليات او بعض
صلوات وكلام مقدس واثالث ذلك كانه ضروري ليل العصه وشل ذلك من اجل
دخاير القديسين بطرائق باطله فتوكل انها تكون في انا درصاص في يوم
الغلافي ح كذا وكذا من النبات لاحاجه لذكرو فهذه المحتفاظات الباطله
كلها خطايت من عين ذاتها والسبب اولاً لان الفاعل لهذه الامور يدي
المبرات المكرام المحتض بالله عز وجل ويلتقم منها احوالاً لا تستحق له
تقالي ثانياً لان جميع هذه الاشيا ما غاسسه علي محادثة الشيطان
وهي خطايت مطلقاً ولو كانت مادتها خفيفه لان شغلها ينسب
للخيلقه ما يحق لله وحده من التزه والمعرفه ومع ذلك يمكن انها لا تبلغ
الي هذه الدرجه من الشرح لاجه فاعلها او قلته تصديقه واعتماده
عليها واعلم ان الاحتفاظ الباطل له اشارات يعرف بها اذا استولت
علتها لابرار فضل لا يقب اليه تلك العلة ولا لها قوه علي ايجادها
بالنظر الي قوتها الطبيعيه ولا بالنظر الي قوتها الطاوعيه لاجل ان
الباري عز وجل لم يقدرها لابرار هذا الفصل ثانياً اذا شاهد احوالاً

غريبه كاذبه باطله مثلاً كتابه لاترا وخطوطاً لاتقم وصوراً مقبله وكلاماً
عديم المعني كمن ان المسيح مرض بالحمى ويكتب الفصل الثلاثي من البشاشه
الغلافيه من المجيل ويكون بيدك ويكون ذلك قبل غروب الشمس وما يماثل
ذلك من الامور التي يقع ذكرها ثالثاً اذا زال الفعل سروراً ولم يثبت فينتج
اولاً انه يخطي من يشرب اديبه او ياكل حاجين او غير ذلك لتفصيل علم من
العلوم عاجلاً ثانياً من يحمل الحراز والعقود والمجامل والمورات المكتسبه
بخطوط وصور غريبه لمنع الجوع والقتل وموت النجاء ولتجني عن المايعار والعيه
والمشق واضرار الامنام ولا حجاب الرج والمنايه ثالثاً من يتفق له امر ما
ويصدق منه حدوثه خيراً او شراً كن يصدق باب فتسقط عاقبته او يعطس
كلب امامه واثالثها ولاجل ذلك يرجع الي البيت خوفاً من شر ما يلم به ذلك
الوقت رابعاً من يستدعي ايام سعوره او يعطها غوماً ويدبر بها اعماله كن
لا يتطع اضفاره يوم الجمعه وما شاكل ذلك خاساً من يستعمل لرقا الدفع
الامراض سادساً من يطرح في نهر ايقونة احد القديسين لا تخدار المطر رابعاً
من يجتنب ان القداسات لا تجدي نعماً الليث ما لم يكونوا سبعة وكل قداس
يسمى شمعات بلون كذا وكذا او سبع صدقات ثامناً من يعالج الجوع في غيابه
بوضع الضرور علي السيق الذي جرح به او علي بعض خرقه ملطوحه بدمه
ثامناً من يتلو صلوات كذا في بعض المايعاد كعيد ماري يوحنا او يرفع ورق
بنات العاشق علي ما لا يعلم من يتزوج عاشر الذي يستعملون صلوات
وصوراً ومطباثاً ويستقدون ان توتنها يتخلصون من العدو ويبردون المراض
اولاً يوتون بغير اعتراف او لا يتطون في شدة او تجربه وغير ذلك ويستقدون
انها لا تتحل اصلاً فانهم يخطون ان لم يطلبوا ذلك من الله فيجوه من كرمه
بواسطه الصلوة فينتج ثانياً انه لا يرتكب ثامناً اولاً من يتزين بالقويين المايعه
لاجل طابا الجسد واقتلاع العقاير وتقليم المشاير ثانياً من يحمل شيئاً من الكتب

المقدسة ومن دعا غير القديسين أكراماً لله ولتدبيره خلواً من الما بطل السابق
ذكرها ثالثاً الذين يحيطون بالعليل حول الهيكل ويستعملون الفعاده في عيد
قديس ما وان فعلوا ذلك أكراماً لله وابتغاء ليل شاعته مع عدم تخفيفهم ان
ذلك العمل فاعل وقاطع من عين ذاته وقال العلم لامان تابعاً للرأي العلم
غائباً من ان الامان السبع اذا فعلوا ان لا تقبله الكليه بسلامة الغير ومن
الطوبه فيجوز ان يتركوا في سلاخهم لعل تتايهم وتزجهم عما تسلموه من
سلفايهم واعلم ان بعضاً من المواريد الجارية بين المؤمنين لا يجوز ولا منها
لجلا الخراس تحت ايام ام خمسة ايام ام ثلاثون يوماً كما عمل ماري غيغوريوس
ليل ما توارثهم او كمن يمنع تحت لاجل تكرار التسعة اشهر الذي مكتها سيدنا
يوع المسيح في احسان سيدنا يريم المعدل او خمسة اكراماً للجراحه الخمسه وامثالها
لكن لشر من الخطا من يتحقق ان هذه المقدسات لا تكون نافعه ما لترك
بعدة كما وكل رابعاً الذي يوضع يدهم يشفون عضد الكلب الكلوب فلا جناح
عليهم ان اعطوا هذه الوجهه من الله فينتج ثالثاً ان الذين يستعملون
قوة بعض امور طبيعيه اتصلوا الي حرفتها بطريق محرم فيسمع لم استعمالها اذا
لم يكن متعلقاً بالسيطات وسبب ذلك لكون هذه العرفه ولو كانت ناجحه
ببيل الخطا فلا تحرم استعمال القوة الطبيعيه

الجزء الخامس

من ما هو المضر القريب ويكون يجوز نزع المضر المضر اذا هو قدوة مكتسبه
من الشيطان بمعهده ومساعدته لضره القريب وينتج عن السر الجوسبي بهذا
وهو ان السر الجوسبي يختص باصطناع الامور الفريه المستقبه وهذ الغايه
ضره القريب ولعلم ان السر المضر نوعان احدهما يسي باللغة اللاتينييه
فيلتزم اعني هيجان الحبه والبغض بحريك الشيطان للذي له مع عدم قدرته
على انتهاب الاماره فلهذا اذا اخطا السر بخطيئه ثابتة لسلامة جزه

المختار

باب تفعل تجزئة

المختار يثابها دينوسيوم اي السر المسم الذي بواسطته يحصل ضره
للخص او لغيره وان سال سائل ما الذي يجوز استعماله لا بطل فعل
السر اجبته ولا يجوز استعمال الامور الطبيعيه ثانياً التقاسيم وزيارة
الاماكن المقدسه والتوسل الي القديسين وتناول القربان المقدس ثالثاً
هدم الالات التي بواسطتها عمل السر وذلك بشرط امكان ذلك خلواً من
سر اخر رابعاً ان استطاع الساحر ان يهدم سره بطريق غير محرم فلا جناح
عليك ان كلفته الي ذلك بهذبا وجبات او ضرب وعتاب الي ما عدل القتل
ولو علمت انه لا ينيله الا سر اخر كما يسمع لك باخذ الذين من الماري مع انه
يخطي والسبب بذلك لكون لك استطاعه وحق ان تلحق منه ذلك بطريقه
خائيه من الما وان اخطا فطأه عليه خامساً يجوز استعمال الاشياء اضر
مضاده للسر وان كانت محيده مثلاً اذا عاهد الشيطان لاحد بقوله انه لم يزل
مورداً للسر الى ان يرسم اشارت العليبي علي وجهه او يسل جسده او
يرمي الخيط المربوط او يفرج الشي المطبوقة المرض فيجوز له رسم العليبي
او غسل جسده والنتيجه وذلك لانه الفاعل لم يقصد بئلا لما فيه بواسطه هذه
الامور بل يقطع المعاهده مع الشيطان ويسمع لك ايضا بضرب الساحر اذ المستك
لات حسب العاده الجارية ان دفعتها عنك بهذه الطريقه يبطل فعلها وشروها
ولكن اذا لم يستطع الساحر ابطال سره خلواً من سر اخر فلا يجوز لك الزامه بذلك
ليلا تنتدعيه ثابتة الي الخطا وتشاركه دانياً بجملة الردي وان اعتراك شكك بان
الشار لا يمكنه دفع السر الي سر اخر فلا يجل لك التماس ذلك منه ليلاطوح به
في خطر الما ويميلك ان تعلم ان الذي يصنع السر قد يهل عليه ابطاله خلواً
من احوال سر اخر اما غيره فبالعكس فلما لم السبب اذا افاك غيره واراد
ابطال الما عنك فيجب عليك ان تتحصن وتدفق عن امره وتديره جيداً وان سال
سائل كيف يجب تدبيره علم المعترف مع السر والمرايين وامثالهما فيجب

عليه ان يسالم عن كافة افعال المجاهدة عن حسن العبادة لاجتماع
هذه الامور ولها ما الذي يهمل على الدخول بهذه الطريقة الشيطانية
هلا لم نقساي شديداً واستبلا سود عليهم او طلب الانتقام من اعدائهم او
رغبة اموال دنيوية او حب الافتخار والعظمة والجاه ثانياً ان يسالم عن
كفرهم بالايان وقبول عبادة الاصنام والبدع لان الشيطان غالباً يكلفهم للكفر
باسمه وانكار المسيح والاسرار المقدسة وهم يحتسبون به تمام الله او قدس ولا
يفكرون بشقاوته وخطاياهم ولا يدعون مغفراته وبالنسبة برغبتهم ان
الذين يتبعونه لايكونوا نالها ان يقبرهم عن التقرب الى الله وقديسه
وعن الخطايا العادوة بتدريس الملائكة لانهم غالباً يعتقدون امور الجسد
كالاموال الكسب القديس والزنايات الطاهرة لئلا يفرغهم الربوبية رايها ان يستهم
عامد منهم من الافعال المضادة للطهارة واختلاطهم بالشيطان حاسها
عن الضرر الذي اوصلوه بالتقرب ويجب على معلم الاعتراف ان ينادي هكذا اولاً
اذا كان عهدهم حليس طاهر فليأمرهم بان يتكلموه ويحتسبوه ثانياً فليأمرهم
بالحرق ما يوجد عندهم من الكتب والاوراق والرباطات وما يراعى يقتضيه
الصناعة الدينية ثالثاً ان كان معهم وثقة معاينة من الشيطان فليأمرهم
بجرعها وان كانت الوثيقة مع المؤمنين فلا يلتزموا باخذها منه لان المهر قد
بطل بالتقرب رابعاً فليأمرهم بوجوب الضرر الواضحة لهم للغير وان تعد ذلك
فيجب الوفاء على ما اتصلت ارباقهم اليه تنبيه يجب على الكاهن القابل للاعتراف
ان يسال الرعايا عن كل ما سبق ذكره لكونهم يميلون الى التهاون السري لخطاياهم
من الدياب والمراض واخطاها: ومثله السباطم الذي يرفق الدياب ببعض
الفاطم من المزمار والعلوة الربانية وغير ذلك ويسال ايضا الفلاحين الذين
يطلبون شفاواشهم بهذه الامور لياطله ويعفون بهذا الزمن الى اسباب
هذه الامور الربوبية والجاهل الذين يرفقون الناس في حال امراضهم بانواي باطله

والجنود

والجنود الذين يحلون اسياسي مقدسه او بعضاً من العلوات ويحققون انهم
يخلصون بذلك من الجراحات العادوة في الحروب ومن موت الجاه وما شاكل ذلك

الفصل الثاني

في نقص الديانة واخرعه

اعلم ان نقص الديانة المتبالي للعبادة بالاعداد هو اما ان يغيب لعدم الاحكام
الواجب للباري تعالى اي تجريب الله والاحتياط بالتمسك واما ان يغيب لعدم الاحكام
للامور المقدسة اي سلب الملائكة واليهود اما المحتسوف يرح شجرة في الوصية
الثانية ولما لمات فتكلم في قيمة اجزاء هذا الفصل ويقسم الى ثلثة اجزاء:

الجزء الاول:

من ما تجرب الله تعالى ان تجرب الله هو قول او فعل بواسطته يقن الانسان قدوة
باسمه او رسته او حكمته او كالاته وهو نوعان الاول امتحان طاهر وذلك
متي انساب الانسان بوجود كالي ما ومن كالات البارئ تعالى وقصد تجريب ذلك
كن يستقي عجباً لظهور حق الميكان المستقيم او يطرح نفسه من علو شايخ ليوب الله
تعالى علانه يرعه وينجي من الخطيئة الثاني امتحان خفي وتجرب في ضمن
العمل وذلك متي لم يعتمد الانسان امتحان الله طاهر بل يفعل ما ليس به
عين ذاته لذلك ويستبين مقتباً كمن يلقي نفسه في الحمار الذي لا سبيل له للخلاص
منها المجهول او باتفاق نادراً كمن يهمل الوسايط المعتادية والسبل الموافقة
ويسلك بما يصادفها مستمداً على ان الله وحده يتم المقصود كالليل الذي يعبد
عن تناول المادوية ويروحوا الشفا من الله خلوا منها وشله الشفا الذي يتجاسرون
عليه وعظ الشجب خلوا من استمداد لظنهم ان الله يوتيهم في ذلك الحين قولاً
ومعرفة فينتج من ذلك اولاً ان امتحان الله طاهر في اي اركان بعد خطاء
ميتاس عين ذاته احتوايوه على الشك في كالات الله ولائم ذلك الا باحتقاره
تعالى عز وجل او باجمال الاحكام والتوقير الواجب له لظفر الغم والتفتيش

ما يمتنع به وحده ثانياً المقام الله المضر الغير المتعزات بالشك فلي غالب
 العلم بعد خطأ وعرضاً فقط لعدم اتمام الفعل وقت التمييز والمعرفة او لا قتال
 الخطا وضغطها لكن اذا كانت ثم سبب دافع كالهام الله ومنفعة روحية
 او ضرورة لابتة فهو يري من شايمة كلام ثالثاً ان التي انسان ذاته في يبر
 او مشي علي نار ليطهر عنائت الله وحبه للابرا فيعذر ذلك امتحاناً مضمراً لان
 الله تعالى لو فعل احياناً في القديم عجائب مثل هذه لكنها صارت بالهامه تعالى
 لرجل الصلوات النقية القدسه له او كرامه الامريا والعالمين ::
 الجزء الثاني ::

من ما هو سلب الالهيات وكلم هي انواعه ح ان سلب الالهيات هو افساد
 او احتقار شيئاً مقدساً كخدمة الله وهو من عين حقيقته خطأ ميت اذا كانت العمل
 مضاداً للقداسة امر خصوصياً واما اذا ناقضه عموماً كناقضه جميع الخطايا
 اليته لقداسة الكنيسة وغيرها فانه لا يبلغ الي هذا المخرار من الخطا: وعلم
 ان سلب الالهيات ثلثة انواع احدها تخفي ثانيها مكافئ ثالثها يلحق بالواحد ويحيي
 علياً فيري من ذلك اولاً ان ضرب احد الكليس وجده الي محكمة العوام
 والزنا بخص مندرقة يدعي سلب الالهيات الشخصي ثانياً كل فعل حسب
 يدنس اليمة القدسة كالقتل وسفك الدم البشري واخراج المني عدواً ودفن
 الحوامين او غير المتعدين يدعي سلب الالهيات المكافئ ومثل ذلك بعض افعال
 دينويه مضاده لوقار الكنيسة وقد استنها كالنقار والشمس وحسب البهام
 ليلاً بها وامراتها وكسروا بها ونهبها وامثال ذلك كاستخدام لبس المراج
 والكهنة وباقي آلات القدس في الامور العالمية ومثل ذلك اذا اضبط من
 الكنيسة بجم قد استهزأ بها ولجا اليها ما لم يكن لصاً شهيراً او هادماً ومضداً
 للقرى والحقول وقد اخطأ خطاً عظيماً والتمها اليها طمعاً وبالشجيه بالنجاه
 وكذلك اذا سرق او انهبها او لوديعات التي فيها لكن اذا سرق فيها شيء

اتفاقاً

اتفاقاً وصفاً كقولك كليس رجل غني وامثاله ففي ذلك مذهب قال العلم
 فاكون درس وديانا ان ذلك لا يعد سلب الالهيات وان العلم لامان وسوارس
 وغيرهما لم يوافقوا علي ذلك ثالثاً سلب الالهيات الهامي هو التصرف بالامر
 البيعية وتناولها بعد الاحتقاق اعني في حال الخطا الميت وكذلك المواني
 المقدسه تتدنس اذا استعملت في الويلام والمخافا للدينويه كالكاسات والحلل
 الكهنوتيه وامثالها واما استهوال المزارش والمصايغ وصحن غسل اليدين
 والمناديل وما اشبه ذلك من الالات الغير المكرمه اذا استعملت بامر دينيه
 خفيفه لا يقتض الاحتقار فلا يعد خطأ علي رأي العلم تامبورين وقد قال هذا
 العلم ايضاً استهوال الشمع والبخور والتسنيه وما شاكل ذلك من الاشيا المباركه
 لا يعد خطئاً ثقيلًا ويلتق سلب الالهيات الاستهفاف بايتونات القديسين وفعل
 ما لا يليق بها: ومثل ذلك استخدام الكتب المقدسه لابنائ البع او لاجل اللعب
 وكذلك من يخفي النذور المعطاه للكنائس والموقوف ولم يفي بحقوقها رابعاً
 قد يخطئ ايضاً سلب الالهيات من يهمل بعضاً من الاشيا الواجب الاهتمام بها
 كمن يهمل الحج المطلوبه لوقار القداس غير نظيفه خامساً يبيح التعزات ان
 يبين انواع هذه الخطايا وما دتها فانواعها لا تختلف الشر المقتوي فيها كغيب
 الكاهن مثلاً والنزاعه واما ما دتها لانه احياناً يزداد الشر نظرًا الي
 مقدارها كما اذا صدرت خطيه ضد الامور دينيه لانه علي رأي العلم غرور
 ابنه في ضمن الخطيه توجب خطيه اخري ماعدا سلب الالهيات وهي مضادة
 السجود اعظم الختص بالله تقيبه لايحي للعوام ولا للنساء كالكاسات
 والصواني والمائدة القدسة وقيته الجور المكرمه بالميراث ولكن اذا
 لمست المذكورات فارغه خلوا من احتقار لسبب دافع لا يعد ذلك خطأ
 وان لمست خلوا من سبب لا يخلوا الفاعل من خطا عظيم والمعلم صايفضهم
 منه ومثل ذلك اذا غسلوا الصمدات والمناويل المحتصه بالمذاب وامثالها

فلا جناح عليهم وما يشفقون الا غير المكره بالميراث والتي لا تلاصق
القرابات المقدسة ابواسطة فلمسها ليس بخطا ولا يات ايها من لمس خمار
القدسيين او حملها في البواعيث او حفظها في بيته وكذلك من لمس المانا
الذي يحفظ فيه القرابات قبل وضع الاسرار وهكذا قولنا عن الصمدات والنفيل
المذكورة قبل غسلهم وبعد اذ لم يكن وضع عليهم القرابات بعد . . .

الجزء الثالث

في السيمونيا والملة ثلثت فروع . . . الفرع الاول . . .

س ما هي السيمونيا وكما هي انواعها هي السيمونيا هي بيع وشراء ردي او
مقترن بالروحيات ثمن دينوي اختيارا قلنا اختيارا لثمنهم منه كل عهد ملزم
من بيع وايتباع ولتتبعه وحارسته والسيمونيا لا تثبت خلوا من شرط ظاهر او
مضمون **الفرع الثاني** وهو شرط قولنا والتمزام صادر من الشرط لانما حيث لا يوجد
شرط ولا التزم صادر من الشرط لانك سيمونيا ولو امل المانع شيئا ما لا يلزم
به المخرقلنا امر او رجعا لنشيره الى كل ما كان فائتا على الطبيعة مشوبا
للخلاص من عين ذاته كان هكذا كالنعمه الالهية وكافه مواهب الروح القدس
وعلى سبيل الملوئيه كالشرطية والحل من الخطايا والندوة والحلف والتبريك
والترميم والمناجاة للروحيات الكهنوتية وايهاب المواقف الكنائسيه وكل فعل
صادر من السلطة المبيعه قلنا مقترن بالروحيات لشمول ما ينسب اليها ويتعلق
بها تنقدا كان كالسلطات في تقديم خدام الكنيسة ولتتم باوقافها او بالمعبد
كالتب الكاين في ماولت الاسرار كما ياتي بيانه اوتامها كالتمتع بالاوقاف
المعطاه لاجل الخدمة الروحية قلنا تمتع دينوي ليفهم بذلك كل عطية سوي
كانت باللسان كالحايه والمع والتبريق ام غير كخدمة من الخدم فيتخلص من
ذلك ان قبح السيمونيا هو قبح المكرام والتوقير الواجب على الممنات
للأمر الروحية وذلك لاجل استبداله اياها بشي فان هذا من مخزنيته

ثم جسيم

ثم جسيم وخطايمت ولو كانت مادته خفيفة لان الواجب الالهية منها
كانت لا يمكن بيعها خلوا من قلت احتلها وتوقيرها وعدم اعتبارها بها
الذي هو الباري تعالى عز وجل ولا يمكن كنفوتها خطا **الفرع الثاني**
حينئذ الجهل بعدم انعام العمل واعلم ان السيمونيا ثلثت انواعا احدها
مدعي فكريا وهو قسما محض ومتمتع بالحض مني لم يعط شيئا ظاهرا
علايته والتمتع مني اخذ المانع شيئا بغير التزام بايهاب الامر الردي خلوا
من شرط ظاهر الثاني بيبي شرطيا وذلك على ضربين ايضا من شرط
والصرف هو من شرط ظاهر او بزر النفل من الطرفين احدهما من شرط
اعني من المعطي والمخذ واد بزر النفل من الطرفين احدهما من شرط
متمتجا ويضو الى ذلك السيمونيا السماه بسيمونيا الممل كقولك ادسلم احد
الناس مالا وقفا بامله ان يرويه له لغيره بعد مدة او بشركه بشي من مدخول
والثالث يدعي عمليا وذلك لما يحتمل الشرط والشرط من الطرفين كاحد
الرشوة وعطى الشرطية وتتم السيمونيا ايضا خطأ بضاد الناموس المولي
كبيع القرابات المقدسة والي خطأ بضاد الكنيسة المقدسة وهو هذا اولاً . . .
بيع مدخول الكتابين ثانياً بيع وضايف الخدام غير المقدسة كالوكاله وبتقيد
الخدم الخارجة ثالثاً اعطى الرشوة لاحد الناس بقصد المساعدة على نيل
وضيفة من الوضائف الروحية رابعاً المشارطة في اعطاء الرشوة كمن يقول
ان اعطيني الوظيفة الغلاية ساقدم لك في كل علم كذا وكذا من المال
خاصاً المعاضفة في الوضائف ومثله اذا اخذت علايف من تميم وظيفتك
او اذا عارضت وظيفته بوظيفته ادفع منها مائة بغير ان تأخذ جزءاً من
المدخول فيجمع ما ذكرناه ممنوع ومخرم مالم يطلقه دو الامر المعالي ومثل ذلك
اذا اخذ المشرطون هدية مقدمة من طيبة نفس القابل ولا يجل ايضا ان
تشري احد اليك مكتب مكتيب الرئيس لكي يشترطك بل يسمع الكاتب الرئيس ان

ياخذ منك اجرة كتابته رضي الرب سادسا لا يبيع باخذ المال من المتوجع
 لاجل اقبال اسكم الروح منه لانها روحية وجميع الاشياء العالمية لا توارى
 قيمتها ولا يجهل ان يوحده في علي معنى القوة والكثرة بل يجوز ذلك
 لا يحتاج ما يلزم الدين وتسمي به المادة فتخرج من ذلك اولاً ان قد انخفضت انهم
 السيمونيا الوعظ وتعلم الايمان المسيحي واقاموا القديس اذا صنعت باخذ
 اجرة ما لم تكن هذه الاجرة من قبل القسب الجمعي واياك تنعم بالقسب الجمعي
 الداخل في ذات الامر لكونه مقدساً وامتن له من حيث انه امانا العمل
 القديس عنه وما يحتوى في الفعل ذاتاً بل افهمه القسب الخارج عن ذات
 الامر والمنفصل عنه مثلاً لاجل قسب الطريق والترتيل في القديس ولعنوا
 اخر يقتبل ثمناً والعلة في ذلك لان المفضل للقدس مضافه ذاتاً لشيء الي
 فابق عن الطيعة ثانياً ايضا الي السيمونيا المعطا والمخذ لاجل
 العمل الخطايا والحوادث والندور والحلق وموانع الشرهية وموانع
 الزجيه وامثالها لكن اذا اخذ من احدثي بيريبيل القانون وامر بوجه
 البر كان جائزاً اما لا لا يبيع سيمونيا المعطا لاجل النجاه من الظلم المادي
 ياتي عن تناول السراري في حين الضرورة كاذب سوارس وليسوس وكما
 هكذا الذي ياتي من بيع الشرهية مستحقها لان حكمه لا يعطي بوجه من يوزري
 الخير الروحاني بل من جهة اجذاب الخادم لامتثال ما يجب عليه من الخدمة
 ومثله لا يبيع سيمونيا المعطا لمن يصاد بالانتخاب او تلك المواقف والوظائف التي
 تعطي لمستحقين لمقولي مستحقها لان من ليس له استحقاق ولو سمح له ان يعطي
 لمن يمارضه بذلك ويفاده ليغريه لكن لا يبيع له ان المثل له استطاعه
 علي المضار ولا يجوز ان يعطي لمن يتقدم علي النعم والمضار وايضا لا يبيع
 سيمونيا من يعطي احد الكهنة كفاه ولو اوزه لاجل التقديس والوعظ بل
 يبيع بالمعاهدتينها ايضا من حيث ان ذلك المعطي ليس هو بشر الوظيفه

الروحيه

الروحيه بل اجرة الخادم ولا حرمه كنه من حقوق العدل رابعا لا
 تنسب سيمونيا اذا خلعت ذاتك بالمال من المعطا الاشياء الدنيوية صرفا التي
 التزمت باعطائها ذاتها كون هذا الامر غير منسوب لتعمل ربي كقولك اذا كنت
 نبياً علي احد الديرة والتزمت في كل رعية من الزمان بان تودي حصه
 من مدخوله فيجوز لك اتباع ذلك بما لا يولي من الاشياء الدنيوية المره
 لان الروحيه التي تعطي اجرة للكاروز مثلاً او الخادم اخر لاجل الخدمة الكنائيه
 المتناسه عليها لا يجوز لاتباعها هكذا العلاف المتزجه المعطا لاحد الكهنه
 الحسين او احد القديسين الكبار ونس لتيام حياتهم فلا يجل اتباعها لكن يجوز
 الخلاص من الالتزام بوفائها بشرط ان يتقنها منه يلت متبعا علي الواجبات
 عليه من ابناء العلوات لان الذي يخلص ذاته فاعدا لزم بوفائه لم يبتاع امرأ
 روحياً بل انما منع عن ذاته الالتزام بكذا ما لي كذا خاصاً لا تنسب سيمونيا مضادة
 الناموس الملهي معارضة الاشياء الروحيه بعضها ببعض كمن يمارض وظيفه
 كنائسيه بشلها او دعاير قديسين بنظايرها وامثال ذلك ولا اعطا الاشياء
 الدنيوية بنظايرها كمن يبيع كاساً او يقوته لاجل مادتهم فقط ولا تنسب سيمونيا
 الهيات التي تعطي لاجل الروحيات بنوع العباد ولو قصد فاعل الروحيات بفعله
 ذلك اي قصداً يكافي علي فعله الرب لان العبد هنا قد حسنه لا وفاق
 ويكون الروحي قد اعطي مجازاً لكن العلم سوارس بعد المؤمنين علي مثل هذه
 الهيات لاجل الخاطيء الموجودة فيها وهي الاعتداد بالذات والكبرياء ويجب
 فعله سيمونيا من يعطي شياد نيوا او بعدا ويومي بولس بفعله فعلاً روحياً
 بشرط المايكون ذلك بوجه المعافيه والمعارضه والمجره مثلاً اذا وعد الوالد
 ولده شيء ما اذا لان المضي الي اليمه فتناول القربان فلا يبيد ذلك سيمونيا
 لان ليس ثم وعد قاطع بل انما ذلك يعطي منه مجازاً ان ما ركنا هكذا علم
 سوارس ولا يمان

الفرع الثاني

س ما هو المقاب المفروض علي من ارتكب اسم السموياح اولاً ان من
اخطا بيمينه المامل والول في الشرطونه والرجنه وفي كل وظيفة كنائسيه
يتوجب في حال فعله القوانين المحرره في الناموس لكن في الوجته يتوجهها
نادراً كالحق القول به انما من حيث انه لا يعطي شيئاً للملاجل لولزم الدبر
واحتياجه او لجاري عادة قديمه كاتقول سولس وليسوس وكما بان ثانياً
من شرط او شرطون بالسمونيا ولواصر الدراجات فيمنع ويحرم حرماً باوياً
كقول ليسوس وكما بان ثالثاً من اقتبل طيفه او وظيفة كنائسيه علي هذه
الضيقه فهو محرم حرماً باوياً ويكون انتدابه وتقدمه وتثبيت به باطلاً ولا
يجل له ان يخدمه وتوالياً وحصله له الدعيه نوع السموياح بواسطه احد عبيده
خلواً من عليه لما اذا اتي ودافع عنه في حين عليه بذلك ولكن اذا اجتمعت
شخص اخر بالرشوه علي ابطاله بالنش والحيله فدرغ ضرره هذا الشخص بالي
فليس ذلك بسمونيا واذا حصل علي الوظيفه والرياسته بسلامة الفيرمده
ثلاثة اعوام فيباح له حينئذ التمتع بالمذخور كقول ليسوس وكما بان فثبته
من ارتكب السموياح منع عن وظيفته ورياسته بهذا المقدار حتي لا يستطيع
المطران ان يملكه اياها ثانياً لكنه لا يعدم بتبته وضايقة السابته ولا يحرم عليه
اقتبال غيرها الما بعد جرم المحاكم بذلك كقول سولس رابعاً سمونيا المامل التي اعلنت
بايهاب الرياستات والوظائف وقبولها ولولم ينعى الماخذ وعديده فتوجب حرماً
باباً وعلوي الرقيين ماً وتعمل بايهاب تلك الوظيفه والرياسته باطلاً ويحرم
عليه قبولها فيما بعد ويعدم سائر الرياستات والوظائف ولا يكون ذلك للموقع
نص المحاكم ولا يستطيع قبولها ثانياً الا ان البيا يكون ذلك مخطوطاً له وحده كقول
سولس وليسوس وكما بان

اولاً ان

باب فصل في حرمه قطع

اولاً ان الشيء الردي لا يرد منه الما الرياسته او الوظيفه وعلوي راي المعلم
بوناشينا والبتون ايضاً لنا ليسوس والعله في ذلك لان الماورد لافر
اما انه يمنع رد هاما لاسرار البيعه اما انه لا يلزم رد هاقبل بقي المحاكم
لان القوانين لم تحدد شيئاً الحركانم ليسوس وسولس وفيلوسوس وغيرها
خلافاً لما ذهب اليه المعلمون اندروليميان وبوناشينا قولنا الما الرياسته
والوظيفه لانها قد يجب تركها قبل قضا الحكم واذا حصل شيء من المذخور لوجه
ترجيحه كونه عمل غير حق من حيث ان الرياسته عينها حصلت بالسمونيا
فهو من عين ذاتها باطله ولانه هكذا يصح كتاب القانون كما علم ماري توما
ونادرا وليسوس ثانياً الشيء الماخذ ببسبب الشرطونه ومنازل الاسرار
والرياستات والوظائف والقبول في الرجنه ان زاد ما يقتضي قيام المحاكم
نياده وافرد له من ترجيحه بموجب الشرطه لكن من جهه ما حصل لاجل
القبول في الدبرين الماخذ لا يلزم ترجيحه الما بعد وقوع نص المحاكم فيمنع
ما يتقاسمه في الدبر فانه يعرف في اللوام العامة كقول بوناشينا وليسوس
ثالثاً الماخذ لاجل الرياسته ام لاجل شيء اخر من الروحيات التي لم تعطى
بعد فليرد الي صاحبه ضرورة بموجب الناموس الطبيعي كونه ليس له حق
بسكه بوجه من الوجوه لانه لو في الشرط الماخذ لاجله الما لك اذا وجد
الشرط والشرط من الطرفين فالرأي العايب لك ما اخذ للكنيسه الما صاحبه
كون الكنيسه قدمت عقابها عليها ماً كقول ليسوس وكما بان

الباب الثاني

في الوصية الثانيه في الوصايا المشره
اعني ان هذه الوصيه بمنها الله بها عن استعمال اسمه خلاف التثبيت ويصدر
ذلك علي ثلثه انما اعني بالتهديد والمقام الباطله وعدم وفا النذر
من ثم يقيم هذا الباب الي ثلثه فصول

الفصل الاول

في التدفين وهو جزء واحد

من ما هو التدفين وكم هي افلاعه ان التدفين المناقض لما يجب لله تعالى من الجود والتبليغ وهو لمن اوشتم او افتر على الباري جل شاناه سوي كان باضافته شي من المناقض اليه ام سلب ما يقتضيه تعالى من المحامد بما يخص الخلاق بما هو الخالق ام القول الحقيقي فيه لكن بالازراء وقلة الاحترام لقول العلين اجمعين كما ري قوما وبوغاشين وسنك ولايمان وغيرهم فينهم من ذلك او لا انه يدعي مجردا من يتمر على الله ويلعبه او يقول اني سافعل كذا رعا عنه وشله من يحده ومن يحل بالاول وان بطل جهده كانها الهة حقا ومن ينسب الله تعالى للظلم او الي عدم الاهتمام بالخلق او الي نقص الصانعة والسياسة او يقول ان الله تعالى لم يشأ تعنا او لا يقدر عليه او يقول انه كان يجب عليه ان يدير العالم تديرا احسن مما هو عليه المن وانه كان يجب ان يخلق ما هو كذا وكذا ويترك ما هو كذا او يقول ان الشيطان هو مقدره اعظم منه او عهدا ثبت وما مائل ذلك من المروحات المستعجبه مما يلق ذكرها ولا النطق بها فمن تلفظ بما ذكرناه في حالة الحدة والغضب يدعي مجردا ولما من تلفظ به خلوا من ذلك معتقدا ان الممر كذا فيعبر مجردا وارائيكيا معا ولا بد من تمييز ذلك في الاعتراف باختلافها نوعا كما علم اربطافوس ثانيا بيفاد الي التدفين بعض اشارات اخر واصله الي الله خلوا من تلفظ كن يقل غوا السها او يصرا سنانة حقا على باريه وما شاكل ذلك وقديك وجود التدفين بالفكر كما يمكن به الجود والسبح الشا يجب مجردا من يشتم التدفين او كل شي مقدس من حيث انه مقدس اي منسوب لله تعالى او يتكلم عنهم بازراء كلاما يعلن ان تجديفه متصل

بالله

بالله والافنايدي تجديفا حقيقيا مثلا اذا قيل فيهم شي بانهم كانوا بشر على الارض فهذا بعد خطاء غبيا لاسيما اذا كان من باب المزج واللعب مثلا اذا ادعي ماري بطرس بطريرك المزمع مياداما اذا قيل عنه هذا بالاحتقار والبغضة والغضب فيجيب بعد خطاء ممتا تنبيه لا يمكن ان يوجد في التدفين على الله مادة خفيفة تصير التدفين عرضيا كما انه يمكن ان يوجد ذلك في القول على القديسين كما علم اسكوتوس رابعا يدعي مجردا من يبرز في حال غيظه الفاظا يستدل من حناها على قلة احترام الباري تعالى واكرامه ولو لم تكن عليه تعالى نفسه لانه وان لم يقصد لاحتقار باريه قصدا وافعا لكان قصدا يتبين بقوة كلامه وان صدر ذلك بالغفلة وثلث اللسان فالان يجب عرضيا خاصا اذا قصد لاحتقار باريه قصدا وافعا غضا منه وحققا فيجب عليه بيان ذلك في الاعتراف سادسا يدعي مجردا ايضا من ذكر في حال شتم لقريبه عضوا من اعضا الميع كن يقول ليهلكك دم يوسع اولئك محموديتك غضبا وليكن القريان الذي تاخذه نارا وما مائل ذلك فان هذا جميعه منحه الله هبة الخلاص لالهلاك وقد راي دونه القول ان ذكر هذه الاشيا يوصل الي الخلاص احتقارا ليس ييسر لقول لايمان سائعا من استولت عليه هذه العادة القبيحة فيسئله ان يحرص باجتهاد على ابطالها وان لثما والا فانه لا يغلو من الخطا الجهني فان سقط عقلم بها ايضا بعد الاجتهاد والحرص الكلي فخطاوه ليس بهيت لعدم اختياره بذلك من حيث انه ماقت هذه الخلقة الردية بضمه السابت واذا تحقق عند علم الاعتراف انه لم يجتهد على قطع هذا الداء فليمره خائبا من الخلل الي ان يظهر منه مشراجهاد كما علم لايمان واسكوتوس ثامنا لا يجب ان الكثيرين هذا لا يبلغ خطاوه هذا الي حد

الحيث لوم الحامل من سرعة غضبهم وشدة لكن لا يبرهن من يقول اني
لم افقد هذا الكلام للميان غصي لانه يستطع بيانه بالفاظ اخر ولو
فرض انه منا علي من كان ذلك فلا يمنع له باستعمال هذا اللفظ الغنيح
الذي قد استبان عند الجوهري انه اختار الله تاسعا اذ احتق الانسان غضبا
علي انسان مثله لا علي خالقه وفي حال غضبه تقوه بذكر كلام المسيح وعونه
وجرحاته التي احتملها مثلاً يقول يا الام المسيح يا جرحات الرب ولم
يحصل من ذلك شك للمؤمن ولم يظهر من سائر الوجوه عدم اكرام الله
فقال هذا ليس بتعريف بل يجب بمثل استعمال اسم الله باطلاً ويصح بهذه
الوصية ويكون خطأ غنياً باطلاً كما يعلم القبطي وارثاوساكنس ولذا لم
السب ان لم تغير هذه الفاظ في كل وقت بمجته المانة مع ذلك يجب علي
الناس ان تعرفه من غير انها في خطر التجديف وعلو شلوكم والسامعون
لا يتوهمون منها الا قلت احترام الله كائنه ايمان فمن ثم يجب علي معلم
المعترف ان يخوف التلاميذ ليتكلموا عنها راجعين لان من اعتادها هو في
خطر ارتكاب التجديف وغالباً يشك كل الناس من لا يراي بالكلام بغير عاشر
من يطلب في حال غضبه ان تسلط الشيطان علي احد والوفا والموت
والنجاة فهذا ذهب البعض علي انه مجرد لكن المصوب خلاف ذلك اي
ان فعله هذا انما هو شتم وقد فزعيل جداً واما اذا كان الشتم والطالب
الضرر محباً للشتم فيعد خطأ واحياناً غضب السرعة الخلق وحدوته بغته
وعدم تمثيل الشتم ما وحي الراعي علي ذاته يرفض ما سبق منه ولا يقبله
حتى يبين منه انه لم يستعمل هذه الفاظ الا لظها غصبه لا غير لكنه
مع ذلك لا يلقب بشات المؤمنين مثل هذه الفاظ الوجه الرديه كما يعلم بونا
جينا: وناورا واوليتو ويحييس وبلدوس وهذا العلم ذهب اليان من
عوي علي ذاته بالشيطان لشدة غضبه فخطا وعوي فقط لانه لا يصاد

الحبه مضادة ثقيلة لكن لم يثبت انه بهذا العلم مولينا الذي لم يحسب ان
يرفع فاعل ذلك من الخطا الميت لها جهة هذه الفاظ وشاعتها ورجاها
اما ان دعوت الرعايا علي مواليهم ولا ولاد علي والديهم فيكون خطأ مع
خطا ومع جسيماً ولولم يقصدوا لهم ضرراً وشراً وذلك لعدم اكرام
الواجب عليهم لم لا سيما اذا فعلوا ذلك مواجهة كاعلم بلدوس حادي
عشر ذكر الشيطان اذ لم يقترب بالعافليس باثم ويمكن ان يكون خطأ
ميتاً اذا صدر منه شك ومع ذلك يجزمه لا يليق بالمسيحي ذكر هذا العدو
القديم كقول ايمان ثاني عشر يجب علي المعترف بيان ماهيته التجديف
وكيفيته هل صدر بحق الله او قديسه لان هذه التجاديف تحتل نوعاً
علي راي سوارس وساكلس ويحييس وناوراوس وكليمان وديلوكو
بخلاف ما ذهب اليه فالوس وديانا:

الفصل الثاني

في الخلق وهو سبع اجزاء: بالجزء الاول: من ما هو الخلق الخلق هو شتمها د الله سبحانه تعالى اثبات امر ما
من حيث انه الحق المامي الذي لا يشوبه غلط سوى كان هذا الاستشهاد
ظاهراً مضمراً ويكون متوقفاً علي هذا الامر وهو ان الخائف ما يغصه يقصد
ويريد بانه تعالى يتهدي علي ملحق به علي انه معروف منه صدقاً وان
يظهر متى شاء سوى كان ذلك في هذه المبرهه ام في الحياه العتيده وهذا
باتفاق جميع العلماء كاري قوما وبنو نانيا وساكلس وايمان وغيرهم فلاح من
ذلك او لا من جهة الدماء ان من كان له قصد الخلق حلاً لا اوقوه واستشهد
الله بالفاظ او اشارات او غير ذلك مثلاً انه استعمل الفاظ لا تدل علي قسم
اصلاً فاذا ظاهراً قسماً فيكون قد خلق حقاً خلافاً لما علمه سوارس وساكلس
وكليمان لكن اي صوة واي الفاظ يجب استعمالها امام الناس في القسم فوف

يتفق مما سيأتي ثانياً إذا وقع شك في نية الخالق من السامعين حينئذ
يعلم عليهم بموجب معنى الالفاظ السالكه التي استعملها ثانياً يقول
اشهدت الله علي رابعاً من يقول يعلم الله يشهد الله الله عالم الجميع الله
يطعم علي ما في ضميري فان تكلم بهذا الالفاظ بنوع التغيير لا يطرئ الاستشهاد
فلا يعدها ثانياً ان لم يظهر خلاف ذلك من ظروف اخر كما علم لايمان بونا جينا
تقلاً عن سوارس وليسيوس وساتس خامساً الوعد والشروط لا يدعي حلفاً
كما يقول ان لم افعل كذا فلنقضي حيتي ولينقطع رابعاً ويدي سادساً
ليس بجائز من قال لمجله تعديف كلامه بالحلف ان لم تكذب وكذا او التحقيق
او علي دمي وفي دمي او حق هذه الممانه اي هذا العهد فيليس ذلك
يقسم ومن ثم يجب علي سامعي الاعتراف والواعظ ان يبينوا رعاياهم علي
حقيقه هذا الامر اي ان هذا ليس بحلف لا يصدق منهم فيعتسبون دعماً بموجب
ضمايرهم الفاسده فيخطبون وبالعكس ذلك يعدها ثانياً من اقسام قايلاً وديني
والانجيل والايام والليرون لا يعدها شهاداً صاحب الانجيل والايام والليرون
كاعلم لوسيوس وبونا جينا والايام سابعاً لا يعدها ثانياً من يقول هذا امر حق
كما اننا جالس هنا وماذا كان ذلك بل ان لم يصدق بقوله فهو كاذب فقط من حيث
انه لم يشهد هذا وحده من قول ان هذا امر حق كالانجيل ومثلها الله
حق وانابري من هذا الخطأ مثل العددي برهم منه فهذا لا يعدها ثانياً لكن
يجب علي المؤمنين الانتفاع من هذه الالفاظ والتشايبه لانها ممانه جنة الخلف
وقريه من التهديي ولا يجب ايضاً بعداً من قسدهن بين بقوله ان كلامه
حق بحقيقه مختصه قايمة بهو كما ان المخرج حق يعني يليت به لانه انما قصد
تشبيه حق بحق فقط اما اذا قصد ما وافق بحق اي مساواة حقه بذلك
الحق كما يقول قولي حق مثلاً الله حق اي حق قولي مساو اليحق الله فهذا
يهدف تجديفاً جسيماً كاعلم ساتس ثانياً من اقسام الخلقوات التي لا تظهر

وجود الباربي بعجه خصومي لعدم انتسابها بالخصوص لله كالذي يقول
وحق لحياتي وحق البرغوت وماذا هاذلك فلا يعدها ثانياً لكن اذا قسم
بالخلق الشرفه كالارض والسما والكنيه والامر واليسيد والعليل والايمل
فيدي حاناً لانه يذكر السما والسكن فيه ويذكر الارض بينهم منه وعلي
قدي الله وينهم باليهه من يعيدها ط لاسلر واضعها والعليل من
يجن عليه وبالايمل كلامه الطاهر هكذا علم بونا جينا تقلاً عن سوارس وساتس
الجزء الثاني

تس كم هي انواع الخلق كذا ورد سوارس وليسيوس وبونا جينا بعض اقسام
الخلق الا انها عصبه فقط لا تغير النوع ولا يلزم ايضاًها في الاعتراف فمن ثم يقول
ان الخلق يقسم اولا الي قولي وقولي ومشاركه فالقولي طاهر بلانه والغصبي
هو كمن يرفع يده نحو السما او ليس للانجيل والعليل والمشاركه هو كمن يفعل
ما ذكرناه مع القول هكذا علم بونا جينا ثانياً يقسم الخلق الي دي الاستشهاد والي
دي الدعا فدوا الاستشهاد هو يدي دعونا الله شاهدنا هذا القائل والدعا هو يدي
دعونا الله شاهدنا وهذا مستقاً ايضاً كمن يقول يجل انا او يا قادي من الله كذا
وكذا من الكمال او فيه ملكي ان كنت كاذباً وقد خلت السما في انه هل يلتحق
بهذه المقسام الكاذبه خطأ اخر ضد الحبه الخارجيه علينا الذاتا ولا يرينا فانكر
ذلك المعلم سوارس ولانسا وغيرهما من حيث ان الخلق هكذا لم يشهد المقام
حقاً لذاته ولا تشبه بل يتشبهات الله لا يعمل ذلك ثالثاً يقسم الي اثباتي والي
والي وعدي فالوعدى يقتض بالعتيد والاثباتي يقتض بتحقيق الماضي او الحاضر
او بانكارهما وقد كررنا هذا قدياً اخر من الخلق وكو وبدي الويد كمن يقول والله
لم فعلت هذا بك كذا وكذا لكن هذا القسم يلتحق بالوعدى واعلم ان الخلق لا يلتزم
بتمييز القسم به في الاعتراف هل كان ذلك بالله او بتدبيره لا تضار هذه المقام
بنوع واحد من حيث ان القسم لا يقتض بذلك الا استدعا الله شاهدنا القول كاعلم

سوارس وليسيوس ويملكو:

الجزء الثالث:

من هل يجوز الحلف ومتى يجوز؟ ثم قد يجوز لك بطريق لايق وقد ثبت ذلك
بفقه الميامن وهو فصل عبادتنا لله كما اجمع عليه جميع العلماء ولكن قيل متى
يكون بطريق لايق غيبا فيكون يحكم العقل والعقل والعقل فمن جهة حكم
العقل يجب ان يكون بالتميز والحكم والكرام والمحترام الذي يجب علينا
لله عز وجل ويكون ضرورة وليس بدع ومن جهة العدل يجب ان يكون
المصلح الماد والضم بيبه من المصالح الحميدة الباخه ومن جهة الحق يجب
ان يكون الامر حقا او ظاهرا انه حقيقي بعد الغصم البالغ فان اختلف احد
هذه الشروط المذكورة او تنقص منها شي فيكون الحلف انما يستند الى التقصير
والاختلال فيقول الخطا ويخفى فلاح من هنا ولا ان الحلف اذا صدر خلوا من
حكم العقل والتميز بعد غالب انما مضيا فقط كمن يجلو خلوا من ضرورة او
لاستبلا العادة عليها ومن حقه عقله هكذا علم ساكنس وليسيوس: وقد يكون
خطا قتيلا متى تقاوت المصالح بحجم هذه العادة الرعية او بالنقص من الحق
ومن ثم من اعتاد الحلف دائما ولم يحضر على استبصال هذه المادة منه فهو
في حال الخطا الميت نائبا اذا صدر الحلف خلاف العدل فيكون انما ممتيا وذلك كمن
يقسم انه سوف يفعل فعلا رديا كالقتل والزنا وامثالها لان هذا احتقار عظيم
للباري ويجب ذنباً متضاعفا لان فاعله او لا يورث الشرايا يستقدم اسم الله
العظيم القدوس لكاتب الامم المهيبة جلاله هكذا علم بوناينا وليسيوس
واما من يجلو انه سيفعل شيئا حقيقيا باطلا مثلاً انه يقوم او يحبس او لا يفعل
غيراً من الثبات كمن يجلو انه لا يترهب او لا يترهب احدًا او لا يتصرف على المنرا
فيكون خطاوه مضيا من حيث ان المذكورات لا تعد استخفافا جسيما بالله
كاعلم العلماء المتقدم ذكرهم مع سوارس وما نكس تالفا اذا كان الحلف:

خلاف

خلان الحلف اي كاذبا علي اي امر كان فهو خطا عمت لعقل الاحتياط الوارد
لله تعالى لان الذي يقسم على هذه الصيغة يستدعي الله شاهد على كذبه
وينسبه للجمل بالحق ولا يثار الشك بشهادته زورا ولا يجتج احد بمقتضى المادة
او المرجح لانه ان كانت المادة خفيفة او ثقيلة وكان ذلك منرا وجدا فلا
يكن ان يكون الله شاهدا زورا لها وهذا النوع من الحلف هو الذي احتسنا
كاعلم ما روي قوما وليسيوس وما نكس وبوناينا وطعن من حلف صدقا ظاهرا
انه كذب او اقسم بمقتضى الحلف مع ارتياحه به كاعلم ما ناول وبوناينا وياثم
ايضا انما باطمان استقل من يعلم انه يقسم باطلا لما اذا دعت الي ذلك ضرورة
فيجيب لا يعد الحلف سببا للعت لا يستعمل ما يجب له وان حنت خصمه فخطاوه
علي عتبه ولكن ينبغي لك ان تعلم ان التعليق غالبا محرم باخلا امام الحاكم
كما يعلم ما روي قوما وسطرس وما نكس واما من حلف كاذبا نائبا مادق
فلا جناح عليه ومثل ذلك بعض السبع اذا خلوا فمكن انهم لا يتلقون انما
لعدم معرفتهم بفتح القسم وظنهم انه ليس من كبار الخطايا:

الجزء الرابع:

من هل يجوز في الحلف استعمال كلام مشترك المعاني؟ اذا كان ثم سبب داي
فلا جناح علي من استعمال ذلك باقسامه لانه حيث يوجد صحت في اخفا الحق من
غير كذب فلا يصدر عدم احترام القسم واما اذا صدر ذلك دون سبب داي مع انه
سالم من الحنت لصديق القول يعني لم يحترمه فيه فخره مثل الحالف فيكون انما ممتيا
مضادا للمادة الواجبة لله من عين ذاته وذلك لاجل عدم اكلامه واحترامه
الله باستعمال القسم بكلام غشا واضلر القريب ما رجم هكذا اجمع العلماء ما نكس
ولما كان وبوناينا فغيره فيتنفع من ذلك ولا انه يغلي خطا عظيما من ايق
يتمه بكلام مشترك اذ يتم اختياره خلوا من اضلر لانه حينئذ يتم باستعمال
اللفظ المشترك حيث انه لاحقة استعمال الكلام المشترك لقول طوليقيوم ومثل

ذلك يخطئ ايضا خطأ ممتنا من يتناول اللفظ المشترك اذ يطلب منه التسم
بباب العدل كمن يدعى الحاكم والربيع الى التسم في امر ثقيل كاعلم بونا جينا
ثانيا من حلف من على هذه العينة لاجل تبي خفيف خلوا من الخالصة وضرب
القرب فيفعل خطاء موعيا فقط على راي المعلم سائس ومجته بذلك ان الحلف
موجب غير انه صدر خلوا من تمييز العقل ثالثا ان اضطر الى التسم فلا مشلا اذا
استعملك من ليس له حق في ذلك وحاكم بما يراها الزمك بذلك انسانا ما توقعك
بالنكال كمن يستعمل امراته لعلته انفق المجهول او جعلتك الموصى لتعلم كذا
وكذا فيطلق لك حينئذ الحلف بالفاظ ذات محاي مختلفة كاعلم سوارس فليس
وطر الموصى رايها من يخطئ به فقط لا يتقبل فلا يلزم بوفاء ما حلف عنه لانه
لم يخطئ حقا بل من اجل خطا هذا بشرط عدم حصول الشك من عدم التزامه بالوفا
وعدم التزامه بالوفا لفهمه من باب البره لا من حيث الشريعة امام الحاكم
لان الحاكم يمكن ان يلزمه بالوفا كما يقول سائس وطر الموصى ::

الجزء الخامس

من ما هو قسم الوعد ومقدار التزام بوج غيب اولاً ان قسم الوعد بحوي
حقيقتين احدهما وهي المصلحة وتختص بالحال فحق كان الحالف فيه وقصد
ان يفي ما وعد به ثانيها وهي المصلحة بالاولي وتختص بنواك مستقبل اي انه
سوف يفي ما وعد به في حينه سوي كان وعدا لله وهو النذر بالتسم او وعدا
لا انسان وهو القسم بوعده شرعي فتأمل ذلك يلزم بلغان ما وعد به بوجه لايق ان
استطاع كاجمع العلماء كلاهما وبونا جينا وغيرهما فيرى من ذلك اولاً ان من
يخطئ بعدم وجود الحقيقة الاولى اي انه حلف على امر لم يصدقه فانه
فانه يخطئ خطأ ممتنا سوي كان ذلك الامر ثقيل او خفيفا ثانيا حيا او موعيا ومثل
ذلك اذا كان مشككا هل يخطئ ما حلف به ولا وكذا اذا علم انه على جاري المعاده
لا يتطعم وفما وعد به فهذا يكون خطاوه كخطا من يقسم لثبته ما ليس له

حذرة فلهذا لاعدله من جري حذرة المادة ثانيا من لم توجد فيه حذرة حقيقته
الثانية اي انه ان استطاع ان يفي بوجه لايق ما وعد به بانعام ولم يفي فعدا
يدي حاشا ولكن قد اختلفت العلماء في يمدح الحالف على امر خفيف كمن يخطئ انه
يخطئ تقاضاه او يما قبل ان يخطئ بلسرة خيرا ويقسم انه لا يبيع بضاعته باقل
من ثمن كذا ولا يجلس في وليمة مكان اعلى من غيره وما شاكل ذلك ولم يفي
ذلك فهل انه يخطئ خطأ ممتنا ولا فذهب البعض الى انه يخطئ ممتنا لاستشهاده
انه يفعل كذا فان لم يفعل فيكون قد صير لفته شاعرا بالزور هكذا علم التيطاي
ووالنا وطوليتو ذهب البعض على انه خطاوه لا يبلغ الى الخطا المبيت كاعلم
سائس ولا يمان ثالثا من حلف وقال في يمينه ثم يخطئ لا يخطئ خطأ جسيما كمن
يقسم انه لا يشرب ثمرا فاذا شرب قليلا فلا يخطئ ممتنا لخطا المادة حسب ما ذهب
اليه سائس على ان مثل هذا يتبر من الخطا المبيت لخطا المادة ومثله من
حلف انه يحتفظ التواين المرفوضه من اهل حرقته ووضيفته وخالف ذلك يسيرا
وكذلك من حلف انه يفي الن غرض في زمان محدد وخطاها غرضا واحدا لانه
ما هكذا علم ناورا وسوارس وسائس ولا يمان وبونا جينا رايها ان من نسي
ان يتناول الكلام المشترك في الحلف فلا يلزم بوفاء ما وعد به مطلقا اذ علم انه يخطئ
الموصى ما لا او يفي للبراي بانه ولو كان الحلف فسرلا او غصبا بالتواين فاقفا
على رجل شحيح اما الزواج ان حلف لاجله خوفا او حياء فلا يلزم به كاعلم سوارس
وسائس وبونا جينا لان مثل هذا القسم ان يجب باطلا وغيره من الميثه
خاصا لا يلزم الانسان بوفاء ما حلف عليه ولو كان بالكلية العلق اذا كانت
العش في المهر المتجه بالظروف الرضيه فقط الغير المعتبر ولا في الفلث ::
عينها كذا اذا كانت العش عينها فلا يلزم مثلا اذا علم انه يخطئ فاقفا يظنه
انه حديد ح انه ذهب ومثل ذلك اذا كانت الموصى المتجه بالظروف الرضيه
عظيمة المعتبر رجلا بهذا العقل حتى انه لو عرفها لما كان حلف في مثل ذلك

لا يلتزم بشي منها القول ساكن وسوارس وغيرها سادسا اذا حلفت علي
شي فبيح وباطل او حويف بين الخير والشر لانتم له فلا يلتزم شي لان الحلف
ليس هو مقتاد الشوط والمور للباطلة التي لا يشا الباري التزاما بها كاجمع
المعروف كافة مثل بونا جينا والقيطاي وغيرها وقدره بونا جينا تملأعت
لايمان ان المور للباطلة التي لا تمنع لها اذا استحالت بعد تمك وصارت غيبه
فلا يلتزم بها ايضا لانه بموجب قانن الشريعة الثامن عشر ما كان في ابتليد
باطلا لا يشك مع مدي الزمان سابع لا يلزمك ما حلفت عليه ضد شورات
المخيل مثلا حلفت انك لا تدخل الرهبة فانك ولت اخذت بهذا الحلف لا
تغطي بكونه فبايو كاعلم موينا وساكنس وكما بان والقيطاي ثانيا اذا اقيمت
علي شي بعد سالما من الخطا جند لبعض فلتلتزم بوقايه ولا يسع لك بان
تعاوي وشي اخر ارفع منه واحد مثلا اذا حلف تليد ما انه يخدم كنيسته من
الكنايس او امير من الامور فلا يسع له الدخول للرهبه خلوا من حله من
هذا القسم لكن اذا اقيم انه يتزوج شخصا ما فيسبح له الدخول في الرهبه وتلك
القسم لان المقصود من ذلك انه يتزوج شخص ما فيسبح له الدخول في الرهبه وتلك
كما لا يمان ويوعليها يجب ثانيا ان الحلف الوعد يجب له الشروط التي
للوعد والقسم المتعلقين به وسبب ذلك هو هذا المبدأ ان الملتزم يتبع الموصل
فمن ثم اذا لم يلزم الوعد لا يلزم القسم ايضا المتعلق به كاعلم ليسوس وبونا جينا
وطر اللوس فليخرج من ذلك اولاً اذا وعد بطرس مريم وحلف لها انه يتزوجها
حال كونهما غيبه معافاء بترك جسد التا فاذا اقتصرت او وضعت او دنت
او وضعت فلا يلتزم بوعده وقسمه ثانيا من حلف لغيره اجمالا لانه لا
يجلس اعلي منه ولا يشرب قبله وما شاكل ذلك فانه لا يغطي ضد الحلف اذا
اغتصبه ذلك باللوس اعلي منه او بالشرب قبله وذلك لان الوعد يقتصر
بهذا الشرط وهو ان لم يغضب بذلك اولاً الذي حلفته له لاجل المكرام

يفاد

يفاد وحقة ومن ثم يبطل الحلف كاعلم بونا جينا وساكنس وليسوس
وطر اللوس ثالثا من اقسامه انه يحفظ قوانين كنيسة من الكنايس او طائفة
من الرهبان وما مائل ذلك فانه يلتزم يحفظ ذلك القوانين التي جرت
العادة عندهم يحفظها او يحفظ عند الغالب منهم لانه اذا كان قصدا للذي
حلف ان يحفظها بكالها كما فرضت وكنت فيلتزم بها كالحلف كاعلم طر اللوس
واندريوس وليسوس وديانا رابعاً من حلف انه شر ما لا ينبغي اذا
كنه ان لم يكنه حفظه لانه بايعال من جسيم لذاته او غيره لان الوعد
يحفظ السر لم يصير له علي هذا الخوال اعني ان لم يصدر كاعلم فليست
وبونا جينا وساكنس وطر اللوس خامساً من حلف الحاكم انه يحفظ ما يعلم فانه
لا يلتزم باظهار السر الذي يحفظه كاعلم ليسوس وبونا جينا وطر اللوس
سادساً من حلف انه يفي الدين مدة شهر فان هلك عليه ما حب الدين فلا
يلتزم بان تمام وعده باقسامه كاعلم اندريوس وبونا جينا وطر اللوس

الجزء السادس

من انتبط بالحلف ما الذي يعنيه من اتمام ما وعده وفي اي ظروف
يتبرر منه ان الذي ارتبط بالحلف ما عدا انه يتبرر منه في الاحوال التي
حررها سابعاً تملأعت طوليتو والقيطاي فيقدر رابعاً اولاً اذا استحال
الخير الذي حلفت بسببه الي شر او الي شي محرم وذلك لعدم ظرف اخر
بعد حلفك تصيره ما فاما ما هو افضل منه فحينئذ تترك القسم اصلح من الالتزام
به لا استحال احواله الاولي هكذا علم ساكنس ثانياً اذا استبدلت ما حلفت
بسببه بشي افضل منه ظاهراً عياناً او لم يصب مقبول عند الحلف تعالى
لان هذا المبدأ قد اطلق لكل احد بل انه كقال العلم ليسوس لكن اذا اقيمت
علي شي نافع لغيرك فلتلتزم بوقايه لان الله لا يشا ان يغيب قريتك من
القسم الذي اقيمت له به ثالثاً اذا تعيرت لوانم الامر وما لا توجب تعبيراً

مثلاً إذا خلقت أنك تعاقب أحداً بالعدل لشدة اسأته ولخذه ويأتي اليك تنصراً
مستعجلاً فيجب أن تستطیع ان تصف عنه من غير حنت لانه القم كان يلزمك اذا
استمر الامر على تلك الحالة عينها اي على عدم الثقة كقول لايمان رابعاً اذا
لم يعد الامر الواقع الحلق عليه شيئاً للمصود بل يصعد تعميلاً مثلاً اذا لبت
ولذلك العامي لا يصطح بالتأديب بل يزداد شراً على شرم او يهد من ذلك جس
للنزول او يفسد مع الامر له فينبغي يكون عدم توبخه ولا تقول بغيره وس
وبويناخا ماساً اذا كان سمها لك بذلك بشرط شهرة في كل حلق قد
اوصفتها الطبيعة وادهاها العلم وهي هذه ولها ان استطعت ثانياً اذا
رضي المتقدم ثالها اذا لم تقير الاحوال تقير ظاهراً بيننا لبقها اذا لم تحملها
الترمت به وهذا الشرط الرابع تكلم عنه في هذا الجذر الثاني ::::

الجزء السابع

تكون يعني الانسان من حكمه سوي كان ذلك باطلاً او بطلاً او بطلاً او
بتركه او لا انه من جهة ابطال الحلق فكل ربي وكل بطل الامر : وكل سوي
يستطيع ابطال تدوير من تحت حكمه كاعلم سائله وسوارس واندرجوس
وفيلوسوس ثانياً يستطیع هولا المذكور من ان يبطلوا جميع اقسام من تحت
حكمهم الصادره منهم لتفتم غيرهم لانه كما انهم يستطيعون ان يبطلوا جهود من
من تحت حكمهم وهوليدع هكذا يستطيعون ان يبطلوا الحلق الملتب لها وذلك في
كل وقت يستطيعون ان يبطلوا فيه وعد الحلق ثالثاً من جهة الحل فكل من له
سلطان بموجب وجهاً ومن سلطان كل التدوير له قد وعي الحل من التدوير
ولو كانت شبهه يتم رابعاً من جهة المبدأ فهو كالحل خامساً من جهة الترك
فينبغي لك ان تعلم انه اذا كانت اتمام الحلق شيئاً لشخص ما فانك لا تستطیع تركه
المس قبل الشخص المذكور ومن قبل الحاكم عليه اومت قبل من كان الشيء الموعود
بوقت تم فيه ما ساً يتبدل ترك الحلق نفس الشخص الذي حل له ولو صدر

الحلق بقصد كرام الله وذلك كمن يقسم ان يتزوج ويرى القبول ولنفعها
تستطیع هذه ان ترك له قسمه كما قال ناورا وغيره خلافاً لسولوس ولسنوس
لان الحلق ولو صار كراماً لله فاعازة تتعلق باختيار الانسان الذي
اتقي الحلق فعمد وان قيل هل الحاكم العالم في يستطیع ان يعي رعيته
من الحلق في الامر الجسدانية الدنيا فيه مثلاً اذا كانت المقسام صديقت
قهرًا واقتصاراً لاجل الخوف فيجب : انه قد عكف ذلك بعض طوعه بعض
والامع ما علمه سائله وسوارس اي انهم لا يستطيعون تركها على اطلاق
نظير السلطة الكناسية في حلها لكن بالتعريف فقط : اي لسبب المادة اعني
لقيامهم بناية عن ماب الحلق لاجله او بناية عن كان يلتزم تركه ::::

الفصل الثالث :

في التدوير وهو ثمانية اجزاء : الجذر الاول :

من ما هو التدوير كم هي افلعه فيجب اولا التدوير وعرفه لباري به
اقتيلاً غير مستطاع افضل من غيره هكذا علم ماري قوما سائله كليان
فيتخلص من ذلك ان التدوير هو فعل المباده المبلغ الواجب لله وحده : فلهذا
اذ اندرنا تديراً للتدويرين ففهم ذلك اتاندرنا لله تعالى كمالاً وصنانياً
ومثل ذلك اذا نبينا لم يهاكل ومزاج فهي لله كراماً وتكاراً لم اعلم ان من
حوال التدوير تتبج تتاج عبيده يبنني لنا ان نفعها الحسن النظام والبيان فمن
ثمة فيجب ثانياً ان التدوير يتم اولا الى مطلق وشرطي فالطلق هو العامي
عن كل قيد كمن يندردقه على المطلق : والشرطي هو الذي يلزم شرطه
ما لم يحضر الشرط كمن يندردقه ان عوفي من رضى وهذا النوع منه ما يري
عنا في كمن يندردقه ان فعل ما هو كذا ثم يتم التدوير ثانياً الى احتقالي
وسادج فالاحتقالي هو المتبول من البيضة علانية وهو ضربان ندر الصفة
اللازم ولها الكهوت والتدوير التي يندردعها الراهب حين ليس له اسلم

وتدعى التدويرات الربانية والساج هو التدوير الثاني من هذا الاحتفال
والقول الظاهر من يندى في ذات فقط والذي غيره خلوا من شهادة
الكنيسة وبذلك ان تعلم ان التدوير الثاني لا يتبع لفاعله حق ولا ادب
بمقدوره ينادى كمن هذا الزجاجة او مثلاً كمن قتيلاً اما التدوير الساج كند
الطهاره او تدوير الخول في الرهنه لم يبطل عهد الوعد بالزجاجة مثلاً لكن
يتم فقط ثم يسم التدوير الثاني امري وشخصي فالامري هو ما يندى به الي
كالصدق او ما يقوم بتمامه كمن يندى كماً او غير ذلك والشخصي هو ما يندى به
بفعل حميد كالصوم او ترك فعل دميم كاللعب ومثاله والبعض زاد على ذلك
المتبرع من الامري والشخصي كمن يندى بزيادة الماكن المقدسة مع تقدمه
الصدايا هكذا علم لويوس ٢ الجزء الثاني

من ما هي اللواتم المطلوبة لخدمة التدوير لما كان التزام التدوير قتيلاً جداً
وباهضاً في الغايه لزم ضرورة لمحتبة قصدت ومعرفة كاملة واختيار بالغ
لكي بعد الغايه من تلقا نفسه خلوا من اعتطاب ويلزم ذاته بالوفا كما اجمع
المعلم اعلى ذلك حسب لويوس وبواجباً فينتج من ذلك اولاً ان من بلغ
اشد واستطاع ارتكاب الخطا المبيت بمعرفة واختيار طوعاً فإنه يستطيع ان
يبدى تدويراً لان ما عدا تدوير الرهنه الاحتفالي لانها لا تقبل الا تدوير من يكون
بلغ السن السادسة عشر ناكلاً لا يلزم التدوير اذا صدق بعبدة المزم وفيه اللسان
وحدة الخلق خلوا من تمييز كاعلم ان لويوس وسائلس وفيلوس ولكن قد
بنوا ايضاً انه اذا تم احد عبدة بعد تدوير فليس هذا دليل كافي ان تدوير كان
بتمييز وفي ثالثاً من يمتريه شك هل تدوير كمال عقله وكفايته تمييزه بسبب
صفته ولم يتحقق ان كان قد بلغ حينئذ سبع سنوات ولم يبلغ فهذا لم
يلزم بتدويره كونه حق اختياره اثبت من حق التدوير ولما اذا تحقق انه تدوير
بعد بلوغه بسببه اعوام من العمر فيلزم تدويره حيث ان حق التدوير ثابت لكن

نشر

بشرط انه لا يتحقق نقص عقله اذ ذلك وتيزوفات خاموس شك هل تدوير
قبل هذه السنين وبعد ما قال المعلمان ثانياً ليس وبلاوس انه يلزم بوجها
تدوير الموات العلم ديانا انكر ذلك راجعاً اذا تدوير احد في حال السكر فيندى ليس
بثابت ولو سبق لايوبى قبل وقوعه في حال السكر وذلك لعدم معتدلة التدوير
في ذات التدويرات الخيرية لا يشترط المبالا اسبابه بخلاف الخطية التي يلزم
لا تكا بها ازالة المشات لها هكذا علم لويوس اسماً التدوير اذا صدق بسبب
خوف لم يبطل التدوير بل يصدق التدوير في ثابته لانها جرت بتمييز عقلي ولا ردة
مطلقة ولما اذا صدق من خوف يلزم بها فليست بثابته لانها لم تصدق
عن اختياره لارادة وهذه اما ان التاموس يبطلها ولما ان الله لا يتبطلها
ليلا يصلي سبباً للاعتصاب ظاهراً ولا يفي بالخوف قتيلاً كان وخفيماً اذا لم
يبدى التدوير لاجله هكذا علم سوارس وسائلس وفيلوس سوارس
التدوير التي صدقت غلطاً أي باطله سوي كان الغلط في ذات الجوهر وفي
شرط جوهره وفي غايته متصورة وفي علته خصوصية فالأمن جهة الغلط
في الجوهر يكون التدوير باطلاً وذلك كمن يندى كماً سائطنة فضة وهو ذهب
او كمن يندى الرهنه في دير بظنة من جهة ماري انطونيوس وهو من جهة
ماري باسيلوس ثانياً من جهة الغلط في شرط جوهره يكون التدوير باطلاً
وذلك كمن يندى الرهنه في دير بظنة حاطفاً ثانياً من جهة الرهنه باكل الوجوه
ثم فيما بعد علم ان الموريس كذلك فندى بزيادة الماكن المقدسة وظن
انها ساقفة يومين ويومين ايام اربعة ثالثاً من جهة الغلط في الغايه
المتصورة يكون التدوير باطلاً مثلاً اذا تدوير احد كماً ذهب ان عوبي ابوه
من المرض ثم اناه خير ان اباه لم يرض او قد توفي والحق في بطلان هذه
التدويره صدورها خلوا من الرضا الاختياري لعدم المعرفة والحال انه
لا يوجد شي مضاد الرضي كالغلط هكذا علم لويوس سائلس التدويرات

الرومانية التي يندرجها الراهب بعد كمال القربة في رهنه كانت الرومانا
 المثبتة ومثله قيس في الزينة التي كلفت فانها لا تتصل باطله لاجل ايم غلط
 كان سوي الغلط الواقع في نفس الجوهر ثانيا اذا كان الغلط في الشرط
 الجوهر في جزئيا لا يطل الندر جله مثلا في الزيادة اذا كان في المسافة
 يسيرا عما ينطه كقطار ميل لان اليسير بعد كذا في وشلة اذا كان الغلط في
 السبب الحرك فقط فالندر ثابت لانه كملت ثانية لا كالمالية كون السبب
 الحرك اذا حكمنا بعد لم تقل ذات الفعل الاختياري سالمة وذلك كما اذا
 ندرت السفر في رومية رغبة في العباد ثم تحرك بك الشوق لرويا احيك ظنا
 منك انه هناك ويجوز تحققته انه ليس معك هناك فانت ملتزم بالندر ومن
 هذا التمييز فمعي القول ان التزام الندر بحسب النادر كما علم ساكنس
 ولويسوس تاسعا لا يكون لعدة الندر العزم على الشيء فقط ولو كانت العزم
 شديدا جدا لانه لو كانت ذلك كافيلا لخطا من عزم ولم يفرق بين الواعد يلتزم
 بالوفاء ولم يفرق فيقال الامانة الواجبة لله هكذا علم بونا جينا وناجيات
 عاشر ايكاني احيانا لثبات الندر بعدما مفر كما يلوح في قبول الدراجات المقدسة
 حيث انه وان لم يتلفظ المتشظن بلفظ الندر فمع ذلك يلتزم بند العنة في
 حال قبوله الدراجات لعله ان الكنيسة اقرت هذا الندر بالدراجات المقدسة
 لكن اختلف العلون بذلك لجهل بعض من يتقدم هذه الدراجات بالندر المذكور
 فتقوم ذهبوا اي ان من يفعل ذلك لا يكون ندر وفقد نكر ذلك غير محو والصوب
 قائلين ان مثل هذا يلتزم بجنط الطهارة اذا لم يكن من باب الندر فقلما يكون
 من قبل وصية الكنيسة هكذا علم ساكنس وبونا جينا غالب العلماء اذ يحتمل
 اذا قصد المناسبات ان يفسروا ان بعد فقط خلوا من التزام فليس بنادر كما علم
 ناورا وييلفستروس ولويسوس وبونا جينا امام علماء الديانة خلافا للنيطايين
 لان مثل هذا لا يؤثر الندر دخل لوسطا مضادا لثبات الندر ومن ثم يقول

ديوكو

ديوكو وغيره من علماء اللاهوت ان الذي يند على هذا الحد ولا يمكن
 ان يطلق عليه انه وعد فذلك يلوح ان البحث هنا لفظيا لا جوهريا
 لكن اذا كان له قصد ان يند ويلزم ذاته ولكن لا قصد له بالوفاء فينبغي
 ينطلي ميتا ومن ثم ثابت كاعلم ساكنس وفيلويوس وبونا جينا وناجيات
 وغيره ::

الجزء الثالث

من ما هي مادة الندر من مادة الندر من شأنها ان تكون مستطاعة
 لان الحال يتنوع قصد قصد فظليا ولا يوجد التزام به البتة ولا يكون ان تكون
 حمية فقط بل يلزم ان تكون افضل من ضدها او افضل من تركها لان غايته
 الندر الزائفة الاكرام لله تعالى وهذا لا يتم المتقديم شي مقبول عنده سبحانه
 والحال انه تعالى لا يتقبلات يتكلم الانسان بالدين ويتركه المفضل كاعلم
 ساكنس وناجيات وناورا فيستبين من ذلك اولاً ان الانسان اذا ندر لانه لا
 لا ينطلي ابدأ خطأ عفيفا قد يرا بطل لعدم المستطاعة على ذلك كما عري
 المادة لكن بعض العلماء قالوا انه يلزم بالامتناع عن الخطايا الميتة وكبار
 العرفيات هكذا علم علماء اللاهوت وناورا وسوارس وساكلس ثانيا اذا
 كان الندر لشي باطل لا يجدي نفعاً او امر الجرح عن الخير والشر فهو باطل لان
 الوعد بالجهل يفيط الله فمن ثم لا يتقبل ومن ينعمل ذلك ينطلي خطا وعصيا
 مثلاً اذا سقط انسان من فرسه وذلك ندر لانه لا يركب فرسا ابداً كما ناورا وساكلس
 اما اذا استقال الامر للندر والجرح عن الخير والشر الجرح خير فلتلزم به ضرورة
 ثالثاً من ندر شي راي اعني انه يفعل الخطا عفيفا فانه يركب انما ميتا
 ومن يند لانه يفعل خطا عفيفا فعلى راي ما وسيلفستروس يانم انما عفيفا
 لكن الراي الامم بانه يانم انما جهنيا وهذه الندر جميعها باطله كاعلم
 ليسوس والنيطايين لربما اذا التحق بالندر لاس رجي واذا اقررت به حال
 من المحوال الشعة كن يند الصدقة اذا استطاع ان يتهم من عدوه

اواذا حصلت الفرصة للظن اوانه يادي شكر الله اذا انبج له سبيل للفرقة
فهذه النذر جميعها فاسدة والصدقة المذكورة مرفوضة بل تعدى بها عاي
الباري تعالى كانه يساعدي الافعال المأمية فيجذب هذه المشيا العبيدة التي
غايتهارجية لا يمكن ان يكون مادة النذر كما علم النيطاني وناورا ولايمان
وساكس وفيلوبيوس خامسا اذا التفت بالنذر فصدق في اوامر اخر من
المحاول المقترنة بالتشع فقط مثلاً اذا نذر احدنا يعطي صدقة بفسب
ليخلص من الحاجة الطالب ان تصيد للحيوان الفارغ فالنذر ثابت والعلية في
ذلك لان النذر يوجب من عين ذاته ولو اخطى فاعلى سادسا اذا صدق
النذر لتجصيل خبر مقتضى بالرد عليه كالمسافر اذا نذر صدقة ان خلاص من الوالي
والزاني اذا نذر شيئا ان اعطاه الله ولما من نذيره فالنذر ثابت لان النذر والقرية
وقصد ما وان كانت معدومة من جملة الخطايا لكن السلامة من العنفة ونبيل
المولد وما ماثلها هي من الواجب الملية والنذر ان ما هو واقع عليها لا
علي الخطايا كعلم ناورا ولايمان سابعاً يبطل النذر فيجب خطاة عرسيا
اذا كان علي خير في ما اخر افضل كما يري في النذر للمادة ضللت ولدت
المخيلية كشيء لا يترهب بل يتزوج او يتاجر ويكتب جنديا لكن اذا استحال
الخبر المادي الي اعظم لوقوع بعض حوادث فالنذر ثابت وذلك كما اذا راي
المؤمن ان الرهينة مخرقة لنفسه هكذا علم ناورا وسوارس وفيلوبيوس
ويونا جينا ثامنا نذر الزينة غالباً باطل لان حفظ لان حفظ العفة اكثر
الحيات اجود وافضل من الزينة قلت اكثر الاحيان لانه لا يبيع اولا اذا
الترم المؤمنان بالزينة من حيث انه لا يستطيع ترك خطيته لما باتلاف عرضها
واضرار الملاك الذين يرفعهم منها ثانياً اذا كانت نية نعمة جنة للملكة
مثلاً اذا اتبع منها بين الملوك او اسرته للملقة او اعاد الملكة ثالثا اذا كان
الانسان مائلا الى الخطية بمادة متعنتة فيه ويسرع عليه الامتناع عنها واستحو

والاستصوبت

واستصوبت نية اهل البصرة لكن بونا جينا وفيلوبيوس ذهبوا الى خلاف ذلك
وقد طابقتهم لايمان في القسم الثالث فقط . . .

الحذر الرابع

من ما هو التزام النذر وتخليج التزام النذر علي مثل المادة وقصد الناور
مثلا ان نذر قليلا او كثيرا مطلقا او شرطيا مع تغيير الزمان والكيفية فيكون يجب
ارادته وقصد لان التزام النذر وان كان من الناورس الطبيعي لكن قد حو
متعلقة بارادة المؤمن وقصد بمزلة شرط يتقدم علي النذر حتي انه يلتزم
بكذا وكذا كما اجمع العلماء حسب شهادة لايمان وبونا جينا فيري من ذلك ولا
ان مادة النذر اذا كانت خفيفة فلا يعطي ميثاقا من يخالفه خلا اذا نذرت
قراءة سلام العداوة في كل يوم فاذا تركتها مرة واثنين فلا يعطي ميثاقا
المر كما علم ساكس ولايمان وانه يري بل اذا تركتها حولا كاملا فقام انما
عرضا علي راي المعلم ديانا تعلقا عن سوطس واجبتنا وانا نذكر ان المعلم
والنساء ذهب الي ان الميثاق يكون ميثاقا ثانياً اذا كانت المادة ثقيلة فيمكن ان
يلزم النادر ذاتيه بحفظها الزاماً خفيفاً لكن عاي حسب العادة الجارية
يلتزم بها التزاماً ثقيلاً ان لم يحقق قصدو ولهذا ان خالفه فيعطي ميثاقاً
ثالثاً من نذر نذر ثقيلاً ونذر بعد ذلك عليه مع ثبات نيتو بالوفاء فلا يعطي
خطية كبيرة بحيث ان قصدو يكون تابعا علي الوفاء كما علم المعلم صاربعا من
حوت مخالفة نذره مخالفة فصيحة اخرى كمن يري بعد من العفة يجب عليه
ايضا ذلك في الاعتراف اذا كان الكاهن جاهلاً حاله انه مندور لان
الخطية حينئذ تكون مضاعفة كما علم سوارس وليوبيوس وساكس وفيلوبيوس
خامسا اذا نذر احدنا شيئا فلا يملك وفاء ولورابت بعض القوانين تذكر ان
ان الميثاق يلتزم بالرهينة اذا نذر واحدنا العدة فهو ذلك ان اشترطه
الميثاق ونشره هكذا علم سوارس وساكس ولايمان سادسا الوارث يلتزم بوفي

للمندوب الامرية التي صدرت من الذي ورثه ولكن ليس بموجب النذر بل
من حيث ان العدل كما يلتزم بوفي دينه ويكمل ما اوصى بوفي كتاب وصايتيه
سابقا اذا صدر المندوب من الجوهر ولم يشبهه المتخلفين بعدهم فلا يلتزمون
بوجوب النذر لكن يمكن ان يكون التزامهم بموجب العدل والمعاملة
قدسية هكذا علم لايامنا اذ اننا اذا فعلنا غير فيكون في ضمن نذرنا
يحتاج على اجتنابه اليه وذلك اما بالالتباس واما بالامرا اذا كان رعا عليه
واما بقصد مدهما وايضا به المصروف هكذا الواجب ان لا يندب له للرجوع بل يندب
استعراة اليه وان يتعهد في ان يتعهد بها لا غير وعلى ذلك من نذر قداسا
فيجب عليه ان يفي الخدمة للكا من فات احل الكاهن الهول ولم يقيد فلا
يلتزم النادر بقدراس اخر كما علم سالكس ولايمان تاسعا النذر الشخصية لا
يكن وفاءا شخص اخر لكن بركات النادر فتتضمنه مثلا اذ اندلج نذارة
لما كان المقدسة فان ارسل شخصاً عوضاً عنه لا يكون اوفي ما عليه واما ان
يجز عن الوفاء الضم فيه فلا يلتزم به عاشرا النذر الامرية لا يمكن وفاءها الا من
مال النادر فان لم يستطع الوفاء من مالوه فلا يلتزم بالنسول من غيره واما
اذا قدر على الوفاء من مالوه وجده غير يعطي عنه فذلك متبول لان ما
يعطي عنه يعود لماله اما الفعل لا يمكن ان يكون كذلك لان فعل الشخص
الواحد من المستحيل ان يكون فعلاً لشخص اخر جازي عشر النذر الشخصية
اذا بطل شرطها بطلت ولا يلتزم النادر بوفاءها ولو صان سبباً لا بطل الشرط
اذا لم يسطو مكرراً وعشاً مثلاً ان نذرته القدس الشريف ان رضي بطرس بذلك
لا يلتزم ان يسطو عليه ولا يحاط به بدم الرضا فان لم رضي فانك لا يلتزم
بالوفاء لكن اذا فعلت ذلك مكرراً هو المنية والى المفضل العليا مثل ليمان وسولس
وغيرها انك لا يلتزم لكن العلم لا يات قد صدرنا بالصواب لان تنظر في قصد
النادر مثلاً اذ اندلج من الرجبة ان لم يندب ابوه فيلوع ان قصدوا كان ان

لم يندب ابوه من ذاته خلوا من واسطة شي تاي عشر من نذر شيئاً مثلاً
من نذر هذا الكاس فان قصد ليلتزم بغيره لكن ان باعه فيلتزم باعطاً
مثله لان من نذر شيئاً يجب ان يندب عن جميع ما يستفيد به منه ثالث عشر من
نذر خلافاً في وقت معين كمن يندب الصوم في اليوم الثاني فان نذر ذلك
اليوم يندبه او يغيره فلا يلتزم بصوم يوم اخر غيره وان سبق فعل ان في ذلك
اليوم لا يمكن الصوم فيه فلا يلتزم بتقديم صومه لانه في حين نذره لم يقيد
هذا هكذا علم سوارس وناول وبونا جينا رابع عشر من نذر نذارة ولم يبين
الزمان فلا يلتزم بها الا في وقت موافق لان العادة قد جرت عند كل من
يعد هكذا انه لا يوفى الوفاء في الوقت الموافق وينبغي ان تعلم ان التاخير
اسهل من الترك لكونه التارك لا يندب به الا لسبب كمي كما علم فيلوسوبوس
وسوارس ولايمان وبونا جينا خامس عشر من نذر الرجبة ولم يبين
المكان فانه في نذره ان تعجب في دير تحفظ فيه قوانين الرجبة فلا يلتزم
ان يحول البلاد اجمع ليتجلى في دير من الديار بل يكفي المعنى اليها ما كان
القرية وبعد دخولها اليها ان طرد منها او تركها قبل ارتباطه بندرج الرجبة لعلته
داعية كالم وضيفة من طبعته كان ذلك او من سبب اخر فقد اوفي نذره كما
علم اسكوبوس وسالكس وطولوس سادس عشر من نذر شيئاً ولم يبين كيفيته
فيلتزم باعطائه كمن اتفق اللهم الا يكون ذلك الشيء فاسداً وذلك كمن يندب
قصباً فانه لا يلتزم باعطائه احسن ما يوجد بل يكفي ان يعطي اي قصب كان ما
عدا الفاسد وقولنا هذا من حيث التزام فقط وعلى ذلك من نذر الرجبة
عالي المظلات فيستطيع الدخول باي رحمانية كانت ولو كانت بمسجد القوايين
بجيت ان تحفظ هناك حائيات الرجبة وتكون تلك الرجبة شبهة سابع عشر من
نذر شيئاً ولم يبين كيفيته كمن يندب صدقة ما لا كان او قصباً في حق نذره اذا
اعطا حسب ارادته بحيث ان الكمية لا تكون قليلة بهذا المقدار حتى انه يندب

معتز يابن عبد لا موفيا: والعلة في هذا جميعه هو ان الله لا يلزم له العلي
مقابل قصد النادر فمن ثم لا يلزم من لا يبين الكمية انهما يتيسرا وكان
لايقا وكجب العادة الجارية هكذا علم سوارب وسانكس تامس عشر اذا
خامر النادر شك في رايه فيلزم تفسير اللفاظ التي استعملها او يقيض عليه
بوجوب حكم الجمهور ناسع عشر من ندرانه يعطى عشر غروش ان لعب القار
فكلا يلزم بوفائها لان هذا العقاب ملحق بالول كاعلم سانكس خلافا لالامات
وطرلس وديانا : : : : : الحنف الخامس :

تتخلل النذر كما نرى في كل النذر يكون حل النذر يكون نوعان الاول بغير واسطة وذلك اما باستعانة الامر من حيدالي جميع او بتوقيف فيما بين الخير والشر والخصول ما لنا الخير اعظم منه لوقوع بعض من الاحوال والخصول منعوا المادة لا يمكنه فعله مطلقا او كانت مانعا للخير الممكن لمصرع او بطلان الشر الذي تعلق به والثاني بواسطه السلطان الكنايبي وهو ثلثة انواع: المبطال والملاجل والحل وعندكمها فيما ياتي من القول هكذا جمع العلما مثل سالكس وليسيوس ولورس وفيلوسيوس فينتج اولاد انه اذا ظهر عدم إمكانية وفاء النذر او عدم تنفعه ولو كنت علت لذلك فلا تلزم بالوفاء لعدم الاستطاعة وتلك النذرة على اهلك اذا انتق دفع نذرين فلا تلزم بها وكانا متضادين لا يمكن وفاهما معا فليترك وفا اقلهما واجلها امام الله فان تساوا بالافضل وشككت بتفصيل الواحد على المخرفا وفي التقدم وان شككت بالتقديم والتاخير فخيرنا اختار ايما شئت هكذا علم طرالموس ثالثا ان اضحت مادة النذر ممكنة في جزئها فقط فان كان هذه المادة لا تقسم لمصر الامر وانته لمرجعي العادة في تجزئها فلا تلزم بشي شلا اذا نذرت ان تكون كنية فان كنت عاجزا عن اتمامها فلا تلزم ببنيان جزئها سابعا ان سهل عليك تجزي الامر فلتجزئ بوجاهة من شلا من لا يستطيع ان يصوم كل الجمعة بل بعضها

فانه يلزم بذلك وكذلك من ترفع بعد ذلك الطهارة الدائمة فلا يستطيع
ان يطلب حق الزيجة ولو صار له الوفا اذا اطلب منه كما علم بوجوبها تأملا
وان امكن تجزئ النداء فكان ثم جزئي يبي اعظم شأنه والبقية كالواحق
الغير المقصودة بجميعه الخصوص فليكن الجزء الرئيسي وان لم يستطع فلا يلزم
بالبقية مثلاً اذا نذرة طيارة زعمية بمع شر وتقدم شي ما لا كرام الرسولين
فان امتنع سفره فلا تلزم الهدايا ولا لبس المح كما علم ساكنس وبوجوبها ايضا
واللوس : الجزء السادس : في ابطال النذر ويتقسم الي
شعبتين : الفرع الاول :

من هل ينزول التزام التدبر بالابطال على المطلق وكيف يكون ذلك
ان لما كان من الواجب الاتقي سلطان كل احد وحقة وان كل مبتسط
يستطيع ان يمتد سلطانه حسب اختياره فمن ثم اذا وجدت ارادة ما
فاضعة لسلطان غيرها فيستطيع مالك ذلك السلطان ان يبطل جميع تدوراتها
باطلا حقيقيا ثابتا من حيث انها تحت تصرفه وسلطانه حتي ولو كان ذلك
خلوا من سبب ايا انه يستطيع ان يشا بل ان يقول امر ان تلك التدورات
جميعها لتكن باطلة بهذا المتنازع لاني لو يكن ان تلزم النار لربك ولو اخطي
البطل لها اذا كان ذلك خلوا من سبب كاعلم ليسوس وناورا وسوارس
وفلوسوس وحق هذا العطلة صادر عن الناموس الوفي الذي يوجب
يعطي الواحد سلطة حثيثة علي ارادة غيره كما اجمع العلماء كانت حسب
شهادة سائس فيتلخص من ذلك اولاً ان الوالد وان لم يخضر فيستطيع
الجد والوكيل بل والوالد ايضا وان لم يكن موكله لسبب ان المصلين التدوير
لم يوجدوا وعلي ما ذهب سوارس وليسوس خلافا لما نكس ان المصلين
والمراب ايضا في عدم وجود المصلين يستطيعون ابطال تدورات
الواد والتلاميذ الذين لم يبلغوا اشد كما تعلم كتب الشريعة والتدبلوغ

المشروع كالسنة الرابعة عشر من العمر المذكور فلان كمال السنة الثانية عشر كاعلم سائس ولايمان ويوناجينا ثانياً ندور الوصايا بعد تمام التجربة والحوار في الوجبة يستطیع ابطالها لا الهيا فقط بل رومها الديار ايضاً ويجوز لهم ايضاً حلة الندور التي جرت في ايام من سلتم من الروما ما عدل الندور بالدخول الي رحبتا اخري اشتد شفا كاعلم سوارس ويغندري ولويسوس وسائس ويوناجينا وغيرهم ثالثاً الرجل من له ابطال ندور وجتبه علي ما قال المعلم سائس لكن البقية ذهبوا الي انه لا يجوز له ذلك وهو الراي المصوب اما الندور التي تضاد حقه فيستطیع ابطالها كاعلم ولايمان وفيلوسوس وليسيوس رابعاً من ابطال الندور ثم بعد ذلك ارادة لا يطل فلا يصح ذلك كاعلم ماخامسا ولا واحد من السابق ذكرهم يستطیع ابطال ندور قد نزل ان يدخل للنادور تحت حكمه اما الاشيا المندورة في ذلك وجوب الطاعة لهم فيستطيعون ابطالها كقول المعلم يوناجينا مادسا اذا صدر لك شك هل نزلت في زمان وجوب الطاعة اوجب كنت مسلطاً علي ارادتك فقال المعلم سائس ولايمان لا يمكنك لا يستطیع ان يبطله خلافا لما ذهب اليه وغيرهم من العلماء سوارس وسائس ويوناجينا وروودوس سابعاً الندور الصادق في زمان وجوب الطاعة يمكن ابطالها بعد انتهاءه وذلك كالولد الذي لم يبلغ اشده اذا ندر شيئا في هذا الزمن فانه بعد بلوغه اشد ولو كررها بطنه الغلط انها ثابتة سابقاً فليست كذلك وبالعكس اي اذا عرفها ليست بثابتة فليتها تدور فائنة بارادته ليلزم ذاتيها فهي ثابتة كقول ليسيوس ثانياً حولا السابق ذكرهم يمكنهم ابطال الندور بعد ما قبولها ايضاً وثبتوها لانهم بعد ما ذواتهم بذلك سلطانهم كما قال سوارس لكنهم ان فعلوا ذلك عدواً لهم من جيب فلا تيررون من الخطا وذهب بعض العلماء الي ان خطا وميت وبعضهم الي انه عوفي وهو المصوب كما راي سوارس ولايمان تاسعاً الرئيس له

سلطان علي ابطال ندور كل من يختص به ولو كان قد انتهت الربيع الثاني لكن انكاف الرئيس الذي اعتبها الكرونة اعظم فلا استطاعة له علي ابطالها كقول يوناجينا ولايمان سابعاً الثاني من يستطیع ابطال الندور ابطالاً لا غير مطلق من كان مسلطاً لا علي ارادة النادر بل علي المادة الموضوع للندور فهذا يستطیع ابطال الندور بالتعويض اعني انه يستطیع يعوق التزام الندور اذا كان مخرجه وذلك باقتضاي الناموس الطبيي الذي يعلم ان الانسان لا يجوز له ان يمد يده بغير قربة باعطائه كاعلم ماري قوما وسوارس وفيلوسوس فينتفع من ذلك اولاً ان الولد يستطیع ان يبطل ندور اقراره الي ان يلقوا السنة الخامسة عشر من عمرهم وذلك طالما لم سائس في داره هكذا علم الوصي علي الماشام بمكة ابطال ندورهم مادام وقت طاعتهم بشرط ان تكون تلك الندورات مخافة لسلطان الوصي كاعلم ولايمان ثانياً المولى يمكنها ابطال ندور وجهها مثلاً اذا ندر فعلها السراي سافتي بعينه او اراد مغارتها لترك العالم او ان ينام وحده والعلية في ذلك يكون هذا الامر ايضا حقه ويقرع شرها كما علم ليسيوس وفيلوسوس ثالثاً المولى يجوز له ابطال ندور عبيده مثلاً اذا ندر اوصوا او بطلت بعض ايام من ايام العمل وذلك لان هذه الامور تعيقهم عن الخدمة ما عدل اذا ندر الطهارة او بعض صلوات لانقيتهم عن الخدمة كقول ليسيوس رابعاً الهيا باحق له ابطال الندور في سائر المقار هكذا الماسقة في سهاياهم والمولى ايضاً اذا كان التي المندورة تحت سلطانهم مثل ذلك رومها الديار يمكنهم ابطال ما بيعت الذي في في القربة عن خدمته بقرتهم هكذا علم ليسيوس خامساً لا يمكن هؤلاء المذكورون ابطال الندور في الامور التي عنها كالسرقة ولما لها ولا ابطال الندور المعتيد وفيها بعد الخلاص من حكم المصلط علي نادرها كما اذا ندر لاسير شيئا بنيه

بعد عقوبته والمراه بعد موت رجلها سادسا يستطيع النساء ابطلا لا يندبر
الباقية اذا كانت لحكم على التي المندبر مثلاً اذا ندرت المراه شيئا قبل
نهيها فيستطيع رجلها ابطلا اذا كانت مضراً لمقتضى سابعاً يتندر الرئيس ان
يطلب ندرات من تحت حكمه ولو كانت سابقاً قد سمح بها هو والرئيس السابق
له كما اتفق ما تقدم لكن لا يجوز له ذلك اذا كانت قد نكحته وقبل ذلك منه
من كان تحت حكمه كاتيين في ندر الطهارة الصادر عن الرئيس بوضاها
كلاهما معاً ثانياً المندبر التي ابطلت ابطلا لا تبعيضاً اذا نزل السبب المانع
لها يعود التزامها الماول لانها لا مفر من احد كتول بونا جينا كما يات

الجزء السابع

من ما هو بطل المندرج ان ابدال المندرج هو تغيير التي المندرج في الحضور
يلتزم النساء بامتناعه عوض المبدل منه ولا يقع له بالشرط والقوانين
التي ذكرها القانون الاول ابدال المندرج من السلطات الطبي
اولاً اذا كانت المبدل بشي ينقص خبره يسيراً عن الماول لانه ان كان نقصه
جزئياً فيكون المبدل معتمداً على الماول اذا وقع الشك بتساوي خبر المندرج
وبدله ثالثاً اذا كانت خبر المبدل مساوياً لخبر المبدل منه وفي بعض العلماء
الي انه في حال تساوي الخبر يستطيع كل واحد سلطاناً في الخصومي ان يبدل
ندرج لاسيما اذا كانت المبدل يفوق على الماول فضلاً وقصراً القانون الثاني
انه في ابدال المندرج بشي يساويه فضلاً لا يندرج سبب وجع لكنه يكون ان يكون
ذلك السبب اخيراً من السبب الموجب للحل لان الحل يقع من الملتزم بالندرج
بالكلية اما المبدل فيعوض عنه بشي اخر فانه كان المبدل افضل فيقول بطلاله
خلوا من سبب وان كانت مساوياً فلا بد من حكم الرئيس فان اعتزل شك
حل هو مساوياً وغير مساوياً مع ذلك عسر عليك وفأوه ففسره كافي لتغييره
كتول ليسوس فيري من ذلك اولاً ان العادة ولو كانت افضل من العوم

مطلقاً

مطلقاً فلا يسم لك بحكم ذلك ان تبدل العوم بالصلوة لانه من الممكن ان يكون
العوم في ذلك الحال مغبولاً عند الباري اكثر من الصلوة واقع من حيث
النوازل والوجي كاليكيوس وسألك ثانياً جميع الندر الشخصية يسم لكل احد
ان يبدلها بغير الرخصة بل كانت المراه ايضاً تبدل بموجب القانون في
الحال التهرب اي في حين المقتدر بغير الرخصة واقتبال الكنية اياها
ثالثاً ندر الرخصة فلا يستطيع ابدال ندر بغيره يقول وجوب المستغنية كونها
لا تقبل النساء اكل من الرخصة ولو انها اقرت علاناً وكلاً لا يوافق ليس بمحقق
انه يقول في تلك المحاول اكثر ايام الله حكماً جازياً وبالبابا بنو شينوس
الثالث كاحمر بونا جينا وفاقا ليسوس وازدريوس وسألك واما يات
وبالاولى وفاكندوس وديا نارايان من كان له سلطان ان يبدل المندرج
فله سلطان على ابدالها ولا ينكس لان المبدل جزء من الحل وهو مقتدر
على الكل فيقدر على الجزء ومن له سلطان على المبدل فقط فلا يتقدر
ان يبدل المندرج بغيره من النخل وهذه الموازنة لا تقبلها كذا بالتفريق
كاتبه ايمان بل على ما يراه اهل البصيرة ويجب على من يبدل ذلك ان يعتبر
المحاول المتعلقة بالامور كنكرك في دنيا الممالك المقدسة فانه لا يجب
ان يعتبر المرف ايضاً الذي كان عقيداً ان يفتقر هكذا علم غايوس وسوارس
وليسوس وبونا جينا خامساً من ذلك ندر ان شا العودة الى الماول فيسمع
له بذلك لان الماول اما اول ما مساوياً ولما ابدل الكلي لانه فمن شدة يكون
الممر متعلقاً بفضاء كاعلم ليسوس وصافي ليسوس سادساً اذا ابدال
الرئيس ندر بغيره ولم يكن عفا ذلك المراه واستتبع انه لا يقع له فلا
يلتزم المندرج الصريح الى المراه لانه عتق منه كاعلم ليسوس وبونا جينا
سابعاً الجزاء الثامن من ندر

نحو

مطلقاً

ان كان الحل من التدوير هو ترك التدوير مطلقاً من قبل الله تعالى ولمحة
هذا الحل بدون سبب داع وذلك أولاً بالقيام خيراً للبيعة او خيراً لغيرها
ثانياً اما للصورة جسيمة تحدث بوقايه ثالثاً اما للفقير معرفة النادر
والسرعة التي من عنها التدوير وذلك كاعلم سوارس وفيلوسوس وما نكس
وبونا جينا وكما يات فينبغ من ذلك ولا اذا كان السبب غير كافي للحل
الكامل فيجوز جعل لبعض وابداً لبعض كاعلم بونا جينا ثالثاً الرئيس اذا
عابن ترك التدوير ولم يامر بخطوط مع استطاعتو على ذلك بسهولة فمن
البيد انه قد دخل من الالتزام به كاعلم المعلم ثالثاً من مخ سلطاناً على
الحل من التدوير فسلطانو جاري ايضاً على التدوير المشتبه بالتمتع وعلى الحل
المهدي لله وحده كقول سوارس وما نكس رابعاً قبل ان يقبل تدرك من احد
اوسن البيعة فلا تخلفا له ان يوفى فلهذا يجوز لبلد او الحل منه خلوا من احتجارها
يجب ثالثاً ان سلطات الحل هو طلت لكل رئيس مستولي على رعيته بشرع
ظاهر اولاً لاضام في ذلك كقول فيلوسوس وما نكس وثبتت العالما فيكون اذا
نظام الحل على هذا القطر اولاً البابا على جميع المؤمنين بجميع التدوير ثانياً
للاستق علي رعيته وليس للتدوير لان حكمه بالشرع الباطن فقط كقول
سوارس ثالثاً لروسا المؤمنين اذا اعطوا ذلك فيستطيعون حل رعياتهم
وحل لثلاثين المقيمين بعد في التجزئة من التدوير التي نذكرها سابقاً في العالم
افني حال التجزئة كاعلم فيلوسوس وما نكس الا ان ذلك لم يجوز لروسا
الذين ليس لهم هذا الامتياز ولا رياسة الرعايا كاعلم سوارس وما نكس
وفيلوسوس رابعاً على الاعتراف من الرعايا الذي وجب لهم ذلك من
البابا لكي يجوز لهم استعماله لانهما لم يخلو لهم وصاح كونه فيلوسوس
يجب ثالثاً ان جميع الذين ذكرناهم ماعدا البابا يسمع لهم بالحل من التدوير
كافق ماعدا ليد الطهارة التي يمتنع من الرعيته المثبتة من الكنيسة

وزيارة الروم على بطرس وبولس في مدينة رومين وزيارة جسد يوحنا الصل
في لومبتلا التي في اسبانيا ولما كان للخدمة في ارض الميعاد هكذا علم بونا جينا
وفيلوسوس وكما يات

الباب الثالث

في الوصيتين الثالثة والرابعة من الوصايا العشرة وهو فصلات

الفصل الاول

في الوصية الثالثة وهي ذكر ان قد تدين السبت الخ
اعلم ان هذه الوصية من حيث انها تاتي برضا ما لتكريم الله فهي طيسية
تكون الى الامم ومن حيث انها تدين هذا الزمان ان يكون يوم السبت
ناموسية طقسية وقد بطلت نظر الى هذه الجهة في العهد الجديد فدخلت
الكنيسة عوض السبت الاحد وبقية الميعاد ورحمت المباداة الواجبة فيها
بوصايا امرو في بعض وبهاية في بعض كاعلم بونا جينا وكما يات ثانياً عن
ما ري فمما قدوة العالما ولما ام اللاهوتيين في السنة ذكرهم ويقسم هذا الفصل
الى اربعة اجزاء

الجزء الاول

من ما هي الافعال المنهي عنها بعد الوصية من الكنيسة يجب اولاً ان هذه
الوصية تنهي عن الافعال الخدمية اعني الطاهرة والحاجة التي يماينها
الافعال وهذه اما صناعه كالبناء والنجاة وما شالها واما باخطه جند
لا تكل الما تصب جسدي وقد جرت العادة بها ان تتم على ايادي الخدام
فيري من ذلك اولاً ان الهلا اذا ما رغبتا في الرجوع ام التروية بيته جيد او
روية فهد المشيا لتفسير حقيقة الطبيعة الهلا الخدي كاعلم سوارس والتيطاني
وكما يات خلافاً لفينستروس واهل الشريعة كلهم ثانياً ليطال الى الهلانة خدي
او غير خدي اذا كان بكروصب اودية طرة وسرعة او بونا مستطيل ثالثاً
اللب والرقص واستهال المالات الموقنينة والمشي سوي كان ركوباً او على
القدمين في البر او في البحر فهد الامور الخدمية المافاة للخدمة فلهذا لم تمنع

في ايام المعباد وكما الامور الملائمة لها كاعلم ناولا ولايمان وسوارس رابعا.
من يوق الدواب خلوا من حل فيعد عليه بنام المشي ولما اذا كانت محله
فيعد من المفعال الخفية لكن اذا كان سافرا في الطريق يطلق له ذلك لاجل
تقوى الرقا او النجاة من ضرر يحصل لهم ان لم يبر واكاعلم فيلوسيروس وسوارس
خامسا الذين والكتابه والتعليم ليسوا بافعال خدميه سوي كانت مجانا
او باجرة كاعلم ميديا ولوليس وارولا وقد استحسن رايم لمان خلافا لصا
وفيلوسيروس وانوريروس وغيرهم كثيرين: ولما التزمين والمباغ فيحسب من
المفعال الخفية وذلك كمن يدهن دقا او يصبغ خائا او يصف حيطانا ماعدا
انه يجوز لهم بعض تصاور من ساد كاتفريل الكاتب وفض الكتاب من الفترة
ليس حرم من المفعال الخفية خلافا لطبع الكتب فانه يجب عملا خدميا كما
علم لايمان واسكويروس وسوارس ساجا تقطير الحياة بالانيلق اذا كانت خلوا
من تعب جسدي وصناعة الصانع: بل للتقريب والمعرفة فقط بخلاف النطا
علي راي المعلم فيلوسيروس ثامنا قد قلن قوم مثل المعلم غراياتا ان الصيدير او تجر
وتعليم العمل بالمت الحوب ليس بخدي خلافا لغيره من الذين احتسبوا هذه
المفعال خدميه ماعدا اذا جرت العادة بذلك فلا مان البطالة وغيره من
الفواش لا سيما اذا كانت الصيد للفترة فقط بحيث ان يكون مستعدلا وقد بنه
لايمان وفيلوسيروس وبونا جينا واسكويروس ان الصيد يجوز اذا كانت
تصب جيم ولاجل الكار ومثل ذلك يقول ارييلا وانوريروس وبلاوس وصا
وركتيروس واخره من كثيرين وقد ورد من منهم ديانا ان البنات اللاقي
يقضن ايام الحود والمعا ديا النظر والتقريب فلا مان البطالة لا يخطين
بذلك ينبغي ثانيا ان هذه الوصية تنهي ايضا عن بعض افعال ليست بخدميه
وتدعي سوقيه وشريعه وهي كالتجاري وتقديم الدعوي والحكم بالموت
والقتل وقضا مصالح الحكم الشرعي في الامور المالبيه والكنائسيه كما اجمعت

العلماء كافة فيتلخص من ذلك اولاً ان البيع والشري ليس بهما في المعباد
ماعدا الامور الضرورية وكما التجارة سراكات اصحابا ولا تطلق كتابته
التمسكات والوثائق المختصة بالبيع والشري او لاجار والمصارعة وما يجري
بجراها لان هذه جميعها بنام التجارة الا اذا كانت ثم ضرورة صحيحة او جرت
العادة بذلك كاعلم بونا جينا وسوارس وفيلوسيروس ثانيا لا يجوز استدعا
الشهود للشهادة وكما الحلوا الشرعي وكذا الحكم ولا امتثال ما حكموا به
وان فقي الحاكم با حريه عيدين فلا يشتر حكمه ثالثا الحزم والمحل واستشارة
الوكلا والمحيين والخطاب بالامور المختصة بالمعاملات وزيارة القضاء وتوقيفهم
بالدعوي وما شاكل ذلك فهو جاز اذا كانت سراكا جهل ومعه جواز هذه
المشيا لاقتصر خلوا من احتفال وضوضا كاعلم بونا جينا

الجزء الثاني:

س ما هي الاسباب التي تتبع المفعال الحوسه في ايلم المعباد وتطلبها . .
هي سبعة علي الخصوص اولها حل مروسا الكهنه ومن له سلطان كسلطان
وذلك كروسا الرهبان وروسا الكنايس اذا نصر المضي الي ريس الكهنه
لبصر المسافة هكذا علم سوارس ولايمان وبونا جينا ثانيا العادة الجارية
وذلك متى كانت ثم عاده انهم في المعباد يبتغون الاسواق ويسعون المشيا
المفحة كالجلالات والركابيه وكل شي جميل ما يوكل والمشا البصرة ايضا كما
علم بونا جينا ولايمان ثالثا الامور المنسوبة لخدمته جازية كضرب النخوس
وجمل الصلوات والصناعات في الرياح واما تليس البيع وتزنيها ان اخضا الخادم
الي يوم العيد خلوا من علي فلا يخلوا من الخطا العوفي كاعلم فيلوسيروس
وبونا جينا رابعا ما يقتض سبعة التزين ولعل يجوز التفتا الشرعي لمنمته
المراجل والمقام لاجل تفتير الكون وكذلك الفلاحون الذين في التزي ان
لم يستطيعوا الحضور الي الحاكم في يوم اخفياح لم فقي سها تم ويجوز لهم

البيع والشري ايضا اذا انتقم ذلك في يوم اخر كاعلم سليمان وديانا خامسها
الضرورة سوي كانت للذات او للغير جسديه كانت او روحية وذلك مما لا
يمكن ترك الهل لما يحصل من حرجهم فلهذا يجوز ولا المفاضل التي لا يمكن
احمالها ومن ذاتها مستدعية للسرعة كالقبض على اللص خوفا من فراقه
ثانيا الخدام اذا انتقموا واليهام الهل ولم يتجاسروا على مخالفتهم لكن اذا
استمروا على ذلك موات عديدة فلا بد من تركهم كاعلم سوارس وسليمان ثالثا
الصناع الفقرا اذا رفقوا ملائمتهم اذا لم يكن ذلك في يوم اخر رابعا الفتل
المجازين عن قوت عيالهم اذا اشتغلوا بمرأخلوا من تشكيلك القريب لايها
اذا انتقم اعياد متواليه كقول بونا جينا حفا بسا الطباخون سادسا
الجزائرون والقبائل سابع الجراحيه والشرايينه ثامنا الذين يصنعون
المعادن والزجاج والحلج وثمانا ذلك اذا لم يكن تركها خلوا من ضرر
تاسعا الطهاون والوقيد المتعلق شغلهم بالمواعير امياد والعمك لا
سيما العمك الذي لا يفتل في زوات معين سادي عشر الذين يرحلون الجسور
والقنايات والسبل للوكية وما مائل ذلك من الاشغال التي لا بد من المساعدة
في موتها ثاني عشر النجارون اذا اقام شغل ضروري لا يمكن تاخير وكتاب
تغيير الموق ويجهز المراكب وما خاها اذا المراكب تاخيرها ثالث عشر
الغلاخون اذا دخلوا الفلات الى الماهر خوفا من انقلابها بالطل وخطفها
كاعلم بونا جينا وفيلوسوس رابع عشر اذا باعوا احيانا شي بالحنية لظنهم
انه ضروري للشري كاعلم سوارس وفيلوسوس سادسها النعمة سوي
كانت كلية او متسبة لرفع الجوهر من يمدون الامور الضرورية لاستقبال
الامير الداخل الى بلدتهم كترتيب الحافل وعدد المواقف واثا كل ذلك
لكن يجب عليهم طلب المستور من الروما كاعلم سوارس وبونا جينا سابعها
اذا كانت كية ومن الشغل قليلة والمفعول خفيفا جدا كن يشغل مقدار

ساعه في امر لا يقب المجد كثيرا ولا يكون خديجا كانه لا يمكن وان
مرف اكثر من ذلك يغلي لكن يجب علينا ان نعلم بالخطا الميت كاعلم
فيلوسوس تنبيهنا على الامور المتعلقة بالشرعية والبيع والشري لا ينظر فيها
الى كية الزمان بل ينظر الى كيفية الفعل كانه اسكويوس نقلنا عن بالوس
فلهذا من باع شيئا فينا ولو باقل من ربع ساعة فانه يغلي خطا فقلنا ان لم
تكن علة من العمل السابق ذكرها في الجزء الثالث
س ما هي الامور المروضة في ايام الميعاد يجب ان تكون في الاحد والعياد
يلزم المؤمن باسراع الوعظ لكن لا التزام من يغلي بدم ذلك خطا وميتا
لما اذا كان ملتزما بان يتعلم ضروريات الخلاص كانه الجمع التريتي في
الفصل الرابع من الجلسة الرابعة والعشرون وفيلوسوس وبونا جينا وسوارس
وقولنا لما اذا كان ملتزما ان الغشا الذي لا يعرفون اسرار الميام
الخصوصية لايها الاسرار التي يلتزمون بحرقها تحت الخطا الميت فهو لا يلتزمون
بشرعية الحبة بحضرة الوعظ والتعليم المسيحي ولما فيقطنون خطا وجيبا اذا
لم يكن لهم ان يتعلموها في وقت اخر كاعلم بونا جينا وقد ناد علي ذلك ملالوس
وقال كوندوس انه في محل كذا يتقدم استماع الوعظ علي استماع القلاص
ثانيا سماع القلاص بخطوة العقل ومنه الحضور جوامع على كل انسان
معتد بالغ السن ما عدا الموالاد الصغار والمجانين والموهوس لان الموهوسين
لا يدرون بعد من اعداد الكية كاعلم ديوكو وناورا وناكس وكويونك فينج
من ذلك ولا انه يمثل هذه الوبية الذي يتلو في القلاص حلواته الرضية
او قانوز اعترافه كاقال المعلم سوارس وديوكوس وفيلوسوس وغيرهم
خلافا لما راء غايطافوس القبطاني واسيلا وسليسترس ويشار والعله في
جوان ذلك لادفا وعيتين في وقت واحد كن كاس في الجزء الثالث من الفصل
الثالث من المقالة الثانية من الباب الاول وثاندي ذلك العلم حينا لدوس

بقرارات الذي يعترف في وقت القتل ويتصدق ذلك استماعه فانه يتم
الوصية لكن سوارس وكري ونيوس ونيور يوس ويوكوا وكرادك وقالوا
ان استطاع تاخير الاعتراف ولم يكن ثم ضرورة فليؤخره وفاقها علي ذلك المعلم
بونا جينا ثانيا خدام الكنايس يتهمون الوصية ايضا اذا مغوا في قتي بعض امور
ضرورية للقتال كالخروج والنجور وما تلهها ان لم يتعدوا عن الكنيسة اكثر
من وصية حجر لانهم في هذا الحال يتهم الحاضرين كاعلم بونا جينا ثالثا من لم
يسمع القديس كاملا فانه يخطي وان ترك يبرأ منه فخطاوه عوضا وان اهل
الثالث او النصف فخطاوه ثقيلًا باهضا كقول الامام وقيل لك من سمع القديس
من قرارة المنيبل الي اخره قال الاسرار لا يمد خطاوه ميتا كاعلم بونا جينا
ويوكوا وزعم المعلم هنري كوس وصا وعا ووا وسطوس وديانا وبونا جينا
وارتا ضوات من سمع نصف القديس المخبر فغنى القديس الذي تقدمه بوقت
واحد علي مديين فقد كمل الوصية لكن المعلم سوارس وفاكوندوس وكوتينك
ذهبوا الي خلاف ذلك رابعا من يرد في وقت القتل او يشتغل بول ما
كالعلم فلا يكل الوصية وغله من يتف وسرا جلد حيث لا يسمع ولا ينظر شيئا لانه
حينئذ يكون يتهم الغريب لكن الما طرش والكثيف ومن يتف تها الشراك او الباب
او يمد عن الكنيسة اذا لم يسمع من الحركات التي يعملها الكاهن ولولم يسمع
ولا ينهم ولا ينظر فتم الوصية لكن بشرط ان يكون متصلا بالجماعة الجامعة واما
الذي كقول بونا جينا خامسا من سمع القديس يجب عليه ان يكون علي العقل
متنبه الي ما ينقل الكاهن فان تكلم في حين القتل وكان متبها علي السر
المالي كاقلا اتقا فانه يخطي فتم توقيرو لكن لا يمد خطاوه ميتا سادسا
وصية سمع القديس لانهم تحت خطا في الايام التي تذكرها وهي يوم جمعة
الامام وتحت الاسرار والعباد العظيم وايام تكاملتها للتدريس سابعاً
في الامون وصية سمع القديس في اي مكان كان اوكيسة كانت سوا كانت

كنيسة البعية والارباب وفي الخارج الخصومة او اجابا عن الكنيسة والسبب
المبج ذلك هو ان الكنيسة امة بجمع القديس فقط ولم تكن مكان جماعه هكذا
علم قوليتو وانديوس وريديوس وناورافيلوس وسوارس وكوتينك
وبونا جينا وغيرهم كثيرون لا يجي عدوم وهذا تعليم محقق جدا لا يشوبه ريب
متبول عند جميع الكنايس : : : : :
تت ما هي المسباب التي لاجلها يباح للومن ترك سمع القديس ج هاسيان
احدها عدم المكان سوي كان باسرا وبصومة عظيمة يحصل منها من جميع
في الاموال او العرض لان الكنيسة ام شقيقة حكيمة لا تحل ولا دها ما لا يطبق فيه
ثانيها كل علي مقبولة لايقة التي يبيها يظن الانسان بغير علم انه غير ملتزم
بجمع القديس كقول سوارس وكايمان وبونا جينا وذلك اولاً كالمساكين والمضي
والضعفا الذين يحصل لهم ضرر من الزواج وهكذا الموهوب ثانياً بما فظي القتل
ورعاة الغنم ووريات الاموال الذين لم يكن سكوتهم ولا ضبطهم في الكنيسة
هكذا خدام المضي والطباخون الذين لا يستطيعون ترك اشغالهم كقول
بونا جينا وكوتينك ثالثا كالمساكين اللواتي يخشون من عاصمتهم ان عاجون او والديهم
او واليهم لكن اذا قصد المذكورون منهم دايما فليجتنب جيتني علي خلاص
ان عاجهم كاعلم انريكو وسوارس وفيلوسوس رابعاً فاصدي السفر اذا
عرفوا انهم بجمع القديس تستهم ارفاقهم لكن بشرط ان يكونوا يجهلوا الطريق
ويخشون من الحمار واما اذا لم يكن ثم اسباب كذا فيلزمون بجمع القديس
كقول سوارس وريديوس وبونا جينا خامساً اذا انصرف المضي الي الكنيسة
لبعد الطريق وشدة هطال المطر في جميع هذه يجيب اعتبار الشخص والحال
والمكان والعادة كقول بونا جينا وسوارس وفيلوسوس وكوتينوس سادساً : : : : :
اللاتي لم يراة في بلاد سكناهم انهم يتنعمون من المضي الي البعية في ايام الحزن
والوادة كقول سلفسترون والنيطاي وفيلوسوس سابعاً النساء اللاتي لا

يتمكن ثانياً بالآية بشأن قول ناورا وفيلوس وادريوس وصاويوناجينا
ثانياً المرأة التي حملت الزنا وتقتل اشتهاً فعلها القول لايمان
تاساً المرأة التي تعلم ان تزوجها من البيت تصير سبب للخطية لمن يجها
حجة رديه كالم عاقول وفيلوس

الفصل الثاني

في الموصية الرابعة المقتلة على الكرام الموالدين فيقسم
الى سبعة اجزاء الجزء الاول

من ما يجب على الموالدين لو لديهم ج ان الاولاد قد التزموا بموجب الوصية
بأظهار المحبة والكرام والطاعة لوالديهم اولوساوم في المومرا لتي بها
اخضوا واثم لم ما دام يجب عليهم هذا الخضوع وان خالفوا ذلك يامر
ثقل يخطوا خطية جسيماً لانها اذا كانت ذلك بحق الوالدين الذين يلتزمون
بجهم والكرام التزم غيرهم كالجميع القول حراس وريخلدوس فيري
من ذلك ولا انه يخطي الموالدين خطية جسيماً معاً اذا الحية الواجبة عليهم
اولاً اذا اظهر لوالديهم علامات الغضب والامارات البغضة وتفرق معها تفرقاً
قاسياً رخيلاً ثانياً اذا انظر اليها شراً بعين الغضب دائماً او تكلم معها بتمتع
والفاظ معيبة كبعضها ثالثاً اذا الميتمها حسب طاقتهم عند احتياجهما
واعوانهما بالمسكنات كانت ذلك او الروحيات رابعاً اذا لم يقر بوفي ما اوصوا
به عند وفاتها اذا تركوا ميراثاً ومخلفات خاساً اذا اشتها لها الموت او ضرراً
ثقبلاً القول ناورا وريخلدوس وفيلوس ثانياً ان الموالدين يخطي خطية جسيماً
فقط لكرام العاجب عليه اولاً اذا ضرب والديه ولو ضرباً خفيفاً يسيئ كالم
ريخلدوس ثانياً اذا دفع يده فقط عليها ليشربها بتمتع ثالثاً اذا اجزها
حزناً كالم ريخلدوس وفيلوس رابعاً اذا اغاضها بالفاظ ثقيلة معيبة
متوالمح عليه انها يترى ان بسبب ذلك خامساً اذا اغاضها او شتمها كقول

ناورا

ناورا وفيلوس سادساً اذا اغاضها واحترها ولتر لها بقرلة الفرسا سبب
تقرها كالم اذا انزلها هذه التزلة وكلمه السكي معها لم لا يتبع مع ايصاله
لها جميع لوازمها الضرورية فانه لا يخطي خطية جسيماً علي رأي الملم بونا جينا
لانها اذا التما من هذه الجهة فلا يجب ذلك منها حقولاً سابقاً اذا ادعي
عليها امام المحاكم بخطا قد جنوه وشهد عليها به ولو انه كان حقيقياً فيما ثمة
ثقبلاً اذا كان خطاومها عظيماً كخيانة الملك او الملكة لم يجرم او باظهار
بدعة بين الما م حكماً علم بونا جينا ثالثاً يخطي الموالدين خطية جسيماً معاً اذا الطاعة
الواجبة عليهم لوالديهم ولا اذا خالف والديه بامتناع من قبول تقدير المنزل
او تهديد المخلفات او اغتصاب النفس كقول فيلوس ثانياً اذا تزوج خلوا من
رضاها بامارة لا تليق بشأنه كمن يتزوج بامارة تنسب له ولوالديه عاراً بالنظر
الي عادة بلادهم لكن لا يطلق لوالديه ان يعدموا الميراث لهذه العلة ثالثاً
يخطي الابن ايضاً اذا ارش التزوج بامارة اتعا جاله والداه ويأتي من ذلك
خلوا من علة لايها اذا كانت نيتهم سبباً لطاع العلم والمحبة بين الزوجين
اوانه بواسطتهما يحصل نعم لوالديه كالنجاة من الفقر ولا احتياج اما اذا كانت
للولد علة مقبولة في عدم الزواج فلا تعد مخالفتهم جناحاً عليهم مثلاً ان كانت
المرأة محتارة بمرض عفال او قبيحة المنظر وخفيفة العقل او عديمة الطاعة
او انها دود في المصل والشرف رابعاً يخطي الابن اذا تزوج خلوا من مشورة
والديه علي رأي الملم سائس وذهب غيرهم من العمل الي انه اذا اشتهارم
ولم يطا بقوا حواء لا يخطي بنية اذا كانت المرأة لاينة بشأنه لان كل انسان
له ان يتنازل لشهوة ما يوافق حواء من الما حوال اللاينة كقول فيلوس وبائس
وفيلوس رابعاً قد التزم الموالدين لوالديهم في حال احتياجهما
ولا يسلم لهم الخزانة الخدمة لم بواسطه الرعاية اذا كانت ثم خط جسيم في
خلاص انفسهم اذا اذاموا تحت طاعتهم حتي ان كانوا قد دخلوا الرهبنة ولم

يندر ما بعد النذر النسكية فوجب عليهم ترك الرهينة والقيام بجوارح والديهم كما علم فيلوبيوس وبونا جينا خامساً ان صدر فقر الوالد عن عيب النذر والاحتياط بها وكان فقرها كلياً في الغاية فتلتزم حيثينها لصاحبه بالخروج من الرهينة بادن الريس حتى وان ابي فلينجروا المعونة والديهم وما اذا كانت فقرها شديداً صعباً ولكنه ليس بكلي فلا يلتزم بالخروج الا اذا اسهم الريس بذلك واذا خرجوا من الرهينة ومضوا لطلب اعدوا والديهم فيلتزمون بحفظ النذر حسب المكان وما بعد موت والديهم او اصطلاح حاله فيلتزمون بالعودة الي ديهم كما علم فيلوبيوس في الجزء الثاني.

س ما اذا يجب على الوالدين لادامهم ان يعلم ان الوالدين وما يعلوها كالاجراء وغيره يلتزمون بموجب الناموس الطبيعي التزاماً كلياً بالحرم والمجاهدة على حفظ تربية بنينهم فينتج من ذلك اولاً ان الوالد يخطي خطأ جسيماً اذا طلع بنينهم اليها رثاناً لتزويجهم الفربا خلوا من سبب دافع ثانياً تخلي الوالدة خطأ عريضاً اذا منعت ولدها عن الرضاع عجا واثبت من رضاعه فتلتزم تحت الخطا الميت ان تتقدم له لمرضة شفقة متعجبة اليه غيرة اللين وقدر الناموس ان الوالدة سبيلها ان تهتم بتربية ولدها الي الستة الثالثة من عمره وبعد ذلك يتقدم الوالد للاحتمام به: هذا اذا لم تكن الوالدة غنية والوالد فقيراً فان كانت هكذا فتلتزم هي به كما علم فيلوبيوس وليامز ويحيى بنديوس ثالثاً يخطي الوالد ان لم يتم بمجاهدة اولاده اعني ان لم يكسبهم ويتربى منهم يقوم لهم في تربية لو انهم حتى ولو كانوا فقراً لياطبا ما عدا اذا كانوا فقراً محتاجين اليه كما علم فيلوبيوس وليامز فمن ثم يخطي اولاً من لم يحرص ويجهل ان يخلص اولاده من التيام حاله بعد موت ثانياً يخطي من يبدد ما له باطلاً وبهذا يطلع اولاده في الدل والاحتياج حتى يصير عاجزين عن تربية اولادهم وكذا حاجتهم حسب مقامهم كما علم بونا جينا ولانديوس وفيلوبيوس ثالثاً يخطي الوالد اذا منع احد بنيوه عن

الميراث خلوا من عدة تعجب ذلك وذلك كمن يقصد الرهينة وان يميز كليريكياً او قروج خلوا من مشوره وامانة تروج باسالة لينة بشانه هكذا علم بونا جينا ولانديوس ويحيى بنديوس ويخطي الوالد أيضاً اذا لم يخطي ليهته مهرها او لم يميزها حسب عادة بلاده رابعاً اذا ترك الوالد العالم وتعجب من ذلك افتقرت اعداءه فقراً كلياً فيلتزم بالخروج من ديوره لمساعدة بنيه واصلاح حاله خامساً يخطي الوالد ان اذا لم يعمل اولاده اماً بذاتها او غيرها ما كان ضرورياً للحصول الخلاص كتهدي الاخلاق والامان والصلوات والوصايا الالهية والمسارار اليسبية وكذلك يخطيان اذا لم ينصام عن مخالطة الهوى او ما عاشق المشرار الاشياء واذا لم يهتم على السلوك في سبيل العبادة ومعلومه الاعتناء وتناول المسارار الالهية وما عداها ما هكذا اذا غاد ارام في خطا السقوط في الخطا كالسكن في المسكنة المحترمة على اسباب السقوط والتزويج مثل ذات سمعة رتبة وكذلك يخطيان خطأ عظيماً اذا اصابا عاصياً لفساد طبع بنيهما باسألهما الرويه ومشولتهما الدنسه واذا لم يكتفيا ويحافظا عقاباً لائناً غير تجا وزالهما المقبول: اذا فعلوا افعالا مكره ليست بحيدة سادساً يخطي الوالد ان اذا اضطر اولاده على السلوك بيرة مفادة لعلوم الصالح اعني ما نهى عن الرهينة والزواج بها اولادهم بعد دخولهم في الرهينة اخرجهم منها وقس على ذلك الزواج وغيره كما علم الجمع الترييني في الفصل السادس والعشرون من الجلسة الخامسة والعشرون المنقصة بالتواين حيث يرم ايضاً من الذم بناتوه بترك الدنيا سابعاً ان المخ لا يلتزم باخيه واخوته بالالتزام الذي تلتزم به الوالدان لاولادهم حتى ان راجا سقطا في احتياج كلي فلا يلتزم باسألهما الا بموجب الناموس الحقة والثقة فقط فمن ثم اذا كانت راجباً لا يلتزم بالخروج من الرهينة لاسألهما وان سائل سائل حل يجوز للوالد ان يحرم بنيه من ميراثه فوجب نعم لكن اذا كان له عليه حجة شرعية لينة

بشرط ان تقرر تلك المحجة الشرعية في كتاب الوصية واما العلل المانعة المردث
فهذه اولها انك تلزم الجليل وحمل العرف كما اذا ساء الى ابيها ساءة ثقيلة او سي
بشله او ضرره يبدو او عاشر الحوا والى ذلك ولم يرد على منعه ولم يصالح
قبل المات هكذا علم بونا جينا تعلقا عن كوينتك وما لكس وازور يوس وولينا ثانيا
اذا ابي عن اعانة والدويه في حين هيبتهم الشريعة او يدرك اموالهم او ضرر
مربا بالغا او واقع امرأة ابيه بالزنا غايتها اذا سكن البات بمجة المهور بنبيه
الوالد اذا اعدم ولدوه من الميراث لا يسع له بان يعده الاشياء الضرورية لتقيام
حياته لانه له حقا واجبا بذلك بموجب الناموس الطيب وذلك لان من
صار علة الوجود يجب عليه حفظ الوجود كقول بونا جينا وما لكس وولينا
وازور يوس وريجيلدوس وفيلوسيوس وطالوس

الجزء الثالث

س ما الذي يجب على الموصي للاقيام به ان الوصي يلزمه الاهتمام بذلك
اليتم الذي تقلد تدير اموره وان يتصرف برزقه بحرص وامانة لانه اقيم له بتزلة
والديه فان اهل ذلك او تهاون به نهانا ثانيا فيخطي خطأ ثقيل ولا يلزم
بمافات عن كل سبب له من الضرر اذا كان ذلك الضرر للمسبب عنه لا يمكن
صدور من ذي تمييز وعرض ولا سيما اذا كان وصايته باجرة معينة ومع ذلك
لم يجتهد بحرص كلي فهذا لا يجب بل يلزم بمافات كل ضرر يجعل من فشله كقول
بونا جينا فينتج من ذلك اولا ان الوصي يلزم بكيفية الاحتراز على اليتم الذي
اوصت تربيته وذلك ابا بلة او ابا ب من قبله كقول بونا جينا ثانيا يجب عليه
ان يعرف بارتزاقه بامانة وعرض من مد يجب على من صار وصيا ان يضبط جميع
ما ترك لليتم من مال وحياج وغير ذلك في بطاقة شرعية وان فتد شي منها
باجالو فانه يلزم بتوبيخه ولا يجوز له ان يعطى اليتم درهم زائده عن حاجته
للمحافظة امورا طلة ثالثا يجب على الوصي حفظ جميع ما ينسب لليتم من الرضايق

والحقوق وامثال ذلك وان راي شيئا منها ما يلا الى الفساد ينبغي له ان
يبعد ويتاح ثمنه املاكا وغيرها من الاشياء الثابتة المبيعة على ما يره
اصلح رايها اذا استعمل الوصي مال اليتم لثابت فيلزم به المال ويحجب
وان عرض للقاصر ضرر من ذلك فيجب عليه مكافاة الضرر ايضا خامسا
اذا غادر مال اليتم خلوا من استعمال ورجع مع القدية على ذلك فيلزم
بوفي الفائدة التي صار يجب منها عن القاصر بذهبه كقول سلبسترس
سادسا اذا كان على اليتم دينا قد اقرم به لاجل الوثاقه فليشبه الوصي من
مال اليتم على مقدار تقصا العدل وتقع القاصر كقول سلبسترس وغيره سابعا
يجب على الوصي ان يتوفي مال اليتم من غراماته كاملا ولا يجوز ان يهب
شيئا من رزقه بوجه الهدية لكن اذا خدم اليتم احد ونقصه فيستطيع ان
يخص اليه بشي كما قال بولينا ويوكو وما لكس وطالوس وديانا ثامنا
اذا بلغ القاصر اشده يجب على الوصي ان يسلمه ماله بحساب ودقتر كقول
بونا جينا

الجزء الرابع

س ما الذي يجب على الموالي ليعيدهم وعلى الروسا للروسين نجيب اولا
ان الروسا والموالي يجب عليهم الاحكام بعيدهم ومن ثم تحت طاعتهم
المحتراز عليهم كقول الرسول لتليد تيروناوس ان من لا يعتم فيما يصلح
لأصحابه لاسيما لاهل بيته فتدفع بالايان وهو اشر من الدين لم يؤمنون وسب
ذلك مولاهم تراوسا عليهم بتزلة والديهم فينتج من ذلك انه يلزم ما يلزم
الوالدين فمن ثم يجب عليهم تعليمهم لاسيما وصايا الله واما من البيعة
المقدسة كقول بونا جينا فيتلخص من ذلك اولا ان الموالي يطالبون خطأ
جسما اذا انصروا بعيدهم وخلهم من استماع القلاس عتبا في ايام الاعياد
الملاوود جماع القلاس فيها او اشغولهم بأعمال خدنية او اضطرهم على
فعل ما يهين عنه الناموس او لم يمنعونهم عن المواصل المسيبة الخطايا

مع اقتدارهم على ذلك اولم يتوهم على لولاهم غلامهم ولم يما تروهم على
الافعال الدمية كقول بونا جينا وناورا ثانياً يخطي المولي خطأ جسيماً أولاً اذا
شتموا عبيدهم بسلام وواحترقهم جداً كما اذا دعوا شياطين كلاًها واشتال
ذلك هكنا قال بونا جينا وطرا لوس لكن ذهب المعلم ديانا الي انهم لا يخطيون
بذلك خطأ ميثاً لانه على جاري العادة يصدر ذلك من سرعة الخلق وعدم
التمييز ثانياً يخطيون ايضاً اذا ظنوا بقطع اجرة انماهم بعدلت خدمهم كالواجب
واذا اخرها اجرهم ولم يطعمهم كاييني ثالثاً يخطيون ايضاً اذا اخرجهم من
عندهم قبل الزمان المعين خلوا من سبب داع ويلتزمون بوفى اجرهم كاملاً
كقول كسيوس وانديريوس وفيلوسبيوس وريجندوس وفولينا واسكوبيوس
رابعاً يخطيون ايضاً اذا لم يطعموا من مائتهم الخادم السيئ الطريقة الذي
يصدى بها الي جميع من في المنزل ولم يشترى راجعاً بالاعتراف بالوعيد هكنا
علم ناورا وانديريوس وطرا لوس خاساً اذا عرف احد الخدام ولم يكن محتاجاً
احتياجاً كلياً فلا يلتزم مولاه ان يعالجه من مال بل يجوز له ان يعيب عليه
مهما امر في حال مرضه فهنا ما يلزم الروسا والمولي كما علم فولينا واسكوبيوس
واما ما يلزم الخدام والمزويين فيجب ثانياً ان المزويين والخدام والمبيد
وما شا كلهم فيلتزمون بالطاعة والاكرام والمحبة لوالدهم وروسا ربهم كما
سبق القول انهم ينام والديهم فمن ثم يلتزمون بنوع من الامتناع بما تلزم الموارد
به لوالدهم كقول العلامة وريجندوس: فلهم هنا أولاً ان الخدام يخطيون
خطأً جسيماً أولاً اذا اخطوا بخدمته مولاهم ولم يعالوا بحرص كاييب عليهم
او اذا لم يكونوا ذوي امانة كقول فولينا وليسيوس ثانياً اذا اخرجهم اسيما
بذلك مع قدرتهم على المنع في هذه الحال ما عدل الخطا يلتزمون بدم ماضهم
به لاسيما اذا كان التي تقت ترفهم كقول فولينا وليسيوس وناورا وريجندوس
وفيلوسبيوس ثالثاً يخطيون اذا اخرجوا من عند مولاهم قبل الزمان المحدود

خلوا

خلوا من سبب موجب لكن اذا عرف لم او ما شا كلهم في الزمان المتكدر كشر
او كشر من فلا يلتزمون بالخدمة عوض ذلك كما علم فولينا وريجندوس
واسكوبيوس رابعاً اذا امرهم مولاهم بما يهبط ومخالفة خاساً لا يخطي
الخادم اذا اخذوا ما يستوجبونه شرعاً عند مولاه وذلك اذا المشا ان يعطيه
ولا يستطيع مولاه بوجه اخر ولم يخذلوا كثر ما يجب له ولم يصدر من ذلك
شك ولا كان خوف من خطر جسيم كقول فولينا وليسيوس وبونا جينا ثالثاً
اذا اعاني احد خدمته لا تجب عليه ورغب بذلك فائدة واما ان لم يداين ذلك
بجائاً فلي راي المعلم ناورا وليسيوس وبونا جينا يستطيع اخذ خدمته سرراً اذا لم
يكنه استقلاصه بوجه اخر: الفصل الخامس
س ما الذي يجب على المزويين بعضها البعض بموجب هذه الوصية الملكية
ج اعلم ان المرأة قد تلتزم بالطاعة لرجلها في سائر الامور المنسوبة لتدبير
المنزل وتهذيب الاخلاق ولا ينبغي للرجل ان يحتسبها بمنزلة الامة بل يجب
عليها كرامتها كقريبته محبة وذلك لان الرجل ليس المرأة والمرأة عضوة
فينتج من ذلك أولاً ان المزويين يامنون أولاً اذا كانت الزوجة بنية غير رابطة
ثانياً اذا تركوا التدبير اذن حسب عادة الرومانيين ثالثاً اذا اقتبلوا سر
الزوجة ومع في حال الخطا الميث رابعاً اذا استولوا المباشرة ضد المصطح والمادة
الواجبة او بخطر المسقاط اي الطرح خاساً اذا منع احد ما صاحبه خلوا
من سبب موجب سادساً اذا فعلوا اموراً بعدد منها خطر سقوط المني
خارجاً فينتج من ذلك ثانياً ان المرأة تحظر خطأة عظيمات اولاً اذا اعتدت
رجلها بشرها الي سرعة الغضب والتعديف كما علم فيلوسبيوس وبونا جينا
ثانياً اذا امرت وبعثت من مال المنزل شيئاً حريراً خلوا من اعادة رجلها
وخلوا فالعادة البارسة فيما بين نظرائها من النساء اذا كان مال شخصي
ثالثاً تحظر اذا احتقرت رجلها واختصت الحكم لذاتها رابعاً اذا ابت من

انتفاع رجلها في الانتقال الى مكان اخر اذا كانت قادرة على ذلك دون
خطر الهلاك وفقد الحياة ولم يكونا اشتراطا خلاف ذلك سابقا هذا بشرط
الم يكون نجلها من بيتا الانتقال من مكان الى مكان عبثا كقولنا ورا وطوليتو
وبونا جينا خامسا اذا ظنت رجلها انه نلبي وامثال ذلك خلوا من سب
كافي يادسا اذا اعتقت لذاتها تدمير للتركة اذا كان نجلها مجردا مسرفا
كقول سلبترس وطلوس فينتج من ذلك ثالثا ان الرجل ينبغي خطا عظيما
اولا اذا اغا طر وجتو وعارها بكلام الفجعة والعار طعن بعرضها
واسمها سبا وشتما ثانيا اذا صدتها عن الوصايا الالهية والفرافير الكنائسية
خلوا من علة موجبة واما اذا صدتها عن الاشياء الصالحة الموضوعة بطريق
الشورى فقط كدعوة الاعتراف وتناول الاسرار فلا يلزم غالباً ان الخطا عرضي
لكنه اذا تحقق ان هذه الامور الصالحة مبنية لما جلد فيه خطاوة حينئذ
عظيما كما علم فيلوسوبس وبونا جينا وطلوس ثالثا ينبغي اذا ضربها ضربا جديما
لكن قد يجوز ان يكون ضربها بالكلام وبغير ملأيم اذا مست الضرورة لذلك
حسب ما يقتضي حالها ونسبها رابعا اذا لم يقدم لها المعاش الضروي
بشرط ان لم تكن هي قد تركت من ذاتها ورعاها خامسا اذا انها وتدير
متروك ورثه سادسا اذا المرءى كنها بل ينافيها عنها مدة مديدة خلوا من
سب سابعا اذا امكنه تعجيل معاشه وتوافي في ذلك كقول فيلوسوبس وناورا
وطوليتو وبونا جينا وغيرهم

الجزء السادس

س ما الذي يجب على الكهنة له ايام في ان الكاهن الموشن على رعيته قد
الترم بامر الي اولاً بالسكنى بينهم كعلم الجمع التريتي في الفصل الاول من
الجملة السادسة والعشرون حتى ان ان غاب عنهم فلا يسع له ان يمتنع
باوقاف الكنيسة وابنه لغيره فيها فيا نوره رجا اما الى الكنيسة واما ان
يدفعها في امر اخر حال وذلك بتدبير ما يحصل له في الايام الذي غاب فيها

عن

عن سميت ولكن يسم له ان يغيب عنها ما قليلا ياذن المستغ
لا سبابا لطيفة كاعلم ناورا وناوروس وبروسا وسميتوس
طلوس ثانيا يجب عليه ان يصلي في الشعب ويصلي لم يستعملوا
قداسه وقال المعلم قوليتوس انه يلزم بهما القس قسما يكون في المعيار ايام
وبعض ايام غيرها واما سواريل وكريستك وبونا جينا وبروسا افكروا
ذلك ثالثا يجب عليه من اوله الامور الطاهرة للشعب ولكن باي مقدار
وايت كنيته ولو في المطارات فحرف ياق يات ذلك ثم يجب عليه ان يصليهم
تهديب الاخلاق بقاته وبراسطة نايب من قبله كقول قوليتو وبروسا
وبروسا وطلوس رابعا يجب عليه في ايام الاحل والاعباد ان يوضع
للشعب ويفسر لهم التعليم المسيحي بقاته او بلسان نايب كما اثبت ذلك الجمع
التريتي في الفصل الرابع من الجملة الرابعة والعشرين وهذا الامر
يلزم به كلياً لانه ما ورثه من الباري تعالى لشدة ضرورته ولهذا يجب
للاساكنة ان يلزموا الرعيه بخدمه فلطمة باستماع نقالهم كقول طلوس
وساكس وبلاوس وبروسا وبلز لا خامسا يلزمه ان يستعمل فيهم
بالضمنا ويرد الخطاة فيصليهم بقرضه وامثاله ويسميتوس وبروسا
ويجيتلوس سادسا ان يكون السامع في ذلك
س ما الذي يجب على المعلم لتلاميذه في يلزم المعلم والمرشد تلاميذه كالترام
الوالد بوزاد و فينتج من ذلك اولاً انه ينبغي للتلميذ اولاً ان لا يوق محله
بالاحترام ثانياً ان لا يطمع في الامور المنسوبة للتعليم واصلاح الاخلاق
ثالثاً اذا اشتهر راجعاً اذا تهاوت بالدرج في الشعب والبطالة
خامساً اذا قصد المعلم تصديدي سادساً اذا كان ذا ميسن المروسة بالبر
ثقل موجب الخطايا ثانياً اذا كانت اذنة منهي عنها او قتل على مارجية
معدودة ثالثاً اذا لم يرضي المعلم بما جئت له اذا كان نادراً على ذلك كقول

ناورا وفيلوسيرس ففتح من ذلك ثانياً لانه يحيط للملح والرشيد ولا ذاته هاتون
تلا مبدع من الماخذ اذا احتطأ ثانياً اذا لم يعلم الا باليد والخيال فاعلم
يعتد عليهم تلك اذا علمهم علوماً كالحق باطلاً فضاء الفلاس راياً لخالق
ليس من كل حقد ولا يجب خادماً لان الخدوس تلاميذ اجرة زليخة فمالين
بناموس المروية وعادة الميلاد سادساً اذا لم يحلوا على ان احتطأوا
احرم من البرية من صفتها وقدره هبنا ورالي اب ذلك خطا ميت
ويكفي في علم اللاهوت والشرعية الكنايسة والمذيق والطلب لانه في علم
المنطق وما كوت الخطا المحروفاً كاذباً الى تلك التيطا فساداً اذا صار
لغلايدون ولا ريكاً بواضله اذا اقتبل في المنة انما يتصل منهم مزايا
ارفاقهم واذا الويطر المنسوي كقول طالوس وغيره

يشمل على الوصيتين الخامسة والسادسة وينضم الي فصلين
الفصل الاول

ينضم اليه الوصية الخامسة وهي القتل
اعلم ان هذه الوصية لانتهى على قتل الانسان فقط بل تنهي ايضاً عن قطع
احدا عضاياه او ضربوا وما شاكل ذلك من المخرات المضافة العدل ويسمى هذا
الفصل الى خمسة اجزاء هي: الجوف الاول
من جل يطلت للانسان اجناباً قتل ذواته او قطع شيء من اعضائه او اعلم انه
لا يسم للانسان قتل ذواته عمداً خلا من اذنته وحكمه ولكن هذا الفصل
مضاد للمنية العاجية على كل انسان لذاته ولان هذا الفعل يعمل منه ضرر
للجور وخطا في حق البارئ تعالى من حيث انه وجوباً لك حياتنا وهي
له ولا سلطة لاحد عليها سواء قلنا قتلها خلا من اذنته لان هذا جانب
كافل مشهور وبعض الشهاد الذين قتلوا ذواتهم بالانعام التي هي ما يعمل

نزه عن الذنب قلنا وقد لانه تديطك للانسان اجناباً قتل ذواته خلا من
تعدى ان يجره ان يول ولا او تركه مع قتلوا ان هذا الاول بسبب لموتنا
ولكن بغير قصد لان الوصية التي تأسرنا بخط حياتنا معجبة لانهم في كل
كل حين بل يسم تركها اجناباً لاجل قصد جدي واضررة ماء الخايلة جسيمة
اولا لاجل المياح كاعلم العلامة وفيلوسيرس فيكون ففتح من ذلك اولاً
انه يجوز للجندى بل يلزم بالوقوف في ساريس المصارى لمحقق قتلوا كقول
ديلوكون ويجوز له ايضاً ان ينع ناكاً على البارود في الضربة لعدم المبالغ واحاط
المعد مع تبين موته ومثل ذلك يجوز له احراق التبن وتفتتها ليلتصها
الاعداء او يصل من ذلك ضرر عظيم للجور كقول فيليبوس وكاندريس وايضاً في
حال غرق السفن اذا حصل لاحد من فيها دفة فبها من المرفق فيستطيع
ان يهلكها ليرتد حياً قال المليون طوليوس ولويس ويستطيع ايضاً
ان يقدم نفسه للنيران فدا عن حياة الملك وعن عديته والحكم عليه بالوت
ظلاً كاعلم ليسوس ويجوز له ان يقدم المرفق بين يدي رالم الربا في حين احتراق
المانا ليع له بالقاذور من علون شاي ولحركات ثم خط كقول ليسوس وفيلوسيرس
وكيماح ولفقهم بهذا الرأي الكرويا لولكون من جهة عدم المبالغ وحرق
السفن لا يسم له بذلك لما اذا اقتصد بها الخلاص بالكلية او كان سبب كلي دافع
ناقصاً للجور كشجاشا كاري بالديروس ودبا ناورد ولا وما كاندريس ثانياً
ولول يسم التبن قتل ذواتها لاجل حفظ ترويضها لكن يولها ان تلي ذواتها
في خط الموت الحق واعلم ان مفهوم الترويض لا يولية العوج التي هي طوارقها
فقط بل ترويض البسدا ايضاً ليس لانه خير عظيم كقول كيماح ثالثاً لا يلزم الجور
الغريب من الوالي ولول ان يقتله بل يول ان يهاذ ذواته لكي يقتلها الجرايم
يتزيمه ولول يسم له قتل ذواته خطا على رايه المليون ليسوس وديلوكون
وخالفها في خطا الذي فيسكنه بل يمايور للراغب الكرويا ان ياكلها

في صوغه مرفوعة اذ اتين انه بذلك تحفظ حياته ومن ثم لا ينبغي من يقدم
له ذلك خلافا من عليه كقول سالكس وذلك انك ينبغي ان تعرف انك اذا انتقم من
الكل ولو بقتلهم فانت تدمرهم وذهب الي ذلك المعلم ديانا: مضادا لراي سالكس
وكرونا دانا لان احتفظنا بالحياة يسمي بولتيام نظام الرعيه عموما كاعلم ذلك
خلافا لروبيوس واسكوبيوس الذي علم بانهم لم يتركوا اكل اللحم اذا دعت الضرورة
الي ذلك كما اذا لم يكن حفظ حيوتهم اكل اللحم فاما المعلم سالكس مع ستة آخرين
ميرزا المير وكذا وصوات كان ضرورة التزام الاكل من باطن مثلا عن مرف
لا يمكن ان يتبين منه علي سري المطا بدون اكل اللحم فلا يلزم ان ياكل ولو
جاز له ذلك لانه في هذه الحال يترك من اكله طبعيا من النفس الذي يمكن هو سبيبه
ولكن اذا كانت الضرورة من خارج مثلاً اذا كان عتيلا لم يترك جوعا لتفقد حياته
المواكل فينبغي يلزم بالاكل لان هذا لا يفي في هذه الحال عن اكله كنانا نفسه
خامسا يجوز فخره بجلد بالعموم والعلمه لك اذا استر لم نك علي ذلك
مع عليه انه هذه الامتياز لا يقرع في قهر ليس باليسر في تركه خطا في تركه
علم لحيات ما للتطابق لكه الناجين من ذلك كثير لاجل حاجتهم وغيرهم
بعبادة الله وبهاه كاعلم المعلم بواجبنا وفيلسوفس ود يوكو وزاد علي ذلك
هذا المعلم يقول ان الفرق عظيم بين هذين الامرين احدهما ان يقصد الانسان
قصر حياته وينسب لذاته الموت فكلنا فيها الا يسيب الموت وكلنا فيه لكنه يترك
ذاته فقتل مبيعات الخط لا ينبغي لا حزين فافتمه كلف النفس: فالاول لا يسمي بول
المير مثلاً لا يجوز استعمال انما يتبين منها ظاهرا انها تقهر او كشتفت خطه
يعدم افران وقوانين شاقه تحقق استطاعتها البس وطاقتو: والثاني يجوز
غالباً مثلاً لا يلزم المراهبه اكل اللحم: فلا الخيل باستعمال الموديه الغنيه
جداً لان الانسان يترك بلاده والنهال الي غيرهما للحوادث علي الشفاه غير
الموا سادساً لا ينبغي الرفيق المشرف علي الموت اذا التمس من اهله انه

كانا لكانا
كانا لكانا

ينصحه علي النزي وذلك حباً للتواضع والتقبة او اجلا للمثل الصالح وقال
المعلم لحيات ان المعري بدأ ما لا يلزم باستعمال العلاجات الرعيه جدا
لنيل شفائه وحفظ حياته مثلاً لا يلزم بقطع يده او جلده الا اذا كانت حياته
مخيدة للجوع وجدا كاعلم ليسوس وسالكس: اما العلاجات السهلة الطبيه
فقال المعلم ليسوس انه لا ينبغي للرفيق المشرف علي خطر الموت برفضها اذا كان
بها رجا حيايه: وقد قلنا فيما سبق انه لا يجوز لاحد ان ييب لذاته الموت عدا
لانه لا يسمي لاحد ان يقطع جزءا من اعضائه ان لم يتقن ذلك الضرورة لحفظ الجسد
جميعه وصياته لانه قد واحدا من اهلك جسده كلياً كقول ليسوس فينتج اولاً
ان من يحرم ذاته لحفظ الطهاره يخطي لان ذلك ليس بضروري حيث ان حفظها
مستطاع بوجه اخر كاعلم الرب وفيلسوفس ووليها فينتج ثانياً ان الوالدين
يخطيان اخفيا اولادها لها فقله لموتهم للترتب كاعلم لحيات وان
سال سابل هل يجوز دفن قاتل نفسه في ارض مقدسه نجيب ان القوانين
البيعيه نهت عن ذلك هكذا الذين قتلوا ذواتهم بعدم العقل وندوا قبل
خروج انفسهم اذا وقع الشك بفعلهم ذاك هل ان صدوره كان عن عقل او عن
عدمه لانه وان لم تنتهي القوانين عن دفن هؤلاء ارض مقدسه ولكن علي
حسب المادة الجارية لا يدفنون بها لان فعلاً كما يجب جداً: واما اذا وقع
الشك هل هم قتلوا ذواتهم ام قتلوا من غيرهم فينبغي بعدوا كالتولي من
غيرهم لتبع هذا الفعل وشناعته حيث ان الطبيعه تنفره ذاتاً كقول ووليها
وليها واسكوبيوس: الجواب الثاني:

من حليم يقتل الجرم بآية طيقة يسمي بذلك انه لا يجوز لاحد غيره الا باهر
الوالي واقفا الشريعة ما عدا اذا كانت تم سب ضروري لصون الحياة فيتنص
من ذلك اولاً لانه لا يطلق للجل ان يقتل امرئ ولا للمحب ان يقتل لعله الزها
لانه لاسلطان له بذلك من قبل الحاكم: وان كانت الشريعة المدنية سميت بذلك

لانه قد حذرتا وردها الشريعة الكناسية ما عدا الذي بقي عليه بامر الملك
انه حيث ما وجد يقتل فلا يجوز قتله لئلا احد ذلك ليس بظلم لانه ضروري لحياتة
الجمهور لكن اذا ظلم احد بنيت الانتقام منه بنفسه لا لاحبا للملح فانه يخطئ امر
قصره كقول ليمان نائبا لايح الحاكم ان يامر بقتل اناس قد علم بغيره هو وحده
ولم يستعديه الي الشريعة ولا حكم عليه بموجبها كاجرت المادة لان الناموس
الطبيعي يقتضي ان الفعل الظاهر لا يتم الا بتبعض عام وشهود الحال كما قال ثماثاوس
وفيلوبروس وبونا جينا في الفصل الثالث

تس هل يجوز للانسان قتل من اراد اضراؤه ظالما بحكمه المخصوصي به اعلم ان
الناموس الطبيعي قد باح لكل احد ان يبي ذاته ويدفع عنها الجبر بالجبر اعني
ان يقتل العدو المتفرض عليه لقتله ظالما او يذهب ماله او يفسد طهارة او يجمع عضوا
منه ولكن بشرط انه لا ينحل ذلك الا بتصدية ذاته فقط وان يتصرف بغاية
التحذير الا يوجد لوم بتلك الجناية اي انه لا يجب ضربا الا كراهية ليعمل قوة اعظم
بما هو ضروري لدفع الضرر عنه كقول العلامة وولينا وليسيوس فيتلخص من ذلك
اولا انه لا يجوز للجور لاجل نجا ذنوبه ان يقتل جنود الحاكم الذي ياتون بوس
الجنح الي مكان القتل وكذلك اللص الذي بقي عليه الشرع واذا ن يقتله لا
يسمى له بقتل من طلب موته للظلم يعمل معه ذلك ظالما كما علم ليمان نائبا لايجوز لاجل
الخوف والشرق قتل من يشتمهم ويوسمهم سببا شديدا لا يليق بشانهم لانهم يستطيعون
دفع ذلك بوجه اخر كقول ليسيوس وان زبوس وارتادوس وديانا ولاجل لوم
ايضا قصصهم وادعاهم قاصدا ليلظهم لطمة او يفرجهم بعضا ولا يجب ان يتلبوا قول
البعض من العلما الذين زعموا انه اذا لم يستطيعوا منع الضرب بطريق اخر فيطلق
لهم القتل لانها قضية محرمة وهي القضية بين الستين قضية ثالثا اذا استطعت
التجاة من يجمع عليك قاصدا قتلك ظالما وذلك اما بجره او بقطع عضوه او بوجه
اخر فلا يجوز لك قتله واما القول بانه اذا كان الانسان من اولي الشرف والنباهة

او من روم الجند يهرب من عدوه المتفرض عليه يتلف عضوه ويحترق فحينئذ يسمي
له بقتله ما عدا اذا كان سكرانا او مجنوننا فهذا لا يجب ان يقتل لان نظيره هذه القضية
حرمة وهي القضية الثانية والشرع قضية رابعا لايجوز قتل اللص العارفت
شيا بغيرا لكن اذا عرق شيا دافئة جريئة ولم يكن استسلامه منه دون قتله
فيسمى لك حينئذ بقتله فمن ثم اذا نقول الشريعة ان اللص الليالي يقتل ولا جناح
علي من يقتله بخلاف اللص النهاري فيريدك الي ان اللص الليالي لا يمكن طرده
لما بالقتل والنهاري يمكن طرده بطريقه اخرى لانه اذا امكنك ان تقتض عاليا لليالي
فلا يجوز لك قتله وان لم تستطيع تقتض علي النهاري ولا يمكنك ان تتروما
اخره فيجوز لك قتله بشرط ان يكون الماخوذ دافئة وان لم يمكن كذلك قتله
فمن كما يقع من قريم القضية السابقة والشرع من الستين قضية
خامسا وقال البعض ان الميت اذا دخل عليها رجل وانزل يقتضها فان لم
تستطع دفعه لما بالقتل فلها ذلك كاعلم ليمان فتاير ولسكيوس سادسا اذا
كنت عارفا العدو القاصد قتلك في حال الخطا الميت فيجوز لك من حيث فضيلة
الحياة ان تعف عنه وتقبل الضرر علي ذاك الا انك غير ملزم بذلك اظلم
لانه هو ملوم بذنوبه في خطر الهلاك من شرفه كقول ليمان سابعا اذا جرح عليك
عدو سوي ضربك ظالما وهرب او هرب قبل ان يضربك فلا يسم لك بقتله لانك
حينئذ لا تغيب ما يناديك بل ستقاسمه كما قال المعلمان ثوليتوس وكوليوس
واما هنريكوس وبونا وفرنسيس زعموا ان يجوز لك ان تجري ومله وتضربه
بقدرا لا تقتضي حياته وفيك اذا كنت عالما انه يترك باحالك اياه لما ان العلم
للمان وليسيوس وبونا جينا وفيلوبروس وديلوغو وولينا وليسيوس وديانا
دوت اخذ الانتقام وان كان مكلنا بالظفر وقال ديلوغو وولينا وليسيوس وديانا
وغيره ان اللص اذا اختطف مالك وهرب يوزن لك ان تخاض في اتريه بالسلاح
وتقره لكون الذي قد اختطفه منك موجودا بعد ذلك اذا دخل الي مكان للمان

كبدته وقرية فلاجل لك فيه بل يجب ان تعلم الوالي به ليستقل ما لك منه
فان لم تقطع استخلاص ما لك منه بقية الحاكم فينبغي ان يكون لك المفعول الي
حيث واخذ منك منه عتقا وان خادك ومنحك فيمكنك رد الجير بالجير كتول
تاير وليسيوس وملوناطوس وديانا وارنادوس ثامنا اذا هم العدو ليقتل
احد عدونا فيقول لكل احده ان يتقدم من عدوه كتول فيلوسوس وتاير
ومولينا الجزء الرابع . . .

ثم هل يجوز قتل البري احيانا ج انه لا يجوز قتل الانسان البري بقصد
ومعرفة ان الله تعالى وحده الذي هو مالك حياة ساير بني البشر فكيف يتفق
اطلاق ذلك عرضا وفي بعض الاحيان بوجوب الحق او بوجوب امر يعادل الحق
والحيوة كتول العلامة وجميع العلم فينبغي من ذلك ولائنه اذا حاصر ملك نظام
مدينة ماء وطلب من اهلها ان يقتلوا شخص ما بريا من كل خطا وائنه يهدم
المدينة فلا يصح قتل البري بتقصده قتل انه يجوز قطع عضو واحد خلاص
الولي والحال ان هذا عضو واحد من اعضا الجهور فاذا الخ فيجب انه ليس
بعض الجهور كاليد والرجل في الولي من حيث انه لا يتم الوجود والحيوة من
الجهور وانما يطلق عليه اسم العضو مجازا لا حقيقة كما علم مولينا وليسيوس
وفيلوسوس ثانيا انه يجوز للجهور ان يلحقوا البري بالحضور لهما المظالم وان
اي عن ذلك فيباح حينئذ تسليمه لانه بوجوب العدل وفضيلة المحبة يلزم بتتبع
حياتوه فدل على الجهور ومن غدا اذا اي يعبر مذبذبا لا بريا ولا يجب تسليمه
مساعدة للنظام بل مساجعة فقط حيث ان التسليم بذاته موقوف وان قتل فيكون
قتله خلوا من قصد الجهور كتول مولينا وليسيوس وفيلوسوس وكما ان وما
اذا كان البري غريبا او لم يكن تحت طاعة الجهور يقال المعلم دلوغوانا لا يصح
تسليمه ثالثا اذا لم تقطع الزمان الموت المبطني فيق الملك ولا يمكن
ان تجزئ به ما لم تقط من كان ملقي في ذلك الطريق فيسمي لك ان تطاه ولو كان

بذلك

بذلك خط مومي واما اذا كان طفلا لم يمتد بعد فلا يجوز لك ان تطاه
حسب رأي المعلم دلوغو والمكونوس وليسيوس وفيلوسوس رابعا اذا
حاصر الماء مدينة ماء فيجل لاهلها ان يفر بولاعلم مدافع ولو علموا ان
ما بينهم اقواما ابريا لانهم اذا قتلوا فيقتلون بغير قصد حاسما لا يصح يقتل من
ارسل لاجل الصلح ولو خالوا العدو المهزوز وتلك وذلك لان الرسول بري من
العدوان علي رأي بونا جينا وديانا خادون لانهم وان سارل ساييل هل
يجوز احيانا الموافقة والمعاينة باسقاط الجنين من احشا والدعوى فيجب انه
من المعلوم ان من يلوح ذاته او يباعه غيره بهذا الامر يتركب خطا وجميعا
سوي كان الجنين دانسا او ضايعا منها لان هذا الفعل من عين ذاته
يضاف الي القتل وينافق نظام التاليد كتول وليسيوس واما اذا دعت
الضرورة الي ذلك اعني لاجل حفظ حيوة الام فيجب ان تقع اما مك اما
تكررة القوانين الماتية اولها اذا امكن فرج الجنين من احشا امه دون
موتها علي ما تراه اهل البصرة وكان الطفل خائفا من نفس الناطقة
فتسبح العليا بالراحلة كتول سائلن وانريكلن لكن ليسوس مع غيره من
العليا الذين رايهم احق ما تقدم واصوب قالوا لربي يجب تقصده لا سقاطا ولا
اذ يمكنك النجاة من ذلك بغير قصد اعني مداواة الام فقط فان سقط الجنين
فيكون ذلك بغير قصدك حاشية اعلم ان الجنين الزكرا لا يدخله النفس
الناطقة الا في الماربعين والاربعين في الثانيين علي رأي غالب العليا
لكن هذا تحت احتياط ثانيا اذا اقتبل الجنين النفس الناطقة وقعت
ان موت والدته يحق ان لم تشرب الدوا القلاوي فيحين يطلق لها ان تشرب
ونعم البعض انها تاترم بذلك لاقتنا الشفا فقط ولو اسقط الجنين ومات
لانه اذا كان الغرض شفا فيحين يجوز للدوا الاهتمام بخلاصها اكثر من
الاهتمام بخلاص جنينها ثالثا قال اغلب العليا انه اذا كان في موت

الوالد منها ان يزوج الجنتين حيا ويقتل للعبقة فتقتل الوالدة اضطررا كالحيايات
تقتن عن شرب الدواء لان حياة الطفل الرعيحة لاقتل ولو يب من حنط حياتها
الجسد انه وذهب لويس ولودلوس الى خلاف ذلك وقال ما ان هذا الراي
يقرب للعقول اكثر وقد اتهم بذلك ليسويوس وفيلوسيوس وبونا جينا

الجزء الخامس

في الخاتمة بالوعود في الحرب وينقسم الى ثلاثة فروع

الفرع الاول

من ما هي الخاتمة بالوعد حل تجوزا حيا نافع اعلم ان الخاتمة بالوعد هي
قتال حاد بين يوعيين شخصين فصاعدا يستعد احدهما المخر الى القتال
وقبول الآخر وهذا لا يبي مياته الفات بل ايجاعا في الفل ويكون غالبا خطأ
مما لك اذا كانت مضررة دعية وعلته موجبة لا يجب انما كاهر الجمع التريفي
في الفصل التاسع عشر المختص باصلاح العيرة من الجملة الخامسة والشرين وقول
ساكنس ويقتل العدا فيقتل من ذلك ولا ان هذه الخاتمة اذا مدت لاجل
بيان الحق والتبري من التهم والاتحاد المصونة فلا يسمي بها لانها ان صمدت
لهذه المسباب فتكون ولطمة كاذبة وتجب كالاختناقات الباطلة المنتفعة
بالكر لانه قد يمكن ان يقتل بها الهري من الذنب والخطا ويقف انه يقتل كقول
طالوس نائبا لادبي بهذا القتال استقاما من المبدأ او اظها للثيرة والثيرة نالفا
لا يسمي ايضا بهذا القتال للقهاء من العاظمين لكون من يوزل هذا القتال لا
يتلق عرضة عند القتلا والصالحين حتى ولا عند غيرهم من الناس اذا امره عدوهم
بقوله لا يلحق بي تعدي الغوايس الملكية والملوكية وان حاضر وليس يمتني من
وجهك غير اني انا استعطفك معهما كان منك هكذا قال طالوس رايضا تطلق
هذه الخاتمة لميات اعتبارا لاسر عدوهم وانتهوا ولكي يتم الحرب باقل ضرر
كقول ساكنس خا ما اذا اتفق عليك عدوك بقتله وطرح العلاج اما انك فاصلا

قتلك

باب فصل اجرة قمع

قتلك ان لم تقتله فحينئذ يسم لك ان تقتله لانك في هذه الحال تعدك صان ذاك
ومثلهما اذا امر الحاكم من قتي عليهم بالقتل عدلا ان يقتل بعضهم بعضا فيباح
ذلك لم لانه حينئذ كل واحد منهم يقام جلادا عادلا لرفيقه هكذا علم طالوس

الفرع الثاني

من حل تجوز الحرب ومتى تجوز اعلم ان الحرب الدعوة معلما تجوز اذا صمدت
لكي يدفع المضات الظالم عن ذاته ولو كان بسلطان خصومي فاما الحرب العادو
لاجل طر المبدأ وقهرهم فلا يسمي بها الا بثلاثة شروط احدها ان لا تجزي المانص
ملك او اميرا وحاكم تكون سلطته مطلقة كسلطة البابا والملوك وبعض الملوك
كجم البادقة نائبا ان يكون سبب ثقل الادعاء كقتل اخيه او قتله او لبيات
العدو ولا تتخلص اموالي مخطوفة ظلم او قتل العصابة او لبيعة المبريا وما مثل
ذلك كقول لميائ وولينا وديانا وريجنلدوس نالها ان تكون صيرورتها بنية
صالحة وقلب سليم انتهاء لقيام الخير العام لا لثمة انتقام ان اذا اذلك هذا
الشرط المخير لا يحصل التزام الرد كما اجمع العلماء اقتدا بالعلمة فيقتل من ذلك
اولا ان من يشي حرا عادلة لا يسمي لعدوه بما رتبوا لانه لا يمكن ان يكون الحق
مع الاثنين لكن ربما لا يغطي اذا كان كل واحد منهما يظن ظنا صحيحا ان العواب
معه كقول فيلوسيوس نائبا يجب علي الملك قبل انشا الحرب ان يحبس نفسه كائنا
ان كان الحق بيده ام لا ولهذا يجب عليه ولا ان يستقر اربابا الدولة فقط
بل الناس الصالحين ايضا الذين يعرفون ناموس الله ولا يظنون نائبا ان يتهتم ارباب
قصاد ومكاتب الي خصمه ليسترد الى الحق ان امكن نالها ان يبع هذه الحرب في
يدعها اللاهوت ليضوعه بموجب الشهادة ويظهر والله ذلك من غير خوف صبا
رايا ان يلقي الى البارقي ويقع الامر بيده ويحلل ضايقا الى ضايق الصالحين
يحكم بما يرتقي ان يكون فعله واجبا في حال الموت واعلم انه يجوز الحرب لا لتخلص
المرزاق بل في راي صليب في صحتها لك اذا كانت الحشك فيها عابى حدسوا غيبيين

لا يجوز كون المالك حينئذ ولي حقا كالم فلوليوس وطالوس وديانا ثالثا
 وانما تحقق الامر في محنة عدل الحرب فلا بد ان يرسل خمره ويظهر له القفيه
 فان اجاب بالادعاء والى الواب فلا يسم بقيام الحرب بينهما وان كانوا قد اشره
 فيلزم حينئذ بطلان قوله اما باقضي العدل او بموجب المحبة الاخوية المسيحية
 كقول مولينا فلوليوس رابعا اذا كانت الحرب مادية لاجل قهر العاصي فيجوز
 للملك ان يبلوهم بوقاسا من التكاليف ورواها التي اخطئها بل اوفرهما
 انما ناديا ليقيم: واذا اتصر عليه فظهر به يطلق له احوال المغلوبين واخذ الجزية
 منهم ولو كانوا ابريا ويجوز له ايضا اهدم المراجع وكلما كان ضروريا لا مانع كقول
 كونينك وديانا خامسا يجب على الملك والمملوك ان يبالوا في حقوقهم والمغلوبين
 بكافة الغزاة الذي جعل للعدو والروية من قبل المجنود بسبب ذلك كقول
 كونينك وبالاوس وديانا سادسا اذا شاهد الملك الكاثوليك ان الحرب عادلة
 وجازية لم يكن لها نصيب للبيعة المقدسة ضرا ولا ايام التقيم ننكا وتغير على قتل
 كثير من المؤمنين فسيلاهم ان يهلوا بها ويتمول عنها كقول بالاوس وديانا
 سابعا اذا كانت الحرب صاخا وجازية فمن عيب ذات الامر يجوز للملك استدعاء الكفو
 لمعونة لكن لاجل التذك وبخاطرة افساد الدين والمساكن المقدسة فلا يليق ذلك
 بعض المجرمين كقول بيجينلدوس وفلوليوس ثامنا يجب للملك الكاثوليك
 بمساعدة الارملة في الحرب المعادلة الا اذا كان ثم خطر في افساد الدين وانتشار
 البدع وشك المؤمنين كقول كونينك تاسعا مرسا الصاكريا ثوبا اما جسيما
 ويلتزمون بالمكافاة اذا اقتدوا ما نكروا الا اذا اذا اخذوا من الملك علاقة
 ما بقي جندي وجها اقل من ذلك طمعا في اختلاس بقية الطاعة ثانيا اذا
 قدوا الجندي مالا مفسدة قبل ان يملأ ثانيا اذا اخذوا بشيء يدخلهم للزبي
 ولدين لكي يسيروا ويقيموا هناك رابعا اذا كان الجندي متروا واحد فمقبولة
 منازل كثيرة بخلاف العدل كقول مولينا ونجوس وديانا وبيجينلدوس خامسا

اذا اخذوا علاقة المجنود وسواهم ان يخذوا من الروية قسرا عاشر
 الجندي اذا اقتصد الحرب عادلة كانت تلك الحرب اوجازية فانه في حال
 الخطا وغير قابل للخلعة ان لم يعلم فمجهول: واذا كان الحرب جازية فانه يلتزم
 بكافة الغزاة الذي مدونه ولا يخفى من الذنب ما لم يكن صدوره فعله
 يجهل كلي. لانه اذا كانت بهذه الحالة فيكفيه ان يرد ما بقي عند من
 النهب والخطن او الذي انتقم منه زيادة عن مقتاده جازي عشر اذا دعي
 احد الروية الى الحرب في كتب جنديا فلا يلتزم بالنقص عن الحرب ان كانت
 عادلة او ظالمة اذا كان الامر مجهولا: لكن سيلاهم ان يظن ان الحق بيد
 ملكه الذي يجب عليه طاعته واما اذا كان غريبا من الروية التي لذلك الملك
 فيلزم حينئذ بالنقص عن عدل الحرب وهو ما علي ما ذهب اليه مولينا
 وفلوليوس وكايان وانزويوس ومولدو طوس وبيجينلدوس خلافا
 لآخرين قد اجماع العلم ديانا دهم ليسوس وديوكو واسكوبيوس ثانيا عشر
 اذا عفا الجندي ان الحرب ليست عادلة ومضي بها فلا يجوز عليه ان لم يقصد
 تجنبها قصدا كاملا ويهادر الكون والقتل والنهب وامثالها :

الفرع الثالث

ما الذي يجوز فعله اذا كانت الحرب عادلة يجب اعلم ولو كانت في الحرب
 المعادلة ان يفعل الجانب ما يمكنه من الامور الموقرة له لئلا يبال قصودا قتل
 والنهب وامثالها: لكن لا يطلت له قتل الابرياء تحت المسموم بالابرياء الشيوع
 والنساء والمطفال والرحبان واحلا الاكبر ومن وزوايا لا يمكن القدسة
 والقبار والغلايين لكن اذا كانت المذكرة من اعضا الجماعة المعلقة فيقول
 حينئذ نهب اموال الجماعة لانيما اذا انتقم حصول مقصود الحرب خلافا من ذلك
 لانهم من حيث انهم اعضا الجماعة فيجوز عقابهم بسلب هذه الاموال التي الخاصة
 حتى فيها كقول مولينا ونجوس وكايان وفلوليوس فينتج من ذلك اولاً انه

قد يجوز تارة احتراق الكنائس وقتل الموجودين فيها ونهبها ولكن بهذا الشرط
انغى ان استولتها المعد بمقام القلاع في الحامو كقول سبترس وما يونانينا
ثانياً يجوز استمال الكايد والجيل للظفر بالاعداء لكن يجب ان تكون غايته من الكذب
وكذلك الجواسيس لا يخطبون ميتاً اذا تظاهر بالحبية والصداقة للاعداء فاما
الاشياء التي لا يستطيع اولا العقول الفرار منها ولواجبها كالتسليح
واليار والشباب وغير ذلك من آلات الحرب فقهه جميعها لا تطلق كونها متافقة
الحقوق الحرب كقولنا لثا لايجل ابطالها المعاهدة الجارية فيما بين المعدل
الجاريين الا اذا كانت علنة لمزجهم للجهور والايان القيم او اتيت المعدل
بابطالها او تغيرت الشروط والاحوال كقول بالادس وديانا ولايمان رابعاً
المرام الماخوذون احياهم ولم الحرب من طابطهم ولو كانت الحرب عادلة من
جهة الاخرين وذلك اذا لم يكن ثم عهد ما بين اوتك قاطع فاما الماسورون
ظلماً فيجوز نزع الفرار عنهم فاخذنا منهم ايضاً كقول لايمان واما انكلا يجوز
قتل المرتين فيساق الكلام على ذلك في الجزء الرابع من الفصل الخامس
خامساً قد يطلق تارة لقايد المسكرات يبيع لم نهب المدن والقري ولكن لا
يجوز ذلك المأذراً لاسباب مزدوجة داعية اما الجور لا يطلق لم نهب المعدل
واضرارهم مخلوكم امر قايدهم لكونهم خدام تحت الطاعة كقول عما نوبيل وما
ولايمان وفيلوسوس وديانا سادساً لا يبيع للجنود اذا باعوا في القري في ايام
الحرب بل يخذلوا شيئاً ما يملكون استقامتهم حتى ولا هدلاً اذا عرفوا انها ليست
برضام وان خالفوا ذلك فانهم خطيون خطاً ممتاً ويلتزمون بتعويض ما
مروا لكن اذا كانت في حال احتياج كلي فلا يوجب عليهم الماخوذ خطأ
كقول بوليا وكوتيك وديانا سابعاً يجوز لخد الكاهن من اهل ملكة
اغني بالشرط المتدبر ذكرها ولها ان تحقق ان اهل تلك الملكة سمت باخبار
رعيهم ثانياً اذا ابي الروما والواكده عن رحا التي الماخوذ عن اقامته المعدل

ثالثاً اذا حذر ظلمهم وخطاوم بانكار قيام الحق رابعاً لا يبيع للملك ان توت
بذلك المأخذ عليهم بالامر الجاري خامساً لا تكون المكافاة الا بمقدار الضرر
سادساً لا يكون ذلك على اهل المكلروس وان سالد سالد الا بالحدت للارتقاء
من ايدي المعدل من تكون ج اذا كانت املاً كالارض والقلاع وغيرها فانها
للك او للملكة وان كانت من الاشياء التي تيمر بالناس بها فتكون نصيباً
لخاطفين اذا المقتضا العادة الجارية لانه في بعض المدن اذا جرت المادة
ان يعطي منها جزء للملك او للملكة كقول ولثسا ووليا وانا خور وسلفسترس
ويونانينا وطرلوس وديانا خلافاً للدرندوس

الفصل الثاني

في الوصيتين السادسة والتاسعة اعني بهما لاثن ولا تشهي امرأة فريك
وينقسم الى اربعين اجزاء ... اعلم ان هاتين الوصيتين تنهيات عن
شي واحفظاً عما كان ام مغراً وذلك هو الخطا الشهواني والزوي فالزنا هو
رغبة التلذذ الدنس الشهواني بالاعضاء المنوية للتلذذ بهيجات الموضع ...
الجبرانية المنوية له وقد يوجد تلذذ اخر ولو انه يطرب الحواس لكنه اذا المر
يعطى الى الخشا الشهوانية لا يبعد فذلك ما لا ينقسم الى كامل وغير كامل
فغير الكامل هو الذي لم يبلغ حد الزنا الذي يخرج بالخطايا المنعولة باطناً
كاستمرار الفكر في المذناس الزنوية والشهوة الرعدة لفتيائاً وهذا ينقسم
الى مقدار امتياز والموضوعات المتطورات اليها والكامل هو الذي يبلغ الحد المذكور
اثناً وهو مقام طبيعي غير طبيعي فالطبي هو الذي يمدد بطريق الطبيعة
وهذا لاثنا زنا فعال نوعاً من جهة الزنا ولو انها انتقلت من جهة اخر وذلك
باعتزائها بشناعة زانية كالفسق والزناح المقارب بغير الطبي هو ما كان مخالفاً
لجماعة الرجل للامارة فاجاب عن طريق الطليد وما مات له وهذه الاشياء من عين
جنسية الزنا لكها تحتل نوعاً على مقدار اختلاف الوجه التي تحتل زناها الجزء

الجزء الاول

من حل ان ليس الاجسام والتقبل والتكلم بالفواحي وما شاكلها خارجا
عن الزبنة بعد خطأ وأي خطأ ان يجب التمييز بين التصديق والتلذذ الشهواني
وبين التصديق والتلذذ الحسي الخائب من شهوة العاديين الملازمة الموجودة بين
الحاس والحسوس لان التصديق والتلذذ الشهواني لا يتلذذ من خطأ ميت أصلاً
ويجب التعقيد به عن الدخول الي الملوك كما قال الرسول الالهي في المصحح
الخامس من رسالته الي اهل غلاطيه فالمفهوم من هذا القول اولاً ان ليس
والكلام والتقبل وما شاكلها اذا كان خارجاً عن الزبنة انتفاءً للتلذذ
الشهواني فيعد دائماً ميتاً دائماً وليس له ان يتلذذ الشهواني باخراج المني لان هذه
الامور من عين ذاتها مهيبة للزوج المني وغير ذلك من الماداس الودية كقول
فيلوبيوس وما نكس ثانياً هذه المافعال جميعها تصد من جهة الخطايا المختلفة
بالفعل ومن ثم يجب انظرها مفصلاً في حال الاعتراض اعني يجب ايفاح الشخص
التي تملك معه هلانة كان ذكر ام انني اعزها كان ام زوجاً اجنياً كان او
من المقارب متدوراً كان او غير ذلك كقول فيلوبيوس وما نكس ثالثاً ان ليس
الناحي من التصديق المصادق في العادة ويوجب الخدمة والادب والمجبة
كتقبل الاقارب ولعناتهم عند قدومهم من السفر فلا يمد خطاه ولو تفرقت
الطبيعة بسبب لانه يبغي كره الماراجع لانه عدم ارتقاها به كقول فيلوبيوس :
وفيلوبيوس رابعاً ان يجري ذلك بعانة وعهارة بطريق اللعب والزرع مع
اي من اتفق ولوانه صدر خلوا من قصد ري وفيه دسيسة قال فيلوبيوس
وليبوس وما نكس وديانا ان خطاها في فقط اذا اعرض عنه فاعلمه حين
انتباهه علي صدره الي الشهواني لكن علي رأي فيلوبيوس وهو المدين انه
خطا ميت من حيث انه يوصل الخطا الي الفاعل والمفعول خامساً من يتلذذ
او ليس اعضا جسده المولده الزرع افيتنر الي مباغتة البهائم بل هو وعانة

وعهارة

باب فصل في جزئية

وعهارة خلوا من قصد اللذة خطأ ويوجب علي مقدار الخطر والشك الذي
طوح ذاته به ولكن من نظر اطن جسده لاجل علة داعية طيبه وليس
بقصد ري مح بغضه الخطية فلا جناح عليه كقول فيلوبيوس
وما نكس سادساً من يشاهد وليس بعانة هذه الاعفا المذكورة في جسد
شخص لا يما اذا كان مقترناً عند الجنس او شاهد بها مع الناس خلوا
من ضرورة فانه يجلي لذة الخطا الحامل فيه ولو لم يقصد ذلك لاجل التلذذ
لكن اذا جرى ذلك لملذذ داعية فلا جناح عليه كاتفق ذلك اجناً لا لاطها
الذين يطمرون الي مشاهدة هذه الاعفا لئلا لا يجمع والمرايف لكن
اذا اتقت المشاهدة من بعد كلي وكلياً فلا تخطأ كقول فيلوبيوس
وما نكس ساباً النظر وليس ايضاً بعانة الي اعفا جسدي كان من الجنس
خلوا من نيل وخطا بالتلذذ الشهواني يمتلئ بخلوا من الخطا الميت مثلاً اذا
صدر ذلك بين شخصين يقتضيان او يجعان لكن هذا الاحتمال يكون باللس
نادراً لانه اقتران اللس بالخطا كقول لمايك وما نكس وطالوين تاسماً
المغاي في الدمنة والمخاطبات الهمة وقراءة التفتد هذه الامور اذا كانت
بنية قبيحة وكان ثم خوف من خطا الرضا بالامور التي تصد خطاه ميتاً
لكونها تصير عثرة لا لخطا فاعلموا فقط بل لسا معيد ايضاً لكن اذا صدرت لعباً
وبعانة ولم يكن ثم مدبر شك او خطر فليس بخطا ميت ومثل ذلك الرقص
المران الا ما عترة جداً ومنعوا المؤمنين عن مباشرته وذلك لانه مهيج للزنا
لا يما اذا كان مقترناً بطرف روية كقول ساكس وفيلوبيوس والخطاين تاسماً
من يلعب في الحافل لعباً او يمتن كتباً او يبرر صوراً محطنة للناس الي اثم الزنا
فانه يجلي خطا جهولاً لانه يصير علة لاعترة بعثتها الناظر من اليه ومثل ذلك
ياثم الحكم الذي يمتن بهذه الافعال اذا لم ياتوا بذلك لمنع شرعهم وضرر
ان يكقول ديانا وفيلوبيوس وارتاخوس وبلدله وان سابل سابل هل ان

الكتب

الهلل والتعجيل والنظر بعد ثلثي الزوجين ايضاح ان جرت هذه الافعال
بأكملها المباشرة فهايزه وان صدرت بنته التلدة فقط فتعد خطا وعضيا لان
الزوجة تطلتها وتبريها ولا تنقص الميتة الواحدة ليس خطأ ميت لكن اذا
فعلوا ذلك مع خطا خطو الزوج خطأ وميتا لان ذلك محرم عليهم كقول
سائس فيلوبيوس وغيرها: **الجزء الثاني:**
من ما هو الزنا الطبيعي الكامل وكم هي انواعه ان الزنا الطبيعي الكامل
هو صورة مباشرة ما بين الذكر والانثى غير المختلطين بالنع وبعثتان النظام
البشري بنوع النكاح واما انواعه التي يجب ايضاها فهي اولا الزنا الساج
اعني مضاجعة الذكر للانثى غير المرتبطين برؤس ولا برجنت ولا بدنة لعمدة
ويكونان كلاهما قد اتسعا على ارتكاب الاثم ويضاف الي هذا الخطا المعصية
اي الزنا العريه وهو زنا متعل فلهذا لا يجوز غالباً لاجل المعصية التي بعد ذلك
المسيكه وغيرها من الفسادات السمعة الرديئة التي يحصل من مسكها شك ولولم
يخطي معها كقول سائس وناورا وفيلوبيوس اما زنا المعصية مع البنت المملوكة
هو نوع الزنا الاثقل اثماً وقال كثير من العلماء ان ايضاحه ضروري في الاعتراف
والزنا ايزنك البنت اكثر من الرجل كما علمكم يكون وسائس وفالكندوس وفيلوبيوس
لكن المعلم انهم وكوفناوس وفيثا لروس اكثر واكثر وقد استنوب ديانا رايم
تأثراً فاض البكورية وهو مضاجعة البنت كرهاً من رهاها لانها لم ارتقت
بالفعل التبع فتكون الخطية غير متعلقة بالنع عن الزنا الساج: فهذا النوع
اعني فاض البكورية يلزم ايضاحه في الاعتراف على ما يري ليسوس وسائس
واكثر ذلك ناورا وناورس وغيرها ثالثاً الخطى وهو الكايف باعتصاب الشخص
سوي كان ذكراً ام انثى من زوجها ام غيرها قلنا الكاين باعتصاب لست الخوف
اذا عني لا يمي هذا الفعل اعتصاماً بل يفرض الي الزنا الساج ويكون غير مختل
نوعاً كما علم ديوكوفيلوبيوس وبونا جينا وديانا وليسوس وسائس رابعاً

النسق

النسق هو زنا الرجل بامرأة سوي كانا كلاهما زوجين ام احدهما فقط حتي ولو
انه عري جمل المرأة بذلك لكون هذه الخطية النتيجة مضره لحال الزنا وموت
هذا السر المي وان كان كلاهما زوجين فتستأخر حيث هذه الجوزة الخطية
الرجسية لانها احاطت بلحققة بالزوجين ويجب ان يبرها في الاعتراف كما علم
فيلوبيوس: ونفس المراقبة يكون اشبه خطا من نفس الرجل لمدد الفهم
الجزيل الذي بينهم المولد فلا يعرف لمن يكون ويدفع ما هو المارث الحقيقي
للولد الذي وغير ذلك من المضرر خامساً احتلاط الدم الذي هو الرجل مع اقاويه
او اهلاليه من الدرجة الاولى من المصلاط المجرى الي الدرجة الرابعة
الدخلة في هذه القرابة ويزداد ثقل هذه الخطية باعتبار نسبة القرابة بين
فاعلهما فلهذا يجب ان تدعى درجات القرابة في الاعتراف: لست هذا هو الطريق
الايم كما علم ناورا وديوكوفيلوبيوس ان هذه الخطية صادرة بين المقارب
الدموية هي اثقل جرماً من الواقعة بين الاهالي مثلاً الخطية مع الام اثقل
جرماً من الخطية مع امرأة الاب ومع الاخت اثقل جرماً من الخطية مع اخت
الزوجة: هكذا الخطية مع الاهل اثقل جرماً مع المقارب الزوجيين والناوسيين
واذا شئت الكامل في الزنا امرأه كان هولها الخارجياً وليست لم تكن هذه
قرابه روحية حقاً فلا بد من ان يوضح ذلك في الاعتراف كاثبت ذلك سائس
وكوتينيك وفالكندوس وهو الماروب والامع خلافاً لما وديانا سادساً سلب
الاهليات وهو نفس ما هو من درجة الحكمين له بالامور الزمنية اعني تنفي
شخص مقدس لله او كان مكرساً لم يكن يلقي بزوج في الميعة او يلبس جسده
بها المتأ الميا ومثل ذلك من ينعمل ذلك بين ملأين المؤمنين المكرمه وهكذا
كل فعل شهواني مع شخص مقدس او في مقدس او كان باطناً ام خارجياً فيجب
هذه المذكورات تعدل كلاً وفقاً ايضاً ويلزم المؤمنين ايضاحها في الاعتراف غير
انه لا يلزم بتبرج كيفية الدرر حل كان احتياطياً او غير احتيالي ولا يلزم ايضاً

بيان ان كان متقدماً من وجهين مثلاً كان هو لاجب وكان متقدماً من وجهين
بالعدد واحد كاعلم سائلكس ولايكوس وقد اوردتها وتبهما ديانا ويوكوس
واسكيوبوس
من ما هي انواع الزنا الكامل المتفاد الطبيعه
كل فعل يكون ضد النظام الذي رتبته الطبيعة لتكاثر النسل وهي خمسة
اولها مباشره الضابطه يتناقض هيت الحاده الجارية اذا كان خطر سقوط
الزنا الى خارج او فعل ذلك بتعدد مع الرجل فيعد ذلك بلايب خطا اعميتا
وان لم يكن ثم خطر مما قلناه فمع ذلك لا يغلو هذا الفصل من اقبح الخطايا العريضة
لكن اذا جري هذا الامر من الزوجين احدهم داعية اعني اذا لم يتطبعوا
الجماعه بسبل اخر فيجوز لاجتماع عليهم مثلاً اذا كانت المرأة حامله وقرب
زمان ولدتها كول فيلوبيوس ثانياً الخطيئة اليه ووجهها استخراج التي خلوا
من مضاجعة وفي حين فعل هذه الخطيئة الكلي قبحها معها فقد فعلها من
الفسق او غيره من المافعال الملية بعد مذئاب ولا بد من ايضاح ذلك في
المعترف تالنها الخطيئة العاديه غير الكامله وهي اجتماع الذكر مع المني
خارجاً عن باب التاليد وان جرت بين المقارب او بين الزوجين فيها اذاتها
مضاعفاً ولا تحب عاد ويجه فقط بل فسفاً وزنا المقارب كاعلم يونانجيا
رابعها الخطيئة العاديه الكامله وهي مضاجعة اثنين من نوع واحد كذكر
مع ذكر وانتي مع انتي ويمكن تضاعف اختلافها بحسب اختلاف حال الخطيئين
وزعمهم وان صدرت بين المقارب فيقتل جرهما كثيراً لكن ايضاح درجات
الترتبة في الاعتراف ليس بطوري كون الم والدن بهذا النوع لا يتربا ولا يصد
بينهما اهليه حسب رأي العلم سكويار وقال المعلم دلوغومفاً الديانا ان
المعترف بهذه الجريه لاجل من بيان حاله فاعلاً ومولاً به فاعلاً من الزنا
البهايم وهو اقبح والتم من جميع انواع الخطايا الزنويه وهو مضاجعة

البهايم واعلم

واعلم ان الزناح ايزه بهيمة كانت لا يتنازل عن غيرها ولهذا لا يلزم
ايضاح ذلك في المعترفان: ويضاف الى ذلك الزناح الشياطين لانه يضاف
العبادة الواجبة لله علينا ويكون احياً نافعاً أو ساد ومياً او غيرهما حسب
نية الخاطي وفعله كقول يونانجيا وفيلوبيوس واسكيوبوس

الجزء الرابع

من هل يجوز لاجباً اخراج المني قد جمع شارب العلماء بعد تالم من الكتب
الا لبي حيث يعدم كل فاسد الحصول على الملك العادي انة لا يجوز اخراج
المني احتياطاً لا لئلا لالهة والعافية ولا للقاء من الموت لان الطبيعة قد
حمت على الانسان بكل وجه استقدام المني خارجاً عن الزواج لانه بهذا
الامر الفسح يتدعم الشهوة بهذا المقدر حتى الله يظلم العقل البشري فيعود
كل يقع ذاته بهول في اثم له سيئاً ومجياً لا يخرج الزرع من غده تصد من
ذلك نوايل عديدة جسيمة ضد خور الجوهر فتصد غايته التاليد كقول ناورا
وليبيوس لكن اذا اهرق غيباً وكرها فلا يجب دنها فلاح من ذلك اولاً
ان المني اذا صد مصارقياً يجوز لاجل بقاء الاولية ولو فرج معه شيء
من الغير الفاسد كرهاً وغيباً كاتناكس وفيلوبيوس وطالوس ثانياً اذا
خرج في النوم خلواً من احتيا ولا يلزم الانسان بضبطه قولاً واذا ان يخرج
بغير رجي ولا تلذ بل اخوفاً لئلا اذا سكه بعد ذلك من ذلك شيء يبدو فلا
جناح عليه بذلك لانه لم يجره عدلاً ولا انتها بل تركه في حال سلبه وجرت
عليه ضعف الطبيعة واستكرو اذنا معها كقول سائلكس وطالوس ثالثاً من
احتلم في فحوه ولم يعط سياً في ذلك ولا رضى به ولو فرج لاجل خفة
القارب والشهوة عنه فلا يصد عنه هذا خطأ لانه لم يفرج بالاحلام بل من
اجل راحت نفسه عما كان يميلها الى الخطا كقول ليسوس وكليان رابعاً اذا
كان الانسان بفعل جيد نافع جداً وفطر يعين بهير توك هذا الفصل لا يتم

علم

المبهمات الطبيعية وسقوط الشهوة مع انه كان ذلك وغير راضي به حينئذ
اذا لم يكن ثم خطر من قبول التلذذ به لا يلزم ترك الاول من حيث انه طال
انما هو فقط واذا صدرت في خلوا من قصده فلا يجب ذنباً لكن اذا كان ثم
خطر من قبول التلذذ فسيلا ان يترك ذلك الفعل ضرورة كالطبيب ومعلم
المعترف مثلاً اذا حدث له هذا الملم ولم يرتقيا به فيجوز لها الثبوت علي ما
كانا عليه لكن اذا علم انها السبب الضعيف يكن سقوطها فتبول تلك اللذة فيجب
عليها ضرورة مخافة تلك الوضعية وتركها كقول فيلوسوف وساكس وناورا
وايانا وقد نرى هذا العلم انه اذا اراد المؤمن النجاة من هذا الدواخل
هو الاياي منه ولا يجس عقله بيسره لان التلذذ بهذا الملم يبع الشهوة
خامساً من اشغل ذاته باعماله كقراءة الكتب والخدمة والمعاينة الروحية او
شاهد شيئاً قبيحاً او ليس جيداً ماء وظن بجعله ان ذلك يعير له علة للسقوط في
الخطا فان لم يترك ما يطوح به ذاته بالعصيان بيسره يخطئ خطأ ممتناً لان
هذه الاشياء كلها علة ذميمة ومن عين ذاتها حجة الى الشهوة لكن اذا كانت
العلة بعيدة وانما تارة بالشهوة نادرة جداً فقط كانت لا لا طاعة الحارة وركوب
الخيل وشرب الخمر والكلام البطال فيكون مخرج التي الماد عن هذه المسباب
ليس خطأ وصحيت بحيث ان لا يكون مقصوداً ولا يكون ثم خطر بالرضي والقبول
لان من رضي بهذه العلل البعيدة المنكورة لا يجب لذنب ان يرضي بالسبب
عنها ويغافلها كقول فيلوسوف وساكس وليسيوس وديانا وقد دفع العلم
قائماً وهو ان مخرج التي المنكورة ينسب الي علة فقط فعلي مثلاً لزم العلة
يكون جرمه فاذا كانت العلة خطأ ممتناً يكون جرمه خطأ ممتناً وان كانت
العلة عارية فيمد كذلك وان كانت العلة مبداء من الخطا فيجب جرمه
غيباً خائياً من الخطا لجهلهم هذا اذا لم يكن ثم خطر بالرضي والقبول وكذلك
مخرج التي يجب عرياناً فقط اذا صدرت قارة ونظر في كقول طرلوس نقلان

لويي وان يكون وساكس وديانا ويونانيسا سادساً المحتلام في النوم اذا
فقد المشان سابقاً توتراً وفي حين الانتباه لم يندم عليه بل يفرح به فانه يخطئ
خطأ وصحيت وما اذا لم يرض به عند تطلوه بل مقتوه وكراهه فلا جناح عليه
كقول فيلوسوف وطرلوس وان سال سابل اذا لمس الرجال والنساء
بعضهم بعض بقصد استغراق المني فقط فهل يعد هذا الفعل الذنب الشيطاني
فما اذا فقط او مادوياً يجب انه اذا صدر طمحا باللذة الشهوانية فقط خلوا
من انتفاع الجماعه فيصفاً اذا لجملا اذا صدر لاجل عشقه الشخص المشترك
معه المخبر في الخطا لانيها اذا صدر باجتماع المباد بوجه من الوجوه فانه
لا يخلو من شرادوي كاعلم فيلوسوف

الباب الخامس

في الوصية السابعة وهي لا تشري
اعلم ان اضرار الانام بهذا الوجه يكون على ثلاثة انواع اجمع اولها بالسرقة
والخطف تاتيها بدمم مكافاة الضرر التي ينتف المهد فيسلنا اذا ان تبين
هذه الانواع مفعلاً ولذلك تنسم الباب الي ثلاثة فصول

الفصل الاول

في السرقة: وهو اربعة اجزاء الجزء الاول
س ما هي السرقة واي خطا هي ان السرقة هي اخذ مال الغير ظلاً
خفياً دون رضي مالكه اذا كان عدم رضاه حراً ومعتقلاً ويبنى ان تعلم
ان السرقة اذا كان مقدرساً تقري سرقة فاقاً او سلب القدمات وان
كان ما خرواً قسراً ظاهراً تقري سرقة خطأ وعلم ان السرقة انما تنبأ
عن السرقة الساجنة ثم تعلم ان السرقة وان كانت من عين ذاتها الخ من
الخطي واقل لا فرا الواصلة للقرية لكنها اذا كثرة كبرتها تعد خطأ ممتناً كالمجموع
العلماء فلام من هنا اولاً انه لا يدعي سارقاً من اخذ مال قريباً لمبدأ ومزوماً

وطا جل فائدة ما لكو ومنعه كالمراة اذا اخذت دراهم بعلمها ليلا يدرفها باللب
والبيع او اخفت الخز ليلا يسر او كتبا من كتب المرافقة ليلا يجعل للمد من
قراية: وكذلك الخادم اذا اعطي لفقير محتاج في الغاية صدقة جريئة في غياب
سيده بحيث انه يكون عارفا ان مولاه يرتقي بذلك وكذلك اذا استعان ببتاديه
او عرف ان ليس بضروري لعل ما اقول ليسوس ثانيا لا يمد سارقا من كان في
احتياج كلي واخذ لذاته او لغيره بقدر الاحتياج: ولا يلزم بكافاة ما اخذ ولما
قديرا المحتياج بالكلية لانه ان كان في احتياج عظيم لكنه ليس بكلي فانه يعد
سارقا ولا يلزم بالمكافاة ثالثا لا يمد سارقا من اخذ شيئا محاد لا لاحتياج اذا لم
يستطيع اخذ بوجه اخر للخادم الذي لا يتقبل ان ياخذ بغيره المعادلة من مولاه
او اذا استغنى عنه فسر او قطع امره وطلما هكذا علم ايمان وطوليتو

الجزء الثاني:

من ما هي الكمية المطلوبة في السرقة لتكون خطأ ومحتاج اعلم ان العلماء
لم يفتقروا على رأي واحد في هذه القضية لانه منهم من سلك طريقا راجعا
فاوصل الكمية الى مقدار يار ومنهم من سلك سبيلا ضيقا وهو ان لا يقدر
الكمية بمقدار شاهيتين فالجدير بها اذا ان سلك الطريقة الوسطى الملكية كما
سلك طوليتو وولد بها ومدينا: ولغرض فتالوا انها مقدار ربع الغرض واقل
من ذلك اذا امدد منها مريضين: وقول انه لا يجب ان تغيب ذلك بقباس
هندي بل بقباس العقل ولا باعتبار الشيء المروق فقط بل نظرا الى احوال
الشخص المروق منه ايضا اي ان كان يحصل له مريضين بمقادير المدة المجزية
كقولك اذا اخذ احد من رجل مير او غني دينارين او ثلاثة دنانير فاي مريض يحصل
له من ذلك فاما المتوسط الحال فانه اذا اخذ منه نصف غرضه: هكذا اذا
اخذ من صانع ربع غرضه ومن فقير شاهيتين فيحصل لهما من ذلك مريضين
كما علم غالب العلماء بونا جينا فينتقص من ذلك اولاً انه يغلي ميثاقا من

اخذ

اخذ شيئا بسيرا من انسان يكون معاشه من ذلك الشيء كمن يتسلس من
خياط فقير ابرو ليس له سوا ما ولا يستطيع اتباع غيره ما اقول ليسوس
ثانيا من اخذ شيئا جزئيا من احد مع علمه انه عزم لذي ما لكو ويجوز على
فقده كثيرا ما عدا اذا كان حقيرا جدا كقول بونا جينا ثالثا من اخذ شيئا من
الاشيا الموضوعة على قاعة الطريق الظاهرة علافة كالنواك والبقول
بشرط ان يكون مقدار الماخوذ اكثر من الكمية السابق تخديرها: اعني يكون
مساويا اكثر من ربع الغرض ليجب خطأ وميثاقا رابعا من سرق شيئا بسيرا
من اناس كثيرين او من واحد فقط بدفعات كثيرة وقتا فوقتا فلا يفتق
انه اخطا خطأ ميثاقا مالم ترك كمية المادة ما سبق كثيرا كقول ليسوس

الجزء الثالث:

من كيف يعد خطأ السارق شيئا بسيرا اذا كان ذلك وقتا فوقتاج اعلم ان
مقدار خطأ السارق يكون على مقدار الضرر الحاصل منه للمقرب كقول ليسوس
وساكنك فينتج من ذلك اولاً انه اذا سرق احد ثوبا شيئا جديدا بدفعه
واحد فقط من شخص واحد ومن كثيرين ولم يضر ضررا اخر عظيم فلا
يعد فعله ميثاقا ولو سرق على هذه الصفة شيئا جديدا بدفعات عدة: لكن اذا
جمع من الشيء المروق كمية جريئة وضبطها عنده فحينئذ يمكن ان يعد خطا
ميثاقا: فان لم يستطع ردّه وعزم على المكافاة مراحب امكانه فلا يجب
دنبه ميثاقا: كقول دزانا فاو يا نا وليسوس وبونا جينا ثانيا اذا سرق احد شيئا
بدفعات شتى سوي كان ذلك من واحد ومن كثيرين منتقدا ان يغني
ذاته ويضر غيره مراحب امكانه فانه النية يغلي خطأ وقتيلا ولو كانت سرقة
اليسيرة من ذاتها خطا وعرضيا لانها لما انتزعت بهذه النية الرديئة فقامت
شرحا حتى ال الي المية لكون هذا الفعل مراحب جدا للعالمه: مثلاً اذا سرق
الغياط من اناس كثيرين قطعت من الخوج: او اذا استول التاجر دليعا

ينقص قليلاً كقول ليسوس وسألكس: وذهب بعض العلماء إلى أن بعض
المحيات يمكن أن لا يعرف خطاوم ميتاً أعني إذا جرى على ما بينا في العدة المأول
أو إذا استهلوا ذلك لينفوا من الحسار ويرجوا ما يتقلم: أو إذا الرى وجد لم
من وجه آخر ما يتقلم بهم وبينما لم على أنهم إذا زادوا الثمن لا يتبع أحد منهم كلام
وروزلا ثالثاً إذا سرق أناس كثيرون بدفعه واحد أو بدفعات كثيرة كل واحد
منهم شيئاً قليلاً أو صارت كية المرفق مقرراً لخاص المال فأن صدر هذا
الفعل من كل واحد منهم دون علم رفيقه فلا يجب ذلك على كل واحد منهم
خطاوميتاً كما علم كوردياس والبريوس وديا خلافاً لديانا: وذلك كقولك
إذا جاء أناس في كرم واحد كل واحد منهم معتوذاً بالثمنين فإذا كانوا اثنين
على ذلك فينبين كل واحد منهم يغني ميتاً وأما إذا عرف بعضهم بعضاً لكن
لم يصر أحدهم علماً لسرقة الآخر فقال المملك ليسوس وترويس أن أنهم
ليس بميت ومضادها بونا جينا: **الجز الرابع**
سأنا إذا حكم في سرقة أهل المنزل والمجين والخادم أن ما تأخذ
المرأة والمأول والمجين والخادم دون رضى رب المنزل فإنه يعد سرقة
لكن لكي ينتهي إلى حد الميت فلا بد أن يكون ذا كية زائدة عما أضعناه
سابقاً: فقولنا أنه يعد سرقة لأن صاحب المال رجا برضى بذلك لعل لا يفتة
وقولنا أنه يجب أن يكون ذا كية زائدة ليكون خطاوميتاً لأنه ولو لم يرض
بذلك لكن لا تنق عليه سرقة كسرقة الغريب وإن عدم رضاه لا يكون لأجل
الماخوذ بل لأنه أخذ بطريق السرقة: أو لأنه يخزن ويتنظأ إذا كانت عارفاً بأن
الماخوذ يبدى ما أخذه بميل للرب والبدخ كما علم والقيطاني وليسوس: فيرى
من ذلك أولاً أن المرأة إذا أخذت جملة كثيرة من المال خلوا من رضى بملها
فإنها تغني ميتاً حتى ولو كانت الماخوذ من جهة مهرها أو من الرق المشترك
بينها لأنها وإن كانت مستوجبة النقص لكن التمرى بملها فلا يجب

عليها

عليها المكافاة كقول طراوس ثانياً يغني الرجل خطاوميتاً إذا أخذ
شيئاً من مال المرأة الذي ينقص بها: المتصرف به ويلزم بالمكافاة كقول طراوس
وللاولواوس ثالثاً يجوز للمرأة أن تنسحق على النقر وتغطي حياضها ري
لمخافة النساء المساوين لها لها وشانها ولو صدر ما يعملها عن ذلك من حيث
أن لها استخفافاً بموجب الطبيعة المالكه كما يمكن لبسها لا بطلان حقها كقول
ديانا وروزلا: وقد ذهب مولينا على أن يجوز لها أن تغني واحداً من
المشترين مما يجتمع جزياً بموجب حالها وإن لم يعلم بذلك رجلها أو علم
ومضادها بلاحق فمن ثمة تشطيع مع إيفال أن تغني مدقات معتزله
لأجل تفرقة رجلها لكي لا يما تبه الله كقول الواسكي وبونا جينا ويخطئ ووس
خلافاً لكوشينك وديانا رأياً إذا كان الرجل معافراً أو عدم عقله فيكون تصرف
ماله بيد مراتبه ومن جملة حقوقها أيضاً أن تصرف بالمال الذي يفتها
بناشطها وبالذي حنطه لذاتها ما عدا ما دفعها كقول طراوس وميتير المعلمين
خاصها إذا كان الرجل مجرداً الرزاقه لتصرف تديره فلا تغني المرأة إذا اخفت
عنه ما يوجب لها لا يفتد منها مع رفيقه ويطلق لها أيضاً أن تأخذ شيئاً لأجل
ما يلزم المنزل كالمأكل والمشرب وما شاكلها مما لا يعلم الرجل تديره ولا يسبح
بأعطائه إذا التمس منه لنفسه كقول بونا جينا وطراوس سادساً
إذا اقترع أولاد المملأه وأولادها الذين هم من رفع آخر ومخطوطاً في شفا وفي
وحوال لا يناسب شأنهم فينبين يجوز لها مساعدتهم من مالها القمصن بها أو من
المشترك به لكن بشرط أنها بعد موت رجلها تحسب ذلك من جزأه وقد التزمت
بعض المام بموجب الناموس الطبيعي ويلزم الرجل أن يرضى بذلك كاعلم ناورا
وبالاولوس وليسوس: وقال المعلم ديانا أنه يغني لها أيضاً مواساة أخوتها
وأخواتها واستصوب هذا الرأي ليسوس وطراوس سابقاً إذا سرق الولد
من والدهم جلفاً جزئياً أو من رضاها فإنه يغني خطاوميتاً وقد

قال المعلم ليسوس ان الوالدين اذا كانا غنيا جدا وسرق منهما المهرين ...
 دينارين او ثلثة الى ستة فانه لا يخطئ يستط في ان عظيم لكونه كمضوجا ولحمها
 لانهما ولو لم يرضيا بذلك فلا يتي عليها جدا فلهذا لا يلزم بالمكافاة الا اذا
 كان الضرر شكا في الوالد ثامنا اذا اعطى الوالدان للولد ما لا جزيلا في
 امور حقة لا يتيه اما هو فبين رفا في اشيا باطلة او قبيحة دون رضى والديه
 فقال المعلم ليسوس انه يكتب خطا مينا لكن يصدر عدم المكافاة اذا اتفق
 ان والديه يسميان له بذلك ان سالهما تاسعا ابن التاجر والمندقيان والتاجر
 اذا عرف بالارث والديه فيجزله طلب اجرة منهم فان لم يعطوه ما يجب
 له على راي المعلم لمان وديانا وغيره يستطيع ان ياخذ ما يجب له خفيا
 عاشر الخدام اذا اختلسوا من الماكل والمشرب شيئا وباعوه فانهم يرتكبون
 اثما رعا كلفهم اذا اخذوا لاجل الاكل فلا يرقى خطاوم الي هذه الدرجة
 من حيث ان الولي لا يعدم راضي بالاكل الماخوذ بل يوقع المخذل العادر
 بطريق السرقة ولكن اذا اخذوا زيدا فبتر ايدائهم حادي عشر اعلم ان
 سرقة اهالي المنازل مبي لم تحل من الخطا الميت فانهم يلتزمون بمكافاتها
 على هذا الشق المارة من مالها ولابنا من المال الذي يحوز به بيمينهم
 وشا طهم وان لم يكن لهم مال ولم يسمع لهم صاحب المال لاسرا ولا ظاهرا
 وكان مبلغ السرقة جزيلا فانهم يلتزمون بترك شي من ميراثهم يما دل
 السروق واما الخدام ان صعب عليهم الوفاء جدا فليؤوا اليهم الذين
 مزوم بخدمة ثلثة على مقدار استطاعتهم كاعلم لايمان

الفصل الثاني

في المكافاة وهو سبعة اجزا : الجز الاول
 س ما في المكافاة ومن يلتزم بها فنجيب اولها عن المكافاة وثانيها عن
 يلتزم بها اعلم ان المكافاة هي فعل تنسط مزوري للخلاص بموجب وصية

باب في فعل الجور

الله تعالى يوفي به الضر الذي يصدر من القريب ظلمة : ويجب ان تعلم ايضا الحق
 ليس كل ضر يصل للقريب بموجب المكافاة مثلا كالضرر المضاد الحبة وما شاكلها
 التي لا يوجد فيها حق للضرر من يوقضه بل انما اصل المكافاة هو الضرر بالخلع
 العدل الذي يطلب بوجوه القريب باي وجه كان هذا الضر يصدر بظلمة
 تحتلته كثيرة كالسرقة والجلب والكر والطلاق وعدم الرضى على حفظ ما يوفى
 عليه : والقتل وقطع المعضة وتبديل الرضى والشم وشاها اما الذي يلتزم
 بالمكافاة هو كل من مزاحظ ظلمة هذا الضر يقسم الي نوعين احدهما مادي
 كمن يعدم شيئا ليس له حق صحة ظلمة انه له او اخذ شيئا ويغنيو بظلمة انه له ام
 يحل له اخذ ثاينها مزوري وهو يفتي عدم المضام ما ليس له او اخذوا
 اخفاء بالفض مع علمه انه ليس له او انه مشكك بذلك شكك موحيا يمكن
 ان التزمه والبلوغ الي الحق اذا انقص عن الميركول لمان وليسوس وبونا يفتي
 فينتج من ذلك اولان من انما الي احداسات لم يصد منها ضرر كمن ينسق
 خلوا من اضر يلحق بامره فانه لا يلتزم بالمكافاة لكون المكافاة هي وفا الضر
 لكن يستطيع الحاكم ان يلزمه بوجوه الجرم يا صدره من الما ثانيا من مز
 غيره بفعله ولو ماديا فقط فانه يلتزم بالمكافاة ما بقي عنده من رضى الضر
 او ما اذا بوقضا ثالثا من مزاحظ اضر موريا حقيقيا اذ لا منه وشرا
 فيلزم بالمكافاة ورده التي يمينه ان كان باقيا : وليت فليدر بهتدرو اذا حصل
 الضر بيمينه واما اذا حصل ضرره من الخطا وفيه نقص على راي البعض
 من العلماء انه يلتزم بالمكافاة ولكن لخرق انكر ذلك بطله صيات شربون
 بالحل ومستقيم وكالاها ايتاج لايها اذا كان المرء سقلا كاعلم لايمان
 وليسوس ويذكر في الجز الثاني : من هل يلتزم بالمكافاة من يساعدا لغيره على المزاح
 تلزم كل من مارييا الفصل المزوري كان باليد او بعمل لمانهم وليس

هذا فقط بل كل من يجب عليه منه بموجب وفيلسوف ولم يعمه ولذلك
 ارجعت العلم كافة على انه يلزم بالكافاء جميع الاشخاص الا ان ذلك
 لمعني الامر والمشي والمركبي والملاق والمثني والمقار والمعامت ومن لا
 يمنع ومن لا يظهر فينتهي من ذلك او لا انه يلزم بالكافاء من يامر بالفر
 مفر كان او مفرجا قولا كان او ضلا بينهم بالمخاد ان يحاه ارض بهذا الفر
 لكن اذا اتجمع عن هذا الامر قبل تمام الفصل وعلم المخاد بذلك فانه لا
 يلزم بشي لانه حينئذ لم يعد ملته حقيقته للفر كقول مولينا وليسيوس
 وفيلوبيوس ثانيا من اجل غيره على الفر بالطلب والشور والوعد فيهم
 عن ذلك راجعا قبل وقوع الفر يلتزم بالبا من المخاد يفي عن فعله
 فيستبين لكثير من العلم انه لا يلزم بالكافاء ولولم يفتي ذلك عن جهله
 خاصة اذا علم الضرر وحده ثالثا يلزم بالكافاء من صار ملته للفر بوضاه
 كقول ليسيوس وفيلوبيوس رابعا من تلك الغير وضاه ومنه وتقي
 وحشمه ويحاطر ذلك حمله على الفر كقول ليسيوس وفيلوبيوس خامسا
 يلزم بذلك المنفذ الذي يخفي في منزلة المارة والشي المسروق او آلات السرقة
 او يتقري الذي سرقت ويحلي ايضا من يتقاع من النياطين قطعا من التماسا
 السرقة على راعي العلم فلا يبرس لكن العلم حاكس لهم اتياء ذلك
 جازا اذا كان من يدعي العلم من المجرم لانه قد يكر ان يكون اوليك قد
 اخذوا من قبل المجرم الي قبيل ويحلي ايضا المخاد من الذين يخذون
 من الشبهاء والمعلم او ثانيا المجرم من حيث ايهم كنية ليعات وبناحيها
 لكن من ملته للمل على الفر بعد السرقة بحيث انه لا يكون قد اراد بغيره
 ولا ينفذ رجاء بانه سيقبله فيما بعد فلا يلزم بالكافاء لانه لم يبرس
 للفر ولا يجوز للمل ان يفر ساء ساء يلزم بالكافاء من يشارك بالفر
 في الرقعة المسروقة او يبايعه ياي وجهه كانه كالرفيق ورافع العلم وحيي

الملاط وكما تب المملات بهذا التعد والذي ياتي بالدافع ويتعلمها في
 الحروب الغير العادلة وامثالها اما اذا كان الفعل من غير ذاته ليس
 بودي والمذكورين الزولير واقتسارا ولم يفعلوا ذلك لمن الخوف
 العظيم كالجند الذين يتهبون ارتقا ويفطرون الرعية على حملها ونقلها
 فالرعية الاجناس عليهم بذلك كاعلم ليسيوس سابعا من صار ملته للفر
 غيره بطريق القلب كن يفت عن اللص مع استطاعته على الصراخ
 والتنبه عليه ولم ينفذ عن ذلك ولم يظهر مع التزامه بذلك اما
 بمهدا وبوظيفة او باخذارة فيلزم بتعريف الفر الصادر كاعلم العلامة
 ومثل ذلك الملوك وقواد الجيوش ومدبرو الشعب يلتزمون بالفرات
 الصادر من الوحوش واللصوص والجند بسبب اهمالهم وكذلك اهل
 الشور والكام في انتداب الروسا ان لم ينعوا الغير المقتبين ومثل ذلك
 الامراء على الميثام الصغار ومكلا الكنايين وحراس الكروم والخيال
 والعايات فولا يجمعهم ان لم ينعوا او يدفعوا الفر ولم يظهر المخرفانهم
 يلتزمون بالكافاء كقول مولينا وليسيوس وكذلك حافطات الولايات اذا
 تركوا قطع الطرق فانهم يلتزمون بوقا كل اسرق للتجار والمخافين كقول
 ديانا ثانيا هو السابق ذكره ان لم يعبر واعلته فاعلته للفر فانهم لا
 يلتزمون بالكافاء مثلا من يشور على لص او على قاتل وغيرهما من الذين
 قد حتموا على ذلك الفعل من شار عليهم وخلوا منه وكذلك من يرتقي
 باقتاب المريس عقيب رضي المخافين اذا كان عارفا انه لا يستطيع منهم
 فانه لا يلزم بكافاة الفر الصادر منه ولولم يفل من الخطا بالكيد
 لكنه يرتكب اثما على مقدار الفر الحاصل كقول بونا جينا ناسعا اذا شك
 احد في ضميره من الذين سبق ذكرهم هل صار شيئا فاعلا للفر ام لا ولم
 يفتق ذلك تخفيا ادبيا بشريا فلا يلزم بالكافاء وذلك لصق هذا المبدأ

وهو انه في حال وقوع الشك يحق مالك التي اغتبت مما يضافه لايمان في
امر منسوب للعدل كاعلم ليسوس وبونا جينا وتأثير وميثلا عما شرا من
يساعدني لميقة فعل الشر والته فلا يلزم بالمكافاة مثلا اذا علم انساني
ماء علي اضرار غيره بامر مني وحديثه انت علي سرعة الهول او علي ابدل
الظروف: وتفسيرها فلا يلزم شي كقول ليمان حادي عشر من شاهد
انسانا قاصدا اضرار غيره بشي فتدل فشا عليه ان يضره بما اخف منه كمن
يقصد اختلاس ما يتين غرض ويشتر عليه احدا خدما تير فقط فلا يلزم
المشير بالمكافاة لكن اذا اشار عليه ان ياخذ منه ملية ومن شخص اخر ما يتر
فحينئذ يلزم بمكافاة الثاني كونه لايجل منع ضرر الواحد باذي الاخر ثاني عشر
لا يلزم حمل الاعتراف بالمكافاة ان اجل تليده ولم يلزمه برد ما سرق لانه
ولو كان ملزوما من جهة فليقتضه ان ينفع ويدل تليده ما يجب عليه لكنه
لا يلزم من باب العدل بقيام الحق المضرور لكن اذا منعه عن رد المضرور
بنية شريفة ام يجهل مدونه ففي ذلك الحين يلزم بالمكافاة لانه صار علته
فاعليه لذلك الفر كقول ليسوس وبونا جينا ولايمان

الجزء الثالث

س هل يلزم بالمكافاة لحد من الدين قد ضا ذكره بجزءه وبأي نظام تكون
المكافاة اعلم ان المضرور يمكن حصوله علي ايدي كثيرين من الناس وذلك
اما بانفاقهم معا او بانفراد كل امرئ مع مساعدته الاخر وقد يمكن ان يتناقض
احدهم بالمضرة والشر علي الاخر فلهي هذا الترتيب يجب علي كل انسان ان
يكافي المضر حسب مقتضى ما ساعد به كالمجتمعا: فليخرج من ذلك اولا
ان المضر الحادث علي ايدي كثيرين من الناس لا يواطاة منهم بل صدقة
واتفاقا اعني ان كل واحد فعل ما فعله علي اقراره فيلزم كل منهم بالمضر
الذي مدونه كقول ليمان ثانيا اذا اجتمع انا من كثيرين وايد كل واحد

منهم رفقته علي صنع الضرر لكل فرد منهم ملتزم بالوفي ذلك المضر جميعا
لاجل ان كل واحد منهم صار علته المضر وكله من جهة المساعدة وان لم يضر
او في الضرر منهم كله فيحق له ان يطلب مكافاة من المتقدم عليهم وان ابي
المتقدم وفاء فله ان يطلب من كل واحد ما يجب عليه كقول بونا جينا
وواسكس وبولينا وفيلوسوس ثالثا اذا اكتسبوا شيئا ما باضرارهم وكان
ذلك التي باقيا عند احد منهم وهو يدرو به بونيته فيلزم هو والآخر
التي المضرور او بشي يوازي قيمته وان لم يرض فليترحم البقية بالمكافاة
كاعلم ليسوس رابعا اذا لم يحصل للضار ترجع كاي عرض في قطع المعضا او
الحريق وتبديل العرف فيلزم بالمكافاة من امر بالشر وما ربه سببا خصوصا
او صار مقدر ما للبقية بفعله كالامير وقايد الجيش: وان ابي هو ويجزوه
عن الوفا فيلزم بالمكافاة المضرور اعني بقية الجنود: واعلم ان الترامهم
ولو استبان للعقل موافق ذلك يرض احيانا في بعض من المحال
انهم لا يلزمون لكونهم لا يستطيعون مكافاة المضر جميعا ومن جهة اخري
ان ذوي الاموال النهوية لا يريدون غير ان يرد كل واحد منهم بقدر ما
ما نهب: لكن اذا كان لم استطاعه فيلزمون به كل باقى عند من الحرام
كاعلم ليمان والنيطاني وبولينا وقال ليمان وبونا جينا انه اذا سمح المضرور
لقتل المضرين فيكون قد سمح للبقية ولا يمكنه لكون الجوهر اذا اقتد لتقتد
معه بقية المراض ولا يمكنه

الجزء الرابع

س من يمنع غيره عن قصيل خير ما وهل يلزم بالمكافاة: اعلم ان الضرور
اذا كان له استحقاق في خير اما بموجب الطبيعة او بحق الوظيفة او بمقتضى
الناسوس او بوجه اخر: ومنعه احد عنه قسرا او بمكر ومغش وحيلة او
بغيلة وبغمة وما شاكل ذلك من المسباب فيكون الحكم في ذلك اولا ان
من يمنع غيره عن قصيل خير يحق له بموجب العدل لكنه يعلي له يجوز الحسن

ولم يمنعه عنه قسراً ولا بكملاً ومثاله ما بل حقه ان يعطيه لمن كان اقل
استحقاقاً منه او ان لا يعطيه لاحد فهذا وان اخطأ غائباً خطأ ميثاقاً لا يما
ان فعل ذلك بفضاً وعدواناً او بغير رضى لكنه لا يلزم بالمكافاة كما علم ان يرضى
والواسطي وما يوافقنا ثانياً من ينحل ذلك قسراً ويجعله ومكر ونهمة
فيلتزم بالمكافاة لان كل واحد له حق المانع ظلاً وان سأل سائل عن
مقدار المكافاة فيجب ان الحكم في ذلك يكون على راي أهل البصيرة بعد
مخبرهم عما يظهر من حصول ذلك الخير فان كان المخذول باهلاً فلا يلزم
المانع الا بصلاح ما اشد من غيره كما علم لبيوس وموليا وما يوافقنا
الجزء الخامس :

ست لمن بقي المكافاة في الجليلك ان تنص عن ذات العدل وما هو المضرور
وما الذي يقتضيه القانون والمعتول يجاري العادة كقول لبيوس واما
فينتج من ذلك اولاً ان من كان عنده ما لا يجب رده ولو لم يعلم من خواصه
او أنه لا يستطيع البلوغ اليه او لا يمكن رده وكان ضابطاً ذلك الشيء خلواً
من ذنب اعني وجده لم يقر في المرفق او ابتاعه من تجار غلطاً ولم يعلم
لاي مكان ما فزوا : وبعد الخس والتفتيش عجز عن معرفة صاحبه فعلى ما
قال القديس قوما انه يجب عليه ان يوزعه على البائسين ودوي النافقة :
اما لبيوس وناوياً واما ان ودياناً فقالوا انه يجوز له التصرف به لكن اذا
حصله باثم كالربا والسرقة ومثاله ما فاشتملتم حينئذ باعطائهم للفقراء او
للكنائس او اليها رستانات من حيث ان تصعبه يجب عليه باصل ما
يكون من الممال لكي يرجع منه ما حبه قلماً يكون فوايد وحيية ثانياً من
مزاناً كثيراً في المدينة برفقة مراكبي كالوزن الناقص في بيع الخبز
والزيت وما يجري مجراها فيلزم انه يوفيه من انتص او يوزن اربع عوا
عماضهم واما الصلوات واسكن وسكويا لجازالة ان يعطين ذلك للفقراء

سيما فقرا

لا سيما فقرادك المالك ثانياً اذا عرفت صاحب المال الماخوذ يجب عليك
رده له اولاً من يحصل له مريض اخذه ولو لم يكن صاحبه كالمتزوج
والمستعير والمتاجر والحارس او الذي له التصرف به فهو لا المذكورون يجب
الرجوع له لا لصاحب المال ليلا يحصل له من ذلك مريضيك لكوتك بهذا
النقل قد رهم ما يقع له من التصرف به والتم منه ولهذا من فعل معهم كذا
يجب عليه ان يكافئهم عوض الفايذة التي اعدوها رابحاً يجب ان تقوم القول
الباقي لا على بسيط اللفظ لان قد يجوز الرد لصاحب المال اذا علمت لا يصدر
للذين ذكرناهم مريض ما لم ولا في شأنهم : ومثل ذلك اذا علمت بعين
البصيرة انهم لا يوصلون الرزق لصاحبه كقولك من اخذ شيئاً من ارضات اليبسة
وعرف ان الريس مبدع الخلق به ان يرد له اليبسة لا للريس : ومثله من اخذ
من الولد الصغير او اليتيم او العاقر العقل والمرأة او الراهب شيئاً من
المال الذي لا تصرف لهم به فعلى غالب الممرض الرجوع للوالد والوصي
ولبع المرأة والريس وهكذا يجري الامر في الاير اذا ضبط ارضان احد
المجرمين بموجب الشريعة وفيما بعد اتقنا اليك فالجديريك ان تزد الخزانة
المير لا الي المجرم خاسراً من عرف صاحب الرزق بعد ما فقهه على المالكين
وكان تدفع عن صاحبه فحماً شافياً فانه لا يلزم بالمكافاة وان فرقهم سرياً
خلواً من شخص فانه يلزم به كقول لبيوس سادساً اذا عرفت صاحب
الرزق للفقراء لا يستطيع اصاله اليه بل بكلفة مبلغ من المال فان عرفت
ان المال المضبوط عندك فتلتزم بجزء من الكلفة وان كنت ضابطه بطلانه حرام
الغير فعليه ان يلزم بالكلفة جميعها واذا فقهنا بعدم امكنة اصاله
اليه فاحفظه عندك الى مدة ما علمه تيسر لك اصاله وان لم يكن ثم
رجاء ولا سبيل لذلك فحينئذ اسلك به سبيل المال الغير المعلوم صاحبه
كقول طوليتر : سابعاً اذا اخذت شيئاً من يد الضابط له بسلامة الغير

اعني الظان انه له مع انه ليس علي ما يظن فان كنت قد اخذته منه بوجه
الوداعة او الماعارة او الوهن فيجب ان ترضه له لما احببه وتعلمه بصفة
المؤمن من وجه الحبته الاخويه اذا عرفت انك تنبيه فيحك ولا يصدق صاحب
الشيء من غير ان يدبره ولا يشانه كقول سالكس وازدروس لكن اذا كان
الشيء مأخوذاً بوجه اخر خلاف المواجه المذكور انما فالجدي بك ان ترضه
لما احبه ان املاك ذلك خلوا من ان يحصل مرلك تاماً اذا اتبعت
من اللص شيئاً سرقاً سواء كنت ابتغته بغير ربح ام بغير ربحي فعلي رأي
مولينا ويرجع لروس مطر ليتروا اخرين انه يجب عليك رقة لما احبه لكن
قال سلفسترس وانطونيوس مطروناوس انه ينبغي ردو للصل لكي تأخذ
منه ما اعطيتهم من الثمن لانه بهذا لا يكون الممرات كما كان سابقاً ولا
يحصل لما احبه من ربح وطابق هذا الرأي تاودا وطروناوس بشي ان المتابع
يجزم عن المتابع علماً ويعلم ان المارقي برد المسروق لما احبه فيما بعد
ان يكون قد مات صاحبه او سافر كان شاح لا يمكن الوصول اليه واذا كان
المتابع عاقل لا يستطيع طلب دواجه من المبيع فانه يلزم برد المال لما احبه
ولو مرداته واذا عرف المقتري ان الرزق مسروق وابتاعه هذا التصديعي
متي ظهر صاحبه بوصله اياه فان ابتاعه بشي رخيص يلزم صاحبه باذارة
الثمن لكون هذا المذكور في نفسه وان ابتاعه بشي كامل فهو رخيص
لما احبه ان يطيبه بقدر ما يملك رجل عالم وديع واستحقاقاً لحيه
وقمه اياه كاعلم ليسوس وديانا تارحاً اذا اتبعت شيئاً بطرس بنيه
سلمه كرم او عبد وبنته لروس مثلاً وفيما بعد استبان انه ليوننا ويوننا
طلب الفرس من بولس وبولس طلب منك ما اعطاك من الثمن فعلي رأي
المعلم ديانا وديا وغيرهما انك غير ملزم برد الثمن لبولس ان لم تكن قد ربحت
منه شيئاً وازدوت به ما لا يلبيك ان تم له بما يفي لك عند بطرس لكن

المعلم موطون ومالون وليسيوس وميرونس وبولينا قالوا انك ملزم
برد الثمن لبولس وهو الراي المصوب لكونك بعت شيئا مسوداً وكتب ملزماً
بغيره ولا يلحق ان تطلبه لبولس الذي ليس له منه غرض وان كان بولس
لم يملكك الفرس يملك مع استطاعته علي ذلك بل اعطاه ليوننا فلا تلزم
برد ما اخذته من الدراهم لانه بفسله هذا منك عن تخليص حنك كاعلم
بولينا وليسيوس مطر لروس وان مال سائل اذا وجد هناك كثر ارام
شيء اخر من اللقاي لم يكن ذلك بحيث اذا لم يوجد صاحبه فهو يوجب
الناموس الطبي لمن وجد لك اذا كان هناك عادة مضادة فانوس مانع
فلا بد من ابتاعه كقول ليسوس ولايمان وان سأل ايها اذا صدر خبر
ببيع منع لمن يقب مكافاة تجب علي حسب المعادة الجارية او الفاميس
المخصوصه والناموس الطبي ان العياد المظالم يلزم بكافاة الفرس والمصارف
منه للزرع والمقارح كالايمان وليسيوس وصان الحجر السادس

من من واحد من را بغير علم واقبني لذاته شيئاً ليس له ظناً منه انه له
هل يلزم بالمكافاة وكما مقدار حاج اعلم ان من ضره ومعلوم علم وفقد
بل بغير علم وملك لذاته شيئاً وفيما بعد حقق انه ليس له فانه يلزم برد ما
تبقى عنده منه مع ربحه ان كان قد ربح منه شيئاً واستغنى من قبله وذلك
ان لم يكن قد استلحقه في اقتنا الممرات لثري كقول بولينا وسالكس وليسيوس
وبولينا ولايمان فينتج من ذلك اولا انك اذا البت ثوباً اعطاك
هو سارق واغيره بغير علم ولم تعلم انه مسروق وصار ثوباً له لا وفيما بعد
ظهر صاحبه الحقيقي فتلزم برد ثوبه او روثي بوازي قيمته ويرد ما نقص من ثمنه
بفسله وان كنت محتاداً علي لبس ثوب بقيته واضعته واخذ منك

فانك لا تلتزم بشي تقول يونانينا ولا يمان وطالوس بلحاذا البحث
شيئا من سارق بغير سليم او احبكم وكان ذلك الذي من المشي التي
تبيد استنها لها وامتنع بالزناك هذا المتبدل حتى انه لم يمد يديك ان
قبره ثم بعد ذلك استبان لك انه سرور في ذلك مدارج قباله لعل
ناور ولسفستوس وميرس ولييوس ويونانينا انك لا تلتزم برده لانه
بامتزاجه الصاير سلامة الغير قد اقتنيت بحق الشريعة حيث انك لا
تستطيع ان تغيره من مالك بل يلتزم بالرد الذي باعك واما المصلح ديانا
وطالوس ولييوس قالوا انه مما يطالبه الرأي الحبيب والناموس
الطبيعي ايضا ان صاحب الشي المروقة فيه استحقاق ما دامت كميته
باقية وينبغي الممانعة ياخذ رفته من الكمية الموجودة قبل غيره بل يجوز
له ايضا الماخذه خيرا نائيا الجود الماديون بسلامة الغير اذا عرفوا اخيرا
ان تلك الحرب كانت غير عادله ومحرمه فانهم لا يلتزمون المبرور ما بقي
عندهم من الكعب وبر ما استفادوه منه ثالثا اذا عاهد احدا شائنا
بسلامة الغير او جهل غير اختياري وفيما بعد استبان ذلك العهد عرام لاجل
شرط الرمان فانه يلتزم برده شي اخر غير الذي استفاده كقول لا يملك
رابعا اذا ملكك لحد شي باصلاح الطوبى وفيما بعد نفس عنه قال
بظنه ان ليس بجميعه لانه قال المصلح كونيك انه لا يلتزم برده ما مال
بظنه اليه وشك به لكن المصلح بلاوس وغيره قالوا انه غير ملزم بالرد
لتعلم ان ملكك الذي يظنه العقل محرمنا حوثاين وقال الواسكي
واسكويوس وديانا ان ذا الحكم المذكور ولو اعمل النفس والتفتيش حتى
لم يمد يده فيما بعد ان يحقق الامر فانه لا يلتزم بالمكافاة خامسا اذا
اعطاك لحد شي وانت بعت به بسلامة مغيرك فانك تلتزم تعطيته ثم
لصاحبه لو كان استغنى به واستغنى منه ويكي الا يكون لك اقل مما

كان لك سابقا ولك اذا كان ذلك الشي عند غيرك لانك اوجبه اياه فيلزم
بالرد ما لك كالموااسكي ومولينا ولييوس سادسا اذا البعت شيئا
بنفسه جوده وبعتة لآخر خلوا من بيع فانك لا تلتزم بالرد بل ما لك يلتزم
بذلك حسب رأي المصلح مولينا ولييوس لكن سائلين ذهب الي خلاف
ذلك سابقا اذا اعطيت لحد شي بغير حسن ولم تكن عتيذا ان تعطي
شيئا اخر لو لم يكن عندك الشي الاول وفيما بعد عرفت انه ليس هو من
مالك فانك لا تلتزم برده لو كان لمرور منه لكن اذا كنت ملزوما باعطا
شي عوفا منه او قبلت من اعطيت ذلك هبة سابقة وبعتة عنها
بذلك الشي فانك حينئذ تلتزم بالرد كقول طالوس اما اذا ربحت شيئا
من تصرفك بما للغير كقولك اذا بعت قم غيرك في مكان اخر او عرفت
بالو في المعاملات فاذا ربحت شيئا فانك لا تلتزم برده لو كنت مرة عنك
وتعجب لا تمر المال وان سألني ما ثمة القعب اجتنبك انها التي
الحاصل من اجتهاد الفاعل وتغييره لامن ذات التي الذي هو بيد الفاعل
كالآلة كاعلم ليمان تعلقا عن الرئيس تاسعا الممانعة لخالصه من الشي
سوا كانت طبيعيه كموالواشي والغروس والنباتات او تصب الممانعة
العملي اعني التي لا تحصل من ذات طبيعتها فقط بل تصب بشري ايضا
كالتم والجز والزيت والعود وكري الاملاك والدواب واشتالها فهذه
الممانعة جميعها اذا حصلت وبقيت فيلزم ردها لصاحبها بعد ان يوردها
باطنها ما امرت على تحصيلها وتعب الذي اهتم بجمعها واما كيري الاملاك
ففيجب رددها لصاحبها حتى ولو انهم لم يكرهوها في حين تصرفهم بها فاما
الممانعة التي استمر الانسان مالكها بنفسه ما فيه مدة الزمان المبرور من
الناموس فلا يلتزم بردها لانه باقتنايه اياها هذه المدة اضحي ما لكها بوجوب
العدل وان سألني كم مقدار هذه المدة المعينة في الناموس اجتنبك

ان صاحب المال اذا كان حاضراً وكان لك حجة او سبب من الاسباب بانك لا تكون المدة سنتين وان كان غائبا فتكون لمدة اربع سنين واذا ملكتها بلا مدة الضمير خلوا من حجة وكلعة فتزداد المدة الى الثلثين منه كاعلم ما لو سبوس وطر اللوس عاشرا اذا اخذت من اللصوص شيئا يعني بالاستعمال موار كان ذلك بغير تسليم او غير تسليم وذلك كالخز والوقت والفتح واجترج مالك بال الله حتى انه لا يمكن امتياز منه قطعا فانك لا تلتزم بالرد اذا كان الله قادرا على الكفاة لانه باجترج الشيء المذكور باللك مار ولك كاعلم ما ورا وسانكس وليسوس وبونا جينا وطر اللوس وديانا

الفرع الثاني

تب من مزاحدا احتيازا كيوينته وامتك شيئا ظاهرا وعدوانا ما اذا يلزم من الرد والكفاة اعلم ان الحكم بذلك يكون بتقدير ما يجت للغير ويقتدر الضرر والاصل اليه جورا لان الكفاة يجب ان تكون بالتساوي ان لم يظهر تباين العقل لصايب الضرر مع تباين من حقه فيستلزم من ذلك اولاً ان الضرر اذا كان له استحقاق في الشيء المفروضه وكان ذلك بالوجود كالمال والدار وغيرها فتلتزم بالكفاة بتقديره لكن اذا كان له استحقاق في طلب الشيء وتحصيله فقط كن يمنع من نيل وطبقة او خدمته وغيرها فيكافي بتقدير ما يكون له من الحق حسب الزمان والحال لكون الشيء المطلوب والمرجو لا يوازي الشيء الحقيقي لان ما يري يمكن خسرانه بانما يختلفه ثانياً من يري مواشيه ورواح شاع للدينه ام ينقطع خطبا ضدني للحاكم العادل فانه لا يلزم بالكفاة اذا لم يمكن مفر الصامه جداً كن يقتلع الغرس وينقطع الاشجار المحفوظة للبلات العامة لا تنهي عن هذه الامور فيما يلزم الفاعل تحت الخطا بل انما يلزم بهذا الجرم ان صدقوا بالفصل وسكوا لكن من يري مواشيه في مكان مختص لغيره يتزايد

خطاوه

خطاوه ومن الممكن ان يلزم بالتعويض وقد يمكن ايضا ان يتبرر من الخطا اذا طعن ظناً معقولاً ان صاحب الملك لا يقصد الكفاة بل عتاب الخائف قطعاً ثالثاً من كان مبادراً بغيره فانه اذا اصطاد في موضع استباحه غيره او مع عن ان يعطاه منه لايها اذا لم يكن ذلك الكائن بمطالعين بان فينيديك يغطي ميتاً ولا يلزمه العوض هذا راي المعلم ديانا نقلت عن ليسوس ويسكروس خلافاً لبونا جينا وغيرهم من العلماء رابعاً اذا اسأل احد هل يغطي ميتاً ويلزم بالكفاة من يغطي شيئا من الخبز المربى للسلطنة ج قد اختلفوا العلماء في هذا الراي فالبعض قالوا انه يغطي ويلزم بالكفاة وهذا هو الراي المصوب والايمن بالعمل والبعض انكروا ذلك وم ناورا وعناويل وبونا جينا وفيلوسوس ومولينا وديانا ولايمان وذلك لانهم ان واضح التاموس لا يلزم الخائف بالوفاء بل بالهداب فقط ان مسكوا حسب ما جرت العادة وذهب المعلم غايتانوس ومدينا وسوطوس وغيرهم الى انه لا يجعل للكا من ان يبرر التعريف خالياً من الجمله اذا اخفي شيئا من الخبز الموضوع على الماش كالخبر والتم والوقت والخز والفتح والتمك واستالها لعل على التجارة خامساً من مفره ظلاً واختطافاً مع ملك شيئا بغيره فانه لا يلزم برد الشيء المخطوف ويحده فقط بل بكفاة ما حصل من الخسران والضرر ايضا لكونه مارة لة لكن يسمي له ان ياخذ الكائن التي امر بها في هذا الباب واستحقاق خبرته ويتناطه واذا كان صاحب المال عتيذاً ان يرجع به ما يترش مثلاً وذلك يرجع تامين اولم يرجع شيئا فيلتزم ان يكافي صاحب المال عن هذا المبلغ لكن قد جرت العادة ان الضرر يسمي له شيء من جانبه اذا وقعت بينهما الماله والرضي كقول لايمان سادساً من سلب مال غيره وبقي عنده فان تزايدت كتيه اوارقي منه فذلك يعدل لصاحبه ويلزم الضرر وفايه كاعلم لايمان سابعاً من

ضبط رزق الغير عنده ظلماً وفسداً بالكلية ام تقع اتفاقاً وصدقة ام
نصه المعبود بعدل او عرف له التلق من ذاته وتحت الاخذ انه لو يكون
عند صاحبه كان اعترافه ما ذكرناه فانه لا يلزم به شي لكن اذا عرف
انه لو يكون عند صاحبه لما اصابه ذلك او اذا صدق عند صاحبه فاعا كان
يفسد ظلماً وجنيناً يلزم بالوفا ولو لم يفسد ذلك الرزق به فيه كقولنا ان
ناساً من ضبط رزق غيره ظلماً وتلف به غيره اعني ان كان الكله او وجهه
لغيره وامثالهم ولو كانت عتيد ان يعدم عند صاحبه فقد وجبت عليه
مكافاته كقولنا لو كان وليسوس وغيرهما ناساً من تتركها فمما لا يترجم
عدم احتياجه واخذ صدقة فان كانت جزية يهره كالعطاة للمساكين
بالترسل من الابواب فانه لا يلزم بردها الى صاحبها اجزله قال المصلح
مولينا انه يلزم بردها الي صاحبها واما بالاروس قال انه يرددها لاجلها
او يعطيها للفقير لكونها لم تقطع له لم يشط انه فقير عاشر اذا اقتصر
المحتاج قوماً كلياً وبلغ الي غايته الاحتياج وفي تلك الحالة الكله الرزق
الذي اخذه بوجه الاعارة والكري فانه لا يلزم برده على كافة الوجوه
الموجبه التي الماخوذ لكونه لم يبق في الوجود لاهو ولا ثمنه ولا بوجه اخر
لان المخد الكله بوجه الحق والعوايب ولا بوجه المهد لانه لا يلزم ذلك
الا اذا اقتدر وفسد به من المخذ كما علم ليسوس وارقتا ضوس وطريائوس
وديانا وقال كوينيك وبالاوس وارقتا ضوس ايضاً وديانا ان الانسان اذا
مرق شيئاً قبل الاحتياج والكله في حال الاحتياج فانه لا يلزم برده لكون ذلك
لا يعتمد على الحق الواجب له في حال هذا الاحتياج الشديد لكون بعض العبا
ضاده واذك كليسوس وفلاسك ... الفرع الثالث
من من ماله ان يفسده اي قتله او قطع اعضاءه هل يلزم بالمكافاة وكه
مقتول رهاج اعلم ان من يقتل احداً ظلماً ام يحسم منه عفو فانه لا يلزم

بمكافاة

بمكافاة العفو الذي قطعه ام العبرة التي التقى بها كونه ما ذكرنا به مال
لا يملك على طبقه منه لكن المصلح ليسوس وكما بان انكر واذك وقابلوا اخلاقاً
لحسوس ولينسوس فانه بمكافاة ما التقى به الذين قطعه اعضاءهم من
عدم الخرج من النابذة واما الذين قبلوا بقبول الكافين طعنها لغيرهم ومن جهة
مقتدر المكافاة يجب المكافاة عليها اي لا يستعمل الا في باب العايف والعتول
العايف فيلزم من ذلك الاول ان لا يملك من قتل شخصاً في حال كره فانه لا يلزم
بالمكافاة لكن اذا تقدم نطقه وفكره هذا الامر قبل السكر ولم يجدو غير
يلزم بالمكافاة كاعلم برباها واما في الجور والمالين ناساً من قتل يوحنا
بظنه انه يوسف فانه لا يلزم بالمكافاة ليوحنا لان الضرر واقع عليه ناساً
اذا ضاع المقتول عن قاتله قبل ان يفيق في الحياة فلا يلزم الثالث بوفي شي
لكون الما ولاد الا يضر رايي من المال الما اذا الكله خلوا من رضى والديم
ومن المعلوم ان الما في باسرها لا يضر ضرراً بوفي يمين يكون الاواد
كمن كان يحصل له حق من جهة والدفع وعذوه برضاة لكن ليس
هذا الفصل الصادر من الما في مجرأ اهل كل علم ليسوس وان قلنا انه
لا التزام بالمكافاة عفواً عن الحياة والموت والمقطع او القتل فع
ذلك يجوز للمحاكم يعرض من لا يضر اذا كان الما في ضرر عظيم راجعاً
يجب على معلم ان يلزم الثالث بعددقات وعدايات لاجل روح المقتول
وهذا من باب الضرر راجعاً اذا كان الما في المقتول ام المقطوع العفو بعد
او حيوياً فيلزم الثالث بمكافاة الحياة الذي اعددها او العفو الذي
كره لكون حيرة هو لا تقديف فلذلك السبب لا بد من الوفا بمقتدره
اعني حسب ما كان يباع سادساً لا يلزم الثالث بوفي المعروف على
المقتول كالجفان والدفن لكون ذلك لا بد منه اي وقت كان الما اذا
صدر المقتول علة لتقت ذليلاً سابعاً يجب على الثالث مكافاة عدم الرج

الاعتراف

الواجب علي من زنا بأثره تزوجه . اعلم انه من هذا النسق يحصل
 من عظيم للزمن المحرول ولاده الولوين بالسيل الحلال وذلك من حيث
 الترتيب واليراث فمن ثم اذا اتلد وليد بلق النسق يلزم النساق بكافة
 الزمير بحد لا لخطاه خلوا من خسارة خيرا عظم محلا وصدور اشد
 تائبا كما اجمع العلماء فيتلخص من ذلك اولاد المرأة العاسقة لا يلزم
 غالبا باظهار فعلها واقتباسها بان تقول عن الولادة ابن زنا كونها
 بهذا تتيب لبعلا حرا ولتزلها حرا وانقلابا وترج البغض والعداوة
 وتقص عرضها ومن العلوم ان هذا الامر اشد ضررا واعظم واعلي شائسا
 الرزق ومع هذا كله فلا يلزم الولادة بصدقة والمنة بقولها انه قتل كما
 علم فيلوسوفس تائبا تلزم المرأة بكافة الفرع بطلانها بوجه اخر
 اولادها بوجرها بتغيير المنزل والتمتع بنسقتة تائبا انها ترك ما يجب
 لها من الملابس الفاخرة وتلبس ودفع بالنسا اذا كانت لها مال خوصي
 سبيلها ان تعطى الاولاد المحتقين اكثر من ابن الزنا رابعا يجب عليها
 ان تطلق ابن الزنا لتنجبه عن شراكة الميراث اعني باستيرهاب او يتقد
 الرهبان الكنائسية اذا كانت كفرا للملك تائبا لا يلزم الفاسق بكافة
 كلي او جزيا اذا اتهمت هذه الشروط اي اذا كانت العاسقة عوفت
 الزنا وانما تعوضه فيما بعد او كانت المكافاة غير مستطاعة اعني بحد
 منها خطر جسيم كالقتل واغلاق العرض وقيام الفتن اولم يعلم هذا بان
 الولادة كقول ليسوس ودياجينا وطالوس . الفرع السادس .

تت ما هي المكافاة الواجبة علي من زنى غيره في عرضه وخبراته الروحية
 اعني ارضاء في الخطا او منعه عن الرجسه وغيره . اعلم انه يجب عليه
 ان يكافي تلك الخيرات بخيرات اخرى توافيها قدرا وقيمة ومساوية وان لم
 يستطع ذلك فانه لا يلزم بكافة اخرى تكون ادني ههما قدرا ومقاما

حيما

حيما تقدم القول بوسا بقا فيفتح من ذلك اولان الانسان اذا سلب
 عرض احبه فلا بد له من ان يكافئ بوجده ما سلبه منه وان لم يمكنه ذلك
 فانه لا يلزم ان يكافئ بوشي من عظام الدنيا الخارجية كالاموال وغيرها
 ان لم يلزمه الحاكم بذلك : لكن اذا كان سلب العرض علز الضرر في
 المال والمريخ فيجب عليه حينئذ ان يكافئ بهاضه تائبا اذا اطلع الانسان
 اخاه في الخطا بشوره او بفعله فهو ملزم بان يشعه ويرده الي العواب
 بموجب المحبة وللم يلزم بذلك يقتضي العدل تائبا من طوع بغيره في
 الخطا بكر وعش او بتقوي جاري فانه يلزم بموجب العدل ان يكافئ
 لان كل انسان له الاية غيراته الروحية وان من احد بها فيلزم الضرر
 بالمكافاة علي حسب المكان رابعا من منع قبيحه من الخول في
 الرجسه مع دخوله في الدبر او بعد مباشرة التزوي ولو لم يكن ذلك
 المنع بالتمه والكر فانه يخطي اذا فعل ذلك جورا وعشا ويجب عليه
 بموجب المحبة ان يشعه لكي يعود الي الدبر لكنه غير ملزم بذلك بموجب
 العدل لان المتردام يبر بعد من اهل الرجسه كما علم ليمان خامسا من
 اخر غير من الرجسه بشوره فيجب عليه مكافاة تلك الرجسه ولا تكون
 مكافاة الرجسه بدخولها اليها عوضا عنه كاذع بعض العلماء بل سبيله
 ان يعتديه اليها بصدقه وشوره ويكافي الدبر بها كان من المنفعة
 عوضا عما كان خسر باخراجه الماخ منها سادسا من عدم قبيحه عقله
 وذهنه يتم او بجر او بدوا اخر فانه يلزم ان يكافئ بوجده ذلك حسب
 مكافاة القاتل وقاطع الاعضا كما تقدم الشرح بها انفا .

الجزء السابع

في احوال المكافاة وينقسم الي ثلثة فروع
 . الفرع الاول .

تقي القديم قبل الحديث كاعلم لايام سوال واذا تقدم احدا صاحب الدين
وطالب ما لم قبل الاخرين هل يجوز وفاء الجواب اعلم الاول ان من اوفي
صاحب الدين الحديث وترك القديم مع علمه بذلك فيجب عليه مكافاته
ويجوز للقديم ان يستغنى ما اوفاه لغيره كاعلم ليسوس ثانيا اذا كان
اصحاب الدين متساوين في الحق وسبق احدهما للاخر يطلب منه جواز
كان ذلك بولسطة الشرع او بغيره فيجب ان يعطى لانه يشاءه فضل علي
لم قرانه ثالثا اذا لم يكون المديون ما يوفي ساير غراه فلا يجوز له وفاء من
يطالبه فقط بل يجب عليه ان يوفى ما يدينه علي ساير غراه واذا اتفق
ان واحدا من القبا السبق في ما له بالتزام يلزم ان يوفى عنه علي القيمة فنقول
ان المصلين لم يفتقروا علي هذا كون البعض اثبت ذلك والبعض انكروه ولم
يقبله ... الزعم الثالث

من ما هي الامور التي تعني الاكفاه من المكافاه فيقسم الي جوابين
الاول يخص المديون والثاني صاحب الدين فمن جهة المديون يجب اولا
اعلم ان المديون يشترى من التزام المكافاه اذا فعل شيئا يستوجب رضي
صاحب الدين ولو لم يرض هو احد من مقتوله كما اجمع العلماء فينتج من ذلك
اولا ان الانسان اذا اصد منه ضررا لغيره من دية ميت وميتة تتبيل
فانه لا يلزم بالمكافاه امام الله تعالى اذا لم يرض فيه وبين الضرر وهذا
اخره ويكون قد انتفع بذلك وكثر ما له خلا اذا اقتلت احدا في الحدة وسرعة
الغضب ولم تنق علي الشر من شدة عا الطلب ولم يظن الجواب دينا
ولذلك احرق المثل لكن اذا تكاملت عن منع الشر وانجحت الضرر ولم
تضع ضح دوي الراي السيد علي حسب الطريقة الاعتيادية فانك
تخطي جهنما وتلزم بالمكافاه وقولي اعلم الله لانه حسب احكام الشر
يدان من فعل كذا علي حسب الفعل الظاهر ويجب مغلطا ولو لم يجب

هكذا

هكذا امام الله تعالى ثانيا اذا التزم بالمكافاه للشر وكنت من جملتهم
من جهة حق الحال فيعوز لك ان تاخذ صدقه ما تعطيه وان استقام حالك
فيما بعد فانك لا تلزم به ما اخذت كقول لايام ثالثا اذا لم يتسلط المكافاه
الا يحصل من عظيم لك او لاهلك او لعمامة ويبر ذلك الضرر علي الشئ
الصادر من المكافاه فيسلك ان تاخر الوفا الي حين انتفاع الضرر لك
ثابت صحيح ولو كان التي ما خوة بسبيل الذنب كاعلم لايام فقلنا
لمسترس وناورا ويتر ايضا المديون من مكافاه المديون الغير المحققة
اذا سمع لك في ذلك المستطاع لغير الاعظم راجعا ان لم يتسلط الوفا اعني
لم يوجد عندك لما يحتاج اليه لحياتك شاك وشرف مقامك فانك لا
تلزم بسرعة المكافاه هكذا اذا كنت حائضا لا تسطيع الوفا ان لم تقع الات
صانعك التي ترجع منها معاشك او كنت دامية عليه من حيث اصلك
وما لك منك الوفا المتعطل ما حالك عانت فيه فلك حينئذ تلغي الوفا
وايضا لو رويك او رويك اذا كان ديك علة الخط لك من حيث بدئك
واسرارك وتبددك فانك تلزم الوفا مطلقا ولو سقطت عن وجبتك
كاعلم لايام وبونا جينا خاسا او عرفت ان صاحب الدين يفعل له من
التاخير ضررا لغيره فيجب عليك حينئذ خصال الضرر لا سعة اثبت
من حثك وقولنا هذا ليس علي من هو في الصياح كالي لانه في هذه الحال
كل شي عام لحفظ الحياة لتزول لايام وبونا جينا خاسا المكافاه الضرر
الذي يكافيه المديون من سرعة الوفا لا يعرف من اعطاه الله بل من
اعطاه ما عنده من اموال الغير فيسبب له ليل له تاخير الوفا لكون ضرره لم
يصل ما هو خاص به ولا يخط لك شأنه لكن يدع مال الغير للغير ويعود
الي حاله المول كقول سروس وبونا جينا سابع لا يلزم بالمكافاه من لا
يستطيع ذلك المتوسطة في خطر خلاص نفسه او نفس اهله كقولك انه

باب من حياته ويقتل نفسه من الغيبة والمحتاج اوان زوجته وبناته
يعرفون اوان بنيه يصيرون لهمواً ومثل ذلك حيث يكون ثم خطر الموت او
ضاد المرض اعني انه يحصل ضرر الكافي اكثر مما ضربه كاعلم وبناجينا وليسوس
وعولينا وفيلوسوس تأنيلاً اذا ترك المديون لاصحاب الدين كلها يملكه فانه
لا يعود ملزوماً بالمكافاه لانه هكذا امرت الشريعة في من كان عليه ديون
كثيرة ولم يبق ما عنده ما يوفي فانه على هذا النوع لا يعود ملزوماً بشي ويعبر
بريا امام الله ايضا ويجوز له ان يستقي الزمنا عنه وما يحتاج اليه لقيام
حياته لكن اذا استغنى فيها بعد وصار امواله فانه يلزم بالمكافاه كاعلم ناورا
وبناجينا وليسوس. ولما لم اللبس فذهب الى انه لا يلزم بالمكافاه الا اذا
استغنى بما ينزق على قيام حاله واما ان كان المال الذي عنده قد غلبه
بطريق الحرام كالمرقه فلا يجل له ان يستقي لثاناً شيئاً ما عد ضرورات
الحاش كاعلم ناورا وما لوليسوس وليسوس: هذا من جهة المديون اما
من جهة صاحب الدين فيجب تأنيلاً على انك لا تلزم بمكافاته اذا حصل
احد هذه الشرط اولاً اذا ترك ما له عنده ظاهراً علانية او صريحاً منهم منه
ذلك اعني اذا خرق الوضوء واعطاكها لكن بشرط ان يكون ذلك باختياره
ورضاه لا قسراً وجبراً او خروفاً او رعباً او غشاً او خديعة كقول ليسوس
وفيلوسوس تأنيلاً لا يلزمك الوفاء من حيث الدية اذا وقت لسانك اخر
كان له عندك دين او كونه بدمه او اوقته فائدة تعادل دينه
ثانياً اذا عرفت ان صاحب الدين يتناول ما تنطيه اياه استولاً
ردياً كالزنا والتسلق فيجب عليك تأخير الوفاء اذا لم يصد من التأخير ضرراً
عظيماً

الذي

الذي به كلاهما واحدهما يلزم ذاته للآخر بشي ما مقترون بموجب الناموس
ويكون بعهده واختيار باشاره خارجة مما كانت في عهد المعاد لا
ينبغي للمعير ان يطلب ما اعطاه قبل الزمان الذي وقع عليه الرضي
ولا للستعير ان يخرجه عن ذلك واما في وعد لا عطاء مطلقاً فان
الواعد يلزم بالاعطاء بعد قبول المخير فيخرج من ذلك اولاً انك اذا وعدت
احداً بشي او اعطيته اياه خفياً ينحط فقط او بعلامة ظاهرة وهو ملزم بقبل
منك لا يصدق لك عهداً ولا تلزم انت بالاعطاء تأنيلاً يبطل العهد اذا جري
على شي يضاد الشريعة او من اشخاص لم يربح لهم التصاعد بعد: ثالثاً
يبطل العهد اذا كان موضوعه محرماً كالنكاح على فعل الحرام او بيع اللص
المشيا المسروق رابعاً يبطل العهد اذا صار جبراً ومكراً او غلطاً في داتيات
المورد الموجهه اعني اذا بنت خلا عوض الخوا ونجا جارك من اللباس وما
ضاهاها ذلك خامساً ثبت العهد اذا صدر باللفظ والمكر في الداتيات
بل في الواحق العريضة: شلاً اذا ائتمت فمراً كروياً بطلبك انه لثاني
ان لم يكن قصدك وضع العهد شرطاً اعني انك لا تريد ان لو تركت فيه هذه
الكيفيات او هذه الاعراض: ولكن ان تقن بوجود هذا القصد اذا كان
اللفظ باشيائاً يتغير بها الموضوع ويختلف منه كثيراً كانه لم يمان سادساً
لا يبطل العهد سواء الرم بشي قتيلاً وغير قتيلاً وسواء صدر من خوف قتيلاً
مسبب ظلاً او بالرضي والقبول لانه يعد اختيارياً على بسيط اللفظ لكن
يجوز ان يفسخ بقضا الحاكم على مقدار من المظالم الذي اقتصره الخوف
لكي يستقي من ذلك بعض عهود ليست على هذا اللفظ بل تبطل بحال
الفعل لعينه على ما اتي بالناموس المكتسب وذلك اذا عرفت بخوف شديد
وعي ولا عهد الزينة ولو ثبت باقسام تأنيلاً الدخول في الزينة تأنيلاً:
اي ندر كان من الندور رابعاً صدق الزينة مقدماً كان او موقراً لكونه

تابعاً العهد الزينة اذ التقى به خامساً الوعد والرهاب في الامور الكتابية
سادساً ربي الوكلاء الماخوذ خوفاً وامور غير هذه كثيرة التي لم يتفق العلماء
عليها برأي واحد بما لا يبع العهد اذ قد صح من لا تفرق لم يموالهم
كالجائنين ومبدي في الاموال والاولاد القصر والنسوة المزوجات والرهبان
واليتام الذين ينف من الاحيان ياتي ذكرها كقول لبيوس
الجزء الثاني في الوعد والرهاب

اعلم ان ما يخفى هذا المقام فيستحق بسهولة ما قلناه في الفصل الثالث من
البحث الثاني من المقالة الثالثة في التمدد وما قلناه اتفاقاً في الفصل
السابق هذا الفصل فينتج اولاً ان الامانات اذا وعد غير بار وقيل وذلك
قبله فليست العدا على من لم يفرق بان يمتنع في خطاميت من ذات الامر
فانكر ذلك القبطان وتبعه ميراطوس وقد وجب ذلك اخرون كالواسكي
وفيلوسيوس وملدوناطوس وربا هو المصوب: وقلت من ذات الامر لانه
قديمك حدوث علة تلزم الواعدت الخطا الميت وذلك اذا كان من ضرر
عظيم للوعد مثلاً اذا وعدت انساناً بقرضة بجهة من المال وذلك لجايوسك
لم يقتض من غيرك ثانياً جميع هذه الالتزام هو مرتبط غالباً بنية الواعد كما
بنه ما لانه في اكثر الاوقات لا يتصد الالتزام ذاته بوجاهة وعد به وقيل
لغيره حقاً ليطالب به ان لم يثبت وعده بقسم او بكتابة بطاقة بل انما يتصد
بوعده اظهارة به ونه كاعلم اسكريوس ومولينا ولداكم السيب لا يقبل
الوعد في اغلب الحكم ان لم يفرق السيب الموجب له بعد في الزميتين
لانه ان لم يكن كذلك يبطل ويعد غلطاً او من كما تقول طر اللوس وكورفياس
ثالثاً لا يبع المعطى اذ اجري اولاً من اناس عديمي العقل ثانياً من الملوك الذين
مما يكمل ان اذ عرض لم ذلك فيما بعد وكانوا يهتدون الكتابه فيعطيهم
ثالثاً ولا من التبع الخرفين رابعاً ومن الميتام الذين لم يلقوا اشد

ماعد اذا كان اعطاهم لامر جديد منسوبه فلا يصح النفس: وقولنا ان الميتام
لا يتركون صادق صادق في الشريعة العاليه: اما من جهة الدمة فانهم
يلتزمون خامساً الجورين المحكوم عليهم بالموت كاعلم ديانا رابعاً مديروا المال
والمدن لا يبيع لهم بالتقرب والمعطى الموجه المجازاة والصدقة كقول سائس
وديانا: واذا كانت الملوك والامراء مديرين في الهبات والمعطى احيى انه
يجعل من ذلك ضرراً للملكه فيستطيع من يغلهم ان يبطل تلك الهبات لا سيما
اذا تزايد الذين عليهم ولم يستطيعوا ان يتوها المجرور وظلم عظيم للارباب
كاعلم برطله وديلوكو وديانا خامساً ما اوجب الوالد لانيه الكراماً لاجتهاده
في تحصيل العلوم فهو ثابت ولا يلزم الميراث يحسبه من ميراثه كونه كان
بمنزلة قيام الحاجة له وان حسب من جهة الميراث فلا يكون حينئذ حصة
كاعلم واديوكوس واخرون كثيرين مع ديانا: اما طر اللوس فقد اترك شرطاً
وحدهم اعني ان استبان من قصد الوالد ان ذلك من ميراثه سادساً:
ان اشترى الوالد لانيه منعياً فيجب ان يحسبه عليه من ميراثه لكن اذا
اخذ من الملك مجاناً فلا يصح منه وكذلك ما اعطى للولد اكراماً لانيه
كقول مولينا وفاكوس وديانا سابعا المعطى قبل قبوله لا يلزم احد ابدأ
ويجوز ابطاله وتركه ولو كانت نية الواهب جارية: وان كان الواحد حاضراً
وصمت فيجب منه رضى وقبولاً كقول مولينا وديانا واعلم انه لا يبيع ان
يقبل الانسان شيئاً يتدبره من غيره ان لم يخذله اذ ان يكون مسلطاً عليه
لكن اذا كان المعطى للبيعه او لغيره فيجب سوي كان يقبل او لا يقبل
قبول ولا يجوز المعارض عنه وهو المولى كاعلم لريمان وديانا ويرض احياناً
ان الوالد يبع ما يهدون عن اذامهم ولو كانوا بالغين السن: والواجب على
الميتام والميراث من ابيه والصدقة من مولاة والراهب عن دير والوكيل عن
توكل له: علي ما راي كثير من الحكماء ومثل ذلك الرئيس عن الراهب

والبعل عن امراته والولي عن عبده وامثاله كاعلم ساكن ومولينا وطولوس
وديانا تائبا اذا وجهك احد شيئا باللفظ فقط وقبلته من يملكه فربما قبله غيره
فانك لا تدري ما فيه ان لم تسلمه فعلا ولذلك اذا اعطاه لغيرك او باعه
فالذي اخذه له ان يتملكه ولم يبق لك الا الرجوع امام الحاكم لاجل الضرر
الواصل الي حتك واذا كان المعطى نظيا فقط قبل تسليمه ذلك الشيء فلا
ايتياز بينه وبين الوعد كقول ليسوس تاسعا اذا جري المعطى بشرط ظاهر
او رقي مفهوم لكنه ليس بامر كامل ضروري الزوم بل لاجل اجتذاب خاطر
لغيري ما فلا اعطى ثابت ولو يبلغ المراد كقولك اذا اعطى الرجل لامراه
شيئا ليعتد بها الي الفصل الردي فثبت ما اعطاه ولو لم يقبضه لمراده
عاشرا لا يصح المعطى اذا جري علي امر لاحتماله مثلاً اذا اعطيتك
ما لا ظني انك تقبضت شغلي عند الملك او فوجئت انك محتاج مع انك
ليس كذلك فتلتزم حينئذ برده ما اعطيتك ولهذا لم يعمل نفسه
محتاجا وبما خدصه فيلزم ان يعطيهما الساكن والمحتاجين واذا كان
المعطى مقترنا بعلة كادبه فيجوز اخذه كقولك اذا كان احد فقيرا وتشغل
بأشارت القناعة وهو ليس كذلك لانك تكون اعطيت لاجل فقره وجهك
علي ذلك علامات قد استه الباطل كاعلم ليسوس وديانا وبونا جينا :

الجزء الثالث :

ست متى يجوز ابطال المعطى باج اعلم ان الانسان اذا كان حيا بعد المعطى
غيره شيئا فانه يعني منه ويجوز له الرجوع به وابطال الوصف وجوه ما
عدا اذا كانت العلة بطريقه التفرغ او كان المعطى للكنيسة او لغيره من
يعني من المعطى ويجوز الرجوع به او لا لعلته الكفر الشديد بالنعمة كقولك
اذا صار لخدمته لغير من احسن اليه اعني اذا حصل المعطى في غاقت
وفقر ولم يتم له خدمته كما يجري ذلك احيانا بين الوالدين واولادهم

جينا

حينما يلونهم كلاهما واحدا يتعارفون بلوانهم كاعلم ليسوس
وليسوس وطولوس وبونا جينا امام علم الله بعد الاعطى لا يمنع
ابطاله عهده ولا يشاق كاعلم بطولوس وديلو كوديانا لكن يجب علي
الضروريان بين امام الحاكم ما حل به من جهة المعروف وانكار الاحسان
ولا يلزم برده الشيء الماخوذ الا اذا جزم الحاكم بذلك كقول مولينا وديلو كوديانا
وديانا فحينئذ يجب رده ح رجه ايضا كقول مولينا ويكتيلو وديانا اما
الورثة فلا يجوز لهم اخذ الشيء المعطى كالان يجوز للمعطي في حياته لاجل
السب الذي ذكرناه لانها اذا كانت عارضا به واحله لكن اذا لم يكن عارضا
به فيجوز حينئذ طلبه كقول بوس وارنادوس وواديكو وديلو كوديانا
تائبا يجوز الرجوع الي من اخذه بكتاب الوصاية واسا في حق الحسن
اليه بعد موته اعني اذا رقي بامرته كقول مولينا ويكتيلو وديانا تائبا
لا يجوز ابطال المعطى التي وجبت لليسه ولو جديسها وكهنتها الامانة
وكفروا بالاحسان لانها كانت لمنفعة الربوب بها وتجب له المنفعة عن
نقص المعصية وعدم المكافاة كقول ليسوس وديلو كوديانا خوس واديكوس
وديانا وكذلك ما اعطى لاجل بعض احسان احسن به لما خدصا تائبا الي
المعطي لان ذلك يجب بمقام المكافاة الجواب سوال كيف يعرف المعطى
انه يتم المكافاة الجواب يستبين ذلك او لا اذا ذكر الواجب احسان
المخد بكتاب وصيته تائبا اذا كان المستحق ظاهرا علانية تائبا اذا كان
المستحق شقوكا به كقول ديانا وبرجوسا رايما يجوز ابطال المعطى والرجوع
به اذا كان المضاف عدم المولاد ولهذا السبب وقع اموال كثيرة ثم فيما
بعد اعطاه الله اولادا فيجوز له اخذ ما اعطاه لان ضلوه هذا يتبع
شرطا محتمل علي ما رتبة الشريعة اعني ان لم يرث اولادا واذا كان
المعطى لافاس اجنبيين عنه فيقتله ان يخذ جميع ما اعطاه : لكن اذا

كانت المطايا لاجلهم واقرباءه اعني ليه اطباء والبيسة او اضالك اخر
 صيده لابقية بالسجينين فلا يجوز له ان يخذلهم بل يحتاجه ليعطي
 اولادهم ما يلزمه لقيام عالم ومقدرة حسنا ليسوس يقول ان الخليفة
 بريس البيسة وزير الدين والفضل لهما ان يردوا كل ما اخذاه ليعمل من
 هذا عارة للزيب: والدي اعطى علي غرضا ذكرنا يجوز له ان يخذل ما اعطاه
 ولو وسط ذلك يتم لان النعم لا يفي المشرا المذكور لكن اذا اتى ذلك في
 حين المعطى وانكره بقوله لست اطلب ما لمهت ولورزقت اولاد الخميني
 لابق له ان يخذل المعطى بل يسخر لنبهه فعل ذلك بعد موته كقول بونا جينا
 وليسوس خامسا يسطل المعطى اذا كان معادا المختار الاويه: كن يتجاوز
 الحدود في ايعا به حق انه لا يترك لاولاد ما يخصهم فيوزلهم حينئذ ان
 يتقلموا ما اعطاه ائوم سواء كان حيا او ميتا او ميتا يتم كقول ناويا
 وليسوس وديانا وميكالوس: لانه ولو لم يفسد شي قبل وفاته لكن لهم
 عليه حق من حيث حفظ حياتهم: وذهب العلم ديانا الي ان الوالد اذا بدق
 ماله يجوز للاولاد الزامه بالحق ان يتخطا لهم ما يحتاجوا لقيام حياتهم
 لكن العلم ليسوس انكر ذلك ^{في الجزء الرابع} ^{في الجزء الخامس}
 من ما هو الميعاب الذي يسمي الموت وهل يحل ابطاله وكيف ذلك جواب
 اول اعلم ان هذا الميعاب هو الذي يرمي به الانسان قايلا ان الشيء
 الذي لا يكون لك بعد موتك او لم يكن خوفا من حلول الموت: فهذا الميعاب
 يسطل ثلثه على اولها اذا قدم المطي علي ما وجب ظاهرا كانت تدلته
 او غير ذلك اذا وجب ذلك الشيء لنفس اخر كقول ليسوس تايها اذا
 اعطى شيئا خوفا من حلول الموت وذلك الخوف والمطى فيعد الميعاب
 بالظلمة كمن يجب ما لا حال المص المتقبل او حال وقوع الموت كقول
 بونا جينا تايها اذا اتى في المخذلة العاطي فيسطل حينئذ المعطى وذلك

صحيح ايضا بالتي المطي كتابه الوهابي لكن اذا صدق ذلك الوجه من الميعاب
 فحقه لهم بل يترتب الوفا اذا امر الوالد لابطال المعطى كقول ليسوس
 ومولينا وانريوس وديانا جينا جواب ثاني انه لا بد لهذا الميعاب من ان
 يكون الاخذ حاضرا او قريبا يكون بلفظه المخرج اناس معين لهم فلو ما التقى
 وكفاه اذا كانت القضية تحت وكل من احد ويجوز شهود عدول كقول ديانا
 واذا كان المخذل حاضرا وصحت في حال الميعاب فيصح المعطى علي راي اكثر
 العلما جواب ثالث ان كل من له الشقاق ان يكتب كتاب وصاية في سعة
 الموت تحت لواء ان يجب لجل الموت ما عدا ابن البيت الذي لا يجوز له بموجب
 الناموس ان يكتب كتاب وصاية: ومع ذلك يستطع ان يعي في وقت الموت
 اذا ارتقى والده بذلك: وقال العلم ديانا ان يجوز له ان يعي مطلعا من
 ماله الذي رجه بنشاطه وسعيه او حصل له صدقا وشئ ذلك يستطع
 الايام الذي لم يلفوا انهم بعد ان يهودون ربي الموصيا حسبما
 قال العلم ديانا نقلنا عن مولينا وقصة اخري من العلما: اما من كان
 مريضا فلا يصح ايعا به الا بعد ان يرد اليها او يطى علي ذلك كفيلا: لكن يجوز
 له ان يعي في المفعال الخيرية حسب راي العلم فالكندوس مع ستر اخري
 من العلما هكذا الامم الميك مندوبه لايح ايعا به في حال الموت بل اذا
 عرض له ذلك اتفاقا فيما بعد وما اذا كان امرا او امرا فقط فقال بعض
 العلما كازوريوس وديانا انه يستطع ان يعي حال حياته وانكر ذلك
 غيره ^{في الجزء الخامس}

من ما هي الاعارة والوديعة ان الاعارة في عهد يعلم به الانسان
 شي ما له به وقتلا كان او غير متقل ليقوله بجائا لرواني ما معين
 ظاهرا كان او مخفرا: منهوفا فالظاهر كقولك قد سلمت هذا الكتاب او
 المتزل وما ضاعا المدة شهر والمضمر كقولك سلمت هذا الكتاب لتفعله

لاية ولولم يبين كذلك زمانا فالفهم منه متدليا بحتيا جك لتسعة ويوجد
 نوع اخر للمعاذ وهو ان يعطى احدنا المستولة المخرس الى زمان معين
 بل الى حين ما يطلبه فيه طلبا ظاهرا او ضمرا فانظر اذ اطلبه
 صاحبه بطريقه والمخر اذا باعنه لاحد ولو اساء اخذ من احد من استعاره
 كقول لايمان: والوجهه هي تسليم شي للاحتفاظ عليه ليرد الى صاحبه
 خلوا من تغيير وغالبا تكون الوجهه من الاشيا المستولة كالملابس والجيل
 واما الهاء: فيقتضى من ذلك اولها المعبر لا يجوز له طلب المار قبل
 الزمان اذا حصل للمبر من تاخير الطلب ولو حصل هذا المبر عينه
 للمستبر من رده قبل حينه كما علم ليسوس لانه كما يقول نورا ولايمان
 ان في ضمن المعاده يوجد هذا الشرط اعني ان لم يحتاج اليه المبر تاخرا
 من اخذ شي بوجه الوداعة وظن بسلامة الغير وبطلان لايته ان صاحبه
 يرضى باستعماله فيوزله ذلك والا فلا كقول ليسوس رايها اذا كانت
 الوداعة التي تقتضي بالاستعمال بالخير والوقت والتخ والدوام: وذلك اعطاه
 بحد وكيل وميزان فلا يستبين ان المستوعب يعطي خطا عظيما اذا استعملها
 بشرط ان يكون عدده ما يدا له لكي يرد هاله متى ما طلبها منه كقول
 ليسوس لكن اذا كانت في حيوان او في صندوق مستوف عليها فتم فلا يطلق
 له بالتصرف بها علم المسترس وارويوس وليبيوس ويونانيا وطالوس
 ومن يعمل خطا او يحوز من عدده او لم يقتني به الى ان فيساق وقد
 قال سوطوس وصا: انه لا يلزم دمه بالمكافاه الا اذا كان اجهاله مغرط الرضا
 وذهب اخرون الى انه يلزم المكافاه اذا كان اجهاله يخطئها شرعا اعني
 ان الشريعة تلزمه بالرد لاجل هذا المجهال لايها اذا كانت الوداعة غيرة
 لعامما او يكون المستوعب قد اخطأ في حفظها فحينئذ يلزم بالمكافاه ولو
 كان اجهاله خفيفا جدا كما علم علم ليسوس ولايمان سوال بماذا يعرف

المحال القليل من الخفيف جواب اطال محال النخيل هو اذا عمل الانسان او
 تركه فعلا لم يعلمه او لم يتركه اكثر الناس الذين هم نظيره في الحال وذلك
 اذا ترك الوداعة في مكان ظاهر عليه ولو كان ذلك اجهالا لانه لو ترك
 والمحال الخفيف هو اذا فعل الانسان شيئا او ترك فعل شي لم تعلمه او لم يتركه
 اصحاب الحوص والنشاما فضلا اذا ترك الوداعة في موضع موقوف به في منزله
 مثلا في صندوق قتل الما انه لم يعلق باب المنزل وما هو اخفى من ذلك
 اذا غلق الباب واجمل اقتصاد استيطاقه خامسا المنياطون والطافون
 وكافة ذوي المهن الذين ياخذون الاشيا الى اصحابها والوثيقه والمكايه
 واصحاب النقد والتسليمون الطمغ اذا اقتصدوا ما تسلموه فترزم المكافاه
 ولو كان ذنبهم في الاحمال خفيفا وذلك لانهم لا يخطون بها بما بل يستنبذون
 من ذلك وزاد العلم سلترويس انه يلزم بيترويس بالمكافاه ولو كان
 ذنبهم باهم خفيفا جدا وذلك ليللا يطرئ سبيل المكرو والتناقض ولو لم
 تحكم الشريعة بذلك: فقد احتيا لطل اللوس وليبيوس ان ذلك صحيح من
 جهة حكم الدمه ايضا اذا سلمهم الاشيا الوديعه بهذا التصور والشرط
 اعني انهم يخطون بها لكن اذا وضنا بان الانسان وضع وزنه حيث شالاهام
 المذكورين ولم يامرهم بالاستعانة عليه فاذا اقتصد المنياطون بالمكافاه ولو
 كان باهمال قليل كقول يونانيا وطالوس ويونانيا فادسا اذا غل المكرو المستوعب
 ونظيره المستبر هل فقدت الوداعة بوثيقه او خلوا من ذنبه فانه من
 جهة الدمه لا يلزم بالمكافاه لان في حال وقوع الفك لا يبعد ذلك
 خطا ولكن من جهة الشريعة اذا سلمت الوديعه بيد احد وفيها بعد
 فترة فبعد ذلك عتقا واحتيا لان لم يظهر المستوعب ان ذلك جري
 عتقا واقناعا او لم يستطاع احتلالها وقد رزقه ايضا معها كما يجري
 ذلك في النهب والخير وامثالها لان في هذه الحال لا يبي سبيل

المخالفات الثالثة

لرخول الغنى والجيله كاعلم بالادس وطالوس وديانا سابقا اذا
طلب صاحب الوديمة وداعته وارسلها المستودع مع اثنان يظن بو
انه أمين وهذا داخله الطبع في اخذها او فتحت منه فانها تحسب
علي المودع كما قال العلم بولينا واسكويوس وطالوس تأمنا اذا اوجع
احد متاعا ماء عن المشيا التي لا تقى بالاستعمال فيجعل له ان
ياحذركه من المستودع عنده لكونه ذلك التي علمه للمرج وهذا لا يقدح
له اسم الوداعه بل اسم التي الكري واذا كانت من المشيا التي تقى
بالاستعمال فلا يجل له ذلك لكون هذه المشيا اذا استعملها المستودع
تحتسب بمقام المعاره كتول بونا جينا وطالوس

الجزء السابع

من ما هي القرض في عهد ظاهر ولا يثبت بهب بواسطة المرفق
للمتصرف هو ملكه وقت نفسه بشرط انه يرد له بعينه اما يقوم بتمامه
بالنوع والقيمتة وهذه القرضه في غالب الامر تكون من المشيا التي
تقتدي بالاستعمال ومن جعلتها الدرهم لكونها ملوكة لثقتي بذاتها لكنها
تباد من جهه بمطهرها وتتنازل القرضه من المعارضه لانه بعد يهمل شي
مقتل بالنع عن الماخوذ وتتنازل المعارضه من الربح والوديعه
والمماره لانه المودع في هذه المشيا لا يملك سلطه المالك بل الاستعمال
قطعا اما المعارضه فانها تملكها كما كتول بونا جينا فيخرج من ذلك
اولا ان المعارض يلزمه اظهار نقص ما اقرضه وبعبه والآخر اذا اعيد
من ذلك حساره فانه يلزم بها تأنيلا لا يطلق المرفق ان ياخذ ما
اقرضه قبل الزمان الشرطي بينهما الا اذا جعلت العاقله الى ذلك
تأنيلا من اقترض يلزم بمخافه ما اقتضيه القرضه بمقتضى اتفاقا
من حيث انه كان متصرفا به ويلزم ايضا برده ما اقترضه بعينه وكتبه

رابعا اذا

باب فصل في حرج

رابعا اذا اعطي احد شيابوجه القرضه فقط فلا يصح له ان ياخذ فائده
اصلا لكون هذه تعدد والمحال ان الباحرام

الجزء السابع

من ما هو الربا ح اعلم ان الربا هو ربح تاخ من القرض فقط خلا من وجهه
افترقه ياخذ المعطي شيان يربح علي ما اعطاه اقشيا ما ياي دلام يثبت
انه لا يطلب هذا الربح الا من وجه القرضه فقط والمحال ان هذا الامر
تفاق شيع وعموم ومضاد لما هو في الملهي والشرعي لكون القرض
يقتضي شيئا لا حق له به من حيث ان ما قرض قد اقتل الى تصرف مستوفيه
وذلك قافرا لمعرفه الربا وهو ان كل وعدا بشرط يرد اديه علي ما
استوفى لوجه القرض فقط ما يعلو علي خصوصيات ذاته فهو ربا كتول
بونا جينا وديوكوفيتيخ من ذلك اول ان كان برابي علي هذه الصيغه
ولوبا ليه فقط خلا من عهد ظاهر فانه يغطي خطا وتثيلا والربا بالنبي
هو مني قصدا لما شات ان ياخذ شيئا يربح علي ما اعطي خلا من شرط ظاهر
كما ان الربا الحقيقي اي الظاهر هو مني الظاهر هذه المنية بعدد ما خارج
وهذا اعني الربا الظاهر تارة يتم بحمل بهي ما ويدي ربا لا مستترا وذلك
حينما يتعد المتعاقدون بيعا او شريا او طهارة ويوجد في ذلك ربا
حقيقي كتول قوليتو تأنيلا اذا المتيعدان ياخذ شيئا من حيث القرضه بل
من حيث حسن المرفق والشكر فقط واعطي له ما قصده فلا يصدر ربا
اعلم ان هذه القضيه تدول لانها با ابو شمس من حرم مثلها وهي
القضيته الثابته والمرفق من الحسن والسنن فقيهه التي هي ليس
هو ربا ان يطلب الانسان شيئا فوق راس المال اذا كانت ذلك بطريق
الحبه والمعرفه لا بطريقه العدل تأنيلا من اخذ شيئا لا يملكه عن المدي
اقرضه وعلم انه لم يعطي له بما يملك من حيث القرضه فانه يلزم برده

كقول ما ورد يلوكر رابعا اذا اعطى الماشات شيئا لاجل لطف الغرام ويحول
 المحبة او من باب المحبة فلا يجب ذلك ربا من حيث ان المحبة لا تمن لها
 كاعلم ديلوكو خاسا من عاهده هذا كي ينال بواسطته وفيه ما فيه
 ذلك ربا على نفع اكثر العمل او مولى وليس يوزن وما لم يلوكر خلافا
 لناورا ولم يجب مولا على نفع العلم ما لم يوزن شيئا او لعمارة بشو
 انه ياخذ في وقته من المتفرغ شيئا بوجه المحبة والمعرف ما دسا من
 اشتراط مع المستغنى بان ياخذ منه وظيفة او ربا كناية به فانه يخط
 في ان الربا والمجوسيا بما لا يلزمه المستغنى بذلك ما يعم من ارض
 انما ما لا يشترط ان يرده اليه التفرغ الذي كان قد جرت تقليصه منه
 او لئلا يعمل له من ربه شيئا فذلك ان ليس برابي من حيث ان ذلك المال
 المصلي كان ماله ولم يرب شيئا حديثا ولا اخذ على ما يريد على راس
 المال كاعلم بونا جينا وارور يوس ويخيل من تائما لا يصد مولا من
 اخذ فوق راس المال شيئا لا خيلا لعل في حين الخوف على فتنه لم يمسرا يتجايرو
 او فتنه الحكام التي صفت لاجله وقل قال العلم لا يمان ان هذه الاحوال
 يجب ان تتكر في حين المعطاة ظاهر او ربا كقول كونيك ولما يمان تتلاعن
 سيدنا ورا النسا ومولينا وليس يوزن وديلوكر ولعل يطل لبعض المالك
 ما يعل لما يذلة الفتر احب يتفرغ بملته من المال وياخذون شيئا يبررا
 ربا عنهما الوفا اجرة الخدم وصيات الخزانة السماس يعل الوجه ناسحا
 من ارضه احد ما لا يري من معين ونشروطه ان لم يرده في ذلك
 الحين فانه ياخذ منه ما يريد على راس المال ناديا لاهاله فلا يجب
 ذلك ربا وان لم يستلم المديون الوفا في ذلك الحين لاهاله لا منه بل
 عزا فلا يبع للفر من ان يرضه باعطا شي ربا ما اذا كان صاحب الدين
 عالما بان المديون لا يستطيع الوفا في حاك الراسا المعين واقرضه ظلم

بالفايدة

والفايدة فيمد مولا لاهاله كقول تليقز وبونا جينا ومولينا عاشر لا يصد
 مولا من اخذ شيئا ربا كقول ما لم يلوكر خلافا لناورا ولم يجب مولا من
 لاجل بطلان ربه لكن يجب عليه ان ذلك المديون مثلا اذا قصدت
 تميم مشترك او ابتاع في حين ربه واذا اقتربت ماله وعدم
 مترك او يرتفع مع التفرغ فيوزن ذلك ان تاخذ من المديون ما يوزن خاسرا
 التي جعلت بسبب الدين ومثل ذلك في في التارة كان في حين هذا العهد
 لاهدين الشرط الذي ذكرها كقول تليقز اولها انه يكون قاصدا للتجارة
 تلك الاحوال ولم يوجد عنده غيرها في ذلك الحين لانما قنده تايها
 ان التي الذي تاخذ من المديون يجب ان يكون اقل مما كتبت قادرا
 على ربه مع ترك التكليف لكون ابطال ربه لم يوجد بها لا بل
 يمكن وجوده فيما بعد فلذا كم السبب يجب ان تحب المتدار حسب
 رأي فاعلم خير ودفعه ودمه وحينئذ تعاخذ المديون كايضوع عليك
 كاعلم العلامة ومولينا وصا لاهاله وديلوكر وبونا جينا فالنهم
 ما ذكرناه ان من لا فضل في التجارة ولا عنده بضاعة ولم يبري ودودها
 عن قرض او لم يفتق ربا فلا يجوز له ان ياخذ شيئا ربا كقول ما لم يلوكر
 دينه ليس بملته حقيقة لا ابطال ربه ولعل السبب عنه يتكبر التجار
 ان الربا اذا باعوا شيئا بالدين اعلى من ثمنه العالي يجر تبطل الربح كمن
 بيع شيئا يادي ما يبرعش ما يبرعش وسمته غرورث الي عدة منه لانهم اذا
 ديغرا حكرا فيكون المتبايع منهم كثيرا من النتيجة يكون ربهم غريبا
 اكثر ما كان يجعل لهم لوباعوا بالمتقن ومن ذلك يبع انه لا يتبع ربهم
 من ذات البيع بالوعدة وليس لهم عيب ياخذوا اكثر من الثمن العالي
 كاعلم ديا يانا وطل اللوس حاوي عشر من دين فاعلم ان ياخذ حديلا
 مع علمه ان المدين يكون اذ وحشا او اعلى فاعلم مولا لاهاله اذا

يظهر

العلم المخدوم في وقت معين كقول كسبيوس وناور وعللوس في عشر
من اعلى غير وثيق التصديقه احد يلزم وجوب المعروف وحسن الادب
ان يقره ما يحتاج اليه وييسره شيئا او يفتاح منه او ياجر نعماته فانه
لا يعلم ان المالك لو كان هذا الشوط العلوم يمد من المورثه فانه تحت النعمه
من حيث ان المخدوم سلطان له في حين يبعده وابتياعه وابتياحه فانه
مقي شاذ ذلك كقول ليسوس وديوكور وديايات وديولينا ثالث عشر من دين
المير والعامه ليعني من الجراج والخراج واعمالها من التكاليف اللازمه
عليه الي حينما ياتي في ماله فهو راي على قول صالح وديوكور وديولينا
غالب العلماء اربع عشر من دين ما لا يشترط ان المدين يتخلص له ما لا من
مدين اخر كما قد عسر عليه الاستيفاء فانه لا يعلم ان المدين لو قولي
عسر الاستيفاء ان المدين اذا رضي بذلك لم له ان الاستيفاء هل عليه فلا
يعد ذلك ربا كالمير وديولينا خمس عشر اذا كان لك في مكان بعيد وان
قرضه لغيرك بشرط انه يبيك اياك هنا اذا وفي مكان يحتاج الي كلنه وتعب
يجب ان يكون في ذلك المكاتب اعلى فيجب ذلك ربا سادس عشر من
الزم مديونا بان يخرجه المدين بفاه ليق له بها حاجته فيدي رايها
سادس عشر في قرضه الدرام اذا دين احد دراهم فلا يبي له بها يخرجه
لها بالثمن الذي كان لها في حين اعطاهما وذلك اذا لم يجر من المديون
والمستدين شرط ما مثلا اذا دين احد دراهم ما يخرجه رباك وفي حين
المخدومات ثمان فلا لعل اخذها بذلك الثمن بل بالثمن الاول حين
اعطاهما وان لم يفصل ذلك فيكون قد اخذ من ربا المالك ومثل ذلك
اذا نقص ثمن ما يجب على المدين ان يعطيه ما نقص والمالك يكون اوفاه
حقه كاملا كالمير ليسوس كما بان وديولينا ثامن عشر في قرضه انتم
والخر وما مثلها اذا اقرض احد عشرة اكيال في يجوز له ان ياخذ العشره

اكيال

اكيال كامله سواء زاد الثمن او نقص على ان الفرق الحاصل فيما بين
دين الدرام ودين التي هو هذا انه في دين الدرام لا يزاد غالبا الا
الثلث المعلي ان لم يكونا قد اتفقا على خلاف ذلك لاسباب يحقته وجايزه
ولما يجب ايضا الثمن بالمواد فقط ما في التي وغيره انما ينظر الي لانه
ما يقترض احد التي لاجل ثمنه بل لاجل الجوهرة فانه اذا ولوانه ارداد ثمنه
يجوز ان ياخذ المدين بتدريعا اعطاه لكن بعض العلماء يذوقون في قرضه
المال وغيره كقولهم بان وديولينا وان سال سائل ما هو الا التزام
والعقاب المروض على المدين ومساعدته فيجب اولا ان المدين
التي وورثته قد اقرضوا بالمكافاه وهكذا كل من ساعد فعلا كالموالي
والحكام واهل الشريعه والذين يلزمون المدين بالربا فهو لا يجب لهم ثمنهم
المكافاة وقولي فضلا لان الذي يعملون المدين ترقيا بالقرض وساعده
لهم يلزمون بوفى الوفاء ومثلهم الخدم ايضا على ما يستبين من مفهوم
قصد المدين تانيا المدين الظاهر يجب منه من تاول السرار المقدسة
ولا يجوز حمله الا ان يرد كل اخذ ولا يبي برفقه في ارض مقدسة ومن
يرفقه بجرم حاله بفضله ذاك وقال الحكم لا مان ان كتاب وصاحبه لا يعمل
بها اذا المير وكل اخذ بالربا قبل موته كقول ليسوس وديولينا وعللوس
في الجوز والثامن عشر

في البيع والشري وهو عادات : الفرج الاول :
س : في احوال البيع والشري : اعلم ان الشري هو مذهب في بيعت الرقيق
ويحل بفسله : والبيع بعكسه ثم ان البيع والشري منه ما هو عادل
ومقسط : ومنه ما هو جاري من المصالح : فالعادل متى كان بشئ
يعادل مقدار الشئ : والجاري بعكسه : والجاري قد يكون تقبلا : وقد يكون
خفيا باعتبار التناوب ومن يركب ذلك فانه يلزم من حيث الرضا

المكافاة ولو لم يلزمه ذلك بحكم الشريعة الناس غالباً ما إذا أخذت الشيء
 المباع مضاعفاً كالم لايات وبناجينا فينتج من ذلك أولاً أن المشتري يجوز
 له ابتاع شيئاً أرض من قيمته إذا كان لا تنفع له أو ابتاعه من صاحبه أو ابتاعه
 له أو صار في يده رخيصه لاخرى وان مال سائل إذا باع المبيع مرافق
 رخيصاً من احتياجه ما إذا الحكم به بخلاف البيع والشري موقوف علي
 الرعي لكن إذا كان المبيع فتيلاً لهدا ومن شدة احتياجه التزم أن يبيع
 شيئاً ماء وانت اشتريته بأرض ما يكون من القيمة فأنك تركب خطأ وتقبل
 مضاداً ناموس المحبة كالم لايات وبناجينا تانياً يجوز للمشتري أن يشتاع
 رخيصاً إذا ابتاع شيئاً كثيراً جداً لأنه حينئذ يخل المبيع من هوم شيء
 ويحمل له سبباً لتقبله شيء الفرو من ثم يرضى من تلك المشيا القول
 بوناجينا وليسوس ويحسدوس ثالثاً يجب علي المبيع أن يبيع الشيء
 بالثمن المعين من الحاكم أو من الناموس وإن لم يوجد هذا التعيين
 فيجب بيع عليه من حيثما العدل أن يتبع من كان رأيهم سديلاً وأعلم أن
 الثمن ليس بواحد علي حصر القطر بل ينقسم إلى ثلثة ألقا: اعلي وأوسط وأدنى
 ويجوز البيع بأحد هذه الثلثة إذا كانت رابعاً إذا كانت البضاعة مطلوبة جداً
 ونافعة للمشتري فلا يحل أن تتباع بأكثر من الثمن العادل: كان جميع النفع
 إنما يخص بالمشتري لا بالمبيع كقول بوناجينا وليسوس وفيلوسوس
 خامساً يجوز أن تتباع البضاعة بأكثر من الثمن السالك لأحياب
 لقيمة وذلك إذا أعلنت المشتري بذلك لأنه بهذا الفعل لا يعمل له
 منك ضرر سؤال ما هي المناهضات للقيمة التي يمكن بها المبيع أن
 يزيد من الشيء ج هي منع الربح: حصول المزايا وعلى العكس أن يتولد
 من البيع أن ذلك الشيء يكون عزيزاً لذلك المالك قبلته هدية من المير
 أو من الملك أو كان مغزاً مستغراً كالمهور فقيمة الحسن الطويل ويصحب

أوصور قد يمتد كقول لايات وليسوس ويحسدوس وكذلك الرب يسوع
 البائع قليلاً قليلاً أعني جزاً وبعدد من يبيع لم يعبها بتم حقوق الثمن
 التي تتابع به بجملة بكثرة وذلك من حيث التقب والقيمة التي لا بد منها ليات
 البضاعة ومثل ذلك الطباخون والعلافيون فلم يحكم العلماء عليهم بأن
 إذا باعوا بتم أغلي ما يبيع به غيره أن لو يكن ثم من محدود كقول ماويسيوس
 وطرلوس سادساً لا يبيح باز إذا كان الثمن لأجل تأخير الوفاء ونقصه لجعل
 سرعة الوفاء سلفاً فقط كالم البيع بالدين والشري والسلف مما يقيم
 المجارة فلهذا ما أخذنا به وأبصر ذلك إذا لم يتفق معه غلته ما من
 العلل المذكورة في باب الربا وأرتفع الثمن لكثرة المتاعين أو ليجب لغير
 بضائجه كقول بوناجينا وليسوس ويحسدوس وفيلوسوس سابعاً
 يجوز بيع شيء بشرط أن المشتري يبيعه أيضاً بالبيع بزمان معين أمي
 شأنه يترده إليه وذلك إذا لم يكن الشوط بفسح والبيع بجليلة أو بياضي
 لكن لا بد فيها بحد من نقص الثمن علي مقدار حال الوجود كقول مولينا
 وليسوس ودبولوكو تامناً المونبوليا اسم بياضي وهو إذا صار اتفاقاً فيها
 بين الناس بأن يبيعوا البضاعة الغلاية وحده أو إذا اتفق التجار علي
 بضاعة ماء أنهم لا يبيعوها إلا بثلث كذا فبذلك المشيا يجب بضاد العدل
 إذا كان الثمن مقسماً كما قال مولينا وليسوس وغيرهما من العلماء
 خلافاً لناور وراييلوس وأجمعوا علي أن هذا الممر إنما هو مضاد فضيلة
 المحبة كما قال ديوكو ويجب علي الأبرار والوالاء إذا دون الم بذلك أن
 يبيعوا الم الثمن ليلا يصد من ذلك تقل أو ظلم للرعية كقول ليسوس
 ودبولوكو وطرلوس تتلأعن ناورا ثم أعلم أن هذه القوانين ولو أنها
 جائزة بأذن الأبرار لا يثبت ولا يثبت وتعين لك إذا تجاوز أحد من
 تلقا تأترو وضع ذلك في القبح والريب والمخار ومثاله الكي يحشره ويبيعه

فيها بصراغلي: فهو خطي ضد الصلح ويلتزم بالخافاة ناسعا يجب علي
البائع ان يعلم المشتري بعيب المباع وتقصه اذا كان من العيوب الثقيلة
التي تخط من قيمته التي شلا اذا تبعت بفلاح عليك انه جامع جنول او دابة
ومع عليك انها دابة او عتمة مزودة او جرسا مغسودا بالعت وما شاكل
ذلك: وان لم تبين ذلك فانتك تقطي وتلتزم بالخافاة لانيها اذا كانت النقص
والعيب في داتيات التي اوفي كيتو كاليزان والدرع والصلع وامثالها
او بيع شي عوض شي ومن ثم يرتكب خطا تقبلا ويلتزم بالخافاة اولاً من
وضع فقه في موضع رطب ليس قبل ان يبيعه تايان من موع حراً ردياً ضعيفاً
بخزفي وباعه كزفي تالفاً من باء لم المعري كالضمان وامثاله كاعلم
ليسيوس وبوناجينا ودبا نا وطرلوس لكن اذا فرضنا ان البليهم يجعل من
التي يبيع يبيعه ولا يبرهن ابطاله او مساواة منه غاشراً اذا غشفت
ان مدركك ليس له قدره علي الوفا فلاجل لك ان تبين ذلك لاحد من
الواقع: لكون هذا العمل غشاً ومكر من حيث انك لم تظهر النقص الذي المتفق
بالدين كقول بوناجينا وليسيوس وديلو نيوس: حادي عشر اذ عرف البائع ان
الزئف عن قريب يقص منه فيقول للمشتري الواقع وان يخفي عت المشتري ما
يصير من قصص الثمن لانه بعد ما يجب عادة علي بسيط اللقطة لكن لا يجوز
له ان يفتد عت المشتري بعلته وكعب كقول بوناجينا وديلو نيوس وليسيوس: ...
تاي عشر اذا اعطي احدنا شيئاً لم يبيعه بتم معين وذلك نشاطه
وحرمه بانه بتم اعلي: فلا يلتزم ان يقطعه ما ربح فوق الثمن لكون
ذلك ثمرة تعب كافال العلم بشاره فاما اخذ الما التجار فلا يخفى لم هذا
لانهم يتسلمون الزئف مطلقاً لكي يبيعهوا حسن الاثمان لغاية موالهم
كقول ليسيوس وديلو نيوس: ثالث عشر اذا اتبع القباطون جوعاً ارضعت متناً
من غيرهم لكونهم اقارب البائع او لكثرة مشتريهم منه فيجوز لهم ان

بيعه اخيرم بالثمن الواقع بشرط انهم يكونوا اماناً في غيره وذلك لانه
لا يحصل لاحد من ذلك ضرراً لانه من حيث ان التجار يستفيدون منهم
لكثرة مشتريهم فيستبين انهم يكونون لم شيئاً من الثمن مراعاة لم كاعلم
فيلوبيوس ودبا نا لكن العلم ما ليس اكره ان يعطى بقبول ان التجار غالباً
يكذبون علي المشتري بانهم تركوا له شيئاً من الثمن لكي يتدبروه الي المنيب
منهم دايماً رابع عشر اذ ابيع شيئاً لثمن فيكون صاحبه من اعطي منه
منه وتسلبه وان لم تسلبه احد منهم فيشترط بعد ان سبق بالمشتري والمخر
له ان يري علي البائع واذا ابيع التي او اعطي للكنيسة او لا ما كان
مقدسة في الحال بغير ذلك المكان ولو لم تسلبه وكلا و كقول ليبيوس
وديوكساس: عشر اذ اعطى فقدي قبل تسليمه وكان ذلك التي معيماً
كيت او كتاب او غيرها فانه يفقد علي دمة المشتري اذ لم يبرهنها اتفاق
علي خلاف ذلك اذا كان قد ربح البائع واذا كان التي ليس بصحيح
اعني المشتري اتباع عشرة اكيال قم من عت او خمس اغانم من قطع
او يكون التي معيماً لكنه يوحده الكيل كمن يتناع بيداً من القمح كل
صاع موع غرض وقيل ان يكال فقد فقد المد كور لا تقصد علي دمة
بائعها كقول ليبيوس وديلو كولايات وبوناجينا سادس عشر اذا
فقدناشي المباع او نقص منه بعد تسليمه فهو علي دمة المشتري ولو لم
يعط منه لانه صار ما كك كقول كايان وبوناجينا سوال هل يجوز
لاخذات يشتري دين غيره وكلي ذلك جوال ان الدين اذا كان
مخففاً وما صلاً وبيع بتم انقص ما كان فانه بعد من جملة اقسام
الربا ولا يجوز ذلك الا اذا عرف المشتري انه اعطاه دراهمه يبطل ربحه
كقول بوناجينا وموليا وليسيوس وتوليوس وفيلوبيوس: وقولنا من
اقسام الربا لكون المشتري ياخذ اكثر من راس ماله اعني يعطي قليلاً

ويأخذ كثيرا وقولنا دين يتحقق حاصل لان الدين اذا كان تحت الشك
او الخطر والصعوبة والغموض لا لاجل عسر تفصيله ولم يكن للثبوت عليه
لذلك الصعوبة والعسر فيقول له ان يتنازع بانقص من حسب الصعوبة
والشك الموجودين بالوفا لان الدين المتقرب بهذا الخطر هو اخص مما
كقول بونا جينا وطر اللوس فينتج من ذلك اولا ان الدين يخدمون الملوك
والامراء ويكونون اثم الربا اذا اخذوا من صاحب الدين شيئا اجتوا الناس
سرعة الوفا او اخذوا من المديون شيئا لم يملوا صاحب الدين عليه
كقول بونا جينا وناورا وبولينا وصال تايكا يوز في غالب الخطايا
اتباع دين الجنود وعلاقتهم وخدام المكاره يكون اخذها متقربا بصعوبة
وخط جسيم كقول بونا جينا وبولينا ثالثا من صارعة لصعوبة الوفا واشترى
الدين بمن ارض ما هو فانه يغطي هذا العذر ويلتزم المكافاة لانه صار
سبياً للعرس من حيث انه يفسد بالدين بوجهه لكي يستفيد هو من فعله الردي
كقول مولينا وفيلوبيوس وبونا جينا ومن ثم لا يحل لو كالا الممر المامورين
بالوفا اتباع الدين بانقص من اذا صاروا علنة لصعوبته وقال ايضا
العلم سالك وبولينا ان الوكلا المامورين بوفاد يوت كثيرة لا يحل لهم
ان يتدبروا واحدا على اخر من اصحاب الدين بل يجب ان يفوا كل واحد
حسب استحقاقه ونظامه كقول بونا جينا وطر اللوس

الفرع الثاني

من ما هي التجارة ولين لا يجوز استعمالها اعلم ان التجارة هي ان
يتبع الانسان بضاعة ويتصلك ببعضها او يبيع او يشتري بضاعة شيئا
وهذا الممول لا يسمي به لاهل المكاره ومن حيث انه كثير العتاث وعلته
الخطايا به ويشغل العقل عن العبادة وانزوعهم هو ان المكاره يبي
والراهب ياكلات من الرخ الذي يبي ومن استعمل من الاكله ومن

التجارة كثيرا فانه يسقط في خطا من يتكلم ليسوس ولايمان وبونا جينا
والكرديال ديوكوفيلوس من ذلك اولا انه اذا استعمل المكاره ومن التجارة
مرة او مرتين بشي جزئي ككتب وصلات وما غاها لكي يبيعها سرا ويبيع بها
شيئا فلا يبلغ خطاؤه الى حد الميت كقول ليسوس وملة الطوس وديانا ديوكو
بالا اذا ابتاع اهل المكاره ومن غنا وهاشي لكي تمن في مراعهم ويبيعوها
بمن اغلي فلا يبعد ذلك تجارة من انهم يبيعون ثمره مراعهم كقول مولينا
وليسوس وديوكو: اوكي يبيعوا حليهم ومرفهم واولادهم لكن لا يجوز لهم
استيعار حقول ومخام بشايت ليعبوا اثمارها لانه وان لم يكن تجارة على
حصر اللفظ الا انه قد منع مجرد قوانين مع قهله تالكا المكاره يبي
اذا ابتاع حقلا بثماره المتقوية وبيع اثماره فلا يغطي لانه بام اثماره حقله
كقول ديوكو وبولينا وفيلوبيوس ومثل ذلك اذا ابتاع شيئا لاجل حاجته
وفيما بعد لم يحتاجه واختلف قصده فيقول له ان يبيعه بمن اغلي ما
اشتراه كقول السابق ذكرهم

الجزء التاسع

من ما هي المهور المصين مدخولها ان ذلك يبيعي اعطي الماشات
لا حرجة من المال كقولك بيتر غش واتباع بها شيئا من استحقاقه
مثلا كن له علاقة من الملك واني واحد قاتنام بعض استحقاقه يبلغ
من الدرهم: اولة ملك قاتنام بعض كرا هذا الملك يبلغ من الدرهم
حسب العادة الجارية او تحديدا لناموس فاذا كان قصده خالصا لانه لا
يعود ياخذ ماله ولا يطلبه فلا يبعد ثم ربا ولا اعاده فلا يبعد يبيعا
او ابتياعا من حيث ان الرب يتبع لا العلوة عينها بل استحقاقها
وهذا المستحق اقل مما فاض منه يباع اقل من ولوانه بصت من
كثرة يبيع الموصول على المال المصلي على علي حسب راي المعلم ليسوس وهذا
ومولينا ولايمان مع غالب العلماء: لكن الاموب راي المعلم دلوعو

بقوله ان هذا العهد ليس بيا من حيث ان العلوفة لا يتبع ولا استحقاقها ولا اثارها بل جزء من مدخول حقل البيت او غيرها مما وضعت عليه العلوفة وعلي هذا النبطي في يراي البائع الملك الثاني تمامه واما الملك الثاني اعني فاية الملك فياج جزءه فينتج من ذلك اولاً ان العهد المذكور لا يجوز ان يضبط به الثمن المعين بالناموس او بالعادة كما هو الملك كرايس الخامس في بلاد الهند انه لا يباع هذا الاستحقاق الا بالمختار غرض ثانياً هذا العهد يجب ان اذا كان المدخول مكتوباً علي شيء ما توخذ منه العلوفة حتي اذا استقل لمرءه لغيره تستقل منه العلوفة وكذلك يجوز ايضا اذا كتب علي الشخص عينه الذي اخذ العلوفة من تعبته وشا طه وما اشبه ذلك: ولما فهذا الاستحقاق الذي يبيعه لاثمن له ومن ثم يكون العهد مكتوباً ونشأ حسب راي العلم كوف ونياس وليبيوس والسبب ضد الناورا ومولينا ودلواغوا الذين باصوب راي قالوا ان هذا لا يجوز ان يكون علي الشخص وحده ثالثاً اذا جعل المدخول دية علي شيء لا يقوم بالوفاء او يقوم بالوفاء لكنه اعطاه لرجل اخر بسبب دين اخر فهذا الفعل حرام ومنهوع رابعاً كما انه في البيع يكون الشيء المفقود علي المشتري هكذا في العهد المعين مدخولها اذا كانت علي شيء موجود وقد اعدم بمحولة خلوا من دين البايح فانه يفقد المدخول المعين ولا يجوز للمشتري ان يطلبه فيما بعد من حيث انه ابتاعه حسب مجتهه ونصيه كقول بونا جينا وفيلوبيوس وقد وجد له سبيلاً اخر لكي ينجو من هذا الغرض وهو ان يجوز ان يفتري بهذا العهد المذكور عهد اخر يسمي عهد الضمان حتي اذا فقد الشيء الذي جعله الدين عليه يتقدم علي دية البايح ولا يتم ان يكتب المدخول علي شيء اخر غيره اوي برد راس المال ليتحرر من اعطاك لكن في هذا العهد يجب ان يكون

المدخول اتفق مما يكون في العهد السابق كاعلم بونا جينا خامساً ان هذا العهد المذكور من عين دانه هو مباح موي كان منكم او غير منكم من الهاميين فالعهد الذي لا يتنك ليهود البايح به قادراً ان يتقدم ما بهه والمتنك هو الذي لا يتنك به عن استرداد ما بهه من المشتري اذا ما دفع له نفس الثمن الذي كان بهه به وقد يكون العهد الغير المتنك منكم اذا وقع الشرط هكذا ما بين البايح والمشتري وهو ان يستطع البايح متى ما شاء ان يتقدم ما بهه بدفع الثمن السابق كاعلم ليبيوس وديانا لكن لما كان العهد المتنك تحت شرط من قبل المشتري وجب ان لا يقدر بسهولة لان البايح يتنكوس الخامس وكما يستنكوس الثالث والملك كرايس الخامس قد نهى عنه كانه من اقسام الربا لكن افهم قولهم هذا هو حجب حكم الشريعة الظاهر غير ان حكومتهم هذه لم تنكبل في اما ان كثيرة من حيث انها نفت عا لم ينفي عنه الناموس الليبي سادساً يجوز العهد المذكور بقاء ذلك الشيء الواقع العهد عليه لكونه بمقام معد وهو وقت الخط والعرف كقول فيلوبيوس وديانا: **الحزب العاشر** تن ما هي المرافحة اعلم ان المرافحة هي متباينة شيء بشي اعني ابدل الدارم بغيرها وهي عهد يعطي المرافح بواحدة دراهم لطالبها اربعين يسير يعطو علي راس المال فاذا صار ذلك بنية الربا فهو حرام وان صدر خلوا منها فليس بيا لكنه لاجل اسباب لايته معتولة تعادل هذا الربح هذا الربح فيظلمه لانه ليس بحرام واعلم ان المرافحة تميز بياضه انزل احداه مرافحة اليد تايها مرافحة الكايب ثالثاً مرافحة الموجود رابعاً مرافحة النفس والكر فالمرافحة اليدوي ان يعطي فرع من الدرام ليرشد بمقدار فرع اخر ادي منه والكر فانه مطلقه صايرين الموجود على الربح المأهولة وهي تعبد المرافحة بجميع انواع الدرام وتقتضيها وحسن

مادتها وموافقة الحال فتؤكد انه يعطي وجبا او غيره مما يسهل سلوكه
 عوض دراهم اخر كقول لايمان تانيا مراقة الكايب وهي ان المراف
 ياخذ منك دراهم في مدينة ماء ويعطيك ملكويا لتأخذها من شريكه
 في مدينة اخرى فهذه ايضا جائزه لو انها تصد كقل الدراهم من مدينة
 اخرى مع مياتها وايضا لها خلوا من ضرر وخط لك يجب علي المراف
 ان ياخذ انقص مما كان ينتق عليها لو قتلها بالنقل كقول لايمان
 وبونا جينا وناورا وليسيوس ثالثا مراقة الموجود وهي ان المراف
 يعطي حاشا دراهم ثم ياخذها من مدينة اخرى وهي ايضا مطلقة
 لاجل السبب المذكور ايضا وهو نقل الدراهم وضمانها وهذا العمل بعد
 من المراف كانه اعطي دراهم حاضرة واشترى ديلم بعبدة باق قيمة
 لاجل بعد ما كقول لايمان وبونا جينا رابعا مراقة الكروالوش وهي
 لما لا يوجد سبب لا ينق لاخذ المربع سوي القابضة مثلا احتاج يومئذ
 دراهم فاعده من المراف ما يترقى والمراف اعطاه اياها علي حدة
 الوجهة اعني انه ياخذها من شريك يوسف في اسلا بول ويطلب من
 يوسف ربحها كجاري المعادة مع ان يوسف يحقق عنده وعند المراف
 انه ليس له شريك ولا يوفيهما هناك فهذا حرام وليس يطلق فصله لكن
 يمكن ان ياخذ المراف ان يرد من ليس الماله ويخون الخطا من حيث ابطال
 ربحه كقول توليتو وبونا جينا وان سأل سائل عن معاملة بعض التجار الذين
 يعطون دراهم لياخذوها في وقت الموسم فتجب اذا العدوا زايلا
 عما عطاوا لاجل ابطال الوفا فقط فهو ربا لكن اذا كان ثم سبب اخر
 كابطال ربحهم فذلك مطلق ان دراهم التجار التي للربح فاذا حصل
 لها تعويق زمانا مديرا فيبطل ربحهم ويردادتها علي مقدار زيادة
 المدة ومن دخلت عليه دراهم مخبوشة قلته بمرقته ونقص احترامه

فلا يجوز له ان يسلكها علي غيره ويضرب بها كفضل بولان انما يشاءه
 لا يحصل له بذلك حقا كما علم وبونا جينا نقله من ازويروس وما نكتب
 العلم المجزأ الذي في عشر في الماجر والا متجارب
 اعلم الماجر والستجار عا مدي يعطي الايمان بواسطته لغزو شخص
 او غير شي سواء كان من المراف او من الملاك لكي يتجملد او يتبع
 بولمة مطلوبة ممن معين فلا شيء الذي للاستعمال في كالماتل
 والدياب والفلان وما شاكلها والاني للفتح في كالماتل والحقول
 والكرهم وما شاكلها فان تاملنا ذات العهد تجد في الشريعة فيفتح
 منه اول ان الشيء اذا عدم قيل ان يسلمه الستاجر فيجب علي
 الماجر ويطلب العهد تانيا اذا كان الماجر يمكن استعماله خلوا
 من ضرر متاجر كالمثل اذا كان ما لا الخراب او سكونا من المجر
 او كانت ثم خوف من الحروب او من الطاعون وهذه المسباب لا يطلب
 الساكن به فالستاجر لا يلتزم باو الكري كل تلك الايام التي لا يمكنه
 فيها الا اذا كانت سادة مضادة كقول لايمان وليسيوس ثالثا الفلام
 الستاجر اذا مر في مرضا كحولا فانه لا يتحقق له المصلحة المطلب الا جريا
 لمساعدته اذا لم يكن ثم عادة وشروط اخرى فافقه ذلك كقول حاشا رابعا
 الفلاح الستاجر يحتول اذا جعل له ضرر من غيره فحينئذ اعماجه فحينئذ
 حقيقة فلا يترك له شيء من الكري كذا اذا كان المراف في المصلحة
 عطية فيترك له ما عدا او المصعب للمنفعة المصعب من المصلحة فيترك
 له شيء كقول لايمان فاما اذا المصعب المصعب من المصلحة فيترك
 يجوز ان يزداد الكري علي الفلاح التي يترك اذا كان الخصب يسير
 ونشاطه فلا يجوز ان يزداد الكري علي الفلاح التي يترك اذا كان الخصب يسير
 للملاك من التكاليف والمهمات وانما لها فانها تترك الماجر اذا لم يكن

او علي صدور امر عتيق وبواحد ان باعطا كذا وكذا لمن يظهر قوله ما ياتي
مثلاً اذا قال احدان المديونة الفلانيه بما مره فبما قصده اخر بعد قتاله
ثم يتواعدان قائلين ان الذي يظهر قوله صحيحاً ياخذ من بيتي
ما يترشون ولكي يصير هذا العهد لا يبي ان يكون ا ولا علي شي مجهول
بقت الشك تانياً ان مجهول عندها ان الشك لا يكون الكلام علي معنى
واحد كقول مولينا وليسوس وديلوكون اما اللعب فهو عهد يشترط بواسطته
الدين يلعبون ان يكون كذا وكذا فهذه المفهومة من عين ذاتها جازية اذا
اتفقت الشروط المطلوبة ولم يصدر من ذلك عثره وتلك اول ما يمكن ثم ظلم
او منع من حيث ان كل اشياء ما لا يكون فيكون له ان يعطيه بما نأ علي
المطالقات كذلك يجوز له به شرط سواء كان متعلقاً بشطارة او بنصيب كقول
ليسوس وبونا جينا فينتج منه ذلك ا ولا من لم يكن صاحب الرهق ولا
له التفرق به فلا يجوز التفرق به له ان يلعبا وراهن عليه وبوجب
هذه القضيبة ينتج انه اذا اراد احد اللعب من راحب او من ابن البيت
شيئاً يلزم برده لكون الرهق ليس في ملكها تانياً ابن البيت اذا كان عاقباً
في مكان بعيد علي دمت والدته وعرف من تعيين خريجه قليلاً قليلاً مثلاً
من المات غرس خمس غرس يمكنه اللعب بهما لان المال الذي غالب
المير يرتقي بذلك كقول موطيس هز وليسوس ولايمان وناورا: واذا بيع
شيئاً فلم ان تصرف به حسب اختياره كقول لايمان وبونا جينا تانياً ان
يلعب في اللعب بها تنته الشروط اعني بالزغل او بقتاد رفته الي اللعب
ظلاً اعني بان يجعل ذاته غنياً لا معرفة له: اما الزم الغير باللعب دون
رطاه بكثرة شتمه وسبه له: فمن يفعل مثل هذه الامور يلزم بكافة
الحضارة الصادرة كقول مولينا ولايمان وبونا جينا رابعاً اذا اتفق عدم
المسألة في الشيء الواقع عليه الرهن وكان ذلك بمعرفة الخصم الاخر

الذي

الذي له المفضل ورضي ان يراهن فيبيع العهد بينهما لان من عرف ام
لا يعلم حسب راي العلم ساكن وناورا ومدينا وديا اما الراي المصوب
وهو قول العلم دلوغو ومولينا وليسوس وبونا جينا وهذا اذا كان عدم
المساواة في الشيء الواقع عليه الرهن معروف من له المفضل فلا يستطيع
المخزان بيع: لان الشرط غير متساوي في الرهقين حيث ان احدهما خالي
من الخطر كما علم ازوروس وبونا جينا وسالمن والوكويوس ودلوغو
خامساً الرهن عن امر عتيق يقترب به ضرر للدين مثلاً ان يطرس
لعتيدان يموت في هذه السنة فتعدي جوار من عين ذاته وبنا موس الطبيعة
لكن قد حرته الطبيعة البشرية لاجل بعض عطلات يمكن حدوثها
من مثل هذا الرهن كالم دلوغو خامساً اذا كان الرهن تحت شرط
عم كمن يراهن ان علي كثره المال والنشر فهذه من ذاته حرام حيث
انه بطوح فاعليه في الخطا لكن اذا حصل منه ربح فلا يلزم رده كقول
ساكن ودلوغو وديا ما ياتي اذا ايجتهد المرء في دفعه الي اللعب تهدية
ومعياره وشتمه: واذا اطلعه ولعب معه وخسر فعلي راي العلم
بونا جينا ومولينا ولايمان انه لا يلزم برده ما ربح منه علي المطالقات
لان هذا ص بارادته علي اطلاق الشك لكن العلم ريجيلروس وليسوس
وازوروس وليسوس ناقصوا ذلك تانياً اذا عرف الانسان بطلان تحقيق
انه يلعب خصمه قال بعض العلماء انه يلزم بكافة المطالب اما العلم
تولوس وما: حاد احده الراي بشرط عدم المكروا الضم في الغالب
لانه يوجب العدل لا يلزم المروا بين معرفة الخصم بطلان طايته علي
المطوب الذي راحن علي شي مجهول معرفة كقول بونا جينا وديا تانياً
تانياً اذا استعمل الانسان حيلة جارية في عوالم اللعب وشروطه فانه لا
يلزم بالمكافاة لكون كليهما غافلين بذلك وحالهما في ذلك حال من

يملك ذلك كاعلم اذ يوروس وفيلوبوس وليسيوس ويونانيا خلا اولاً
في لعب الورق اذ افرغ الماتيس نفسه افرغ من العالين فيظهر خضعه انه
من المغلوبين لكي يحصل له شرفا في ان يولد الرهن غايكا اذ افرغ ذاتي مغلوبا
فيظهر ذاته غاليا ويريد في الضا وان تركه له المات كاعلم ويلوكو وسلكس
ويونايا وصالحا لئلا اذا انظر الى ورق ويونولا حال رقيقته يضبط ورقه
جهينة على كل احد يظن ان المات اي انه لا يكون جا ليا في مكان يتعد
منه على النظر اليه اذ يبيع له احد المات عليه ذلك رايما اذ اعلم الورق
من تاليه يعرفه حال اللعب كاعلم طر لوس وسلكس ويلوكو ويونايا فانما تركه
اذا اشتهل احد بكيد لست يبارية في غلبه اللعب ولا يعرف خضعه فانه
يلتزم برما ربح بل بمكافاة لير لا ضرر له اذ يفرغ المات من المات كاعلم ويونانيا
واميكيلوس وطر لوس ويونايا وعناجيا ما ربح عشر اذ اضر الاشارة في
ذات لانه اذا خسر لا يعطي اواذ اعطي سيطله فاذا ربح شيئا لا يجوز له اخذه
بل يجب عليه ان يرد صاحبه كونه في المكسر والغش ولوروس ذلك خضعه
لما لعب معه كقول ليسيوس ويونانيا وعناجيا تاي عشر من يعرف كل
جهة في اللعب فانه يعطي خطأ وتبلا في الغالب يكون ميتا لعلمه ان
اللعب ملت للخطوب بما هي شقي ولا يستطيع مقاديه وتزيت بينه ولوروسه
ثالث عشر اذا كان اللعب غروا في الماتوس كعب الزار وما ماته من
اللعب الذي يكون به الاشارة غاليا وغلوبا صدقا واتقا لا يتدبر عقاي
فكل من عناه ان كان له اي اعطي ميتا وان كان من الماتوس فقد
يكن ان يكون خطأ وميتا يجب دعي الماتوس عنه وذلك اذا مضى
دايما وسب لغيره عشران ذلك اذ اللعب تأخر لا يسطر اللعب خلوا من
ايناع التلك فيتبر من الخطا الميت لا يما اذ اللعب خلوا من ربح كقول
ليسيوس ويونايا وقد نه ديانا ويلوكو ويونانيا ويونانيا

علي

علي ان جزم الفاجين المذكورة قد بطلت بالعادة الجارية حتي انه ليس العالين
تقط لا يعطي بل الماتوس ايضا لا يما اذ اللعب لعبا مختلا كعب للشره
او لكعب كن الوجان حيث يوجد حفظا لفتواين ربحتهم ومشاكله الماتيه
فالنادر يعنون من الخطا الميت كاعلم ويونانيا ويونانيا ويونانيا
من نه لا يستد بتول ساكس الذي يريهم حال الضربة: شلا اذا لعبوا اليها
مرضا او لعبوا قليلا للشره فقط رابع عشر اذ ربح الاشارة بهذا اللعب
الحرم شيئا فلا يلتزم برده الا بان الحاكم لان الماتوس لا يطل العمد بل يجمع
تقصيل الربح لكنه اجاز للماتس اقتطاص حقه وقد وجب خرج تنقذ التصيل
علي المغلوب كقول اوريوس ويونانيا ويونانيا ويونانيا ويونانيا
وتبعهم يونانيا ويونايا وانكر ذلك ليسيوس ويونانيا ويونانيا ويونانيا
خامس عشر اذ اراحت احد علي ذرة اذ بعض من الصلوات فليس في ذلك
لوم ولا قلعة اكلام للاشياء المقصده كاعلم ناويا ويونانيا وسلكس ويونايا

الجزء الرابع عشر

من ما هو عهد الشركة اعلم ان عهد الشركة هو اتفاق انا من بعضهم
مع بعض بوضع شي دعي ربح فيما بينهم كال اومواغي او لعب واما لهما
ويكون الربح والخسارة عايقا لحاقتهم ويونانيا حسب اعتقاد كل منهم
كاعلم ليسيوس ويونايا ويونايا فاذا اتفقا الي ما يلزم العدل والعدل
فيلوح لنا اولاً ان من وضع مالا وتعبا معا يجب ان يكون ربحه اوفر من
يعطي مالا فقط او تعباً بمفرده تاي اذا اقتطع الرمال الذي اعطاه واحد
منهم اتقا خلوا من ديب الشركة او بدتهم الجرمي فينتفع علي دية من
اعطاه فقط: ومن هنا يظهر الفرق الحاصل بعد عهد الرضا وبين عهد
الشركة كون في الرضا ينتقل رأس المال لحكم المتزوي ولا يقي في حكم الرضا
فلماذا اذا اقتعد يفتقد علي دية المتزوي واما في الشركة فينتفع المعطي حكم

راس المال بالكلية لانه كان الرب يبعده هكذا يبعده الخطر والمضرب حسب
 رأي المعلم يونانينا ثالثا يكت ايضا في هذا العهدان يستطعم المراتب يحفظ
 راس ماله عدم التفتد حسب رأي المعلم لايمان مع احد يبع معين وذلك
 اذا اقتربت مع عهد الشركة عهدان اخران: اعي بعهما عهد الضمان وعهد
 البيع مثلا رجل غاركة احد الناس المقتيا وسلم اليه ان غرض: وذاك له امل
 ان يبع بهما لهما يتر غرض فتمنعها يكت له من وجه الشركة مع راس المال لكن
 لما كان يبعه ايضا غرض فتمنعها يكت من وجه الشركة مع راس المال لكن
 قام الفلتين من الرب: لياقي في الامر نقل الخطر لخط راس ماله لكن لما
 كان ايضا راس هذا الرب غير يفتق فذلك سبب جازلة ان يبع ما يبعه من
 الرب يبعين او يكتين غرضا في كل عام فبهذا الوجه يبع ما ذكرناه ويحفظ
 ما لم يعدم التفتد كقول لايمان ويونانينا رابعا فذلك كون الشركة في المواشي
 والدواب وذلك ان صاحبها يتر في مواشي ويبيعها لرفيقه وذاك لياخذها
 ليرعاها ويربها ومهما يجعل منهما من الغايبة يكت لهما ما نصفه بالموه
 والضرب الحامل يكون عليه فقل وان كانت لهما فالضرب يكون عليهما كما كقول
 لبيوس ولايمان: **الجزء الخامس عشرة**
 من ما هي الكفالة وضمان راس المال: وهذا السؤال يتبعن جوابين
 جواب اول اعلم ان الضمان هو ان يتبلا الانسان علي ذاته خطرها لغيره
 بالزمام ذاته ان يرد له عوضه اذا فقد: وذلك اما جانا او باجرة ما فاذا
 كان جانا يبي ومثلا خلوا من اجرة: واذا كان بتمن دي فمما من
 المتباعد لان الضمان يبع به التزامه ليرد الاخر ماله خلوا من شايته:
 لكي يكون هذا الضمان عادلا فلا بد ان يكون ذلك الشيء تحت الخطر علي
 الضمان والمضروب بتقديره فتمنعها: وان لم يكن ثم خطر فالضمان غير يتناول
 كقول لبيوس ويونانينا فينتج من ذلك اولا ان الضمان اذا عرف ان

الربق المكشوف ناجي من الخطر فمما يطلبه ويأخذه علي ضمانه حرام ويلزم
 بعه كالمعلم يونانينا ثانيا اذا كان الذي لم يزل من خطي وعرف الضمان
 انه ماله من الخطر يعرفه خصوصية فيوزلة ان ياخذ اجرة الضمان حسب
 العادة الجارية: وذلك علي رأي المعلم لبيوس كون هذا الملتزم باهظا
 حلا من حيث الخطر المتبوي فيه لان السبب الحفي وان خفف الخطر لانه
 لا يفتق رأي الناس العام: فاما المعلم ديوكو ويونانينا ناقصا هذا الرأي
 ورأيهم اصوب ثالثا اذا ارام احدان يبعن سرقة للغير مع علمو بقتيق
 فتمنع فذلك لا يجوز كقول لبيوس جواب ثاني الكفالة هي قضية يلزم بها
 الرضات قضية بوي مال غيره اذا ربه الديون الخاص حسب رأي
 جمهور العلماء: فيتخلص من ذلك اولا انه يجوز الكفالة باخذ درام لجل
 الكفالة ولو كانت خاليه من الخطر: لان الكفالة من عين ذاتها تتحقق فثما
 كالمعلم ناويرا وفيلويوس واوريوس ثانيا النفا لا يلزم باوا الكفالة الا
 اذا كانت كفالة لثمن شئ به بقم وبج شريعة: ومثله اهل لاخريوس لا
 يلزمون لهما اذا كان لهم استعارة الوفا به دولة خلوا من فقر كقول لايمان
 ويونانينا وليسيوس لا يلزم الكفيل اكثر من الديون: واذا اخلت الديون
 من الالتزام فالكفيل كذلك كقول ديوكو ويونانينا رابعا لا يستطعم احد
 الزام الكفيل بالوفا اذا لم يظهر ان الديون مكو عا جرم من الوفا كقول
 اوريوس وفيلويوس خامسا ان الديون يلزم بكل طرف يجعل للكفيل
 بسبه كقول اوريوس ويونانينا سادسا اذا اكل الراهب براري نفسه
 خلوا من ثور ربه لا يلزم الديون الوفا المقتدر ما انتفع من تلك الكفالة
 كالمعلم لبيوس ولايمان سابعاً من كحل جرم تحت القتل وعرب الجرم فلا يتناول
 الكفيل عوضه: لانه لا يجيب انه الزم نفسه بالقتل ولا يستطيع ذلك من
 حيث انه ليس بمالك حياته كقول سلسترس ويونانينا وليسيوس ثامناً: .

اذا لم يفي المديون دينه بغيره فانه يلزم ان يرد للكاثل كمال اوفاء عنه وما
 حصل له من الربح وبه وان كان عدم وقايه لجزء من غيوب دينه
 فيستبين انه لا يلزم ان يرد الدين فقط كالم اذ يرد بوس وسطر وس وعافيل
 وما وبوناجينا وطرلوس الجزء السادس عشر
 من ما هو الرهن في حقه من يمل بها المديون لغيره شيئا وهو ضمان متقل
 كقماش وحولج وغير متقل كالاملاك وما غايها وهذا يجب ان تقوم
 مقام الدين الذي عند المديون ليستطيع المدين ان يطلب منه الوفاء كتول
 بولينا وفيلوبوس وبوناجينا ومن هنا تقول اولاد الفريخ لا يجوز له اشتغال
 الرهن دون ارادة صاحبه من حيث انه ليس ماله وانما اعطى للطاينة
 لا للاشتغال كتول وبوناجينا وبولينا وجينلدوس واذا كان الرهن فسا
 او عقلا او مالا واستعمله وبيع منه شيئا فيلزم ان يعطيه لصاحبه او
 يجسه من دينه ولا يفيدنا حرم لان الشيء لا يبرأ الا لصاحبه كاعلم ناورا
 وبوناجينا وطرلوس تابا لا يمكن رهن المشيا التي لا يمكن بيعها كالكنائس
 كتول بولينا وبليوس وبوناجينا لانها لا يمكن ان ترفع الوفاق والكاسات
 والحلل والكهنة وما حايها من الاشيا المدونة لاجل عبادة الله التي
 وقت الفورة اعني في وقت احتياج الفتر لانه حينئذ يمكن بيعها كتول ناورا
 وبليوس وبوناجينا رابعا من احدثها يستطيع ان يرهنه عند طرلوس على ما
 يوازي المال الذي اخذ الرهن لاجله ولا يرام الرهن المبدع تين بعل صاحبه
 لكن اكتم العلم لا يرام وبوناجينا قال انه يمكن رهن بعل لعل صاحبه
 ثلاثة مرات يبعده خامسا لارهن شي واحد عند طرلوس ان لم يكن مساويا لدينه
 بجميعهم او ان يعلم المذبحون التتدح حسب راي اذور وبليوس وطرلوس
 وبوناجينا وان سأل سائل ما هو المذهب الذي يوافق اليونانية اذ يري بوس الجواب
 هو اعطاه رهن مقرر كالحقل واما لو يستطيع ان يعرف المذبحون بانارة الي

حين وفا الوصي يبيع ما قلنا وسبقنا اولاً انه يجب ما ذهب العلماء على ان
 وجوب خلافا للجهنم من على الترخيص اس على الميراثي بها اذ يجب ان
 حيث ان الفريخ اخذ الماعطى تابا قد يمكن ان يخل له المصايب ولها
 اذ الذي يخل للفريخ اكثر ما اصف على الملك والمخول من الخراج السلطانية كالذكر
 وغيره تابا اذ الذي اخذ الفريخ اكثر من الضمان التي حصلت للوصي الدين
 او اكثرها كان يرجع بوجه الخلائ تلك العدا من التي فيها كاعلم لا يرام وبولينا
 وبليوس وبسطلوس

الفصل الرابع

في الوكالة والوصاية وهو من اجزاء الجزاء الاول
 من ما هي الوكالة والوكالة في انهما مخلصه يلزم بها الوصي والوكيل
 من باب الصلة ان يقيم بغيره المديون ويتصور ذلك كان اولي حتى كان
 هذا الالتزام قد صدر عن صاحبه حقيقته وتعيينه حقيقته المصاحبه
 الناموس او الحاكم والفرق ما بين الوصي والوكيل هو ان الوصي يتعين
 لمن لم يبلغ اشدته وتعيين اولاً نظر الى شخصه ليقوم بتمتداده واشادوه ثم يتعين
 نظرا الى مقتضاه ضرورياته واما الوكيل فيتخصص ببلغ اشد الى تمام السنة
 الخاصة والصريح من يوم ولا تقتضب بذلك ارادته الا في بعض المواقف
 ويتعين اولاً على امرائه ثم على نفسه خلافا لاول ابي الوصي كاعلم لا يرام
 وتاب وبوناجينا فيفتح من ذلك حسب علم البهت والناوس الطيبي والوضي
 اولاً ان الوصي سواء كان معيناً ككتاب الوصاية او محلي من الحاكم امشوريا
 واولهم المم ان شئت ومعدت بانها لا تخرج من تعيينه وان لم يشأ فلن يرد
 الميرد واقترب الحق بان هذا الذي الوصي وفله الوكيل يلزم ان يجل ان يكل
 وظفته بامانة ويحلي كمالا عنه على ان يوفى مقتضى التيم كمالا ما والا لاجال
 تقول ان اموال المديون مضمونه حيث ان التيم يستطيع ان يطلبها ويتلها

عندي من وجدت عند: وان تلك شي منها اعتاض بها كاعلم
تأثيره وكما هو بوجوبها تأنيلا يلزم الوصي او الوكيل ان يضر حاله
الميتام باختياره بل لا يجوز لهم بالموت وليس ذلك مع الضرر والمختراس
منه قطعا بل جعل القايمة والتعويض لم يفعل ذلك فيجب عليه
الضرر وعدم القايمة المناسبة ويلزم منه بالتعويض تأنيلا لا يمكن بيع مقتني
الميتم الغير المقتل ولا بيع شي من ملكه من غير ان يكون لا يمكن ذلك
دون امر القاضي راجعا لا يجوز للوصي او الوكيل ان كان تحت طاعتها
ان يشتري شي من اوراق الميتم لا يملكه ولا يغيره طالما هو وكلاء الآمر
القاضي او اذا اتبعت المرافعة المذكورة بالمرحوم فاعلم ان علي يد بيع قد
حلف خائفا لا يجوز للميتم ان يترك ارضه وغيره من المقتوف التي كتبها
لنفسه لما اذا دخل للرهينة فيجوز له ان يترك ما ذكرناه لانه يجب
كافة قدماته سادسا للميتم طالما هو طاعل اي لم يبلغ الستة السابعة او
اذا كان ما بلغ الستة العاشرة ونصف اذا كان فلكا او النشرة ونصف اذا
كانت انتي لا يقتدر ان يفعل شي بل لا يلزم به لغيره او يلزم غيره لنفسه: لكن
اخر اخ اشد بعد ان يلزم غيره لنفسه لا لنفسه لغيره حسب الناموس
البشري كقول سائلكس وليسوس وكما هو سابقا مثله ففس في من زادوه
علي الماربعة عشر منه اذا كان له وكيل فانه يلزم بطاعته حسب الناموس
الي تمام البتة الخامسة والعشرين وان صدر له دعوى في تلك المدة فيلزم
ان يفتيها او امطره الوكيل معاملة الدعوى المحبة وان لم يكن له وكيل
فيجب كمال فعله هو بذاته وان حصل الضرر فلا يعرض عليه الذي مضى
كقول بوليجينا تأنيلا لا يجوز لمن زادوه علي الماربعة عشر سنة ان يهب شي
خلوا من ادن وكيله الما جرت العادة به وان تعبد الشبان للباثون له
لانهم يذبحون مني مضر من الوكيل: واما من اخذ هذه العبات فلا يلزم

برحما

لما اذا طلعت منه غمرا لانها انا فيه من عبق ذاتها بالناموس الطبيعي غير ان المقتض
ناش من قبل الناموس البشري كقول بوليجينا مذكور في دواياها ناسحا بالترم
الوكيل والوصي ان يودي حيا اخص وكان له في كل سنة طاب ويحفظها
او مزارع فيضل بعد فيضل الضرر ويترام لغيره عاشر ان وجد الوكيل
او الوصي بعد الحجاب امينا فيحقق الكفاية وهذه قد جرت العادة بها
في بعض الممالك ان يعطى من العشرين واحدا وفي بعض الاماكن العشرين
حادي عشر لا يقدرا ان يكون وصيا الوكيل من له خمسة اولاد فقط: واما من
لم يبلغ خمس وعشرون سنة معاد الموم والواجب ان لا ياتي معاد الام والعم
ولا يلزم بها الذي جعل علي درجات كتابته عشرة كالقايي فصاعدا
ولا يقتض ان لم يشا ويمنع ذلك عن المستحق ايضا معاد او كانت الميراثام
مساكين: لان هولا يلزم الامتنق والا كاريكي والواجب بالوكالة لم كقول
تأثيره وكما هو وصلا لكن قد قال صان هذا الذي لا يتقبل في الراجحات
علي الماطلان ثاني عشر اذا ترك الوصي او الوكيل المتاجر بارزات الميراثام اذا كان
مقتراها فاني تطيع الميراثام ان ياخذوا منه خمسة علي كل مئة كقول صولناورا

باب الجزء الثاني

من ما هو كتاب الوصاية وكما هي انواعه جواب اول كتاب الوصاية هو حكم
المرادة من باب العدل فيما يجب ان يصير بعد الموت يقتضي التخص مع اقامة
الوريث وانما قلت مع اقامته الوريث لهما كتاب الوصاية من قبلة المرادات
الخيرة: كمن يوصي باعطاء مبلغ درهم لغير الوريث وليتار ايضا من
كتاب الوصاية الغير الكامل الذي لا يفي منه وريث شخصه جواب ثاني
كتاب الوصاية نوعان احدهما الكتابية ويهي مكتوما وخبرها بطر الوصي
بيده او بغيره وثبته بصفة شهود تقبل شهادتهم عدلي لا تعقب بهم وذلك
بالا كوفوا عياد او غمرا او طمنا او مجاي او مبدلين او طمنا او رجعا

ولا خلاف ان الوصي كان مبدءا بل يكون فاد كذا قد بلغ كل منهم من العمر
 اكثر من خمس وعشرون سنة فمد عام الوصي واستمر هذا ما علم ان هذا
 هو كتاب وصايتهم وان استطاع ان يقع خطيه فيفضل والايديع شاهد
 تامنا ثم يلزم الشهود كلهم ان يصيروا معا برهان فليكن ان كانوا
 شهداء ثم يحضرونهم ويخبروا البطاركة ان كان لهم غنم ولا يملكون ما يجمع
 مشاعا كقول الالهات وبناجينا انما اللغلي وهذا لا يقتضي احتشالا كالأول
 وكيف ان الوصي يرضى بغير شهود عدلين فيبعضهم بارادته المحررة في يمينته
 باللفظ فقط حتى وان كتب الكاتب شاهديه يراد الكاتب محررا للدعوى النص
 هذه المشاي كلها فليس ذلك من جوهر كتاب الوصاية بل تكون محفوظه
 باستتات وامر حقا لا يلائق للشهود او يغير واغير عدلين واسعد كتاب
 الوصاية الاختشال الواجب وحمل تلك به ان كانت الوصي اراده عقوما
 او مفتوحا فحينئذ يكون مقام اللغلي لا يلائق لقب الوصي كما علم بانكس
 ودلوكو والدروس وما هذا هذه الاحتشالات التي يتنصبها الناس العام
 توجد لاحتشالات امر خصه به بعض مذهب فيجب على المحررات يعلمها لئلا
 يعترف في كتاب الوصية وذلك ان تسال هل ان كتاب الوصاية العلم الاحتشالات
 الشريعة غير ثابت جواب اول ان كتاب الوصاية مختص بالاهمال الصالحه فليست
 الاحتشالات المذكورة بضرورية في الشرح الظاهر بل يكفي ان تكون بموجب الحق
 العلم وذلك بغير شاهدين وما في الدوم فيكي لا يثبت الوصية ادني اشارة
 او علامة من الوصي من غير شاهداتيه بحيث ان الوصي يكون له الشرف بما
 وصي به وان لم يوجد خط الوصي فحينئذ يجب ان يكون شاهدا ولو كان
 احدهما اتفق كاعلم ديانا وكافور ونيانوس او علم الاعتراف او خوري الوصيه
 ولو توفي به لكيسه وهذا التثبيت ارادة الوصي وحكم القاضي كقول ليسوس
 ودلوكو وقال ديلوكو ان كتاب الوصاية الوصي به يعمل صالح تثبت وان لم

يكون

يكون فيها اقامة ورثته وان اتفق ان يموت الوصي قبل تكيله فلا يدل بكون
 مجبها سطر فيه من الاموال الصالحه كاعلم ما ليسوس ولايمان ودانافان
 قيل ما قولكم عن هذا الكتاب اعني كتاب الوصاية انما كان اولاً فليبدأ انما جعل
 للالهات الصالحه ولكن مع ذلك وهو منه بعض وثباته كقولك اعطوا
 لبطرس كذا مالي وكان خاليا من الاختشال الضروي فلهذا بل يمينته من
 التوقيعات الدينية فكذا لك بواجبنا ودلوكو وان يجب كوفوفيا وما
 وليسوس وما نكس وبروزا وطلوس ودانافان اعلم ان كتاب الوصاية المختص
 بالاهمال الصالحه وان لم يكن باحتشال فانه يظل غيره ما عدا احتشال
 ان لم يكن وصي فيه بالاهمال الصالحه ولو لم يذكر تعطيله في المول كقول مولينا
 ودانافان جواب ثاني اذ كتب احد الملائكين والسمع كتاب وصايتهم ففصل بالاهمال
 الصالحه فيلزم مختصر شهود اذ المرء يعمل اكثر ولا يلزم ان بعضا خطوط
 ايديهم اذ كانوا عديي الكتابه كقول الالهات وبناجينا جواب ثالث انه
 في زمان الواليس بضروري ان تفضل الشهود السبعة سكاليمه وخطه ايديهم
 في كتاب الوصاية بل يكفي ان يات كل منهم بضروري ذلك انه اذ المرء
 يوجد شاهدا وكاتب محرر شاع تثبت بموجب العدل الارادات الاخيرة اذا
 تلفظ بها الوصي وان كانت ارادته ظاهرا وقد يختلف ذلك بحسب اختلاف شرائع
 الموت وعوايدها واذا تكلمنا على الماطلان فنقول انه يكفي شاهدان او ثلاثة
 بموجب حقوق النامي كقول ديانا تعلقا من ولايمان ويمكن ان يكون
 احد الشهود والآخر عينه انقي بحيث انه لا يكون من اقارب الميت كاعلم
 مينوكيوس بل اذ كتب الخوري امه في كتاب الوصاية امل شاهد واحد
 فثبت كتاب الوصاية ايضا ويعني اقله لفظيا كاعلم مولينا وركيتوس ودانافان
 جواب رابع قال بواجبنا ان راي من قال ان كتاب الوصاية الذي يتبرعوا
 من الاحتشالات الواجبة بالشرع في غير اورخيريه اثبت دمه ما عدا فيها

يقض المهور الخيري فهو من وكذا كعلم مولينا وديوكو وواسكن وديانا بحيث
ان الورث الحين به وكل من كتب له شيء يلزم من بركة الورثة المختصين
حاشيه يرا بالورثة المختصين الورثة حسب التاييد والتزايد النص كلف
خلاله اصح ولهذا لا يلزم برج شي مما ابتلكه وسبب ذلك هو ان الاحتالات
المذكورة لم توضع الا بعد ان الفس ولتباينه في الحكمة كاعلم ليسوس وديوكو
فينتج حسب هذا الرأي الثاني ان الورث المختصين اذا تحقق ارادة الميت
يلزم برج المارث وبوفا كل شي كتب لغيره ولو كان كتاب الوصاية عديم الاحتالات
المذكورة كاعلم مولينا وليسوس تأييداً اذا حصل المارث بآرادة الوصي يلزم
الورث الحقيقي ان يتفق مع من كتب له شيء ومع الورث حسب الوصاية
بنتدار الفلك لانه في حصول الفلك يحصل حال كافتهم متساوياً اذا لا هو ولام
ابتداء ان يملكو انما بلامته الغير كاعلم بواجبنا ثالثاً ضبط الورث الحقيقي
المارث وكل شي مكتوب فيه فيوز لكل من كتب له ان يقبل المكافاة سرّاً لان
تلك هي الحق كاعلم بواجبنا رابعاً اذا استقر الوارث الحقيقي بان ارادة الوصي
كانت ان يسلم المارث هو بنوع المامنه ويرفعه لآخر وفي كتاب كتب له شيء
او اي ان يحلف علي ذلك فليغصب بالحكمة علي رد المارث واعطاه كلاً ماله
خامساً ولهذا السبب تقول ان الورث المذكور يلزم بهذا كله اذا اعتزل ان
ارادة الوصي كانت بان يدفع المارث بغير توسط الي من وصي له كاعلم ليسوس
و ديوكو جواب خامس قال سوارس وديانا ان كتاب وصاية اهل الاكبر وس
والبندين وان لم يكن في المهر الخيري فهو ثابت ولو انه كان خالياً من
الاحتالات الشرعية ولهذا من تعين بين حديثاً يجوز له ان يبتلك المارث
دماً جواب سادس جنود هذا الزمان لم المضافات المذكورة في كتاب
الوصاية الذي كلفه للجودا قد يماحيث أنهم يكونون ما كتبت في المعسكر
او بالقرب منه ليعبى داع كاعلم ديانا مع خمسة عشر عملاً ولهذا يكتبهم

شاهدان

شاهدان ولولم يطلبوا الشهادة مع ان المصح انما ليس بضروريين كاعلم المذكور
مع اربعة اخرى خلاف مولينا وديوكو بحيث ان الشهود لايكونوا غير اهل الشهادة
ولا يماثا ولا تصيد ولا غير القوي وليس بضروري وضع خطوط ايديهم كعلامته
عوضها ولا ان يحضر امام الوصي بل تقول ان الجدي من حيث حقوق جديده
يكفيه ان يوصي بالاشارة فقط ويتبدل ان يجعل كتب وصايه متعددة وكلها نافذه
بل ثبت كتاب وصيته بعد تركه الجدي به سبب لابق بنته كاملة مولينا وديوكو
اخيراً تقول انه يجوز للجود ان يجعل كتاب الوصاية بالطريقة المذكورة ولو كانوا
امها وخبراً وقبلها يكون ان كانا قد ضرعوا معهم ونطقهم في حال المعسكر كاعلم
ديانا :: الجز الثالث في ترك الوارث ::

تقول أولاً ان ترك المارث المستقبل لاهته لها بالمرث السبب بتم لان هكذا
حرفت الشرعيه من اجل الغير العام عدل بعض امور ولما اذا عدل الوارث
عن حق المارث في حال كتابه الوصاية تأييداً انما اذا احدث ان اباه افضل متروكاته
وعدل عن بنية المارث ولكن ان كان ما تركه زادت قيمته فيما بعد فله ان يطلب
لعيبه ما زاد فقط لامن المصل الذي تركه تقول تأييداً اذا كان ترك المارث
مكروهاً جزاً وضد الحق العام وجب تغييره بحسب القسط فينتج من ذلك أولاً
ان من تركه ارثاً وابنت ذلك بتم فاذا ما غير اراده بتبدل المارث ان يرده وارثاً كما
علم مولينا وساكس تأييداً من تركه ارثاً محجاً بالخير فاذا مات اخوه قبل اباه
يستطيع ان يرجع وارثاً عوض اخيه وذلك ضروري لان سبب ترك المارث كاعلم
مولينا ثالثاً اذا ترك المارث ارثاً وابنت ذلك بتم بتبدل يرجع وارثاً في تلك
الموال التي يلزم المارث ان يتركها لاولاده والمولودين له من الزينة المولي اذا
تزوج مرة ثانية لا غير جزاً ذلك لان باب التزايد بل لان الشريعة تروى
ذلك رابعاً ولو ان البنت التي احدثت من ايهاها وها وقالت انها ناضية
بها ولهذا ترك المارث الابوي فعهداً لغير ثابت ويستطيع فيما بعد ان يطلب

فان نفيها كما قالت الشريف في عهد التتار وولينا وسانكس ودليكو خامسا
اذا اعطى الوالد ابنتها اقل من القم الشرقي والرواحا شرعا وحيلة
ترك حقها بالتمام فليسا كملولين في الذمة لكنهما يلزمان ان يرجعها الى اختيارها
الحكم كاعلم سانكس ودليكو: ولعلنا نستطيع ان نطلب قنمها بالتمام ولو سبق منها
قم قنم في ترك حقها لكن ان لم يمتد منها من حيث القم الشرقي فنطلب
حله كاعلم دليكو ولسنترس فنقول ثالثا كل معاهدة او حجة في خصوص ارض
من كان حياحي باطله من غير الحق مثلا اذا اعاد بطرس بولس في خصوص
ارض يترجاه من يوحنا فمعه باطل لان هذه المعاهدات كروضة جدا ومعه
مخاطرات لانه قد يمد من ذلك خطر لجوء الذي صارت المعاهدة علي ارضه كما
علم لايمان وقد شرب من ذلك بعض حالات اولها ان ربي بذلك يوحنا ودام
رضاه حتي الموت تاتيها اذا كان ذلك الامر بعيدا للجه هو رايه حينئذ لا يكون
خط الشبهة ثالثا اذا كان المعاهد كالمز ما بذلك من قبل حقوق ودينته
ووضيقت في ان يرتب كل شي الكتب وسوف يكتبه لمصلحة الجمهور الصالح وهو
جمهور الرهبان او الكهنة او القسا: او الشخص واحد كاعلم سانكس ولايمان
رابعها اذا كانت المعاهدة بخصوص ارض انسان غير معلوم مثلا من قال
ان كل ارض يحصل لي طالما انا حي فليكن لك وذلك لعدم وجود الخط في
مثل هذه المعاهدة: الحين الرابع في من يملكه ان يكون محلا لكتاب
الوصية ومن يلزمه ذلك:

نقول اولاً ان الموصي يتعدن ان يتم واحدا او اكثر من سواة من الورثة او من
غير الورثة كورث او انا ان كاعلم سانكس وديانا عانيا كان او كاريكيا او راحبا
ايضا الا انه لا يستطيع الرهبان ان يفعل ذلك دون اذن الرب وان كان
الرهبان يوصي غالبا من اذن الرب العام: واما الخوة الحافظين فلا يمكنهم
ذلك علي الإطلاق: وان تم احد الرهبان هذه الوضيفة في تجميع الوصاية

ضد ابي القواين فيج فعله كاعلم لايمان لانه وصيته الموصي وتجميع
وصيته نظرا الى حق الطبيعة ومن كون فرايض الناموس لا يتطل عمل
الرهبان في تجميع الوصاية بل تنجم عن ذلك مقت كاعلم يوحنا وديانا
وان كان الغير البالغ لا يتعدن ان يكون محلا لكتاب الوصاية فيعد المغير
وهو الذي يكون بلغ مقام الرجال لكن دون الثمن والعشرين سنة فقل
يتعدن ان يتم ذلك بشرط انه يكون قد تم الستة السابعة عشر من عمره كقول
سانكس ودليكو وكلاهما ان لا يمكن ان يفسد المصدي في تجميع كتاب
الوصاية كقول ديانا وان كان المذكور في كتاب الوصاية ان يكون وصيا
قداني ان يكون وصيا او يقطع حقه في الوصاية في كتاب الوصاية جزاء
لنفسه ومن رتب وضيقه يتعد ما وصي له يوكلم ولينا ودليكو وديانا
نقول ثانيا انك انك الموصي لم يمين وصيا في كتابه حينئذ يكون الوارث وصيا
فيما يخص توزيع الممال العالمة: وايضا وان شاء الاستحقاق ان يعاني هو
تجميع الممال العالمة فله ان يفعل ذلك كقول لايمان فنقول ثالثا لا
يستطيع الموصي ان يكل وصيته بواسطة غيره مالم يكن قد سمع له الموصي
بذلك او كان ذلك الول سادها كاعلم سانكس ودليكو وديانا وان سالتني
اولا هل يجوز للرهبان اذا كان وصيا ان يبيع ما كتب بالوصاية من الممال
الصالحة لغيره لحيته يجوز لانه لو كان مانع في ذلك لما كان يجوز للموصي
الاحتياج ان يخذ شيئا من ماله لاحتاجين بحيث ان يكون الموصي قد
جهل احتياجه او فاجاه الاحتياج بعد ذلك لانه لو عرف احتياجه لكان
كتب له شيئا بالارباب والحال ان هذا السيد لا يمنع من ان الرهبان لا يستطيع
ان يعطي ما كتب بالوصاية من الممال العالمة لغيره فمن ثم كل امرئ اوص
ان يعطي شيئا للفقراء يستطيع ان يعطي منه لاقارب اولاده المحتاجين
لا يوجد في نايين المعطي والمعطي له كاعلم لسنترس وسانكس وديانا واما

ما كتب للأعمال الصالحة فهو ما خلق نظرًا إلى التهمة وذلك يكون أولاً ما كتب
لما كان أو شخص مقدس تأييداً للبراهين تأييداً للآخيات رابعاً للتصريح والقيام
خامساً للتحسين إلى التوبة سادساً للتجدي بالعلوم اقله اللاهوت
سابعاً للقدرة وقبراً تاماً للمفسر المهور غلاً للتصديق الذي عند الضرورة أو
لحل الطرق المألوفة كالمداينة أو تعلقاً بالذات بالحق تأييداً كيف يجب
تكميل الأشياء المجهولة المذكورة في كتاب الوصية اجبتك أولاً أن كان الجهل
نظرًا إلى الوصي له فقد بطلت الوصية من قبل لنا من الدين غلاً لتدفع
الوصي بشي له قد قدمه عند الله وظهر له بعد ذلك صدقنا لم هذا المهم عينه
لجنيته بطل ذلك الشيء بالنسبة إلى الدين إلا أنه الوصي يلزم دمه أن ينضم ذلك
بينها أن رضى بذلك كالمولى ولينا ونا وطرأ الوصي وان كان الجهل نظرًا إلى
المكان أو الكيفية فلا تطل الوصية وحينئذ يجب أن يعطى للكنيسة أو
للبراهين أن لا يشترط أو كان الجهل نظرًا إلى الشيء الوصي به فيجب حينئذ
التفرضه أن كان ذلك الشيء له محدود من الطبيعة مثلاً كالقبر والخلل أو من
الصنع والاحتياج كالبيت والقبور وأمثالها فان كان الشيء له حد من
الطبيعة فيجب إعطائه من ذلك الغرض متوسطاً في التهمة وان كان
الشيء له حد من قبل الصناعة فالاحتياج يصير للحد للوارث وهذا إذا
أعطى أدنى الذي يكون قد وصي به وغلب في الأشياء الوصي بها القائمة بالكنيسة
كالعبد والتعل والتباعد كالمولى اجبتك تأييداً أن الوصي أعطى مبلغ
درهم للفقراء طلباً من غير تعيين فلا يلزم إعطاء المبلغ المذكور للأشرف بل
يجوز أن يعطى للبراهين والكنايس المحتاجة إلى تجهيز وأعماله وللديانة
وللذين لا يتطعمون أن يعيشوا حسب مقامهم سواء كانوا من الصناع أو من
المشرف كالمولى وأسكن وولينا مع تأييدنا لغيره بحيث أن يبين الوصي ما
يفعل إنما البتة بخلاف هذا الأمر من باب التصريح وكما من التلويح لأنه لا بد

أما النقل في نية الوصي كاتبه دياناً وان كان قد تغيرت للنقل فلا يجوز تغييره
كالمولى الواجب خلاف ذلك ولو كان كاتبه لم يكن له كتاب الوصية ان لا يخلو ذلك
أو أقاربه شيئاً كانوا فقراً حقاً لا سيما ان كان الوصي قد جعل قسراً وان
سألني تأييداً لغيره ابدال ما وصي به لأعمال الصالحة حينئذ باعمال الصالحة
أخرى من الوصي أو من المصنف اجبتك أولاً ان كان يمكن تميم نية الوصي
تتمها حسناً لا يجوز ابدال ما وصي به ولو باقتل منه دون اذن الغير
المعظم لم يجب مقتول كالمولى الواجب دياناً وسائر العلماء خلاف ذلك الواجب
وأخرى قليلين الذين علموا ان المصنف له استطاعة ان يبدل ذلك الشيء بما
يأويه وباقتل منه ولكن يجوز للاعتق والورثة والوصي ان يترجوا نية المات
اذا كان البديل قريباً من البديل منه مثلاً اذا وصي الوصي بمال للكنيسة بهول
الكامات وكانت الكنيسة لا تحتاج إلى كاسات فيجوز حينئذ عمل أو في الحفظ
الغرائب المقدس كالمولى ولينا وأسكن وطرأ الوصي ويرث الوصي شيئاً
ان كان لا يمكن توجيه المال الوصي به للعمل المصنف من الوصي فلا تبطل
حينئذ الوصية بل يجب اصراف المال المذكور في كل الغرض الماعى ما ييري المصنف
أو الوصي بشرط ان تكون نية الميت على قدر الإمكان لأن المذكور لم يقصد
ترك ذلك المال للإخلاص نفسه ويجوز الله كالمولى ولينا ونا حينئذ فينتج من
ذلك أولاً ان اذاهيت الوصي شيئاً من المال لغيره ما يجب ومات هذا
الغير قبل ان تسلم الحصة فيلزم الوارث ان يدفعها للغير ان كان ما كتب
لغيره من المفادة من الوصي ومن ثمه يظن ان التعيين كان لاخصيائاً بل
لجمل الغير فقط بشرط انه لا يبين خلاف ما كتبه الوصي وان تقع المراتب
بينه أيضاً فليعمل بولينا أي انه يدفع لغيره كالمولى ولينا وأسكن ويرث من
تأيداً ان وجدت وصيه في أعمال الصالحة ولم يكن نية الوصي ظاهرة فيلزم
الوارث ان يعطى لها لأن حدوث ذلك يجب صدقه وسواء أأراد الوصي

كامل بلروس ثالثا اذا وصي الوصي ببلغ دراهم لاجل عدة قدايس معينة
وجفعها الوارث الي احد الكهنة المقيمين خاروه شك من باب العقول هل
وفيت القدايس ام لا وذلك لحدوث موت الكاهن فلا يلزم ان يعطيهما
مرة ثانية لتحويل القدايس لانه بالدفعة الاولى قد حلت فيه الوصي وان
ما التي مر ايضا بكم مختلف من الزمان وبأي نظام طريقتة يلزم الوارث
والوصي ان يتما الرأى الملبس من يتدر يطو بها بذلك اجبتك اولا انهما
ملزمان بذلك حالاً بعد ضبط المارث وعمل قائمة موجودة وهذا لا يجب التماهل
فيه اكثر من سنة ما لم تكن علمه مقبوله لكن في توزيع الممال الصالحة يلزمان
ان يتما ما امر الوصي به في مدة ستة اشهر كامل مولينا واسكس وديانا ولو
لم يكن الوارث ضبط ارثه امالته ماتت او انه لم يقبل الارث كامل كوفاروفياس
وديانا وثلاثة آخرين فمن ثم ان آخر فاما كتب في الوصاية لاجبها من
الممال الصالحة او مالا اهلها لينة تكملها مدة متطيلة فيعمل خطاميت
ويلتزم بالمكافاة ونعوييف الفرض الذي حصل للغير بدينه كامل بوناجينا وناورا
وديلوكو وديانا اجبتك ثانيا ان الحاكم الكنائسي والعالمي يتطهعات
ان يلوا الوصي والورثة ان كانا علمانيين في تحويل ما توفي به واثباتها
بعد سنة من تبيينه المستوف لها فيسلان من كل فائدة تحصل لها بكتاب الوصاية
ماعدل ارثها العيني من الشريعة ان كانا همت من الورثة الشريعة كامل لزمان
وديلوكو وديانا ناطل لوس ان تكسلا قبل مضي السنة في تحويل الوصاية
فيصدمان حقهما في تحويله ويرجع ذلك الحق الي المستوف كامل مولينا
وديانا وثمانية آخرين ولم يقبل لم عدل في تزييت انفسهم كامل ما كس وديانا
وحسيني يلزم المستوف بتحويل كتاب الوصاية ويغزل الوصي والورثة عن
تتبعهم ويصدرهم فائدة لهم وان كان المستوف غير موجود فيستطيع ان يفعل
ذلك المطران كامل مولينا وديانا اجبتك ثالثا ان الوصي يلزم بتحويل

كامل اوصي به حسب فئة الوصي لكن الوصي الشخصي لا يستطيع ان يسبح
مال الميت ما لم يكن قد رسم ذلك المتوفي ولما الوصي العام فيستطيع علي
ذلك كامل ديلوكو وديانا وان كان الموجود لا توفي الجميع ما كتب في كتاب
الوصاية فيحسب يتهم ما تقص علي روس المال حتي من الممال الصالحة
وما كتب لاحد بالوصي ايضا ولا يجوز ان يجيب الواحد اكثر من المخرلان
حق الجميع متساوي كامل بلنسترون وبما كس وبوناجينا وديانا ناطل لوس
اجبتك رابعا يلزم الوصي ان يادي حسابا وكالتة ولواعضه الوصي
عن ذلك ما عدل في الامور التي وصي الوصي ان تتوزع سر كامل ديانا من خمس
وثلاثين معلما اخري فيقعد المستوف ان يلزمه بذلك او يجعه في وفاته ما
عدا اذا كان الوصي من اهل القلاوي معني من اهل الاسقف فقدر مختلف
بذلك فذهب قوم ان المستوف يقدر ان يلزمه واكثر ذلك اخري اخر انقول
لا يلزم اجرة الوصي المتام توزيع الممال المتوفي فقط لا الممال في تديرها لان
هذا العمل هو اختياره مقتريا بالجهه والصداقة ما عدل اخ حصل له ضرر
من ذلك واذا كان متسلا اخر اية ومتخلفا فيه ويلتزم بتديرها وحسيني
يلتزم ان يكون تعيين من قبل القاضي كامل ديلوكو وديانا
الجزء الخامس في من يمكنه ان يوصي ومن يكون وريثا

نقول اولاً ان جميع الناس لم ملطاط مطلق ان يوصوا بالمال وخير انهم
ان لم يوصوا من قبل الطبيعة او من الناموس الوصي فالمتزوجون من قبل
الطبيعة عن التعصية هم الاطفال والمجانين الا ان كان احباً لم يكون
عقل او مجانين في بعض احوال وعظا في بعضهما كامل ناورا وما كس واما
المتزوجون بالناموس الوصي فهم العم والابن وسكا طحيا اي الذين ولدوا
هكذا واللبدة والصبي والراي الظاهر وان البيت وما ينشأ من اهل البيت
حصلت له قبل ان يصير اكبر كيا والذي لم يبلغ مقام الرجال والامير

حال ما هو في الامر والحكم عليه بالموت ان كانت امواله يجب ان تنقطع
للسلطنة ومن ندر في الرهبنة قلت ومن ندر في الرهبنة لان للتدري
اذا كان مسلطاً على ذاتي يتبدل في حياها من اذن الرئيس وتثبت
وصيته ولولا حفظ الحق في الشريعة كما علم طرأ على صاويدينا
وان توفي بغير توفي فترثه اقاربه بالدم وكذلك الراهب اليسوعي ولو ابرز
التدورات الناجمة فيستطع ان يوصي وصيته ثابتة لانه يخطي لانه
وان كان له سلطان ايضا على ماله لكنه ممنوع عن التصرف به بغير اذن
اذن الرئيس من قبل ندر القتر كما علم مولينا وسائس ولايمان: ويقتضي ايضا
الراهب الجدي ان يوصي سواء كان ذلك من قبل الشريعة والعادة وايضا
الراهب الذي خرج من الرهبنة وصار حقيقاً او حصل على اوقاف كنائسيه
نقول ثانياً كل البشرا في الجاني والطرف والغرض والعبيد واليهود يمكن
ان يناموا ورثه ماله لم يوجد مانع خصوصي عن ذلك كما علم بونايجنا لان
هذا الامر يتفق سلطاناً كاملاً في الوصي وناحلاً بولاً من الوارث فالذي
ليس له هذا القبول حسب الناموس م اولا الصداقة لاجل هذا الممان
والمراتعة ومن قبلهم عنده صاويدينا ودايم: لكن ربما لا يترتب
هولا المذكورين بالرد الامن بعد حكم القاضي كما علم ليسوس وسائس
ثانياً مدينة المعداد وجمع اليهودي في الناموس عليه بغير العادون ومن
اضطهدوا وضره الكلدانيه والذين يمكن اسيرت من اجل فعل قباحي
ماء يحكم عليها في الناموس كما علم ليسوس وشله يوجد فيهم لا يمكنهم ان
يرثوا غيراً من مال الميت وهم اولا الوارث الوصي له بقي من المراث اذا قتل
الوصي ثانياً من منع الوصي عن الترميه اما بطل وصيته او فجع امره
ثالثاً ان كان الوارث لم يرقم الوصي للماتين الميراث او وقع في الميراث
يعتني في خلاصه كما علم مولينا ودايم فيخرج من ذلك اولا انه يمكن

ان

ان ينام النادرون في الرهبنة اي الذي يبع لهم ان يلكوا الملا كما يجوزهم
ويامهم بينه وبينهم وولام ماير الرهبنة غالباً ما عدا الرهبنة المضار
من اجل الخط والكبريين لان هؤلاء تصرم الملك عليهم كرم الجمع التريفيين
في الفصل الثالث من المجلد الخامس والعشرون: ومثل ذلك اليسوعي
اصحاب التدورات الكبار كما علم سائس وبونايجنا ولايمان خلافاً للوادكي
وديانا الذي رايها اصوب ثانياً يمكن ان تقبل مدارس اليسوعي ارباً
واذ برتهم التي لا تعلم ايضاً وتدي بيوت دي الدور بحيث ان المراث يكون
املاً كما لا يمكن معها ولا تفي بالاستعمال وذلك بشرط الاتصلي نظر الراهب
واحد فقط من دي التدورات الكبار قلت ارباً لانه من حيث المندرجون
لم ان باخذوها ولو كانت بكتاب الوصيه ولو كانت نظر الراهب واحد فقط
من دي الكبار كما يجوز للكبريين والمخافطين في الناموس يتبدل فيهم
وارثاً كما ان اراد هو ولو كان غريباً من غير ان يدرك ارباً بالدم الذين هم
من الخط المنوي ولو كان اخاه الغير بحيث ان لا يصد من ذلك شك
ولا يكون احتياج كلي للمذكورين لان الوصي لا يمنع بشرعية الميت من
ان يفعل بامواله ما يشاء كما علم بونايجنا وديانا ونفس الحروب وان سالتني
او كما ما فتمت الورثه اجبتك ان الوارث اما ان يكون من قبل الوصيه او
خلاً منها فالوارث بالوصيه اما انة عوي اي من لة الكل او خصوصي
مثلاً الذي لة الرب والثلث والثلثه الاربعاء وكل منهما اما ان يكون
ورثاً صريحاً وهم النادرون بالخط المستقيم ومن بعدهم الماعدون ان
لم يكن سبب داعي يلب المراث منهم ولا يكون ورثاً بالضرورة وهو الذي
يمكنه ان يكتب الوصي ورثاً من غير الزام كما علم لايمان وان سالتني ثانياً
كم يكون مقدار المراث للورثه القروي اجبتك انة بموجب الناموس
الجديد جزء الورثه للنازلين هو الثلث بيت انة لا يكون اكثر من اربعة

اولادهم كانوا اكثر فلهم النصف كذلك الصاعدين هو الثلث من الميراث ولو كان الميراث واحداً فقط بشرط ان لا يجر ظلم والافا الصاعدين لا يبدون ابداً وان كان لم يكتب له احد الصاعدين او النازلين جزءا شرعي فيعوز له ان يدعى جزءه او يتكيله او يتطيل كتاب الوصاية كما هو اطلاقاً بحق الشريعة لاسيما اذا كان سبب اعلانه الميراث الواجب غير مكتوب وغير ثابت كاعلم لايمان وزد على ذلك اولاً ان كتاب الوصاية يبطل اذا لم يذكر فيه من ولد بعد موت ابيه تأنيهاً يغطي الوالد ان الميراث ما بين اولادهم الورثة خلوا من سبب داع بل لا فراط يحجبهم الغير الميراثية نحو البعض والسبب الداعي في عدم المساواة هو اذا كان بعضهم اكثر استحقاقاً او طاعة لوالدهم او اذا كان الصغار منهم محتاجين الى مصرف اكثر ليتصلوا او اذا كان بعضهم محتاجاً اكثر من غيره كاعلم ديانا اذا كان منهم من اتفق عليه سابقاً وصار معلوماً وقادراً على تحصيل قوته وغيره ولا يندبر الوالد ان يكتب للغير ما فاق على الاجزاء الوارثية للبنين كاعلم طرطوس وبونا جينا وديانا اننا لثا البنون القول ليس بورثه من ورثه نظر الى الوالد ما لم يجرم شرعيين لكنهم ورثه من ورثه نظر الى والده ولهم حق بذلك مع البنين الحقيقيين وان كان الوالد ليس له بنون فيتبدل ان يتيم القول ورثه بشرط ان والدي الوالد لا يبدون جزءها الشرعي رابعاً ان اقيم من ذوي العيوب النافضة المشتهرة وانما نجيب بقدر اخو الوصي واخوته ان يبطل كتاب الوصاية كاعلم لايمان وبونا جينا: خاساً لا يفسد الاب ان يطلب من ابنه ما امره عليه بسبب القرابة والدرس لانه يعدل ان كرم به علي ولده واصله لياه: ولذلك اذا مات الوارث لم يلزم الميراث ان يضع ما امره عليه في الوسط كاعلم انور بوس وطرطوس وان سالتني ثالثاً من الوارث بغير كتاب الوصاية ومن يرث

اذا بطل كتاب الوصاية اجبتك اذا مات الوالد ولا يرثه بنوه الحقيقيون قبل الكل واولاد اولاده اذا كان اولاده او نائياً اذا لم يكن من النازلين احد نجيب بغيره ابوه وامه وان كانا قديماً غير عديم وجدته ثالثاً اذا لم يكن احد من الصاعدين نجيب بغيره اخوه واخوته لا يورث بصيب متساوي ويخرج من كان اخاه واخته من الاب فقط ومن المم فقط رابعاً ان كان قد مات احد اخوته واخواته لا يورثه ولهم اولاد فيكون اولادهم عوضهم في اخذ الانية ولا يخدمون مقتدر ما كان اخذوا للدم لو كانوا حياً وان كان قد مات جميع اخوته واخواته لا يورثه نجيب بغيره اقسام خالهم او عهم الميت نظر الى مقدار فضل شخاصهم ومن سهم لا نظر لما كان يرث والدارم ولو كانوا احياً لم يرثه بتعديل شخاصهم كل بصيب متساوي ويخرج اخو الميت واخواته لوالدهم فقط وانما قلنا انهم يرثون نظر الى تعديل شخاصهم بصيب متساوي لا يجب ما كان يرث ابواهم فذلك لان اولاد اخوين قد ماتوا لا يخلون مكان والديهم في الميراث لكنهم يدخلون في الميراث من قبل قرابتهم مع الميت فاذا كانوا في القرابة متساويين وجب ان يكونوا متساويين في الميراث خاساً ان كان اخوة الميت واخواته الذين من والديه قد ماتوا واولادهم نجيب بغيره الاخوة والمخوات الذين من والد واحد فقط وذلك بهذا الوفاق ان الذين من اخوة من والد فقط يرثون الميراث التي من الاب فقط واما في بقية الميراث يرث الكل على حد سواء سادساً ان كان ليس له اخوة واخوات فيرثه الميراث اليه من الخط القرابة الي غاير ربه ويصير هذا الميراث بصيب متساوي مع قطع النظر ان كانت القرابة من والد واحد فقط او من والدي سابغاً في عدم وجوده ولا يلزم ترتيب الميراث فان ماتت هذه ايضا فيرثها بيت مال السلطنة في سائر احوال العلماء التي مات بغير كتاب وصاية

وان كانت الميتة على كفاية فترتبه الكنيسة كاعلم لايمان وزرع على ذلك أولاً
ان كانت المرأة ولدت بين من الزوج الاول وتزوجت رجلاً ثانية فكل شيء
رجلته من زوجها الاول من قبل الوصية او من قبل كتاب الوصية فهو لا
لاولادها الاوليين وهكذا قل في الرجل الذي ماتت زوجته واحد
غيره ثانياً اذا ضبط الوارث المارث فلا يكتب قطعاً ما كان مخيراً له من
حقوق واولاد بل تستقل اليه افعال الميت وديونه الا ان له انصاميين
اولها ان لا يلزم ما يوافق مقتضاه فيحصل له من المارث ثانياً ان الوارث
او الورثة من بعد ان يرثوا كلهم في الميت ووفاء للديون لم ان يتفقوا
لم يرث مقتضاه كافي وان كان ما بقي بعد مقتضاهم لا يكفي لتفويضه
ووفاء ديونه فيقتدون له باخذ ما كتبه لاحد احباؤه واصدقائه
ليجروا به تفويضه ووفاء ديونه ما عدا ما كتبه من المبالغ الصالحة ولكي
يصح هذا المانع يجب على الوارث ان يجهل دفتر جميع موجودات الميت
جميعها لا سيما ماله الذي في الدية وديها الذي يفي عن ذلك اذا سمح
للمعه الوصي ومن ثم يجب ان يصدق وان يفي كل الى قسم كاعلم وولينا
وذيولكو

الباب السادس

في الوصية الثامنة والتاسعة والعاشر وفي وصايا البيعة ايضا ويقسم ثلثة

فصول

في الوصية الثامنة : ويقسم الى ثلثة اجزاء

اعلم ان هذه الوصية تنهنا عن كل من يتبع يعرف الانسان او يماحه
وكرامته وايضا تنهنا عن الضر الذي يصدر لغيره وذلك من يدعي على
غيره امام الحاكم زوراً وكذا او يترك الحق الواضح امام الحاكم او يكذب او
يشفي سراً وايضا هذه ما يصدر بسلطانها من الغير
الجزء الاول : من ما هو الشك والظن الباطل والديون من اعلم ان

هذه الفقه يتناول بعضها عن بعض فالديون هي راي ثابت خالو
من وهم وريب : واما الشك فهو راي ليس ثابت بل انه يميل بالاشك
ان يجب ان الامر هكذا والظن هو حصول العقل وغيره الذي
بواسطته يميل الانسان الى ما هو معتاد من افتح جوابها الا ان اعلي
الديونته القابته المستند على دلائل كافية بل على الشك والظن الباطل
والديونته الخالية من الدلائل الكافية لان الديونته تقتضي دلائل
اعظم من التي يقتضيها الظن والظن يقتضي دلائل اكثر من التي يقتضيها
الشك فتقول اولاً ان الديونته الباطلة التي تثير روي كامل على شيء تثبت
فتستد خطاؤهم يتأجب حسب ما هو من العادة لانها تضاد العدل كانهت
ذلك العلم فيلويوس وليسيوس ولايمان لانه لا يجب ان يصدق تأشير
خلوا من سبب حيث ان الحياة والكرامة خير كبير للانسان قولنا لمجرت
بم العادة اذا حصل للانسان سبب للديونته ولو كان السبب غير كامل
فيستد خطاؤه عفوياً فقط وفي حين الاعتراف لا يلزمه ايضاح الديونته على
اي شيء كانت بل يكفاه القول بانة دان غيره باطلاً من حيث ان هذه الخطايا
جميعها تضاد العدل فاذا تقرر ذلك فتقول اذا ان الديونته تسبب خطاؤه
في هذه الطريق كاعلم تايروس اولها اولها اذا كانت على سخر خفيف
جزوي وهكذا من حكم على غيره انه ابن يهودي او يهودي فيبرو من
الخطا الميت ناورا وازوروس وليسيوس خلافاً لآخرين من اودوم ديانا
ثانيها اذا كان الشر تسبباً لكذلك لم يثق على تقبله بالكمال ثالثها اذا قتت
على تقبله لكن لم تعلم ان العلامات للديونته ليست بكافية ولم تشكك
بها رابعها اذا كانت العلامات كافية لواي وحقول خامسها يستد خطاؤه
عفوياً اذا دلت كثيرين لكذلك لم تعين واحداً مخصوصاً لتقول اسكويوس وفاكديوس
تقول ثانياً ان الشك والظن الباطل الصادران يماسرو ليس بواضح

انها خطأ ميت من ذات نوعها لا يبيها اذا اصدل يضل الضمير الذي لا يصدل خطأ من حيث انه اسبابا كما فيه لذلك الظن كما قال القديس ماري وما واولايمان وعولينا وفيلويوس وليبيوس ومخاديب لمعلمين آخرين كثيرين الذين عدوا خطأ ميتا والدليل على انها ليس بخطأ ميت لان الظن غالبا هو حركة ما قيل العقل للحكم والمعال انه مع هذه الحركة لا يزال في العقل اعتبارا بعيدا عن القرب فاذ كان الظن لا يهان القرب اما تقييما اذ لا يخلع عنه امتلاك حسن عرضه خلعا كليا لكن يهان اما تقييما جزوياً لانه يخلع به بالباطل قولنا اذا اصدل يضل الضمير فهو من حيث ان غلط الضمير يوضح ان الشك او الظن لم يصدل عن ارادة كاملة ولا عن عباد فمن ثم يقتضيان المعتدل والتبري وقد قال فيلويوس وليبيوس ان من اضر غيبته على الظن يارقتيل خطأ وميت لتقل الممانعة من كيف يتنازل الشك من الذي ينتج قال المعلم غايتانوس انه اذا اخبر الانسان عن شيء وعاله وحالته السامع عن حقيقة قوله ولجأ ان ذلك ثابت حقيقي فهذه هي دينونه واما الشك والظن هو اذا سئل احد عن صدق ما اخبر به فاجاب ان الانسان يفتش غالباً ولم يثبت صحة قوله

المبحث الثاني

من ما هي خطية النعمة وكما وعدت لتعلم احاط علم ان النعمة هي اختلاس العرض وتبذير طلاقه وانما هي النعمة تتنازل اولاً بالوضع عن التتم من كون التتم بهم كرامة الدرة فاما النعمة فانها تطلب عرضه والعرض هو ظن صالح بفضل الغير واما الكرامة فهي شهادة ظاهره لذلك الفضل وتنازل النعمة ثانياً من التتم بالطريقه وهو ان التتم نظير الاختلاف بمحض الضرر واما النعمة فانها تميز غيبته وسراً كالسرقة في غيبه المضرد فمن ثم وان كان التتم اتقل من النعمة فالنعمه مع ذلك هي خطأ

ميت

ميت من عين ذاتها ويمكن تارة ان تكون خطأ وعرف الخطية المادة او لعدم النقص والاختيار فاما انها خطأ ميت فلانها اتقل من السرقة التي هي خطية ميتة حيث انها تقصر عن القرب الذي هو خير له اعظم من الضمير واذا تقرر ذلك فنقول ان النعمة تكون على ضربين صوريه وماديه فالصوريه هي اطلاق العرض بتقص والماديه هي ما كانت من خفة العقل وكثرة الكلام فينتج من ذلك اولاً ان النعمة التي يشهد بها الانسان تقايض قيمه الطبيعية المتعلقة بالروح والجسد ليست بميتة من عين ذاتها لان مثل هذه التقايض ليست ادييه ولا تعد ثباتاً لاهل البعيرة مثلاً ان فلاناً في قليل العقل شح الصوره وامثالها لكن اذا اصدل منها ضرراً قتيلاً حينئذ يقر ميتة كالمعلم وما جينا ثانياً اذا ميت الانسان بخطايا ميتة عامة اعني دعوته جباراً تكثر اغصوباً فلا يبلغ ذلك الي حد الخطا الميت من حيث ان الحاضر في يدهم من ذلك عن ميل الطبيعة ومن نقص غير اختياري لكن قال القديس انطونيوس ولوسيزوس وليبيوس وغيرهم انه اذا اصدل ذلك ضرراً خطياً ميتاً ثانياً غالباً لا تضل الخطية ميتة حسب جاري العادة وذلك لاجل كيفية حال الشخص الذي لا يحصل له ضرره مثلاً لو قلت عن رجل حندي ان له سكره او متعباً بالانتقام وان الشاب مبدق ومول الى العشق والمحبه وامثالها كتول لايمان رابعاً يمكن ان يخطي خطأ ميتاً من غير تقايض غيره او يشبهها ولو كانت طبيعيه وفلك نظر الى حال المتبرع ومثابه مثلاً اذا تكلمت في حق استفاد وراغب بشهوات الصلاح انه مقتاد الكذب او قلت عن حاكم دي قيمة انه ابن زنا وابن يهودي وقد قال المعلم ولوغوا لك اذا قلت عن انسان اني اعرف عنه شيئاً ان تخطت به اجماله واخرية فتجب هذه خطأ ميتة حاسماً يجوز احياً ان تكون بعض خطايا تقيله واطهارها

لاجل الاسباب التي ذكرها اولاً ليقرب خطايا العبيد واليه وخطايا
البنات لايهم وذلك لاجل تاديبهم بحيث ان لا يمتد لهم رقتيل كتل لوطوس
تقلاعن يونانياً ومثله الرامحون لها ان تظهر لزوجها خطايا اولادها
او عبيدها الخفية ثانياً لاجل القاس القور والمنفعة والمعونه بحيث ان
يصد عن عظيم الضرر ثانياً لاجل منع ضرر اخر اعني اذا كان بواسطه
صلاح عرضه واداعته صيته يسيب اطلاق المخرن كقولك اذا كان ارايكيا او
فاسداً او في حال اعطاد رجته او معتد بواج او دخل رجبه واتقاد
طبيب او معلم او خادم او خدمه بل احببنا ان يلزم هذا اي فجع الشخص لمنع
الضرر وما شاكل ذلك لكن بشرط انك تتحقق بوجه اخر ان المنفعة اكثر
من الضرر الذي يصد له وانك ليس لك سبيل لمنعه بوجه اخر كما علم
ليبيوس مادام انك اذا سددت عنك احد ولم يكنك تبرير التوسيع عرضه
فيكون لك ذلك لكن بشرط انك لا تكذب عليه ولا تقتصر عرضه اكثر مما يجب
لاصلاح عرضك علي راي المعلم ولو كوماً بعداً اذا اخبر الانسان صدقته
بالضرر والفتنه الذين صالوا من الغير لكي يعزي ويسلي خاطره فلا
يصد عنه خطاه ومثلاً ولو جعل من ذلك تمنع عرض المخرن حيث
انه هو صارسياً لذلك لكن فليحس المخرن ان لا يشهر ذلك لكثيرين ولا يقل
عنه اكثر مما ينبغي لالتهاس الشور والمعونه كما قال المعلم ليبيوس كما يافوس
وتايروس ودوكو ومن ثمه تعدد الخطام ويصغون اقله من
الخطا الميت باشهاره فتايم واليهم والقوره عن انطاجون والمولادعن
ايهم والرهبات عن رواسهم اذا اشفوا ذلك لاجل تسليته الخاطره قد حسب
راي المعلم ناورا وليبيوس ولايمان وتايروس وديانا وذهب المعلم غايتانوس
انه اذا كشف الانسان خطيه مخفيه لرجل ذي عقل وفطانه وحافظ
السر حتى ان الذي يقال له لا يفشي اصلاً لخطاوه خفيف لان مثل هذا

الضرر

الضرر بعد خفيفاً ومثل ذلك قد مرط لوس وديانا المعترف القليل
يفشي رفيقه بالخطية في حال الاعتزان وقال ان هذا الراي هو ما بين
وقد واقفتم تايروس ويونانيا واسكويوس: لكن هذا علي الاطلاق ثابتين
انه يغلو من خطاه لان ضرر العرض ولو انه عند شخص واحد فقط يصد
تقيلاً كاتيين في دينونه القريب الباطل بل ان المسودعه به من احكامها
اذا سمع امره ودخل اكثرها اذا سمعوا طغته او اربعة اشارة وي طبايه
وقلته عقل فمن ثمه ذهب سوارس وفيلوبوس وليبيوس وناوروس
ولايمان ودوكو الي ان ذلك خطا ميت غالباً انما اذا كشف الانسان
خطية ظاهرة او محمله امام الحاكم فلا يصد ذلك خطا ميتاً بل انما
العدل يكون المرتكب الخطا قد خسر عرضه الحكم العادل ان يظهر فعله
الزدي كما هو ظاهر من العادة الجارية للقي سوف يقرر عن الخطايا بالظواهر
في المدن: واما قولنا لا يجب ذلك من افعال العدل فهو غايه الى انه
يمكن ان يكون مخافاً الحجه: فذلك لان اظهار تلك الخطيه في اماكن
شاسعه لم يبلغ الضرر اليها سرياً ولا يشع ذلك الحين هناك ان لم يجب
الخاطي حرماً عظيمها يمكن ان يصد ثامياً في حال القالبه حسب قول المعلم
ليبيوس والناضد ناورا والقيطاني ودوكو وفالكندوس ناساً الى الخلل
احد الخص من سبب عبوديت الضار او ينك عنها: فالقاسه هذا ليس بخطا
خالف العدل من حيث ان عينها ظاهرة فهوها ايضا يصد كذا حسب
راي المعلم يونانيا وتروفس الذي يبررون بغير خطا ظاهر لخصاوه
ايضا عن القويه والرجح عنها ومن ثمه يبرم الورخون ويقت خطا من
حيث انهم يدعون خطايا السالطين وليستون توتيم ورجوعهم عنها
ان كانوا قد ابوا عاشر من يظهر انما خطاوه ذلك بعد رجحه عتبات يظهر
ويعلن بالفعل او بالفرع فليس ذلك بخطا ميت لان لا يجب لمكتبه صراً

عظيم لما اذا حصل له من الجليل في ماله اوفي وظيفته فخير لي بعد
الذي بيننا على راي المعلم ولو كان حادي عشر اذ اشترى المرء من الناس
يفعل انهم واحد ثم دفع ايضا ثم يتاخر فيه فذلك خطأ وعوضا فقط
مثلا اذا تحقق عند احدنا فاشق ثم قيل عليه فيما بعد ان يرسل بكتابات
بخصوص الحقبة الرجيم فلا تزداد فقيضته كثيرا لك من دفعه بالثم واحد
ثم اشترى ثم اشترى عن الاول ثوبا او جنسا وهذا خطأ ميت لان من
فصح به من الخطا ولم يفرح خذ في حفظ عرضه في قيمة الفعالي حسب
راي المعلم تاثير وس واورا وليسوس وسلفسترس بالودانوس ثاني عشر
من ثم في قريه قريه مادية اعني علوا من يتفرع من القريب فخطا ويعد
ميتا اذا حصل للقريب من جسيم واستعان عليه حال غيمته لانه وان
لم يتقصد من القريب فيجب ان يشاء مخيرا وخيرين في القيمة المادية
تقوم مقام الحورية لكن كماله ان القريب حقيقيا فيجب خطاوه عريضا لانه
علي حاري العادة لا يصدق السامعون بكل كلام القليل هكذا يكتب
خطاوه عريضا من غير ما سمع من غير ان يحقق كلامه بل يمين الشك في
خطاؤه لانه لا تحصل فقيضته لذلك او تصديق السامع كاعلم تاثير وس
واسكوبوس خلافا لاورايرين وذلك لانه اذا حصل من ذلك تنوييد
عرضه للغير عنه فيحصل الذنب على السامع الذي يصدق خلافا من سبب
كافي للتصديق وقد فيسأل في ذلك ايضا المعلم ولو كان واحدا حسن المصاهرة
بوضعه هذا الشرط هو ان لم يحصل بذلك من جسيم من طرفة التغيير
او من شقة السامعين فحينئذ يخطا جميعا هذا العدل من خبر
عن انهم يقول قائله مع ذلك عن رجل لقده اهل للتصديق لانه حينئذ
يكون اعطي ميتا كافي للتصديق كاعلم ديا بالايضا ثالث عشر من يجوز
عرض انسان مايت يكون خطاوه وان من يجوز عرض انسان في روحه انه

خطا

خطا ميت يلزم التمام بتجميع العرض كاعلم ليسوس وبونا جينا رابع عشر
اذ انكم احد من رجل غريب غير معروف او لم يبين اسمه او يكون الكلام
علي جماعة كثيرة او بينهم اما انتم انا او قال ان في فلان كتيبه واحدا
سيمونيا فليس يخطا ميت حسم اثبت المعلم اسكوبوس وفاكندوس
لكن قد خيد ذلك المعلم طرلوس نقلنا وبونا جينا واورايرين بقوله
بيت الملتحق التوحيد بالقيه خامس عشر يخطي ميتا من يدفع ديلا
اورهنته بقوله ان في المكات الطلاب لا يستبرون سيرة صبيته ولا يحفظون
قوانينهم وذلك ان لم يكن عيهم ظاهرا كشوقا ومن يفعل ذلك يلزم
ان يظهر ذلك بالاعتراف بقوله انه ثم علي ديلا اورهنته ويحين كتيبه تلك
الرهنته او الذي كثير من اقليل من يلزم تحت الخطا الميت بكافات
الضرر ولو ايري دمه الرين كاعلم سوطوس واورايرين طرلوس سادس عشر
من يقول ان في الدير اللطاي واحدا قد زني او فسق فانه يكتب خطاوه
ميتا كاعلم واورايرين طرلوس سابع عشر المعترف بانم الفهمه يجب عليه ان
يبين كتيبه الذي تم بانامهم هل كانوا كثيرين ام واحدا كاعلم وبونا جينا
وسالكس وسلفسترس واورايرين وقد نكر ذلك المعلم ديوكو واورايرين وسالكس
ديوكو يتيك واخر من ولكن هذا هو الميم والراي الا صوب ومثل ذلك
يلزم بايضاح نفع توحيد العرض ان كان قد فعله بكتابه او بالقول فقط
لان هذا النوع من الثلب هو اعظم وينبغي لكثير من كتيبه لا يلزم بايضاح
المر الذي يلب به لان القرض في المايا كلها واحدا كاعلم ديوكو
ثامن عشر من يتم النعمه وينبغي المتكلم علي زيادة الكلام فانه
يخطي ميتا ويلزم برد العرض كالمكلم فاما من يبيع ويفرح فقط او لم
يفرح بل لم يبع المتكلم ان قد فعل ذلك بسهولة فانه يخطي علي مختلف
الفرج الضرر الذي يحصل للغير وخطاوه يخالف القيمة لكنه لا يلزم برد

العرض ان لم يكن ربيياً او اباً او رب منزل: لكون هولاء من قبل وظفنتهم
يجب عليه منع التهمة على الذين تقبّل حكمهم لئلا يفرغوا غيرهم ظالمًا: وقولنا
بسهولة لكون من يعلم ان كلامه طبع او يمكن ان يلقه من ذلك ضرر
او انه يستقي من جلالة قدر الفهم فلا يخطي ولا يلتزم ان ينعهم بل يجب
عليه ان يتركه ويحضي ان قدر او يظلمه لانه غير راض بذلك او يقطع عن
مخاطبته على راي المعلم ليسوس ويدنا جينا: فاما اذا كان السامع مساوياً
له في الدرجة فليترك قليلاً: واذا كان ادنى منه فانه يلتزم قليلاً ايضاً
بتوجيهه لاسباب اولئك لان السامع لا يعلم ان كانت الخطية ظاهرة ام لا:
والحال انه في وقوع الشك ليس له ان يدرك الفهم ومن ثم يفسد كثير من
الفهم انهم ملتزمون حال استماعهم شيئاً عن الغريب ان ينجوا المتكلم به
تاينها ان الرائي المصير في بعض المرات ان السامع يترك الفهم ان يتم
كلامه لئلا يظن بهضاً له تلك الفهم بهما القدر وزيادة ثالثها لانه
احياناً لا يمكنك التبرع خلوا من ان يقتاض من وجهه غيباً شديداً
رابعا لان الطالب احياناً له اصطلاح صوابي في اشعار الخطية لايها
اذا كان لواحد فقط كاعلم ديوكووديانا سوال اول يجوز للاشياء ان يفسح
غيره لجهة قصد من عذاب شديد: اذا كانت الخطية مستحقة يجوز ذلك
لانه لا يهين غيره لما له من الحق في افشاء خطية ذلك حال وقوع الضرر:
واما ان كانت الخطية باطلة فلا يسمع له بذلك من حيث انه كتب مضر كاعلم
مفسر من كتب ذهبنا وادنا الى ان ذلك خطأ عرضي فقط ان صدقته تسويد
عرض خالي من الضرر وكتب ذاته بعد الفهم لانه حينئذ يكون التسويد شديداً
حوالي تاني هل يجوز للاشياء ان يفسح ذاتهم: قال المعلم ليسوس وفيلويوس
ولا يمان ان الانسان اذا فصح نفسه فخطاه ليس بميت غالباً لان فعله
هذا لا يخالف العدل لانه تسلط على عرضه كما يخالف المحبة لان هذا لا يلتزم

يجتنب

يجتنب الخيرات الظاهرة لهما يقتضيه خلاصه او خلاص الغريب قولنا غالباً
لكون الخطية تكون ميتة اذا كان عرضه ضرورياً لخطية فليسته او يمدد من
اقراره خسارة حياته او خسارة عرض غيره ولكن يكتب الانسان خطية ميتة
اذا انهم ذاته بخطية ضرورياً لخطية شبيهة الموت امام الحاكم ليتجوا من العقوبات
القادرة لانه يلتزم بختا حياته باحتمال هذه العقوبات كلها ولا يصدق ان لا تنقسه
لان له شيئاً محقولا لتسليم ذاته للموت جهاداً بذهب المالك ليسوس وفيلويوس

الجزء الثالث

من يما يظن ان يكون رد العرض المألوف: ان من يسود العرض يلتزم بالعدل
ان يسود العرض الذي سوده اذا لم يكن ثم علة قوية تمده عن ذلك اعني ان اذا
اخر احد عن غروب بن حقيقي فانه يلتزم برد العار والعب الذي صار علة له
عند الحاضر ان يتوله اني كاذب بكلامي وانا قصده بغيره وانقضيت بهي
والفائدة بوجه اخر اعني انه يمدد بامور اخرى التي يخفي بها غيب تلك
الخطية: ويجب ان يرد له الجاه على مقدار ما فصح: فاما اذا اخرج عن خطية
ما وزر منه وعدوا فانه يلتزم بانكارها ظاهراً علانية امام الذين سمعوا منه
وامام الذين سمعوا من الذين سمعوا منه على المطلق كاعلم ديوكووديانا ليسوس
وتايروس وشيت ذلك المراد اذا كان ضرورياً لوقوعه ليبي ما قد قدم من
عرضه: ويكتفي احياناً ان يقول ان الانسان يفسح ويخطا احياناً فان الامر ليس
كافسلكم او انني انقضيت او سمعت خطياً كاعلم لامان وليسوس وقولي على
المطالات لانه غالباً يتبري الانسان من هذا الامر ثم نظر الى الذين سمعوا من
الذين سمعوا منه وذلك اولاً لوجود العي: ثانياً لان الذي كتب ذاته امام
السامعين والمؤمنين يكون بذلك قد اذنبهم بغير ايرادهم ايضاً بقولهم ان كانوا
قد اخطروا وغيرهم وقد شئت ذلك من العادة الجارية في الاعتراف حيث ان
معلم الاعتراف انما يلزم شهود العرض بان يكتب ذاته امام الذين سمعوا منه

فقط كاعلم ديوكو فينتج من ذلك أولاً ان يعلم الاعتراض والكاره فيجب
عليها تعليم تليدها ان يري من هذه البرهنة النتيجة العامة تالياً اذا
اشتمل احد خطاه باطلاً عن غيره خلوا من بين فاسده لكنه ظن ان الامر كذا
فانه يلزم بره العرض اذا علم فيها بعد ان تعلم خلاف الحق ان التزاه ليس
هو كالتزام من يفعل ذلك هذا لكون هذا يلزم بره العرض لكونه يملك برهنته
فانما اذا كان فلا يلزم الا اذا قلنا على ذلك من غير ان يلزمه ضرر عظيم كاعلم وينا
وليوس ودليوكو: وهكذا نقول في من غير خطية احد السامح بينهم ما عن
اخر من غير عن بطرس فيفهم السامح عن بولس في هذه الحال لا يلزم المتكلم
من حيث العدل بره عرض بولس لانه لم يسلبه لكنه يلزم بذلك من حيث المحبة
لاجل الضر الذي صار له حيث انه يتطلع ان ينج ذلك الضر خلوا من
من يلزمه كاعلم وينا لينا نالنا من قبح الغير بكتاب بجه فانه يلزم ان يبر
عرضه بكتاب اخر فافقه او انكار طاع علاقه كاعلم ساوروس وينا لينا
رابعا اذا التفت لحد عرض غيره ومع انلاف العرض مدله ضرورة ماله او
خسارة عظيمة او فني نفعه او خسرات من فهو ملزم بره العرض بكل اخذ
من مال غيره: واما كونه شرح المخارفة فتكون حسب راي اولي المعرفة
والشروط ان علم ان ترجيح العرض يلزم بوسا ليه فقط لا اولاده بعد موته
لان هذا الامر يقتض باقويه واما خسارة المال فتلزم بره الوارثه سوال
اول من هو الذي لا يلزم بره العرض ان هذا يعلم ما هو رايه في بر المال
المسلوب فينتج من ذلك أولاً انه لا يلزم من يجرى من ذلك تالياً من اشتمل خطاه
خفياً وفيما بعد ظهر بوجه اخر ثالثاً اذا سلب احد عرض اخر كلامه وذاك
رجحه ببسبيل اخر ليعي باظهار برهنة جديدة او برهنته بشهادة اناس صالحين
لك اذا سلب له مع ذلك خسارة مال او غيره فانه يلزم بره وان لم يبره له
يتري كاعلم ليسيوس ودليوكو رابعا اذا تكلم احد في عرض غيره وظن بجواب

ان الكلام السامعون فليعرض ويبرهنا لئلا يحدث في حين بره العرض ذكر
تلك الخطية عندهم كقول ديوكو خامساً اذا تم احد في غيره وذاك ايضا من
يو ولم يشأ الثاني ان يبره عرض المول الذي سوده فيجعل الاول حق ان يسلك
البر بشرط ان العار لا يتصل بتقوم اخري كاعلم توليتو ليسيوس وسيلبيترس
وملديو بطوس وديانا وولينا خلافاً للقطاني وتايروس ودليوكو وناورا
سادساً من اخذ عرض غيره ولم يستطع ان يبره خلوا من ضرر جسيم
يحدث لحياته او لرضه ومع ذلك يكون عرضه افضل من عرض من ثم يوشأ
اذا كان التمام مطراً فلا يلزم بره عرض احد العوام اذا كان ثم خطي غير ان
عرضه بل يكفي ان يبره ويتقي عنه الجليل او يبيده عرضه بال كاعلم ديوكو
سابعاً لا يلزم التمام بره العرض اذا اغفر له من وقعت التهمة في حقه
ومع له بذلك المكون النتيجة بغيره كاحل سترله او رجنته واما لهما
ولكن قد يلزم احباً اناس طريق اخر باصلاح العرض اذا استطلع ذلك خلوا
من ضرر قتييل كقول ديوكو ثانياً اذا عرف ان الذي تكلم عنه ترك حقه
بترجيح عرضه من حيث انه حل حاله لم يضره على باله كقول ديوكو سوال
ثاني هل يجوز للاشياء ترك حقه بترجيح عرضه جواب ان ذلك يجوز في
المحوال التي ذكرنا ما بابقا التي يتسلح الانسان ان ينفذ ذاته بها: واما
في المحوال الاخرى ذكرها ان مع بذلك فيكون خطاه وميتا كاعلم ناورا
ومطوس ويسيوس بطر اللوس اولها اذا اشترت النتيجة من اناس
الي اناس اخري ثانياً اذا حصل شك من النتيجة بالنسبة اذا كان
المضام انكونا بغير للمويه ومن ذلك يفهم سبيل العافية سابعاً اذا كان
عرضه ضرراً لا يخط وظففته ويتيق من ذلك ان المقارب والوالدين لا يمكنهم
السامح بذلك لاجل ما يتصل من ذلك لبيهم وما يتصل بالذين لو الذين تنبيه
اعلم ان من اخذ عرض غيره ومع ذلك لم يزل قويه معاشرة له فمن عين

عشرته له لا يفتح انه يحرم عن رخصه فمن ثم لا يزك ذلك ملتزم بوجه كما علمنا وراي بطر اللوس وذلك كما ان المعاشرة من عين ذلتها لا يفتح منها ان المعاشرة له من الحق والدين

الفصل الثاني

في الوصيتين التاسعة والمعاشرة
اعلم ان هاتين الوصيتين يعمان عن جميع الشهوات الباطنة وكافة اللذات المختارين في الافعال الحرة بالوصيتين السادسة والسابعة كانتقدم التعليل في تفسيرهما ويستفهم في المقالة الخامسة المختصة بالخطايا

الفصل الثالث

في وصايا الكيسة المنجزة وهو خطايا
اعلم ان وصايا البيعة ووافيا كثيرة عدة لكنها تعود الى خمس وصايا عامة لاسر رعينة المبيع: فهنا نتكلم في الوصية الثالثة لاغير: لان الوصية الاولى والثانية قد تكلمنا عنهما في الوصية الثالثة من الوصايا العشرة الوصية الرابعة والخامسة سوف نتكلم عنها في المقالة السادسة المختصة بالامرار

المحور الاول

ما اذا يطلب من الانسان بوجوب حفظ الصيام وكما في الشرع
ح ان كل صوم ما هو بوجوب الكيسة لازم تحت الخطا المهيئ بحوي ثلثة شروط كما علمنا انما شرط الاول يجب ان يكون الصيام في واحدة في اليوم وهذه ضروري جدا حتى اذا اقتضى الانسان بوجوبه يتكلم خطا في جميع الشرط الثاني يجب الامتناع عن اكل اللحم والزور طلقا كالبيض والهن والحين وثلثها لكون هذه تبرز من اللحم وتقدي جيدا: فلهذا حرم في الصيام ما خلا في بلدان قدس لم بها بوجوب عدم كاعلم بونا جينا وسيلستوس وناورا ولبسوس وازوريوس ولايمان وفيلوبيوس فما كونه من: وكل من سمع له اكل اللحم

في

في الصيام يستطيع ان ياكل بيضا ولا يمتكس وكل من ياكل في يستطيع ان ياكل مرتين كما قال ازوريوس وتوليتو وفيلوبيوس وهو العواب خلافا الى جيغلوس وفيلوبيوس وناورا وقد اثبت ذلك بونا جينا قايلا ان كان اكل اللحم قدس بوجوب الطبيعة لا لاجل الضرورة او لثمة زلة ان ياكل مرتين: وقد طابقه في ذلك ليسوس وفيلوبيوس وازوريوس لان الامتناع عن اللحم وخرات الصوم الشرط الثالث يجب ان يعين للصالحين حين: اما في النهار او في وقت حسب عادة البلاد وقد قال المعلم ناورا ان الذي ياكل قبل الحين المعين بمدة كثيرة خلوا من سب دايم يعطي ميئا واما المعلم تاوليوس ولايمان وليسوس وفيلوبيوس: اتفقوا ان خطاوه عرضي وهو المصوب لانه بذلك لا يفتح جوع الصوم بل طر قاس طرفه فقط: ومن ياكل قبل الوقت لاجل السفر وانطلاق ضيف وغير ذلك بنصف ساعة فلا يعد فعله خطا: واما الساعة المعينة للفداء: فامر محمود ان يصام الى المساء فيفتح من ذلك اولات الذي يجري عنده سرور تعرض له او ياكل شيئا على سبيل الدوا: او لاجل الضيق او سب معتول لا يبطل صيامه كما يري في الطباقين اذا اذقوا الطعام والحدام اذا اكلوا القمح لكي يستطيعوا اتمام خدمتهم كما علمنا سالكس واسكوبوس وقد اثبت المعلما كالمعلم ازوريوس واسكوبوس ورجيغلوس ان الشرع لا يكره الصوم بشرط انه لا يتعمل بغير كسر الصوم: ولا يتخذ شيئا كالا لمرض والمختلج والفتاح والمفانص والعنب لان جميع هذه المقتيات تلبس للاكل ومن شره زليلا فانه لا يخطي ضد الصيام بل ضد فضيلة القناعة كاعلمنا ليمان وديكسترو واسكوبوس تانيا لا يبطل الصيام اذا اكل الانسان عند النوم الا اختفيا كالانماز والسكر والصل لاجل المادة الجارية ولا يجوز زلة اشتغال المكل صباحا او في امتناع النهار الا لعل لا يثق: اما من جهة كمية المكلة الصغيرة فقد اتفق راي جميع علماء اللاهوت انها تكون ربع الفدا كاعلمنا جيغلوس ولايمان وفيلوبيوس

واسكوبيوس خلافاً لدايانا وطرياقوس ومن زاد علي ذلك يخطي بمقدار زاده
وقد جرت العادة في بعض الممالك ان يرفع الصوم بالاكل اكثر من الرهبان
وفي الممالك الباردة اكثر من غيرها اعني الحارة كانه لايمان وبواجبنا وقد
سمع ايضا ان يוכל ان يري في بارامون ميلاد الرب ويوم خميس المسرايا كما يتناول
مدنيا والتيطاني وسالكس واسكوبيوس واثبت ذلك بواجبنا ومن جهة
الكثيرة قد نعت الموكل المرتبه من قبل العادة للعدا ومع الموكل الخفيفة
والصوم من السكر والعسل وامثالها وحيث يجمع البياض فيجوز اكل المن
والخبز كما يجري ذلك في الممالك الشمالية لعدم الاقار فيها البرد كما كانه
لايمان ثالثاً لا يفي للتعرف ان يقول ان اكسرت الصوم بل يجب ان يبين كم مره
اكل في النهار هل هو قليل كثير لم وغيره لكون العلم بواجبنا وتأثيره وسالكس
واسكوبيوس قد اثبتوا ان الاكل القليل لا يمد خطية ممتاً مثلاً اذا ذاق الطبخ
او خادم المريض نرايبراً من اللحم وان اكل الانسان في اليوم قليلاً قليلاً مره
عدة فيركب انما ممتاً لان قليلاً قليلاً يعبر حله كاعلم ديانا طرياقوس والمسدعي
خلافاً لصالس

الجزء الثاني

ت ما هي المسباب التي تصف الانسان من الصوم ان المسباب التي تعني
الانسان من الصوم هي المني ذكرها اولها حل الرب واذا كانت الضرورة
واضح فلا حاجة للحل ماعدا في حال الشك والارتباب وذلك سواء كان
في اكل اللحم اذ يري غيره اي في الكلمة الثانية وهذا الرب هو الاستق والتجرب
في حضور المستق وايضا اذا كانت العادة جارية هكذا وقد قال حنطرس
وسالكس ان التجرب يستطيع ان يسطي العلم علي المطلق في حضور المستق
لان العادة قد جرت اتناً لا تطلق الي المستق في كل وقت ومع ان الاستق
يبلغ ذلك ولا يمتد لكن المرجح ان هذا كله متعلق بالعادة ولا يجوز خلوهما
كاعلم طرياقوس وقد قال سالكس ان ريس الرهبنة وفي غيابه نايبه لانه ان

يجل

يجل في الصيام لرهبانه: لكن لا يجوز ذلك لعل المعترف ان لم يكن خوريا
لعدم سلطانه في الحكم الظاهر فمن ثم يتقدم الحكم في استقامة المسباب
فقط: اما السبب الذي يوجب الحل فمن شانه ان يكون حقيقياً او يظن به
انه هكذا: واذا ظن احد بسلامة الصوم انه يعني من الصوم وكان السبب
غير كافي فانه يخطي عرضاً فقط كاعلم التيطاني بل اذا ظن بسلامة الصوم
انه حفي علي المطلق فلا يخطي لانه تأنيها للصوم ولعدم الصلوة والقوة
لا يجب ان يصوموا الاجل الضرر للتبيل الحاصل لهم من ذلك كالشباب
الذي لم يبلغوا بعد السنة الحادية والعشرين من عمرهم لكن هؤلاء لا يجوزون
لهم اكل اللحم بعد السنة السابعة من عمرهم هكذا المرضي والضعفا والنساء
الحوامل والمرضعات لان هؤلاء يحتاجون الي طعام مضاعف والتبوع
بعد الستون عاماً من عمرهم اذا ما اتفق علائجه انهم يستطيعون الصوم
خلوا من ضررهم في حال وقوع الشك ان كانوا يستطيعون ام لا فلا يلتزموا
ان يختارواذ واتهم مع الحاطرة لانه اذا كان عمرهم واضحاً وضعفهم مشكوكاً
به فلا يليق بهم ان يفعلوا ما يضعفهم لانه حينئذ ترجع القوة اليهم كما
علم كارانا واسكوبيوس وتايروس وفيلوبيوس خلافاً لانا ودايانا وسالكس
وديانا الذي اعفوا علي المطلق بجميع التبوع الذي بلغوا الستين عاماً من
عمرهم من الصوم وقد قال طرياقوس ان هذا الراي المخير هو ان وافق للزمان
والضعف البشري لا يما الله يخلص من كل الشكوك الذي يوقع بها الراي
الاول والبعث من العلم بمحو هذه المجازة للذين تبدأ الصيام مدة
ايام حياتهم ان يصوموا للثنتين من عمرهم والنساء للثنتين علي راي العلم وديانا
وسالكس مع اربع مصلين غيرهم وكذلك النقر الذين ليس لهم قوة غذا واحد
واصحاب الحمة المثلثة واصحاب صلع الراس والصب واصحاب الذوخه
والذين لا ينامون في الليل مطلقاً كاعلم سالكس وانا وراو جبرائيل وشارو

وديانا نقلنا عن فيلوبيوس وثلاثة آخرين تألفها القبط او الوصية التي لا يمكن
تكميلها مع الصوم كالغلاخه وغيرها من الصناعات كالحدادين والنجارين
والسكاك لكن المعلم يشاره اكثر ذلك في صناعة المسكاك وقد قال ساكنس
ان هذا الرأي هو صحيح اذا كان لا يبيط بل يفصل ويهيئ المادة وهذا
لا يبع في الصوريين والنجارين الذين تعبهم قليل وقد اعني لايمان ايضا
من الصوم الغاخوريين والصباغ الذين ينفخون النار والتجارين وصناع
اللين والبناء والديان والحيالك والطبايعين وحافزي المعادن وامثالها كما
علم ديانا وكوردونيوس وقد قال اذوريوس وديانا ان المذكورين يلتزمون
بالصوم ولو بطولوا يومين او ثلثة هكذا المساكين الذين يمشون اكثر النهار
علي راي ساكنس وفيلوبيوس والسبب في ذلك لا هو لا كلهم لا يوافق
الصوم انتابهم واما المساكين والركبون علي الدواب اذا كان سفرهم بعيدا
فلا يلتزمون بصيام كامل فيلوبيوس حيث يقول ايضا انه لا يلتزم بالصوم
من ضعف من الانتاب السابقة او ينعق من الانتاب اللاحقة واقول
علي المطلق انه لا يلتزم احد ترك هذه الملزوم به لاجل وصية الصوم
واخف ذلك اذا كان الملتزم غير خفيف ويعدو الصواب ان يقدم علي
الصوم كما علم القبطاني رابعها الذين لا يستطيعون اتمام خدمة وضابتهم
التي هي افضل وانفع من الصوم كالكارزين ومعامي المعترف ومعامي
الدراسين ويرتلي الكتابين ولكن يفعل افعال المحبة والرحمة روحية
كانت او جسدية مما نأوا به علي راي المعلم فيلوبيوس وازوريوس
وسوطرس وناورا وفنديوس وفاكونديوس فاما اذا قدر ان يتقوا
خدمتهم ومع صابون فيلتزمون بذلك واعلم انه في وقوع الشك في كفاية
المسابب الاولى: الافضل ان يطلق الي الرئيس كانه ساكنس لان في
هذه الاشيا كلها لا يمكن وضع قانون ثابت سوي هذا وهو اناموس

الكنيسة

الكنيسة يلزم اذا اذنته صومية عظيمة كانه لايمان خامها المحبة والملاذ
بعضيان عن الخطية من تناول قليلا من المأكول يوم العيام اذا اكل من صدقة
كامل مدنيا وفاكونديوس وفيلوبيوس وديانا ويعني ايضا تناول قليلا
حتى وان كان ثلثا لكي يجعل المريض اشتها نحو المأكول كامل ناورا وساكنس
وديانا:

المقالة الرابعة

فيما ينبغي لبعض الناس لموجب درجتهم فكما ان جميع المؤمنين يلتزمون
بمحافظة وصايا الصبر هكذا يوجد بعض وصايا يلتزم بها الناس لموجب درجتهم
ووضعتهم بهذا المقدار حتي ان جهلهم بها اذا كان مدعوما بعد خطا وميتا
حسب راي المعلم سوطرس وبيروس وساكنس وبزلا وهذه المقالة تجري
الي ثلثة فصول

الفصل الاول

في الوصايا المنسوبة للرجال ووصية اخرا والمخبر الماول
من ما هي الدرجة الرهبانية في جميع اناس ممن يتعهدون علي
البويع الي كمال المحبة والمحبة بعد تدرج المحبة والطهارة والتمتع
الاختياري وطلعة الروسا وهذا يلزم يجب ان يكون مقبولا ومقتنا
من الكنيسة المقدسة لانه ولو كانت الاساقفة قد كتبت درجات
الرهبنة لكن لما التزم الجمع الاطاري المقدس في ايام البابا ايونيسيوس
الثالث جزوا ان لا يشق قانون رهبنة جديدة لما كان البابا ومنتبه
لانه لما كانت الرهبنة جمعية مقدسة لزم ان يكون فيها تسلط ربي
والحال ان هذا التسلط صار عن قدس سيد البابا فمن ثم وجب ان
مثل هذه الجمعية تثبت منه كالم لايمان فينتج من ذلك اولاً انه لا يلتزم
لذات الرهبنة ان جعلت الاحتشاليه لان الذي يندرج في رهبنة البويعيه
التدورات البسيطة وهو راجع حتي كاحد في غيوروس الثالث عشر
في بدلاته التي بدوها هكذا الماصد الرب تائيا الراهبات الا في من في

العالم ليس حق براجات الرهبان ولواتهم نعت النذورك القلقة
 لانهم لا يعتقدون بقانون ثبت من الكري الرومي ثالثا ان المضاف
 اذ اندمقر الاختياري والطاعة والطهارة لعلم الاعتراف والاطلاق
 فلا يصح راجعا لانه يمثل هذا النذر لا يخضع للتسلط الرعي الذي يجب
 صدوره من الله بواسطة نايبه وهو الخبير الأعظم سيدنا البابا راجعا لا
 يتطوع احدان يحمل من التزام الرهبنة الا البابا لكنه لا يستطيع ان يعي
 قابل الحله من حفظ النذور مادام يري الرهبان لان النذر يترك
 الرهبنة خامسا ان الراهب الذي يرتقي الى درجة المستغني والكهنه
 لا يزال ملتزما بنذوراته الرهبنة الباقية ولو حسب من بعض افعال بعض
 القتر والطاعة ثم ولو اخل من التواضع نظر الى المائمه والعقاب فمع ذلك
 يلزم من باب الياقه بحفظ تلك القوانين التي تليق بشانه ويمكن تكليفها
 مع توكيل وظيفته فمن ثمه نظر للتوب يلزم بحفظ ثياب الرهبنة ولو القرم
 بواقفة بنية المساقفة في هيئة ثيابهم كاعلم سائس مستشهدا برأوة
 الكلمة فوس الثامن بل ان ترك المسقى الاستغني او عزل عنها لادبه
 او كانت عزله هي سقوطه عن رعايته تلك الرعية فلا يلزم ان يعود الى
 رهبته لان فيه ايضا الشرف المسقى الذي يعفيه من الطاعة الرهبانية
 كاعلم العلامة ورود ريكوس وسائس لكن المزمع خلاف ذلك بيه الكرونيال
 الراهب الذي ليس هو باسقى لان مثل هذا اذا ترك الكهنه لايقتضي
 فيه شي منه فمن ثمه اذا قبل البابا بتزليه يلزم بالرجوع الى طاعته رهبته
 لا كما لا اوس ويوكوسا سادسا الراهب اذا ارتقى الى درجة الخوري لايحي
 من النذورات البتة حتى ولا من التوب بل يلزم بحفظ القوانين في
 الاشيا كلها التي يمكن قيامها مع توكيل وظيفته وذلك ليس من باب
 الياقه المادية فقط بل تحت الزلم الخطا المبيت ان كانت القوانين تلزمه

بها

بها كاعلم لاهوت وقد نبه هذا المعلم ان الخوري الراهب وان كان
 ملتزما بالخضوع لرئيسه بتلك الامور التي تخص القانون فمع ذلك قد جرت
 العادة في اماكن كثيرة انه يعفي من الطاعة له وليس بالامور المختصة
 بالتاديب الكنائسي فقط بل في امور اخرى ايضا كثيرة لانه حصل تحت حكم
 المسقى كاعلم سلفترس وسائس : الجزء الثاني
 من ما يلزم لعهدة الماقرار الرهباني ح ان صدر ذلك تقضي لظنة
 شروط الشرط الاول ان يكون النادر موضوعا بالاعلم كالمجمع التريتييني
 في الفصل الخامس في اهل القانوت من العيسة الخامسة والثلثين اي
 يكون كل الستة المادسة عشر من عمره واستقام عاما كاملا في القرية
 لربا القوب الرهباني ولا يكون فيه مانع يجب ذاتيا في تلك الرهبنة
 حسب فريضها المقتضى من الخبير الأعظم كاعلم ازوروس ورديكوس
 الشرط الثاني رعي ريب الرهبنة وقبوله سواء كان ظاهرا او محمرا لانه
 بهذا القبول من شات النادر اسبقتم الرهبنة وعلى ما جرت العادة يجب
 ان يكون ايضا رعي المجمع الرهباني في ذلك او رعي اكثرهم او رعي المتقدمين
 فيهم بموجب فريض تلك الرهبنة ولا يكتفي الشرف فقط بل يلتزم رعاياهم كما
 علم باورا وفيلوبيوس الشرط الثالث يجب ان يكون تلك النذور رعي
 واختيارا لا عنقا ولا جبرا ولا اجل خوف تعيل وذلك اذا اجبوه ومنعوا
 عنه القوت لكي يندخلوا من رضاه او برأوة متعلقة او بطله او
 بغير مستمر اوليا لا يسيط الماقراره المؤمنين اليه وحلم جارا لان هذه
 الامور يخلصها او يخرها ما تفضل عنها الانا نقتل حاله الضعيف ومن ثمه
 تبطل نذراته كاعلم لاهوت وليسيوس فيتخلص من ذلك اولانا الذي
 يبرز الماقرار الرهباني باطلا لعدم وجود احد الشرط المذكورة فان لم
 يثبت فيما بعد ظاهرا او محمرا يستطيع ان يخرج من الرهبنة ويتزوج

لك لا جل الشك يلتزم ان يعلم الاسباب التي دعت له لتلك الرهبنة وبقية
امام الحاكم اذا دعا الي ذلك دلل على ذلك بطلبه خمسة اعوام يكون ابتداها
منذ يوم ندر وجدته كذا لا يسمع له كذا في جميع ترنوا في الفصل التاسع
عشر من الجلسة الخامسة والثلاثين: لانه بعد هذه المهلة يجب ان قد
اتيت ندوراته تاتية واما المعلم فاو راو ساكس وليسيوس وازوروس وديانا
وبروزا خلافا لونا حينما قالوا ان لم يعلم انه برح ندور تاتية ولا قبل
اصلا او ان تلك العوايق لم تكن معروفة عنده او انه في مدة الخمس
سنين كان يخاف خوفا عظيما ومن شدة الخوف ما استطاع ان يكشف ذلك
او كان ذلك المانع داتيا واديا فيستطيع بعد ليعوام الخمسة ان يبين ذلك
ويجب على الحاكم ان يسمح له ويظهر له حقه: وقد علم الايمان انه ان
لم يكن مانع فيستطيع العرب ويزاد بقوله انه ان لم يستطيع العرب خلوا
من شك عظيم او ضرر جسيم فيجيب عليه بحلم الاعتراف ان ينسبه
ويجتهد على تثبيت افزاره مضمرا وذلك يتم اذا استر لاسا انواب الرهبنة
ومارس اهلها المختصة بها بقية انه يشا ان يكون راهبا فيها كاعلم ديانا
ايضا:

الجزء الثالث

تت ما ذيلزم الراهب من قبل اقراره الرهباني في يلزمه السلوك في
طريق الكمال المسيحي لان الرهبنة هي رتبة امام يتهمدون في كال
انفسهم ولولم يلتزموا ان يكونوا كالمون بل الخلق بهم ان يجتهدوا في
البلوغ الي درجة الكمال حسب رأي ماري تو ما والمعلم لا يمان وسوارس
فتنح من ذلك واولا الراهب ليس هو بلهم ان يكون كاملا حاله بل
يجب عليه المساعدة الي الوصول للكمال كاعلم برح وعل تاتيا ان يتم في
كال نفسه بحفظ القوانين الصورية لتلك الرهبنة والندورية بقية
انواع المتقابل ويستعمل كل الطريق والقوانين وغير هاولن يدرى بها

منها مالا

منها مالا فانه يركب خطأ ميثا حسب رأي المعلم سوارس ولايمان: ولو
كانت تلك القوانين لا ترمه تحت خطا ميثا لان من تعامل بمثل هذه
الاشيا كلها ليس هو في طريق الخلاص ويلتزم ببعض احوال صالحة التي هي
من طريق الشدة لان قبل الغرض والكمال حسب الرتبة في خلاصه كاعلم
قال سوارس ثالثا يلتزم بالمساعدة الي الكمال بواسطة وسائط رغبته لا
رغبته اخرى: وذلك يتم بحفظ قوانينها كاعلم ساكس فمن ثم يخطي اولاً
باحترام القوانين اذا لم يشا ان يتصل بها تاتيا ان شا حفظ كمال يلزم
تحت الخطا الميث فقط لانه بذلك يحتقر الكمال ثالثا اذا احتقر الكمال يفصل
يفاد الكمال على حدوي كقوله لت اشا الكمال وهذا خطأ ميثا كاعلم
ساكس وبولينديريوس وبرجوس رابعاً ان فصل حد ليس الا يكون مهتما
يحفظ القانون فقط بل لا يحفظه البته ايضا ولو استطاع ذلك بسهولة فخطاوه
ميثا وانه استعد قريب للخطا الميث لانه لا يخلوا من احتقار صوري كما
علم سوارس خامساً من قد عدم حفظ قوانين من قبل فتور القلب
خطاوه لا يبلغ الميث لان الحثارة في ذلك خفيفة سادساً من واجب
مخالفة القانون غالباً ومن قبيل العادة فانه يخطي ميثا كما قال ساكس
اولاً لانه يجب التاديب الرهباني ويلزمه بالآ لانه في ذلك يطع ذاته
في خطا جميع ثالثاً لانه حقارة محقرة للقانون فيلزم اذا تحت الخطا الميث
ان يعيش بحيث انه لا يكون مغرة للرهبنة ضرراً يلحقا اجتداه للغير اي
توسج القانون بمثل الردي كقول ساكس رابعاً لانه يجعل ذاته
في حال يستوجب لاجلها ان يطرح من الرهبنة بمنزلة من كان غير قابل
التاديب لان كل من لم يلتزم من قبل الندورات التي بها تصد الرهبنة
ان يملك سلوكا يستحق لوان يتحول في الرهبنة ولا يطرح منها: والحال ان
من لا يتعمل جهاداً ما البتة في بلوغ الكمال ويقال القوانين بغير تغيير

يصير ذاته غير محتمل في الرهبنة بل مستحتمل ان يطرح منها: او اذا احتمل
يفرض ان يلحقا فاذا مثل هذا فيعمل ضد الحق والرهبان ويخطي خطأ
مبياً كاعلم سالك سابعاً الراهب اليسوعي يخطي خطأ مبياً ان لم
يجهت التجنب من النقايس التي لاجلها يري انه يسيطر من الرهبنة
لكنه ان ارادها غشاً منه ليطرح فطره باطلاً بما انه حصل على نيته واعطى
سياً لذلك بالكر والخيلاء فمن ثم يستحق العقوبات المفروضة على المصاه
الخارجيين كاعلم يونانينا: . . . الجزء الرابع . . .

سوال اول ما ذا يلزم الراهب من قبل ندراته جواب اول ان الراهب
يلتزم من قبل ندراته ان يلتزم لذاته شيئاً ومادة الاختصاص فيهم بها
الخيرات الزمنية ذات الثمن والقيمة التي بعدم الراهب دائماً التسلط
عليها والتصرف بها باختيار غير متعلق باحد كائين من الشبهة المختصة
بغريبات الرهبان من البحث الاول والفضل الثاني عشر الذي ابتدأه لا
تقولوا: وقولي الخيرات الزمنية لان الراهب لا يزال مقتنياً سلطان الخيرات
الروحية والكرامة والعرض وامثالها كاعلم العلامة وسالكس وليسيوس
وقولي التسلط او التصرف فذلك لاجل الرهبان اليسوعيين الذين بعد
ابرار النذورات لا يزالون مقتنين بل يملكون ان يكتبوا اصل سلطات
الخيرات الزمنية لما انه ليس لهم تصرف واستعمال بالفعل بالخيرات المذكورة
بحسب اختيارهم وعلى عدم هذا التصرف هو قوله ذات الفقر الرهباني
كاعلم سالكس ولايمان وقولي غير متعلق باحد لان الراهب حتى الماسكي
يستطيع ان يتملك املاً كما بارادة الرب وتوحيده لا يقتضي شأ الرهبان وذلك
ليس فيه اختصاص البتة البتة كاعلم لايمان فيلبي في قوله ذلك اولاً انه يضاد
ند الفقرة اقتناء الرهبان خيرات اقتناء مشاعاً ولو كانت املاً كما بل اذا
ند واحد لهم مالا او ثغراً ليعتدوا لهم املاً كما فلا يستطيعون ان يوجهوها

الي افعال اخذت لاني في الدين كاعلم ولو كوناً لا انضاد الفقر الرهباني
اذا اعطى الراهب مزرعة او مكاناً اخر ليستقر به باسم الدير ولتضمنه الدير
كاعلم سوارس ووليما وديوكونا الثاني يخطي الراهب ضد الفقر اذا اخذ
اقتني اموالاً او عارض او اوجب او اعاد شيئاً سواً وكان في الدير وخارجها
عن الدير حتى ولو كان مقتنياً بالاكل واللبس خلواً من رعي الرب ظاهر
او مضمراً او مطلقاً كاليسوس وسالكس وسوارس ولايمان وازوروس:
وقولي محتمل لان الرب اذا علم ان الراهب باخذ شيئاً او يقتني شيئاً او يفره
ولا يمنعه لاني اذا سهل لده المنع فيستبين انه يقبل ذلك قبولاً مخملاً فمن
ثم قاله سالكس اذا وجدت عادة سالكس في رهبنة ما بان الراهب يقبل
بعض اشياء او يتصرف بها خلواً من اذن الرب الممنوع الذي باحتماله هذا
المزمع بين تيات العادة: بل اذا اوجب الرب للراهب او يبي بان يعطى
صوراً ومساخ وامثالها مع معرفته ان ذاك الراهب لا يحتاج اليها كلها
فيستبين من ذلك انه يعطى ادناً مخملاً لان بوجهها غيره كانه لايمان وقد
حدد ليسوس قايلاً ان هذا الرأي لا يصدر عني الا في المور اليسيرة والواقعة
مرات عديدة: وقولي انه مطلوباً فذلك يكون حال الضرورة اذا لا يوجد
الرب وقد يريه سالكس ويونانينا ان هذا الامر لا يكتفيه اذا قلت لوانني
استاذت الرب لمع لي بذلك بهولته بل يقتضي الامر انك تظن به انه يبيع لك
ولو لم ياله حتى انه ما كان يترك ان تساله ايضاً لكن قال سوارس وليسيوس
انه يتبري الراهب من الخطا المبيد اذا ظن الرب يبيع له بانصاف لو
يساله لانه حينئذ يبيع له ذلك بارادة الرب اقله بالقوة وهذه
الارادة موجودة في كل انصاف فمن ثم اذا اصعب على الرب فقط نظراً
الي الطريقة فيخطي الراهب ضد الفقر اذا اخذ الفقر كاعلم سوارس وسالكس ولايمان
رابعاً يخطي الراهب ضد الفقر ان صرف ما يبيع له باحتياله لذاته

بإستعمال آخر: وأدبته كسره ويدقه لأنه ليس له نقره إلا بإشياء الرئيس
إلى أن يدق شيئاً وأمره باختياره فيكون هو المسلط كاعلم ماكن كل زمان
وليسوس خامساً يخطي من اختفاً شيئاً لم يرد علي هواه ويراده خلواً وطم
الرئيس: ومثله أقانيم الديور والناهار والوكلا والرما والخصوميون
لا يسمع لهم بأن يصرخوا شيئاً خلاً فكلما يأمريه قانون الرجعة وتقصيه العادة
أو إرادة الرما الكبار لا تذكور ليس هم بالمسلطين علي الخيرات الثابتة
للرجعة بل خلدها ومديريها كاعلم لا يمان تعلقاً من السلامة سادساً إذا
سمح الرئيس للراغب بأن يصرح كلما يعطى له بأي وجه كان في أمور علية
سمعه ومحمده أو زيادة أو غير ذلك مما له شأنه أو يستعمله عند يعطى
الرئيس والراغب عند التفرقة وهذه الرجعة باطلة لا تليق لها وقت الترام
الرد كاعلم ناورا وسليسترس والناهار وازوريس وليسوس وماكن
ولا يمان لأن الرئيس لا يقدّر أن يسمع بالكثر ما هو سمع له والحال أنه كالم
يكن هو المسلط علي هذه الخيرات وأصاحبها فلا يستطيع أن يصرحها علي
مراده بأمر غير نفسه فمما تقتضيه ضرورة الرجعة ومنعتها قطعاً كاعلم
ديوكو جواب ثاني أن الراغب يلزم بهذا الطهارة أن يتبع من كل لذة
اختيارية ونايتها طاهرة وباطنة: ومن ثم يخطي الراغب عند الطهارة باثنين
أي أثم الزنا وأثم سلب المالهات كاعلم ليسوس ولا يمان جواب ثالث أن
الراغب يلزم بهذا الطهارة في كل ما يأمريه الرئيس حسب قوانين الرجعة وفي غيرها
سواء أمره ظاهر أو خفي: وأن أمره بأمر الطهارة أو لهم رتباً يبيع الميعاد
أبضع أخرى علي هذا النحو فيلزم بالطهارة تحت الطهارة لأنه حينئذ يتصد
الرئيس أن يلوذ بمجبا يتصد وأما إذا أمره ببيع شيء من ماله ما تقدم فانه
يلزم بالطهارة تحت الخطأ العرضي ويمكن أن يخلو الخطأ كاجرت العادة
حينما يتبع من رجعة اليسوعين كاعلم العلامة وسليسترس وماكن وليسوس

ولا يمان

ولا يمان فينتج من ذلك أولاً أن الراغب لا يلزم بالطهارة في المايا التي
هي ضد القوانين أن لم يعلل الرئيس وفي ذلك يكون سبب ذلك للخطأ ولا في
المايا التي هي فوق القانون كالتشقات اليقية والممكن عتاً بالخطأ
أو ضربه لقيام الدولت ولا يلزم أن يتقبل المستغف كاعلم دياناح
ستة محليين آخرين ولا يلزم بما جردت القانون أي ليسوس بل كالأشياء
الباطلة أن لم يأمريه الرئيس ليس موجود في القانون أي ليرت طلبته
ولا يقيتها إذا كانت القوانين تأمر بالطاعة كلياً لأن هذا لا يمتنع خصوص
الترام التذلل بل بخصوص كال الطاعة كاعلم سوارس وماكن ولا يمان
ثانياً إذا كان قانون الرجعة يلزم تحت الخطأ فمما تكون ضد ذلك لأن
مثل هذا القانون ليس باقل في الأمور من صوت الرئيس والراغب الذي
يدير حفظ القانون يلزم به بوجوب قصد القانون فمن ثم أن أهل الكروسي
لجأ أو الفرنسيين لم يعم يوم الجمعة فيخطي بهذا الطاعة والعنف كاعلم
العلامة والناهار وماكن وساكس ورديكوس ولا يمان واسكويوس
ثالثاً أن كان القانون لا يلزم تحت الخطأ فالخالف له لا يخطي عند الطاعة
لأن مثل هذا القانون لا يقتضي أمرًا علي حصل للخطأ بل هو نتيجة أو ترتيب
يلزم تحت العقاب أن حول كاعلم العلامة ولا يمان بل لا تصدح الفته
خطأ البتة إذا كان ليس واجب فغاية جيدة مثلاً إذا تكلم الراغب بـ
رغبته في وقت السكون ليعز به علي حربه لكن إذا كان خلواً وجب فيه
خطأً عتياً كاعلم لا يمان والناهار وماكن وسوارس أن هذا الأمر
غالباً لا يخلو من هو خطي: ومن كان موافقاً علي مخالفة القانون
فهو يبلل التاديب ~~لأنه لا يجيئاً~~ ولهذا اليب يطوع ذاته في خطئ
الطرح من الرجعة ويعطى مديناً كاعلم لا يمان وماكن رابعاً أن الجمع
الرهباني وأن أمكنه أن يفترض وإيض جديدة يلزم هو غيرهم من

الذين يعرفون بغير ذلك لا يلزم بها النادون سابقا
ان لم يرتضوا بها الايام اذا كانت المرافعة المذكورة خارجة عن القانون
غير مرتضية لاستقامته كالم لايمان كان اذا خفي بها غالب الرهبان ولم
تكن غير مطابقة القانون فيلزم بها الجميع كاعلم اسكوبيوس والسبب في
ذلك لان ما كان متصلا بالجميع فيلزم قبوله وتبنيته الجميع كما هو محرز
في القانون التاسع عشر من الجدل السادس من الشريعة وقد قال لايمان
وما نكس تلامن سلفسوس واروسوس وليسوس ان العبر المعظم لا
يستطيع ان يلزم الرهبان باخضاع عيشته ولا ان يزوجهم الى طريقة الرهبنة
المولية لان التزام الطاعة للعبر المعظم صادرة عن النذر الذي ابرز حسب
راي القانون الحاضر لكن اذا كانت اصلاح ذلك القانون واسطة ضرورية
ليصير تلك الرهبنة وقايما فليقتدر الرئيس مع الجميع على جري العبر المعظم
ان يلزمهم لانه في مثل هذا العمل كل راهب يجب ان يلزم ذاته بذلك فممن
كاعلم سلفسوس وليسوس وما نكس ولايمان خامسا وان لم تكن عادة ولا
شورى ان تامل الزوايا الاضال الباطنة تحت الخطا فيمكن مع ذلك ان يكون
هذا كالم لايمان وهو ارسى لانه يصدق بان بعض الرهبان يتقدمون
ان يلزموا ذاتهم بذلك اذا اسلموا انفسهم بنسبة دجينة موقفة سوال هل
يلزم الراهب بالطاعة اذا ارتاب بكون الرئيس الذي يامر به الرئيس حلالا
جائزا واذا ارتاب بعينه عليه جواب اول يلزم لان حق الرئيس جليل
اثبت من حيث انه اعني الرئيس متملك سلطة الحكم والحال ان في وقوع
الشك لا يلزم احد بل يجب حقه ولا تنقلات السلطة بل يجب ايقاع حريته
اذا انه ملزم بالطاعة جواب ثاني انه لا يلزم من الشك اذا احتج من
ضاربهم لانه في حال وقوع الشك يمكن بيد المدعي ان يجعل له الضرر
وذلك لان الراهب وان لم يكن متملكا حريته فحق ذلك حق يستطيع به

علي

علي تحليل نفسه من الحافة كالم بالنكس واحزون كثيرين

من الجزء الخامس

من ما هو الذي يستلج اوله ثم ان الرهبنة جواب اول كل من هو مسلط
علي ذاته يستلج الدخول فيها فاما الذين تحت سلطان غيرهم لا يمكنهم الرهبنة
دون مشيئة السلاطين عليهم كقول ليسوس فيتلخص من ذلك اولان الاولاد
الذين لم يملكو اشدع لا يستطيعون الدخول للرهبنة قبل السنة الرابعة
عشر من يوم تايانا ولا الاولاد الذين لا يستطيع والداهم ان يمشوا خلوا من
مساعدتهم كقول لايمان الثاني ولا العبيد من اعادة مواليتهم رابعا ولا الذي
يفسد كرا بوعده الرهبنة بها خامسا كل الرجل الديون الكسور اذا كان يتساهل
في المال لم يستطيع وفادته بدة يبره حسب راي القديس فيها العلامة
وسلفسوس وفوسوس واما غيرهم من العمل فقلوا انه يستطيع ترك ما عنده
لاصحاب الديون وان يحاضروا في الرهبنة لكون الانسان حرا مستقفا وليس
يعبد المال سادسا الا ان لا يستطيع الرهبانية خلوا من الياس لانه الزم
نفسه بيمين مع كنيسته كالرجل المرتجع ورجسته سابعا المزيجون
الذين وكلت ربيتهم ان لم تكن غصبا وفي هذا الماريه لكون شهرين ليجتاروا
بها ما يشاؤون ربيته كانت اورجسته وان ارتكب احدها اثم الشق فيستطيع
البري ان يترهب جواب ثاني ان من نذر رجبته ما فقط لا يلزم بالدخول
فيها بموجب القوانين التي ذكرها اولاً لا يلزم بل يجوز له الدخول في
رهبنة قد عطل بها التعريف الرهباني وذلك لئلا يندفع كالم لايمان
ثانياً من نذر رجبته يتوصل الى القوانين فيجوز له ان ياتى منها ولا ينكس
لانه يكون فعل اقل من غيره لانه اذا دخل الترسه فندعه فيها ثالث ويمكنه
ان يخلص منه بالدخول الى رجبته اتيق والسبب لان النذر الاحتياطي الذي
به يدفع الانسان نفسه للرهبنة والرهبنة تكتب بوصفا عليه يطال النذر

الراعي

ان يترهب

المول الساج الذي لم يترك بؤ تلك الرجبة المرسومة حقاً علي من
تدور الدخول فيها كاعلم الايمان نقلاً عن العلامة الثالث من تدان
يخبر ذاته في رجبة ضيقه فيستطيع ان يبذل ذلك بند الماخول والنيات
في رجبة اوسع منها لان هذا افضل من المول كاعلم الايمان نقلاً عن
ساكن رابعاً يستطيع المعتقد او ريس الرجبة مع رضى الجمع الرباني ان
يعطي ادنا الراية المادرات يخرج من الرجبة ويدخل في رجبة اخرى
اوسع منها ليس ان كاعلم الايمان وليسوس وساكن خامساً الذي
ندري رجبة واسعة يستطيع ليس ان يذهب الي غيرها الضيق منها
بحيث انه يتاد ان اولاً ولو يجمع له الرب بذلك ومن فصل ذلك خلافاً من
اذن اوسيب فيجب جواراً كاعلم الايمان وليسوس وساكن

الجزء السادس

من ما الذي يلزم بفعله المطرودون من الرجبة والمهاريون منها
جواب اول يمكن طرح الراجح وحين اخوه لاسباب عدة لا يتعد اولها
اذا ثبت مسمراً علي انه قليل ضرر ولم يتقبل التاديب لكن الراجح ان الواجب
ان يحبس ولا يطرد كما رأي ساكن ثانيها اذا اغفر بشفاعة كثيرة ولم يكن
احتمالها خلوا من ضرر قليل بالنها اذا اخفي عن الرئيس ما نسا ادنياً
وتقياً جداً في حال دخوله الرجبة كالبرص وغيره من الموانع حسب
رأي العلم ما ناورا وغيرهما من العللين والسبب في ذلك لان مثل هذا
يكون قد عشت الرجبة بامر قليل جداً فمن قد يجرؤ في سبب الطرد وقال
ديانا نقلاً عن جمهور العلماء انه وان كان سائلاً كالمهمل للرجبة بطرح الراجح
ساحل خطية قليلة واحدة لكن ذلك قد يطل الي هذا بامر اوانوس
الثامن ما عدل في الرجبة اليسوعية فمن لم لا يبدل الشراج الراجح الموان
كان عدماً ان يتادب وذلك من بعد تاديبه في حين مدة حنت واحدة

بالعدم والتشف: فينتج من ذلك اولاً ان الراجبة الذي يطرد من الرجبة
لغيبه يتم راحاً ويطرد بالندوات كاعلم الايمان نقلاً عن جمهور العلماء
ان المطرود من الرجبة لا يمكنه ان يترك ثباتاً من حطام العالم بل انما يتوهم
باوده فقط وكما رجه ثانياً عن حاجته فيطليه لالدم الذي لم يبق عنده
منه واما الهان من الرجبة فيجب ان يجرؤ هو لدم الهان من منة ان العير
لوحق ان يترو الراجبات الهانين ان يتركه بنزلة السيد الهانين كقول
لايمان وازوسوس وسليسترس ثالثاً المطرود من الرجبة ينبغي ان يعي
بالكلية ونبدال الطاعة وان يظل تكلمها من حيث عدم وجود ريس يطعمه
لكنه يلزم بحفظ نذر الطاعة بالية ان قبل مرة ثابتة في الرجبة كاعلم الايمان
نقلاً عن ناورا وليسوس رابعاً يعي الراجبة المطرود من بقية قوات
الرجبة واختناقاتها كالاصوام والمعدونات وتبين المواكل وامثالها كما
علم الايمان وصاونا وراخلاقاً لليسوس وساكن وذلك لان حفظ مثل هذه
الموريس هو تايماً علي المولات للندوات الثلاث من الحال الرباني الذي
طرح منه خامساً ليس هو يسكن من الجذل كاعلم ناورا وازوسوس واثنته
ريركوس ان المطرود من الرجبة يمكنه ان يستمر مطروداً عنها بسلامة الضمير
ولا يلزم ان يطلب الجمع اليها لانه ان يوافق الحكم المادل الذي طرحه
لكن الرأي الخالي هذا هو عين منه والسبب في ذلك لانه اذا كان مطروداً ايضا
بالندوات فيلزم حينئذ ان يسكن تكلمها علي ما يجب والحال ان هذا لم
باسهل مرام في الرجبة لايمان ان طلبته مرة ثابتة كاعلم الهان وسليسترس
وساكن وليسوس سابعاً المطرود يستطيع السك في العالم اذا
لم يتقبل في المادية او يظل في رجبة سهلة خفيفة التواين كاعلم ريركوس
ولايمان وقالان الهان يمكن ان يطرد من الرجبة تحت شرط اي
انه يدخل رجبة اخرى او انه يرجع الي رجبة فيها بعد بل يمكن للاساقفة

ان يكونوا المطرودين من هذا الفصل لان مثل هؤلاء لا يكتمهم المسيح في العالم
خلوا من خطيئته وشك كاعلم الایمان باطعما يلزم رؤسا الرهبنة بالتحقيق
على الامور المأثورة اذ لا يستطيعوا ذلك خلوا من ضرر يتل لرجسهم
وراوح قابلين التاج والنجاة وسبب ذلك لان رؤسا ابراهيم
طبيعي يلزمون ان يصنعوا بصلاحهم وقولي المأثورة لان الذين طردوا بكم
عادل ملت تابوا فلا تقيم رؤسا تقيم مرة ثانية كاعلم ما لك وانفوس
وقد تصوب ناورا ووليا وليد يوصيه قهولهم وكلا الرايين فائين فصحين
سوال هل يستطيع من يند للرهبة في دير ما ان يتقبل منه الي دير اخر
جواب اذا كانت الدهور وقت طاعة راي واحد يكون ذلك واذا كانت
خلاف ذلك فلا ذلك لان الراهب ما بعد الطاعة الاية هذا الدير كاعلم
الایمان وسانك

الفصل الثاني
في ترتيب الاكلوس

اعلم ان اهل الاكلوس هم المرتبون في الدرجات الكبار المقدسة او اعلي
المقلية الدرجات الصغار وهذا يتكلم عنه في المقالة السادسة من هذا
الكتاب واما الان فتكلم بيري في وظائف اهل الاكلوس وفي الصلوات
الفضية ويقيم هذا الفصل الى ثلثة اجزاء
الجزء الاول في الوقت الكتابي وهو ثلثة فروع
الفرع الاول من ما هو الوقت الكتابي اعلم ان الوقت الكتابي حق
دايم لتدل انما يها من الخيرات الكتابية لاجل مظيفة ما روحية
معطي سلطان الكنيسة كاعلم الایمان وليعونه قولنا حق دايم يخرج
للمحسان الصلوات لدة حقيقة قولنا لاجل مظيفة الخيرة لانه يوجد
في الوقت حقنا يتناز احد هاجن الاخر فالاول هو سلطان مربية
ومظيفة روحية وهذا روي على الماطلاق والاخر هو حق في اخذ

المأثر الكتابية وهذا ولان كان زنيا فوج ذلك يتأسس على مظيفة
روحية ويتعلق بها فنش بوجوده روحية ما قولنا سلطان
الكنيسة لان الرئيس وحده له ان يقيم وظايف ويترن بها المأثر الكتابية
وله ان يقيم خداما يحتاج اليها الكنيسة الفرع الثاني
من ما هي وظايف اليعتج اعلم ان الوظائف اليعتج فعات الاول
يبي مضاعفا والثاني مادجا فالمضاعف له ايضا قوة التدبير والحكم في
الخارج كالبا بالاساقفة والخوارق الذين لهم التعرف بالحكم في كتابهم
وروا الاديرة وغيرهم اما السادج فهو المرسوم لاجل اتمام الخدمة المعبية
في اليعتج فقط خلوا من تدبير وحكم لقول ايمان ليسوس الفرع الثالث
من كيف يزول تلك المواقف ان ذلك يجري باربعة امور اولها
موت المتولي على ذلك الوقف نايتها يميز بقاين اليعتج اعني اذا تولى
احد من اولي المواقف وقفا اخر ضاد الاول او بدخل الرهبنة او بتكيد
النمذرا وبطلت الرهبنة او بارتكاب خطا عظيم كالادبقة والاشقاق او
السادوميه المفعولة مرات كثيرة فالتها بالمرحاك مرابحها يزل ذاته
وابهاب الوقف لغيره

الجزء الثاني

في الصلوات الفضية وهو اربعة فروع الفرع الاول
من يلزم هذه الصلوات ان كل منشون بمدينة مقدسة يلزم
بها بهذا المقدار حقيقا ولو كان عروما أو مخطوبا أو مخطوبا فاعلم لزوم
بالربيعه وبالعادة العامة قولنا بالصلوات المقدسة لكون المرتبين
بالصلوات الصغار لانهم يجب راي العلم ليسوس وهذا الاكزام
يتبع من الدرجة الخامسة ولا يجوز من هذا الاكزام الا الذي يرضه
عنه الهيا بالاجل الرهبنة او لاجل عيب اخر وكل الرهبان الذين كلوا
نورهم هكذا ملازموا الخوروس قائم يلزمون بوف هذا الصلوات

المفوضه بالمادة القديمة المتبولنة فتخلص من ذلك اولاً ان الرهبان
الذين هم بعد في القرية لا يلتزمون بها وشملهم الرهبان الذين لاخو رب
لم كاليسوعيه ورهبان ما لطفه تانياً اذا انتقل الراهب من رهبته الى
اخرى حيث للعادة لهم بوفاء هذه الصلوات فانه لا يلتزم بها ومثل ذلك
الراهب المطرود الذي اذا ان يبيت خارج الرهبه حسب رأي
المعلمين يوتوس وساكس بشرط انه يكون خالياً من الدفاتر للتعبد
وليتزم بهذه الصلوات اقل من لم وطبقه ويقتلوا اثارها ويعتدون
ان يقتبلوها حسبما قال لايمان ويليوس ويصح لا طرات لان المواقف
قلعت لاجل الصلوات فنتج من ذلك اولاً ان الذين تملوا وقتاً
ولا يقتبلوا اثارها خلوا من ذنب ولا يعتدون اقتبالها فلا يلتزمون
بالصلوات كقول طرلوس ولايمان تانياً يلتزم بها من قال من اثار اليبسه
ما يقوم بحياته حتى ولولم يبل قيام حياته كلها كقول بونا جينا ثالثاً
يلتزم بذلك من له علاقة جريئة كشره وناير او غايته في كل عام حسب
رأي المعلم سيلسترون وازوروس وسوارس مناقضين لرأي المعلمين
ستوس وريكوس وديانا الذين اتفقوا ان من له وظيفه لا تكفيه لقيام
تلك حياته لا يلتزم بوفي الصلوات رابعاً اذا الزم الرب انهم في الدخول
الي الاكليسوس فانه اعني الابن يلتزم بالصلوات ان كان الرب احد
اثار وقفه والى بولم الاب ان يرد الما فلا اهلها كقول لايمان ويليوس

الفرع الثاني:

ما هو هذا الالتزام ان هذا الالتزام من غيري جداً بهذا المقدار
حتى ان كل من ترك هذه الصلوات المفوضه او جعلها كغيرها فانه يعطي
خطأ ميثاً كالحكماء كافة خلافاً للبشاره واريكاروس الذين قالوا
انه لا يعطي ميثاً الموت كانت له العادة في الخبيث تركها وهذا الرأي

لم

لمعنا سراسيوس ان يدعو صلياً لا يصح كافة العلماء والسبب في ذلك
لكونه يخاف الوصية في ارجسهم يقتضيه بغيره الصلوات فنتج من ذلك اولاً
انه لا يعطي ميثاً من تركه من زورا واحداً للميث من ثبات الفرض ضد اولا
ثم لا يعطي ايضاً من تركه تلت ساعه ضد الفرض ومله وناطوس لان هذا
الحجز يهدى سراً لكن من تركه تلت صلوة البحر يعطي ميثاً لان هذا التلت
ياوي ساعه من الساعات وقد قاله في قدوس فيلوسوس واسكوبوس
ان ساعه صغيرة لا تصد جزاء كبير انظر الى الرجل كله لكنه لا يستدبره لهم
تانياً يجب علي من تركه ثبات الفرض ان يبيته في المعتزات ويذكر معتذار
ما تركه كاعلم بونا جينا ويليوس وسوارس وفيلوسوس

الفرع الثالث:

في المسباب المافته لزوم هذه الصلوات ان كان اذن الفرض له احد
المسباب التي ذكرها فانه لا يلتزم بالصلوات الفرضيه اولها اذا اهلكه الفرض
التقيل كالصراع الشديد غير الذي يزداد بزيادة الصلوات ولا يلتزم بان يسمها
من غيرو حسب رأي المعلمين فيلوسوس وصا فاما اليبسوس وبونا جينا
وديانا فقد تنبوا ان المريض اذا امكنه استماع الصلوات بسهولة فانه يلتزم
بمعامها واذا كان المرض خفيفاً والحي مثله فانه يلتزم بصلواته لكون تلك
الحي لا تستقيم النها جميعه هذا ما لاه المعلمون فيلوسوس وناورا ولايمان
تانياً اذا ارض ما من محقول كالخوف من خيانة الملائكة وحب المعدل سيعا
او بعض افعال من افعال الحية اذا كانت ذلك الفصل اشدها فانه في حالة
الصلوات بشرط عدم صدور الشك او الضل للشك لكان غيرك وذلك كالكارون
ومصاي المعتزات انهم احياناً لا يلتزمون بوفي صلواتهم حسب رأي المعلم
سوارس ويليسترون ولايمان فاما المعلم اذوروس قال انه يجب عليهم
ان يسبقوا الزمان مثلاً اذا عرفوا انهم ما طال النهار يصرون مستظليين

في الاعتراف فيستدعون في الصلوة قبل الصباح: وكذلك لا يلزم إعادة
بعض الصلوات من غير صلوات من صوره كتابيه: مثلاً كن بحر
الشعب والذي ينقل الكتب للمؤمنين والذي يخص من الصلوات اللازمة
وبيا في الخدم الضرورية لكونهم لا ينفون عنهم الخورس من حيث ان الجميع يشغلون
بالسوية بوقا الرض كما قاله لعلهم لا يمان وسلوسوس وازوروس وانريوس
وسوطوس وسولوسوسوس وادراكوتوس وبرييلوس وقداوروس
وتبعهم ديانا هكذا اثبت هؤلاء ان من يتخ في الموضع لاجل الترتيل لا يلزم
ايضا في الصلوات ان انفسه من انكر ذلك علي ان من يتخ في الموضع
لا يلتزم هكذا الهياكل لا يترون بقراءة الصلوات بقول بونا جينا نالها
اذا عدم كتاب الصلوات خلوا من ذنب الكاهن ولم يكن يعرف الصلوات
غيباً: واذا عرف منها جزءاً فلا يلزم بقول بوناساموس وملدوناطوس
وساكس فاما المعلم بونا جينا اثبت قايلاً انه اذا استطاع الكاهن قراءة جزء
ليس وتلك الصلوات غيباً فانه لا يلزم بونا جينا استعمال البابا جرجس الانسان
من هذه الصلوات خلوا من سبب والماساقه اذا كان سبب داع

الفرع الرابع

من كين يجب ان تعبر قراءة هذه الصلوات في العلم ان يجب علي المصلي
اولاً لفظ الكلام لان هذا امر من جوهر الوصية وهذا اللفظ يصير
علي هذا التماس وهو اذا كان اثبات تعليمات بما يسمع لحدس كلام
الاخر واذا كانت شخص وحده فليكن كلامه يبلغ سمعه كما علم المعلم
برييلوس وساموس واما المعلم بونا جينا وازوروس وديانار وحقولاً
ان المصلي لا يلزم بذلك الا انه في نفسه لم تات به تاييداً ان يكون الكلام
كاملاً لان من تعبر اللفظ يتبع سريعاً الشعب شكوك ويعبر ذلك خلافاً
لوصية اليه حسب رأي المعلم فيلويوسين وديانار وازوروس ومن يحايي

مع من يقتصر لفظه لا يلزم ان يكرر لفظه في صلواته واما في الترتيل فاذا لم يلزم
الكلام لاجل سرعة يتخطى عرضاً لان الصلوات لا يحد ذلك كما يلزم
القاري ايضاً ان يعيدها فانه ان لم يكن في صلواته شكوك وتثنية او
فساد الكلام كقول المعلمين ديانا وطرلوسوس في العلم ان زوروس مع نافورا
وليوس ان الذين يصلون مع القيا بعض القيا في صلواتهم السبعين في العلم
يتدبرون البيت الثاني قبل اتمام الاول فانه في صلواتهم لادب
الجزء والذي تبق تلاته غير ممكن ان يشترك في الموضع الذي ابتدعوه لانه
لا يصح ان الثاني ان يكون الكلام متصل في كل صلوة متحدة بل هما
لان كل صلوة لها معنى كامل واذا انقطعت في الموضع خلافاً من سبب
تثنية يرتكب القاري خطية عرضاً والمصوب انه اذا اعادة الي توكليها يترك
من اول الموضع رابعاً لا يجب ان يتقلب نظام الصلوات خلوا من سبب
معتول واذا صار ذلك يرتكب خطية عرضاً واذا عرض بطل او به وهو برعي
من الخطا: واذا التفت دخول كاهن الي الكنيسة في نفس الصلوة فيستطيع
ان يصلي معهم وفيما بعد يكل ما فاته كلام بونا جينا كما يجب ان
تصير الصلوات بنظام وتتيب ووقت معين يكون محبوا من اليه كاجرت
العادة ان لم يكن لعدم ذلك سبب داعي وقولي سبب داعي لانه اذا كانت
ضرورة يمكنك ان تنفي الرض كله حتى كن يافا فافا له ومن تنفي رضة
بعد نصف الليل فيكون كل الوصية بخلي من الخطية البنية وفات
نصف الليل ولم يوفي رضة يتخطى لكن لا يلزم بالامادة لان الرض متعلق
باليوم سادساً يجب ان تكون الصلوة بوجس واجبا وعبادة بالجنة وان
يرفع الانسان نيته وعقله الي الباري عز وجل من حيث اللطافة
او من حيث محايته حسب رأي المعلمين غايتوس وليوس: فاما المعلمين
ناورا وسلوسوس قالوا ان القاري يكفيه ان يرفع نيته جهلة الي الله

في هذا الرأي يستعمل طلبة ليس ان الصلوة لا تغير خلوص
ارتقاء العقل الي اتمه فبما يتصور من ذلك اولاد الانسان لاجل طيباشته
عقله اذ ارتاب في بعض من طلبة العلم والاعتقاد انه لم يتلوها فلاجل ينتم
التي قد صارت تعالي في بعض طلبة العلم انه ثبت له تأييد من يقصد عدل ان يشغل
عقله عن الصلوة فانه يغفل عن طلبة العلم في ذلك بان يخلو قار وظيفته ان لم
يكربها تأييد كما قال المعلم في بعض طلبة العلم وناور وويلوس وروناجينا
وسوارس وطلموس وذلك لانهم في حفظ وصية الصلوة وايضا اذ اطلع بطلانه
في خطر النعم فانه لا يتبرر له الخطا الميتة فالتأنيس بفعل امور لا تقع لفظ
الصلوة كلبس الثياب او غسل اليدين وما شاكلها فانه يغفل عن طلبة العلم واما
الذي يصح امور كالحاق الصلوة كالكتابة او القراءة بكتاب اخر فيغفل عن طلبة العلم
ولا يفي الوصية فمن ثم يلزم تنكر الوصية كقولنا وروناجينا وسوارس وويلوس
وطلموس

الجزء الثالث

في لبوس احل المكبروس واقفال وصاياهم اعلم ان الشهامة المجلية
او الكرمالية اذا كان له او قافل من مال الكنايس فانهم يلزمون اولاً
بخلق شعروهم لعني انهم يحملون لهم الكليل ولبوس ثياب الوقار
والمحتشام منقوشة الوان واصباح تقتلته تأني انهم يتنعمون من ان
يكونوا اعمارين ومن ضرب الامارات الموبقة كالارض وامثاله ومن
صناعة الطب والمجارية اذا كان ثم ضرورة لاجل الفقر او الهم
كاذب العلم ناورا لثالث انهم يتنعمون عن الصلوة باور الشريعة ما عدا
لاجل الفقر والافاقه حيث انه الشهاد لا يليق به الاختلاط بالافور
العالمية رابعا انهم يتنعمون من حمل السلاح الا في الطرق المغرقة ويحبون
عن الضول الي الحارات ومن العدل اذ اصاب عجلة وضوضا ومن المكسب
مع النساء اذا كانت اما واختا او خالة او من كيمد بيهبه شك او

خط كاراي المعلمان غانناوس ولبوس ومن خالف ذلك يقولون

الفصل الثالث

في حال وظيفته بعض العوام اصحاب الشريعة وهو عشرة اجزاء
الجزء الاول فيما هو ضروري للقضا الشرعي ^{في بعض طلبة العلم}
فقول ان الامور الضرورية لقيام القضا الشرعي ثلثة الاول الاستيلا وبهذه
يكون القضا باطلاً ومن فني دون ذلك فيغفل خطا لا يتكلم كما اتفق
المعلمان نقلان القديس العلامة من ثم فيجمل العلم الطاهر اذا اجتمع
الي حكمته الدعوي الكنايسه مرفاً او الاشخاص المتعين الي الاكل ومن
اذا كانت الحكمة الكنايسية خالصة من العدل والعرض والاحتشام
الدعوي مختصة بالمساكين وان سالت كيف تكون الدعوي للدينه مرفاً
او الكنايس مرفاً او الممزجة منهما اجبتك ان تميز ذلك وعلمه بخط القاضي
ومعلمي الشريعة التابع السلوك المستقيم في القضا مثلاً ان يفي المدينه
ويسمح له وامثال ذلك: اما اذا دعت الضرورة ان تتغير الطريقة التصرف
الشرعي كما يحدث اذا كانت الجرم جيباً جدياً وقتل الجرم واجلساً لا اوفي
الذوب التي شدة لان القاضي الكبير يجوز له ان يعلم بالموت على المدينه
خلو ان ان يعفيه او يريح له بالاحتجاج بحيث ان يكون ذنبه ظاهراً على
ان العمل الظاهر يقوم مقام المتكفي والشهود كما ترك المدينه خطاً للاحتجاج
في الحكمه كاعلم ناورا ولبوس وويلوس وروناجينا وويلوس وطلموس
تنبه اعلم ان مثل هذه الذنوب ولو شدة عن ترتيب الناموس الوضعي
فليست هي بهادة نظراً الي الناموس الطبيعي ولهذا يغفل القاضي ميتاً اذا لم
يحبس كل شيء يجوز له مثلاً في الحكم على الساحرات الثالث التي المستحبة
اي ان يملك بيته قيام العدل فمن ثم ان تصرف وظيفته متروكاً وقبل النسخة
اولية اخرى ربه مثلاً كالجور الباطل وغيره فيضلي ارض العدل بل ضد

والجارية وغير صلحت الفبيلة: وضطاً ويكون ميثاً او عرضاً حسب غايته
مميته كانت او عرضية: الحان المالك في سلطات القاضي ووظيفته وفيه
اربعة فروع: الفرع الاول فيها هو مطلوب من القاضي نقول اولاً انه
عدا الثلثة الاشياء المذكورة في الجزء السابق يطلب من القاضي العلم الذي
يؤتيه ان يعرف ما ينبغي لتكميل وظيفته استقامته كما اجمع العلماء كافة
لان كل احد يلتزم ان يعلم تلك الاشياء المتعلقة بوظيفته والمختصة بها
التي بدونه تعجز على الايتداعلي عارسته وظيفته جيداً فينتج من ذلك اولاً
ان الذي يطلب القسوة او يعجلها ومثله قل في الطبيب والجراح وكل
من الوظائف حتى انه يمكن ان يحدث من ذلك مضار جسيم للقرىب فانه يخطئ
ميثاً كما علمنا وادراكاً انما ان القاضي الناقد العلم الشرعي يلتزم
الخاص الا يعلم ان لم يتركه وظيفته او يجرم عن غايتها على تركها كعلم
العلامات والتطبيقات ونحوها لانه لا يجوز لاحد ان يغبط وظيفته وغيره ان
يعرف طرائقه عارستها ونحوها لاجلها اذا كان حدوث الضرر والمخاطبة للقرىب
ممكناً وقوعه جديماً ثالثاً ان حكم القاضي حكماً ارجحاً لعدم معرفته فيلزم
بمكافات الضرر للضرر ويكمل اصف في الدعوى اذا كانت الغلط قد حدثت
في جوهر الدعوى وفي كثرة المصروف لجهله المدعوم كعلم بواجبنا وديلو
رابعاً ان يعرف القاضي الغلط الذي صدر منه ضد الخصم ولو كان خلواً من
ذنب جسيم فيلزم ان استطاع منع الغلط خلواً من نقيضه: خلاص
المضد ليرجع في الدعوى او يدبر حاله بطريقه اخرى لان هذا يخص بتكامل
وظيفته كالمعاجب كعلم ديلو ونقول ثانياً يلتزم القاضي ان يفصل الدعوى
سرياً لانه يلتزم من قبل وظيفته ان ياتي لكل ذي حق حقه: والحال
انه ان لم يسرع في فصل الدعوى خلواً من سبب دواعي فلا يكون اذني لكل
ذي حق حقه فينتج من ذلك اولاً ان القاضي يخطئ ميثاً ضد وظيفته

اذا اخرج من الدعوى بدعوى مستطيلة خلواً من سبب دواعي كالمستعجل
وناو ورواييناً ثانياً يلتزم القاضي في الحوادث المذكورة ان يكافي المضرور
بكل المصلحة من الضرر من قبل ذلك التاخير الناقد للعدل لانه خلواً من
سبب دواعي ثالثاً اذا كانت الحالة القاضي تكامل في فصل الدعوى والحكم او ظلم
بذلك فلا يلتزم بمكافحة المضرور فقط بل يلتزم ايضاً ان يكافي بيت مال
السلطنة: بخلاف اذا ترك المدين خلواً من سبب جرم المال الذي يجب
ان يحكم به عليه بموجب العادة او الناموس كعلم العلامة ولسطنته
وصالونوس ولايمان خلواً لان وريوس: الفرع الثاني
فيما يجب حفظه من القاضي فيما يخص النقص:
اعلم ان السلوك او التصرف في الحكم على الجرمين يكون اولاً بطريق الفكري
وذلك حينما يوجد في واحد ان يثبت موضوعات الدعوى ثانياً بطريق
التقدير وذلك ان يقرر احد الجرم ولا يبرهان بل يحد عليه نقل الاتباتات:
ثالثاً بطريق النقص والتفتيش وهذا على ثلاثة انواع اولها دعوى وذلك
يشتمل على الحكم بوجه العوم ليعلم ان كانت الشرائع تقتض تاييده لخصومي
وذلك متى فحص عن انسان او جرم معين تالشها ممتنع وذلك متى كان
الشخص او الجرم فقط خصوصاً مثلاً اذا قيل من قتل بطرس نقول اولاً
ان القاضي خلواً من سبب يندب بموجب وظيفته ان يعمل قصداً علمياً
بحيث ان سلطانه لا يعتد بالظواهر الاشياء الغيبية التي ليس لها اولاد في
اشارة تدل عليها: الدليل على التتم الاول: لان ذلك مضر في حق الجرم
لا يصل لاحد من ذلك فلم البتة: وان ظهرت قواش قوم وانكشفت مخدوش
ذلك يكون عرضاً خلواً من قصد ووليين ان الخير العام يتقدم على هذا
الضرر والخصومي: الدليل على التتم الثاني لانه من ذلك يصدر ضرورة
عظيمة كعلم ليسوس فينتج من ذلك اولاً انه اذا حدث هذا النقص

العام وميل المروءة تحت قمع لغيره من ظهور الجرم الخفي بل لا يجوز له ذلك
أصلاً كاعلم الايمان او لغيره من تأنيباً من ظهور ما حجب الجرم الخفي عن الصلوة
لما اذا تحقق من ذلك اصلاح المذهب اكثر من تصديده او زوال ضرر جسيم
عن الغير لان الجرم اذا كان خفياً وشي به كما يمكن تنافله ولا يحدث من
افتشائه سوى الفضيحة فاذ لا تحقق لاصح اظهره كاعلم الايمان ثالثاً
اذا حدث هذا الشخص العام المذكور وجاءت اثبات او ثلثة دواجرهم احد
فيجوز حينئذ للتفاضل ان يتم المروي عليه بواسطة الشهود المذكورين كما هو
دارج في الاستعمال كاعلم الايمان تقول تأنيباً متى ما كانت الجرم ظاهراً
وفاعله مجهول يجوز للتفاضل غالباً يخص بوجه الهوم من فعل ذلك
لاوجه الخصوص خلافاً يقول لعل بطرس فعل ذلك ان لم تكن قد ثبتت
بعض علامات واعماله فتخمينه ضئيلة الدليل على التعميم الاول ولا
لان كذا ورجعت العادة والعمل عند الحاجة تأنيباً لانه بخلاف هذا اسعد
اضار شي الدليل على التعميم الثاني يرفع من الكلام التالي نقول ثالثاً
انه يلزم التفاضل لقيام الشخص الخصوصي المذكور به بتعميم غالباً قلما يكون
خبر ما في العمل او شي اخر يساويه ليعمل سبب لذلك الشخص وذلك اولاً
لانه اذا لم يبق ذلك بضعف الجرم خلافاً من سببه تأنيباً لانه من الواجب
على التفاضل ان يملك بموجب العلم الظاهر الذي ليس فيه شك وذلك
ايما بالشكوى او بقرار المذهب او بظهور العمل او بغيره ولا يكتفي لذلك شاهدات
متممات انهما شاهدان بعينها الجرم لانه حينئذ يجب الجرم خفياً بل
يتقتضي الامر ان الخبر ان يكون اثبت فيما بين الكثر الجرم خفياً جهورياً ليدبره او
الذي ولا يكون قد ثبتت من اناس اشياء لا يجب في مثل هذا العمل الاقتران
برأي الصالح كاعلم الايمان واييسوس وبنوا جينا فيجوز اولاً انه قبل ان يشرع
التفاضل بالخصم الخصوصي وقبل الخبر عليه ان يخص به الخبر منه

اولاً

اولاً ثبتت اقل ما يكون بواسطة شاهدات يذكر ان الشخص الذي جعل
منهم الخبر كاعلم نورا وطلوس تأنيباً لا يجوز للتفاضل ان يبال القهر من كمالهم
متلاً ينفق عن جرم اخر لم يثبت به خلافاً من الرقة والاكات القيس خصوصاً
لم يتقدم خبر اليه كاعلم مالويوس والقيطاني وطلوس لما اذا كانت
الاجرام مقترنة معاً او يكون الواحد طرف الاخر كاعلم مالكس وقلت في يد
القول غالباً لان التفتيش الخصوصي في بعض الحوادث لا يقتضي خبراً يقتضي
كاعلم ليسيوس وبنوا جينا ومالكس وطلوس الفرع الثالث

فيما يجوز للتفاضل بخصوص التعذيب
نقول اولاً انه لكي يصح المذهب ان كان تصديده جائزاً يقتضي المروءة
علامات قلما يكون تثبت الجرم العظيم نصف اثبات اي انها تغير المذهب مصداقاً
حزناً وحده العلامات كشهادة شاهد عدل لا يشك به اهلاً لكل قبول او اقرار
المذهب الجرم خارجاً عن المحكمة او اقرار اثنين او ثلثة وشكاية بالذنب لا سيما
الذنب التي ثبتت ما عدل السر المص الذي ان كان يكفي لاثباته تغيير الشك فاقطع
او كيف يجوز السلوك فيه فراجع في ذلك تايروس ولايمان وايضا الخبر الظاهر
الثبت من ذوي اصلاح والتقوى بالشهود والمقترن باحكام اخر لان الخبر
وحده لا يثبت شيئاً لكنه حاصل بمنزلة شكني كاعلم الايمان والدليل على
كلامنا هذا كله لان الصلابة انما ترتب لتاييد اسباب متى كانت الدلائل والمشاركات
قاطعة جداً ليعمل اثباته حكماً كاملاً لان قرار المذهب انما يثبت بفارح التعذيب
واسمع عليه الي الضد جبر المقتات الخبر الكامل كاملاً كاعلم ليسيوس ودولوكو
ولايمان قلت انك تصديده جائزاً لان بعض الأشخاص هم اولوا الدرجات
العالية كالارواح علم الملوك المشراف ومهروا الدت والمشراف المخلوقون
في رتبة الجديدة والجند والعلماء اولادهم ايضاً الذين لم يلفوا الشجع
والشيوخ ذوي الخوف والحيالي والذين لم يبلغن عدة ايامهم كاعلم والريوس

وديلوكو فينتج اولاً ان القاضي يخطئ ميتاً ان لم يستعمل اولاً كافة الوسائط
المتوفرة لكن الحق قبل ان يستعمل العذاب تاينها يجب تركه العذاب مطلقاً
ميتي ما وجدنا ان المذنب كاملاً لان العذاب انما يرب لهذا كالمعلم ناورا
وليسوس ثالثاً لا يكتفي هذه المشارات والدلائل للتصديق مثلاً ان سالب
من الجند دم لهذا وان كان الساحرات لا يكتفين مثله لا يجوز لاثباتها
البحران واما لها كاد الكرووليسوس وطولوس رابعاً يخطئ القضاء الذين
في الدعوى الدعوية اوفي الذي ينتج منها فضيحة عظيمة يلزمون المذنب
الذي مسكوه بالقسم قبل اثبات جرمه ليتول الحق في ما يخص الدعوى
التي لا اجلها مسكوه كالمعلم ناورا وقت مثله اذا اتهمه والجزم وخوفه
باظهار المات العذاب والقتوه ليكن ذنبه ويذكر لهم طمأنينة لمسكوه من
لسانه ويبدونه بقول ديلوكو خامساً ان كان القاضي اغتصب المذنب بالاذن
ظلماً او بالكر والحيلة او الوعد بالخلاص الكاذب واجتدره الى المزار او
زاد في عذابه فوق الواجب هو ان كان في الجوهر اذ في الطينة فما لا قرار
الباطل ولا يحكم بذلك على شيء بل يلزم القاضي بكافة ما صدر للمذنب من
العذر كالمعلم ديلوكو وليسوس ولا يمان سادساً ولو استمر المذنب الى القيد
على اقراره الذي اخذ منه غصباً وظلماً فلا يجوز للقاضي ان يحكم عليه بالعذاب
ولا على مسك شريكه المعني لانه لما كان المقارب اطلأ بالنتيجة ايضا المعرفة
الحاصلة بتلك الواسطة هي ظلم ايضا كالمعلم ناورا وصا لوتيس وليسوس
وساير يوس وطولوس نقول ثانياً ان الذي تظهر عليه دلائل اوضح واعظم
يجوز عذابه اكثر لا يبحث ان يكون احتمال العذاب ضراً من الممال البشرية
نظر الى الاشخاص لانه ان زاد العذاب هنا فالقرار بالمخوذ به مواضع اخرى
وبالنتيجة باطل ولو اتهمته الجرم خارجاً عن العذاب امام القاضي حوثاً
من تكرار العذاب كالمعلم لايمان نقول ثالثاً ان الذي عذب مرة واحدة

لا يجوز عذابه مرة اخرى مالم تحث دلائل اخر جديده على الجرم وذلك
لانه قد وفي عن الدلائل الاولى بالتصديق ان رجع بقوله فيما بعد امام
القاضي يمكن ان تعاد عليه العذاب لان الدلائل لم تزل تائه ومن
اجل تقلبه ايضا وان كان قد تصدب ثلثة مرات وانكر ثلثة مرات فيطلق لانه
يعد انه لم يستقر المقصر واعتجاً بالشدة الم العذاب ومن ثم كان اقراره
باطلاً كالمعلم ليسوس ماعدا اذا كانت الدلائل قاطعة جداً بحيث ان المذنب
لم يكرهه الامن باب الخث والرداوه كالمعلم لايمان وديلوكو وديانا
وطولوس

الخبر الرابع

فيما يجب حفظه من القاضي بخصوص القضاء ويقاع الحكم والعذاب
نقول اولاً ان القاضي ملزم ان يحكم حسب الناموس من ثم لا يتعد
القاضي الصغير ابي النابيب كالوف العادة ان يسمي بالقلب ولا ان
يتنصه ولو رضي الخصم بذلك ان اقتضا ذلك خيره لكيه ورا كانت المهانة
واصلت بالخصم خصوصيه كالمعلم العلامة ويريجي طريس والمنا بونا وتورا
ويونا جينا وطولوس قلت القاضي الصغير لان القاضي الكبير يقدر ان
يفعل ذلك لسبب دامي وان لم يكن ثم سبب فيخطئ خطأ جسيماً كالمعلم
التيطاني لانه بذلك يجمع المجرمين ويوتيت الخطية ثانياً ان الوكيل في الدعوى
لا يتعد ان يصير قاضياً فيها ولا يتعد ان يوقع الحكم لان حكمه حينئذ يكون
مظنوناً به لوجود الميل الى احد الطرفين كاتهم العلم او قال سالك ان المذكور
اذا اوقع الحكم في حكمه لا صحة له لكن انكر ذلك اخر فلو كما اذا كانت الوكيل
قاضياً كالوف العادة اي اصلاً كالمعلم ديلوكو وديانا وبقا لان القاضي للمذكور
لا يخطئ دمه اذا حكم خلاً من فض حسب نص التشريع من غير علم الشريطين
الآخر نقول ثالثاً ان القاضي اذا عرف بعلمه الخصم في ان الجرم مدب
وتبرر اجبب الشريعة فلا يتعد ان يحكم عليه لان القاضي انما يحكم بجسماً

هو انما مشاع ولهذا يجب ان يتبع المعرفة المشاعة وبذلك حسب الشهاد
الواردة لاجل المنفعة الجرم كاعلم العلامة وناورا والقطاني وفيلوسوفوس
وليسوفوس وبونا جينا نقول رايضا اذ اعرف القاضي احكام علمه الشخصي
انه بري وتبت عليه بحسب الشرح انه مدني فيلزم تخليصه من سائر
الوجوه ان استطاع مثلا بفتح الشكوي او بتأخير الحكم واماله من يوم الي
يوم وان يفتح له باب السجن اذا امكن ذلك خلوا من ضرر يصدر للجمهور
او بتوجيه الدعوي الي من هو اعظم منه وانك مع هذا المجتهاد كله لم
يصل على المصروف فينبى يندرس بوقع الحكم عليه وينصه الي العقاب
الواجب بوجوب السب الذي مر اننا هكذا علم كثيرا من العلم مع العلامة
ولكن الاصح انه لا يجوز له ذلك البته كاعلم ليسوفوس وناورا وفيلوسوفوس
وصا وبونا جين لعلو ليو ود يلوكون لان قتل البري مستقيما فهو شر من عين
ذاته فاذا كفى ما اتع بر لانسان فلا يجوز قله واما في تبيين الدعوي
التي لا قتل فيها بل جرم من المال واماله فيقدر القاضي ان يملك بحسب
الشهادات والبيانات المقتضية على راي العلم المذكورين وذلك اولاً لان
الجرم بالمال يقدر فيما بعد ان يظهر ظلم الذي ظلم به ويستوفي ماله بالتام
تانياً لان الجمهور له حق بالالمزاد وغير انهم لما يقتضي ذلك خبرهم العام
وما يجري في هذا الحادث لئلا يتعطل نظام الحكم المشاع وقد شرعوا للشعب
كاعلم ليسوفوس ولايمان وبونا جينا ولسايل ان يال اولاً ما لا يلزم القاضي
ان يعمل متى كان الراي مسلماً من جهة الفريقين في بحث حقوق المراث
مثلاً ان كان المراث لانياً بموجب كتاب الوصاية المقل المختصلاً الجواب
انه يلزم القاضي في مثل هذا الحادث ان يحكم بموجب الراي الميمن اقله
ان كان هو القاضي الكبير ومن قال ان القاضي في مثل هذا الحادث يقدر
ان يحكم لمن حامي عن حقه احسن من المخرج رايه الامين ويترك

الختم

الختم صاحب الراي الميمن وانه اذا حكم هكذا بوني عن دمه فلا نعلم له
لان القاضي انما اقيم قاضياً ليفعل ما بين الخصمين ويوقع الحكم بحسب استنتاج
الدعوي التي تظهر لهما مطابقة الصواب اكثر: والمفاجب احداً بالوجوه
وان كانت المراسم متساوية التصديق من الجهتين فلا يجوز ان يوقع الحكم على
الطرف الواحد بحسب ارادته لكنه يجب عليه في ذلك الحين ان يوقف
الطرفين ويصلحهما لان لكليهما حق على حدسوي: او فيحكم بالانصاف
ان كان في الحقوق او في المال: ويذكر ان المثل يقول اذا كانت الحقوق من
الجهتين غير واضحة فالاولي ان يحكم الذي عليه لا للمدعي كاعلم بونا جينا
ولسايل ان يسال تانياً ما اذا اقيم يلزم القاضي الذي يوقع الحكم ظملاً الجواب
اولاً ان كان قد حكم ظملاً من باب الفسخ او عدم المعرفة فيلزم حينئذ
بتعويض الضرر للطرف الضرر كاعلم بونا جينا اقله العلم جواب
تاني وان كان قد ظلم القاضي من باب النسيان والضعف البشري وحكم
لمن كان احلاً وتركه اكثر فضلاً فلا يلزم دمه بالمكافاة من ماله لانه لم
يظلم ظملاً حورياً ولا استفاد منه شيئاً وانما يلزم تبطل الحكم الذي نفذت
استطاع على ذلك خلوا من ضرر او صلح جسيم ولسايل ان يسال ثالثاً
هل ان حكم القاضي ظملاً يلزم في شريعتهم الدعوى الجواب ان حكم القاضي
اذا كان ظملاً من عين ذاته او من قبل شك نظام الشرح الضرري اكلت
ايقاعه كان بالبيانات والامتنان الكادبة او كان ذلك من قبل ظلم القاضي
نفسه فلا تيات له في الدعوى بحيث ان يكون الختم حامي عن حقه وطلب
العون بالشكوي ويجوز له ان يستعدي ربح ما ضرر له لم يصدر من ذلك
شك كاعلم العلامة وسابروس وبونا جينا وطالوس لان الحكم لا يلزم ان
من كونه حاصل على حورة الشرع الحقيقي اي من كونه بموجب الحق ويجوز
العدل: قلت في الدعوى لانه في المحكمة الخارجية يجب حفظ الحكم الذي

فقد لانه لا ينظر فيه الي صدق الفعل بقدر ما ينظر الي اليات واما ابحاث
 الشرعية فيجب حينئذ الحكم الذي اوجب فإرأ من وضع الشك والمطلوب
 المكن حذوها واذا ما انتفتت مدة الزمان الذي يعطي له بطلب العرب
 من غيره فلا تنود تنعم له دعوي كإرم الناموس وذلك اولا عتبا بالكله
 ثانيا لقيام خبر الجمهور لكي يكون حذو غايته الدعاوي والخصومات كاعلم طر اللوس
 تغلق من سائر وس فينتج من ذلك اولاً ان الذي حوكم بخبر ان ماله الذي
 له في دمت غيره وذلك بالحكم الظالم ظاهر فيجوز له ان يأخذ المكافاة من
 لانه انما يأخذ حقه ثانياً من علم انه امتلك اموال غيره بالحكم الظالم بخبر
 رحي فيلزم برحها على الدوام ولا يمكنه ان يمتلكها قط بسلامة الغير
 ولان يصير ما لنفسه لانه الغير به يلزم برح المصروف ايضاً ويتعويض
 كل ضرر ولو لم يدعه خصمه بذلك لانه وان سكت الختم فلا يجب لذلك انه
 تركه حقه ثالثاً من طلب شيئاً من القاضي بضمير سليم وناله ايضاً بضمير سليم
 ثم عرف قبل الوقت المجدد من الشريعة اهلاك ما اخذه وصير وزمه له
 انه اخذه ظلاً فيلزم برحه فقط لانه المصروف وان لم يعلم بذلك لم يجد
 الزمن المجدد فلا يلزم بشي لان الذي اخذه باي وجه كان قد صار له
 شيئاً كاعلم مولودينوس وسائر من طر اللوس وسائر ان يسأل رابعاً ما
 قولكم في الهدايا التي تعطى للقاضي هل يجوز ذلك ام لا فالجواب اولاً انه
 ان اخطي القاضي تارة يأخذ الهدايا من الزميين وانكاذك ويا بلكم
 والسخا وذلك امان اجل الشك واما لا يفسد الحكم فلا يلزم بذلك برح
 ما اخذ انظر الى حقوق الطبيعة الجواب ثانياً انه وان كان الناموس
 الوضي حرم اخذ الهدايا فلا يلزم الماخذ برحها قبل حكم القاضي ما لم ترجع
 ذلك الشريعة وتقول ان اخذ الهدايا ليس بجرام كما كنا نجيبنا والابيات
 الجواب ثالثاً ان كان القاضي يفتصب الناس ويأخذ خديام قسراً ولم

لما كان

لما كان فعل العدل وعلى ما يلزمه فيلزم برح كل اخذه بل يلزم ايضاً برحها
 اعطى له لا اشترا العدل اي لا يلاوي ليعلم القاضي او لا يلاوي فصل في دعوي
 لكن في هذا الحادث المخير فقط يجب المقتضي عدل عن حقه فلا يدرى الماخذ
 شيئاً بالبر كاعلم لايمان وريديوس
 الجزء الثالث ما حي وظيفته الوكيل وبلغنا الشفع
 انه قبل الشرع في بيان ذلك يجب عليك ان تعلم انه لا بد من وجود اربعة
 اشيا في الوكيل على ما اجمع عليه جابر العلما اولها معرفته مناصت تانها
 ان الدعوي تكون عادلة ثالثها ان يكون انصافه حارس رابعها ان يأخذ
 اجرة العدل وحيث كانت معبته فلا يجوز له ان يأخذ اكثر وحيث لم تكن
 مجبته فيكفيه ان يأخذ بالانصاف الطبيعي كاعلم بوناجينا فتقول ان
 لا يجوز للوكيل ان يتخذ عليه دعوي يعلم انها ظالمه ولا يعطي وان كانت الدعاوي
 مدينه فيقدر الوكيل ان يتخذها عليه ولو كانت تحت ارباب من الزميين ولو
 كانت ايضاً صدقة على حردوي بل يجوز له ان يحامي ايضاً عن الدعوي التي
 هي اقل تصدياً بحيث انه ينسب صاحبها او يعلم بذلك كاعلم الواسكي وسالاس
 وديوكو وروانالات الفريقيين لها حق ان يوردوا بيانهم في المحكمة فيجوز اذا
 للوكيل ان يوبى لحدوها وليس كلما هو اكثر تصدياً هو اكثر صدقاً وريها حكم القاضي
 يكون خلافاً للظاهر كاعلم بوناجينا قلت في الدعاوي المدينه لانه في دعاوي
 القتل التي هي تحت ارباب لا يجوز مساعدة المدعي ومن ساعده بخطا
 متابع العبي ايضاً ضد المدعي عليه فيقبل اذا الوكيل ايضاً كاعلم فيلوبيوس
 بل لا يجوز للمدعي ان يدعي على من كان يده اوفى انه لا يتقدم ان يش عليه
 شيئاً لكن يتم الامر تحت ارباب لانه حينئذ يجب المالك ظلاً ويكفي عليه عتاً
 والقاضي يلزم ان يحكم من كان الماله يده كاعلم ديوكو وسلمان فتول ثانياً
 انه في دعاوي القتل يجوز للوكيل ان يحامي عن الجرم المذب ايضاً لخاصه

لرب القتل او من العدايات لا يلزم بالعدايات لمقتضيات
جرمه فاذا يجوز للدين ان يحامي عن نفسه بذاته او غيره ان لم يقتض جرمه
كامل بواجبنا نقول ان الثاني يجب على الوكيل ان يتوكل للمقتضى عند احتياجه
الكافي او الجسيم وذلك بما نأمن غير ان يلحقه ضرر او يتكبد ظلم لانه حكمه
يتقضي ما موس المجبه كامل ناورا والقيطاني وليسيوس وفيلوبيوس وبواجبنا
فيخرج من ذلك ان الوكيل الذي يتوكل في دعوى الظلم يعلمه يلزم به كل ضرر
يحصل من ذلك فمن لم يلزم ان يرجع للفرق الماخ من قبل خطيئة الترك لانه
صاريب ضرر الخضم بالوضع وحمله اذا احامي عن الدعوى التي هي تحت المراتب
وجذب الحكم فيها بالشق والخلاف لانه قد يصب الظلم فيها بل يلزم ان يرجع لمن
وكله ما حصل له من المصروف وقيل خطيئة الترك لانه من باب وظيفته قتلتهم
ان ينفذ الاصيل الذي يكلمه على ظلم دعواه الذي كان مجهولاً عنده: وقلت هذا
لان الاصيل اذا كان عالماً بظلم الدعوى لم يلزم حينئذ الوكيل برحمة له كامل
بواجبنا وليسيوس وفيلوبيوس ولايماء وتايروس ثانياً فيجعل الوكيل ويلزم
بالرخم ممي حامي عن قوم صحيحين من الدعوى الكاذبه لينكر ذلك على الخضم
وينصحه او يوجهه وينصحه كامل للولس والقيطاني وسائر من لانه يجب
انه حامي عن دعوى الظلم التي هي ما كانت الدعوى قليلة التصديق حتي
بالجهد يوجد فيها صدق والحقاي ربح الدعوى خفيف وبها من الحال البشري
لانها ترفع من القضاء دائماً لا يجوز لها ما لها كالوف العادة اولا لانه تغير
الاصيل لا يضيغ ماله ورواؤه خلا من فائدة ثانياً لان مثل هذه الدعوى لا تفسد
غالباً انما لها قوة كامل ولو كذا وما اذا كانت الاصيل له حقيقة الدعوى لان الملك
بيده لامن حيث انه يختص به: قال قوم انه يجوز للوكيل ان يحامي عن الدعوى
لوجود الملك في يد الاصيل بحيث ان الدعوى لا تكون في خصوص الاختصاص:
وقد انكر ذلك قوم كابنه فاكوندوس وموليناء وديوكورايصاً يلزم الوكيل قبل

ان يتخذ لحماية الدعوى على ذاتها ان يضمن من عدلها وتصديقها ويصل
المظيل بذلك علماً خالصاً وان اتبع منه مثلاً او عدل كاذب على الغير ربح الدعوى
فيلزم بالرخم كامل بواجبنا ومثله انما كامل ولم يعلم صاحب الدعوى بحالها وكيفية
او يتخطى من انما حامي ولحقه الاصيل ذلك لا خامم بدعوى: وان حصل للدعوى هل
ماحب الدعوى كان يدوم دعواه في ذلك الحال وما استطاع بالجهد الجوهري ان يعلم
بذلك فلا يلزم به شيء ولا يتعويض الضرر كامل برحوس: لان حال المال ك
انقل ما لم يثبت الضرر الاصل فما ساء ان كانت دعوى الاصيل اقل تصديقاً
وقال للوكيل انها عا دله من سائر الوجوه فيلزم بتعويض الضرر لانه لو عرف
الاصيل ذلك لعدل عن الدعوى كامل بواجبنا ساداً اذا اطلع على ظلم
الدعوى حال ما يكون قد ابتدأ بها فيلزم ان يعلم الاصيل بذلك ويصحح لكي
يعدل عنها والا فيلزم بتعويض الضرر لانه اذا كان ما حراً باجرة كان ملزماً
بالنصيحة من باب العدل كامل تايروس بل لا يتعدى الوكيل ولا القاضي ان يتورد
على الخضم المخبر بالصلح مع حصول الضرر لانه لا يجب الصلح اما اذا كان
المزققت الرقاب: وان داوم الدعوى الي منتهاها لم يفلح من مرفق وشعير
وخوف فحينئذ لا يلزم بشي لانه لم يعلم احد كالم والنساء وديوس وليسيوس
ولايماء وبواجبنا سابعا لا يجوز للكا من ان يعمل كل من كان مستعداً ان يتوكل
لايته دعوة كانت كامل مايروس ثانياً لا يجوز للوكيل ان يترامي مع الاصيل
بالجرم من بعد ما يكون قد شرع بحمايات الدعوى لكن لا بد من المشاورة اما
قبل ابتداء الدعوى او بعد اتيانها كما سمت الشريعة لانه من بعد ما يكون
قد ظهر بطلانه واما فيلزم بان يرضى باي شرط كان بل لا يجوز المشاطة يعرض
اجزاء او الدعوى مثلاً بربحها او نفعها اذ لحصل لا استمر لان الشريعة
حرمت ذلك ايضا لا يلزم الوكيل ان يباحث في حصول المتعار من باب الحلال
او الحرام لانه لا يلزم به شيء في هذا الحادث اذ انما يكون قد نجا وزحرد

التي العادل ولا حصل غش او جعلت البينة كاعلم سلبت من ولو لم يلو يلو
ولا يات وبونا جينا وسانكس ولو لم يكن تاسعا يخطي الوكيل اولا اذا تعاطى
بذلك الوكيل ولم يكن كذا لها كما قال الشيخ في علم العلامة بخطبه
ممنه من عن ذاتها تانيا ان حامي عن دعوي لاحت فيها كالمقول
ثالثا اذا لم يعمد من قبله لآخر الدعوي ويجهل بالشهر الحرم وخاصة
اذا كانت التي يدعيها رابعا ان قول للمفوض لانه غير وكن ان يحامي
عنها على دعوي كاعلم سلبت من وسانكس ولكن اذا كانت الدعوي متعده
فلا مانع بذلك بحيث انه لا يحد من ذلك شك خاصا اذا قول بالدعوي التي
مرفوها قاضي ونايب لانه لا يجوز ان يكون ذا خطبتين متضادتين في دعوي
واحدة كاعلم سلبت من سادسا ان اظهر كتابة او شهودا او اوصاف
كاذبه ولو كان بيت الدعوي حقا لكن لا يخطي اذا غش ختمه في دعوي
يكون حقا واما اظهر ان لا يتول الكذب مثلا بايراد بينات كاذبه
كاعلم العلامة وسلبت من وسانكس وطالوس سابع اوقات او رديع كاذبه
اذا باطله او تعلما اورد ولا او اورد شرايع صالحه وعوج مما فيها علم وقصد
تاسعا اذا اطلب مهلة في امور لا تقصر المطلوب لينك على الخصم كاعلم طالوس
وفيلوبيوس تاسعا ان اخذ جرة زوجت الحق وهذا الصلح ومتى لم تكن
المرجع محيين من الترخيم في شدة عسالة اذا ما حكم بها اهل البعيرة
بالنظر الى كيفية النقل والي مقام الوكيل وعلمه وخبرته والي التنب الذي
اوردته والي المادة الجارية حسب رأي الجلب كاعلم طالوس عاشر ان
حت الغير الى محاكمة بايضا او ظالمه بنوع اخر وحسنها الى حادي عشر
اذا كان جاهلا بشرايع البلدة وسوءها ورايضا دعواها ولم يمتدحهم بوقت
فان حصل للاصيل من ذلك ما يفي بترم برده ونقصه تاني عشر يخطي الوكيل
ضد العدل اذا افشى الدلائل والبيانات اوج باسرا الدعوه التي يحامي

عنها

عنها بالعدل وكشفها الخصم ليعلم ذلك كيف يتدبر كاعلم فاكوندوس وفيلوبيوس
ويلترم بالرد اذا حصل للاصيل دعواه ولو لا ذلك لما كان خيرا لانه مضد
وظيفته ولم يمتدح لاجل المطلوب لا تقار الدعوي اجلا لا للاصيل كاعلم انوروس
وفيلوبيوس لكن اذا كان خطري وقع ضرر عظيم للخصم ظلم فينبذ لا يلترم بالرد
لان كل احد يتخذ ان يقع ضرره في حق العظيم اذا لم ينظر هو كاعلم لبيوس
وازوريوس وريجنلدوس وفيلوبيوس ولايمان لكن ماري ثوما واخرون
لم يتقبلوا هذا الرأي الا اذا كانت الجرم عتيذا ان يقتل والمدعي سال كاعلم
بعدم العدل فيخين يلترم الوكيل ان يبيع بكتب المشتكي اذا كانت ثم رجا الغلص
بحيث انه ينيب المشتكي او لا ليعدل عن الدعوي كاعلم ديكونا لث عشر يخطي
الوكيل ويلترم بره الضرر اذا حصل للاصيل من تاخير فصل الدعوي او اذا التقى
عليه دعوي كثيرة وكثر ثها لم يستطيع قضا حادثة بيرة وكذلك يلترم بره
كلما صدر من الضرر للاصيل بواسطه كسله وعدم خبرته وراوته لكنه لا يلترم
ان يمدل جهده في كل الدعوي على دعوي: وانما يباح لانه يريد جهده
او ينقصه حسب مقتدر كنية الدعوي كاعلم فيلوبيوس وبونا جينا وليبيوس
ولايمان: الجزء الرابع فيما يلترم به الناقل والكاتب والمحرو والوكيل
نقول ان هؤلاء كلهم للمتربون ان يمارسوا وظيفتهم بعدل وامانة سواء كان
من قبل واجبات وظيفتهم او من قبل قسم قد اقيموا به ويلترمون ايضا ان
يعرفوا كل شخص وظيفتهم ويتقوا الاجتهاد الواجب بفعل كما يجب عليهم
من طلب حدة عداله والانتها بالغير اذا دعت الضرورة كاعلم وبونا جينا
واسكوبيوس وسائر العلماء فينتج من ذلك اول ان المذكورين يخطون اذا
استعملوا وظايفهم لمقاصد غير موحدة ودرجه سواء كان ذلك من قبل الفضه
او المحبة: اومن قبل امل والخوف او لم يخطوا المسرا الواجب حفظها
ودفعوا البيئات للخصم لينظرها والي الحج اصلية التي يلترمون الا بدفعوا

لاحداً واذا اجرة بما يغتفر العطل او اكثر من ما عهده الحاكم واذا دعاوي الظلمة وامثالها تانياً يحفل الناقل أولاً اذا منقل شيئاً غلطاً من عدم خبرته ولا جهله واذا ترك شيئاً تانياً اذا كان ما لا يخو الجمة الواحدة واجتهده في تصحيح حق الجمة الواحدة اكثر من الاخرى ثالثاً اذا اقتضى الحكم لاحد من الجهتين قبل ان يظهر القاضي فمن شدي يمكن ان تصد عطلات شتى مثلاً كرفض القاضي وامثال ذلك اسكوبيوس رابعاً يحفل الكاتب أولاً اذا تصدى القسم تانياً اذا افضى المرثا اذا باع بالحكم قبل اعلانه من الحاكم رابعاً ان لم يحفظ الدعوي وبيناتها والقضا المورود من الحاكم واذا انطها للخصمين بغير امر القاضي خامساً اذا لم يكتب الشهادات بامانة او زاد او نقص او غير منها كاعلم اسكوبيوس رابعاً يحفل المحرر بالثقل أولاً اذا اتحد من الوظيفة بغير خبره كافيه مثلاً اذا كان حلاً العبارات المشاعه حاشيه العبارات المشاعه هي اصطلاح اهل القضا واهل كل صناعة وعلم تانياً اذا تصدى القسم ثالثاً اذا زاد او نقص شيئاً للمقدارية اتمتع الشهادة رابعاً اذا قلد الخصم لغيره من الكتب وكان ثم خطا غلط خامساً اذا اتماع في حقل الحج وحصل من الفريقين سادساً اذا اخل فصل الدعوي ليأخذ رابعاً اكثر سابعاً اذا كتب كتاب الوصاية لمن كان خالياً من عقل تامناً ان قبل الشهود الزور تاسعاً اذا ترك الاحتفالات الضرورية بمجهل المدعى او بلاء او تمعاً اذا ترك شهادة ضرورية لان الخصم طلب منه ذلك وحصل من الخصم الاخر هكذا ان كتب تمكاً كاداً او لبراء لا يما اذا حصل من ذلك ضرراً لاحدا واذا صير ان تتقلل الدعوي الي محكمة اخرى خلافاً لنظام تلك المحكمة كاعلم اسكوبيوس حادي عشر ان باع بالمرثا لان عرف الخصم الواحد كلام الشهود قبل اعلانهم وقال طالوس تعلقاً عن ناوذا انه خطا ميت ضد العدل تاني عشر ان اخي كتاب

الوصاية لاحد الفريقين لغيرها اذا كان مكتوباً لم شيئاً كاعلم ناوذا وسلفسترس وطالوس ثالث عشر ان اخي كتاب الحج عن اصحابها رابع عشر يحفل ميتاً اذا كان قد بلغ الحجة القديمة المشاعة او كتاب الوصاية وزور عوضها خامساً يحفل الوكيل أولاً اذا اغتني بمحكمة ظالمه ضد العدل تانياً اذا اتحد عليه دعواوي اكثر ما يتدري علي قضاها ثالثاً اذا اخذ من الاجرة اكثر من الواجب رابعاً اذا احت المذنب واحداً للفريقين علي تكرار الحق ظالماً خامساً اذا خسر الدعوي بتماعله وكسبه او بدين اخر سادساً اذا اقيم عن المصيل مع خطا لخت سابعاً اذا غاب عن المحكمة بدينه خوفاً من حصول العطل كاعلم لايمان واسكوبيوس ويونا جينا تامناً اذا وفق الخصمين توقيتاً ضد العدل تاسعاً اذا اخر الدعوي او افسد القاضي او طلب مهلة لا باعث لها عاشراً ان يشهد زور كاعلم سلفسترس وفيلوسوس وطالوس : الجزء الخامس فيما هي وظيفة المشتكي نقول لكي يحفظ العدل في الشكوي يجب القوس من ثلثة اشيا اولها من الافتري اي لا يفترى بدين كاد ولا يدين لا يستطيع علي اثباته بالكفايه وهذا الافتري يصير المفتري ملوماً بامر العرف ونقول عقاب المثلا وبغيره كما يري القاضي تانيها التزوير وهي متى صنع المشتكي تزويراً علي قديم وهذا اذا كان في دعاوي الفرع فليزم بالمكافاة وان حصل ضرر للجمهور تاليتها من التزوي بغير حق فيما اتدري به من الشكوي قلت بغير حق لانه قد يمكن ان يامر الحاكم والقاضي بذلك من كون المدعي عليه مغيباً للجمهور فمن شدة لا يجب ان يعاقب او يفتنح او من كون المشتكي قنائه في الشكوي بامر ذاتي وحيد يتدري ان يصدق عن الشكوي بل يلزم بذلك ان علم مع طول زمان الدعوي انه قد غلط او من كونه ابتدائاً بكتاب في امر الجرم عليه تصدى علي اثباته اذ لا كاعلم فيلوسوس وسلايل ان يسال

هل يلزم الإنسان بالدخول على غيره ومن يلزم يجب أولاً الخصمي
يلزم بذلك نادراً ولا لأن هكنا يملك المتقون ثانياً لذلك لا نزلت
الحاكم من الشكاوات وحصل جسم في الجوهر قلت أولاً الخصمي لأن
من كان أحد الأجرة من المطلق بهذا المرامي الشكوي فيلزم به من
باب العدل أو بالنتيجة يلزم بتعويض الضرر الحاصل من ترك الشكوي كعلم
فيلوسيوس وبونا جينا قلت ثانياً نادراً لأنه إذا اقتضي غير الجوهر هكنا
مثلاً إذا لم يكن نوع آخر دفع الخيانة المكتنة الوقع حتماً ودفع قتل
البري وكان اثبات هذا الجرم سهلاً فيلزم الخصمي بالشكوي أيضاً
أدقله بالمقهور لما ان هذا الالتزام من باب المحبة وهذه لا تقتضي
الترام الرد والتعويض كعلم فيلوسيوس وبونا جينا يجب تأييداً من
الشكوي أولاً الجرمون والخائضون ودوا العيوب الشنيعة وذلك عننا
لأنهم ثانياً الأولاد علي والديهم والمبيد علي ساداتهم وذلك أجلاً لا
للتزيين ثالثاً أهل المأكولون في دعاوي الدم لعدم الولاية كعلم
ليسيوس وبونا جينا يجب ثالثاً لا يلزم الإنسان بل يلزم بخلاف ذلك
أي أنه لا يجبر بجرم الجرم ولو كانت وصية من الرئيس بذلك أولاً إذا كان
الدين قد اطلع وتاب ولم يكن ثم خطر رجوعه وكان قد رضي الفرق
للضرر ولم يبق علي أحد عظم منه بضرر وكان الجرم خفيفاً والسبب في
ذلك لأن من ادعى عليه قبيح كان حاله علي هذه الصورة فيكون قد
فقه ولم يستفد من دعواه شيئاً ثانياً أنه كنت قد عرفت الجرم تحت سر
طبيعي وعبت في ذلك كالغير وأما ذلك لأن كان الذي قلته السر
يريد أن يسمي علي البري أو علي الجوهر ظاهراً ولا يشاء أن يخفي عن ذلك
كعلم ديلوكو ثالثاً إذا حصل لك من ذلك ضرر عظيم في شأنك أو في حياتك
أو في أموالك رابعاً إذا اجتهدت أن تثبت هذا الجرم ورايت أنك غير

مستطيع

مستطيع علي اثباته كعلم ديلوكو الجزء السادس في الشهور وما يلزمهم
اعلم أن كل دعوة تجري بية الشرع تثبت بشا هذين فالشهود يجب عليهم أولاً
يكونوا قد فهموا تلك القضية علي حيلتها وحقيقتها وأحوالها وأدركوها
بالحواس الخارجية وأن لم يكونوا علي هذه الصفة فأنهم يدعون شهوة أكبر
كاملين أعني لم يفهموا التعبد بها لها ولم يتطهروا اثبات الأمر بالتمام
ثانياً سبيلهم أن يكونوا ناجيين من جميع الغيبيات متصفين بهذه المواصفات
التي ذكرها أي الحال: والجنس: والعمر: والتميز: والعرض: والحظ: والامانة
من شريح لم يكونوا الشاهد ولا عياداً ثانياً اتفق ثالثاً قام استنبه اعلم
أن القائم هنا يفهم به من لم يبلغ بعد عشر سنين فلهذا لا تجوز شهادته
في الدعاوي الغريبة كالقتل وما شاكله وأما في الدعاوي الشرعية فيكون
أن يكون قد بلغ المراجعة عشرة أعيناً رابعاً المعدل خامساً المقارب وأهل
البيت والخدوم ما عدل في بعض الأحوال كعلم ليسيوس سادساً الدين لا
عرض لهم سابعاً من يثبت بيمينه ثامناً شرك المذهب في دينه تاسعاً العقار
جداً وأدنياً الحال عاشراً الجاهل والموسوسين والصدوق المختل ويلزم
الشاهد من جهة المحبة أن يشهد إذا كانت شهادته ضرورية لمصلحة شر
عظيم عن قريب أو عن الجوهر أو كذلك إذا امره الحاكم المقتدر وإذا أراد
الشاهد أن يبرأ من هذا الأمر فعليه بالفرار والاستئذان قبل الحاكم وإذا
فعل ذلك فإنه لا يلزم به ما حصل من الضرر والخسارة حسبما قال المحللان
والنساء وليسيوس ولوات رايي الحكم العلم أن الشاهد المدعو بالحق الحاكم
لشهادة إذا هرب واحتفي يلزم به الضرر والخسارة لأداته عن الشهادة
حيث أن المحللين مولينا وليسيوس قالوا أنه لا يلزم بشيء لأن دعوة الحاكم
أياه لا تلزمه من حيث العدل بل من حيث الطلعة: فهذا إذا من الشهادة
لا يجب ظاهراً بل غير ظاهراً ولا في ذلك وبونا جينا ولا يمان وليسيوس أما

الانسان الذي لا يلزم بالشهادة ولو طلب من الحاكم فهو الحاكم بعد ان
 الاحوال الاتي ذكرها اولها اذ لم يزل ذلك بسر الاعتراف تانيها اذ علم ذلك
 بغير طبع كالشبهة والمخاطبة والطب وما شاكل ذلك لما احدث في
 كتمان الشهادة من عظم الجهور والمقرب فيجب له اظهار السر ولو
 اقم انه لا يظهر ما علم من الاعتراف حيث ان كل احد يلزمه بيان ما
 يضر الجهور والمقرب ثالثها اذ علم الانسان ان من شهادته يفسد من عظم
 فلا يلزم بالشهادة ان لم يكن ضرره اعظم من ضرره حيث انه في غالب
 الاحيان يتفق ان الضرر لا يلزم بالشهادة على قريه رابعها اذ علم التضييع
 بطريق ما وادي اما بفتح المكاتب او باختلاس السر ومشاهاها خسرهما
 راي العلم وويلخافهما اذ اعرف المرء اناس لا يجب تصديقتهم فيكون
 حاله مجال من لم يعلم شيئا سادسها اذ كانت الذنب لم يخطئ بذلك لصدور
 خطاه يجهل او كان له عند انسان مال ولم يستطع اخذه الا خفيا
 وادعى عليه ذلك بقرينة المال فاما من يشهد بالشهادة على قريه زورا
 بقصد الضرر فهو ملزم بمنع ذلك الضرر عنه ولو باضرار نفسه وخسارة
 حياته لانه في تساوي الضرر حق البري اتيت كما ذهب جمهور العلماء الى
 ذلك وقولنا يتعد لان من يشهد بجهل او بجهل التمييز او بالسهو وسبيله
 ان يمنع ذلك الضرر ومثل ذلك اذا لم تكن شهادته عنها سبب الضرر خلا اذا
 شهد كثير وقت قبله زورا وادعى الدين سبب الضرر كله والحاكم يتحمل الضرر
 الضرر فانه لا يلزم بنبني كعلم المعلم ان لا يمان وليسيوس ثم ان الشاهد
 يخطئ اولاً اذا حقق شيئا لا يعلمه جيدا تانياً اذا اخطأ ما كان ملتزماً
 باخفائه ثالثاً اذا كان ملتزماً بالشهادة واخطئ نفسه لئلا يشهد
 رابعاً اذا لم يبلغ الحاكم اذ اتفق به بموجب العدل خامساً اذا اخذ شوه
 لينتهد صدقاً

فيما

فيما يخص الذنب وهو موالات احد جاهل يلزم الذنب ان يقر بالحق ويحق
 يلزم بذلك والسوال ثلثه وجوب جواب اوله اعلم ان للذنب اذا لم يسأل
 بموجب الشريعة فانه لا يلزم باظهاره به بل يمكنه المنكار والمجابه بكلام
 مشترك المعنى لئلا يستطع في الكذب لان القاضي حينئذ ليس له الحق بالسوال
 حسب ما رآه العلم ليسوس ولا يمان وبوجوبنا فينبغ من ذلك اولاً ان
 الحاكم اذا لم يكن له استطاعة او كان ابتدء الخصومه منه خلوا من شهر
 او لم يكن الذنب محققاً حتى ولا يتحقق ساجراً او لم يقطع له لایل واضحة
 او فضيحة ظاهرة فلا يستطع الحاكم ان يسأل الذنب لانه في مثل هذه الاحوال
 لا يكون الحاكم سأل الذنب بموجب الفاموس كما قال المعلم انه ليسوس وليسوس
 ودلوكون وفيكون ليسوس ولا يمان ثالثاً اذا اطلب الذنب في الحاكم هل له
 استطاعة على استخراجه عن الذنب: اولاً قال المعلم فيليسوس
 وليسوس وسانس وصالح ولا يمان ودلوكون انه لا يلزم بذلك لئلا يحدث
 له ضرر قبل علمه بصدقه الحاكم خلافاً للسفسوس وبوجوبنا ثالثاً لا يلزم الحاكم
 ان يظهر للذنب حال التضييع وما حيدد الاجلها وكيفية تفتيتها لكن يعرف
 الذنب قدرة الحاكم واستطاعته وبخلاف هذا لا يلزم ان يبرح جواباً لئلا
 يجرى من كرامته وخبراته التي يتكلمها بامانته سلمه حسب راي المعلم
 غايتانوس وناورا ودلوكون رابعاً اذا اسأل الحاكم للذنب بموجب
 الشريعة لكن يظن باطل بوجه ابي غير وقت مثلاً اما خرج من بيت فلان بيني
 بخرج وكان ذلك خرج هكذا ولكن قبل فعله الذنب الميول عنه وبنيته اخري
 فيستطيع الذنب ومثله القاهدان ينكر الامر ولو ثبت بوجه غير كامل والسبب
 بذلك لان الحاكم ولو عرف حقيقة الامر لما كان يجوز له ان يسأله هكذا كما راي
 المعلم سوطوس وفاكوندوف ودنانا ودلوكون مع السلامه جواب تاني اعلم
 ان الرأي المأخوذ والمأمور بين العلماء كما قال القديس ثوما ان الحاكم الحقيقي

الذي له قدر وقال الذئب مجرد القرائن والتفسيه يلزم المذنب ان
يجابه بالحق والصدق: واما المخرفون مثل سلوترس وليبيوس وصا
زجوا حسب المقتول ان المذنب لا يقطع تحت الخطا الميت اذ الميرسي
حال الامور التي يصدر منها ضرر وموت: وذلك اذا علم ان له بعد رجاء
خلاص ولا يصدر من عدم اقراره ضرر للجور وقد وافق هذا الرأي
المعلم تايروس وبونا جينا: وقد قال ديوكوان هذا الرأي صائب جدا
ومعقول الهل والدليل على ذلك ان الناموس البشري غالبا لا يلزم تحت
خطر جسيم كالموت وما شاكله: ولانها قسوة عظيمه ايضا ان تلزم الانسان
ان يعطي صلاحا ضد نفسه ليشتم له او ليعطي عقاب جسيم او ليجن
دائما لا يحيا اذ لم يكن اثبات دية: وقولنا في الامور التي يصدر منها ضرر
تتبل وموت لان الحكومة في الامور الكنايسه تختلف من حيث انها دا
للخطايا وقولنا اذا علم ان له رجاء خلاص لانه خلوات هذا الرجل اعلنت
في انكار الحق فيلزم من ذلك اولاً ان معلم المعتقد ليس بمخطئ وانما ان
يلزم المذنب بايضاح انه كقول المعلم ديوكوان تانيا لا يلزم المذنب ان يفرج حرمه
بعد اقصا الحكومة بطلا بطل التزم المذنب جواب اول اعلم ان المذنب اذا
فرج حرم امرئتك خوفا من العذاب المليم ونفي عليه الموت فلا يخطئ ميتا
كقول المعلم انطوس وسلوترس وليبيوس وتايروس لكونه لا يلزم بحفظ حياته
باحتمال الاعتراف بالقادح فيخرج من ذلك اولاً ان المذنب اذا ثبت كذبه باقسام
فانه لا يلزم تكذيب ذاته ولو اخطا بانبات كذبه خطأ ميتا خوفا لئلا يصير عليه
العذاب ايضا وكفاه التوبه على خطايه كالمعلم ليبيوس تانيا اذا عرف
ان اقراره يجرم لم يفعل بعد ضرر عظيم للجور والاربعه اولاهله واقارب
او يقطع الا نام في المرقعه بسبه نفي يذنب باحتمال سائر العقوبات وقبول
الحق ثالثا اذا انهم المذنب احدا بشركه الذئب معه وذلك يري من الذئب

فيلتزم

فيلتزم باظهار الحق قبل الحكمه وبعدها وقال المعلم تايروس ان معلم
المعتقد ان يجب ان يلزمه بذلك سوال اول هل يستطع المذنب ان يظهر
شكاه في الذئب جواب اذا كان شكاه مخنيين بالكلية ولا يمكن اثبات ذنبهم
بدلائل ولا بشهود فلا يجوز له اظهار حرمه كالمعلم ليبيوس ولا يمان ان
المذنب اذا اشتهر شكاه من شدة العذاب لا يخطئ: وكذلك اذا كان الذئب
تقيلاً باصفاً يلتقي بالملك او الجهور او كان ارتدته واثباتها نفي وان لم
يصال يلزم باظهار شكاه وان ابي عن ذلك فلا يعمل كالمعلم ناورا سوال ثاني
متي يجوز للذئب الفرار من العقاب جواب اعلم ان التقيده اذا كانت زورا
وباطل في مادتها لكنها تثبت بقوة الشهود والجور لا يستطع متاوتمة الحاكم
علايه لئلا يصير علته لتفكوك كثيره فحينئذ يستطع الهرب: لان كل انسان له
حق والحيه صيانة حفظه ولا يمكن لاحد من البشر منع ذلك لان
الخبر العام لا يطلب خلاف ذلك حسب راي المعلم ليبيوس فيخرج من
ذلك اولاً ان المذنب يجوز له ان يكر التورود والفرار وينتقب حائط البجن
ويهرب ولو هربت بنيت ولو حصل للجبان والراس البجن ضرر ذلك:
فخرج ذلك لا يبيح مزارع حيث انه فعل ما يطابق حقه اعني صيانة حياته
حسما قال المعلم فيليبيوس وازيريوس وليبيوس بلعدا اوصت الحجة
خلاف ذلك شألا اذا حصل للجبان ضرر اعظم من ضرره كالمعلم بونا جينا
وليبيوس ثالثا يجوز له ان يدفع الجند الواردون عليه ليقبضوا ويهرب لكن
لا يجوز له ان يفرج حرمه او يفرج حرمه يجوز له حكم الغريم ابي الله ان يجده
الراس بالمال والمشرع ويجلبته اخرى ليخرج منهم رابعا يستطع الناس
ان يشوروا على المذنب بالفرار ويباعده باعطاء احوال وغيره بشرط ان يكونوا
من خدام الشرع حسب راي المعلم ليبيوس وتايروس وواسكس
وطوريانوس خامسا لا يجوز لاحد مساعدة المذنب في تقب بيت جدران

المجوزين

البحر كون ذلك يسمع به المذنب فقط لميانه حياته: والآ لا يحفظ
البحر أصلاً كما علم ليسوس ويونا جينا سوال يجوز للمذنب من بعد جيل
الحاكم ان يشرع امره امام حاكم اخر جواب علم ان المذنب اذا علم ان
الحاكم عادل فلا يجوز له المضي الي حاكم اخر لانه بهذا الفعل يكون قد دفع
الحاكم الاول لكن اذا توهم ان الحكم ظلم: امه الحاكم لم يحفظ قوانين التشريع
او تكون الاراء مختلفة فيجب ان يسمع له بالمضي الي حاكم اخر على ما راي العلماء
تاثيروس وديوكوس وسانكس ومن ينبغي الي حاكم اخر طالما يلزم بكل الضرر والحادث
من ذلك

البحر الثامن

من ما ينبغي على معلم الاعتراف ان يعنفه مع ذلك المذنب الذي
يبدل الحاكم: اعلم انه يجب على معلم الاعتراف ولا ان يعلم الجرم ان حكاه يقول
له في الاعتراف لا يكتفى أصلاً ولا يعلم به الحاكم ان كان مذنباً او بريئاً: لان كثير من
المجرمين يحتاجون زوراً على معلم الاعتراف ويظهرون له انهم ابرار لرجاءهم في
ان يساعدهم امام الحاكم ولخوفهم من انهم قد اتهموا كذا يخفون من ان معلم
الاعتراف يشهد عليهم امام الحاكم فيجدهم انما: فلهذا يجب على معلم الاعتراف
اولاً ان لا يكتفى كلاماً من خارج الاعتراف خلا من سبب تائباً لا يسمع اعتراف الجرم
المعتقب ما تعلمه موع وتب امام الحاكم وذلك لان المذنب يفسر عليه
جداً ان يقر بانه خوفاً من ان يعرف الحاكم بذلك او يفتصب ان يترك الحاكم
بما قاله في الاعتراف: لكن يجب عليه ان يجته على الدائمة لاجل الله
حسب راي المعلم ولديه وتاثيروس ثالثاً سبيل معلم الاعتراف الم يلزم
الجرم بكثرة الصعوبة والتشديد بان يوضع نفسه انه تحت الطائلة والمذنب
ليلا يعترف من شدة التهوريل زوراً يخطأ ولم يجترأه خوفاً من ان يموت
بغير قيات ويتركه الكاهن عند الانتهاء فيكون حيث يفتخره باطلاً لعدم
صدوره وقبل الدائمة والرجوع الحقيقي الي الله تعالى: بل يجب على الكاهن

ان يجتهد في ان يعترف المذنب اعترافاً حقيقياً رابحاً يجب على معلم الاعتراف
ان لا يوقع للجرم سائر انواع الحكم: ولا يقبل الدعوى الصادرة عليه لكون
ذلك ما لا يلزمه: بل ان يجته على التوبة خاصة يخرج بعض العلماء الحاكم
بان يتحمل الجمل الحسنه لكي يجتذب المذنب الي الاقرار به لانه كان هذا الامر
ما سحر ايد معلم الاعتراف ليلا ينفخ فليقتضه سادساً لا يسمع للكاهن بالخصور
في حين عذاب المذنب كاحر في ذلك في القافون الثالث والثلاثين من الجمع
المؤكك ولا ان يعلم الحاكم انواعاً من العذاب انما اذا كانت النج اسهل كاعلم
ذلك تاثيروس سابعاً يجب على معلم الاعتراف ان يعلم شروط الحكومة والشهادة
التي جرت ليستطيع السلوك بالتيقن والعرفه: واذا اضطر المذنب لفتح الحاكم
فليقتضه ثامناً يجب عليه ان يبال الاعتراف انما فعل اشهر من لشتين
معه لما التزم بذلك وصلاً لكل ما به انفاً او انهم ونفخ انما ابرأ الي ياروه
ان يبرهم امام الحاكم ولو كان في خطر العذاب ثانياً اذا كان ساعراً فليستجبر
منه متى سقط الجرا ولا لاجل اي سبب حتي اذا انكره فاصديكته كدسبه في
حكمة الاعتراف عينه ثالثاً ينص عن كيفية الجرا ان كان صدر باختيار ورضاه
ان كان بترك اجابه وجب للاشيطان: واصدق عن الله انها باطله: واستعمل الانبيا
الخدمة لاثام حرة ورضاً لاثام الناس لا يمي اهلهم واقاربهم: ثم ينبغي ايضا
عن الخطايا الرضة: ويجب ان يتقن ان يعلم حيل الشياطين وكما هم
ويسين لك كيفية المقاومة لهم وان يعلم خاصية في الفتاد بالامانة وتكرار
قانون الايمان ناسحاً: لا يلزم معلم الاعتراف ان يبين للحاكم بعض عذاب المذنب
انه انكر الذنب عند موته حسب راي المعلم لايمان وتاثيروس لانه بعد ان يخالي
سراً الاعتراف ان لم يشأ ان المذنب من هذا حيث انه بهذا الفعل اذا اراد
ان يظهر مائة الذنب: فليعلم يظهره في الشهادة: فاذا اوجب بعض المعلمين
انكر الحاكم بل يطلب العلم من المذنب ان يفعل ذلك خارجاً عن الاعتراف

اذا امام شهود اثنين عشر اذ اعرف المعلم بواسطة الاعتراف ان الحكم عليه
بري من التهمة او انه قريش لم يفعله فلا يستطيع ان يوضح ذلك للحاكم
ويشفع بالذنب لانه بعد اقراره بالذنب امام الحاكم فلا يعود الحاكم يصدق
معلم الاعتراف لكونه مع اقرار الذنب بنفسه وايضا اذا سمع المعلم الاعتراف كثيرا
من الجرمين وبرز واحد فقط فانه يحالى من الاعتراف لان بقية الجرمين
اذا عرفوا ان المعلم شفع في البري فيقترون سببا للاحتياط رعايتهم كالحق ذلك
المعلم ان لايمان وتأثير من حادي عشر وان كان مكلما ان يشفع معلم
للمعترف احيانا بالذنب الذي قضى عليهم بالعدل لا سيما عند الملوك كاجا
في سلاطه اقل الخوطين الى الموي ولا تخ من ان تتعاقب المتعاقبين
اليه فلا بد ان يفعل ذلك باقرار لان خلاصهم يكمن احيانا ان يكون
غير لائق فيعود القاضي حلالا بكل الذنوب والمادة منهم لسبب خلاصه
ايام بل تحب عليه الشر والذكور لان كان ملقرا بمنهما من قبل وظيفته
لكن لا يلزم بذلك معلم الاعتراف ان لم يكن حتى فراي وجوب حذوها
كاعلم بواجبنا وتأثير من

الجزء التاسع

من ما الذي يلزم للطها والصيكا يوثق الذين يبيعون العقاقير والادوية
طالما يجمعون اعلم ان المطبا اذا اطبلوا احد الوصفة يلزمون كتابا معرفته
الاشيا الضرورية الا انهم هذه الصناعة كقول المعلم انطونيوس وديوكورناورا
وان حفظوا احد القوانين في علاج المرضي اولها يجب عليهم اتباع رأي
المطبا المختص والمعتول لانه بخلاف ذلك يحصل الضرر والخطر للنفس كاقال
المعلم بواجبنا ولايمان وما نكس تانيها يلزم ان يتناولوا الادوية المختصة
وان يتركوا الملوك بها وان كانت الادوية ليست بمختصة فيجب ان يتناولوا ما
طالقة الصواب ومن يحال ذلك فيكون قد حصل حياة تحت خطر الشها
اذ ايسر المريف من الضار ولم يبق له حيا في الحياة فيجب ان يستطيع الطبيب

ان يعطيه اذ هو نافع او مضر وان ملك فلا يلزم الطبيب شي من حيث
ان الطبيب ما كان له حيا في الضار كقول فيلوبيوس ولايمان وبواجبنا ويضطر
الطبيب اولاً اذا اوجبا الح من كانت عليه شديدة بمرقة كافيته لعله او يملكه
عقبا تانيا اذا اناطله اذ فيه ليس يحرم لغير ما به لا سيما اذا المقتضا المطامع
ان عنده ادوية اخرى اشفع عنها او اناطله ويره مختصا بمرقاها اكثر من شغلها
تانيا اذا المريفهم تخفيف الضار والطمع فيه تحت الخطر وضراوت رابعها
اذا عرف ان المريف في الخطر لم يفعله ولم يدع طبيب اخر يعالجها خامسا
اذا امر الطبيب ان يفعل ما يضر اكرام الله ومضايقة القسوة بالمرقوة والقال
او طرح التي وابتالها جازما اذا سمع في المعالج بالمرقوة خلو من ضرر
او اهل الدين في الخطر كقولهم فمرا كقول المعلم بواجبنا طارديوس واكريوس
وناورا واما المريف في الضار في خطي او لا اطباء من الصناعة خلو
من معرفه ولا اجتهدوا لامتثال بعض الكروسلات تانيا اذا قدم دوا وخلاف
ما امر به الطبيب ما يمكن بقوة منقصة ذاك تانيا اذا باع ادوية لمع الجبل
او طرح الجين: اولها ادوية باطلة لا تقع لما كقول المعلم انطونيوس: واما الجراج
فيخطي اولاً اذا مار هذه الصناعة خلو من معرفه كافيته لعلها او كانت تحت
خطر الفلطانا ان لم يستشير الطبيب في الامور الضرورية الخطرة اعني اذا
كان الجرح قليلا او اهل الضار لعل الجرح والمعاينة او اخل جرحا ذابدا تانيا

الجزء العاشر

اذا حصل له اوله او طريح الجين: فييا يلزم التجار وارباب الباطل اعلم ان قتل وحشا ذلك في الوصية السابعة
ولان اذ قصصنا الحاجه اليه فتعلم عنه يبرأ فتقول ان الطاهر خطي اولاً
اذا باع مما قاتلا او اخلها اخر حرمه مما يثبت الفلح والارتياب والاحتعال
الدوم او كان مقصدا ان يبيع شيئا لعل من قبيته تانيا اذا باع شيئا لغير من قبيته
لاجل تاخير الوفا او لم يفعله غيب الذي الخفي اذا كان تقبلا او امتثل كيلا او يبرأ

ناقصاً ثالثاً اذا ابلغ البضاعة جميعها وقصدت بيعها على مرادة وبطل
من يشترى بمن زليل رابعاً اذا اشترى من انسان له عظيم شياكون منه
او باعه لاجل غنمه شيا يفوق غنمه حاصلاً اذا اخلط الزينة الصديق مع الخديعة
وباعه بمن واحداً كان الصديق غير نافع او لم يفي الخرج العادل كالترك
وما ملته: او لم يفي لغيره ما به الدين في الوقت المحدد وجعل لهم من
ابطايه ضرراً او اوفي بضاعته لم هو لم يوف له يعطيه راعاً ضد ارادته
سادساً اذا ابلغ في ايام المعاييد اظا حراً بخلان العادة الجارية: او حلق
باطلاً انه اشترى البضاعة كلها ممن ساء بها اذا اهل شرطاً او جتمع مع احد
وهو مشكوك بحقيقته او اشترى الاشياء بغيره: واما بايع للكتب فانه يخطي
اذا ابلغ كتباً محرمة او كانت ضد الطهارة او لم يكن كتاباً بغيره كاملاً ويخطي
الصانع اذا ابلغ غشاً عريضاً فضه وذهب: واذا اخلط الخاص مع الدجيب
والفضه زائداً عن حاجته الصانعة ولم يعلم المختري بذلك او اشترى الاشياء بغيره
بغيره او بايع جواهر رخيصة بمن الغالية: هكذا الجاهل يخطي اذا حلق
انه بكل الفضل في يوم الغلاب مع انه عالم ومشكوك بانه لا يجهل اذا اخذ
قبلاً الكرم من المحتاج او اخفى شيئاً من خلوات علم صاحبه او اشتغل او
شغل صناعه في يوم عيد خلوات حبيب تقول

المقالة الخامسة

في حقيقته معرفة الخطايا وتغييرها

الفصل الاول

في الخطيئة هو ما حوّلته اجزاء الجسد والاول
تس ما هي الخطيئة اعلم ان الخطيئة هي مخالفة الناموس او كما قال الحكم
تولتوس انها ابتعاد اختيارى عن القانون الملقى: وقولنا القانون يشمل
الوصية الطبيعية والبشرية والملائكية: ونفهم بلفظة ابتعاد فضلاً او ترك فعل

ليس

ليس هو اختياراً لا تقطيل مقتوفاً البضائع كل اقتباساً لا يجرى بها حالاً
غشوش الخطيئة لا يجرى كالمعامل فانكس وطاقكس وبنوا جينات ان الفصل الاخير لا يكتسب
اي جرم يجرى كان هؤلاء قوة او غيرهم من حيث كانت فكله كان ملزماً
ان يتقنه به ولا يجرى على ما يطلع به العمل على الجرمين والخطيئة في
الموضوع بل يجرى من ان يتقنه على العمل الموضوع الجرمي اما ان يتقنه على
والسبب في ذلك لانه خلوات من هذا الانتباه لا يحد الفعل اختيارياً لانه خالي
من معرفة حيث ابلغ طالما لا تقف هذه المعرفة بالحق بل يكون قد جعل به
اقتباه كافي لتغيير الشبهة لا يحد اختياراً بل يحد بل وقال الحكم تايروس
انه ليس بضروري اي ان تلك المعرفة تكون مستكنة للعمل مدق حوام الخطيئة
بل كانها المستكنات قوة كانت او فضلاً بحيث ان الفعل يكون ابتداءه الموجي
كانت قلماً يكون سبباً له كاتم السكران الذي يخطي ابتداء التغير الماضي وقد علم
الناخرون ان السكران مثلاً لا يخطي خطأ صورياً متى غاب عقله بل قد تدرش
بانم كلما يصدر منه في تلك الحالة حين يتقن فرابي الشر الذي كان عتيلاً ان يتركبه
وقد اعطى السبب فيه: وقالوا ان الانسان حين يخطي لا بد ان يبقى فيه وجب واقتباه
ما رعى شر الخطيئة ولو لم يجرى: ولكي تكون الخطيئة كاملاً بلزماً ثلثة شروط اولها
ان يكون الفعل اختيارياً: اي يصدر من ارادة قابلة له ثانياً ان تكون المرادة
معتوقة اعني قادية ان تفعل او تكن التها ان الانسان يشبه على شرط ذلك
الفعل ولهذا لكل فعل لا يصدر من المرادة او في المرادة او تقتله الارادة فليس
يخطا كافتكار الخديعة او ما يضاد المبادئ القويم والافكار البتة وحركات
الجسد وتغيرها البكر غصباً وما شاكل ذلك: ومثل ذلك حركات الغضب
الشديد والشهوة لما يعدم التغير ويوشق العقل مجداً لا تعد خطاً ولا تقف
المرادة المعتوقة وكذلك لا يخطي من ياكل في يوم صوم بغير علم انه صيام: او
يطرح حجراً من مكان غالي خلوات تغيير الضرر الصادر منه او يهل جهره را بغير

معرفة حبيب راي المحلوس سالكس وحبيبته ومن وكذلك لانفعال المفعول
الصادق من الكركيت بخطا اذ المريف فاعلمها على صيغة لا محالة
باختلاف خطاها ولا في سائرهما: ولما اذا استغنى عن الفعل فيجوز خطاها
واذا كان هذا الاستغناء قبل الفعل فيجوز خطاها واذا كان هذا الاستغناء السابق
للمكر او الكسر عنه خطاها وعرفنا ان تلك المفعول عليه ايضا
الفرع الاول

في انه متى تعدل الشهوات والذات خطاها اعلم ان الشهوة هي الدابة او فيه او قصد
افعال ذلك المورد والادوية المضاف او التبول البسيط للمخاطب في العتيل والنتيج
يجلادتها خلوا من لفتها قلمه: ونسبي المنة المستغنى لا لاجل حلتها في
العقل زمانا كغيره حيث ان الكمالها تكن صيغته ورفقته واحدة: لكنها تلب
هكذا: لان المرادة بعد تلبها عليها تتهل فيها: وهذا الجوز ينقسم الى فرعين
الفرع الاول

والانتقام موجودة بعد في قلبه الى ذلك حين اما اذا العبر ما كان
ينصله في صباه خلوا من بين القتل والانتقام في الحاضر فليس ذلك بخطا
كما قال العلم بواجبنا والسبب في ذلك لان الرضي الشرطي وان لو سير رشي
اعيانا من قبل الموضع المنتهي فانه مع ذلك يضع في المرادة لئلا لتكمل الخطية
من حيث ان الشرط المشرط لا يزال الشرع من غير كون الله كانه احب ذلك
الشرع من غير شرط حسبما قال العلم غاياتهم وسلكس ووكيس ولا يمان دون
ثم يجب ان تعلم كل الاشياء المنوعة من الناموس البشري اغنتهاها ليس بخطا
مثلا لو لم يكن التمرح من الميعة في الصيام كنت الكه لان هذا الشرط
يجوز الشرع الفعل حسب راي المعلم ازديوس وسالكس ووكيس: واما
للاشياء المحرمه بالناموس الطبيعي فيجوز اغنتهاها المشرط تمرير كل موعها
مثلا لو كنت حاكما كنت اقل اللص العلاني او لو جيل لي كنت اتزوج المرادة
الغلاية: لكن قد عه المعلم ما ان مثل هذه الشهوات خطاها جدا يجب التجنب
عنها وقد قال القبطاني ولا يمان انها تجارب من نفسه شيطانية

الفرع الثاني

من حل اللذة البيرة مع قبول المرادة قصد خطاها دأما مع قصر زمانها
اعلم ان الانسان اذا افكر فكر ادسا واستلذ به قتله الله قصد خطاها بمقدار
ذلك الفكر اعني اذا كان الفكر ممتا فتكون اللذة ميتة: وان كان عرضيا فتكون
عرضية كاعلم جمهور العلماء تطلاع العلامة واما اذا اوج الانسان بعرفة
الفكر فقط لاسبوه وشرو كالمعلم اذا افكر في اثاره به لكي يعلم ويكره بشرها
او لاجل الاعتراف قهلا لا يغني: واما اذا ارام معرفتها خلوا من قصد
الرضي بها فانه يخطي عرضيا واذا عرف انه من الشر بعد خبر فيجوز لذة الرضي
بذلك الشر الذي هو غلة الخير ويمكن ان الانسان يفرج احباني استماع
اشيا يحرمه وفي نوعها وفي جنس تحيلها مثلا اذا سمع ان اناسا يحاربوا

قبل الموعود المادة اي من استقامته الفضيلة التي تقدمها: والتميز بهذا النوع
هو تميز قريب: واما التميز البعيد لاسي في موضوعات كالم تأنيروس: دليل
العلم بالاول لان كل الافعال تتماز نوعاً من قبل الموضوعات: والحال ان الخطايا من
حيث مادتها تتعين الافعال بعينها: دليل العلم الثاني لان العلم يتماز نوعاً
امتيازاً قريباً من قبل الموعود التي يقدمها: والحال ان الخطايا تنظر الى موعودها
هي عدم الاستقامات المادة لها: دليل العلم الثالث لان استقامة الفضيلة
تتماز نوعاً من قبل الموضوع امتيازاً قريباً فاذ علم الاستقامة نظر الى الموضوع هي
تميز بعيد فينتج من ذلك ان الخطايا المتمازاة النوع ليس هي التي تتماز في افعال مختلفة
الانواع فقط بل هي ايضا التي تتماز في فعل واحد كطريقها كالبخل والتعريط
او تختلف من جهة شائعة الخطايا المختلفة التي ولو ضادة ففيلة واحدة فقط
لكنها يمد بعضها من بعض بهذا الاعتبار حتى ان دس خطاها ما حدا لا يحفظ
الي اتم خطا آخر كفسك الدم والسرفه والجهل والعشق الذي يصادفك العدل
ويجبهه القريب:

الفرع الثاني:

من ما هي الخطايا التي تتماز عدة: اعلم ان الخطايا التي تتماز عدة اعلى ضربين
منها تتماز اولاً لا اختلاف الموضوعات المتماز بالعدة انما تلكها طبعياً فقط
بالمتمازة ايها انما هو بشارتها ايها تتماز بانقطاع الافعال الادي قولي المادي
لانه وان كفي لا يتماز بالعدة الطبيعي اي انقطاع كان لا نظر الي الاعتراف لا
تتضاعف هذه الافعال ما لو يمكن انقطاعه ادباً: لانه كان في الاعتراف ينظر الي
الفعل المادي البشري حكماً ايضاً لا بد ان يتطويعه تتضاعف الافعال الي انقطاع
المادي البشري: وهذه الانقطاع المادي بعينه اولاً بالارادة والقصد للمصادفات
تجيب على النحل المختار اي تأنيلاً بالتبطل الغير المختار اي والطبيعي سواء كان ذلك
بالنوع او باعتبار الفكر ام لا: بل قولي بالنوع لانه لما بطل العقل فيه فانقطع الفعل
ليس باختياري وبشري: وقولي باعتبار الفكر في شي آخر لان انقطع الفكر فيه

ليس

ليس هو اختيارياً: وهكذا الفكرة في هذا المنقطع تعبير غير اختياريه من نفسه
اذا اخرج اليها في تميز غير اختياريه وتقدمه قد يكون ادباً بشراً كالمعالم الواسكي
ولكن هذا المادي له مدخل في الخطايا الخارجية لا الباطنة كما علم فيلوسوفوس
لان الفصل وان تقدم بهذا المنقطع تقدمه اطيحياً فلا يتقدمه تقدمه ادبياً
بشراً لان الفعل بذلك يشغل بغير اختيار واذا اشغل عن هذا بغير اختياره
لا تزال الارادة موجودة بغير الكونه المتناقض كالم يلدوس فينتج من ذلك
اولاً ان الانسان اذا انقض عشرة افعال فعل واحد من البغضة او من على مشقة
اختصاص بكلمة واحدة: او بوي تنكح صلواته مدة شهر فيعمل من هو يخطئ خطأ
فاحد الكونه صادر عن ارادة واحدة حسب رأي المعلم باور فيلوسوفوس
وبو اجناس خلافاً لاورينوس ووايس: وقد قال المعلمان سواريس وفيلوسوفوس
ان ايقاع هذه الخطايا لمساومة الموضوع ضروري في الاعتراف: اعني اذا انقضت
عشرة افعال بركه واحدة من الغضب وما ماتل ذلك فاما المعلم وايس واورينوس
قالا انها خطايا مختلفة تأنيلاً فصل الارادة الباطن المتزامن من رغبة ولو كان
طبعياً مختلفاً عدة لكنه يسري ادباً بالنسبة الي الاعتراف بشرط ان هذه الافعال
جميعها يكون لها قصد واحد هو اكمال الفصل الظاهر وبشرط ذلك الافعال الخارجية
الخاتمة مثلاً من نهيمس لا في ليلة واحدة ولو فعل افعالاً كثيرة فيصعد ذلك حليته
واحدة لو حدة الغاية كقول بلدوس والسبب في ذلك ان الفعل الخارج واحد
وان كان مقصوداً او سبباً من افعال متعددة: بالظن ان ذلك كانت الافعال
الباطنة المتقدمة واحدة واحدة ادبياً تأنيلاً الافعال المتابع بعضها بعضاً المقصد
اتمام فعل واحد تكون خطاها واحداً ولو سبق بها الطبع لذلك او يتبعه: بشرط
المتوسط بين الافعال فعل يختلف بالنوع من الفصل الخاصة مثلاً كالم سعيه او
الله والتبديل فهذه تنظر الي فعل الزنا ولذلك تعد خطاها واحداً او مقترنة
معه بالطبع: فاما التفكير والزنا والتلفظ به ايام الناس بعد تحيل الفصل فهو

خطا ويقتل بالصدق من ثم التزم المعترف بتسريح هذه في المعترف لانتكالي اي
 اللبس والتشيل كاعلم الساري : الفصل الثاني
 في كيفية تجري الخطايا الي ميتته وعرضه وهو ثلثة اجزاء الجز والاول :
 من ما هي الخطايا الميتة والعرضه جواب اول اعلم ان الخطية الميتة هي التي
 لا تارط شرها ونها نحو التهمة المجدية وتقطع رباط المجد بين الله وبين متركها
 وتغيره مستحقا للذنب المدي وتدي ميتته لانها تنضم بدل الحياة الزوجية الي
 ملكة التهمة القدسة وتمت النفس والحياة الحقيقية اما الخطية العرضية هي التي
 ساجل خفة مادتها لا تقدر المان التهمة والمجد مع الله ولا تفسد الحياة
 الزوجية لانها تارط حرارة الحياة المجدية وتجعل المان مستحقا للذنب الزوجي
 وتدي عرضيه كونها لا تقطع اصل الحياة الزوجية التي هي التهمة فمن ثم يسهل
 شفاةم النفس منها وفيها العفران بسهولة جواب ثاني اعلم ان الخطية
 الميتة تنقسم الي ميتة ذاتا والي ميتة بالعرض : فالميتة ذاتا هي التي تضاد ذاتها
 بحجة الله او بحجة القرب وتفسدها وتوصل الي شخص القرب اولى امور : اوالى
 حقوقه : اوالى ذواته اولا بالاعجاب رايه العلم ان دور يوس وسالكس فستين
 بين ذلك اول ان الخطايا التي تتل اقساما تكون غالباً خطايا عرضية كحجة الله
 الباطل واستماع الحكايا والاحمال الباطلة والاستغفار الزيل الباطل واللعب طلافوا
 والتبذير : والخرج الزايد في الاكل والشرب والبطالة والبيع الفرط والخنك :
 ونكاح الخلع : والوقوف والرفق بحجة الفضة والمديح والاحتفال المديح بالزينة والكثرة
 وامثال ذلك تايها الخطايا العادة الضال المجدية هي ميتة من عيني ذاتها كونها
 تضاد الصفات الالهية الباطنة علي خط مستقيم كصدف الله وحجته ومعجته
 وكذلك الخطايا التي تتالي الكلمات العشر لان ما يصدر ضد تلكت وصايا
 المولي تضاد لاهوته تعالى وعرفته وقدرته وكرامته المحاميه والباطنة : اما لميت
 ضد بغير الوسايق فوضد شخص القرب او خبراته او حقوقه تاناً الخطايا البسج

الرئيسه ليست كلها ميتة ذاتا : لانها ليس كلها تضاد الله سبحانه وان تضاداً اقل
 ولا القريب ولا لانتها ايضا واما الخطية الميتة بالعرض فهي كل فعل عرضي او مجرد
 يصدر منه ولا ميتة ذاتا كالفوض ذلك في الجزء الثالث :

الجزء الثاني

من بانية انواع تصير الخطية العرضية ذاتا او الفعل الجور عن الخطا خطا ميتة بالعرض
 ح قال سالكس ان ذلك يتم غالباً بحجة العرض اولاً نظر الى الغاية اللاحقة تايها نظر
 الي الغاية الاخيرة وتالاً نظر الى الاحتقار رايها كذلك خامساً نظر الى الخط : فاقول
 في بيان ذلك بوجه المختار اولاً ان الخطية العرضية تصير ميتة نظر الغاية
 اللاحقة : مثلاً اذا كذب احدك كذباً خفيفاً يجتنب امره الي الزنا لانه لما كان القصور
 عاينه ميتة كان ذلك الكذب خطا ميتة : لكن ليس بضروري ذكر ذلك الكذب في المعترف
 بل يجب ذكر غيرة الزنا فقط كون هذا الكذب يتم عرضياً اذا تخرج من شر الغاية الميتة
 تايها يصير الخطا العرضي ميتة نظر الغاية الاخيرة وذلك كمن يمار ذلك الشيء غايته
 القوي كمن يجب اللعب واستماع الحكايا بهذا القدر ويعتبر حاجتي انه يكون مستعداً
 ان يتجاوز ريسها وصيته بتعليمه كاستماعه القداس في الاحاد والاعياد وابنتا لثالثاً
 يكون الخطا العرضي ميتة من قبل الممانه والاحتقار المروي المطلق مثلاً اذا تجاوز
 احد الوصية علي الماطلاق علي انه لا يشا ان يخضع لله والمري وهذا كبريا كالمسلمه
 او مني لا يشا ان يطلع الوصية لانها وصية وهذه مخالفه صوريه والممارين يصادون
 الحجة الواجبه للمري بخادة ثقيلة : فيخرج من ذلك اولاً انه لا يخطئ خطا ميتة من
 شا الطلعه والخروج بطلاناً لانه لا يشا الات تخيل لا يخطئ لان مثل هذا الاحتقار
 ليس هو بطلاناً بل بالتصنيف تايها اذا خال الي الوصية من النفي ومن قبل العادة الروية
 وهو الطبع خالوا من تصدق له هانه لطلان الريس لان مثل هذه الممانه ليست هي
 بصورية تالاً يخطئ ميتة من فعله وتركه شياً اختار ان لا يمارس الشري العادل او
 احتقاراً بابا لله الا بالشر وهذا الخطا هنا يقمن ايضا في بقاها كما كانت تالي

من اشتغل في يوم واحد من المعابد يسيراً في غير ما رتب عليه: لكن اذا اشتغل
الامانة في ايام لم يادخله قليلاً قليلاً فانه لا يخطئ لعدم افتراء بين هذه
الامانة: وكذلك اذا ترك الكاهن شيئاً خفيفاً من صلواته في ايام مختلفة: مثله
قيس في الصوم كالمساكن: ولا يخطئ ايضا خطأ ميثاقين تجاوره في ايام
مختلفة او كل يوم بشي يسير من صلوة او اعطى حصة اذا كان الله متعلقاً باليوم
لانه للمكان التزام كل يوم بفني مع روال يومه لم يخطئ تلك الامانة متعلقة ويصح
ذلك ايضا لو تعد الامانة هذا الترك واما لان مثل هذا الترك الفصل الثامن
امر ان يتقلا ويخطئ من كانه عليه نذر الى غرض اذا ترك منه لغيره او ثلثة لان
ما تركه ولم يردعه وان كان تعيلاً بثلثه ودي كية فليس هو كذلك نظر الى الكل
حسب رأي اهل البصرة كالمساكن

الفصل الثالث

في الرواية بطريق المازاد وهو بصفة اجزا الجز والمول في الكبرى
من ما هي الكبرى واثبت خطية هي حج الكبرى في رتبة فائدة الترتيب للشرع الذي
واذا كانت تامه تكون خطأ ميثاقين جفتها اي اذا اتفق الامانة الترفع بهذا
المقدح حتى انه ياتي من الطاعة لله تعالى والروما والمرموهم فاذا كانت ناقصة
تكون خطأ عرضاً كن يرفع من يجب له عليه الطاعة لكنه يفتقر بثلثة لان من يفتقر
بثلثة اكثر من احتياطه في اليقين الى انهم لغيره لا يتجاوز حد النظام
بما يتقيل كالمساكن فيكون الخطا في هذا ايضا اذا اصاب النظام
باحتياط جسيم الغير ورضي لهم ثم ان يترك الكبرياء في الجوارح والطبع والمجد والمباطل
اما الحرافة في رتبة في مائة ما يعوق القوة بعضها تكون خطية وهي قد تكون
بيته اذا حذر منها في رتبة نالي والقرية كن يفتقر بثلثة كباييه: او وجبت
بغيره لا يستطيع القيام بحقوقه او كن يمارس صناعة الطب او الكافة وظيفته
المعترف وانما هو لم يكن خيراً ايها المفايشة كقول لبيوس: والطبع هو رتبة غير رتبة
عليه ورائي وكرامه لم يكن اجلاً لها او رتبة علي استحقاقه كن يفتقر بثلثة ما

ليس باهل لها او بطريق وسمايط غير جائز وكاليمونيا والطبع على الماطلات خطأ
عربي وقد يكون ميثاقين وجه مادته او طراجه: او غيرة تعد رتبة الغرب: اما
من يرغب كرامة لثمة رغبة مهديه بتعد صلح لم يعلم يصد من فضيلة النجاعة
كقول الانبياء: ثم المجد الفارع هو رتبة المدح الباطل وغايته اشهار واقعة النظام للفرق
الذي كاذباً كان او صادقاً او يسمي باطلاً اذا اتفق بسبب شيء في الكذب او منع
او غير اجلاً لكرامته او كرامة تتردد عندنا على استحقاقه كن يفتقر بثلثة ما وفاقاً
لوجه مالي او شطارة في لعب وفروسيه واثناهما او يفتقر بثلثة ما لا يعرف بغير الفعل
المستوجب الاحكام او يفتقر بثلثة ما لا يعرف بغير لائق وهو خطأ عربي بثلثة: وقد يكون ميثاقين
لا سباب كما في الطبع ومن يعمل النعم الكتابية بتعد المدح الفارع خطأه
عربي كالمساكن سلتين وناو اجلاً لثمة وذاك كوكع واثناهما قال القديس
ماري قوما الرئيس ان خطية المجد الباطل تتم بوجهين ظاهراً وبخراً انا الظاهر اما
بالاخاطة واما بالاهل فالذي بالاخاطة هو التعظيم في اشيا جدي كصوم وصلاته وحمل
خطا عربي وقد يكون خطأ ميثاقين لاسباب اولاً اذا افتقر احد باثنا كاديه ثانياً
اذا افتقر ضد مجديته كالتواضع في حق الاله الفصل الثامن والعشرون وهو ان
ان الله ثانياً اذا غفلت يد القريب كقول القديس اي ان الله ثانياً مثل ما جال الناس الفضة
النجار وما يتولد ذلك رابعاً اذا كان بتعد عربي حاسباً اذا كان يفتقر القريب سادساً
اذا انتدع نفسه بخطا ميثاقين لان من اثبت علماً ما ساراه نوعاً ومن كانت حدة حاله
فعلية شخ ذلك في المعترف لاجلها اذا اضطر من استدعاه انصاف نحو الفعل: وثبتنا
القول بهذا النظم لانه اذا كان ذلك مستوفى على رأي المعلم تارول وبلاو وديانا لا يخطئ
المعترف الى بيان ذلك في المعترف وهذا يمكن ما ذهب اليه ساكن ولو كن وديا يكون
ويبان ذلك اطلبه من المعلم ديوكو: والذي بالعمل لثمة اعمال صادقة اجلاً لان
يعيب منها كاتواب غريبه ومنه لثمة غفيرة واما الهاريسي اختلج بثلثة
وهو خطأ ميثاقين ان احد رأي الشبان يسيرتهم اما بانصاف كاذب بهو الريا كن

يفصل امرأته لظلم الناس اندهما لم وهو ليس كذلك: وذلك انهم رضي ان لم
يقتربوا بغير شايء اليه او للزيب والمضمومين فصل واحد يكون ادي من
غيره وهو ربيعة اخا اولها بالفتل اي بلا صفة الذي الثاني وتفضيله على راي
العلماء والمراد عليه وذلك خطأ ميثا ان قام حقا مستورا: ام التمي بخطر مفرقة
الزيب كالطبيب المصنف يراي يكون خطأ على للزيبين تأيها بالارادة وهي عدم
الوافق وذلك خطأ حيثه من قام فيه بضادة حتى يختص بالايها ان
بخلاص نفسه وجسمه ثاقتها بالحل وهو العيان وذلك من اي احد من فعل
يجب عليه تكيله كقول بلدا ولعلم ان صغر النفس يتايل بان الكبر التالت وهو
نيل الكرامات والثالث والواضحة المستوحية له من اذراط اياه بنفسه وذلك
خطأ من على الماطلاق وقد يكون ميثا اذ طرح ما كان باره تحت خطا ميث
كايسر ليسوس ولايمان وما لخصنا ويستخرج حل الحوادث التي ذكرها اولها
من يصح ليده اولدج غيره في خطأ فخطي خطأ ميثا اذا ثبت ذلك للبع او
قبله او تعجب به كعلم ما كان طولا تأيها من غيره على عدم استقامه من قريه
او على عدم مفرقة تقيلة او ترك خطية ميثه كذا فانه يحل خطأ ميثا الا ان ذلك
نوع من الامتناع من قبوله الخطية وترغب غيره على ارتكابها ثاقتها من يجد
في بلد لابس حذره مع علمه ان غيره يخطى اليه اقتيلاها باسراف يوق قوته ويمكن
به ترتيب عيولته او في حذره خطأ ميثا كقول بلدا لا ربيها من زين نفسه ربيقة
مفرطة لخصته عليه او طحا بالابل خطا وهو مني حاسا من تظلمه بثلثة
بعدم تصدق تلاكها خطأ ميثه على راي بلدا لاسا من تظلمه بثلثة
خطا ميثه غالبا لانه افك وعزوه ولم يفعلهم التديسوت بل انهم بارحوا انيا
مفرقة وسحر الغريم ان يشبهه المشرح انها ليت بخطا لامن ذاتها ولا من
تصدع
الجزء الثاني: في البخل
س ما هو البخل ج غيب فاقدة الترتيب نحو الزنيات فتخرج من ذلك أولا

انه الذات خطية مفرقة تأيها يصير خطأ ميثا اذا افتقره وافطوا عليه الي
بجائزة التوايس المصيد المظلم المقابل البخل هو الذات خطية مفرقة
ويم بوجهين احدهما بعدم الاختراس على المال وما تائه تأيها باسرافه
بزيادة والفتن اخن خطا من البخل لانها متباعدان من تقيلة النجا
اقل من البخل ويكونان خطية ميثه من افتقر المظروف اولاده او زوجته او امتع
عن وفاد بونه او بدرة مال الكنايس والوقى بوجه ما نغير لايت كعلم ليسوس
ثم اعلم ان بات البخل حذره اولها قسوة القلب القابلة للرحمة ويخطي بها من لا يفتق
على الفقر والماليين او يمتهم او يظلمهم بصعوبة ماله عندهم: او يطالب مدونيها
عاجزا وذلك يجب خطأ ميثا: وميث وجبت وصيته الصدقة او يرفضه العبد
كعلم ناورا وتوليته وراجع ما ذكرنا في حذره الترتيب تأيها اضطراب القلب
ميت اتم احدا حتما تأيها وفقد النظام بالكتاب الضي او حفظه وتوقي خوفها
باطلا ما تأيها لا يصدره او يتوقى من زيادته وذلك يكون خطأ ميثا من امك
المهم عن الامور الرعية وغيرها المتفرقة عليه كاستماع القتلان وما شاكله
او تجس تجوي شديد مني انه يقتل تلك الدعاي اشك: ويكون خطأ ميثا اذا
كان بارحيد كمنه في اوان وكان غير لائق كمن يهدى في بيعة او غلة او رقة
وهو في الكيسة او وقت عبادة من رصم وهذا من تعليم ماريقها ويرجى علدوس
واسكويوس ثاقتها المقتصاب وهو خطية ميثه اذا كان في امر قتل بضاد العدل
رايها الذي رده وهي مكر الغير كالقول وقد يكون ميثا بوجه غايته او بالحل وهذا
خطا ميثه بذاته ويوجد في الباقي المتاجرة والمنازلة وله وجهين احدهما الماده
اذا كانت مفسودة او بخلاف ما وقع عليها الرضي والمخر الثمن كقول ناورا
وتوليته واسكويوس ماله اليها وهي المكر من الاقل الواجب او الوقوع
عليه الرضي المقترب بمفرقة الخوف وهو خطا ميثه من عين ذاته ومفرقة ثلثه
اولها في المقائيم كفيانته بوجاه اللياليح ودليلة لشعوت رجلها تأيها في

المؤمن المتعلم كانت أو الغير متعلم فالخير المتعلم كحياته الجيدة اجل المديحه
تسليمها الى المعدل الحار من وذلك اذا خبرهم بالطريق الرصالي استلهاها المتعلم
حي كالتياث او غيرهما من الاموال والامتنع المكشوفة للصوص من ودعت علي
عليه تالتهافي الرصد ذلك من يفتي سراجا عليه وهذا الصدق والعدل
اولا يوتن عليه كاعلم ديلوكو وذلك يكون خطية ربه اذا صدر من انشاء ضرر
عظيم للرب او نفسه والافيكو خطية ضربه كن يفتح رالتغيره او يترها
لانه ان فعل ذلك طمحا في الاخبار قسطا فيه يبر وان تصدرا اخر فله عظيم
وذلك لان الميرت مجهولاته قبل فتح الرضايل يكون فتحها خطا لا يمتد علي راي
توايتو بل لا تاورا وولوس ولايات اولان من يفتح مكاتبه الغير ويترها
ان يخطي متى استدرك انها كتبت لغرضه او لغيره لانه من المعلوم ان دفع المظرة
يباح من شربودن للولاه في الام الحرب لان يفتقوا راي المديهم فقط لك
يباح لهم ايضا ان يفتقوا مكاتبه غيرهم الوارده من الاراض الماعدل وما يلها وهذا
تسم يجوز فيهم ايضا المقام من قبلهم لغاية الجهور اذا وافق الرضايل
لارما المقصود للجماعة وذلك علي رايه العلم تاورا ويحسدوس واسكوسوس
وذلك كونايا يجوز ذلك غالبا من استغش برعي مرسل المكاتب او المرسله بذلك
سوي كان ذلك ظاهرا او سمر اذا لا تجد فيه مخرصيه تنهي عن ذلك
وذلك علي رايه الحليم المذكورين بالافصح ذلك ليس الزهبات ان وجد
فانوت بذلك او عاده فالتدبير في حيا كفيه ان يفتي من احد مشر الزهبات
حيث الاكثر الرضايل منه الى رايه اعظم او الى احد من المقانوت
والعاده كعلم الاعتراف وذلك علي رايه العلم تاورا واسكوسوس وباريوس رايها
يجوز ذلك اخشي من خطية رايه للرب حين يخل قراة الكتب بها يفتي
الضرر يسك عن الباقي وذلك علي رايه العلم ديلوكو خاسمان يفتح مكتوبه
ويتره متروكا الكتب يخي اموزة هذه لاني يخطي خطا في رايه

راي العلم ديلوكو ساداس من يفتح مكتوبا قد خشي من اصحابه في مكان مشاع وقرأه
طحا في استعما الاخبار يخطي خطا في رايه وولوس ذلك خطا من عين ذاته اذا
تقصص من هذه المعرفة لاني اموزة لان كل شيء يترك من ماله يجوز لتعلمه
لاي من شاعلم لولا القديس ماري انطونيوس ورولاو يلسنترس ولايمان
وديانا ولكن لايمان يحرم المذكورانه يجب عليه من باب الجبهه المنيشي ما قرأه
وان خشي باقي الضرر في كشف انها رايه فليتم بكتبه من باب العدل قلنا ان طرح
من صاحبه لانه ان طرح من غيره خلوا من علم صاحبه او وقع اتفاقا من
صاحبه فلا يجوز قراة وقلنا في موضع مشاع لانه اسطر في تارا واتون ليجوت
من يخرجه ويقرأه يخطي كاعلم ديلوكو وقلنا من عين ذاته لا يفتي لان يكون
تلك المكاتب متضمنه امورا يحصل ضرر من قراها ما بيا من يقرأ مكاتبه غيره
خيا من غير رضاه يخطي ولا خطية طرح واستقصا ولو فعل ذلك لغرضه العلم
وخلوا من ضرر يفتي منه تاينا يخطي هذا العمل لان كل انسان له حق علي اخفا
مضمانه متى لم يرضا ان يكون مشاع علي رايه العلم تاورا وولوس وباريوس
وقد كون خطية المذكور ربيته مني صدقها من رايه او ان النسخ كان يرضى
جدان يكون صفاته مستقرة ويقتل عليه كثيرا اظهارها علي لولا ديلوكو تاسمان
يكشف سر غيره خلوا من سبب متقنع ويحصل الضرر من ذلك او يفتح مكاتبه
الغير بوضرة احد فليتم بالرفا كاعلم العلم بولاييسا اطل لوس

الجزء الثالث في المنهاك

من ناهوا الانهاك كج المنهاك هو ربيته في الشهوات اللويه فاقدر كل نظام
وجي خطية ربيته وانها كون الشهوة اللويه ربيته في المنام طمحيه لاجل رايها
الجنة البشري وذلك خير عظيم للناس ولجديته فمن يتجاهل لخلاد الناس
والخلال يعين الله والناس امايات المنهاك فتمات ارجعه منها تحق العقل
وارجعه منها تحق المارده او لها عاده القلب وصدت تعري العقل من تعلقت

الانسان بالشهوات الرديئة واجل ما يقتض خلاصه وخدوتها باريه تاييدها القوي
وهذا ليس تري من يطعم في الشهوات بحيث انه يقتدر الرب والمشورة تالنها
الجهل وهو متى ارتكب احد الخطايا اللغية مهلا ما يلق بجاله او رجعته رابعها
التسلب وهو متى اعمل الانسان مقاصد الصالحه ومواعيده لله تعالى او قد يسه
لاجل الشهوة الرديئة خاسرها بحجة الثبات وهي متى عدل الانسان لشدة طبعه في
الشهوات عن غايته الحقيقية التي لله تعالى لله تعالى وصير ذاته غايته المفعاله
وحركاته سادتها بعض الله لكون الشهوات يكره الاشيا الرديئة وينقض الله
عز وجل من حيث انه ديان معاقب العاصات باسها ميل الى العالم الحاضر لان
الغيبات اللغية اذا انكست في احد رجعته السعادة الملهمة والعقته في الحاضر
خلو من انكالك لو يمكن ذلك تانها استكراه عالم الجاهل لان من يتفرق في
الشهوات يكره الموت بعدم ترتيب ولا شأله بل يجهل على امداد حياته الحاضرة
بطريق غير حايه ولا يرضى الاولي خطا ميت متى وضع الانسان غايته القصوي
في خليقة ما او تجاوز وصيته ما الا فيه في امر معتبر ولا رغبة الاخيرة وهي
خطا ميت ان مال الانسان اليها بما لا للقبول والمراده واذا قبلها بغير افرار او ينقض
الرباي تكون خطا فوضيا غاليا على راي بل لا واسكوبوس

الجزء الرابع في الحسد

من ما هو الحسد في الحسد هو حزن من قبل غير القريب كأنه ينقص الشان للزاق
والحزن على خطا مستقيم لكون الحزن تخرج بخير الغير والحسد يعني زواله او يحزن
من قبل عدم زواله ويقتض من ذلك حلا لحوادث الحزنه ولا الى الحسد ثم هلكه بتعيل
جدا وان سبب حزنه من قبل فخر الله وتاييده للقريب فتكون خطية تضاد المروج العزم
تايها بنات الحسد ربح وهي خطا ميت من جنسيتها اولها البغض وقد يربها
في باب الحجة تايها النهمه وقد يرب في الشرح فيها في الوصية الثامنة تالنها
الفرج لهايبه الغير رابعها الوصية وهي مدته القريب لزال الحجة الغير له

وان

وان انزالها الموس فيلزم باعادتها واملاح الذين كشفهم كالترام من سود
عرض الغير راي رده كما قرنا ذلك في شرحنا الوصية الثامنة تالها من يحزن على
خير الغير لانه يشاء من حيث انه مضر لذاته او غيره فلا يكون ذلك حسدا بل
خوفا ولا يكون انما بذاته ان لم يكون فاذا للنظام كما يحري الامر في ذلك اذا
ارتقى الى طبقة روحية ما وتقرى عليك فانه يشق عليك ذلك كاعلم لايمان
سابعها من يحزن على خير القريب من حيث انه ليس موجودا فيه بغير ان لا
يرغب زواله عن الغير ولا يجب ذلك حسدا بل بغيره وهذا ان كانت على خير
لايق في مدوحه وان كانت على خيرات رضية فتكون تارة اثملا فضا اذا كان الخير
غير مطابق لحزن فلاح على عدم الملك كما يعلم لايمان خامسا من يحزن على خير
قريبه من حيث انه غير امله فليس حزنه حسدا بل بغضا وهذا ليس خطية اما اذا
تلب غايته الله فيصير اثملا ماله كما هو يدين اذا اراد فيه الى ان يمله الى الشر وذلك
على راي القبطائي ولايمان سادسا ان حزنه من قبل الحسد كان مساو كك او
مختلا قليل ثم كبر شرف وتعلم ومعلمك فظلت سموه محررا لك وشرا عليك فحزنك
حسد على حصر اللغظ لان الحزن من ينظر خيرات قريبه بمرارة كاعلم بل لا وهذا
المزم يخص اولاً المكابر ومن يطعم بالافتقار في امر ورضا ان يكون فيك فان تقدم
احد عليه فيصعب عليه تايها صغيري الحزن ينقص يستغفر من جميع الماشيا ويتوجهون
كل خير للقريب فتصالح وذلك خاصة في النسا الطاهر بسهولة وتزوجه على خير
الغير لا يملوا عليهم نحو حال واتقان واهارة تالها الشيوخ بالنظر الى الشباب
وكل من نال امر ما يسر بالقياس على من يغفل بسهولة كاعلم بل لا سابعها
من قد حزن به المصائب او اضره قربه بساقد فاشتهى ان يكون ولين او ان يكون
حيوانا او لعل يوم ولادته او لعل اليوم الاول الذي عرف فيه قربه اولاده
تزوج فان قصدا من بلعن خليقة ما غير باطنه فقط مثلا يوم ولادته او يوم زيجته
لانها سبب شلل منب والعتاب فقد يكون ذنبه مضافا فقط واحيا لا لا يغفل

ابدأ كن فعل الوب وان تصدق بغير النفس او غيره من ولدت تروج في اليوم
المعروف منه خطيته ميتة كاشيخ اسكوبوس ومركتيوس
الجزء الخامس في الشر وهو قسمان
القسم الاول

من ما هو الشر في انه رغبة في المال والمشرقة فاقدة النظام وتعايل الاساك
ويخطي الانسان بها بغير ضرب اولاً بالاكل قبل الوقت ثانياً اللذات المأكلة ثالثاً بالاكل
الكثير من الواجب رابعاً بالاكل بالنهم المفرط خامساً بتمتيعه اطعمته بعدة باتات
زايه كاعلم الايمان فتدريج من هذا حل الحوادث الماي ذكرها اولها ان الشر
من جنسه خطيه ومضيه فقط لان الخطة الما ضرب لن تاتي بغير الله والقرب
ومن ثم يتبع ثانياً انه ممكن ما علمه نادرا ولا يتروك لم يفادح الايمان مما حاشه
ان من يتلى من الماكل والشرب حتى التي فائده عرضاً اذا لم يدر لخطية او
ضرب اخر وقد احتسبه بعض العلماء انما ميتاً وهو صا وبلد لا اسكوبوس وغيره
كثيرون وهو الماص ثلثها انه جابر ولا يرب فيه قصد الاستغناء بالكل وشرب وما
ما علمه ان ظهر فبدأ لطلب الصحة رابعاً قد يكون الشر خطيه ومضيه بالعرض
وعدم نظامه بالاول وذلك في الحوادث الماي ذكرها اولاً من يتصدق بصوم كنائسي
طبعاً في الشر ثانياً من يتعطل لاجل شراسته ما دس عليه تحت خطية ميتة
ثالثاً من يودي عاقبته اذا اكل جريلاً لمعرفه وان فقد لافان فائده يسير كمن يريد
الحي يتبع الماء رابعاً من يواظب على الحيايات ويتبدل بطنه بمنزلة الحية
خامساً من يشرب سكرام كاسيا في يانه ساداً من يتصدق لاجل شراسته من
لم الناح لان ذلك يناهز الرفقة الواجبة للميتين ونحو الليل الطبيعي ولكن ان
ثم ذلك لاجل الصحة اولها اخرى بطبيعة الصواب كالجمع السبب من الحصار
فتدريج من الخطية ولكن في وقته الحصار الشديد حفظ الحيوة بهذا النوع ليس
بغض كاعلم ما نكس وليسيوس ولايمان وما يولي جينا وبلد لا دعلي راينهم

يعد

يعد راينافون الذين يترعون من دما الملام ليشجروا على وظيفتهم لان الدم
عليه مذهب البعض ليس بمنفس خامساً ان نبات الشر الماي ذكرها اولاً فالحجب
من عن جنسيتها خطيه ومضيه وهي ما تحق النفس وما تحق الجسد فالي
تقص النفس اولاً زوال حس العقل ثانياً ان يعطله عن الصلوة وبعدة قد تغير
انما هو كالميت منعت الانسان عن فهم ما كان ضرورياً للخلاص او تنبيهه او عاوض
عليه من وجهه وظيفته او غيرها تحت ميتة كما قال بلدا ثانياً ارض الفرج العديم خطية
الترتيب لا العام الملام لكافة الخطايا بل التي يميل اليها الغاي الروية او الحركات اليه
او النفس السفيه وقد يصير ذلك خطية ميتة اذا لم يكن القرب الي القبول ام المذاذ
الميت واوجب اليه ثالثاً الكثرة الكلام رابعاً الهرجة وهذه تمارن من الما دس بالفرج
وكثرة الكلام لان الماول يتم بتكلم الشهوة والثاني الكلام اما الهرجة تحل بالكلام
والحركات ويدخلها سبعة حقيق اذا لم يترن بصره كمن يحدث او يضي اقوالاً
سفيهه او ينطق وما ما علمه وذلك بادرا في الخطي والغير وقد يصير خطية ميتة ان
فعل لذة شهوانية كتعليم بلدا واسكوبوس: واما التي تحق الجسد فهي النجاسة
والتي وخرج الروع والمخير ان كان بارادة خطية ميتة على راي لايمان وبلدا
وليبيوس

القسم الثاني في السكر

من ما هو السكر ان شر السكر ان كان بمن يفقد الماي وينسب عن الصواب
بعله وارادته لاجل اللذة والطبع خلوا من سبب متع ومزوي وقدرة الماي
ليس على الماطلات كالجري في حال النوم بطبيعة طبعه من سبب من الباري سبحانه
تعالى منع الطبع لاجل حياة الطبيعة وقوتها وصيانة صورة الله لكن تعلق وطبقه
قرية ثانياً تجس العقل وتبين صورة الله وتبينها وسوسة كالهم العام وتقدم
السلطة على استمال الذهن عند حلول الغرورة الواجبة وذلك باننا قد سمعوا للمعلمين
ويحصل منه حل الحوادث الماي ذكرها اولاً من سكر كلاً كاملاً كما مر يانه خطية ميتة
من جنسيتها لانه ان صورة الله تعالى الموجودة فيه اي العقل والمرادة وذلك

من عند الخلق سبحانه كما تعلم العلم اجمع ثانياً من بكر يا من لم يلط بالاجل المحقق اذا
 كما يكون سبيل التحصيل لها بدونه لا ياتى انما هو كالمعلم على نفسه من ولايات وكما ياتى
 الثالث من غضب بخطر الموت على السكر لا ياتى انما هو كالمعلم على سري ليسوس وارورين
 ويخيل من وبلدا ارباعاً من السكره او تصدك ان يكره او يجته ليشرب بقدر
 مساوي بيته سكره او يعلم ان يسكر من ذلك فان فعل ذلك سواء كان بملته او غيره
 فيخطي خطاً لا يمتدحاً من يسكره ويغير علمه اي يغير علم المنفصل بالسكر وذلك
 يمنع من ان يصدق به لا اعم عليه مثلاً من يدع بغير حيد او يمنع ضلاً ما لكي لا يحمى
 مدبته ما او لا يفر والكرام نفسه فلا يخطي كالمعلم سالكس وليسوس وقال ليسوس
 انه جازي ذلك ان تسكر غيرك واسلم ذلك ليخو من شر لم يفل باقل شر اما لا ياتى انكر
 ذلك وهو الموضع لانه لا يجوز اسقاط احد خطيته ما ساداً من لا يثبت ويسلم خطر
 السكر ولذلك شرب كائناً ما اوتى به عليه ربح بارده فسكر من غير ان يتفقد فهو
 يخلو من الما من هذا التعليل بعد كثير من من يحكمون بان ازان لهم احتمالاً لا لشرب
 كاس اخر ولكن يجب ان يصدقوا من هذا الحكم اذا جبروا خلاف ذلك بانفسهم
 صاحباً من يميز بعد الشرب ما يميز الحلال والحرام وان اضطررت بحيلته قليلاً او
 تناد او اتقدها لانه اذا مضت حلاله وابعثت عنه المشايضا اضعافاً او تحيل به التزل
 لم يحسب سكره كاملاً وانما هو ضار فان فعل ذلك يجرى ما جرمه هلكا على سري لا يمان
 تأملاً السكر التام قد عرف من علامات الما ذكرها على تعليم ليسوس ويخيل من
 اولاً لا يعلم ما قال او افضل ولا يكون او مني يخطي بيته ثانياً لا يمتدحاً بالمر
 يفضله فلهذا هو صاحب حق خطته بها فان خلاص ما جرمه وتبييض البيت وضربه
 في وجهه واخاها ما سلك الشرب والعاذرو السكر ان لم يبق المرء بها الا بها
 اذا سبق الحرب والحد منها فانها تقتل من الما من الجزر السادس في الغضب
 من ما هو الغضب من غيبة الانتقام فاقدة كل نظام وتصدعها النظام كما يعلم ما يري
 قوما على ضربين احد هاجم وجهه طريفة الغضب غلاً من يخطو به باطنه

بازراط فيكش من غيبه من خارج بامارات زائدة تاتيها من وجه الموضوع مثلاً
 من يتقصد انتقاماً لاحق فيه او زوايا من الحق والميل الموجب نظير من يتقصد
 لصدرة من لا يتساهل اذ ان يقتله ويقم منه سلطاناً او اذا اتقصد قتلها لعله
 موجه لكنه طلبها خلو من عدل ابتغاء لا لالم نفسه فينتج من ذلك حلال الحوادث
 الما من او لا طلب الانتقام بنظام ليس بغضب كما يري في الروسا اذا غضبوا على
 الروس منهم لاجل زلاتهم وقد يصير خطاوم ثانياً الغضب العاقد نظامه بالمضي الاول
 ليس الاخطية وغيره وقد يصير خطاوم ثانياً الغضب العاقد نظامه بالمضي الاول
 او عشرة ثانياً الغضب العاقد نظامه بالمضي الثاني خطية بعينه بذاته لانه ينافي
 المحبة الاخوية على سري بلدا ارباعاً ثبات الغضب انتقام منها ما يتم بالغضب كالرجز
 وانتفاخ اللب ومنها ما يتم بالغ كالمصراع والتجديف والشتيم والصدمة ومنها ما يتم
 بالفعل كالمصوت وضرب وشاحرة ورجح وهذه يجري فيها التقس الحكم على النسخ
 السابق ذكره او لا الرجز وهي حركة مخوفة تنافي على من يقوم ان يمسأمل بغير
 استخفاف وحوادث عني على الماطلاق وان كان بحسب الحواب لا اثم فيه ابداً وقد
 يجر خطاوم هلكا مني تجاوز حده وال الي بعض اعتماداى واحاطة الغير بتقبله
 ثانياً انتفاخ اللب مني احد عدة بطايق مختلفة للانتقام ودرم نفسه بانكاره تلك
 فيعتبر اثم باعتبار النية العمدية عليها كالتعلم قوليتوس ثالثاً المصراع هو مني الغضب
 صوته واخطا اقول الاغني بغير نظام وهو ان عني على الماطلاق ان لم يتصد ضرر
 ما ارباعاً التجديف هو ان يمسأمل هلكا لما سبق بيانه في الفصل الاول من المقالة الثانية
 خامساً التهميم والمبار وهو مني ظن احد بغيره شرراً يتقصد احاطته وهو خطاوم هلكا
 مطلقاً قولنا يتقصد احاطته لانه ان لا الال ليس يجوز له ان يتلفه بالفتيمه اذا قصد
 توبيخ الروس وتواضعه او ليلب احداً من اذ البع مني الرجلها لا والوصول
 دعا الفلاطين مديحي الحس وقد يصير ذلك انما مني تجاوزا لليس طريفة التوبيخ
 الابن او اهان الروس اكثر ما يتوجب فيه كالمعلم بلداً كذلك الشتم قد يكون

المعلم فقط على رأي كاتيانوس متى كانت جائزا وليس اذ لم يصر بعد لهاته
حيث ان القرب لا يحمي من رخصه نظير ما يحد من المبالغة في دعوت اولادهم حيرا
والنساء والمطال والدين الممين الذين يصررون بعضهم بعضا معيرات متعددة لا
تصدق ولذلك لا تترك للشان كما يقول بونا جينا: كذلك ان ذكرته بونا جينيه على سبيل
اللعب والتميزه فتجب من قسم الادب قول ماري قوما جيت ان القول ذلك نحوه
لا يجزى ولا يغضب وقد تم الشبهة بالفعل على ضربين اولها بالتضمن كمن يطا او
او يقر انقوتها الغير او مكتوبه تايها ظاهرا كمن يجلد حرا لا كرم او يعلق قرا على
باب داره وما ضاهاه او يتخفى بوع ما لم يزل كرامته ومثله من يذرع في الغير او
يلقبه بلبب بعينه به: او يخرجه بوشح انهم ام تخلص شغبه بقصد تجليه وذلك
ان عظيم اذا كان سجا او قتيلا او مجزى القرب حرا قتيلا كاعلم بونا جينا وولينا
ولينا سند على ماري قوما: وسيلك ان تعلم ان كل من يحسن غيره اي احاط كرامته
بشأه الزم باصلاح ذلك ولو لم يسلب عرضه وذلك بصير بسلام وتكره او بصرية الي
ضايقة او استغفار منه بقدر قلة العرف حتى ولو التزم ليركع له امامه قدام شهود
بمقدار ما يقتضي قتل الماحنة كاعلم بونا جينا وولينا وولينا وولينا وولينا
ان ايضا كيفية التهمة الميتة في الاعتراف ليس بضروري خلافا لما علم فيليبوس
خامسا المعتد وفي طلب الشر او دعوة الشر من حيث انشر للترتيب خطية ميتة
على الاطلاق سادسا الخاصة والمخاصة ان لم يجاوزوا الحد والمفروض فانم عوفي
وان اتصلت بفتنه ورجع وقتل خطا ميتة والخطا على من شرع بها الاعلى
من دافع عن ذاته بصواب

الجزء السابع في الكل

تم ما هو الكل في الكل ام في النفس قسما كما يعلم ماري قوما عام وخاص
فالعام يرايه الرقي النفس في ممارستها الفضائل لوجه نقب متصل بها والخاص
عبارة عن جردن وضيقة تاتي لاشان من خدمته الله وبجته لكونها الانسان الما
بجيب وشما مقترن بها رتبة الفضائل فيزول عنها ويهملها ومن هنا تفل الحوادث

الاي ذكرها اول لكل العام خطا ميتة متى ارتكب الانسان به فعلا من عاقبت
خطية ميتة تايها الكل الخاص انم ملك من جنسيته لانها في العبة الالهيه وعمله
قن في بات الكل وفي خمس اولها الروادة والحيف وفي مقت الخيرات الروحية
واشتهاءه ما والندم على كل الخير والروح الذي ملتمسا والاستغفار باحسان
الله كمن يكره انه اعطي وجودا او لانه علم المسيح وشريعته وذلك خطا ميتة تايها
صغر النفس والمياس من الخلاص وهو خطية عظيمة تايها اللال وهو استكراه ما
يفيد المرحيات الخلاصيه رايها قواني وهو فعل الخير دون حرارة لايقه واجبه
خاصها تشتت الفكرة وهو تشتت العقل بالاليق وقت مماراة الخيرات الروحية
وهو اقسام اما استغفار باطل وما لا يفيد ويتم بالغم ام يحسن ياتي الهدى وهذا انم
عوفي من تعليم ماري قوما ولا يمان وتوليد من اذا كان الامر من وقتا تحت خطية
ميتة واقنضا الي اخضا الفكر فالنقبة خبيثة خطية ميتة كمن يعطي النفس او
يقدر او يحضر قداما وفكر غايب وذلك على تعليم يحيى يلدوس وبالاوس وبلاوس
خلافا لتبوس الزلم ان من تشتت فكره باختياره لمدة لها مقدار في القديس
قبل بدء السافر فانه عوفي: وان تشتت في وقت السافر ولا يمان وقت القديس
فانه ميت لانه يمين المسار ويخاط على الضل: وتولنا اذا كان الخير من تحت
خطية ميتة يمد طایل لانه اذا كان الخير ليس بمعرض تحت خطية ميتة وذلك
اذا كان اختيارا جديا للفتنة انم عوفي كاعلم ماري قوما وبلاوس وبلاوس
وليبيوس وقد يكون خالسا انم كن يتلوا زورا وطلوة وقت شغله التسليه
او الفار من المذكار الباطلة كاعلم ساكن وبلاوس

المقالة السادسة

في اسرار البسطة المقدسة وتقع الى ستة ابواب

الباب الاول

في الاسرار اجمالا وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في ذات اسرار العهد الجديد وهو حركات الجو والماء
حاشية العلم ان السريانية اشارة الى علي بن ابي طالب وقال القديس القبطي
ان هو ما كان يبي بيا تحت المشايخ المخططة التي بواسطتها تب القوة المادية
الخلاص سراً من اسرار السحابة السريانية التي هي قوة المقدسة اي له
قوة اسرار النعمة البررة والعدل والعلو بمرم ثابت من الميع فينتج من ذلك اولاً ان
ذات السريانية على ثلثة اشياء اولها انه وسم ثابت دائم ثانياً انه يدل على القديس
المتقي ثانياً انه يفتقره المومنين باستماله او كما قال العلماء بالفعل
المفعول دون فعل الفاعل المراد به استمداد التناول والقادم لان هذا الاستمداد
ولونه واجب لكنه ليس بالامر بوجه انه مصدر النعمة لكونه بوجه الشرح الذي
لا بد منه لقبولها ثانياً فالتفريق بين السريانية المورالا في ذكرها قد ثبت من
جملة الاسرار اليسيرة المسيحية اولاً اذ يابح الناموس العتيق والحديث لكونها ليست
بمجموعة من النعمه بالفعل المفعول بل وضعت لأكرام الباركي تعالى ولك قيل ان
ديانة العهد الجديد تنبى النعمة لمن قدرت الاجل ويجب نعم انها تنبع ذلك ولكن
ليس بقوة استمالها على الخصوص بل بطريق الطلبه والنيل والتفصيل كما علم كونك
ثانياً اسرار العهد العتيق وروحه كالتفان والاجتهاد في البر والخير والفض
وانما التطهير وارغام الكهنة فممن يوجهها ليس لها حقيقة السريانية ليست
مجموعة من السبع ولم تكن تفعل القديسة العتيقة واسمها ان الحيات كان يبيد
الحيلة المادية بفيضات النعمة الحقيقية فيجب ان ذلك انما كان يصير بفعل الفاعل
اذا كان المختون بالغ السن طمركم كمن كان يغير بالفعل المفعول مطلقاً وعلى حصر
اللفظ لان الحيات لم يكن جلة مصدر النعمة كالعلة الطبيعية او المادية لانما
النتيجة اعني به الام السبع واستحقاقاً فانه لم يكن ظهوراً وانما كان اقبال النعمة بطريق
التفضل المخصوص ولم يكن الحيات يوجب النعمة بل انما او بقوته المخصوصية بحق ربه

بل حسب المذهب كان الاعتقاد بالسبع العتيق ياتي ولم يكن ايضا مع النعمة
بحق قبوله لانه لو كان يتبعها كان مكن قبله يعطي القديس خلاصاً من مانع وذلك
ليس بصحيح كما علم فيلوبيوس ثالثاً هكذا مضافات الاسرار كرم يجب جبرورم
الرجاء والرحمة فانها ليست في دائرة الاسرار الحقيقية من كونها العتيق
النتيجة بالفعل المفعول والمستمال وكذلك ايضا لانها لا يكونها غير حية
سراً زخرف اجعل السريانية السبع ونفخه وجرحه بقوله اقبلوا الروح القدس
وقوله ليم المجدلية والخلع قد غفرت لك خطاياك ليست في حيز الاسرار الحقيقية
لانها ليست باشارة مرمومة لفيضات النعمة الى الدهر وبغلة لك النعمة لكونها
لو كانت بالفعل المفعول لكن السبع لم يضعه تنهياً لخصوص مع النعمة
الجو الثاني في مادة الاسرار صورته ما ذا يعني حفظه
اعلم ان السريانية على نوعين احدهما بطريق المركب الطبيعي الذي يسمى الذي
الحبي والهل مادة كالما والصل في المورديه والزيت والندى في سحرة الرضي
فالزيت والمايسيات مادة بيضاء والهل مادة قديمة اما الكلام الجوهرى او ما
يستعمل مكانه كاشارة الرضي في الزيت فهو المعروف برسم الصورة ثانياً بمفهوم
السريانية المولف الصانع على هذا الخي يكون السريانية الحبي والفعل واللفظ
بمتلة المادة والمعنى بمقام الصورة فسرنا السابق يكون نظرنا الى النوع الاول
ولكي يبع السريانية يحل بعير المقتران بين المادة والصورة مثلاً ان سكب
الما واللفظ بهذا المتداخلة في حساب العلا مجازية العادة اذا نظرنا الى
مقتضى كل واحد من الاسرار فيرى اللطفا في الرجل ويقوم من المنتين اشارة
واحدة كما علم بواجبنا وسوارس وكوينةك والمفص من هذا القياس اولاً انه
في سريانية المورديه والتبتيب بالميرور وسحرة الرضي لا بد من ان يكون المقتران
هكذا موجوداً حتى ان القادم اذا انطق بالكلام يبين على العقلا ان يفصل
بالما او يدعيه بالزيت وما يخلو ثانياً في سريانية الميرور واخيراً الحيلة مدة مديدة

قوة بالافعال اللاحقة التصدي في الحال مثلاً اذا قصدت ان تعبد احد وبنيت
 بهذا القصد فطلعت الى الكنيسه ولبست حلة الكهنوت واشتغلت الخدم فصح
 الهاد ووطاش عقلك وتبدت في حال الهول وسبب ذلك هو كفاية التقدير القوة
 لكون الهول اختياريا كاعلم لايمان فيخرج من ذلك اولاً اذا كان في يد الكاهن
 خبزاً وتكلم بما قاله المسيح ودخل في رحمة الاسرار والهيبة خلوا من بينه لتقصير
 لعدم قصد تانياً السكران ومن ضاع عقله والقيام لايقصد السر ايضا ولو قصد
 ذلك قبل السكر والغوم لكون هذا الهول ليس باختياريا تانياً التدريس انتابوس
 في حال لصدقه والادخلة لانه قصد عمله ما ابرر لمستحق عامله في الكنيسه
 رابعاً المراتبي مع تقيده وزواجه ولولم يوس ان ذلك من اسرار البعده الربانية
 بل ما تقبله سماعته الباطلة ولولم يترافا ايضا الهباب النعمه وسبب ذلك هو انه
 يقصد بوجه الهول باسم المسيح واما قصد الثاني الخصوصي فقد يطل بالتقد
 الصام لكونه اقوي منه كعلم بونابيينا وسوارس وديوسيبوس خامساً من تشتت
 عقله في حين نطقه الكلام الجوهري على التقديره او من يقع على المذبح
 اجزا التدريس لم يشكر فيها حين يلفظ الكلام الجوهري على التقديره الكبيره
 فلا يلزم تكرار الكلام الجوهري بوجه شرطي بل القصد لا بد ان يكون مطلقاً
 لكون الشطري يعوق الفصل وهذا لا يجوز الا في الزجعة فيخرج من هذه القضية
 اولاً ان السر لا يجري على الماضي والحاضر بحيث انه يكون مرياً مثلاً اما
 احلك من خطاياك اذا عزمت عروباً تانياً صحتاً على اخراج الفيكه وطرد هاتركها
 وكذلك ان كنت غير ممتد فانا اهدك كاعلم بونابيينا تانياً يطل الاسرار انا ولنه على
 الشرط المتقبل سواء كان من الممكن كقولك انا احلك ان اردت الرقه اوس
 الفرودت تعطين فعل السر مثلاً انا احلك ان طلعت الشمس في الضظامه
 تانياً تكون صحة السر تحت ارتباب اذا انا لله على شرط مخفي لا يمل به الا الله مثلاً
 انا اهدك انك الله سبت باجراك الملكوت او انك ان الله عارفك الملك سبت في هذه

السنه رابعاً من مع السر الهلي على شرط مستقبل ما خلا الرجعة او على شرط حاضر
 ما خلا اوتحي كاتقدم القول: اولاً تدبر الفروده الى ذلك فانه يترك خطأ وخطايا
 لانه اما ان يجعل السر الهلي باللاً اما تحت ارتباب وان مع السر وذلك لانه قد خلط
 في امره كعلم بونابيينا وسوارس وكوفيتك وسار على اللاهوت

الجزء الثاني

من ما اذا يطلب من الخادم في جوارضه للاسرار الهليه جواب اول اعلم
 انه مع التهيي المتقدم ذكره لانعام المريح على الخادم ان ياوله مناولة الهيبة
 رقيه اعني انه يكون في حال النهي من حيث انه خادم المسيح والحال انه من
 لوانم الخادم ان يشبه بمن استجبهه وكله في مقامه وايضاً من حيث ان
 المقدسات لا بد من استنهاها في القداسة وليس الخادم ارقم لهذا العمل ارتباباً
 الاها واعطي حق خصوصية لذلك كاعلم لايمان يتلف من هذا اولاً ان من يفعل
 السر وليس له سلطان كاف او شك باخذ السلطان شكلاً الاثماً او كان ممنوعاً
 بالتاديب الكنائسي فانه يخطي خطأ تانياً اذا سقط الكاهن باثم وندم
 عليه ندمه ناقصة فلا يجوز له مناولة الاسرار لانه لا يبرر بالندامة الناقصة كعلم
 بونابيينا تانياً من هذا جميعه لا يلزم الاعتراف الزاماً كلياً الا قبل عمل القداس
 والسبب في ذلك هو عدم الوصية بهذا الاعتراف لكون الندامة الكاملة كافيه
 لمحو الخطية الجهنمية لكنه اذا اعترف بصنع حساً وهذا هو الملق والاقل رابعاً
 خادم السر الذي تعين لتخليه بالسامنة اذا وضع سراً واوله بموجب جلال
 ريقته وهو مدس بخطاميت فكلما فعل ذلك يترك خطأ مرياً وكذلك التماس
 الايجلي الذي اعطى اذنا للتقيد لكن اذا وقع الخط من التأخير ولم يكن له
 وقت للاعتراف او للاسما على ائمة فعلى قول البعض من العلماء لا يخطي بتمك
 الكراهه السر كعلم بيروس ولينما وونابيينا وكراناً وديوكو وقولنا هذا يلزم
 عن الخادم المرسوم حيث ان العلماء اذا ايدوه في حال خطأ فانه لا يترك

الخطاة اخر جديدا على رأي كونينيك وفيلوسيبوس نقلنا عن سوارس: وقلنا اذا
 باوله بموجب جلال رتبته لانه اذا اكل الاسرار اذ دخلوا من بها الى الطقوس وبلغانه
 فعلى رأي بعض المعلمين انه لا يخطئ خطاة ميتا كاعلم سوارس وكونينيك وفيلوسيبوس
 خاسا غير هؤلاء من الذين بناولوا ويحولون السر للقدس لن ياتوا اثميا مثلاً
 رجل عامي دعتهم الضرورة الى التعميد والعريس والعريس اذا ناول احدكم
 الخمر من الرصيد وجاني خطا ميت كاعلم سوارس خلافا للفسطس ووليكس
 ولكن الجميع اتفقوا انه في المرة الاولى اذا تناوله كلي منهما وهو في حال الكسبة
 فانه يخطئ اعظم خطا كاعلم فيلوسيبوس ورتندوس وساكنس وكونينيك سادسا
 من تناول القربان المقدس وهو في خطا ميت فانه يترك خطاة اخر ميتا على
 ما اثبت ذلك سوارس وفيلوسيبوس ولايمان ويوناجينا وغيرهم خلافا للواكس
 وقد استحسن رايه ديانا وشانك الناول كاهنا او شماسا ايجيلا وقد تبعها ديوكو
 ايضا ومنهم من زعم ان هذا الخطا الميت يترك على خطاة كثيرة المتتالين لكني
 لست اقبل قولهم كون هذه المناولة حسب واحدة لوحدة الزمان والحال كاعلم
 تانيروس وافريركس وفيلوسيبوس واخرون كثيرون خلافا لما علم كونينيك
 ويوناجينا سابقا قد لاح ايضا لبعض العلماء ان الشماس الرسالي والمجيبي
 اذا اخذوا ربيعتهم وكذلك الكاهن والماسق اذا افلا ما شابه الاسرار يترك
 الما وتقدس المذبح والواوي والعظ ونقل القربان من مكان الى اخر ومع عدم
 النية المصيبة يخطئون خطاة ميتا كاعلم سلفستوس والقيطاني وفيلوسيبوس وناورا
 وما لكن الماروب والمثبات ان خطا ميت لا يبلغ الى هذا كون هذه المفاعلات
 بوجهه توجيها في التقدس النفس بالفعل المفعول كالاسرار كاعلم سوارس
 ووليكس ولايمان وكونينيك وديوكوتا من لمس العمدة والكاسات والجرار
 وهو في حال الخطا الميت فيتركبا اثميا جهويا كاعلم سيروس وسوارس ويوناجينا
 لما اذا دعت الضرورة الى ذلك كرجل عامي يري القربان المقدس ساقتا ويرفعه

فليس

فليس عليه من ذلك جناس وان فعل ذلك يكون كانه استهف المسيح حال حياته
 وهو ساقتا على الارض وان تجاسر احد على ذلك بغير ضرورة فيخطئ بغير عوز
 فيخطئ كاعلم يوناجينا نجيب تانيا ان الكاهن يخطئ ايضا ان يعم ليس بما هو
 ضروري لجوهر السر فيخطئ بما كان مقتضا احتساؤه والكرامه سواء كان ذلك من
 عين الامر او من قبل وصيته كتابيه: دليل القسم الاول لانه ان لم يفعل ذلك
 فيكون قد شات الاسرار وما رتبها بعد الاستحقاق: دليل القسم الثاني لان
 الاسرار من شأنها ان تباشر قداسة ووصية الكسبة تلزم دمت فلاحا ذكرناه
 اولاً من يدخل في الاسرار مادة او صورة باطلا او بغيره فانك كاعلم يوناجينا
 خلوا من ضرورة لارادة اوترك التعميد للطلب فانه يخطئ خطاة روياما فان
 وقع في الصورة اعني في تحتها وفي لفظها ارباب يستولون فيكونوا مشايخا كون
 ذلك اصح واسلم غايته ولكن اذا صار قرا باطلا تقط خلوا من سبب فلا ترمي لعادتها
 تانيا لا يخلو ايضا من خطا تليلا كان او خفيفا بموجب تعلق المادة من يخطئ
 بالكلام الجوهري بنقص اللفظ او بغير ترتيب وكذلك من يمدد المادة او الصلوة او
 الطقوس المستمرة عليه كسبته خلوا من سبب ويستعمل رتبة غير مستقيمة فليس منع ذلك
 ان ذكرنا واستحقاقا فلا شك انه يخطئ خطاة ميتا وكذلك اذا صار هذا التعديل والتترك
 تها ونا وكسلا فيكون على غالب الامر خطاة عظيمة القسم الامر وقلة المجتهدين
 والحرس تالسا من يناول الاسرار الخاطي شهورا او غير مستحق تناولها ما عدا اذ علم
 عدم استحقاقه بطريق المعترف او عدم استحقاقه مخفي من الجمهور ويسدون مصدر
 احامته وفيحده يخطئ ميتا وقد اتفقوا على ما استفتينا به من انما للمسيح مع يوحنا
 ومن يجري عادة الكسبة لكن اذا ناول احد الخاطي القبر مستحقا فاما غير مستحق
 فخطا واذ غطى ولو صار ذلك باتفاق الخاطي يتسبب منه من يتسبب خلوا من
 نية فزارا من تناول القربان لعدم استحقاقه لانه يخطئ ميتا من جهة التجرد للقلقة
 عرض الخالق كاعلم يوناجينا وسوارس وكونينيك مع نياي علما اللاهوت

الفصل الثالث

في تناول الاسرار وهو جزاؤه الجزا الاول
من ما هو المستعد الواجب لتناول الاسرار على الصحيح انه في باقي السن
لا بد من القصد في تناول السر وان يكون القصد ظاهر اعلا في كماله لا في الاعتراف او ضمرا
كما يجري ذلك في غالب الاسرار كاعلم جمهور علماء اللاهوت كالم اقتداه برسم العلامة
ماري توما خلافا للقطاني الذي ظن ان القصد في تناول السر ليس بضروري
حيث انه لا يقصد خلافاً لذلك والسبب في ذلك هو ان الذي بلغ اشده كانه
لا يبرر رجلا من رهبانه فذلك لا يقتضي منه بواسطة السر خلافاً من اختياره ايضا
بما ان يكون بغير عقله كقول بونا جينا قولنا باقي السن لان المستعد انما
يطلب على مقدار قبول الشخص فالاطفال ومن استمر عدم عقله لا يستطيعون
القصد في شيء حقيق فذلك يمكنهم قصد المسيح وبعثته فيخلص من ذلك أولاً
انهم مع ما اذ الطفل والمسن قد يفهم عقلم وعقلنا يصح تفهيمهم وتبشيتهم وتشرطهم
ايضا لما ان القسوس في حولا مائة عظمى والباقي الاول فكان يصح به قدوما
كاعلم بونا جينا انما سمح المرضي لقاضي عقلم جاري اذا كانوا ذوي امانة قومه
ولهم يحقق انهم في انهم يريدون ان يطلبوا ذلك قبل تقديرهم لانه يجب انهم
ارادوا وطلبوا انهم ما يريدون فيطلبونه كافة المسيحيين ولولهم حوا فقط ما
في السحر كقول ديوكو الثاني في السر اذا قصد تناوله ما يقصد المسيحيين ولو
كفر يحتمل ولم يشا يقبله كقبول سره من قبله جبراً من الخوف كون الخوف
لا يعدم الاختيار ولكن الزجاجة ان جعل عليها خرق عظيم كالخوف من الموت ظالم
فهو فاسد كقول ساكن ويذكره كذلك من اثم كاهن من الخوف العظيم
ولو يتسليمه يوم الكهنوت فهو زلة انما يتزوج ان امكن خلافاً من صروفه
ايضا اذا تناولوا للحدس خلافاً من حقيقة القصد ويقصر جبر كلي فهو اكل
الجزء الثاني من ما هو المطلوب لتناول الاسرار استحقاق وتحصيل النعمة في ان

المستعد

الاسرار

المستعد في سرى الهاد والوبة والرحا والندامه والقصد ما هو النية
ليس بضروري لان حديث السرير قد لقب بسرى الوقي اذ يحصل بها النية
الاولى الروحية فالاسرار الاخر التي يطلق عليها انها المرحا لا بد من وجود النية
لتحصيل فعلها كونها لا تتحقق النية الاولى بل الثانية فقط اعني زيادة النية ولو
اتفق احياناً انها تمتع النية الاولى وذلك فيما يقطن المراتب بنفسه انما خالف
من الخطية الميتة مع انهم مدس بها كاعلم البناجيا فاتباع ما ذكرنا
الذي استعدوا استعداداً تاماً ويا حصل النية على سوية والذين تفاضلوا في
المستعد فتفاضل بينهم ثم في القصد والسر والسبب في ذلك لانه كان يليق ان
شتم الاسرار على هذا النوع وهو ان الذي يكون اعظم استعداداً ليعال قرأ اعظم
حسب استعداده ولا يتبين لنا كيف ان الذي اشتد الاستعداد بفعل الدائمة الكاملة
في سرى الهاد والوبة الكاملة في سرى اليهودية والوبة يتبين من كل شيء انما من تناول
قرباناً ولم يعلم انهم قدس اعني لم يعلم انه جسد المسيح فاده تناولوه وهو غايب من
قصد تناول سره فتناول مادة المركبة لا تناول تناو لاسرياً ولا يقسب بفعله نية
وكذلك من تناول القربان بقصد نية النية بل قصد مدجوعه فقط فانه لا يتفيد
شيئاً من النية كاعلم بونا جينا

الفصل الرابع

في مشابهة الاسرار

من ما هي الامور التي تشابه الاسرار وما هو فعلها اعلم ان الطقوس المشابهة الاسرار
هي افعال حسية ظاهرة دينية مبنوية لعبادة الله سبحانه كقولك الرب والما القدس
والخبر المبارك: ولما اعترف العالم من الخطايا والصدقة وتبريك ريس الكهنة وتكريس
سرس الرهبان فهذه كلها تنحى لطايات الرعية كاتلها بالتقليدات القديمة وينسب اليها
ايضاً الدم الصدوس مع اللوك وما اطلعها من الرسوم الروحية والعبادة كالتمسك على
الشياطين والفتح في التبريد والتبريكات المتخلصة المتشبهة من اشخاص وكنائس ودرابج
واما الهام من حشايش وانوار وغزو شمع في الكسبة واشارة الصليب وغيره فالسؤال

يقع ان ما هو فعلها ذهبت العلم الى ان اذهاب النعمة المبررة لا يقتض :
 استهالها من ذات الفعل ولا تحو الخطايا من قوتها الذاتية لان الله تعالى لم
 يعد ذلك قط لتجلب لنا الملمات الالهية والليل الطاهر وبهذه الحركات
 الروحية ياق الملمات الى التوبة والخلاص لان الكنيسة القدسة قدمة صلواتها
 لله جل ذكره في تقديس هذه المسار ليل هذه النعمة ولا يمكن ان يرد صلواته
 والمهم ما قلناه ان هذه المبرور المقدسة تفعل فعلها بطريق التوبل لعل الله
 يشبها لكنه لا يلزم بقبولها وايضا ان هذه تقبض احبانا الصاميا مقبلة للجساد
 كالعافية والسلامة كون بيعة الله طلبته ذلك بصلاتها المرضية وقال بعض
 الصالحات ان سيم الصليب والتلفظ باسم يسوع لها قوة خصوصية في طرد الشياطين
 والمغرات لان هذه النعمة اختصة لهما من لرم الباربي تعالى حببا باليد المنيح
 لا بواسطة الكنيسة واستحقاق المؤمنين : والدليل على ذلك لان الكنائس والواحدة
 الفوايد المذكورة باشارة الصليب واسم يسوع تبارك وتعالى : وقال غيره ان هذه
 القوة ليست في ذات الملم والدلالة بل في مدلوله اعني ربنا يسوع المسيح لذكره
 المحجود كاعلم ان يركس وسوطوس واخرون غيرهم

الباب الثاني

في المجرى والتمتت وهو ثلثة فصول :
 اننا لا نقدر هنا ان نشرح في مجودية الدم اي الشهادة : ولا مجودية الروح اي
 المشاق مع القصد والريفة في قبول العهد لانها ليسا بسر بل قصدا ان تكلم في
 مجودية الماء وغداها غسل الجسد عاريا بالماء مع ثلاثة صورة الفاظ ميمية
 حاشية اعلم ان المجودية تشتم الى ثلثة انواع احدها مجودية الدم وهي المشهاد
 حببا بالمح الخالق الغلظ تاينها مجودية العزم وهي تصح بالروح والدموع اعني بالريفة
 والشوق وتعلمت الكاملت نالنها مجودية الماء وهي السر الاول من المسار الذي
 سنبين في الملم بالتكلمه : : : : :
 من ما هي المجودية

جواب

جواب اول اعلم ان المادة البعيدة الواجب استهالها لهذا السرمي المالمقدس
 ان امكن وجوده وانما نفع الهادي اي ما كان من الممواء العنصرية فقط السرمي
 عند الصلابة على بيط اللفظ ما بها الميار والمجار والامطار والعيون وما غاهاها
 وكذلك المالمخل من النبل والبر والجلد ولوانه اثر فيه بعض من المراض كاللون
 والطعم والرائحة ومن سحلت هذه المياه ايضا الكبرى وغيره اذا ما رجع من الماشيا الغربية
 شيئا يبراجد حتى انه يجب على راي العقل ما بمنصرا : فلاح من ضرورة الماد في
 سر الهاد المقدس ما قاله تعالى في المنيح المقدس ان من لم يولد من الماء والروح
 لن يمكنه الدخول الى ملكوت السما فانا اراد الماء وامر استهاله في المجودية لثلاثة
 اسباب كما قال القديس توما اللاهوتي اولها الوجود في كل مكان تاينها سهولة
 استهاله تالنها للدلالة ما بين الوجوه على فعل المجوديه وذلك لانه كان الماء
 جعل واسطه لرحم الموصاخ والمدارات الجسدية هكذا جعل ايضا واسطه لرحم
 النفس من ادران الخطايا بالكلية فينبغ ما سبق ذكره اولآ ان البصاق والبول
 والدموع والعرق والبول والامواء المتزججه باجسام غريبة بهذا المقدار حتى انه
 لا يمكن الاغتسال بها ولا يطلق عليها اسم الماء كالطين والماء والماء
 المتزججه بالتطير او بالعصر كما الورد وما الحشايش ومثل ذلك النبل والبر والجلد
 قبل ان تخل بجمع هذه المذكورات لا يجوز التميز بها والسبب في ذلك لونهما عند
 الجمع لا يطلق عليها اسم الماء ولا تستعمل كاستهاله كقول لايمان وبونا جيما تاينها
 من جهة البول والماء فانه اذا اختلطت بهاشي يبر وصارت في فيه من الماء
 الطيب ومثلها الممواء المستقطر فسمى ان سيم الهاد بها وذلك اذا دعت الضرورة
 اليها يجوز استهالها في التميز لكن من حيث التميز الواقع في كفاية هذه المواد
 يجب تكرار الهاد بقول شرطى هكذا ان كنت غير متمم فانا اهلك الخ كاعلم اسكرسوس
 ولايمان وبونا جيما تاينها من يتناول الماء الكدر والغبر المقدس خلوا من ضرورة
 فانه يركب خطأ ميمتا لعدم احترامه السر الهادي كقول بونا جيما وانا وخنه

لغيره وقد ذهب بعض العلماء الى كراياتنا وكراياتنا دوس الى ان الانسان اذا وجد
بما غير خدش لا ينطلي ميتا اذا علمه باجسام الاوقار لرسم البيعة جواب ثاني اعلم
ان مادة الهاد القريه هي المصطبغ وذلك بعين ثلاثة افرع اعني بالتطهيس او
بالسك او بالرش حسب ما جرت به العادة في الكنائس فلم تمسك كل واحد من هذه ولا
يتم الهاد الى اسيرى المتمدن فضلا على رأي الجمهور ومن رحم البيعة ان
يصطبغ الرأس وتكرر المصطبغ ثلثة اموال قد اشرت به اللبسة المقدسه فليتم
المجد باستماله ولو تم الهاد مرة واحدة فمن ترك هذه العادة فيترك ذنبا قتيلا لا
يما اذا وقع الشك باحتساب الوصية فلاح من هذه الجملة اولان الهاد لا يكون
ثابتا ان لم يلحق الماء عجزا من اعضا الجسد المتمدن وان اتصل الى ثيابه او لشي
اخر حتى المتمدن فيه الاصبع مثلا اذا كان الطفل في احسا والمعدية بعد مكبت
الماعلي جوفها او كان لا يثابا ونزل الماعلي لبوسه فقط ولم يتصل بجده كقول
لايات وبونلجينا ثانيا لا يصح الهاد اذ لم يح احدها في الماء او الفاء غيره فيه
وانت تلوت عليه الكلام الجوهري وايضا اذا فطنت الطفل وصغره غيرك بالماء
وكذلك من يستقبل الماعلي جسده من تحت ميراب من المياريب او غير من
الصورت تلوت عليه الكلام الجوهري لان الانفصال ليس منك فلا تثبت قولك اما
ايدك كقول بوناجينا ثالثا اذا وقع الشك في الهاد جلا بد من تكرار الهاد شوطا
وقد اختلفت العلماء في صحة الهاد اذا اتى الجسد من المائتة او نقطتين فقط فمن
ثما منه لا يجوز التعدي بالرش ان لم تزد ضرره داعية لكون الماء ان لم يجر على الجسد لا
يظهر المقتبال به ومثل ذلك اذا اضيق عضو من اعضا الجسد كالاصبع او اليد
او الرجل فقط فيكون الهاد تحت الارتياب لكن اذا اتى الجسد بغيره كالصدر
والكفين والرأس حتى اذا نزل الماعلي الشعر فقط فيجوز هو الهاد مع صحيح واذا
سكب الماعلي الغشي الرقيق الذي يولد الطفل ملفوفا به ولم يمتد الطفل على
هذا المنوال وعاش بعده ذلك فيجب ان يحد شوطا لاجل الارتياب لئلا يكون ثم

خط

خط كاعلم اننا خوس ولايمان رابعا اذا غطس الطفل في الماء سك عليه ثلثة
موات فك على حد لئلا تقول الكلام الجوهري ثلثة دفعات بل دفعه واحدة
كجرح السادة في البيعة ولكن ذلك بتدبير وليا قه حتى انوع السكة المولي
او الفطسة الثالثة ثم الكلام المري بما لكونك اذا تمت الكلام في السكة المولي
مع الهاد وصار بقية التماس السكيات الاخر باطله لان في اتمام الكلام تم الجوديه
كقول ريجندوس ولايمان لانهم المرات ان يشقوا جوفها بالبرج الطفل ويعتمد
وان كانت فتية ان توت كاعلم لايمان وقال هذا العلم انه يجوز قتل هذه المرات
اذا كانت حقة موت الطفل قبل جرحه بها وكانت هي مستحبة القتل لكن
حوارث به بان هذا الحادث قل يحد بل قل الجرح الثاني

ثم ما حي موت الجوديه ان العورة الجوديه لهذا السري القول انا اهدك
بسم الاب والابن والروح القدس او ماعليه الروح وهي قولهم ليستعد بدائه فلان
بسم الاب والابن والروح القدس ثم يجب ان تعلم ان هذه الصورة اشتملت على خمسة
امور يستدل عليها بالنطق المذكور اولها اقوم الميرودين فيهم فانه كان ظاهرا او
خفيا ثانيا فصل الهاد وهو بقوله ايدو خاوس ذلك لم تكن فصل المناسبه والمقران
فيما بين الماده والصورة لم تكن تخصها لان الفصل يمكن ان ينسب لعابا يتخلقه
تالفا شئ من الميرود وذلك اما بغير الخطاب الذي للخطاب من قولك اهدك واما
بالام الظاهر من قولهم بدائه فلان وذلك لانه كان الفصل بغير شخص معين
هكذا الصورة ايضا يجب ان تتجه لشخص معين رابعا واحدة الطبيعة الطبيعية وهذا
يظهر بقوله بسم خاوسا طبيعة الما قائم الطبيعة ظاهرا ميرود بقوله الاب والابن والروح
القدس كاعلم لايمان وفيلوسوس وبوناجينا ان سال احدك في هذه الصورة اعني
بها يعتمد فلان بسم الاب الى اخره تدل على شخص الغادم بخاوس ان من هذه اللفظة
اعني يعتمد يفهم ايضا شخص الغادم اي المجد لانه بقوله بعد كانه يقول يعتمد مني
فلان فينتج من هذه الجملة امور عدة اولها اذا قال العهد انفسك او اغطسك

اعلم ان

اوانا اعدت يدك ان الهادجيم لك لا يغلو العامل من خطا مني كونه ابدل
 الملقاة المستقر عليها البيعة كقول لايمان وبولينا نائيا اذا ترك المجد لفظه انا لا
 لا يطل الهاد لك اذا اجملا سم العود وقال انا اهدبم الملب الي اخره فيكون الهاد
 ناقصا لان هذه الصورة لا تدل على شخص المتحد بالثا اذ قال الهاد انا اهدك
 باهما الملب والمرب والروح القدس فيكون الهاد باطلا لان جميع المسماء يد على كثرة
 الطابع وكذلك من يقول انا اهدك بالاب والمرب والروح القدس وامثال ذلك يكون
 عماده باطلا من حيث انه لم يفسر بكلامه توحيد المقام في الطبيعة الالهية رابعا
 من يقول انا اهدك بسم الله او باسم الثالوث او باسم الاب والروح القدس فعاده
 باطل لانه لم يظهر لفظه تثليث المقام مطلقا ساسا من يقول انا اهدبم سيدا
 يسوع المسيح فعاده باطل لعدم ذكر الثالوث فيه وان قيل ان الرسل عدوا به
 الصورة جسماء في كتاب المزمور فيجب ان يهدبهم بسم سيدا يسوع المسيح لا يرد
 بواهم قالوا انا اهدك باسم المسيح بل انا اهدبهم كانوا يهدبون بسم المسيح اجمع انهم
 كانوا يهدبون هكذا بالسلطنة المتقدمة منه: اولانهم كانوا يهدبون هكذا انا اهدك بسم
 الملب والمرب الذي هو يسوع المسيح والروح القدس وان سال سائل عن هذه الصورة
 اعني انا اهدك بسم الاب وبسم الاب وبسم الاب والروح القدس انا اهدك باسم الوالد المولود
 والنبوت: انا انا اهدك على اسم الملب والاب والروح القدس وعبريم الصدرة فيجب
 ان الصلوات قد تكون في هذه الصور لان الاول لا توضع وحليته الثالوث والتثنية لا
 تظهر التثليث بكلمات معه من الجوهر والخالقة وان الخادم اتي بذكر الصدرة لم يذكر
 المقام الملقية فلذلك اذا حدثت عدا على هذا الموال فلا بد من تكرير شيئا لك اذا
 ذكر الخادم اسم الصدرة لم لا يتدغم غناها فلفظ لا غير يكون الهاد جديا لان
 التثنية حسنة فيكون عروفا لا ذاتيا كالمعلم فيلوسوبوس ولايمان وبولينا

الفصل الثاني

في خدام اليهودية وهو اربعة اجزاء الجزء الاول من هو خدام

اليهودية ان هذا السمن حيث انه ضروري جدا لتقليد النفس جعل اليد
 المسيح خادما لكل انسان ذي معرفة وتغيير رجلا كان او امرأة يوما كان او كان
 لكن الخادم القسومي انا هو الكاهن المستولي على عبيده او كاهن اخر من ادم او
 احد الثماضه الكبار لكن في الضرورة يسمي به لكل احد لتقليد النفس كقول لايمان
 فينتج من ذلك اولاً ان من قد واحد اليك من عبيد سواء كان الهاد باطلا او
 كاهنا او غنا فانه يخطي وكذلك يخطي الموال ذلك اذا اذ اولد عا في كيسة غيرة
 خلوا من اذن الخوري المستولي عليها لكونها اسيا محقة لكن يهدب جميع حكم لايمان
 نائيا باح من كان في درجة الشموسية المنيعة ان يهدب خاست الضرورة ولولم
 تكن كية واذا اخ المطران لاحد الثماضه اذ ان الهاد لیس من الحساب التثليد
 لكثرة المتحد يجرده الفرق بها بوجه البيعة باطل الطوس كقول لايمان ثالثا
 اذا است الضرورة للتهدب فيكون بهذا النظام اعني المفضل ويراد بالافضل للتقدم في
 الرتبة فاولاً الكاهن الذي اكونوس ثم من كان له درجة صغيرة من الدرجات
 الشموسية ثم الرجل ثم المرأة ثم الويس ثم الكاهن فلا يهدب الثماض بحضور الكاهن ولا
 المرأة بحضور الرجل لكن اذا كانت الامراه اوف من الرجل بهذا السر الالهى فلا
 جناح عليها ان يهدب بحضوره وكذلك اذا كان لا يلق للجلال يستل الى عند والده
 متخفعا ليعتمد الطفل وان تجلس الصل في وعده بحضور الكاهن وحسب قول البفس
 في حضور الكاهن فليس قد ارتكب خطا ومنا والسب لانه ليس للصلي في سلطان
 في ذلك المربي عدم وجود الكاهن الذي لا يجوز ان يطلق له ذلك الا ان يكون
 قد استثنى بما يتفق لدرجة الكهنوت والسر وكذلك اذا حضر شخص احد مما مستقيم
 الراي والمخار اتيك من كل المراتبي للتهدب وتركه الويس فانه يخطي خطا
 عظيما اما اذا سبقت المرأة للرجل الصل في او لم يغتبط تقدم على احد الثماضه
 الصغار الماعلي ودرجة فيكون الخطاء في النقص الترتيب الكنايس كاعلم لايمان
 الجزء الثاني من هل يصح الهاد اذا اهدب ثلث شخص واحد ام لا يجوز

جواب اول اذا صب واحد على المتمد وحضر ليلظ بالصورة فيكون الهاد باطلا
لعدم صدق الصورة لكون القابل انا اهدك اي افسلك لم يصدق بقوله هذا فليس
ان الصانع بالماء والقابل للصورة يكون واحدا لكون الذي يخدم هذا الذي يخدم
السيد المسيح الذي هو احد: وقال الله انه اذا اتفق شخصان احدهما افرس
والمخر ابي والمخر سكب الماء والاي لفظ الكلام الجوهري في حين الضرورة
اللازمة فانها لا بد من ان واحد اعاش المتمد منها لا بد من تكرار عاده شرطيا كالم
ارتضاوس واسكيريوس وبابانا وميريوس وكابا فيلا وبونابينا ولايمان تاي
اذا اتفق كثير من معا على التمد جميعهم سكبوا الماء وتلفظوا بالصورة فانهم يخطون
خطا مينا لاجل مخالفتهم عادة الكيسة لكن اذا قصد كل واحد منهم الهاد مطلقا
فيكون الهاد صحيحا واما اذا قصد كل واحد منهم ان يخدمه فليس صحيحا ماعدا المخر
فلا يصح الهاد لعدم صحة الصورة واذا سبق المتمد فكيف منهم الاخرين حاشي
حال كونهم يتفقين على تعبد شخص واحد فثمة مطلقه لاحمال كون يتهم بتلفه
بعضها بعض لانهم في هذا الحال لا يصح عاده ولربيت احدهم الاخر النص بلفظ
الكلام الجوهري يكون الهاد كاملا لاجل اتمام كلامه وحده ويكون هو الهاد فقط
لانهم كالم فيلوسوبوس وبونابينا ولايمان
جزء الثالث
من هو الذي يكون قابلا الهاد كل انسان حي غير موجود مولود من نسل آدم
فقط قابلا الهاد من غير ميل عمار المطفال وعاد كل مولود غير كامل المعرفة والتميز
واما اذا عدم احد عقله بعد ان تاه بهال المعرفة ولم يطلب الجورديه قط ولا اعط
اشارة انه تامدها فلا يجوز عاده ولا يصح كالم وبونابينا ولايمان فاتهم من ذلك
اولا ان الطفل اذا مات قبل صورة الهاد فيكون الهاد غير كامل تاي اذا امكن الهاد
المولود صحيحا يكون الثاني بالآلة فصله وقابله بركات خطا مينا وبطلان تحت
العجز الكنايبي ويستوجب القتل بموجب الشريعة والتلويح تعبد الطفل في حين
الضرورة قبل انزال جسده من جوف امه اعني اذا احتسب بعض من اعطوه وظهور

علامات واضحه انه حي وان حاسر شك في حياته فليست شرطيا رايما اذا اهد
الحادم شيئا ظاهرا منه انه ذكر وكان الشخص اني واذا اهد بطرب وفي عليه انه
بولس فيكون الهاد صحيحا لكون تعبد الحاضر اي شخص كان خلافا للجوهري في
سر الزينة لان قصد التزويج ان يعتدك الزويج مع هذه لامر تلك خاسا اذا اهد احد
كثيرين بلفظ الكثير قابلا انا اهدكم فيكون الهاد كاملا لانه لا يسمي بذلك الذي وقت
الضرورة كالم وبونابينا سادا اذا امكن المولود ناقص الخلقه لكنه يشابه الانسان
فيجب فاده اما اذا امكن مشابهة الوحش اعني راسه كراسه فقط فاختلاف الصلابة
في ذلك فقال كوميستون وباورا ان عاده جازر وذهب البعض الى وجوب تاخير
عاده الى ان تعرف ماهية طبيعة الكمال واذا ظهر تعلبه اشارات الموت فليعتد
شرطيا هكذا ان كنت انسانا انا اهدك الخ واذا ولد يخدمون ووقع الشك هل هو واحد
ام اتان فليعتد من كان اكل اعضا وموت مطلقا ويصبح الاخر شرطيا كالم ولايمان
وبونابينا وكتاب رتبة الهاد الروماني ثم اعلم ان الاطفال الخارجين عن
ايما تلويح تعبد في حين الموت وخلوا منه لا يجوز المأرضي والديهم والسبب في ذلك
لانهم اذا اهدتهم معهم غصبا واقتسار فتكون خطتهم من والديهم واخطات
بجنتهم وان عدهم وابقيتهم عندهم فتكون قد اهدت المأكرام الواجب للسر الالهي
لكن اذا امكنك تربيتهم في الميما المسيحي فيجوز ذلك تعبد علي وجوه مختلفة
اولها اذا امكن الوالدان تحت عيودك حبيب كل مولود منهما يكون ملكك ولك
السلطات عليه تايها اذا امكن الوالدان منين ومتمد سايما اتتبعها واحد
من حيث ان الكيسة لها حق في المولودين منها تايها اذا اطلب احد الوالدين
الهاد للمولود لانه من الواجب ان تقدم المارة المبيد للمولود على المارة الشريرة
المانعة افادته والحليمة الي هلاكه رايها اذا اضر المولود على الموت خاسها
اذا امكن الولد كاملا القتل واتبع الهاد لانه حاكم علي ذاتي في امر الديات واذا
وقع الشك في اتمام عقله فيكون انه يبلغ من العمر سنة اعوام لقول لايمان وبونابينا

معلول يوس سوال هل يجوز تكرار الهاد وكيف ذلك جواب ان تكرار الهاد من جهة الخطايا المعنوية المعروفة بملب المعانيات وتدريس المقدسات لتبصيرها التمهال السر بالاطلا ولكن اذا عارض ريب في حقيقتها الهاد لاسباب تقيلة قابلة التصديق فلا جناح في تكرير بوجه الشرط بالاستعمال بعد تراجمه البت من تركه فانفتح من هذه الجهة او لا انه يعني الهاد شرطاً اذا وقع الشك في صحة المادة او العورة او غير الهاد مثله اذا وجد الخطأ يلحق لا يوجد اشارة تدل على فاده اما اذا وجدت علامة التقط عليه فزع اكثر العلماء انه عاده لا يجوز وقال اخرون انه جابر وكذلك المحدثين قابله سحره لا يما اذا اختلفت جهاتين تصهاني المظالم ظاهرة غلانية تانيا اذا ابدى الطفل من القوابل اومن والديه وغيرهم في حين الضرورة فان تكرير عاده لا يجوز من حيث وجود عدم علة موجبة للشك واما بعض العلماء قالوا ان الذي يكرره عاده شرطاً لان الهاد القوابل لا يجوز من شك لعدم معرفتهم في الامور البسيطة التام لم يكرره الهاد الشخص الذي حصل الارتباب موجب في صحة عاده فانه ينبغي ذنباً جسيماً لان كل انسان ملزم ان يعلم بخلاف قريته اذا استطاع وكان الامر مهلاً عليه وغلبه من يتهاون بالغفص من جهة الهاد رابعاً لا يجوز تكرار الهاد اذا شهد احد بجهته وشاهد عياناً ولا منع مانع من قبول شهادته خاساً من شك في صحة عاده شكلاً لا مافيني ان يمنع من تناول الامر الى ان يكرره عاده تايته وان سال احد باي شكل يصير الهاد الشرطي الجواب انه يكون على هذا النمط اعني ان كنت ليس بمعتد فاما الهادك بسم الاب والابن والروح القدس والنمط الهاد الشرطي ولو كان سر بالنية فانه كافي ولكن المصحح والايق ان يصير بالنمط لعم اسباب الشك ولعلم ان المشييين لا احتياج اليه في الاعتماد الشرطي ولا يلزم حضوره الجزء الرابع في رتبة الهاد ويقسم الى رعين الفرع الاول فيما ينبغي حفظه بترتبه الهاد ينبغي لكل احد احداث رتبة الهاد من كتاب الطقوس الممنوعة في تلك

الكنيسة التي هو خادها وذلك من ذلك يجب ان تعرف تفرقاً فيما ياتي ذكره فاولاً قد حرم ارباب العوديه باغير مقدس اذا لم يكن ثم ضرورة باستد الى ذلك تانياً قد حرم العادة في البسمة الرولية ان يكون خاد الطفل في اليوم الثامن من ميلاده الا ان يلزم تاخير واسباب من الاسباب الثقيلة كاختطار الاشياء اذا كان من اتيانه قريماً ولا فليحرم في البسمة سرّاً ويقصدون تكليل الطقس عند قدوم المشييين بل يتوقعون ومولدة تلك لا يجوز التي رأت في الكنيسة ان امكن ذلك رابعاً لا يجوز الختام استعمال بعض الطقوس وترك بعضه ولعلم انه اذا تم احد في بيت لاجل العروبة فلا يلزم احضار المشييين وان حضر وخدم تصوير سنهما القراية الروحية على راي ساكن وهو يركبوس خلافاً للوارس ولا يماث وراي هو لاهو الموصي خاساً اذا اعتد احد سرّاً وترك الطقس المضاد لاجل علة ما ضرورية فاذا زالت العلة يجب تكليل الطقس في الكنيسة لكن اذا ارتد احد من طائفة المعتد خلوا من اتمام الرتبة فلا يلزم اتمام الطقس ليلا يشك النسخ في قبول عمودية الخارجين عن استقامته الا يماث وان سال احداً في خطية مركبة من لم يكمل الطقوس في الكنيسة بعد رسم الطفل في المنزل فاجاب بعض العلماء ان خطاه ليس بميت اذا اوج ذلك خلوا من الاستعانة برباب الكنيسة ولعلم ان بعض العلماء عوان الذي يقوم بتمام المشييين في تكليل الطقس لا يتقدم القراية الروحية ثم انه اذا كان الهاد غير صحيح لتقص المادة او العورة فاذا تكرر لا يلزم تكرير الطقس بل يتم ما نقص منه فقط الفرع الثاني

من ما هو الاشييين وما الذي يجب عليه في ان الاشييين هو بتمام الاب الرومي ومعلم بالاعتراض على ترسية الطفل الذي اقتبله ولذا لم السب قد وجب عليه تعليمه لكونه صار ابناً له واذا لم يكن من يعلمه امور الدين وقادون اليمانيات والصلوة الربانية فليتم المشييين بهذه الجملة ولعلم ان المشييين يجب اولاً ان يكون كامل العقل ذامير ولو كان صغير السن يلزم من العروبة اعوام تانياً ان يكون معتد والاسباب

في ذلك لان غير للولد بالروح لا يجب ان يكون اباً بالروح ثالثاً ان يكون مستحقاً من
والذي الطفل او من الكاهن ومن استحق من الوالد ان يكون الكاهن ان يغير
رابعا ان يحكم في حال الهاد اعني سكب الماء والتطيق بيده او يبي احد
يكون قد حكمه بكانه او على الاقل يتقبل من الهاد كما ان لا يفعل ذلك بالتفعل
والجمال بل يتصدق قبل الطفل وعظيمة المشيئة كقول لايمان وداناه وعلما ان
البعض من المؤمنين لا يسمي لهم بان يصيروا اشيايين كالرحبان وروسا الديانة لكن
في بعض الاماكن جعلت المادة ان ذلك يصير رباحا الروما الديانة وعلم لا يسمي
للمؤمنين بعضهم لبعض ولا الوالد لا اولادهم لم يفي حين الضرورة وكذلك فاقروا
عزيم لوتقربهم بين الامام والارائقة الخارجون من صحة الالهات فهو لا يسميهم
لاجل لهم ان يصيروا اشيايين لان احصاءهم يعلم الاقرار بعبادة معتقدهم وكيف
يصدون ان يصيروا الطفل المماتة المستقيم مع اخلافهم عنها فاما العلم لايمان قال
قد يجوز ان يصيروا اشيايين اذا كانت ثم سبب لانهم اخطوا اما الكاهن لكيون فيجوز
لهم اقتبال اولاد الارائقة وتعيدهم اذا حدث امر موجب وهذه العادة جارية في
بلاد النصارى لكثرة الارائقة كقول لايمان واعلم ايضا ان كثرة المشايين لا تقبل قد لا يسميهم
تتروا يكون المشايين واحداً او يكونا اثنتين ذكرنا وانتي لا تلتزم القرابة الروحية
وامر هذا الجمع ايضا للكاهن انه اذا حضر كثير من لا يتقبل منهم اكثر من شخصين وان قيل
منهم اكثر فيلزمه التناوب من رئيسه ويجب على المهد ان يوزع اسمها الماعين بدقتر
الكيسه ويصلحهم بما جعل بينهم من القرابة ومما راج بعضهم بعضا من المهود
وابوره ومع المهود المهود والديه ايضا وهذا الميراث الوالد ان اذا عظم الضرورة
لاقتبال ولد مما يظهر من هذه القضية اولاً انه في الهاد الذي يكون في الضرورة
لا يلق بالوالدان يقوم مقام المشايين وان فعل ذلك او عدو له يبيده خلوا من
لزوم الحاجة فانه يحرم جرحا قتيلاً واذا صار الهاد ظاهراً على يده بموجب
الرتبه قصير قرابة روحية بينه وبين زوجته ويحرم عليها طلب حق الزواج

على

على راي اكثر العلماء ولو انكر كونيك وداناه وسواين ثانياً اذا حضر اشيايين كثيرين
وتركهم الكاهن ان يتقبلوا المهود قصير القرابة مع كل من اقتبله وسكك لان
الذي حضر فقط ولم يلبسه ولا داناه وهذا هو اشد الاراء واقربها كما اثبت لايمان
خلافاً لداناه وسواين وبارتس ثالثاً الكاهن خطاة عظيمة اذا انكسار كتاباته امام
المهودين في دفتر وهذا حيث قبل الجمع الترتيبي ووجد خطايبه هو خالفه
الكيسه وورد للامرار الحاصلة من اجماله وايضا اذا اجملا الكاهن اشيايين كثيرين يتقبلون
المهود فانه يخطي لما انه لم تنفق العلم في ما جرت الخطا كون البعض رعا انهم
كبار الخطايا وبادنوس ويارس وسراودانا احتسبه عريضا

الفصل الثالث

في سر التثبيت والميراث وهو ثلثة اجزاء الجزء الاول
ما هي مادة هذا السر صورته ان التثبيت هو من الميراث في جبهته
بالميراث من يد رئيس الكهنه مع لقط بعض كلمات معينه وهذا السر يحل لقاله
ازداد النعمة والقوة الروحية حسبما سيأتي مع الميراث فادة السر التثبيت
البصيرة هي الميراث المركب من ريت الزيتون والبسم فقط والكلمة من رئيس
الكهنه كاعلم جمهور العلماء فلاج من هذا اولاً ان الزيت وحده ليس يكفي خلافاً
للتيطاطي وسوطون واولاً ان البسم بمفرده خلافاً للمكار الشيخ ثانياً ان تكريس
رئيس الكهنه هو من ذات السر خلافاً للتيطاطي وليس للبسط ولا للبا ايضا ان
يوكل كاهناً لا يكون اشياياً في تكريسه كاعلم كونيك ثالثاً لا يسلط السرا وكاهن الميراث
حديثاً او قديماً لكن يرتكب دنياً عظيماً من يستعمل التيتيق الذي جاز عليه اكثر من علم
واحد لذلك في يوم الخسيس الكبير جرت العادة ان يقرق الميراث العتيق ويكرز للميراث
الجديد حاشية ولا جناح على من استعمل القديم اذا كانت العادة جارية على هذا
النوال كما يري في كنائس متعددة في بلاد الشرق النصارى اما المادة الغريبة لهذا
السر هي وجهه شكل صليب يديس الكهنه ولها لوقا الميري في كتاب

لم يكن ليس لقب هذا الرب وضع اليد وهذا يسميه من لوازم الرب فليخلص مما
نفسه اولاً ان المسقى ولو وجب عليه ان يذهب بها وجهه الماين من حيث الوجه
كان اذا ذهبن يا وجه الماين لا يسطل السرج خلافاً لسوارس الذي ربح ان السرج اذا
كان بهذه الحالة ووجد عدم ابطاله هو لانه حقاً كل موضع يد المسقى كمن يركب
خطاه متى لم يخطا الفته اليه ومن لا يمان ولا كبريوس ان خطاه قد يمكن ان
يكون سرياً فخطا تانياً على ما يتبين من العقل الصافي انه ينبغي على المسقى ان
يذهب بيده خلواً من واسطة اليد واللا يسطل السرج حيث ان امامه ويجب بوضع
اليدين فيلويوس ولا يمان وزعم اسكوبوس ان صحته ممكنه ولو اعطي بالثوبين
جهة الصورة الحقيقية التي لا بد منها في الكنيسة اللاتينية وهي هذه امي انا ارجو
ياشارت الصليب المقدس وابتكك بيرون الخلاص بسم الاب والابن والروح القدس
حاشيه واما الصورة المشتهة عند الشرقيين فهي هذه ختم نعمة روح القدس وهي
مواظبة السابق ذكرها وما ضاهاها وتقال على حدسوي اعني بعني واحد
النص

من هو حامد التثبيت ومن هو قائله اعلم ان الخادم الخاص لهذا السرج هو
المسقى وحده مستقيم الذي كان او خاضعاً عن المعتاد القويم او خروفاً ويمكن
ان يغير خلده كما هي كلياته وادان اليها كما علم هو العالم فيظهر من ذلك
اولاً ان المسقى من الماينة سالتثبيت في كنيسته لم يكن تحت سلطانه او اقتبل
احداً لم يكن من رعيته خلواً من رعيه فالصحيح كمن يخطي خطاه جسيماً
لنتفهمه وقد روي في رعيته خروفاً تانياً اذا ثبت المسقى واحداً من المواقين اليه من
رعيته غير ملة لا يخطي اذا اظن ان اسقنهم راي بذلك لا سيما اذا كان عادة جارية
او عسر على الرعية قبول التثبيت من اسقنهم بعده اوله منه كاعلم تايروس وما
خلافاً لورايجنا تانياً اذا تأخر المسقى عن خدمة التثبيت مدة مدية فيخطي خطاه
عظيماً لاعلامه الشعب خبر الكبر او يسبيلك ان تعلم ان التثبيت لا يبرح الماين معتد

غير

غير وثبتت ويسان ذلك ان الروح القدس لم يخل على التلاميذ في علية صهيون
لا بعد عتادهم بالماء قلاتصال السيد المسيح معهم ومع ذلك انه تقليد قلاتاه من
اليعة المقدسة وان الجمع يحتاجون الى ترميم قاتلونها ويجوز تحت كل واحد
من التعمدين اذا لم يكن سب مانع من قبول السر وفعله فاقنع من هذا الحكم
ان الاطفال والمريدين العقل يمكنهم قبول هذا السر الالهي لكن المصوب ان يخرجه
الي ان يسلوا اشدهم خوفاً من قلة الماكرلم اللابن عند من يعمل فيتمه وذا راي من تكرره
لاجل نيات قابله وحفظاً لتسلم اليه ومع ذلك لا يخطي من تأوله قبل الاتحاد
الساح ذكره مثلاً اذا غاب المسقى مدة مديدة امكن ان الطفل تحت خطا اليه
فيخره وجب فيتمه على راي لا يمان وفيلويوس حتى ولو لم يكن باسروزي وشله
يحل تثبيت الجاهلن لايما اذا كانوا صبيحي العقل باقداوي معرته ولو لم يسطوا ذلك
من باب السرط المكافحه والمجاورة الروحية كما علم سوارس وفيلويوس ولا يمان
وكونيك

الجزء الثالث

من ما ضرورية التثبيت وكيفيته قطع اعلم ان التثبيت ليس بفروزي الخلاص
باسم كني لان الكنيسة لم تلم التاكرين قبوله بالتصديق ولا دليل يدل على انها امرت
به لامن الكتاب المقدس ولا من تقليدات الرسل ولا من ما حيفة السر ولا من القصور
به وان قيل انه توجد بعض قوانين امرت به فتجارب لم تصدح بذلك ارتفاع
ضروريته ولكن لاعلي الاخلاق بل على الطريق المصوب كما علم العلامة خلافاً لفسطوس
وقديسك في رورده حال من الاحوال ان يكون قبوله واجباً لئلا يخلو من باب
وحيت تحت الذات او تحت القريب او قطع الفك ولتتقوية النفس اذا حيق الظن
من احتمال عذاب الكفرة اذا كانت الامور فاقلاً هذا السر المقدس فيتمه من ذلك
اولاً ان الذي يهاون بتبول هذا السر اذا لم يحصل من ذلك شك ولا يمان احواله
له احتشاً فلا يركب خطاه ممتاً كما علم سوارس ولا يمان وروناجين لانه لا يمتد
تلم بذلك البتة تانياً اذا تركه احد معتقداً كانه في رعيه كعطب الصبيان فقد

اذ به ذبا جهنما بالثا واما امر الجمع التريتي فهو شرطي ولا يلزم به بل المتبدت
ان يتجروا ورجات الكنيسة ومع ذلك اذ تركه احداها لا يعلم ان يكون بل لا يدرسون
فليس ذلك خطأ ممتا وزاد على ذلك ما ورا ان المستق لا يات انما ممتا اذ اشترط
انما غير تيتي او رجب من التيت فكان هو غير تيت واما طقس التيت فلم
اولا انه يجب على المستق حفظ الرتبة الما ر بها في الكنيسة واذا تيت خلوا من
تياب الكهنوت والتاج والمكان وامثالها فانهم ترك حبيا واذا ترك طقسا من الطقوس
كلم الكس وما يتنوم مقامه فلا يجب خطا ممتا ويجوز ايضا ان يهاب هذا السري في كل
مكان طاهر ولا يترك ولو كان خارج الكنيسة وفي كل ساعة وايضا لصل الطهر والقدرا في
كل طقسا تايلا لا بد ان يكون مع من قصد التيت اشبين واحد فقط واما اوليوس
العلم امار ان يكون معه اشبيك ومن حيث المشين قال اسكوسس وكوتنيك
انه اذا كان بغير تيتيت فلا يعطي ممتا وان دعت الضرورة ولا عرضا خلافا للجمهور ولا
لحقه قرابة ورجته على راي ساكن وسوارس خلافا للسفسرس وصا وينبغي ان
يكون غير اشبين الهاد ان امك ولا يكون راهبا ان لم يكن اسقفا وقال بعضهم انه
يجوز للاهب وللراهب ايضا ان لم يكن ذلك ممنوما في قوانين رهبنتهم هكذا ولا اعتبار
اذا كانت المشين ذكر اذ انني اذا اجرت العادة الصدي سلكوا ان تعلم ان المشين
لا يلزم التزاما في تعليم التيت بل يقترب معه ومع والديه اقترابا رجعيا اذا مد
به اليه او مسكه والتيت يجب ان يكون على جبهة ومعلمه وعليها صليب مرقوم
يحملها يوما او ثلثة ايام او مبعثرة حسب جاري العادة خلوا من غسل جبهة اما
اذا كانت سبب فلتخرج وتخرق او تحفظ بالكرام لكونها سطعت المبروت المقدس وسيلك
ان تعلم انه يجوز تغيير الاسم في التيت والخوكة المتولي على الكنيسة بلوه ان يكتب
اسامي التيت مع اشايينهم في دفتر الكنيسة ويان مراتهم لكون ذلك ايضا شهادة
لصحة تيتيتهم حاشيه ينبغي ان تعلم ان الجارية عند الكسوطا في الشرق ان الكهنه
يجوز من التيت للاطفال في اخر العادة والبيعة المقدسة سمحت لهم بذلك لكن عادة

الكنيسة

الكنيسة الرجمانية التي واصلت لان الما الشرقيين والفرين شهداء في القديم
لم يكن احد تيت بالمبروت لم الاستق فقط ويجب ايضا ان يعطي هذا السري بغير
الطبل ليكون متبها على حاله ويتمسك به ويستدل منه على ما يلزم به من الاعمال
الجيدة

الباب الثالث

في القربان المقدس وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في ذات القربان المقدس وبيعة اجزاء الجز الاول
من ما هو القربان المقدس انما سجد ممتا مع المبح ودمه البروم منه
تحت اشكال الخبز والخمر قوتار رجعيا للشفس فاستبان من هذا التعريف اولا ان
المشكال المقدسة مع جسد المسيح ودمه هي من ذات السرفانية ومن ثمه قرضل
وللدنوس القليلات جسد المسيح ودمه هو السركم وذلك اولا لانه حسبما علم الجمع
التريتي ان جسد المسيح ودمه هو في هذا السرف تايلا لانه من حيث انه هو
فليس هو محسوس والجال لانه من ذات السري تيتي ان يكون محسوسا ولا يكون ذلك الما
بواسطة المشكال فالافضل لادامن ذات السرف هكذا قد فعل مريوس وسوطوس
اذ علم ان المعارض وحدها هي من حيث السركم وذلك لان المشكال وحدها لا
تكل السرف لان القربان المقدس هو قوت المهي يجب لغايات السجود كما علم الجمع
التريتي تايلا تاول القربان المقدس ليس هو بذات السرف لاسر غير وخلافا لما
علم جبرائيل ولاجر جوهري لولا انهم خلافا لادريوس طار وشرط لازم ليفعل
السرف له كازداد النور في النفس تاكل واحد من الفطرين اي الخبز والخمر
وكل جزو منهما هو من القربان المقدس ليحاله وراثة استقل طبا من جهة المادة
كاختلاف الخبز والخمر لكن في معنى السرفاش واحد لا يدل على نية واحدة يجب
الى غلبة واحدة اي حفظ النية وازدادها كالم العلامة رايها ولوانه على ظاهر
الماتيين انه تكثر الما لاسر حسب فكا تارة الاشكال واجزاها ولكن على الحق

والحكم كلما تقدم ويناول بنفسه شي واحد يجب سراً واحداً لأنه مخاف على غاية واحدة وهي قوة النفس خاسماً اذا انكسر التزاي على مزاج كثير فهي على كل حال اسرار تصدده وبالعكس اذا اجري الكاهن التزيانه الى اجزاء كثيرة واقتاول عدة برشامات متدسات بدفقت واحدة او اكل شكل الخبز او شرب شكل الخمر لا يتقال عنه انه تناول اسرار عديدة بل سراً واحداً

الجزء الثاني

من ما هي مادة التزيان ح اعلم انه في باقي المسار توجد المادة على نوعين احدهما قديم والمخرى بعيد وهذا كذلك لانهما على نوع اخر لان المادة البعيدة في المسار المخرى ثابتة وتقيم والتزيم هي الاستعمال وهو الشيء الزايل وماها حاد المادة البعيدة اعني جوهر الخبز والخمر والذرة والتزيم اعني عوارضها هي متغيرة ثابتة فوالثا الان واقع على المادة البعيدة التي تتحول في حين التقدس الى جسد المسح ودمه الزكي فتجيب عن هذه ونقول ان مادة التزيان المقدس انما هي الخبز والخمر حسبما جافي الميخيل المقدس الطاهر ولا بد من تنقذتها لتحويل السر المائي ولايجل تقدس احداهما دون المخر كما ظهر من فعل المسح حسبما ذكرت الانجيليه والمجمع التريديتي في الجلسة الثانية والعشرين فتحصل من هذه النصوص اولاً ان تقدس الشكليات قد وجب بامر الاله لكون الذبيحة لا تقع بل بهما جميعاً ثانياً لايجوز تقدس احداهما دون المخر حتى ولا في الضرورة الكلية اعني في حين تقرب الربيع المشرق على المنون حتى ولا للبابا بالسلطان ان يجعل ذلك مع هذا جميعه يمكن ورود سبب لا يتركز لاجله تقدس احداهما دون المخر غلاً اذا قدس ماء فقط المخر ولم يتببه على ذلك لم بعد هذه واذا اتجه على ذلك لم يحتمل اذ انه وضعا وجب تحراً لانه عدم المستطاعه على تحصيله الا بجله عظيم وشك جميع حينئذ ملامته اذا اتهم القداس على شكل الخبز فقط وهكذا اذا ثبت المعدل بعد تقدس الخبز وانفق الخبز بفتنه وكان ثم خوف عظيم تقبل وكيد خوف الموت او انه بعد تقدس الخبز سقط الكاهن مقتباً عليه اداة اشرف على الثوب واضاع عقله او خرب ولم يجد كاهن اخر ليتم الذبيحة

المقدسة لانه انما كان وجود كاهن اخر يجب ان يكملها وان كان الذي هو له الخبز يتطلع تناول التزيان فينا ولم جزاً وسبب ذلك ان تعلم ان تقدس احد الشكليات ولو لم يجل دون المخر لكنه يجب اذا اتى عليه الكلام الموعود ويحول حقاً جوهر الخبز الى جوهر جسد السيد المسيح ولذلك تجدد الى نوعين قبل تقدس الخبز

الجزء الثالث

من اي خبر يجب ادخاله ليكون مادة للتزيان المقدس ح ان الخبز الذي يجب ان يكون مادة التزيان هو خبز القمح فقط المستعمل بين الناس على حسب العادة وهو المركب من دقيق القمح والماء الصغري والخميرة لا يكون قد غلبه فساد فهذا وحده يقال عنه على بسيط اللفظ خبزاً وما غيره لا يسمي خبزاً على الإطلاق بل خبز كذا وكذا اعني خبز شعير او در او امانا لهما فتخلص من هذه القضية اولاً ان التزيان لا يتقدس في اي خبز كان خلافاً لما تافوس ثانياً لايجل يخبز من دقيق المرز او الجلبان او الشعير او الحنظل وماها حادها كون ذلك جميعه على راي الجمهور يختلف نوعاً من التسمي كما علم الایمان وبوليجينا ويكولون ان لايجل يخبز من غير شعير كما تافى والطوبى كما يري في الشعيرة والمكرونة ولولم يفتقر بالذوق عن الخبز رابعاً لايجل بالخبر المجعوب بية عليه كالورود والمهزج منقذ او يمين او يليل او بسلر وغيره لكن هذه المذكورات ليست بالخبر المألوف وان صح التقديس بها على نوع بعض العمل لكنه لا يخلو من شك عظيم وارتياب جميع لانه على راي جميع العالمين ان هذا حرام لوقوع الشك وكذلك المروج بالخبر لايجوز تقدسه وبمثل الخبز الذي قدس حتى ان اكثر العلماء حرموا استعمال الخبز المجعوب بهما لكون البعض اجازوا ذلك لانه ما طبيعي خامساً الخبز المجعوب مع الخالة ارج طحين حب يسمي في بلاد العرب سيلكيه وهو قديم الشكليات التسمي الحقيقي فهو مادة تحت الشك لاختلاف العلماء بما هيته لان البعض قالوا انه يسمي التسمي وما نقطه زم اخرون انه يسمي بالذوق ايضا فلهذا لايجوز استعماله في القداس اذا وقع واختلط مع دقيق التسمي وما

قليل من شعير وغيره وتقطر او تقطرات او ثلث من الزيت او الخ وما شاكل ذلك
لا تغير المادة ومنه الخبز الذي قابب النصفين والسادس الخبز الكاف فطير
او كان تهيئاً فهو مادة حقيقته للزيت لان اسم الخبز يطلق على كلهما كاحد الجمع
الترقيبي وكل من السججين يلزم بمقطعة طليقته وان خالفها يخطئ خطأ قبيحاً
جهلياً ولا يقبل اعتباره في حد ذاته الضرورة كاعلم يونانينا وفيلوبيوس وديوكورولم
انه قد جرت العادة عند اكثر الطوائف ان الزبانه تكون مستديرة الشكل بقدر معلوم
ويجوز عمل القدراس باصغر منها كالجوز الذي يتناولوه العوام ان لم يوجد غيرها ولا يكون
القدراس بالجلالة الرتبة وان دعت الضرورة فلا يخرج ذلك ما خلا رقع الشك واليسر
في ذلك هو عدم الوصية وان كانت زبانه مستديرة سابقاً فيجوز رفعها مع الضخمة التي
صار بها القدراس كمنه يلزم تناول التي قد سماها **الجوز الرابع**
من اي غير يظن استعماله في القدراس لا يليق لما استحال الخبز المصنوع من حب
العنب وهذا هو من نفس المايات كاحد الجمع القلوتريتي فلهذا البورد وعصير التوت
والرواق ليسوا مادة وليس في القدراس ولا المحرم لانه لم يلزم بحد الخبز وهو كالخبيث
بالنسبة الى الخبز. واما الخبز المستخرج من الزيت قال المعلم ورئيس ابيكو انه
كان من حيث انه غير حقيقي لك لا يجوز تقديره بوجود غيره ولا يجوز استعمال الخبز
ايضاً لانه يفسده مخرج من مائة الخبزات وقع الشك بصدق تقديره او تناوله هل
كان يجوز او خلاً من الكاهن من الشك ويحتمل انه كان محرم كاعلم تاسبوروس العنب
او الخبز الملول غير ليسا مادة لا يثبت لكونها ليسا مقام مشروب لان الخبز الذي في الخبز
لا يدعى غير مشروب بالبدن غيره منه ومادام على هذا الحال لا تدل عليه الصورة
ولا الرعية يستعمل كاعلم ديوكورولما بالام والايح السري الدرس وما شاكله ولا في الخبز
المغلي اذا انقش في طبعه نصفه او ثلثه كون هذا لا ينسب حقاً الى الشراب بل هو من
الطعام ومنه الخبز اعني الما الخبز في الكثرة لا يصح به السركاعلم فيلوبيوس
و ديوكوروتانيا السطاري يصح التقدير به لكنه لا يجوز لكونه ممتزجاً بغير التليل

التقديس ومن قدس به قد ارتكب خطاً كبيراً لكن اذا است العزوة مثلاً اذا لم يعلم
وجود الخبز الصحيح او صار جعل الشعب وطلب القدراس بوزارة ودانته فيجب مجوز
وكذلك لا يجوز الخبز المسلس اي المختلط باجزاء مثله وقيل وغيره ولو لم يقطع
الخبز واذا سمح الخبز وما لا ياتي الخبز القبول عنه كالقول في الخبز الذي عفن ومن جهته
الخبز المجلد في البصق والواحدة من المواد المتكوك بها واحزون انتوا حتى ذلك لكونه
لم يخرج عن جوهر الخبز ولا عن تسميته وهو بزيادة مشروب واذا صار جليداً بعد التقديس
يسمى الميع تحت اشكاله واذا اعترض معترض بقوله ان الما المجلد ليس بمادة للهاد
فتبين لمن ادرك ذلك ان الزبانه الهاد هي ذاتها عمل ذات قال ولا الخبز المجلد مشروب
اجبا ان هذا هو الذي له والمعارض يمكن ان التهاجيراً والخبر اليابس هو قابل التقديس
وذلك الخبز المجلد وان اردت القول ان العنب ولو سهل هو فيجوز ولا يصح السريه لانه
ليس يخرج بعد تناول ان العنب هو ما كثر لا مشروب الخبز المجلد ليس كذلك مع هذا
جميعه يخطئ خطأ قبيحاً من يقدس عليه فيجوز واذا اجلد في الكاس يجب على
الكاهن يحمله بالنار او يضع على الكاس مناديل تحت حاروا ثالثاً ان الخبز اذا كان
اسود او ابيض يصح التقديس به لان كل منهما غير حقا ولو اختلفا لو تداخل ان الخبز
لا بد من مزجه بالماء لكن لا بامركلي كانه ضروري لتحويل السريه لا كرايا الوصية الكثيرة
التي امرت بتلك العادة ومن خالفها فانه يحرم جرماً مائتاً فلاح مما مضاه اولاً
ان هذا الممتزج لا يطل ذات التقديس تانياً ان هذا الممتزج الما الضروري
امزاجه ان يكون عنصرياً وسيراً جداً كالتقطين او ثلثه فقط ولا يجاوز ثلث الخبز لئلا
يتبع الشك في صحة المادة واذا استعمل احداهما بالورد وغيره من المواد الحامضة فانه
وانتم السريه لما ان فاعل ذلك يستقط في خطا جهلي لمخالفته وصية البيعة وعادتها
بأمر تليل كاحد الجمع القلوتريتي ولا يغلو من الغطاس تعاطا الما الحار المائي
البلدان الباردة جداً خوفاً من تجليدها ثالثاً ان السريه الممتزج في اناو الخبز ولا
في الثمينه في عينه ولا في البيت بل على الميع في القدراس حسب جاري المادة

المقدّم للتدريس قليلاً كعادة البعض ويكون ذلك بعد الكاهن اذا قدس قديماً
بجلائل الرتبة او بعد الشماس كعادة الرومانيين في القدس المارح لان مرجع الخدم
لا يكون رابعاً اذا ترك احد المروج فتنفق العمل قبل تقديسه فيجعل منزهه وان
لم ينطق لم يعد تقديس الكاهن فلا مرجع خاصاً وهذه الرصيدة اعني عدم مرجع
الكاهن بعد التدريس لا تنفع عابراً بعد تناول الأكل كفضل النمل والمصابع وهذا المار
من تعليم رومانيا وديانا وفاقونديوس وماري توما الريس ويوكو

الجزء الخامس

من ما حي الشرط الواجب حفظها للتدريس مادة القربان جواب الشرط الاول
ينبغي ان تكون المادة امام الكاهن حياً وذلك لان المسح رسمه هكذا ولا بد من
ذلك لتصح الصورة لان الفاعل غير بلامه الي شيء حاضر قابلاً لهذا هو جدي
وهذا هو جدي. وذلك من ذات النتيجة التي تقتضي حضور القربان ثم ان اليعنة
المقدسة ليس لها عادة في البسيدة فلاح من ذلك اولاً انه يحل تقديس الخمر في كاس
مغطى اذ اناء مسدود بمثل تقديس الخمر في الزبد والبرشان في الصغيرة وذلك
بشرط حضور هذه الاشياء امام الكاهن: واما اذا كانت البرشان تحت الصلوة او الوجه
بمعرفة الكاهن فتقدسه تحت الشك ولا يبرهن ان يوم عظيم وخطا تنزل ويصح
ايضاً تقديس المادة من كاهن اعني او من يدرس في ظلمة ولو لم يصرفها ربيب
هذا كله لانه ليس من الواجب لحضور المادة ان تزي او تلبس بزائفا بل يكفي ان
تزي في الزمان المختص لوضعها تانياً الاصح للتدريس اذا كانت المادة ورا الخدم او
وراجدار وفي التبة الموضوعة على المروج لحفظ القربان لكونها بعيدة ولا يمكن ان
يشار اليها بالقول هذا هو جدي والجدار ليس بمقام الاناء او الخطا وهكذا ايضا
اذا كانت المادة بعيدة جداً حتى انه لا يصل اليها النظر وقد اجتنبت العلماء في حذار
بعد ما ذكرنا في صحة تقدسها اذا كانت بعيدة نحو عشرين او ثلثين خطوة وكذلك
اذا كانت مادة جارية بهذا القدر حتى انها الصفر عادة غير محسوسة لان السرم

ذاته يلزم ان يكون اشارة حية ويدل عليه القول كما اتفق سوارس والواسكي
الشرط الثاني يجب ان تكون المادة معتمة حينه مفردة بقصد الكاهن وذلك يقتضي
من قوله صاهو: ثم ان الافعال لا تعرف في الحليات بل في الجوزيات المتخفة بظلمة
من ذلك اولاً ان الكاهن اذا قصد ان يقدس بضامناً اجزا البرشان كللتها
او صغرها وامثال ذلك خلوا من تعيين ولم يبرهن مثله اياً جرياً في القدس
غير حقيقي تانياً لا يصح تقديس البرشان اذا وضعها المعد في العمدة او تحتها بشدة
من جهلة التدريس خلوا من علم الكاهن والفتنة اليها لان الكاهن لم يقصد بتدريسها
من حيث ان التدريس المبرهنة وكذلك لا يتدريس نقط الخمر التي خطت خارج الكاس
وعلى رأي بعض العلماء ولا النقط التي التفتت به من داخلها لان ارادة الكاهن
لا يتدريس الا ما كان معلوماً من الخمر كعلم سوارس ويخيلدوس ولايمان وكونيتك
خلفاً لانيروس ورومانينا ولهذا يجب على الكاهن ان يعزم بيته مرة واحدة
بقطع تقني عن الجميع انه لا يتدريس هذه النقط ولا الفتات المتعلق بالبرشان ايضا
لان الزلة الفكر من ضميره كعلم ديانا واسكوس تانياً اذا وضع الكاهن برشاناً كثيراً وقصد
ان يقدس اربع برشانات او خمسة متميزات او كل البرشانات ما عدل الشفلي فالتدريس
يحل لك فاعل هذا لا يخلو من انهم عظيم واذا اتفق انه اخلط الخديشات مع الحليات
من التدريس حتى انه يجوز تغييره من غير الرجوع الى المروج ويتصدق تدريس المبرسا
بقديسات فقط والواجب ان يقدس الجميع تقدساً شاملاً بقوله ما هو من هذه الجملة
غير وشمس فقد غويت على تقدسه ثم يقول الكلام الجوهري على الجميع وان علم الكاهن
ان في الجملة ثلثة برشانات لا يتدريس مع انهم متفرغ ذلك بتدريس الجميع لكون القصد
العام اقرب من الخصوص حيث انه اراد ان يقدس جميع ما هو امامه ولو انه غلط في
الصدرة واذا قدس القربان بعد التدريس ابراً في اية اخرى كانت مجزئة وراها فكلها
تقدساً معاً ويجب تناولها بجهل وان ميرر المتصقة قبل التدريس فيلزم لها ناحية
وبعد تمام التدريس يتناولها هو وغيره كانهما خبز براك لاجل التدريس والصلوات الباقية

واذا اتي على الزم بعد قرات اواحد غيره وضعا واعلم بها لكي يتقدمها في
تقديمها كما هو لم يعطى التعاضد اليها وقت التقديم ولا رفع القطع عنها بشرط
انها تكون على الصلوة او تقرأ بها لا تصدق سبق تقديم الجميع وتبت بالقوة واذا
قدموا للكاهن محله من البركات بعد التقديم يبرر وقدمها هو سر البتة فيجوز تقديمها
واعلم ايضا ان الكاهن يجب عليه اولاً ان يكفى اما البركات الواجب تقديمه وان
لم ذلك فانه يغني تالياً اذا قدس شيئاً خارجاً عن الصلوة فانه يغني تالياً اذا قصد
ان يقدم القطع الساكن خارج الكاس فانه يذبح ذبيحة جسم اما القطع الذي
داخل الكاس فالتك واقع عليها لان الكيسة الى المات لم تخم بذلك فلهذا لا بد من
سبحه عادة الكيسة وقال المعلم تانجورين ان من بهل ذلك لا يغني لكن سبح
ذلك ذهب الى ان سبحة غير مستحسن اذا لم يلتفت الكاهن اليها الا قبل التقديم
يسيراً او اما بعد التقديم فسبحها غير مبرر اصلاً وايضاً اذا قال الكاهن في ذنبه لست
او قد قدس عدة البركات الموضوع الا بشرط ان اتبه الى ذلك اما وقت التقديم او
قلما يكون وقت التقدم فانه يغني كما قال المعلم لايمان لكن المعلم السابق ذكره لم
يختص ذلك خطأ:

الجزء السادس

من ما في صورة تقديم القربان انه يجب ان يقال على القربان مورتان احدهما
على الخبز وهي هذا جدي والآخر على الخمر وهي هذا كاس دمي العهد
الجديد الذي به قدسكم ومن كثير من لفظة الخطايا واعلم ان هذه الكلمات اعني هذا
هو كاس دمي او هذا هو دمي او ما يساويها بالمعنى هي من ذات الصورة اما البتة
فهي اوضاع كاذبة على ذلك التقديم بونا وتوزا واورا وديريوس مع جمهور
العلماء خلافاً للسلامة ماري وماذا التزمين ان من يتركها او يدليها يغني خطأ
جهنمياً ولا بد من لفظ الصورة عن لسان المسيح ايحاً لا يوجه التغير قطعاً كما يقال ما
هو سابق الصورة كاعلم لايمان وبونا جينا وديريوس فلاح من ذلك اولاً ان الكاهن
اذا قال معللاً الموضوع تحت هذه الاشكال هو جدي او هذا الشراب هو دمي او هذا

الكاس

الكاس هو العهد الجديد دمي او هذا هو جدي الذي تقدم من يرمي العهد
او جدي هو هذا وما مائل ذلك فان التقديم يسبح الله غير جائز بوجه محتمل
لكون هذا التقديم ليس بتلقائي ومعنى الكاس واحد تالياً اذا قال ما هذا هو جدي
او هذا هو جدي او ليكن هذا جدي او هذا الخبز يستعمل الى جدي اذ ذلك هو
جدي او هذا هو جدي او هذا هو جدي السبح فان التقديم لا يسبح تالياً اذا
قال الكاهن هذا هو جدي فان التقديم مملوك به لكن اثبت محتمل لايمان خلافاً
لكونك

الجزء السابع

من اي متى يكتم السبح في القربان المقدس انه يثبت تحت الاشكال وبعد التقديم
وفي اصغر الاجزاء الى ان تتبدل وايضاً الخبز والشراب لا يذبح فيه فيجب من ذلك اولاً
ان التوبة المعتبرة تعطي في الكمال الاجزاء لان السبح لا يكتم واقف بالاكمل اجزاء للقرنة
المقدسة من الخمر الى المذبح وقال ديانا وديريوس وسلفيتوس وفاكوندوس وديريوس
التوبة لا تقبض الا في حال بلوغ الخمر المذبة الى المذبح تالياً اذا ضبط احد في ذنبه
المشكال للتقدمه حتى تتصل فلا يبرح التوبة لكونه بالكل السبح وشله اذا توفي المريض
قبل ابتلاعه القربان فانه لا يسبح فحين السر كقول ديانا وديريوس وبونا جينا تالياً من
كان غير مستعد لقبول التوبة المعتبرة لكونه مدنياً بالخطية وتناول جزءاً من القربان
فاندنم قبل اطلاق الخمر فانه يبرر بدميته وبما التوبة تناول الجزء الآخر كاعلم ديانا
وديريوس وديريوس خلافاً لبونا جينا وقالوا ايضا هولاء جبرائيل والقطايني انه اذا دمن
ندامت كاملة بعد اكله القربان بشرط ان ذلك يكون قبالاً لاحتلاله المراض في الصلوة
فانه يغني فحين السر ايضاً اذا تقاضي احد بعد تناوله القربان وكات الاشكال ياتيه
بعد علي حالها فيكون السبح موجوداً تحتها ويجب السبح واذا تناولها التقاضي تالياً
فيقال التوبة تايته كاعلم وديريوس اذا استرجع قليل من الدم المذبي بشرط ان لا يبرح
حتى كان بول لو كان غير مخمس لم يتنا وجود السبح به وما اذا اخطأ بخر صحيح
فيلبت السبح ما كتبه وكذلك اذا سقطت نقطه من الخمر المقدس في خرقة مقدس

ولا يستعمل ذلك الجزاء لاجل القربى سادساً اذا اخرج قليل من مشروب ماء الجز
المقتصد مائة لا يستعمل اليه من السج تباكاً وتعالى سائلاً لا يلام السامي الذي
يشتهي ان يكون قساً ليس له بالتناول من الفطير فلما انشغل على نعمتنا واول
التكليف اكثر مما يحيط بها واوله خطاً واحداً والى ذلك ذهب كثيرون من العلماء
كالواكي وبنو بليس وديوكو واسفرون وشله لانهم عباداً مادة جريز من
القرابات فاصداً ان لا تنقضي الاشغال سرياً في حركته وبهذه القصة يستمر السج عند
مدق مستطيلة وينزل النعمت احياناً اذا انزل استعداد الموضوع كعلم حواري وكونيك
وفاكونيس وكونيس وديانا

الفصل الثاني

في الصلة الفاعلة القرابات المقدسة

قد تقدمنا بايضاح بنية العلل كالمادة والصورة فهات الموت تتكلم عن الصلة الفاعلة
فقط اعني خادم القرابات وقديسات ما اذا يطلب لصحة فصل الحادم ما ذكرناه في
الاسرار الاولى من الجزاء الخامس من الفصل السابق وما المطلوب الواجب خدمته
وجوارها فيستبين من الجزاء الثاني ومن الفصل الثالث الموقد لان جميع الاستعدادات
الضرورية لقبول القرابات بالواجب خلواً من خطا اذا الفاعل لا بد له من ان يتناول
القرابات ضرورة فيكون اذا السوال هنا اولاً في من يختص توزيع القرابات ثانياً في
المطلوب من قبل الحادم عند توزيعه القرابات بالواجب ومن ثم ينضم هذا الفصل الى
جزئين الجزء الاول

من هو من القرابات المقدسة انما الكاهن المومن على الزبيد فقط او غيره
قد استجاز ذلك من صاحب الامر قولاً او رضاً والسبب في ذلك حركات الراعي تختص
بوراين عبيته والى الانه ان يعزى سلطاناً ولا لاسرار كعلم بولنجنا وديوكو فينتج اذا
من هذا الحكم اولاً ان من يتناول القرابات وليس له سلطان على الزبيد يحل خطا سيما
من حيث انه يمارس بحق غيره اساتقياً ومن كان ادبي درجت من التيسير فله حقه

الجزء الثاني واما القرابات فانهم يرون حراً كلاً ولا يجوز لهم الا بالامتناع
ذلك اذا تجاسر واعلاه خلواً من اذن الجزاء او غيره من العلل او غيره من العلل
المختصة بالقرابات او يمارسوا القرابات والعروض والآداب كان لهم وجه من صاحب البراءة
اذا انتفى عدم حضور الجزاء او اذا لم يتناول القرابات في وقتها ولا يتناول القرابات في وقتها
يتحل ذلك الي حقه اهلاً كانه دياناً ثانياً من يتناول القرابات ويظن خطاً مستولاً ان الجزاء
يرتفع بفعله فلا يحل له قبول الجزاء ويؤاخذنا ثانياً اذا ادعت الضرر الى تناول
القرابات لاحد الطرفين على الموت ولم يوجد خورده الرعية او كانت موجودة ولم يكن
المراتب بالقرابات فيجوز تعيين لكل كاهن ان يتناولها اذا اعدم حضور كاهن فيباح للشماس
الايجابي امتثال هذه الخدمة لانه عليه ما يراه الرعم والظن ان المطران واليا يابن من
له بذلك كاعلم لاهوت وبنو باجينا وحواري وعلم ان الشماس الميجابي يسمع له بتناول
القرابات القديس في حين الضرورة بامر الجزاء وان لم يحضر الجزاء فيغير امره بخلاف
الميعاد الكبار اذا كانت الجزاء في اشغال مهمه كاستماع المعتزات والاستعداد للوعظ
وما شاكلها كما ديانا والرجل العلماني اذا لم يحضر كاهن ولا غمام ايجابي ولم يكن
خوف من ارتكاب الخط فيجوز له ان يقرب ذاته ويغاد منقبي وقت الموت كاعلم حواري
وكونيك والمتقدم ديانا واوربا وديوكو خلافاً لاريكوس وواسك وصلوك المعلم اميكو
لم يتقبل هذا الراي لما اذا كانت الشرف على الموت في خطا ميت ولم تستل اخرتنا واوله
ولعلم ان هذا الفصل ليس بمجوز بالهول اذا اجرت العادة بعلمه كاعلم ديوكو وبنو باجينا
وفاكونيس والمتقدم واسكونيس خلافاً للواري وكونيك الذين رجحوا الكاهن
يجوز له ان يتناول القرابات القديس بعد خلواً من قدس اذا كانت مهمه قبيح كقولك
اذا طار من ربه او عسر عليه النعي الى الكيسه وذلك اذا اراد الشماس الميجابي باحضار
القرابات الي منزله اما اذا وقع من هذا الفعل شك فليقم منه ولعلم ان العصف
من الوجبات لهم وجهه واذن من الجزاء الروماني المظلم ان يرتفع في كل اسبوع كل
مومن يطلب منهم القرابات الموقد في حين الموت في عيد الفصح اما اذا استت الضرورة في

ن

ن

خط الموت فلا يحرم عليه تناول القربان ولولم يرض الخوري ومثل ذلك في الصباح
أيضا فينتج من ذلك أولاً ان الرهبان يجوز لهم ترتيب المومنين في وقت الموت وفي عيد
الصح اذا دعت الضرورة الحكمة كتركه اذا سقط احد في خطرة الخلاص تلياً اذا كانت
الضرورة تتبيل مثل اذا كانت المرض قتيلاً والخوري ياتي ان يفرجه ولم يتطبخ ذلك
كجاءه ويملكوا تلياً اذا كانت الوجوه عطاشاً لهم من الطراش فمن البابا يارياً اذا
اتفق واحد عدم الاستطاعة ان يتقرب في كنيسته ولم يتطبخ ان يطلب دستوراً من
كاهن خاصاً اذا كانت المرض يشتد عليه بهذا القدر حتى انه يلزم الحيا فتلول
القربان بجمع الزوايا الاخير ساداً اذا تناول المريض القربان المقدس يتبرأ احد
الزوايا الهي فيبعد ذلك لعل له تناول القربان المقدس من يد الرهبان ولكن لا يجوز
لهم اصلاً ان يحملوا القربان للمريض علانية خلوا من اذن الخوري والاستحقاق لان ذلك
من حقوق الخوارة سابعاً اذا كانت التناولون غرباً ومن خدم الرهبان ومن
اهل الدير

الجزء الثاني

من ماهو الاستعداد الواجب على الكاهن لكي تناول القربان المقدس الواجب
حج ان الواجب على الكاهن من حيث العقول والقانون ان يكون متوضئاً بجملة
التهمة للهوية وان يتقدم الى العمل بكل اكرام واوقار وان لم يكن ذلك فالاولى به
ان يترك تناول الاسرار الهيئية فلاح من ذلك أولاً ان الكاهن لا يجوز له ان
يحمل القربان المقدس الا هو متوضئ باللبس اللائق كالاستحارة والبطريرك والمصباح
الموقودة وان تفسد ذلك لبس الكاهن او انحلول المطار فلا يلزم بذلك لانه كما قال
بونا جينا انه في مثل هذه الضرورات اذا اخفي الكاهن القربان والصندوق في عبه
فلا يجب ذلك قلنا اكرام ولا عكس ذلك اذا كانت البلاد تحت حكم الخوارج وفي الاماكن
الخطرة يوزن الكاهن ان تناول القربان المقدس خلوا من كنيسته ويظهر لعل
التداس لا يجل عليه على حال خلوا من لبس الحلة الكهنوتية وهذا الاستغفاره
مستحق المرضي لانه لما لم يكن مادته سرالم تتغير احتراماً مثل هذا تانياً يجب على

الكاهن

الكاهن ان لا يدع المريض يموت خلوا من تناول القربان ولا ان يبادر اليه كخا بالخطرة
المقدسة وهو لا يسل حلة الكهنوت واما في ضرورة العواد وطاعة الخوري المبر بالكل
اعني انه يجب عليه ان يفرجه ليلاليب لها هلاكاً كقول بونا جينا نقلنا من العلامة
تالياً اذا كان المريض بعيداً فليدرك الكاهن ان يركب دابة حاربه خوفاً من السقوط
خلوا فالبروزا ويسينوا اذا لم تكن ثم عادة جاريه ثم انه لا يلقى بالكاهن اذا مشى
وتعب ان يعطي القربان المقدس لحامه علماني بل الخلق به ان يتوط الدخيرة الملهيه
في عبه رايها لا يسمع ان يدخل القربان للمريض بقصد ان يجعله الموت قبله فقط
اذا عجز عن تناوله لشدة المرض خاصاً اذا لم يتطبخ الكاهن ان تناول القربان بالايدي
والسباية فلا يسمع له بان يتاوله في بقية المصانع الاخر كجاء بونا جينا ويسينوا كلك
المعلم الكروزال قوليتوس قال ان ذلك يجوز اذا كان المريض مشقاً على الموت لاسيما
اذا استطاع الكاهن ان يمسكه اما بالباحين او بالسبايتين سادساً في ايام الزوايا
لا اذن الكاهن ان يتقرب المريض بلعقة وبالنز غيرها اويضع البرشانه في كفه ليتناولها
المريض يمد بل سبيله ان يتاوله يمد كلك بونا جينا نقلنا من سوارس راي ان ذلك
جائز اذا لم يكن ثم شك او خوف من السقوط على الارض اما اذا لم يتطبخ العليل
ابتلاع القربان فيسمى له ان يتاوله بلعقه مع قليل من الخمر كجاء المقدس وديانا
واسكوبوس سابعاً اذا عجز الكاهن عن المشي من الم القربان فيمنحه لغيره بالجل الى
الي الكنيسة ليتناول القربان المقدس للشعب كجاء بيسينو وديانا: ولعل ايضا
ان الكاهن قد التزم ان يتصرف بالقربان على جاري عادة الكنيسة ويصونه
من كان غير مستعد لتناولهم قسراً وجسداً واذا كان راعي الرعيه فليتاوله لكل
من طلبه بسبب لائق قولنا انه ملزم ان يتصرف بالقربان المقدس على طقس
الكنيسة لان ترك الطقس اثم ميين فينتج من ذلك أولاً ان من يعطي القربان
بالشككين حيث لم يكن عادة بذلك او خلوا من اذن البابا فانه يعطى ومثله من
يتناول المريض بشكل الخمر وحده حينما لا يمكنه ان يتناول شكل الخمر وقدم بذلك

المعكر وبونا جينا وسكن ويسبقو وبروزا كما نقتل دينا خلافا لما ذهب اليه
 تانياً من يقول القربان وهو غير متفق لباس الكهوت او غير شمه تقتل وعلوا
 من الصلوات المتعادلة فانه يخطئ ويعلم اننا قد قلنا سابقاً ان الكاهن يجب عليه
 ان يمتنع عن المتقين عن الاسرار وان لم يمتنع فانه يشاركهم بخطيتهم ولكن قد يصرح
 احياناً ان ياولها الغير مستحقها وهو يصرح من الخطية مثلاً منع الشكر او دفع ضرر
 جسيم عن ذاته او عن الذي يخدمه كالمعكرونا ويسبقو فاستبان من ذلك انه
 يخطئ اولاً من غير ان يخطئ بل هو من العرفه والتميز وذلك يكون على اغلب
 العادة في السنة الماشقة من يوم تانياً يجوز لك ان تقرب الذين عادي المعتل وايضا
 اذا عرض لهم ذلك بعد كمالهم تخفيف يجوز لك تناولهم ومشاركتهم في الاسرار الالهية
 في حين الموت كالمعكرونا لم يمتنع من طوطم بالخطا قبل انخراطهم عن دابة
 المعتل ولم يصرح بتناولهم قلنا اكرام واقار واحترام تانياً من يقول القربان
 للخاص على الظاهر كالرأي على علية والزواني المشهورات وضابطي السايك وديب
 اللامع السجدة كالبلهوات وخيال ازارا قولنا الظاهر لان من استبان خطاه لك
 فقط والتمس الاسرار امام معتل فلا يجوز رده لك اذا طلب منك فيما يناسب كاستنجاب
 منه كالمعكرونا وبونا جينا ولا يمان وبنا كوكو : واما اذا عرفت عدم استحقاقهم
 في المعترف فلا تقبل منه ولا يمان اتمه بيبك وبسبب واعلم انه يخطئ ايضا من يمنع
 الاسرار من المؤمنين والمعكرونا عليهم بالقتل شرعاً اذا تابوا الى الله ولو انكر واما انه يصرح
 به وما سجل عليهم بشهود ولو استر الشكر واقصا عليهم بعد فانهم يجب تناولهم كالمعكرونا
 تانياً ومن يمنع كثره تناول الاسرار عن ضعيفي المعتل فانه يفعل امرًا محذوراً كما
 علم حافركوس ويسبقو والذين ولدوا خرساً وضرباً فلا يترهم الآخرة واحدة في السنة
 كالمعكرونا ومن سكن فيهم الشيطان يجوز ان ياولوا القربان المقدس اذا لم يكن
 ثم خوف من قلته التوقير وكانوا في دابة عقلهم كقول سوارس وبونا جينا وجيئنا
 ثم اعلم ان الكاهن المتولي علي الرعية قد التزم من طريق العدل والحيه بمناذتهم

القربان

القربان المقدس في أيام الربا واما الكاهن الذي ليس خويكاح من تلك الرعية لكنه
 دعي الي ذلك لعدم حضور الخوري اولان الخوري لم يمان ياتي فانه يلزم حينئذ
 بهذه الخدمة وان اعني نفسه لا يتر من الخطا الضار للجنة وان قلت انه غير ملزم من
 باب العدل فنجيب نعم لكنه ملزم من قبل الحق الواجب القربان ويجب على الخوري
 حفظ الاسرار في الكيسه بخبرة مكرهه وان لم تكن كذلك فلتكن ملتبسة بكتات مقدس
 بالصلوات اليسيرة وان يتدبر امامه جليلاً وان اجملا ذلك اعني ايقاد الصباح
 امامه مدقيرم او بعض ليال فانه يترك خطاوي متاعلي ما علم ويتاوس وديانا
 فاما العلم بركسوس لم يقبل هذا الرأي وقال انه من الممكن ان يكون خطاوه
 عرضاً فقط اذا التقت على قيله ولا يجوز حفظ الخيرة بكمات لغير لافي الهائل
 البنية في منازل العوام ولا في حورس الراحبات ولا في دار الدين ولا اذا كان ذلك
 ابعاباً وادنا من ريس الكهنة

الفصل الثالث

في الشخص القابل لتناول القربان المقدس وهو ثلثة اجزاء الجزء الاول
 من ماهو المستعد للزوري لتناول القربان المقدس من جهة النفس وان
 كل من كان في حال الخطا الميت فالوصية تلزمه تحت خطية ميتة بالاعتراف قبل
 تناول القربان المقدس لان تقطوع الضرورة والتدبير اوبيا لتناول ولا يجد كاهناً
 يقبل اعترافه هكذا سطر في الجمع التريثيني في الثاوي الحادي عشرة الفصل السابع
 في المجلس الثالث عشر حيث يحرم الجمع كل من علم خطه لك وهذا اسناد على قول
 الرسول الملهي في رسالته الاولى الي اهل قريته انه يلزم تناول القربان المقدس
 ان يمتنع نفسه ويصلحها ويصدق لك بالكل من هذا الخيرة ويشرب من هذا الكاس
 ولا يمتنع ان يمتنع عن هذه الرعية سواء كانت كناسيه كاذب بعض الصلوا
 او الجبهه وهو المصح كاذب سوارس وفيلوسوس مع جمهور الصلوا قولنا انه يلزم
 بالاعتراف اذا كان متدينًا بخطية لانه اذا كان متدينًا بخطية حتى فلا يرضه المعترفان
 الروما كليا لان العرضيات لا تمتع من قبول النعمة اللهيية والقربان المقدس بذلته

فصله وقوته بموجها ولكن اذا كانت متطابقة بها كثيرا ولم يبرح عنها الى التوبه فلا يحصل
لها من ثمة التوبه ما يحصل للاظهار كعالم سوارس واليهان فينضم ما ذكرناه اولاً ان
من يشك في انهم هل جويت ام عني او اوسع ان المزمع كنه شكك بالاعتراض
يو فيلزمه الاعتراض قبل تناول التوبه ان يقول بونا جينا تعلقاً من ساكن ورجل سوارس
وسوارس وما في حال الضرورة حيث لا يوجد كاهن فيجوز له تناول عقوب
الامتناع الكامل وان سأل احد من كيفية هذه الضرورة فيجب ان يجيب ان يكون
ناطحه لازمه مثلاً في السقوط في خطر الموت او اذا التزم الكاهن ان يعطى بقر
مريضاً مشرفاً على الموت كعالم سوارس وكونك وديكوتانيا اذا لم يكن ترك القبول
لذا ياتبع شكك عظيم في خلاف موضه ثالثاً اذا كانت الكاهن ملقراً ان يعطى قدساً
لوعيته او لغير عيته ولم يوجد كاهن اخر غيره رابعاً اذا الزمه الامر للكنائس تناول
التوبه بالمتدبر في عطي المصحح الجيد كعالم انريكو وسيله اذا التزم الكاهن ان
يصنع التوبه في احد الاعياد ولم يوجد كاهن اخر غيره بقدر كعالم انريكو وسيلوس
وديانا وديكوتو لكن كثير من اشرف العلماء مثل كونيك وما وسوارس استحسوا
ترك التوبه من حيث ان اوامر البيعه لا يلزم بحمل اخر كون امتثالها لا يمكن ان
يكون كاتسوا الامر الالهى بحيث ان لا يحدث من ذلك شك او فسخه خاسراً اذا سقط
الكاهن بخطاميت بعد قدس الاسرار وفطن بخطاميت كانه ناسيد في الاعتراض
فليستحق استحقاقاً كاملاً وبتم الرجوع واسعه ذلك قبل تلاوة الافاشين السريه التي
قبل قدس الاسرار ولا بد من الاعتراض ان امكن خلواً من شك وخلاف موضه حكلا
قال سلفسترس وبادا وديانا وغيرهم خلاف ما علم سوطوس وانريكو الذي يكره هذا
بالاقرام الكراما للبيعه وقد راي ليهان ان هذا الرأي يترتب الى الصواب اكثر مما يترتب
الى الشك والسبب لان الكاهن في حال الجهد يمكن ان يستقر خلواً من توبه
عرضه الا اذا حصل على معله في التوبه من ترتيل وكرز فانه حينئذ يلزم بالاعتراض
كالخط سلفسترس حتى انه اذا لم يكن قادراً ان يقدم نداءه كامله فيكون ملقراً

ان يستقر او يترك القديس واما واسكن وازاد وزنا لا يخطئ خطأ ومما اذا لم
يكنه الترك خلواً من توبه بعد بشرط ان يخرج منه وبان يقدم نداءه كامله سادساً
اذا اتفق الحد في المبدء القديمة لتناول الاسرار وان كان خطاميت لم يذكره في الاعتراض
نسياً فانه ولم يستطع الرجوع الى جعل الاعتراض خلواً من الشك وخلاف العرض
فيكون له بالتناول اذا الجهد على الامتناع الكامل بمقدار وقته كعالم نادرا وفيلوسوس
وديكوتو وزم نصف العمل المنة لا يحتاج الرجوع الى جعل الاعتراض ولو لم يكن ثم وضع
شك وخلاف عرض لانه قد يترتبها باعتراضه السابق لخلواً من غيره وفي الاعتراض عن الكل
لكن يلزم ان يشك في الاعتراض الذي يقول انه قد خطا او قولنا انه يوجب تناول
الاسرار احياناً خلواً من الاعتراض اذا لم يوجد كاهن اعتراض لانهم منه انما اذا انك
غاب جعل الاعتراض المصالح في الاعتراض منه او غاب الكاهن الذي كان يوجب
الاعتراض عنده كثر في خطبه وحسن تدبره اولاً لم يجد كاهناً عالمياً سوارس لا يجزى ان
يعترف عنده من حيث انه راحب وانامه شتعه ويخرج من سقوطه الصار على مذهبه
ليس قولنا هكذا لان هذه العمل ليست بحلوه انما قولنا اولاً اذا لم يوجد كاهن
ويصير عليه الانطلاقات الى الغايه بسبب ضعفه وكبر سنه وكثرة اوجاعه وقصر الزمان
وصعوبة الطريق وما شاكل ذلك كعالم بونا جينا تعلقاً من سوارس وكونيكوتانيا اذا
كان الكاهن الموجود لانهم لقته او يكون عدم السلطات او عروماً ولا يمكنه
الاعتراض المامه بالخط عظيم او يكون وقع بخطيه مخوفه للريس وليس له سبيل الى
الذهاب اليه في بيده يوجب له تناول الاسرار خلواً من الاعتراض اذا اتفق ان يحصل
له ضرر قاتل في تركها كعالم تاسورينوس تعلقاً من فاكونوس ولكن قلب تناول
بالاخر المذكورة انه يقدم نداءه كامله بعزم نلت على عدم الرجوع الى الخطيه
وان كان كاهناً قدس بهذه الحال فلهذه البيعه بالاعتراض في امكنه حينها ان
المجمع التريديني

فإنه لا يمكن أن لا يهبط من الجسد ولا يهبط من ذلك إلا بعد طهارة ويكون
عوضا على الجسد فلا يجب المنع من قبوله بل لا بد من ذلك أولا أن الاحتلام
بالغنى إذا كانت كره لا يمنع تناول الثياب وإن صد وطوعا ولو اعترف به المريد فلا يحل
من خطا من إذا أتبع على تناول الماسك لهما إذا كانت في المات والمكاف
الفرقة موجودة بعدوان حله إذا كانت في المات كقولك أنه راحب فائق لغيره
يا مريد قانون تلك الزهنة تناول الثياب إذا امتنع بطلان ذلك شك في غير ذلك
بالتناول كقول سالك وبونا جينا ويوكو وكذلك إذا اتفق غلبت وحقق بونه فإذا
تترب لم يحل إمام الله ثالثا إذا امتنع من الخوخة فالأب القديس وشاور بالمع
عن الماسك فلا يكون إلى الغنى الثاني على ما سبق من الأسباب التي لم يمتد
على ذلك فإنه لا يحل وكذلك إذا التزم أحد الزوجين بوفاء الزوج ولم يبق
في طيبته اضطراب ولا ميل في قبوله لغيره لثبات هذه في المات ذلك أعني
طهارة بالذرة وتقدم إلى المادية الروحية فأنه لا يحل من ذنبه حتى كاعلم فيلوسوف
وسالك واسكوبوس وريجنيلدوس ولا يملك وبارس ثالثا فوارا الأبا القديس
أنه في يوم تناول الماسك رجل المومن لم يمتنع عن الجماع ولولم يحل إذا فعل ذلك
بنيته طاهره كالحزن من السقوط في الحرام أو لأجل النسل أو التزام بوفاء الزوج
كقول امبريوس وسالك ومركيتوس: والله الذي تناول الماسك لا يهبط
عليه أن يكون صاميا صوما طيبا أعني أنه لا يتلع شيئا من المأكول والمشرب من
اتصاف الليل وهذا الأمر يتبعه برح الجامع الذي أوردها فيلوسوف ولا يمان
وبونا جينا ويوكو والحاصل من ذلك أولا أن من يتلع شيئا من الأيجوزة تناول
الثياب القديس ولكن لا يمنع عنه من يتلع شيئا بالسهو أو من تعذر له يكون قد
تعلق فيما بين أسنانه كقول القديس والواسكي لكن على رأي ديانا واسكوبوس ويوكو
وتلويون فلا يهبط القديس يفعل ذلك عدما بالتهاون فلا يحل له تناول الثياب وهذا هو
الرأي الموصوف وكذلك إذا استطاع أوريق من الدرع أو قليل من الماء المخرج مع

الريق في حال غسل الثوب والامتنان وبلغ مع الريق أو دخلت برغته في حلق القطن
النفس وما شاكل ذلك فهذا جميعه لا يمنع تناول الثياب فلو لم يدخل في حلقه
أو شرب كقول فاكوندوس ويوكو وأيضا إذا كان أحد شيئا الماصطلي ولكن يفرجه
ولم يتلع منه شيئا فأنه لا يمنع من تناول الماسك كقول ويوكو وكذلك إذا استنشق بخر
البروطي وشرب الثمن وغيره من الأشياء التي لا يتلع إلا أن في الثمن ولولم ينظر
فأنه غير لائق يجب الامتناع عنه تأييدا من يتلع مع الريق ما القديس في السنوات
إذا بقي في الثوب وكذلك إذا وضع في فيه مسكرا أو غيره قبل الزفاف لم يهبط الحال يعلم
أورثاب أنه بلغ منه شيئا بعد استنشاف الليل فلا يجوز له تناول الثياب القديس كقول
إيمان خلافا لسالك وفاكوندوس ودانائيا إذا كان الكاهن قبل اتصاف الليل لا يمتنع
ساعه فلا يليق به أن يتعد أو تناول الثياب ولو لم يمتنع ذلك عمدا وكذلك ليس
بحمود أن يتناول الحدو أو يأكل مريضا بعد تناول الثياب إلى أن تتجمل إنك لا تجوز الحزن
وقالت المطهات ذلك يتم بعد صرع ساعه أما إذا كان الحزن غير مريضا وتناول منه كثيرا
فلا تتجمل في أشكال الأبعد من ساعه ويدين وقولنا في صدر القضية أن تناول الثياب
القديس لا يجوز إلا للصائم بهم ذلك خارجا عن هذه الضرورات التي ذكرها أولا
إذا اتفق خطر الموت أو أخطار الأرض واشتات الريق إلى ذلك ولم يزل الخطر يهبط
موجودا فحينئذ يحل له تناول الثياب القديس تأييدا على طريق الزيادة فإن كان
مقطر: وذلك بعد ستة أو سبعة أيام تخفى من تناوله السابق أو كاد به إيمان
بعد يومين لكن فليتنظر الإنسان العادة كانه ويوكو: وهذا يجب أنه لا يستطيع أن
يتناوله وهو صائم ووجود الخطر المذكور كاعلم الجوهري مثل ناو وراونديوس وريجنيلدوس
وسوارث ويوكو خلافا للواسكي والتقدم حتى أنه وإن لم يجوز للريق أن يتناول
الثياب وهو مقطر من قبل العادة فقط مع ذلك يجوز له أن يتناوله مخطرا إذا كان
المريض مستطيل لا يمكن تناول المصلح كاعلم أوريليا ونيون وكوتيك وريجنيلدوس
وانريكو واسكوبوس وسوارث ولكن حينئذ يتخفى المريضة مديدة غير ثنتين

يومها كاعلم بانوارا اذ عثر على الميام اذ تهايت كاعلم سوارس وانزكس وفناكودع من اعينته
كاعلم صليوس اوستة كاعلم اويلا ويندا وبسيفو ونيلوسوس وقدا حسن ديانا
داي حولا وتعه وقال اخرون انه يجوز لعلم الزربان انه يتناول باجوز اعطاه
للصبح الجسم الصالح كاعلم اسكرووس وانزافوس واخيرا انا الفزوت انه يجوز اعطا
الزربان المقدس كل يوم ليس بمعتول كمن لا يقدرا ان يمنعه من قبل عاداته او
يفتجه او يعاديه وهكذا تحت خط الموت كاعلم الايمان ولكن المصح كافتا الذي يجب ان
ينظر الى العادة الجارية وهي لسان العزوات المقدس لا يصلي الربيع المفضل الا اذا طال
المرض واسترخى خط الموت نحو سبعة ايام اذ تهايت كاعلم ديوكورن والى سليل حله يجوز
للكاهن ان اضطر ان يعرض ليقرب الربيع الشرف على المنون فلجأه البعض
ان اخذ الزواجه هولاء من الاطراف المهيبة واما عدم التطور فهو امر من الارواح الكليسيه
وبالتجته يجب تقديم الامر للمهي على الوصية الكليسيه بل ان البعض اكر ذلك من
حيث ان ذلك مضاد لما روي الصاده وتوقير الاسرار واجب من تعريض لاجسامه اذا
امكنه الخلاص خلوا من تناوله ومع ذلك فامر اخذ القربان في وقت الموت لا يلزم
من لا يستطيع نيله بموجب السنه وان احتاج الكاهن الى تناوله القربان لقرينه من
الموت ولم يكن موجودا انما يحل تناوله مع عدم الصوم هكذا ان استطاع يحلله
على القربان كاعلم بوناجينا وكوسينك وانزافوس وديوكورن وديا واليان وسوارس
والواسكي مع جمهور الصالحين اذ وقع الحمل في تريس القربان وخطه من البر
فحينئذ يجوز لكل احد من المؤمنين ان يتناوله ولو كان مفضلا كاعلم ديوكورن وسوارس
والواسكي ثالثا اذا اقتضى تميم ان يتقدم احد الكهنة الى المائدة فليطه بركه كوك
اولا اذ اسك الكاهن في الكاس ماء بوضا من الخمر واستعان عليه عند اقباله فيص
عليه ان يتلع الذي في فيه لئلا اضطره يطح معه الا انك لا تتدبر اعني الخمر
المهي ثم ياخذ قرا جديدا ويبرجه بقليل من الماء ويقدمه ثانية يتناوله ثم يعا لفته
وان لم يق عليه الا بعد عظم القربان فليده وان وقع النك في صحت الخمر يصب

القداس

الكلام الجوهري فلذلك الفلك ويحقق صحته تأييداً إذا اعتدوا الكاهن بصلب التقديس
وعلمه وعشوقه ان يدخل كاهن اخر مكانه ويتم القداس ولو كان معزاً تأييداً
اذا استفاق الكاهن بصلب التقديس وعرف انه ليس بحيايم فيكمل القداس واذا عرف
ذلك قبل التقديس وما امكنه ترك القداس خلوا من عكس فاعلان وعرض فليتمهم ايضاً
اما اذا كان قد اسد في خلوة وامكنه تركه فليترك رابعاً اذا اعتل اصابه وبالكاهن
وشرب الخصاله ومناول الاسرار لاجرة المؤمنين وناي في العينة بصلب من اجزاء
صغار معدود في ذلك القداس عنه فيوزن له ثمنها ولها كامل ديوكو وسوارس
وان كانت من قداس اخر فلا يخلط لمتا ولها كامل ما يوسرنا اما اذا كان ثم خوف
من عدم الاكرام مثلاً انه لا يصير قداس اخر بعده لك وليست ان تخط الاسرار
هناك فيجزى له متا ولها ولو كانت من قداس اخر كامل ديوكو وكراماتها وكذا ذلك اذا
تمم القداس ووجد جبراً اذ اتي اليه يراوياً بقاً فلا يجمع عليه اذا اكلم قبل ان
يشعل ثياب الكهنوت لان هذا الاكل يكون بوجه تنعيم التناول والتقدم كامل بولابا
وديوكو واسكوبوس خامساً اذا التقي بالكاهن او بالخلق جزء من الاسرار فليكتب
الكاهن عليه تحراً واما ويشريه معاً وان شافه ليرفعه باحد اصابعه الكرسيه
ويتناول سادساً اذا التزم الكاهن ان يقدم وهو منقطع ان لم يصل ذلك يقتل
ولم يوجد كاهن مقدس ولا يلبط فليط ان راي ذلك الاتزام احتضار الكليسة
واستحقاقاً بما يما فلا يوزن له بصلب القداس وان صار ذلك جهلاً وفيما ولم يكن
سبيل النجاة الكاهن الموت فيوزن له كقول ديانا وسلفسترس :

الحج:

من ما هو مقدار الزمان يستغرق تناوُل الفرك المقدس ؟ ان تناوُل الفرك المقدس
لازم ضرورة علمية للمؤمنين الذين بلغوا الشرح وفي وقت الموت ومنه ان عدة في قيد
الجحيم ولذلك لازم ان قبل ضرورة الواسطة بل هو يجب امر الى عالم سوارس
والواحد والواحد وفاكوندوس مع غالب العلماء قد اشتدوا ذلك من الكتب

المقدس ومن الجمع النشأ عليه القديس في الفصل السادس من الجلسة الثالثة عشر
ومن استعمل الاسم ومن رمان العقل ايضا لكونه القديس هو بولس الرسول
الذي لا بد من استعمله بولس الرسول في حياته كما راعى بولس الرسول في ذلك أولاً
أنه المومن اذا مرض مرضاً شديداً حتى اشرف على الموت او حصل في حال حصول الموت
او خاف من ولاة البكر او ركب السفينة لم يرد ينجف ما غايل ذلك فانه لم يتناول
القديس القزما يخطي بمخالفته خطاً ممتاً ما خلا اذا كان تناول قبل ذلك بايام بيعة
لكون القديس القزما من مقام الزيادة هكذا علم سوارس والواكي ويوحنا وديون
خلافاً للكتاب وارتاحوس الذين قالوا ان المصاب اذا تناول صباحاً وقع في خط
الموت غررة فانه لم يتم تكرار التناول بقصد الزيادة المحيرة والمفهوم يخطي خطاً متيناً
والرأي الاصولي انه لا يتم تحت خط كبير ويمكن لا تحت خطاً صغيراً كما قال صاحب
والتطابق تالياً اذا اكثر القديس على العليل فيصلي جزواً صغيراً بعد الايجاز المدة
كامل ما كنس خذوا يا انا وان جئت القديس فيلجس بجور غير مقدس فان احتمله فليتناوله
المسار والم لا يقرب اصلاً وان سلم من القديس مدة ستة ساعات فلا بأس من تناوله ثانياً
اذا كان الولد احد امة وعرف للقديس حق المردوس سقط في خط الموت فليعط
في باب الزيادة ولولم يبلغ اشده وان وقع الشك في حسن مرته فمع ذلك فجميعه يوزن
لأن تناول القديس ولو كان ذلك ليس بلازم كما اشار لايك وسج سوارس خلافاً
لواكي واثبت ذلك ديوكو خلافاً لالانكس رايها اذا سقط احد بخطائهم
بعد خدع المسار يثبت الزيادة فلا يلزم اخذ الزيادة ثابتة بل يكفي الاعتراف بكون
يوحنا وديون ويوليوس وديوكو خاسماً من اهل القديس وهو في خط الموت فاذ بقي
منه لا يلزم بالتناول بولس الرسول ان يركس ويوحنا وديون سوارس لا يلزم الحكم
باعطاه لئلا يلزم الي ان يتناول القديس كامل سوارس وبولس الرسول خلافاً لاندروان
الذين في غيرهم من الحكم ان يقتضي عليه كامل فيوليوس واعلم ان السيد المسيح لم يكن
ربما احد رداً للتناول ما عدل خط الموت الكهنة المقدسة المتوجهة بروح القديس من تحت

زبان الفصح الذي ابتلاه من احد القديسين الي احد القديسين وفي بعض الماكن
يعيون ذلك من بدو الصوم الكبير وفي غير ماكن وسورة القديس ذلك من قبل العادة
الجارية اول اجل موعده من الواجب وبنوة ايها المعلم المعتبر في باسوق ذلك الي
زبان تعدد اذا كانت ثم علة داعية كعلم صا وبولس الرسول فيهم من هذا القديس أولاً
انه اذا تجاوز احد هذه الوصية ولم يتقرب في عيد الفصح يجب عليه ان يتقرب بعده كما
علم بولس الرسول وسوارس وكونك ديوكو وهذا هو الثابت خلافاً لالانكس ذلك تالياً
تقدم في انه اعتد ان يكون في ايام الفصح مكان اول رعيته عن تناول القديس
فلا يلزم ان يتقرب سابقاً حسبما علم ازديون وسوارس خلافاً للواكي ويوحنا
وذاكون وديون وان سبق تقرب وارتفعت العاقبة في زبان القديس فلا بد من تناول
القديس تانياً كعلم لايكس وديوكو خلافاً لايكس وسوارس وديون وديون
تعمل انه يجب على كل انسان ان يتقرب في ايام الفصح كي يستمن من يد عليه الزيادة
له اذن من الجبر المعظم اومن استغفم لالانكس هكذا جرت كقولنا واذ فينتج هذا كراه
اولاً ان الكاهن في عيد الفصح ان ما قدس فانه يتم حفظ الوصية تانياً القديس السوارس
الذين ليس لهم كيسة ثانياً لا يصح من جرم هذه الوصية خدام الربان الما اذا
سكنوا في الديرة العانة التي ليست تحت حكم كاهن البلد كعلم بولس الرسول
وصار رايها لا يفي هذه الوصية من تقرب خارجاً عن كيسة خلوا من اذن رايها
كعلم باوراداز وديون وسوارس العلماء ما عدل اذا تقرب في الكيسة الكبرى فهدو في الوصية
كعلم بولس الرسول خلافاً لايكس الذي اشترط بخوار ذلك ان يكون قد رضى بذلك المستق
ظاهراً او ضمناً والمفهوم باسم الرأي ليس خوري الكيسة فقط بل الطراب ونايه والمحبر
المعظم ايها الذي هو رأي الرعاة

الفصل الرابع

في القديس من حيث انه ديمت وهو خمسة اجزاء الجزء الاول
من ما هو القديس وما هو الذي يجب على الكهنة بخصوصه ان القديس هو ديمت
يتقدم بها جديداً يبيع المسيح ودمه بتقديم الجوز والخمر واستحاثها الي جرمه هذا

الجسد الحي والدم الكريم هو الجود المعظم للنفوس للآثار صرة الله وسلطان المطلق
على كل الذي لا حدة ولا تياتس ولعلها غير متناه مع ذلك لا يتبع على كل اناس
ان يتقدم هذه الذبيحة بقصد لغير المعية مثلاً فكر اني الانعام الحاصلة لنا ولا لا يتخطا
موجبه من الواجب او من الساجدة من الخطايا او الكرم القديس وما يطابق ذلك من
المقاصد الجيدة: ولعل ان فايقة القديس الواصلة اليان من الفعل المنقول ليعلمها
تعلق في صلاح الكاهن وهو يستطاع ان يغير بها الاحياء والاموات مع اني اخبرها
يقى له لاجل اخبرته: فالفاية السابق ذكرها هي معدومة على كافة الوجوه لان
القرينات ولو كانت خارجة لاصابي الذي هو السيد المسيح لاحد لعلوا غيره وهو قدوة
عند الله وحكم به عليه الاكرام لكن علي ما يلوح ان المسيح يشاء ان يكون لفاية القديس
حد: ويقتل على ذلك من فعل الكنيسة كونه اثارها تكرر التمسك لاجل علم واحدة
يا نعمهم من هذا العمل ان فايقة القديس معدومة كالمع بونا جينا فالعلم من هذه اولاً
ان الكاهن اترك عمل القديس ستم كامله خلوا من عدو مانع فانه يذنب ذنباً قتيلاً: لان
الكاهن يجب عليه ان يقتدي بالافعال لعلها اراد ان يرفع في المعابد الكبار كقول سلفوس
ويجندلوس وسوارس وكوسنك خلافاً لشارو وبونا جينا وديوكو ونايبريتو واما حيث
نودي بقبول الجمع التريتيقي فيقول عمل القديس في الجود والاحياء كلها اذا امر به
الكنيسة بذلك تاتيان بلتم ان يقدم قداماً من شخص ويتصدق بصلي احسن
التع لغيره فانه تركب خطاً عظيماً لانه خسر ذلك الشخص خسارة عظيمة تالاً من
يلتم بعمل قديس واحده لزمان طويل فانه يخطي ايضاً من حيث انه يخسر طاله كثير كما
علم سلفوس ويجندلوس وفرتدوس واما اذا تركه بالكنيسة فانه يزداد ذنباً ويجب
عليه ان يجره كالمع تايبريتو: ومثل يخطي الذي ياخذ من كثير لاجل القديسات
ولا يمكنه ذنبا الوعد البسدة كالمع سلفوس ويجندلوس وفرتدوس وقال بعض
العلماء ان هذه الخطيئة ليست بجسيمة كالمع سلكس وديانا والقيطاني والواكي واديد
الكاهن كثير من جانا ان يقدس لاجلهم فيفسد العلماء تال قد يكتفه ان يوفي الوعد

بقديس واحد كالمع اكثر من ذلك راجعاً الى المخل الكاهن اجريه من شخص
واحد لا يجوز له ان ياخذ جرة اخرى من غيره ويقدس على ام كلها ما وافقه
اخذت من المجرى من واحد نصفها من اخر غير وحيث يكون واما بقديس واحد
ولكن البابا اوربانوس منع ذلك وان سأل سائل ما هي مقدار الجرة في انها يجب
جاري المادة اذا امر به الكهنة وان لم يخدم امر ولا مادة معلومة تال بعض العلماء
ان مقدارها يكون كمات قوت الكاهن يومه ذاك واخرى قالوا كانت تلت يومه او نصفه
خامساً من اخذ لاجرة سلفاً لكي يقتدى على انه المخطي فيجوز له على الاطلاق ان
يوكل غيره من الكهنة الحاليين ان يعمل قديساً لاجرة اقل مما اخذ قلنا ان ذلك يجوز على
الاطلاق اشارة الى انه وان جاز طلقاً ولكن لا يجوز نظر الى هي البابا اوربانوس
الذي منع هذا ليقطع سيل الطمع عن الكهنة قلنا اذا صار فليكن على يد كاهن صالح
فلذلك لا يخسر الذي اعطى الجرة البليدة الحاصلة من فعل الجاهل سادساً الكاهن الذي هو ضام
الكنيسة ولو كان ملزماً بعمل القديس للرعية مع ذلك يعمل له ان ياخذ جرة من اي من
اعطاه ويقدس على اسمه الا ان يترجم عهد بخلاف ذلك فيلزم ان يعمل بوجبه سابعاً من
اخذ جرة ليقدر للاهوت او ام قديس ما او اعطى من مع من المذنب فيجب عليه العمل
به على قدر ما يسمع به طقس البسدة اعني ان كان ذلك اليوم يمكن ان يقتدى به على ام
ذلك القديس او للاهوت او اعطى ذلك الذبح فيلقدس ولو اعني ان لم يكن طقس البسدة
يسمى بذلك فلا يلزمه خطأ وجسيم ان خالف شرط من اعطاه الجرة كالمع ديانا وديوكو
تاسساً لم يقتدى كما اراد صاحب الوقف خلوا من علمه وبعثه بقوله من جهة الزمان والمكان
والتمدد فيخطي خطاً كبيراً اذا اصر على ذلك وليس له ان يستدبر رضي الورثة لانهم لا
يستطيعون ان يغيروا ما عاهدوا صاحب الوقف كالمع سلفوس وديانا واوربانوس
اذا دعت الضرورة لعلها لا يفتقر يمكن المطران ان يبيع له ذلك كالمع لنيكوس وسلفوس
وتايبر: وان وقع النع من الكاهن فيلزم الكاهن ان يقتدى بمكان اخر كالمع اوربانوس
وصا وديانا وان قيل ما هو خطا الكاهن الذي يقتدى في مكان اخر عند خلوا من

سبب دافع فهل يصح ما أتى في كتاب قال نورا وديانا وازدريوس ودرريوس وفاكوس
 انه يعطى ميتا وتذكر ذلك ويذكر اذا كانت الفعل ناذرا او لعل ما احتق قالوا انه ليس
 بعرضي ايضا اذا كانت ملتزما بالقداس في كل يوم والمسلم تابورين يبرره من الخطا الميت
 اذا قدس في كل شهيرة او مرتين في مكان اخر اذا كانت لذلك للذبح موجهة فخران من
 قدس اليها با تاسعا القاض الذي لم يدخل من اوقات الكيسة بشرط انه يتقدس فذلك
 محدودة فان لم يلزم بوقاها اما بنفسه او بغيره حسبما اشترط وجب الوقف وان
 خالف ذلك فانما يذبح ذبا ميتا وان كان الوقف لا يفي لصدرة القديسات فيجوز المظلمات
 ان يتلعدر هاجصور سينودوس من الكهنة عاشر من التزم ان يتقدس كل يوم لاجل
 الصلوة المصطاة له ونفسا يلزم ايضا ان يتقدس قديسه علي اسم صاحب الوقف ما
 خلا اذا لم يعلم قصده لكن مع ذلك يجزمه قالت العليا انه يوزن له ان يتقدس لذاته
 خمس مرات او ست في السنة وفي كل يوم جميع الاموات يستطع ان يتقدس لاي من شأ
 منهم ويصح له ان يترك القداس في الاسبوع مرة اكراما للامم الرحيمه فطامنه ان ذلك
 غير محال لتصور صاحب الوقف هكذا ولعله لم يقصد ان القداس في الكيسة الطائفة
 لا يعطى فان اطلعه والصلوة يلزم ان يدخل في يتقدس مكانه كقول تابورين وديانا
 حادي عشر من لا يستطع عمل القداس ارضه فلا يلزم باضال غيره مكانه ان لم
 يجازر ررضه شهرا او شهرا علي ما راه المعلم ويذكر القابل كانه في الامور الذموية لا
 تنقطع اجرة اذا مرض بعد هذه المدة هكذا يلزم في الملوثة لا يجب ان تنقطع في الامور
 الدينية ولما اذا تشاغل عن القداس بامور اخر فانما يلزم ان يدخل مكانه اخر اذ يورج
 من الملوثة بقدر تلك الايام التي لم يتقدس فيها لان ليس من الواجب والعدل ان
 يفر صاحب الوقف بسبب اشتغاله كعلم بواجبنا الجزء الثاني

قالا اذا شاطط صاحب الوقف

الكاهن الذي يذبح تلك الفايذة المقدسة بخلاف امر ربه فتوجهه صحيح ولوا انه
 يعطى كاعلم سوارس ولايات وديانا ويذكر خلافا لنادرا وليدما وايضا وقال دينا
 ابن راين حرا لاصيب تايما اذا شفع الكاهن في القداس ولم يتصدق بقدسه لصال
 النصفه لاحد لا قبل كلام الجعري ولا حال رادة الكلام الجعري فلا يجوز له بعد
 ذلك ان يعينه لاحد يكون اخذ منه المجره لانه الفايذة تحصل في وقت احتياز الموضوعات
 الي جسد يسوع المسيح ودمه وان عينه لاحد بعد التقدس فانه لا يصح العمل ومن
 ثم لا يجوز له ان يأخذ جرة من قدس حتي تألفا اذا لم يجب الكاهن فايذة القداس
 لاحدا وانما بهما الغير فالهال المانع ما فانهما يتبا في خزانته اليقنة كما قال المعلم سوارس
 او تكون القاض اول من كان يلزم ان يتصدق لهم خاصة كقول لايات ويذكر كرا بيا الفايذة
 اذا كان بشرط قدس في فانه يصح كمن يقول اشأت اقدس علي ما قصد ليس اليوم اما
 اذا كان بشرط مستقبل فان العمل يطل كمن يقول قدس في ان اقدس علي اسم الذبيحة اذا
 سالتا ايها يقول في عنده او علي اسم الذي سيعطى اجرة او علي اسم اول من يموت
 كاعلم سوارس وديانا ويذكر خلافا ليو تالينا الذي قال انه جاز ولكي لست اشور
 علي احد في هذا خامسا اذا التزم الكاهن ان يتصدق لاحد فلا يصح بعد وقته وقدسها
 بطنه انه قدس وفيما تحقق بلامته فلم يكن اذني ما يجب عليه سادس في يوم تمكاته
 جميع الاموات قدسرت السادة ان الكاهن يتقدس علي اسم كاتهم لكنه لا يلزم بذلك
 سابع اذا قدس الكاهن علي مدح غفرات الاموات فلا يحصل لهم الغفرات ما لم يتل
 القداس لنفسهم كاعلم ديانا الجزء الثالث

س في اي وقت من النهار كم مرة يجب على القداس لا يجوز الشرع في القداس
 عقيب الظهر حسب جاري السادة ولا تلا لخير كما جرت عادة الكيسة واما حد الجرف قد
 اختلقت العليا في قديده فبهم من قال قبل شرق الشمس فبهم ساعه ومنهم من
 قال بساعه ونصف ولهذا اذا وقع الاتفاق عند اكثر العلماء ان كل القداس عند شراف
 الجري حوز ان يشري به قبل طلوع الشمس ساعتين واعلم اننا قد قلنا حسب ما جرت عادة

الكهنة لانه في الاحوال التي ذكرها يجوز عمل القديس بعد الظهر وقبل الوقت المحدد
لعمل القديس فهو اذا حدث امر ضروري وعمل قديس استمر الى ذلك الحين واذا كان الكاهن
مستافراً ولم يصل الاغصيب القديس بجمع سامعه وكساده الشريين في صوم الكهنة اما السماح
بغير وصيته قبل النحر فهو اذا لم يخلل على الموت واضطر الى القربان واذا اجرت العادة
بالكبرياء لكي يتطعم سماعة الضلع والخدم اوفي ليلة عيد الميلاد وغيره من المياد
الكبار كما علم ديانا ولايمان وناورا وسوارس وكوتينك فلاح من ذلك اولاً ان من يقدم
او ياتر الوقت السابق ذكره فانه يخطئ خطأ قتيلاً لكن علي راي اذور ولايمان وبونابيا
وسليوس وديانا ان اثم لا يخل الى حد الميتة حيث انه لا يتجاوز ساعة تأنيلاً لا يخطئ
من قدس قبل صلاة المسح او قبل قراءة نصف الليل اذا كان ثم سب مانع وان لم يكن فانه
يخطئ مريضاً وهذا الراي اجماع صاب علي ماراي فيلوسوس ولايمان خلافاً للكثيرين
الذين احتسبوه ميتاً ولعلم انه يجوز عمل القديس في كل يوم فصاعداً الا انها وصية الملازم من
قدس في ذلك اليوم فانه يخطئ خطأ ميتاً ولا يوزن فيه بناء وله الفران القديس الا
للرعي فقط كاعلم اناضوس وكوتينك وناير تعلقاً من سوارس والواسكي وقدس من العادة
انه في يوم الخميس الكبير يصير قدس واحد يقترب منه سائر الكهنة لكن اذا كان سبب
من الاسباب فليس مانع ان يعمل القديس في خلوة ولكن لا يجوز ذلك بعد القديس الكبير
هكذا في يوم السبت الكبير يجوز عمل القديس في خلوة لايمان اذا ابتديت مع القديس الكبير
وسلك ان تعلم انه لا يوزن للكاهن ان يقترب سوى مرة واحدة في نهار واحد الا في
وقت الضرورة باذن الاسقف مثلاً اذا كان الكاهن متولياً علي قريتين بعيدتين من
بعضها بعض لكن يجب عليه ان يحضر القديس الكلي من ان يقترب من غسالت يديه لكي
يلت صاباً ثالثاً اذا كانت القسيسة ضيقة لا يمكن اجتماع كل النسب فيها لكي لا يلزمه
ان يقترب خارج الكيسة ويقيم مديحاً في القضا من ان يقترب مرات عدة كاعلم
لايمان ويولوكو رابعاً اذا اطلبوا من الكاهن القديس ان يقترب مريضاً قبل ان يقترب
غسالت يديه ولم يوجد كاهن اخر ولا قران حاضر كقول سلسنوس وناورا لكن قال

ديولوكو

ديولوكو ان هذا الحادث شريف من الحال خامساً اذا اتفق عيدين المياد وافي ملك او
امير الامان البصف انكر اجراء هذه العادة في حي الامور كما بنه بونابيا ويولوكو ولايمان
وكوتينك وديانا ويفرح وطلو اقداساً لكن مع هذا يجب علي كل احد ان يعتد
بتيج عادة بلوته ماد ساقصرت العادة عند الاثنين ان يقترب من راي في عيد الميلاد
ومع ذلك يجوز للكاهن ان يقترب مرة فقط ولا يخل الى ان يقترب في القديس وان سال
احد عمل يجوز للكاهن اذا ابتدى في القديس ان يعتد من اتمامه مرة من الزمان
لعرض من العوارض چه انه لا يجوز الصمت عن اتمام القديس اصلاً بعد تقيين
احد الشككين لكن يجوز الصمت عن اتمامه لعلات ذكرها اولها ان كانت العادة
جارية ان يكرز باصدرة الميخل والفق رايانها اذا قدم امير من الملوك او بعض
وزراء وليس لهم قديس غيره ومثال ذلك تالنها اذا استغاث الكاهن قبل الكلام الجوهري
علي مانع من المرائع مثلاً انه يغفل او ساقط في حرم او منع وما شاكلها او حذر قديسه
من هو حرم بشخصه رابعاً اذا دعت لذلك ضرورة لازمة مثلاً اذا اشرف احد علي
الموت والتمس الهاد او الاعتزاف فاذا رجع الكاهن بعد ذلك يعمل القديس فليستين
من المجل الذي تركه وان كانت المهلة تبقى علي سلمته ولم يكن قال الكلام الجوهري
فسيبيله ان يقترب في القديس من اوله كاعلم تالوس وديانا ولايمان وتبريرين

المبحث الرابع

من في اي مكان يجوز عمل القديس چه انه علي ما اجرت به العادة لا يجوز عمل القديس الا
في كنيسة مكرسة او مباركة لا يشوبها تقيين من خطا سلب المليات او نصت الصلوة
فيها بما امر ريس الكهنة كاعلم القديس في المجلس المديني قولنا علي ما اجرت به العادة
من حيث انه يوزن تارة تارة علي مدح وجول باذن الاسقف اذا كان حاضر
وخلوا من اذنيه اذا كان غائباً لاجل علل يوافي ذكرها وجول انها الذي يخالف السنة
الاعتقادية لا يخلو من خطا جهني كاعلم فيلوسوس ولايمان مع جمهور الصالحين خلافاً
لسوطوس وما واما العلل التي يسمي بذلك لاجلها هي هذه اولها الضرورة كقولك

اذا كانت الكيسة مهدومة واصفيرة لاشع الشعب وفي ايام الامبياد لاجل المعسكر
وفي كل يوم لاجل المراكب تحت الخيام وفي البناعة وصول السفن لكن لاني البحر
والله خوفنا من اوراق الدم المقدس: واما الان فقد صيرت العادة ان العباد اذا كانت
هاديا ووجدوا كاهنا فالواحد يتقدس والمخر يضبط الكاس بعد تقديس المراسم
سبح الخليل مطوش التامس ورواح الخامس ومن جهة المذبح بذلك فقد اختلفت
به العلماء فقال كونيئك وطريافوس ان هذا المذبح لا يبرهن ان يوحنا من المجر العظم
وزعم اريافوس ومركوروس وطريافوس وكرانا ان الله يفي ان يكون من ريس الكهنه
وهذا الراي صايه بدليلات جمع ترتانبه المساقفه المايحور بهذا الامر بسهولة فاذا
يجوز للاساقفه ذلك تانيها يجوز على القديس في الماكن المختصة للصلوة في الخاتل
ولو كانت غير مكرسه اذا كانت من سيب موجب لذلك واعطاه المستف ادنا وقدايم
جمع ترتان المساقفه لانتسب بهذا الامر بسهولة كما علم ديانا ومركتيوس وكروروس
وارنافوس وديوكو واورسا وبرسكوس تالنها اذا كانت لبعض الرهبان موجه
او لغيرهم ان يحضروا القديس في منازلهم بكان لايق فلا يجوز ان يتقدس هناك قبل
ان تبارك وتصلح ومن فعل بعكس ذلك فانه يغلي خطا وتقيلا الماني وقت الضرورة
للإجرام ذلك لاسيما اخذنا من المستف من هل تتقدس الكيسة اذا جري الخطاي
سطحها ادي مشارتها ادي كثرها وما غا لا ذلك في انها لا تتقدس بذلك لما اذا
كانت هذه الماكن مباركة خصوصا وان قيل من هو الذي يجوز له تكريسها واصلاحها
بعد التقديس في ان ذلك يخص المستف اذا كانت الكيسة مكرسة سابقا ويجوز ذلك
للكاهن ايضا الذي شره البابا ايضا بهذا السلطان كروسا البرورة لاجل الحكم
وان كانت الكيسة مباركة فقط فيجوز لكل كاهن ان يباركها تانيه باذن المستف
ينفع الما القديس اذا كان المستف حاضرا وخلصا من اذنه ان كانت ثم ضرورية وان
صار فيها قديس بعد تزيينها لا حسب راى بعض العلماء لا يحتاج فيها بعد الى
تبريكه كما علم تامبوروس وازريكوس وما تعلقا من ديانا خلافا لديوكو وان قيل

باي

باي خطا تتقدس اليه والمقبور ولا اذا قبل فيها انسانا عظيما يدعى بعد الملو
خلانا المحرق اليه المسجبة باسم الحاكم: ما علم اذا كانت عند الملك وما السك ضبطه
وقبله الماني هذا الماكن القديس: وقولنا ان القتل المحرم لتسفي القتل المحال ليد
للمناس الصديق المرفيد والتبني لويدي للمحامي عن ذاته: واذا عرض الدم خارج الكيسة
لانها لا تتقدس به بدون وقوع الجراح او اصله الطبعي داخلها تانيها تتقدس اليه
بسبك الدم او باطرح الرع البشري فهو يوجب تبرعها وذلك لانها لا تتقدس اذا جري
بها شيء يبرهن حيث ان ذلك لا يصدقك دم او سبلا ومثله اذا كانت الجرح صغيرا
او جرح دم كبير بخافه الهيان او بفطاة عرق: او ان الصديق القتل او جرح الرع
في الاحتلام الليالي كرها: او الجماع بين المزيجين ادخلوا من الثبات وسلب الهيئات
وما شاكل ذلك ما يصدق خطا لاني تالنا تتقدس الكيسة اذا دفن فيها من كان حرم ما يحرم
غير محتمل ظاهر باسمه او احد الكفرة ولو كان طفلا او انا يتيك ايضا كما علم ديوكو وايضا اذا
عدم الكفرها وانهم من عدم لاسقوط السقف او جرح من الجدران او دخول الجند والموالين
فيها بشادهم او ربط الحيوات فيها فهذا كله لا يقدسها لكن جرت العادة لوجوب حفظها
اذا حدث مثل ذلك ان يباركها المستف او الكاهن وما قلنا من الكيسة انه ايضا من
الذراع ولعلم ان في الحوادث المذكورة انما لا تتقدس الكيسة بمرثه الما اذا كانت وفيها جهارا
من ما هو زوال التقديس وترجيحهم في علم ان زوال التقديس يقال على امرها اذا بطل
تقدسيه او احتاج تجديدًا فيكون ذلك فيها من صورته وعطاشته اله فيخرج من ذلك
اولا انه اذا تعرضت كيسة من الكنايس فيلحق التقديس بالذراع ايضا اما اذا زال تقديس
مجمع من المذبح فلا يبطل تقديس اليه وما فيها تانيها ان تقديس اليه يزيل اذا عدم
الترجيح لانها اوسط القديس لما قبله بدفعه واحده: وان تعرض السقف لاول التقديس
لان هذا يحوي في الجدران تالنا اذا رقت بلاطة المذبح من بقية الثبات او كسرت
بعد المذبح رستي لم يبق موضع لوض الكاس والسيمة فان تقديسه يبطل وما قلنا على
الذراع التانيه انه ايضا على الجولة رايها يزيل تقديس الكاس اذا تقب في اسفله

التي هي صورية وأعلم ان قبة الكاس اذا كانت مركبة بلولب وانكسرت وحدها فلك رصتها
 تحت القاعدة فلا روع تقديمها وكذلك اذا انقلبت لها كك قد حركت المادة ان عيب قد حرك
 الطلي يركونها ثابتة حيث يوضع الجسد المقدس والدم وان ترك الكريس فلا بد من تركها
 مقدس خامساً تباب الكهوت تصوم التديس متى لا يمكن استماعها لثنت من رعاها مثلاً
 اذا انقطع الزنا راسي لا يمكن التزويج اما قطع ك الكهوت ولو خيط ثابتة اما اذا عنت او
 يمزق منها شيء فلا بد من تقديمه ولو وقع رقعاً لانه على ما قالت العلماء ان العرض يتبع
 ما الصق به واستنوع عليه كالمعلم ويكون كوتامبورثوس وكذلك اذا كان البطرشيل طويلاً
 حتى يمكن ان يصير اثنين فقط لا يطل تقديمه ومثله اذا كانت البلمة بوجهين وانفردت
 الواحد من الآخر سادساً الاجزاء الساقتة من اشيا كمرته لاني في كريس
 كجارة الكاس والمذبح المهدومة كك المشيا المقدسة لا يجوز استعمالها وبها خلوا من
 دستور البابا اوسيوبوس عثم: واما القويات القديسين فلا بد من اقامتها بموضع اخر
 مقدسة وهكذا لا بد من وضع صليب في مواضع الكنائس المهدومة واما المذاب الصنق
 فلتحرق ولا تستعمل للاموال الدنيوية

الجزء الخامس

سبع باهي الامور المطلوبة لعمال القديس في ان الامور المطلوبة لعمال القديس متحدة اولها
 ان يكون المذبح مكرساً من المسقف او احد الكاهن رؤسا البرورة الذين لهم هذا السلطان كما
 وجهم البابا ايتوسوس الثالث اوسن كاهن اعطي ذلك ويكون المذبح مجراً واحداً
 الكاس والصحفة ولا يجب ان يكون البرشات الذي يطلب تقديمه على المذبح في وقت التديس
 فقط بل يلزم ان يكون سبع البرشات الكبرة مدة دوام القديس ايضاً لانه معها زوايا واحد
 وتقدم كايده بعده واحدة وأعلم ان الذي يتدس الموضوعات يصلي الاجزاء المقدسة
 للشعب وقيل ان يتقرب هو ما قدس عليه فله ليس بلان لانه كما لا يجب ان يتقرب من
 القربان قبل ان تناول هو كذلك لا يجوز ان يتناول الاجزاء الغيرة قبل ان يتناول حوله لانهم
 الكبرة مقام قربان واحد كجمل الصلوات والبركات والتعديبات تتابع عليها بالسيرة واما
 لا يجب ان يتناول من الموضوعات قبل ان يتناول هو لالت الذبيحة القديسة لا تكمل قبل ان

يتناولها

يتناولها الكاهن كك المعلم تامبورثوس يصف من الخطا التي اذا عنت الضرورة
 ككناز الترتيب وضيقه المحال ولتصلي بالكنائس ونقول ان من قدس على مجمع
 غير مكرس فانه يغلي بخطا لم يات بها الا بدان بمذبح المذبح ثلثة اوجاه من
 الكنائس لانه ولو يجب راي البصف يكفي واحد يتي وعلى راي غيرهم يكفي واحد لا يتي
 في محل الضرورة فمع ذلك كتاب القديس الرومايف المطبوع بامر البابا اليكسوس الخامس
 ديس الخامس بامر بوضع ثلثة اوجاه وليس من الضرورة ان تكون قد بركت سابقاً
 وفي حين الضرورة يجوز ان تستعمل حوزات العوام الكنائس ثم تروا صياها بالثلاث يا من
 انما جيباً بلسبب الهيات من تقديم ثياب غير مقدسة من المسقف اوسن كاهن بشرق
 بهذا السلطان من البابا كاعلي لروسا الرهبان واما من جهة الزوايا الكهوت فليس
 بضروري لازم واما بامر بهذا الجنس الجمل فاذ عنت الضرورة للارضية لعمال القديس وما
 امكن تركه خلوا من صدر الشك فيجوز عمله خلوا من بطرشيلا وخلوا من زوايا وبغير زوايا
 او زوايا موصول او غير مبرك او يضع البطرشيلا موضع الزوايا والزوايا عرض البطرشيلا وقال
 لايمان وديانا خلافاً لفيلوسوس انه لا يغلي ميتاً من يخالف ما ذكرناه بامر جري خلوا
 من ضرورية كك بشرق زوايا غير مبركة س هل يمكن في حال من المحولات بكون يعمل القديس
 خلوا من حله الكهوت او المذبح في قد خلوا من العلي في ذلك قتال واما تعلقاً من ان يركس
 وستر اجزيت انه يباح ذلك اذا كانت ثم حوزة عظيم كخط الموت وما شاعلم ولم يكن احتسار
 للذين وضع فيلوسوس انه لا يجوز ذلك لعدم اكرام الذبيحة الالهية وايضا المتكوك كك
 تامبورثوس مير قايلاً انه ان جاز لعمال القديس خلوا من بعضها لكن لا يجوز خلوا من كلها
 لا يتابع الفلك وعدم احترام السر من هل يجوز ان تستعمل القديس الكهوت من اقواب العوام
 سواء كانت من اقواب نسا واقواب رجال في نعم كك يجب الاحتراز من ان تكون عتيقة
 جداً ومزودة ونقول عموماً ان الكاهن يجب ان يكون على حذرون ان يكون حوزات القديس
 وسخت جمل ولا يكون على خط جسيم من الخطا كالمع موارس ولباس ولايمان ولباسيون
 رايها ان يكون الكاس والعبيقة مكرسين واذا قدس احد هاتين الكاس غير مكرس

فيكون قد كرس بدم المسيح علي ما اراد ديانا مع ثمانية اخرين خلافاً للربوكو ولايات
 ويجوز قول القديس يوحنا من قديم قديم قبل تكريسه فانه ينبغي ذباً ميتاً وهذا القول يشبه
 جايه علي الصليب وباقي الجوارح التي تلي جسد الرب بغير واسطه واما المذابة المعد
 لحفظ الاسرار للهيبة وانه المذوق واما لها فالاولي ان تبارك ويجوز ان يباركها من لدن
 سلطان علي اصغر الجوارح واما الكاس والعجينة فليصفا من ذهب او فضة او قصدير
 واقلها يكون طاسة الكاس ولا يجوز كونها من رصاص او نحاس لكن البعض لم ينفوا الرصاص
 وزعم تاملور يونس وكاباتيوس انه اذا اتفق جميع كرم يعادل النصف والدرج ولا يمتنع
 عوارض الخمر ويكرهه فيجوز القديس يوحنا من جهة طاسة الكاس فالاصوب ان تكون
 مطليه بالذهب ولولم يكن الامر لازماً كما ان تكون الفضة من كتابتها فقلما يكون حب
 بوضع الكاس والصحن لانه يجوز ان تكون اطرافها موشاة بالذهب والفضة وغير ذلك
 ويكون بباركها من المذوق او من اعطي ذلك السلطان وتدريبها لا يبطل بالفصل ولا اذا
 تقربت ليعبر الكاهن للسلامة ولسنة من رومانيا وديوكو وكاباتيوس ويجب ان تكون
 نظيفة جداً ومن يقدس علي صفة موصيه جداً قال المعلم صا انه تركب خطا لوميت الدم
 وقاره لجسد الرب الذي يوضع عليها بغير واسطه سادس ينبغي ان يكون النافور الواحد
 كتاباً لتطفي به الاسرار واما الوجه الثاني فيجوز من اي لون كان وتبريكه كثيره السمحة
 لان في القديم كان جزاء عنها وقال الكلدانيون ولو كان اذ كانت الصلوة طويلة يجوز
 ان يستعملوا فيها عوض النافور سابعاً ان تكون السمحة كتاباً وتبريكها ليس يلزم كما
 علم سوارس وديوكو خلافاً لايمان لانا لم نجد نية تبريك هذه ثانياً ان يكون كتاب
 القديس حاضر ومن قدس بغير كتاب خلوا من ضرورة موصيه فانه ينبغي ذباً جسيماً
 لكونه ادخله اتيه يحظر الخلط تاسماً ان يكون حاضر خامس في حين الضرورة كضرورة تبادل
 التراب للشرع علي الموت او التراب القديس في عيد كبير ويجب علي الكاهن ان يقول
 ما كان الخادم ملتزماً بترانه ومن قدس بغير خادم خلوا من ضرورة فانه تركب خطا
 ميتاً لكن ان غاب الخادم ولم يجد للضرورة فيجوز له حينئذ ان يقيم القديس عاشراً ان

يكون

يكون علي المذبح صليب ولولم يلزم ذلك الزمان كلياً او قولنا هذا يصح عن خطا الكاس
 الكبير حادي عشر ان يكون علي المذبح شمعات مسليات تتدلى من خالق ذلك يغلي
 ميتاً كاعلم فالكونديوس ويخيلدوس واسكس خلافاً لثونس وبركتيوس ومن قدس
 ضرورة ولم يصدر عنك تنافي واحدة ولو شجيه او قدس كاعلم ديانا وكونديوس واما القديس
 خلوا من ضرورة فلا يباح به اصلاً كقول ديوكو حتى قال فالكونديوس وكونديوس ان الضواري
 اذا طفي قبل القديس ولا يسيل لانشاده فلا بد من ترك القديس ولو دعت الضرورة لما ولت
 الرضبة ثاني عشر لا يجوز قول القديس براس مخطي لما بذات الحجر الموعظ لكن المعلم لايمان
 قال ان هذا السلطان للاساقفة ولروما والديورة لاسيما في وقت الضرورة ومن قدس
 براس مخطي من غير ليقام الشكر زعموا ان خطاوه ليس ميتاً في حين القديس ولعلم
 ان كل كاهن يلزم التراب اعطياً يحفظ الطقوس الجارية في كنيسته واما اذا ترك شيئاً جزئياً
 فيمكن ان يجزأ من الخطا ميتة فلاح من ذلك اولاً ان الذي لا يترك الصلوات للامور بها
 علي ليس له القديس وغسل اليدين قبل القديس لا يخطي خطا وجهياً كاعلم كاباتيوس
 وديانا ولايمان وروناجينا وديوكو واسكسوس وكذلك من يترك بعض كلمات من النافور
 وغيره واذ المتعاقبات الكاهن علي ما ترك من الصلوات وكان شيئاً كبيراً او قد فاته كغيره وليس
 هو من الكلام الجوهري فلا يلزم بالعودة اليه ثانياً من يترك علي ما في القديس يترك المزمور
 الذي بعض القديسين فلا تبلغ خطيته الحد الميتة لاسيما اذا كانت الجهل سر خالياً
 المزمور الثاني من يترك بعض حامل مايجب من ترانه اعلاناً ليس عليه خطا عظيم ولولم
 يخل من ذنب واما من يخال الكنيسته في شيء من جوه القديس واول ما يحفظ الطقوس
 ويترك اجماعاً لا يلاشك انه تركب انما جسيماً

الباب الرابع

في سر المعتراف وهو ثلثه فصول

الفصل الاول

في ذات السر وهو اربعة اجزاء

الجزء الاول

ولما كانت الخطايا عرضية فقط: اذ ان الخطايا السابق للاعتراف بها: ولما اذا كانت عرضية
فقط فيكون لتبسيم السر الندامة على بعضها فقط والى غيره على عدم الرجوع اليها ثانية اذ ان
المراتب ثلثة شريطة على خطاياها لكن اصل غلته واساسها انها من عقاب ديني
كالعقاب والجزاء فلا يلزم السر: لكون هذه الندامة ليست من حرك فائت واما ان تامل هذا
العقاب واد عليه بحكم الله العادل فتعود حينئذ العترة وضع السر على ما في العلم تامه وروس
وبونا جينا نالنا ولوان التدم يجب ان يكون على الخطايا الميتة بها لكن ليس بضروري
ان يكون عليها اذ اذا: بل يكفي ان يدم عليها قويا: ولما لم لا يدم على جميع خطاياها
الميتة في الاعتراف عموما فانه يغني خطايا جميعا رايها لا يكفي التدم على عدم الندامة على
الخطايا السالفة: ولا يكفي الخطي تني التدم فلك الخطايا لان ذلك لا يدرى وقدر يمكن استغناء
مع حب الخطية والتبوء عليها: لكن قد لحظا حسنا ان يكون وسلك وبونا جينا ان قد
تقتصر غالبا مع فعل الندامة على عدم ترك الخطايا الندامة عليها ايضا: ولوان التدام لم
يبرز لك خامسا ولوان التدم يجب ان يكون في الغالب اعني ان الانسان لا يستكره شيئا
الكثير من الخطية ورضي بكل عقاب ولا بها: فليس من الضرورة ان يدقق في تميزه بملأه
يقول في ذاته ان اذا كانت نار مخطئة فاف اطلع ذاتي فيها ولا ادع احد ليكره فيكون
هذا التباين اذ اضطرر سادسا من لا يدفع عنه المسباب التريفة الرجعت الخطايا ومن لا يدفع
عن معصية من صميم قلبه ومن لا يقبل ان يبرئ الشيء الذي سرفه: او يرضى بغيره: ومن لا
يعزم عزبا فاطمأ على ترك الخطايا الميتة في جميع المذكورين تخلصهم ليست بجميعه لكون
كل من حولا لا يثبت الى الله من كل قلبه من حيث انه يصدتكم بالخطية واصلها:
وكذلك يستقر على الخطايا العرضية فلا بد له من صحة التدم وصفه العزم ولا يعود ليعتاده
وبنا عظم عليه لا يبالغ السر المحي كالمساروس ورتدوس واليمان وديانا سابعا من
يعود الى الخطايا التي اعترف بها في اعترافه الثاني يمكن ان تصح ندامة لكن اذا كرر الاعتراف
مرارا كثيرة خلوا من فائدة فهذا دليل على عدم ندامة فذلك من يامر ومعلم اعترافه ورو
السروق وطرح السبكة ولا يطعم فيجب ان تعمل حله الى ان يبقى المطلوب من ما يجي اشارة

الندامة

الندامة الحقيقية: يدل على ذلك حرص المعترف واجتهاده على ترك الخطية بحالته
التي طلق في حال التجريد وحره من المسباب الدائمة لها: ومن نفس فعله الخطا وكذا ان
يثبت القول والمزاج ان تادم الحقيقة فعلى غالب الامر يجب على المعلم تصديقه لكون الحاصل
في الاعتراف هو التفتك والشاهد على نفسه فليكن الكاهن على حد الكافي لا يصرح المعترف
عن حب الاعتراف بشدة فريجه وحكمه او يطمحه بالسقوط في الخطا لاجل تنویر وشفتته
الباطلة فيها لكان بها: كالمساروس وسالكين ودلوكون فلهذا يجب على المعلم ان يكون عالما
بصيرا اذ اسلاسة وتدير وقد علم بولروس وبونا جينا على ما سلك ان يمكن حال المعترف
كل مرة يعترف ولولم يظهر منه النجاس الذي يدره يمكن وجود القصد الحقيقي فظهر ما
يجري في المعترف بالخطايا العرضية فيها لكن لا احصر ان ثبت قوله والتشبه بعيد
كالمعلم ديانا كوتيك حاشية يعلم ان هذه القضية حرومة لانها تميز من القضية
التي من الجنس والستين قضية المرومة من ايرستيبوس الحادي عشر النص
ناتما اذ اكان احد في مكان او عمل يوجب له الخطية ولا يمكن تركه الا بخطر جسيم:
فان قبل المرحله فهو مستحق الخلع مع تبوءه في المكان والعمل السابق ذكره والسبب
في ذلك هو لكون الصلوات القوية لا يجبرن قهر على ارتكاب المعصية ويمكن بقا العزم
الثابت في عدم الرجوع الى الخطية وان خاف متوجعا بسقوطه في الخطا لا يباس عليه
من ذلك لان العزم هو فعل الارادة: والوهم هو فعل العقل الذي لا يطرح في الخطا
اضطرابا: لكن من يتحقق انه لا يمكنه الامتناع عن الخطا في موضع او عمل ما من
لازم الضرورة ان يحتجب على كل حال ولا يهره لكان لا يمان ويولو تاسعا من
جهة توسع القلب على الخطايا اليس بضروري والمطلوب ان يكون حسيبا بل يكفي
ان يكون عقليا: اعني ان يوقت المرات انه ويضعه في اقصى حدة البسقة ويعزم
على تركه عزبا حقيقيا فمن لم ليس بواجب ان يخطو الخطي بون الصبر اذ اها
قدوا لتناول المسار ولم يشعر بايديته حسية عاشرا من يدم على خطاياها سابعا
ولم يقصد الاعتراف بها في ذلك الحين فاذا الاعتراف فيها بعد فلا بد من تجديد الندامة

ثابتة كالمعلم سوارس وروناجينا خلافاً لبلوكو وناجوروس حادي عشر لا يليق للحدث
السر ان يدعى الخطابي بصدق حجة الاعتراض بل حسب ما قال كوينيك ولانها والواسكي
وفيلوسوس وفاكوندوس ودولوكو وكبار وارتانوس والسكوسوس ولغزون من اوردج
وتبعهم ديانا: انه يجب على الخطابي التقدم الى الاعتراض بالنعم المطلوب: او بعد الاقرار
بخطاياه يدعى عليها قبل حله بقوله انما هم على كائنه خطاياه التي ذكرها في عشر اذا
اعترف احد فيما بعد كراعترا فاما عن الخطايا التي اعترف بها سابقاً اذن بعض ذنوب
كان قد فيها فان كان في اعترافه السابق ندع على كائنه اعني ندعه موصيه فلا يلزمه
ندعه ثانية خصوصيه منفصلة كالمعلم سوارس وروناجينا ولها يجوز حمل الفرض الشرعي على الموت
اذا اعترف بخطيئة واحدة ثم غاب عن وعيه واسعاد الى عقله وذكر باقي خطاياه فجعل ايضا
ولزم يحد الندبة لاتصال التلمذة بالولي ودوامها القوة كالمعلم ناجوروس
الجواز الثاني في ماهية الماذن الخطايا ونسب الى اربعة اوجه الفرع الاول
ست هل يلزم ان يكون الاعتراف كاملاً بالمادة اي ان يرضي المصنف خطاياه كلها: اذا نظرنا
في ذات الامر كإي السادة فيجب على المصنف ان يرضي في الشخص بنفسه جميع ذنوبه
التي لم يصرف بعد بها ورضيها بانواعها وعددها واحوالها التي تحتل بها انما كان يجب
ترتوي الفصل الخامس من الجلسات الرابعة عشرة والعلة في ذلك لاننا لم نتم سابقناه فلا
يستطيع الكاهن ان يحكم حكماً لايتاً ولا يرضي القاتون والوجه: قولنا اذا نظرنا في ذات
الامر والسادة لا يمتنع ان يرضي المصنف في بعض من الاحوال خلافاً من ذكر الخطايا كلها
وايضاً كما اي كنيسة تكيله بالصورة: وقولنا بالصدق افهم منه ان المصنف يسهل ان يذكر
عدد خطاياه على ما هي حتماً اذ عرفها وان لم تكن معلومة عنده فليذكر مقدار ما في نفسه
قائلاً صدقني كذا وكذا امور اكثر من ذلك او اقل كالمعلم فاكوندوس وساكس وارتانوس خلافاً
لريجنلوس وفيلوسوس وصان قالوا ان قوله اكثر او اقل لا يتبدل في واحد الاثنين فوف
العدد المذكور: واذا اختلف فيما بعد في غلط في الصدق فلا يلزمه الاقرار بذلك في اعتراف ذلك آخر
اذا كان الصدق بغير كالشقة الاثني عشر ومثال ذلك على حسب معلم بصير: واما اذا كان

ثيب

ثيب فما ذكرناه اكثر فلا بد من ايضاحه وان كان لا يرضي العدد تخفيفاً ولا طناً ليدركه عقله
استمراروه بالخطيئة في كثير الزمان التي تسقط عليه كالمعلم فاكوندوس ودولوكو وفيلوسوس
وارتانوس وكبار ولغزون من ذكرهم ديانا وك دفة كان يخطئها في النهار
او المبرج والاشهر والسنة: فقلنا يجب امانة الاحوال التي يختلف بها نوع الخطيئة لانه اذا قال
سوارس وكوينيك انه لا يلزم بذلك فقط لكنه يلزم بايضا من الاحوال التي تزيد الخطايات ولزم
يتغير نوعه: الآلات سلسلوس وناورا والواسكي وريجنلوس ودولوكو وروناجينا قائلين
العلامه ورايهم انهم لم يلزموا بذلك بل على الآتي الخطايات التي ذكرها اولاً اذا في احد
بقايريه فانه يلزم بايضا من درجة القرائن: اي اذا سرت او اضر احد ما لا اوجها فيجب عليه
بيان كية الضرر الصادر عنه لالتزامه بالرد تالفاً اذا قتل او تلب المالكين من بغيره واحدة
او امام كثيرين فليبين عدم رايها اذا كانت البغض قد عساه اذا وقعت الخطيئة بين
معلم الاعتراف والمصنف سابقاً اذا كانت الخطيئة تحت حرم او حملها تحفظ للروما او
ذكرها بعيد لارشاد المصنف فلاح مما قلناه اولاً انه لا يجب للمصنف الاعتراف بالدين الشخص سبيل في
مقتل قرة المصنف وكية الرومان والحال: وليكن اذا حرم واجتهد كرس المذم في الامر
البا حظه ولوط في خاطره اذا ذنب الشخص والمبالغة ينتسبه على انما اخرى: ان كان اذا
تفكر بهذا النوع اعني بحرم كامل فلا يلزم فيما بعد بعادة الشخص: فان خطاياه لا يثيب
ما كان ينسبه فله ان يزيل الشك من ضميره وانه اعترف به كالمعلم لايمان وديانا ساكس
ثانياً يجوز حمل الاعتراف ان يتم بقسمه ما تنقص من شخص المصنف: انك المعلم سوارس لم يرض
بذلك اذا كانت الاعتراف من مدة مديدة لعدم امكان اتياء الخطابي بوسعه على كماله
منه: هذا المتطلب لا يجاز ذلك الغشا واعلم ان الغشا اذا اعترفوا سابقاً بغير سلبية فلا يلزم
الكاهن ان يدقق بالسؤال عن اعترافاتهم السابقة المتحايثين له تنصاً بطرس
المعترف كالمعلم فاكوندوس وديانا الثاني ليس من الضرورة ان يكتب المصنف خطاياه
ببطاقة لئلا يسهلها كالمعلم سوارس وواسكس خلافاً لروناجينا بل قال سوطوس انه لا يجب
ان يشتر واحد على المصنف بذلك لخطاها الخطايا: والموضع من ذلك ما قاله لانها

وكذا ينشك وهوانه لا يجب ان يشار على احد منكم ليلاليل اضطراب الضميرين رايها لايج
المعترف الغير الكامل من قبل الجمل والكل المدوم كالمعلم سوارس وغالب العلماء خلافا
لسوطس ومطال الشيخ لان الجمع الترتيبي نفى العوض الشديد خاسا اذا استطاع المعترف
بخطايا ميتة وعرضه وخوفنا من انتها ربحه اعترف عند غيره البيت وعند العرضه
فاعترافه صحيح لكن اذا صدر ذلك عنه لاستمراره في الخطية او فصل ذلك ليلاليل عليه للسكن
عن الخطية فيخطي خطأ تسبلا لئلا تدمرته فمن ثم يكون اعترافه باطلا كالمعلم لان ذلك يترك
سادسا اذا اقررت بالخطية احوال تنقص قبحها وتضعفها فلا يوجب المعترف احوال الا في
اخر حجبها من حجب الخطا او احالتها الى درجة العرضه بعد ذلك كانت ميتة مثلا اذا
سرق المذنب شيئا ثم كثر ترك عتافي اذ اكلها الصيام غلطاً كالذي ياكل يوم الاربعة في
ظنه انه للميت وما مثل ذلك سابعاً لكي يكون الاعتراف كاملاً يجب على الخاطي ايضاح
الخطايا الميتة والفرق يشك باركانها فبالا انه مرتاب بفصلها وما كان غير مرتاب به
فليوضحه بحسب صوته كالمعلم سوارس وسلكس وديانا وبونا جينا وغالب العلماء لان
الخطايا يجب ايضاحها على ما في اليوم فالحال تحت ارتباب وما كان حقيقياً فليذكر
كلما استجاب لنته لكن اذا اتفق احد صغير النعم بملء الفم عتاً خلوا من سبب او
انه شك بعزيمة مديدة ولم عادة انه يعترف دليماً بحسب وليستهاد فلا يبرسه الاعتراف
بشكوكه من حيث ان شكه خلوا عنه دليماً وان شك احد وفيما بعد يتحقق عند فصل
الخطية فلا بد من الاعتراف بهذا التحقيق على ما قال طرافس وسلكس وقيل ان رايه
دليلاً على ذلك المضاف لذلك ان المعلم وديانا وان اعترف بخطية فظن انها صحيحة وفيما بعد
حصل عنده شك بفعلها فلا يبرسه ايضاح ذلك في الاعتراف الثاني كالمعلم ويترك سوارس
ومثله اذا تحقق عدم صدق رايه وعلم ان الخاطي اذا اعترف باكثر من خطية شكوك بها
فلا يجوز للمعلم ان يحله قبل ان يذكر ولو خطية واحدة حقته ولا يعيله شرطاً

الفرع الثاني

متى يجمع الاعتراف الكامل صواباً ان الاعتراف الكامل على نوعين احدهما كامل

مطلقاً

مطلقاً والاخر كامل بالقوة فان اعترف المعترف بامر خطايا مفصلاً يقال ان اعترافه
كامل وان اعترف من البعض وترك البعض يقال ان اعترافه كامل بالقوة لكن متى
تدر على انهم ما نقص فيه فيلزمه ذلك لاسيما على متى اعترف تايته وان سال احد
اي وقت يجمع هذا المعترف فيجمع ذلك بالقوانين الا في ذكرها القانون الاول ان كان
احد لا يستطيع الاقرار بخطايه لاجل علة طبيعية ممانعة فيكفيه الاعتراف الكامل بالقوة
لكن المانع لا يجوز لا يلزم بما يتوق القدرة فلها يجوز للكاهن ان يجمع الحلة او لا لاخرين
اذا اعترف بالاشارة بخطية ام انتسب من خطايا فان عرف ان يكذب فليجرب خطايا
وتدبره في قراطس ويناولها العلم تايماً الاطراش العاجز عن تفسير اوزار تالغيب
اللعنة اذا التزم ضرورة الاعتراف ولو لم يفهم بعلمه جيداً حتى ولو حضر ترجمان فلا يبرسه ان
يستعمله كالمعلم سوارس وسلكس وديانا الذي يحث الموت ويكفيه حينئذ ان يعترف ببعض
خطايا عرضيه ويعدم على التوبة رايها الشرع على الموت اذا عدم نظمه بقتله طلب
الحلة واعطى علامة الدعوى عليه تايته وقبل حضور الكاهن اظهر ان نادم امام ظهوره
وشهد امام الكاهن على صحت تايته فليحله شرطياً اقل ما يكون وقال المعلم تايته
بشهادة المعلم كونيئك والمعلم الكرونيال ويكوان المريف اذا تحقق ندمه وريته للاعتراف
يجوز حله ولو لم يكن الشاهد حاضراً لكن اذا لم يظهر من العلل ما ركت وعلامات تايته
على خطايه لا اودت بحله لكون القاضي لا يستطيع الحكم الا بعد استماع الدعوة وعلم ان
بعض العلماء المتأخرين وهم تايته وروس او بونا وروس وفيلس وروس ويكس
وانطونيوس اجازوا حل المريف شرطياً ولو لم يظهر علامة التوبة وذلك اذا كانت سيرة مبرورة
بحيث يظن به انه توبع نادماً في الباطل ورغب المعترف وقد استحسن هذا الراي ديانا
مع اثنين عشر معلماً لكن الاكثر يذهب هذا الراي مثل سوارس وسلكس وكونيئك ويكس
ومكس وروس وروس وديانا اثنين عشر اجازوا قد اوزع اورسان تايته لانه لا يبرسه الاعتراف
ظاهره التوبة والى ان ذات هذا السر تستفي بعض الاثرا كانيين من جمع تدر في
القانون التاسع من الجلسة الرابعة عشرة وان قيل ان الاخوة المدرسين في جمع التوبة

اذا اشرعوا على الموت يترى عليهم كلام المحل خطأ من اعترافه انه لا يترى بينه المحل
لمس الاعتراف بل انما يشار عليهم لتعجز الاعتراف الحاصل لهم من ركن الكبري الرضوي القاذون
التنافي اذ اعرض للمعترف او لم يخطئ الموت الذي يمنع المعترف عن الاعتراف والمعرف من
المعلم: فحينئذ يلقى الحال العنوي وهو ان يظهر للمعترف خطيئة من خطاياهم ويكتب المحل
وسبب ذلك لان الحال المادي الذي هو المزارع الخطايا حينئذ يترك فيخلص من
هذه القضية او لان المريض بعد ان يشاره خطيئة او اثنتين وغلب عن حبه او قارب ان
يفيق: ففي هذه الحالة يجوز حمله تأنيلاً اذا استبان احمل الاعتراف ان السليل العتيق لا يتناول
زبان الزوادة اعترافاته السابغة غير كماله ولا يبرح شدة ضعفه بتأخير الحلة فيجعله كالمعلم
كبريوس ويبدأ تأنيلاً اذا اشرع الكاهن على الموت ولم يوجد كاهن اخر يعرف
الحاطي الخناج للاعتراف رايماً في حال الحرب وقرقة السفن وما شاكل ذلك حيث لا
يستطيع استعمال تيار التائبين فيترك كل يوم منهم خطيئة من اصغر خطاياهم او يقول برحه
العموم انا حاطي وطالب الصفات: ويعلمهم الكاهن بقوله انا احكم من سائر خطاياكم
الح: كقول كونيتك وصاحباً في ايام الطاعون اذا كان ثم خطر موكر على راي اهل
البصرة في طعن الكاهن المعري: لك اذا غدا الكاهن ان يبع الاعتراف كله فيترك
الطاعون ان يعترف كاملاً القاذون الثالث اذا عرف المعترف ان من اذروه بخطيئة ما
من الخطايا او ذكر من احوالها يصر فيها من عظيم روحياً كان او جسمياً للمعترف او
للم اعتراف ودونه فيعود له الا يرضى تلك الخطيئة كون الوصية المألوفة لانهم بالقرار
بكل خطيئة في حال ضرورتها متدبرة كقولك اولاً اذا اتهمت ان الكاهن يشهر الخطيئة
تأنيلاً اذا كانت الاعتراف بالخطيئة عشرة للمعترف ولعلمه تأنيلاً اذا اتهم احد اطلاق عرضه
في الثانية وما شاكل ذلك من المضاير فاذا اتفق عيدين النص او يوم اخر لزمه الاعتراف
بوه المعترف وبصمت عتقك عن تلك والمفجع ذاته وملك نفسه بخوفه الباطل حيث
ليس خوف القاذون الرابع اذا كانت اظهار الخطيئة اوبان حال من احوالها لا
يمكن دون اظهار الاعتراف: مثلاً اذا حلت احد من اهل السجون ولا يستطيع

المعترف

المعترف بهذه الخطيئة ان لم يتفق عليك على الشخص السجون فدعها واخبرها فاحت
فصاحة الكلام: فينتج من جملة ما ذكرناه سابقاً ان الاعتراف ببعض ترك بعض من
الخطايا او لا يبع ذلك في التام في تقسم بشك الغير الباطل العلم بالتمام تنص اذ ابر
بخطاياهم تأنيلاً اذا قطع الكاهن بمحله كلام المعترف راي عن اجتماع بقتة ذرية فانه وان
اخطأ بذلك خطأ فحسباً الا انه يبع الاعتراف حسبما قال المعلم بواجبنا تأنيلاً اذا كان
احد خوف الذكر وقال اني اخطأت خطايا ميتة ولست اعرف ما هي فحينئذ يسلم ان
يتكبرح المزارع بل ما يكون خطيئة من الخطايا العزيب: كقول كونيتك ولايمان خلاط السجون
ومدينا رايماً اذا وجدنا ناساً غثيماً سادجاً جداً وقال بوجه العموم انه نام على
خطاياهم وما امكنه ان يرفع خطيئة من خطاياهم بالتفصيل لشدة غفلة وقطاعته
طبعه فهذا ولو استبان بتمام العقل ان حله جازي لكن المصوب ان لا يجلب بل يصلي
عليه الكاهن صلاة البركة ويوعده ان يتناول الاسرار كالمعلم لايمان خافاً من لا يمكنه
المؤثر بخطيئته الا بايضاح شريكه في الخطيئة: مثلاً اذا اخطى مع احد قاريه ولم يجد كاهناً
غريباً يعترف عنده فيكلمه ان يقول اخطأت مع شخص من اقاربي ولايسن الدرجة مع
عزبه انه يعترف بها من وجد كاهناً غير عارف باهله فهذا مائة المعلم باذرا وبواجبنا
والشيخ المتقدم والسادس رايهم انه في حال وقوع امرين لا يمكن حفظهما معاً ينبغي
ان تنفصل الاقوي على المادي: كقولك يجب حفظ الوصية الطبيعية المانع عن اطلاق عمن
غيرك على الوصية الشرعية التي تلو ك بات بترجيح خطاياك وانما هما لك قال سوارس
دوامك وديلوكو وفيلوبيوس وليسيوس وارافوس كونيتك مع غالب العلم انه يجب
المعترف الكامل مع ايضا المشترك معه واذا دفعه عن عدل الكاهن فيكون مبعلة فساد
لاغيره

الفرع الثالث

من ما هي بقتة شروط الاعتراف: ما عدل الحال المذكور يوجد ثلثة شروط ايضا اولها
ان يكون لفظياً تأنيلاً وذلك لاجل جاري العادة الكيسة الامور بذلك امر الاداء ما خلا
اذا منع عن النطق امر ما مستقول متبول لعدم القدرة سواء كانت طبعية او ادبية

فإذا اتفق ذلك فيكون بالاعتراض بالكتابة أو بالآلة أو بإشارة لغيره: إذا لم يستطع أحد من شدة الغضب والتحرر أولئك الخلق والجماعة بغير خطاياهم وبعبارة بترها الكاهن يقول هو أنا اعترف بنبأه عليه من هذا كله كاعلم سوارس وواكس وديلوكر ولايمان وإذا كان أحد لطرش فيكون اعترافه بالآلة أو بالكتابة وأن كان سمعه ثقيلًا فقط فلا يسأله المعلم إلا في الضرورات لأجل صحة السراة ثم خوف ليلاسمعه أحد من يعترف بكتابة أو بإشارة خلوا من ضرورة فاعترافه بأهل وخطاه عظيم كاعلم ديانا وسلفستس وكوينيك وفيلويوس وسوارس الشرط الثاني أن يكون سرًا عند الكاهن بأشهاد وذلك ليس من أن يكون كوازم المهر بل لأجل جاري عادة الكيسة أما الاعتراف الظاهر يعرض أحيانًا في فرق السخ أو الحرب أو فيما بين جملة الناس من الرضا في البهارات: أو على يد زعماء: وهذا النوع من الاعتراف لا يلزم به أحد وعلى الخصوص من جهة الخطايا الخفية: إلا إذا وقع في خطر الموت وشك في ندامته هل هي كاملة أم لا فيجيب عن جملته لخلاص نفسه بتركه بالاعتراض: لكن ينبغي أن يذكر أحوال خطاياهم كاعلم سوارس وفاكونيوس وديانا فلاح من ذلك أن المضاف إذا نبي بعضًا من خطاياهم باعترافيهم السابقة فلا يلزمه الاعتراف بها ظاهرًا في وقت الموت أو على يد زعماء كاعلم لايمان وديانا الشرط الثالث أن يكون الاعتراف حقيقيًا: ولا فيكون باطلاً ناقصاً لأجل غش العترف للحاكم بأمرهم وإذا كانت الإختفاء يكون خطاه عرضياً بغير خطاياهم بحق الحاكم الرومي والسر الأعلى فينتج من ذلك أولاً أن الاعتراف لا يتركب خطاياهم إذا أكتب في جزمي كقولك إذا عترف بغير الخطايا: أو أنك خطاياهم الاعتراف به من حيث أنفوسهم أو أنه ذكره باعترافيهم: وكذلك إذا اعترف بخطاياهم بغيرها فإن لم يذكرها خطاياهم قد فعلها حقاً فإنه يخطئ خطاياهم بالإطالة من الاعتراف تأنيلاً من يكره خطيئته في الاعتراف: أو خطيئته قد احتسبها ميمته أو اختصها بمجلة الكلام فإنه يخطئ السر ويأثم بأم سلب الألهيات: وكذلك من اعترف بخطيئته لم يفعلها ولكن إذا فعل ذلك بدليته أو بدم معرفته فلا يجب عليه أنما ثقلاً ومثله من يترك بعضًا من الخطايا التي كان اعترف بها سابقاً داخل لما أن سأل معلمه عنها

كحاكم

كحاكم أو حكم فيلزم بالاعتراض بعضها على أن هذا الما رضى روى لهذا الاعتراف العارض وبذلك ذلك إذا لم يكن الما رضى روى لهذا الاعتراف فإنه إذا أذكر المعترف أكتب فيخطئ خطاياهم أيضاً لكن السر لا يخطئ من يتي يكون الاعتراف باطلاً وكيف يجب ترجمته على ما علم أن بطالات السراي الاعتراف على نوعين أحدهما من جهة الكاهن وذلك متى كان معذوراً من الحكم والسلطان على ذلك الشخص أو كان ممنوماً أو قومه تحت الحرم أو غير ذلك صورته الحل: أو بصورة الحل خلوا من يتي أولم يكن فهم شيئاً من اعتراف الخاطي قطعاً: فقلنا قطعاً لأنه إذا كان لأجل نومه أو طيائره عقله أو طيئره لم يفهم بعض خطاياهم ميمته من العترف خلوا من دب العترف فيكون الاعتراف صحيحاً على راي أطونوس وناورالزكريس ولايمان وديانا خلافاً للسلفستس ويلزم العترف أن يكره الاعتراف من الخطايا التي لم يفهمها الكاهن وقولنا خلوا من دب العترف لكونه إذا اعترف مدعى كاهن لطرش أو ضامن فلا يصح اعترافه ولا بد من تكرره وقال بعض العلماء مع العلم وتوليبتوس أن الاعتراف يبطل إذا كان الكاهن غشياً لا يستطيع تغيير الخطايا الميمته من العرضية: لكن المعلم سوارس ولايمان مع غيرهم لم يميلوا هذا الرأي وقالوا إذا اعترف الخاطي بنبأه صادقاً بغيره فلا يلزمه تكرير الاعتراف قولنا بغيره ببساطة لأنه إذا عترف بتقصده على معلم هذه ميمته لا يعترف بدروجه التنوير فيجب عليه أن يكره الاعتراف لكونه باطلاً بقصد العترف: وإذا تحقق شيء من الاعتراف بعد كمال الاعتراف أن الكاهن لم يفهم جميع خطاياهم لأجل غش أو طيائره عقله ولم يعلم أي خطاياهم بينهما: فيسبيل أن يكرر جميع الاعتراف إذا كانت صغيرة لأنه لا يعلم أي خطيئته لم يفهمها الكاهن وما إذا كانت الاعتراف مدعى فلا يلزمه على راي المعلم تايورين وذلك لعدم الشك: وأن فهم الكاهن بعضاً منها فكيف القول أنه مشكك هل فهم المعلم بعضاً من خطاياهم تأنيلاً يبطل الاعتراف من جهة العترف إذا كان معذوراً أو إذا أخطئ خطاياهم: أو إذا اعترف بخطيئته لم يتركه: أو كمال جملته عن شخص ضميره: أو كان ليس بنادم واستبانة عدم ندامته من تقصده على كاهن لطرش

الواجب او ساج يتصدق اذ ابي ان يترك المسلب للعبه للسقوط في الخطا وكذلك اذا اعين
عند كاهن مشارك له بالخطية : وعلم ان المعترف اذا كرر اعترافه عند من اعترف لديه سابقا
فلكيفية القول ان اعترف بالخطايا التي اعترفت لديك سابقا اذا كانت العلم عارفا بها بوجه
القوم وبجال المعترف وبالقانون المروض منه : وان نسي الكاهن هذا جميعه ولم يعرف غير
ان ذلك الشخص اعترف عنده سابقا وقال المعترف انه طالب الغفران عن الخطايا التي
تقدم للمعترف بها فان حله الكاهن غلظه صحيح لكنه يخطي على راي المعلم لا يملك وديانا
وغيرها واعلم ان التقص الصادر من جهة الكاهن هو من المعترف بالتأديرات لم يكن
عارفا بهذا التصان لان في الاعتراف الثاني يغفل عن الخطايا التي كان يظن انه قد حول
منها حتى يتنجس من ذلك ان الذي صدر بياحه لم يصرف عن خطية قبله فطبا ساه انها
خفيفة فاذا اشتهق بصدق من التوبة على قبحها فلا يلزمه اعادة كافتة اعترافاته السابقة
بل كفيه الا اذا رتبك الخطية نقطه ميان حاله في ارتكابها اعني بين ان كان مجهول فالتفتها
كاعلم بواجبنا وانكس وواسك ولا يملك وقال بعض العلماء ان الانسان الساج اذا
اعترف منه حياته بخطاياها انما لا يغفر مصل عند كاهن ساج نظيره ولو صح حله فانه يلزم
فيما بعد باضاح خطاياها وذا ذلك اذا اتى الي كاهن كثر الاعتراف عليه حتى لا يمكن
تعليمه فيجوز تعليمه بعد سماعه خطاياها التي فعلها بعد اعترافه المخبر ويا رب باتقان بنية
اعترافاته في وقت اخر كاعلم لا يمان وديانا وقال ناورا بنجوس ولسنوس وواسك
وريجيلروس وبوحنا انكس ان المعترف اذا اخفي خطية عظيمة في الاعتراف وبعد
مدة مديدة اعترف عن خطاياها ونسي تلك الخطية فان اعترف خلوا من غش من كل
نيتة فتعذر له الذنوب وتكون جميع اعترافاته صحيحة لكنه ملزم بذكر تلك الخطية وتقص
اعترافه الذي اشتهق عليه

الجزء الرابع

في ذوات القانوت وهو ذوات الذرع الماول

من ما هي مزرعة ذوات القانوت هي ان يرض القانوت هو امر ضروري ليس بموجب
الركن بمقتضى الوصية : ولهذا قد اقرم الكاهن بوضعه وان تركه فترك خطا

ميتا

ميتا على راي المعلم سوارس وريجيلروس وما العلم ديوكو قال اذا كانت خطايا المعترف
خفيفتة فخطية ترك الكاهن القانوت تكون مزرعية وسبب ذلك هو ان ذوات القانوت
ليس من اجزاء السر الذاتية لكن من التهمة وهو مفيد للمعترف بالفعل للفعول ويكون
اجل قدر اذا افترضه الكاهن سر الاعتراف ولا بد من ان يكون القانوت على مقدار
الخطايا وقوة الخاطي : والعلم في ذلك هو ان الكاهن ملزم بتسم السر وتاديب الخاطي
ومدواته كاعلم الجمع التريديتي في الفصل الثامن من الجلسة الرابعة عشرة فيتخلص
من ذلك اولاً ان الكاهن يوزن له احياناً ان يرض قانوتاً خفيفاً او لا يرض البتة :
مثلاً اذا ابر الخاطي خديلاً للعلمة ويرى انه قد فاض خطاياها بوج اخر كاعلم القبطاني
وناورا وسوارس وريجيلروس وبولجينا واسكوسوس لكن الموصوب ان يرض قانوتاً معتدلاً
لعدم تحقيق نيلته وصحتها كانه ديوكو وايضا اذا كانت المعترف ضعيفاً جداً واثر في
علي الموت : او ان تطل ساهه فيجب على الكاهن ان يرض عليه قانوتاً خفيفاً يسيراً
كفرج الصدر والكرام يسوع قل ما يكون في قلبه وما شاعل ذلك او يامر بصيغة الكتاباس
وللقرا على يد من يرضه وما ماله كاعلم لا يمان وبولجينا وناورا الذي قال ان الكاهن
يجوز له ان يحمل قانوت المعترف لاحتياله شديد بصير وشكر لك المعلم بواجبنا المبرري
ذلك لا ياتي الا بامر هذا على المريض لشدة خوفه من تقص الوفا وكذلك اذا كانت
المعترف صغير النفس مشككاً دايماً في حاله ديا فيذكر خطاياها بحدته وبعثت شتي
بساعة واحدة فيوزن للكاهن ان يحمله منها خلوا من قانوت جديد لان القانوت
الاول كافي للجميع كاعلم تابورينوس وفاكونروس تانيا ولوان الكاهن يخطي اذا فرض
قانوتاً خفيفاً على خطاياهم لكن المعلم ديانا قال انه يمكن ان يترك اذا يقول في
الحال كل خير حملته وتعلمه يكون لغفران خطاياك واستشهد لانيات ولبه هذا باض
وليانروس كك اكثر العلماء لم يتقوا بهذا الرأي كانه ديوكو وكوينيك وناورا والادس
ذاهبين الى ان ذلك لا يصدر من قانوت بل يتصل صلاة التأخير ورض القانوت اقل
من الاستحقاق لامانة جهة منهادة النعمة ورض النفس والجسد وادوات

الغفريات كالمعلم سوارس وانريكو وسولوسوس وفانوكوس وتاير وكوتنيك خلافا للواسكي
القانون دخول الهيبة لسر السر كقول صا ولا فقه جها را يفتح بوسر المعترف لك اذا
كانت الخطية ظاهره علائيه حينئذ ذلك لا يوجب بل واجب ايضا خاصا ولو جاز احيانا
ان الكاهن يرض قانونا كاستماع التماس نهار الاحد ذلك اذا المر المعترف بهم قد اصر
ولا يصح اسم السيد فيجب علي المعترف ان يسمع قدلا ما بعد المعمودية لو وجد انه هكذا
قصد علم المعترف كالمعلم سوارس وواسكي ولا يمان بادا ولو جاز ان الكاهن يرض
علي المعترف قانونا من المنفصل بالباطنه كراي كوتنيك وديانا خوس وديانا لك علي
جاري العادة لا بد من ان يكون عقابا خارجيا كالاصولة والصوم والصدقة فيا من الخيل
بالصدقة والراي بالصوم وما يصدق جسد ولك مضطرب الصبر اذا كره المعترف انهم
كثيرا عذرة نصرة ولو لم يرضوا بالاشاحية دايما فلا يلزم وضع القانون عليهم في كل الاعتراف
كالمعلم بوناجينا وانريكوس وديلو كوديانا خلافا لسوارس وريجنيلدوس وبارس ودينا سال
احد هل يجوز ان يكون القانون صلوة عن الموت قد نكر ويكافوحناسا نكس وادجب
طرافوس وديلو كوديانا سابعا يجوز ان يكون القانون ترك عمل صالح مثلا ترك تمشي زليل
او الامتناع احيا ناع تناول القربان المقدس اذا اراد ان يعرف دويجه وانه يصدق من ذلك
خير لعلم المعترف كالمعلم سالي وديلو كوديانا خلافا ليوحناسا نكس تاما ولو جاز ان
القانون بعد العمل لك يجب ان يكون قبل العمل لخطا عادية التماسا لعلم ان المعترف يلزم قبول
القانون وامتثاله اذا كان عادلا وان لم يبعه فقالا بترك خطا اميتا كالمعلم هور والعلما
خلافا للقطياني وسلفستوس وتاورا قنلا فالباشا من حيث انه قد يمكن ان يكون خطا اميتا
في الاحوال الموقد كرها كالمعلم لايمان وسوارس وديانا خلافا لكوتنيك وانريكوس اولاد اذ كان
القانون لاجل خطا اميتي ودلاجل خطا اميتي قد سبق المعترف بها تانيا اذا ترك جزا
من القانون المروض لاجل خطا اميتي اذ اعطى لاجل خطا اميتي وترك كملوه
الزور الخس كالمعلم كوتنيك وريجنيلدوس وفانوكوس وديانا ثالثا اذ لم يلزم الكاهن
به الزايم كالحقبة الخطا الميت لانه اذا كان قادرا ان يضع القانون اختيارا ودخلوا

الزم كالت سوارس وانريكو وسولوسوس وفانوكوس وتاير وكوتنيك خلافا للواسكي
طرافوس فيستطيع ايضا ان يرض القانون تحت خطا اميتي فقط كانه ديانا رايما
اذا رجع غفرا تاتا كاملا منوحا من الجبر لمعظم قال بعض العلما انه لا يلزم برفا قانون
لما اذا كان علاج الامراض النفس كالمعلم ديانا وتاير وكوتنيك خلافا للواسكي
ومركيتوس واورساقنا اذا كان القانون بالعدل لانه اذا كان اقل ما يجب ولم يرض الكاهن
تخفيفه فلا يجلي المعترف اذا ترك ذلك الكاهن ومضى الي غيره واذ الحق انه لا يلزم علي
الحرف الانسان او لا يمكن المعترف امتثاله اذ يصد بحسين لا يلزم امتثاله لكن يجب
علي من نسي القانون اهما لا منه اذ يصبأ ان يسال العلم في المعترف المجران يرض
عليه غيره علي راي كوتنيك ولا يمان وديانا وقال ريكودوس وسلفستوس يجب عليهم اعطه
المعترف ان يرض القانون كالمعلم سوارس والاستحقاق واما العلم الكوتنيك وديلو كوديانا
هذا الراي تتلأمن الواسكي بل قال يكتفيه الاعتراف ببيان واما العلم فليح من هذه القضية
اولا ان الذي يرض قانونه وهو في حال الخطية الميت فهو يتناول الوصية لكنه يجلي عريضا
كالمعلم سوارس ولا يمان وديانا كونه يتناول جزا من السر الملهي خلافا من الاستحقاق
ويقطع فعله اعني بفعل العذاب المترتب به وذلك يجب الواسكيما وقد يمكن ان يجلي
خطا عظيما في بعض الاحوال من بوضه كالمعلم ديانا لك اذا اخره في نهاية ايام فقط
او اكثر قليلا فلا يجب ذنبه ميتا كالمعلم ارفا خوس وكا اورو ديانا وكذلك اذا كان القانون
صا تاما في ايام معلومة واخره لتا يرض وايضا اذا كان قانونه ان يعزب كل شهر اخر
تناول القربان المقدس الي قايته ايام لا يمان اذا كان تم سيب من المسبب كالمعلم ديانا
وبالاولس بحيث ان المعترف لا يشك في انه يعود يستطيع فعله تانيا اذا رضى الكاهن
علي المعترف قانونا بهذا الشرط اعني اذا حصلت الي الخطا يكون قانونك كذا وكذا فلا
يلزم المعترف بقبول هذا القانون علي راي ديانا بالاولس وطرافوس لان الكاهن
ليس بجائر وحكم علي ما يصد من الخطا فاما العلم سوارس راي خذ ذلك لانه
قال ان القانون لم يرض لاجل الخطايا المستقبل بل لاجل الخطايا المتقدمة علي

الشرط المذكور ثانياً من لم يبق قانونه في الوقت المحدود فليغيره بوقت آخر
 رابعاً من لا قوة له ان يبي القانون فيكون ذلك ان يغيره وان اذن له
 الكاهن بذلك كاعلم ريجيلديوس وفيلوسوس وماكونديوس وباباخامسالا
 يلزم المتصرف بوقا القانون قبل تناول الاسرار المصه ولو كان ذلك امر اجبراً
 وان سأل احد من يستطيع ابدال القانون وكيف ذلك في ان كل كاهن اذا
 راي شيئاً لا يوافق القاطن عنده عن الاتام التي اخذ القانون لاجلها يستطيع
 ذلك كما يقول غالب العلماء ضد الموطوس وواسكس وهذا قلما يكون اذ لم تكن الخطايا
 محفوظة الحل للروما حتى انه حسب راي ريجيلديوس يجوز هذا الامر في الخطايا
 المحفوظة تشها واقول ايضا ان الكاهن الذي رض القانون بالاعتراض اذا كان
 متنبهاً على حال المعترف وطلب ابدال القانون منه بعد قليل من الزمن كما سيعلم
 واحد فيودون له بايوله خلواً من اعادة المعترف كاعلم انريوس واريمس اخرين بل
 اذا كان اكثر من اسبوع ايضا كاعلم ديوكروادوسا وباباخامسالا لاوس وقال ناورا
 وانريوس وتوليتوسا ورديوس والبريوس وديانا ان ذلك يجوز لكاهن اخر اعترف
 اخر ولو لم يذكر الخطايا التي اعطى القانون لاجلها: وانبت هذا الراي العلم وباباخامسالا
 اربعة عشر معلماً يجوز ان ياعه اذ اعسر على المعترف جداً في المعترفان والحقبة الروان
 والمكان لا سيما اذا استدل الكاهن استدلالاً جدياً على حال الاعتراض التقدم مما سمح
 منه كاعلم فاكونديوس وديوكروادوسا والمذنب فلا يجوز له ابدال قانونه ولو كان بافضل
 من الموضع كاعلم سالكس وكوتينك وريجيلديوس وغيرهم
 في وفاق الخطايا بالكتساب الغفرانات ويقسم الى راسين

الراس الاول

من ما صحت الغفران وما اذا اطلب لصحة في ان صحت الغفران المذكورة ترك بها
 للانسان ما عليه من القوانين وما يلزم من العذاب الزني بسبب خطاياها بشرط
 ان يترك بعضاً من الافعال التي ياربها المتصرف بذلك الموضع فيترك له العذاب المذكور

خلواً

خلواً من دبعة وسر وشهادة بل بواسطة استحقاقات سيدنا يسوع المسيح وسيدنا الكنيسته
 القديسة مريم العذريه وجميع القديسين وذلك اما بطريق الحل نظر الى اهل الكنيسة
 المحيا الذين هم تحت حكمها واما بطريق الرضا نظر الى الذين ليس هم تحت سلطانها
 كالوعظين والموثق الذين لا تتحل لهم موهبة الغفران بواسطة التوسل والتضرع
 كاعلم سوارس وكوتينك وفيلوسوس وسالكس وبونا جينا واعلم انه لتصحیح موهبة الغفران
 لا بد من سبب معتول ذي عبادة معادل لفعل الغفران وكيفية كما ذكرت اغلب العلماء
 وذلك على ما يري الواجب بحسن الراي لا نظر الى صعوبة العمل فقط بل نظر الى التقدم
 الصالح ايضا ونفع العمل النجته اليه والسبب في ذلك ما هو من طبيعة توبع المازن
 التي اذا كانت عن وكيل خلواً من سبب لتصح بل قد تدبر له تبدت واعلم انه لصحة
 اكتساب الغفران لا بد من صحة هذه الغفران الموعود اولاً ان يكون مخلصاً تائباً من ذنوبه
 الواهب تائباً من ذنوبه وتطهر من كبر لان الجرم الكبير يمنع عن شركته الغفران الموعود رباعياً
 ان يكون في حال النجته الملائمة قلما يكون في حال تكميل الاتصال للمؤمن بها لان ترك
 العذاب تابع لترك الجرم خامساً ان يتحل العمل الموعود كالمه سادساً ان يكون هذا العمل الموعود
 به موجوداً قلما يكون نظر الى موضوعه لانه اذا فسد من اجل غايته ضدية عرفاً لم يفرغ
 غيره وهذا منسود فلا يفسد مثل الغفران كاعلم سوارس ومجهر العلماء خلافاً لكوتينك بحيث
 انها لا تصادق فيه الجبر الواجب الغفران كايده لايام وبونا جينا في بعض من ذلك اولاً
 ان الواهب الغفران يملكه اكتسابه لذاته تائباً لا يطل الغفران بموت الواهب لانه انما اذا
 اطلعه لا يطل قبل انقضاء التوبة كاعلم صا التاكيته الغفران وكيفية افهم من الملاحظات للمصطفى
 بها الغفران: لكن لما كانت الغفران انما كانت في توبعته مكنة على قدر الامكان ولذلك اذا
 اعطي غفران خلواً من تعيين رومان يجب فعلاً رابعاً الغفران المعطى بوقت الموت اذا
 اكتسبه المريف وفيما يحدث في قال المعلم انه يملكه اكتسابه تائباً قلما المريف لم يقبلوا
 ذلك على ان هذه الموهبة اعطيت مطلقاً بوقت الموت وليس من اللازم حمل المعترف
 او غيره به بل سيله ان تحت المريف على مدلا وشدة ذكر يسوع ومريم بالم والقلي تاصلاً

بذلك الكتاب الغفران وادراكه معه ابتوتته واصلح وما غافل ذلك عليهم غفران فيلوح
ان كل النظم باسم يسوع وادراكه ما امره بمثل ينسب غفران كما قال سوارس وكراداد
وان سال احد ما هو الغفران بوقت الموت في ان الوقت الذي يظهر به على المريف
علام الموت ولو ان ذلك ايام عرق خامسا ينبغي ان يكون مع المريف في الموت الميوتته
او السجته او غيرها التي عليها الغفران لكي يرحم لكن ليس من الضرورة ان يضبطها
بيده او يفتته ولو ذلك اسم وامين بل يكفي ان يكون على ريشته او يجانبه ولو لم يخطرها
ولا يلمها ولا يحتاج انها تكون معه الى اتصال الرغف بل يكفي انها تكون معه في وقت من
اوقات الموت كما علم ديلاكو ودينامع مستر اخر من خلافا لدريريكوس وطولس سادس الغفران
المزوج الاحيا لا يمكن ترجمته للوحي اذ المرفعين في المراتك هذا يتعلق بارادة الواهب
سابقا قال انريكو وسورديكو ان الغفران المزوج لمدة معينة يمكن انسابه كلما كانت
الشروط المفروضة لان الواهب تنفس باوسع معنى واما الحزب بعكس ذلك من حيث ان
الواهب لم يامر بذلك بل يهمله وهو اقرب للفق كالمعلم ديلاكو تامين من اللايق ان يكل كل
الشروط المعينة من الموت في حال السجته لكن ليس ذلك من الضرورة الكلية فمن ثم يجب
على الواظف وحلم الاعتراض ان تحت الشعب على الاعتراض التي عند النماجات الغفران
تاسعا من ينسب الغفران للوحي لا يبرمه ان يكون في حال السجته بلا افعال وديريه غير الالهيا
يخرج الغفران للمايت من استحقاقات السيد المسيح والتدريس كالمعلم اسكويوس تلامن
سوارس تلك العلم الاكبر انال ديلاكو لم يقل هذا الرأي بل ذهب وهو لا يوجب الى انه قلما
يكون يجب ان الغفران لاخير لكل في حال وجود الانسان في حال السجته وحيلا الى هو المايت
عاشرا لا بد ان يكون العمل والظن عليه منبذ الغناية المتصورة من الواهب كالصخرة
للموريف الاستخلاص المبري تتقبل ولو كانت فعلها في حال الغناية ولو استنبت فعل اخر
قد فرض ايضا وتمه الغافل في حال النته كالمعلم ديلاكو واما بالصلوة ليست كذلك اذا
صارت خطية يخلص من الاحوال لانها مرفضة لاستعطاء الله الى الرغف ولا الصوم اذا
تدفع بالكر ولا زيارة الكنيس اذا كانت خلوا من ورع وديانت كقول الامان وديناجينا

حادي عشر قد يمكن ان يسرع الموت بفعل واحد غفران كثيرة منوحة بافعال متقلصة
اذ اكان ذلك الفعل منبذ بالسوت الغناية المتصورة منها ولم يكن تكريفا و زمان واحد مثالا
اذا اعطيت غفران متقلصة لمن يصوم بها لا يوجب عنة من المايات فين انساب جميعها بصوم
واحد كالمعلم الامان والمتقدم تاني عشر لا ينسب الغفران اولا من لايت الامور للمايت بها
كقولك الطفل والرجل الكبير اذا لم يصوموا الضعيف كالمعلم انريكو وسوطايني وديناجينا
تانيا من لا يفصل الافعال المشروطة في اوانها ومكانها ومثل من يصنعها على يد غيره
كقولك اذا امر احد خدامه بالصوم وزيارة الكنيس كالمعلم ناوارو ويخيلروس وديناجينا
ثالثا من يعطي صدقة لخادمه لاجل الغفران والخاص لم يدفعها كالمعلم ديناجينا تلامن
كثير من لكن العلم ما قال انريكو الغفران رابعا من يترك شيئا بظنه انه ليس لازم وكان
ضربا ولا ذرا كالمعلم ديناجينا تلامن سوارس وسانكس ثالث عشر لا يوجب انساب
الغفران اولا اذا تركت شيئا جزويا من العمل المطلوب كطمس من الطقوس او اكلت لقمته
من الخبز في يوم الصيام كقول النبي اليسر لا يجب عند الامان تانيا اذا استعملت غفران لاجل
الخبر كواسطة قولك اذا تصدقت على الفقير اجد حادك كقول ديناجينا ثالثا اذا كانت
صدقتك قليلة كصتاين: لكن اذا دون في الامران كل واحد يتصرف حسب قدرته
فيجب يجب تفاضل على الغني على الفقير كالمعلم فيليسيوس وسوارس وصار ايضا اذا لم
تقدر على الدخول الى بيعة لاجل الزحام الناس لكن صليت على الباب كالمعلم ديناجينا
خامسا لو صنعت غفران الترتب به كقولك اذا اكان شرط الغفران صوم وصيت في صيام الكبير
كقول الامان رابع عشر اذا اعطي سلطان في ابدل الافعال المرفضة فليس من الضرورة
ان يصير ذلك في المراتك او يعمل الاعتراض بل خارج عن الاعتراض على يد كاهن متصرف
بسلطان كادفع البابا فيريغوروس الثالث عشر خامس عشر من يعمل لجزء الامران
ينال جزء الغفران المتزك من العمل قليلا كالمعلم ديناجينا تلامن ناوارو وسوارس وكونيك
سادس عشر اذا اكان الامر زيارة الشراخ فيكون الانسان ان يترجم بوجهه من مكانه
الحل واحد منها كالمعلم جاد ديناجينا وديريكو وسوارس وديناجينا شرط ديلاكو اجتهاد ذلك ان يكون

الكتاب في اليوم سابع عشر حتى اوخر بالاعتراق على الاطلاق ولم يكن المومن ممتنا واما
ميتا قال بوناينا انه لا يلزم به بالا لاولي المبتكره تامين عشر لا يمكن لاحداث الكتب
غفرا كاملا عن خطاياهم كافة ما لم يكن خالصا من كل ما حتى العرضي ايضا حين يتم
فله المخير فمن كان الثور الجدران تناول الثريات القديس يكون اخر الافعال كلها
كالمعلم اليمان

س ما هي انواع الغفران وكيف يتناول المليونيلوم اربع غفران الستة المقدسة من غير
الغفران نوعا كاملا وجزوي فالكامل هو الذي بواسطته يترك للشايع التواين
الزهره عليه من علم اعترافه ومن الكيسر فقط بل كل عقاب مطهر يستوجب
من جري خطاياهم وهذا الغفران لا يختلف عن المليونيلوم الاختلاف الاول ان من حيث
ان المليونيلوم يعطي به للكاهن سلطانا زليلا كقولك انه يؤذن له بكل بعض نذر
وبعض خطايا يحفظه للربا وبعض حرمات ايضا وممنوع المعتبر ان يختار من
يقاسم الكهنه التصرفين بسر الاعتراف كالمعلم صاوبوناينا والغفران الجزوي من حيث
انه غفران ستر او عده من السنين او اربعينيات او مئتين من الايام او غفران
ثلث الخطايا فيهم منه انه لا يترك للخطاي التائب عذاب ستر او عده من السنين على
ما ذكر في الامر بل يترك له من العذاب ما كان يترك له بصوم ستر او عده من السنين
او بصوم اربعين يوما على خبره ما تنقض ما قد فرض في التواين واعلم ايضا انه يوجد
بعض غفرانات تكتب على هذه الصيغه وهي ان الذي يعمل كذا وكذا يكون له غفران
كامل واياها غفران عده من السنين وغفران ثلث الخطايا فالمراد من ذلك انما هي
كثرة الياهاوات الذين يتناولون غفرانات مختلفة لاجل العمل المذكور اما بحسب السابعة حتى
اذ كانت السبب الذي اعطى الغفران لاجله لا يستوجب الغفران الكامل فكون كافيا
لما هو منه اما التوبة الموجهة لكي يكتب للمومن شيئا ثالثا وشيئا غيره وسلك ان
تعلم انه في الستة المليونيلوم ليس لاحد اكتساب غفران خارج روميه الماذا
كان خط المومن كما اوضح ذلك البابا اوربانوس في الامر المرسل منه سنة التي وسمه

وخمسة وعشرين سيجي وكذلك تحفظ الواجب العطاة للربا وتبديل النذر اذ الفعلي
تلك الواجب لاجل الغفرانات الكاملة واما السلطان الموجه لبعض الرهبان والكهنه
لحل الخطايا المحفوظه وما شاكل ذلك لا يتصل بكتساب الغفرانات الكاملة فلا يطل في الستة
المذكورة وكذلك بقي ما يخلف للاساقفه وبعض الجمع التريفيين من السلطان ليجلوا عليهم
من الخطايا المحفوظه للكرسي الرسولي وكذلك يجوز لبعض امويا نافتة الرجعة وطلب
الحق وحل العجز وما شاكل ذلك قال ناورا انه قد يمكن اكتساب غفران واحد من اربعة
اذ كانت معطي لمدة طويلة معينة كابويعين لكن رغب في الحل الراي بوناينا جوارس
وساكس بخلاف ما يجري في الستة المليونيلوم فانه يكتب كل مرة تفعل الانضال للمؤنة
لاكتساب الغفران كما اوضح اوربانوس التام الثاني في ريع الغفران المليونيلوم ان
يعتق المومن يوم السبت السابق لاحد الاول من الغفران كالمعلم اليمان وبوناينا هكذا
جرت العادة في المومنين وكذلك من يعتق ويقاوم المسار في الاحد الاخير لكن يجب
ان المنضال جميعها تكل باسبوع واحد وفي تمامها يتناول الاسرار وقال بوناينا ان تقديم
المنضال على بعضها بعض لا يبطل الغفران وعلم انه اذا وجد احد ابتدأ بغير غفران خطاياهم
في ايام الغفران والزم الكاهن ان يوضه الي روض اخر يجيزه يجوز له ان يعمل من الخطايا
المحفوظة ويغير نذره بموجب الامر وبعد كمال الغفران يجوز له ان يجله من من سائر الخطايا
التي كان نسيها سابقا حتى انه يجوز له ان ياتي الكاهن بعد الغفران ان كلما كان له في روض
اذا صار ابتدأه في ايام الغفران لان في الامر المبني يستمر السلطان في القاصم الي ان ينتهي
الامر كالمعلم ليسوس وصاوبوناينا ولا يمان وساكس ودونا رابعان اجمالا اكتساب الغفران
المليونيلوم في مدينته يمكنه اكتسابه بمدينة اخرى حيث يكون كالمعلم ساكس ودونا خامسا
اعلم انه في الكيسر المليونيلوم هما كان من الغفرانات لاجل الذي فاتها لا يتصل

الفصل الثاني

في ختام سر الاعتراف وهو ستة اجزاء الجزء الاول
س من هو خادم سر الاعتراف خادم هو الكاهن القديس من المشرق وذلك

فقط يكون نظر العوام هذه السلطات بذلك السبب في الجزء الاول قوله في ربحنا خردا
 في ربحنا خردا من تركهم لمخطايا الخ والسبب في التمس الثاني فهو الجمع التريتي
 في الفصل الخامس عشر من الجلسات الثالثة والعشرين حيث يرمي بانه لا يمكن لاحد ان
 يجمع اعترافات العوام بالم يكن خوريا او مشهورا من الاسقف وقرنا نظر العوام
 لان الجمع لم يضر شيئا من جهة اعتراف الرهبان فمن كل واحد من الرهبان شهد له
 ربه يسوع لانه يعرف بغير الرهبان ولولم يكن يتبين من الاسقف وهذا نظر الحكم الجمع
 واما في فيلوبيوس الخامس عشر فها هو ان يعلم اعتراف الرهبان لكونهم آمن انفسهم بطران
 والسبب في الجزء الثالث ماخوذ من الجمع الفلوريتي والتريتي لان العمل فعل حكمي
 يقتضي رعية فلا من ذلك اولاً ان هذا السر لا يصح المعلي يدكاه تانياً حيث قبل جمع
 توتا وما قبل ما شرعه لايح حل الكاهن اذا لم يكن راعياً رعية وشهو الم من قبل الاسقف
 والذي له هذه الشهادة ويجوز له التصرف في الاعتراف ليس في رعيته فقط بل خارج عنها اذا
 اختاره احد له سلطان ان يختار معلم اعتراف لنفسه وذلك ما دام حواسن اخرته
 كالمعلم فيلوبيوس وداكوندس ونيوا وسوارس وديانا : الجزء الثاني

من ما هو تبيت الكاهن ومن يوضح في العلم ان تبيت الكاهن ليس هو اهاب السلطان
 واما هرايات ظاهر كغاية الشخص ليعلم الاعتراف وهذا شرط ذاتي وعرفي نظر الى حكم
 الجمع التريتي لانتقال السلطان كالمعلم ما تملك وغيره فيخرج ما ذكرناه اولاً ان العلم
 الرعيي ولو انه في حال ارتسامهم يقتضون هذه الشهادة من البابا كاجد صاكن الممتت
 انهم يختارون شهادة الاسقف لانه لا يمكن ان يفض عنهم كالغير العلمين تانياً ان
 كان راعياً رعية وفيما يوضح من رعايته له فيجب عليه ان يخلو هذه اذ الحب
 ان يتصرف في الاعتراف تانياً كالكاهن في حين ارتسامه يعطي له سلطان ان يخلو الخطايا
 الرعية والخطايا الميتة التي سبق الاعتراف بها وحله هذا لا يحتاج الى اخذ الشهادة
 المذكورة كالمعلم وديانا ودياجينا وسوارس وديكون وديكون راعياً القوي الموكل على كيسة
 مالا يوزن له ان يختار رعاياه الاعتراف الا المشهور لهم وهذا على معلم فالرعيي وديانا

ما تملك

ما تملك خاصاً من له سلطات ان يختار معلم اعتراف فلا يوزن له ان يصرف الاعتراف كالمعلم
 مشهور له ساداً الاسقف اذا تعلق علم الكاهن ظاهر فلا يوزن له ان يصرف الاعتراف كالمعلم
 كونيك ولا يمان وعلم ان الكاهن يجب عليه انة الشهادة من بطرانه اوس بطران الرعية
 التصرف بها اوس ريس يكون له سلطان في تدبير رعيته كسلطان الاسقف كما اعطي ذلك لبعض
 من رعايا الديون فلا من ذلك اولاً ان الرهبان ولو كانوا تحت حكم البابا يجب عليهم
 اخذ الشهادة من بطران البلاد التي يتطرون بها لانهم تحت حكمه من حيث هذا الفصل
 تانياً ان المطران في بلاده لا يجوز له ان يعطي مجزاة الشهادة لمن هو من رعيته احرى ان يعيد
 ان يسكن في بلاده ويصير تحت طاعته من مدينة تانياً ان المطران يجوز له ان يوكل راعياً
 لاعطاء هذه الشهادة ويجوز له ان يعطي هذه الشهادة لمدة زوان معين وكان معلوم لبعض
 من الرعية كالمعلم سوارس وديكون وديانا راعياً اذ ابي المطران ان يوجب الشهادة
 لمستحقها خلوا من سبب واولاً في خطي كالمعلم دياجينا وديكون وديكون وديكون خاصاً
 اذا اخذت الشهادة مطلقاً فلا تجل بوث الواجب ولا يمكن ابطالها خلوا من سبب معقول
 كتفسير الاخلاق والتميز وما شاخا ذلك كالمعلم سوارس وفيلوبيوس فاذا اطلت خلوا من
 سبب معقول فعلي راي كونيك وسوارس وغيرهما يكون ذلك المبطال بطلاً والبعض ذهب
 الى انه غير جائز فقط كالمعلم فيلوبيوس فان وقع الشك في حق ابطالها فالواجب اتباع
 حق الرئيس كالمعلم وديكون ساداً اذا كان ثم سبب حار فيجوز للاسقف ان يخص تابتة الدين
 يخصهم شالفاً ولو كانوا رعاياه تاس جل يلزم معلم الاعتراف للتبت من الاسقف اذا مضى الى
 رعيته اخرى ان يستاذن اسقف تلك الرعية بالاعتراف لم لا في هذا تاختل العلماني ذلك
 ففهم من اتبت وسهم من انكر وولم من الرعيي كان متبولاً سابقاً الى ان اخرج اوس
 اورياوس التام بان الكاهن لا يجوز له التصرف برعية دون رعي اسقفها وذلك
 ستة تمانين وعشرين وستاً بعد الى التمس الاول : الجزء الثالث

من ما هو سلطان معلم الاعتراف وما هو وجه تبيده ومن يوضح في ان السلطان
 المثار اليه هو كالمعلم بعض الناس من صاحب المعرفة الحكم الباطني وديانا

السلطات الممنوحة في الارتسام بهذا ان ذاك يعطى بموجب الشرطية لكل كاهن ولا
يتم قط هذا فيعطي بموجب الكيسة الطاهرة لا لكل كاهن لكن للبعض ويمكن انترامه
وبما حين انترامه يسلط الحل كالمع الترتيب في الفصل السابع من الجلسات الرابعة
والعشر ومن هذا الحكم يتم الى تعيين احد هاتين الوظيفتين اي لكل من له وظيفة
ان يري لوائس كالبابا والاسقف والخوري والمطران نظر الى رعايا الساقنتها حال زيارة
رعاياها وروسا الرهبان نظر الى رعاياهم ونائب الاسقف المحل والآخر بطريرك النيات يعطى
من له الحكم بحق من يمتد ووظيفته ويكون هذا المعطى اما لولاية اما لولاية مشهورة
فيكونه البابا اعلى الكيسة باسمه والاسقف على بلاده والراي على رعيته ولعل ان السلطان
على الامور الطاهرة للسياحة ولو بطلت في حين موت من خوله لك السلطان على امر
الروح الباطنة لا يزول ما عدا اذا بطله الشعب بمقام الرئاسة كالمع ساكن وموارس
وباورا وكوتيك خلافا للسياحة والواسكي والامان والفرق ما بين المذكورين اي احباب
الوظائف الذين لهم ان يوكلا افرم هوان البابا يقراب يعطى هذا السلطان لأي من
كان ضد اعادة الاستقامة والرعاة كائنة ولم ان في خطر الموت كل كاهن له سلطان ان
يجل من جميع الخطايا ولو كان محرمًا مقطوعًا من وجهه شرط الأمر جده كاهن غيره وكذلك
البعض من الرهبان لهم سلطان من الكرسي الرسولي على حل جميع المؤمنين من خطاياهم
في الدنيا كلها وكذلك الكاهن المنتخب من له سلطان ان يتجمل اعتراف لكي يسمع
اعتراف من اتجه وان سأل سأل من هم الذين يردون لهم ان يتجاوزوا لانهم من
احبوا من معاني الاعتراف الجواب ان الحق اجاز ذلك اولًا للاستقامة وكل
الحل رئيس من الروما المعوقين من الحكم عليهم وذلك نظر الى سلطات وظيفتهم
تأنيًا اختلفت ذلك العادة للكرسيات في غالب الأماكن لوجع الكهنة المداينين والملوك
والامر لك لا يردون لهم بايرون بل للكرسياتية وهوان يتجاوز ما علم اعتراف لاهل شرهم
ايضا تأنيًا اختلفت ذلك الاجازة لبعض الناس اذا اخذت من لهم سلطان من عين
وظيفة كالبابا والمطران والخوري ففتح من ذلك اولًا ان الذي له سلطان النيابة لا

يمكنه

يمكنه ان يهيه لغيره الا اذا اعطى ذلك تأنيًا من ما وجد احد الرعية فيجوز له ان يعطيه
اوليا يهيه ان يعرفه ويجعله ثالثًا من اعترف في وقت الموت وجعله الكاهن من جميع
خطاياهم حتى المخطوطة فاذا عوفي فلا يلزمه المخطوطين في الذي حنقها
عليه ما اثبت ذلك نادرًا وسارس وكرهوس وفيلوسيون وبونا جينا خلافا لاراضوس
وديانا لك حله خلافا مطلقًا مستقيمًا رابعًا اذا كان الراي قليل العلم او اكثر الشرع قلته
عليه او شدة شره لا يجوز لاحد من الرعية الاعتراف منه وهو كايكون له عليهم سلطان
بل يجب الالتجاء الى رئيس ذلك الراي ويؤخذ منه اذا بالاعتراف عند احد الكهنة او
الرهبان التمرين بسر الاعتراف بامر البابا وان لم يوجد احد المذكورين فيجوز له الاعتراف
عند اي كاهن يكون ذا معرفة بحيث انه يجتنب ان يكون اعترافه عند المذكور فاسد كالمع
ناورا والواسكي وارضوس وديانا وغل ذلك اذا كان له خطر اعترافه عند رعيته كالمع
توايتوس وسلفستوس وديانا واذا كان الراي لا يثق ان يسمع اعترافه اولى ان يعطيه
المعتراف عند غيره فيا في ذلك ظلمًا كالمع ديانا وان يكون رابعين اخرين ولك هذه الامور
انكرها بعض العلماء خاصًا بحصول السلطان للراي اما من جهة البيت الجني في دياره
واما من جهة السكني ولهذه من كان لهم مناز لا لكل واحد في علمه ومثلهم للساكنين
يوزن لهم الاعتراف عند راي المحلة القاطنين بها سادًا اذا سمع احد الكهنة اعتراف
بعض الرعية يتشاوره راعيها وعلمه ولم يصاده فيمض حله ولو لم يصاده سلطان على
ذلك لا يكون سكوتة يظهر رضاه وكذلك اذا ظهر ساكنًا رضاه وقبوله كالمع حستافوسوس
وقاكوندوس سابعًا اذا اترابه الكاهن رضي الراي وسمع المعتراف فانه يعطى بذلك
ولا يكتفيه ظنه ان الراي اذا سمع رضي بذلك تأنيًا اذا كان سلطان احد الكهنة تحت
الشك وسمع المعتراف فانه يعطى الا في الضرورة كقولك اذا كان للبرس مدة من
خلوا من اعتراف او التزم تنازله المراسل ولم يوجد كاهن اخر فيجوز له ان يعطى
بقوله ان كان في سلطات فاما الحكم الخ فذلك شرط ان يكون المعترف الى اعتراف تأني
معي وجد اخر سلطانه حقق وعينه فيذكر المعطى زيادة المعترف برضا بعض من

عنوا في المرضية المجردة فعمل على هذه البنية الاولى ومن تلك كل ما كونه البنية الثانية
وان كان ذلك الكاهن المشكك بسلطانه لم يثبت لائق بعمل ما يزيل عنه الشك مع انه
يكون خليفاً تلياً لعضلي راي العلم سوارس والكرتال ديوكويج له ان يجل العتق حلاً
مطلقاً وذلك لانه اولاً متحقق في عقله بطريق واجب ان له سلطاناً ثانياً لانه بعد الحال
له سلطاناً من الجبر الأعظم وكذلك في الاحوال الموقرة اذ اذلت المعتزات بوجه
علم ان الكاهن هو الراعي المختصم اذ صاحب السلطان يعلته من العمل المظنونة
الظاهر التي لا يجب ان تقبل في مكانه وما اوصافاً في غير نقص فاعترافه صحيح بانها
اذا كان الكاهن سلطاناً ومنعه استغنى ولم يفسد الخبر فيج حله تاتها اذا كان
الكاهن سلطاناً على راي عقل وتلك بما قاله اقبل له فيج حله كما قال بوناينا والجب
لانه في الخطا العام تنح الكيسة سلطاناً لا ي من كان لقايرة المومنين سلطاناً على راي
المجمل تاسعاً يجوز لكل مومن ان يعترف عند الكهنة والرهبات الذين لهم سلطان من البيا
حتى وفي النصح المي اذ احسبها علم سوارس كونييك ولزركوس ويخيلوس وبونينا
ومن قال انه يلزم باعادة اعترافه من اعتراف في عيد النصح عند الرهبات الذين لهم هذا
السلطان من الجبر الأعظم على جميع المومنين زاعماً ان مثل هذا المعتزات باطل فيظن به
انه اراد ان يعل ما راي وبنا

الجزء الرابع

من ما هو حنط حل الخطايا ومن له سلطان ان يحتفظه ومن يوزن بالجل وهاج اعلم
ان الحنط المذكور بانها هو ملك السلطان عن حل بعض الخطايا والكيسة تشمل ذلك بحس
السياسة لكي يتبع الخطاء عن كبار الخطايا بغير هدمهم صعوبة العمل تلك الذي له سلطان
يحنط الحل لا يجب ان يحنطه الا نادراً ولا لاجل اسباب جسيمة وكبار سمجة وان طلب منه
الكاهن ان يالحل هذه الخطايا فليسمح له بذلك لئلا يتبع الهدم ما رسمته الكيسة
للنصاع كعلم سوارس وديوكويج من ذلك اولاً ان الخطايا المرضية لا يحنط كون
المعتزات بها لا يلزم احد ولا يحنط الا الخطايا الكبار من الميتة الخارج فسلها المكمل
بالفعل فلهذا رسم البابا اقليس الثامن ان رسالته يدور اذا اراد ان يحنطوا مثل

هذه الخطايا فيحفظ لهم احدي عشرة خطية فقط ولا يقدر ان يحتفظ اكثر من ذلك
لما باتت جميع علم من الرهبة اذا كان ذلك الحنط نقل الي الرهبة كلها ام باتفاق جميع
اقله اذا كان الحنط نقل الي الرهبات الموجودين هناك والذي قلناه انهم عن المي
لاعن الحرم لان الرئيس له سلطان ان يبرئ تحت الحرم المحفوظه وان سال احد
ما هي هذه الخطايا المحفوظة من اقليس البابا في هذه اولها ترك الرهباته وواضع
بأقربها ثانياً الخرج بالليل احتلاً ساماً الذي دخلوا من امر الرئيس تاتها استعمال البحر
بأي نوع كان رابعها المختصم بشي ما وضمن القدر المختار في مقدار ما يحد
خطا وميتاً خامسها سرقة اتمعة البير التي تبلغ الي مقدار الخطا البيت سادسها
السقوط بنوع من انواع الزنا بالارادة والفعل طارحاً سابعها عهدة الزور عند الحاكم الحقيقي
تأنيها من يحس او يساعد اطراح الجنين الحي ولولم يتم ذلك بالفعل تاسعها القتل
والجرح والضرب باليتم القتل عاشرها تزوير خط وختم التبرئين بأمر الدير حادي
عشر منع وتأخير وفتح الكاتيب التي يرسلها الرئيس الي الرهبات او المرسلة اليه منهم
اذا فعل ذلك مكرراً ويحيلة ثانياً من يعترف بخطية جنونه فليزل الي الرئيس والمؤلفين
الكاهن اليه ليأخذ منه اذا اذاعت الضرورة لذلك اذ الحجة الملية حلاً من تسمية
الحاطي او الخطية وان لم يمكن الوصول الي الرئيس وكان المراد ان يقول خوفاً من
انلاف العرض وايقل الشك وذلك اذا ترك الذنب المعتزات في تناول التبريات المقدس
فيؤذن للكاهن ان يحله من الخطايا المحفوظة ولو كانت معتزته بجرم جنونه ولكن يلزم
المعتز ان يعفي فيها بعد الي الرئيس ليقر بدينه وقال سوطس وكروبا وجبر اسل وانظر بوس
وبالاديس وديانا وديوكويج وتعال الي هذا الراي ماري فوما الصلابة ان الحاطي يجوز
له في هذه الحال ان يعترف بالخطايا الغير المحفوظة عند الكاهن مع التصديق التلب ان
يعترف عن الخطايا المحفوظة عند الرئيس لك المومن والاسلم ان يعترف بالكل كعلم سوارس
وغالب العلماء ثالثاً اذا ابي الرئيس ظناً ان يعطي اذا في حل الخطايا المحفوظة فقل
ان يركوس وديانا انه يؤذن للكاهن اخر ان يحله لكن هذا الراي قد ضاده لاهبات

ويكون رابعاً إذا نجل الرئيس خلوا من سب وادع ان يمنع اذ نأية حل الخطايا المحفوظة
فيحيط اذ ارد السائل خالياً لا سيما اذا اشياك من ذلك من حريم لتأنيده وحسين
يكون قد اخطأ ضد الحق والعدل كاعلم ويوكو وديانا خامساً الغرب اذا كان عليه بعض
خطايا المحفوظة فلنحكم عليه بمقتضى بلاؤه سادساً اذا اعترف القاضي للرئيس بخطايا المحفوظة
فيجب ان يسمح له بقية خطايه لانما اعترافه وان عافاه من ذلك ضيق الحل والبرهان
فلو دون لاحد الكهنة ان يحله وان اراد وراي امراً لايقا فيلزمه بالرجوع اليه لوضع
الخطايا المحفوظة سابقاً من حله الرئيس من الخطايا المحفوظة فاذا اعترف بها ثانياً
فيؤذن لكل كاهن ان يحله لان هذه الخطايا لم تنما بادة ضرورية للاعتراف تليها من
اعتراف بقية سبلته عن خطايه مع عدم معرفته بمحفظها وقصور الكاهن عن حلها
فحله صحيح لكن قد يلزمه الخضوع للرئيس اذا تحقق القضية كاعلم ليسوس وديانا
تاسعاً من اعتراف بين يدي الكاهن له سلطان بموجب رتبته او بانعام ربه علي حل
الخطايا المحفوظة ونحوه سواء من خطيه واحدة من المحفوظات فيجوز له فيها بعد ذلك
يعترف بها عند راي كاهن شرعي بالاعتراف فيتحل وكذلك اذا اعترف اعترافاً بافصليين
يدي من له سلطان علي الخطايا المحفوظة فيجوز فيها بعد لكل كاهن حقوق الاعتراف
ان يحله منها لان الاول ولولم يحله من خطايه لتتص بطلته واداره لكنه رفع عنه
الخطا لكونه قد صدق بحله علي مذهب طائفة والمحال ان له سلطاناً علي رفع الخطا مع
انه لم يحله من ذميره كقول ديانا وان سال سائل من هو الذي يستطيع حل الخطايا المحفوظة
يجيب اولاً الرئيس الذي حفظها ثانياً من كان يخلوه بالسلطان وهو تحت حكمه ثالثاً
الذي اتمه الرئيس علي ذلك رابعاً كل كاهن اذا قصد الوصول الي الرئيس مثلاً يجوز للاقف
ان يحل من الخطايا المحفوظة للبا اذا لم يكن المستوفى الي ربه فاعلم ان الخطايا المحفوظة
اذا كانت مخفية يجوز للاقف ان يحلها ومثله اذا شك المعلن بخطية المصروف
حل على محفوظة اولاً فله ان يزيل الشك ويحله الجزر الخامس
من ما هو الواجب علي حل المستوفى يجب عليه ان يحل القاضي للمحقق الحل لا غير

ليلا يظلم التائب اذ ارده خلياً وسيله ان يعترف علي استقامته هذا الحكم للاغفل بتجسس
الماليات وينبغي ان يبعد المصروف التائب عما يحبه الاثية اجعل من حله الفدية المقصودة
فانقح من ذلك اولاً ان تاخير الحل في بعض المواقف ولو كان امراً مستحقاً من القاضي
والمستحق ايضاً المانة لا ينبغي استماله المتأول المستحق من اخذ الرضى من المصروف ليلا
يتادي ويتخطا في خطا جسيم ثانياً لا بد من حل الاعتراف التابع للرئيس المصروف ولو رخصه
البعض منهم لان فله ذلك سالك طريقاً محتولاً وهو موضع قابل للحل ثالثاً تعلم الاعتراف
حل للرب الرابعه لا يتحقق حسن استعداده ولا يترك خطا جسيماً رابعاً قد عرف حل من
لم يات بهادة الحل اي بخطية من الخطايا وكذلك من لا يعرف عزاً ثانياً انه بمرور الوقت ان
استطاع ذلك ومن لا يجنب الامور السيئة له السقوط في الخطا كاعلم ناور واور وور وور
لا يعرف ما يجب معرفته علي كل شخص من السجين كوصاية الله وما ينبغي لتجمل الاعتراف
وتناول الاسرار ولهذا من كان علي هذه الصفة قبل الكاهن اما ان يعلمه قبل الحل او
يجوز له ان يوات اخر او يرسله لواحد يعلمه خاصاً لا ينبغي للكاهن ان يساغف من كان
غشماً بقاله وتعليمه علي قدر الامكان وقد لا يمكنه ذلك احياناً لثبته الزمان والمكان
وكثرة المصروفين الذين يبين للكاهن انه لا يلقى تاخيرهم اما لكونهم زرافيلهم السرفرياً
واما لحدوث شك تبديل في هذه الحالات في الكال الضرورية ان اتوا بحسن الطوية وما
امكنه الشخص عن جميع خطايه وتعليمهم وقا له المعلم لايمان انه يجب حله عتبت
استمع بعض خطايه لم يكن بشرط ان يامرهم بالعودة الي اعتراف اخر انما والكل سادساً
اذا تحقق المعلم ان المصروف يحل للوراء لتفجيج السرفريين ان يعلمه وبين له الواجب
علي قدر استطاعته مثلاً اذا كان جاهلاً بما لا بد منه لتفصيل الخلفى وما يجب عليه من ترك
البعض ورد المال والعرض والعرب من المسباب الطليعة للخطا ورفع الشك ومكانة العذر
الحاصلة منه وتواب الخالفين واسعاد المحتاجين ولظهار الخطايا المرفعة للكاهن عروباً
واجباً اذا وقع بجرم يلعزم المعلم ان يبين له ذلك ويخبره علي الوفاة فان ابي غلابيوز
حله والاكاهن يشاركه بزيرو ويحلي بملقه المليات سابقاً اذا كان المصروف في

في حال من الأحوال العريضة ويجعل وجهه لا يندرج ما ليس له من جهة بطلته من جهة فيجب
عليه العلم بالاعتراضات التي يهيم عليها وسواءه، وأما فاته فيسأل المألوف وبذلك تليق الأدب
من مستحق العلم وإن كان جاهلاً في العائنه جهلاً غير مدعوم حتى لا يمكنه الانتفاع بمعم مثلاً
إذا كان عنده مال أحد الناس وتحقق أنه زوجه أو تزوج بدرجة من الدرجات
المعومة وهو آمنه بخير فيجب على المعلم أن يطالع على القضية إذا عرف أنه يستفيد
من قوله ولا يعرف منه ضرر جسيم وإن رأى حديث الضرر وعدم المنفعة فليجبت
وبعده كاهن: لكن إذا كان منه خطر الخير للجمهور فلا يجوز: وإن خاف من ضرر المعارف عليك
وسأل عن ذلك فبطل العلم أن يطول له الأمر على جلسته لئلا يثبت الضلط: لكن يجيبه على
مقتدر السؤال فقط: خلا إذا سأل هل الزواج مع المعتز بعد هذا الطهارة البسط ويجوز
المباشرة فيها وبه بإيجاب ولا يجوز بالزامة في عدم طلبه حتم تاماً إذا اعتقد حصوله
اعتراض الملوك والأمراء ورسا الكنيست انهم يتجاوزون ما يجب عليهم في إيجاب وظان
الكنيست وانتخاب خلد هادتهم من بلودهم وما سأل ذلك فيجب عليهم أي على عامي
الاعتراض أن يخبروا هؤلاء كما يجب عليهم وإن علمهم فأنهم يحلون خطاياهم على أنفسهم وإهي
يتوجاهي فيستطاع جميعاً في حصة الخيم والمعلم في ذلك لكون هؤلاء المذكورين بالتجاوز يحلون
جهلاً كلياً ولا يغفلوا حالهم من أمرين أحدهما إيقاع الشك لأن العريضة تكون غالباً على
رأي ملكها تأنيها أيضاً للضرر للجمهور وإذا راي المعارف أن المعارف يجهل جهلاً بالفا
جهلاً غير مدعوم ولا يصدر منه شك ولا ضرر للجمهور وبالعكس إذا اعتبره للمعارف بسبب له
اطلاق ولا علم ضرر فليجبت وبغير امره كما قلنا في العدد السابع كلامه ويكون تأخراً إذا
كان المعارف ناقص المستعد من حيث التلذذ على الخطايا والعزم على تركها فليست
المعلم ليتوب بالحققة ويبرض عليه ما يخصه من الوقوع تأنيبه ولعلم أن معلم المعارف الذي
يضع هذا السر استحقاق لا بد من أن يكون في حال التهم والمفترق بخطاها ويتيقن له
أيضاً المألوف ذاتية في حال الخطية باستأنفه خطايا المذنبين وأن سأل سائل إذا سمع
الكاهن اعتراضات كثيرة وهو في حال الخطية هل تلزم خطاها على عدد المعارف في الجواب

قد وجب برناجنا وأما ما يكون فأنكر وقال أنه لا يرتكب سوى خطأ واحد ويتوهم
إذا تحقق الكاهن أنه في حال الخطية فليعتزق ولما يكون فليعتزق فليعتزق فليعتزق فليعتزق
حب الله قبل أن يجل للمعارف وأن دعي إلى المذنبين سرعاناً لم يبق على التلذذ فلا
جناح عليه بجل المذنبين المشرع على المذنب كالمعلم ذكروا ما يبررون والتقدم ولعلم أيضاً أن
الكاهن إذا حلل للمعارف جهلاً ناقصاً مثلاً إذا ترك الكلام الجوهري: أو حلل من الخطايا المعتزلة
للذين: أو حلل من ليس له سلطان عليه فهو ملزم أن يمتنع المعارف على يديه والمعارف
إذا استطاع ذلك خلوا من الظاهر السر وإيقاع الشك: أو اطلب منه ما سأل ذلك من
المضار: فإن لم يقدر فلا يلزم وإن لم يحله من حرمه كانت عليه لعدم سلطانها: أو سها
فما يجب له أن يحله في غيره عقب حصوله على السلطان كالمعلم بواجبنا تعلق سوارس
وتسلي سوارس ويريد سوارس وبأوراد يكون وإن لم يباله حسب الواجب من عدم
خطاياها وأنواعها وسائر ظروفها فلا يلزم بشي آخر إلا بالدم من نقص تدينه ولا يبال له
أن يحله بعد الاعتراض لا تتصل حكمه لكن إذا عاود الاعتراض تأنيبه فيجب عليه أن يذكرها
نقص من اعتراضه المأول لتتبع السر: قلنا أن لم يباله لكونه إذا قال للخطاطي أنك غير ملزم
بترك كنية العدد والانتواع فلا بد له أن يبرضه فيما بعد إلى وجوب هذا الذكر أن استطاع
ذلك خلوا من إيقاع الشك والضرر الجسيم وألا يكون سبب للخطاطي أنه في كافتة اعتراضه
يتصدق الناموس وإذا اهل وصيته التأنيبه بحد المرفق عن المال والعرض فليقتل له
حسب الأماكن أما ما عترف أو سها جاعل المعارف بعد تلبس المعارف كالمعلم بواجبنا
وسأل من فاته أن يبرض له فقد ضل منه وإن لم يقدر على ذلك لمصر للمعلم فيوضه
نقده كالمعلم لا يمان وأين يكون سوارس وسليست من وجبنا بالدم مع الكاهن يتعاطله الذي هو
خطاها من غير المعارف ما يبرضه من مال الغير وصار على الضرر والغير في ما يجب له فليعتزق
هو الوفا إذا سمع بعد ذلك ولم يقدر أن يحسب يات يني من قبل غيره وقتله أمكانه
وإذا اتفق ذلك وصدر منه خلوا من ذنب ميت فليعتزق بحدمه وإن سهل الأمر ذات سمته
عن سمته فليعتزق بالوفا كما قلنا سابقاً وأن عصر الأمر جهلاً فلا يلزم كالمعلم سوارس وكوينة

ويؤاخذنا ويدان يدلوكون سال احد عن مقدار التزام الكاهن باعتراض الطالبين
يجيب او لاكل كاهن اذا عرفت الضرورة الكلية بمقتضى العرف فانه ملزم باستماع اعتراض
المريض ان التمس منه ذلك: والافانده يخالف ما اوضح به الناموس من الحقيقة تانياً
الكاهن الذي ملزم باعتراض كل واحد من رعيته ليس في حال الضرورة فقط بل كلما
طلب منه بسبب لائق ايضا كقولك اذا قلتي برزحة: اما اراد الكتاب سفارت كامل حصلي
لكونه ملزوماً بالاحتراس على رعيته من ضررهم ومعاذ شتمهم وكالعلم الذي
وان لم يشأ ان يسمع الاعتراض فليؤاخذ به وقال بعض العلماء ان الكاهن اذا عرفت للعتراض
مرة او اقلتين فانه لا ينبغي ميثا لفتنة الامر كعلم سوارس ودلوكون ويونانينا واوربا
تالياً اذا اراد احد الرعية الاعتراض لحسن العبادة فقط قال اذ يبروس وسوارس وكونينك
ويونانينا وملكي ودلوكون خلافاً لسنسترس ويحييلوس انه ملزم انه يستمع له
لك العلم اوربا لم يقبل ذلك اذا حضر علمون اخرين متمردون بسر الاعتراض وحصل
للراي عائق من عمل اخر رايها لا يلتزم الكهنة الاخرين بمقتضى الامر بسمع الاعتراض: لكن
اذا ابتدأ باستماع اعتراض احد فيلزمهم اقامه وحل الفاضي ان استحق ولا يعرفه لعلم
اخر لان العتراض اذا ابتدأ باعتراضه يحصل الحق في الحل فلا يجوز ان يغير السرورته

المبحث السادس

من ماهو مطلوب من علم الاعتراض من العلم والحيرو: اعلم ان الكاهن لصحة الاعتراض
لا بد له من ان يفهم خطايا المعتز كل ما حسب المراتك والليل على ذلك هو التزام
المعتز بتجديدها بما هو افهم من هذا الامر اولاً ان الكاهن ينبغي اذا احل احد المعتزين
الذي لا يفهم جميع خطاياهم اجمالاً انه ملزم حكماً حكماً بعدم معرفته التقيد: ومع ذلك
حله صحيح ولو لم يفهم خطايا المعتز: اما الاستيلاء النعم عليه واستنوش الكائن اطلاق
صادره من غير ان الاعتراض من الكلام والسبب في ذلك كون السرورين ان يسمع
ذاتاً وفعلادون ابصار كافة الخطايا اذا اجري ذلك خلافاً من ذنب الفاضي كعلم ديانا
ولايمان وان يكون وسوارس وسنسترس ودلوكون بروس لكن اذا تحقق الفاضي بعد

المعتراض ان يحله لم يفهم بعضاً من خطاياهم البتة فيلزمه الاقرار بها تانياً سواء كان
عند الكاهن او عند كاهن اخر كعلم لايمان وديانا تانياً اذا احل الكاهن احد من قلة
علمه فانه ينبغي ذنباً مضاعفاً اولاً لانه يحول ما يجب عليه ان يعلمه تانياً لانه يحله خلافاً
استحقاق كعلم تانياً ودلوكون: واعلم ان الكاهن التصرف بسر المعتراض بغيره لصحة حله ان
يعرف الخطايا انها خطايا: لكن لكي يحل خلافاً لاي الخطايا وعلم اكثر بتعديده حسن
الحكم المطلوب منه فلهذا يجب عليه ان يعرف اولاً ما هي الخطايا البتة وما هي العرفية
من عين جنيتها تانياً الانواع والحوال التي لا بد من اظهارها لتاكيد التزم المذنب
في رد السرورين من عرض ومال رايها الخطايا المعنوية للروساء والعزومات الموضوعة
حسب جاري العادة خامساً المراتك والرباطات الخاصة للكهنة سادساً المطلوب من المذنب
ليستحق الحل سابعاً الادوية المربطة للخطايا واعلم اولاً ان الكاهن يفهم ان يعرف ما
ذكرناه معرفة متوسطة تشككه وتعلمه ان يشاور المعلمين او الكتب تانياً يجب عليه علم كثير او
قليل باعتبار الكائن والمعتزين تالياً يجب ان يكتب خطا وجبى كل من يدخل نفسه في
التصرف بالاعتراض مع عدمه العلم الكافي وكان يؤكله بذلك خلافاً من ضرورة وكل من
يستطيع بنعه ويتهامل كعلم لايمان ويونانينا ودلوكون فينتج من هذه الجملة اولاً اذا
تحقق المعتز ان الكاهن لم يفهم ثقل خطيته فيلزمه الاقرار انه اخطا خطاً واحداً
تانياً اذا عتذر المذنب عدلاً عند حكم غشم لا يمكنه تمييز خطاياهم وتجهها فيلزمه باعادة
اعتراضه لعلم اخر يكون خيراً ما هو الكونه اذ نب ذنباً عظيماً باعتراضه الاول واعلم ايضا
ان الكاهن لا بد له من حسن التدبير في تعليم المعتز ونصحهم وعلم ابراهيم والتحصين
من لسراله فان راى بعقله انه اعترف اعترافاً تاماً لانه متلهج جيداً وللعادة بالاحتراس
والحرص على اكمال اعتراضه فيجيبه لا يلتزم به انه من خطاياهم ولا فانه ملزم بذلك كما
علم جمهور العلماء لكن ديانا واوربا لانه لا ينبغي ميثا اذا لم يتحقق ظرفاً من التفتيان
وقد تفسرها ودلوكون فلا نه حاكم يجب عليه الاجتهاد في اكمال الحكومه: ولكونه حكماً يجب
عليه الكش عن سائر المستلزم وكافة الجورحات كان فيلزم للعد الكلي اولاً ان

من النقص والتفتيش فيما لا ينبغيه للإقرار بالاعتراف ويصعب السر ويصعب حرقه هو أيضاً
ثانياً لما يكون ناقص البعيرة في خصمه عن الخطايا التي لا ينبغي أن الاعتراف فاعلمها بالبال
يعلمه أياها ولا يسألها أيضاً عن الماتم الدينية المأخوذة ولا يدين في المستقبل من السر
إذا فهمه ما ذكره التلميد ثالثاً لا يكون لمجرباً بل يبع المعترف أن يبين حاله بتمامه للإقرار
في الخوف: وأما ما قاله بعض العلماء أنه لا يبين قطع كلام المعترف في وقت الاعتراف فهذا
لا يبع على المطلات إذا حال الاعتراف بل يجب بعض المحبات قطعه لا ينسى الكاهن
ما يلزم بواله وعلمه كالمعلم ويذكر من ذلك أولاً الكاهن إذا علم أن المعترف
بعضه النقص اللائق في خطيه من خطاياهم ولم يذكر حاله الذي يلزمه الاعتراف
به فيجب على المعلم أن يسأله ثانياً إذا تحقق الكاهن من ذلك الاعتراف بعزته المحصورة
وهذا أنه فلا يجب أن يعلم وأن يعرف خطيته بواسطة المعترف أنكرها فليعلمه لأن
شهادته على نفسه أثبت من شهادته غيره عليه كالمعلم سوارس وفاكوندوس ودانك
إذا عرض الأمر أن يجب على الكاهن أولاً أن يسأله عن بعد ذلك بتدبير محدد إلى
المؤازر ثانياً إذا لمعاد وأنكر فليسالكاهن أن يحتسبه أنه نسي أم اعترف عند غيره وأدرك
لم يظن أنه خطيته ومن ثم يعلمه كالمعلم ما نقلنا من لستوس وناورادون لستو ثالثاً
إذا عرف خطاه بواسطة غيره به فلا يجوز إظهار ذلك للإلايشي سر الاعتراف ولو كان له
أذن من ذلك الشريك الذي اعترف له للإلايشي شكاً فلهذا لا يجب أن يسأله عن ذلك
الخطا خصوصاً بل هو يثبت له ما هذا هل بقي في ذنوبك شيء كقول إلهام ثم بعده نعماً
ليغا في أن يكشف حال نفسه خلو أم جزع وخجل وفي أية نسيته يتقبله علم أم لا وهو
ويضي أن يكون السؤال في أمور الطهارة بحكمه وأيضاً لا يعلم الخطية لمن لا يعرفها بطبع
المعترف في الخط وقسمه أيضاً ويصعب السر المتدبر فالأجدد يولع الاعتراف ناقصاً
بشي من الأشياء ولا يوصل ما ذكرناه من الخط والعييب وأدرك المعترف الرضى بالانكار
الدينه فلا يسأله عن الانفصال: لكن قد عبرت العادة للفتها أنهم يتروك بالاعمال
مع الكاهن قبول الأفكار والميلاد بها كالمعلم لأنهم وكونيتك وفاكوندوس وداناً

الفصل الثالث

في لواحق الاعتراف وهو حرجات الحرج المملوك
من ما هو كرم الاعتراف ومن يلزم به أن كتم هذا السر هو الزام من الحق سبحانه تعالى
يلج بعد الاعتراف حتى أنه لا يجوز أن يشاهد في كل حادثة ولو ضرب العالم بالسرو حتى أنه بعد
موت المعترف أيضاً لا يستطيع الكاهن أن يدبر شيئاً من كلامه بواسطة المعترف من
الخطايا وأحوالها وذلك ليلا يعود هذا السر مكرهاً مرة ولا ينقص من ذلك أولاً أن
أظهار هذا السر وكشفه يعد تباً مضاعفاً من حيث أنه سلب المحليات وذلك المضادة
ما يجب من أكرام السر الإلهي: وأيضاً الجلالة يناقض العدل لحماية العهد الواقع ما بين
العرف والمعترف بكمات خطاياهم وكل كاهن يكتم أخف الخطايا وأدناها فإنه يعطي جهة ثانياً
كالمعلم دياناً وفاكوندوس وسوارس وناطوس وليلداً ثانياً إذا اعترف أحد لك الكاهن بالخط
خلاً ليجتهد به إلى الخطا وليس تهرب به فلا يلزم بكمات ذلك ومع ذلك فالإلهام
يكتمه: وكذلك إذا قال أحد شيئاً سر الاعتراف لكن خاف أن يفتنه فإذا أظهر لا يخفي ضد
السر الاعتراف بل ضد السر الطبيعي والناموس ويكون خطاهه بتدليل الأمر الإلهي عليه السر
ثالثاً لا يخفي ضد السر من يقول أن فلاناً اعترف لي بخطاياهم فيه وأنه صالح خائف أنه
لكن إذا قال ذلك بحال لستوس منها أن غيره واعترف بخطاياهم فيه فتقبله فانه يرتكب ثانياً
عظيماً وكذلك إذا قال أن فلاناً اعترف عندي وكان قصد المعترف إخفاء اعترافه فانه على
خطر في بعض الظروف كالمعلم لإلهام أنهما إذا كانا اعترافاً بشكك في قبح خطاياهم لأنه
كما قال ريجيلندوس وغاورادوناوس كوربوس أن المعترف باعتراؤه عند كاهن غير
معتاد الاعتراف عنده يظن به أنه في خطا عظيم وقال المعلم تانورديوس أنني لخاف من
هذا الكلام الذي يقرب لانتشار السر وأيضاً من تكلم بخر الخطايا التي سمعها في الاعتراف ولم
يظهر المعترف من هو ولا استبان ذلك من أخباره ولا أفسد وضطايته ما فعله ذلك
أخطا بكلامه هذا فلا يخفي ضد السر نفسه كالمعلم دياناً أيضاً إذا عرفت خطيته المعترف قبل
اعترافه بها أو أخبار غيره بعد الاعتراف ونظمت بها فأنك لا تخفي ضد السر إذا صحت من

احواله التي اطلعت عليها في المعترف فقط: ولكن فلجود الكاهن من هذا كله
 ليلاسب للغير شكاً بان يدعي ماسمعه بالاعتزان فمن ثم يكون المالك ان يصمت عن التقييد
 بجلتها ولا يتكلم بتي ماسمعه بالاعتزان ولوانه لم يبين فاعله رابعاً اذا امر من من
 الرضا في عتده ان يصرفوا جميعهم في بعض ايام معينة لتحقيق الامر التزم كل واحد اخذ
 الشهادة من معلمه فيجب على المعلم ان يعطي الشهادة لجميعهم بصورة واحدة مثلاً
 ليري لاجل الاعتزان وذلك ليلالزمي شكاً ويقتضي السراة التسلت الشهادة بهم كالمعلم كونك
 وفاكودس وديانا اما اذا كانت خطية المعترف ظاهرة كالمرأى ومن عنده سيطرة فانه له
 ابي الكاهن عن اعياب الشهادة فانه لا ينشئ السرخاساً ان الامور الجيدة الخطية
 او لا يجمع خطايا المعترف الماضية والحالية اذا اخرج عنها بطريق الاعتزان ولهذا ترك الكاهن
 خطاياها اذا اظهر لخص الخطايا اما اشار اليها: ولكن اذا اقال بوجه العم ان فلاناً
 اعترف عندك بخطية ميت او خطية مخفظة او بغير سقط فيه: او انه غير مستعد لتناول الخبز
 او انالم احلم كالم ديانا وسوارس وداسكس وتسعة معلمين آخرين تأييداً خطايا الفريزك
 بالام اذا اعلنتها المعترف سواء كانت جهلاً او عدماً باتقضي العقول كالم سوارس وداسكس
 مع جمهور العلماء من هل يجوز السؤال عن الشريك في الخطية لنسجه ولتتبع غيره من اذن
 المعترف: انه قد يذكر ذلك بوجاهة لورادوس وغيره من التوماوين من اورد ديانا
 ودولوكو: واما سوارس وفاكودس فندعها الي انه يجوز للكاهن ان يلزم المعترف تأييداً ان
 يظهر شك خارجاً عن الاعتزان تأييداً احوال الخطايا التي قررها المعترف بالاعتزان
 ولواحد الكاهن منها بعدد الخلل سواء كانت صالحات المعترف او الامور التي ليس هي خيراً
 ولا شر ولا يبعد منها عيب او ضرر للسر الالهي كقولك ان فلاناً قاصد الرهبانية او السرقة
 شاك ذلك ففي حق السر الطبيعي ويلزم حفظه لانه هكذا اراد المعترف وليست هي عتبه
 المعترف لما اذا قالها الاضاح الخطية كالم تاز وكوتيك وديانا وهذا نفسه اوجهه كرايانا
 نظر الي النصا اللحية والديوت اي انها تحت السر الالهي اذا قبلت الاضاح الاعتزان خلافاً
 لمحتلوس ومليروس: وكذلك التنايب الطيبه والجسدية الخفية كاقال كوتيك

دارتاوس خلافاً لكرانانا ومليروس: وهكذا المشيا الناسبة للغير ومثل ذلك اضل اب
 الغير الذي يوجهه العتق اما الاضاح خطاياهم واما الاضاح خالضه وفوقه السر كالم
 ديلوكو لان ذلك قلما يكون مادة الاعتزان الطريق الغير والحاصل من ذلك ان كلما يصعب
 اظهاره من الاعتزان هو من نفس الاعتزان وان سال احد من من الذين يلزمون بحفظ
 السرج انه يلزم بذلك كل من علم شيئاً بطريق الاعتزان او لا الكاهن اذا استخبر هل فلات
 اعترف عن كذا بخطية فليكن علانية ويخاف ان التزم الي ذلك: ولا يصح حمله كذا لا عتقاً
 لم يصرف عنده ليحج بالسر مع انكاره بغيره فينته اخر التقييد اعني لكي ايج بره: واذا ظهر
 من انكاره وثقت اعتراف ذلك الشخص كقولك انه قيل عن المرأى المشهور هل اعترف بخطايا
 الريا فيلزم السائل جزئاً وان كانت لا بد من اعطائه الجواب فيقول فلانا ويايه ما يجب علينا
 وان تحقق الخاطي ان حفظ سره لا يمكن فحينئذ لا يلزم الاقرار بخطية تأييداً اليس الذي
 يتقدم اليه من كانت عليه خطية مخفظة ليحل منها اولياخذ ان يعلمه اخرها كالم
 سوارس ودولوكو تأييداً من سمع ما قيل للكاهن في الاعتزان فليدفع رابعاً من سمع
 ما قيل للكاهن الملعون الذي افشي السر لا يجوز لهم ان يتكلموا به حتى ولا مع بعضهم
 بعض خاساً العامي اذا اظن احد ان كاهن واعترف عنده سادساً المعلم الذي يستشيره
 العرف باذن المعترف كالم الجهور خلافاً للواسكي سابعا من كتب اعتراف غيره ان القس
 منه ذلك تأييداً من وجد لغرفاً مكتوباً وقراه فيكون وفاكودس ومليروس خطايا
 سوارس ودوناجينا ولايمان ورايم صليب الذين قالوا ان هذا لا يلزم بحفظ السر الخيال
 طبعياً: ولا شك انه خطي اذا اعلن الخطايا التي تحت جمل ذلك اذا اضطر الامر لاظهارها
 فيجوز ان اذا كانت قصد المعترف ان يصرف بالورقة كالام: او كان قصدت بتاديد الخلل
 من خطية مخفظة فلا يجوز كراي ديلوكو تاسعاً اعني ان بعض العلماء ان المعترف
 ملزم ان يكتم ماسمعه في محله لكن الاصول انه ملزم بموجب السر الطبيعي الذي يلزم
 علي شي خفيف كالم لايمان ديانا فينتج من ذلك اولاً ان المعترف اذا اذن
 لعلمه ان يتكلم معه ماسمعه منه بالاعتزان فيجوز له التكلم بوجهه واعلم ان هذا الماذن

شع

لا بد ان يكون من ثم المعتبر ظاهرًا محققًا لا بالظن ان المعتبر يرضى بذلك كله بل هو له كالمعلم
فاكوندس وتانيوس وملكو وناطوس وبقية العلماء يجب ان يكون اختياريا وطريقا لا كراهة واعتصاما
لوقفا يجليته او بلجاجة الطالب ومحل ومثله او حوقا من غيظ معلمه كالمعلم انريكويس وفاكوندس
لا يكون المعتبر نقص من الماد شيئا لكونه اذا انتفى من الماد شيئا لمصلحة او عيبا فلا يكون الكاهن
اظهارا للرسل كقول فاكوندس ودانيال ولا يلزم الكاهن ان يأخذ هذا الماد بكتابه وان خالف احد
شك في ان الكاهن له هذا الماد فيمكن الكاهن اصدق من المعتبر ومن الوارث كقول
انريكويس ودانيال كقولك اذا اذن الميت لمعلم اعترافه ببيان بالزوم من الردين للموال
لك لا يجب ان يقول ان الميت ملوم بذلك لاجل توبيه بل يقول هذا رضى بذلك كإراي
تانيوس وملكو وناطوس والماليت ان الميت قبل وفاته كتب هذه الوصية لوراثته سيرا بركلي
ولعلم ان هذا الماد يمكن ابعاده فقط لا قولا فقط بل فعلا ايضا : مثلا اذا اقبل المعتبر ان
يحكم مع معلمه بعد الاعتراف فيما اعترف له به فيؤخذ له حينئذ المذكره بعد كالمعلم ادرا
وتامورين وبونا جيتا تانيا يتفق السرا اذا تكلمت مع المعتبر بعد الاعتراف خلوا من
اذنه بما سمعت منه بالاعتراف او اشرت اليه بذلك او بينت انك تعرفه حتى ولو غلطت
معه غلطًا عظيمًا فلا يجوز ان تذكره خلوا من اذنه لكن في الاعتراف الثاني لا بأس عليك
ان ذكرت له ذلك لكون العادة قد جرت ان يعلم المعتبران بوجع الخاطي عن قلته انتفاعه
من الاعتراف السابق وتزلي خطاياهما ولهذا احببنا ان يفي حله مع ذلك بوجهه فيلو سوس
وطرانوس ودانيال وكوندس لم يقبلوا هذا الرأي مطلقا ان لم يستاذن المعتبر من
المعرف ثالثا يتفق السر المصروف الذي يقول انه في دير الملاي سمع خطيئة قبيحة ولم
يظهر للشخص فانه يخطئ خطأ ممتعا وشك ذلك من يقول ان في طائفة الرهبان
الطائفة صار خطا عظيم : ومثله من يقول ان في المدينة الفلانية خطا باربعه كذا وكذا
مع انها كانت سابقا غير معلومة لايها اذا كانت من اصاغر المدن لعدم اطلاع عرض
سكانها وبقوة الريسة في الاعتراف وقال بعض العلماء انه اذا كانت رعية معلم مثلا
رهبان دير واحد وعظم معلمهم فلجندرات يخاطبهم كثيرا فيما يسمعون منهم الاعتراف

كي

كي لا يخبروا نجلا ربنا اذا عرف شيئا بطريق الاعتراف لا يجوز استعمال هذه العرفه في غير
اموره وامور غيره مثلا اذا عرف في الاعتراف ان واحدا يدخل الى مكان باه وينسب فلا يجوز
ان يوصي بسد المكان وكذلك اذا اذاع انه احد خطيئة من الذين اعارك من اعترافها
انها مخفوضه فلا يجوز لك ان تنصه عن الخطيئة بل يسلك ان تستعي عن رد الجواب بقولك
انها بنت مسيحية لك الزواج برضاك : وان اعترف احد عند كاهن انه سمع الكاس المضاد
الشرب منها او قال له في حال حمة على السر اننا لم يكون له ليقبلوه فقال سلتك من
ماتريكويس وكونيكن ولايمان خلافا للسوارس ودانيال ان يجوز الحد من الخط لك يجب ان
يجتز من اجتراسا حليا من ان يظهر انتفاعه انه من المعرفة المكتسبة بالاعتراف خاسرا اذا
فعلت شيئا السبب منه للمعتبر وحده انه ذلك صدر من معرفتك باعترافي في او
الكتاب لنفسك : مثلا اذا عسبت وجهك به بخلان العادة فقد خالفت السري راي
سلخترين ووالسا وكونيكن ودانيال وكوندس وكرا نادا وديلو كخلافا للماري فوما وبونليتا
والواسكي وكوندس لكن اذا مرضي المعتبر بنفسك ولم ينش عليه المعتبران بسببه فلا يكون
ذلك مخالفا للسر

الجزء الثاني

من ما هو الامر بالاعتراف وكما مقرر في الترام بوجه ان امر المعتبران مفروض من الله ومن الكنيسة
يلزم به جميع اولاد العويقة ادسقطوا بخطا وميت ولا يلزم به غيرهم فيلزمون اذا بالامر الهلي
ان يعترفوا في حين الموت اما بالامر الكناسي فيلزموا قلما يكون ان يعترفوا في السر مرة واحدة
لراعيهم الشخصي او لغيره ويكون له سلطان على استماع اعترافهم وبه السر يجب من اول
كافرت الثاني اومن غير الفصح الجيد كالمعلم سوارس وواسكو وديلو وكونيكن فينتج من
ذلك اولان المودلا فيلزمون بالاعتراف من سبع سنين فصاعدا حينما يستطيعون تمييز القبح
الخير من الشر ويلزم ايضا الامانة والخوارج وكل مساوفي البور خط من يجازي الفصل
والمرارة في مخاضها وغيرها من النساء المتفسدة ولا دهق وكذلك من قارب الموت بمن طبيعي
كان او بالالحاكم كالمعلم ديولو ودانيال تانيا اذ لوقع الشك في المودلا هل يستطيعون تمييزها
يجب عليهم الاعتراف اذا ما شرعوا على الموت فيعلمهم الكاهن خلاصتها : وشك ذلك اذا طلبوا

من المودلا

المعترف دون هذا الخط لا يصدق التهمة المستمدة من الاعتراف كاعلم دناود يلوكونا الثاني
كان عليه خطا يرضه فقط لا يلزمه الاعتراف ولو انه اجرت العادة انه يعترف لكن يجب عليه
في عياله ان يحضر امام الرب ليتقبله بشركة المراسم ولا يعترف اذا شهد له انه ليس عليه خطا
ميت فليشارك بالقران الطاهر كقول سوارس وجمهور العلماء ايضا اذا اتفق ان شخصاً لم يعترف
بالعلم بمعصية وذلك بزيه او ضلوا منه فيلزمه الاعتراف حين استطاعته لان الكنيسة لم تنزع
هذه الوصية لمنع الاعتراف بل لمنع الماطلة ولهذا قال بونا جينا وسوارس ووايس ودولكون
من تركوا الامكان اما لا تافى بحمل ميتا كما امكنه ان يعترف ولم يعترف وقال سلفوس وقالسا
ولايمان ودنا نانه لا يزاد خطا كثيرا بل يحل خطا واحدا خلسا الذي يعترفون في النعم
التي عند الربان الذين لهم سلطان من البابا بقصد الحق الوصية لان البابا هو الرب الهنا
واخصهم كاعلم جمهور العلماء خلافا لاصحاب الجواشي ولنصف الكتاب المعروف بطلعة السمعة
فهو لا كتب ضد فرسيس فقط ناستر الى وستهيل واربعة وثلاثين سيجيم واورج في كتابه شهادة
بجميع عامين ومجايم ونيان ورتو وعشرين واحدا من المحابر الرومانيين وتعيين معلما
ماعداتفاق السكونية كلها وعلمه قد فعل دناودا دناودوس وفاكوندوس وطرلس ودنا ساسوا
من سقط بانهم ميت وفاد من ان يشاء فلا يلزم بالاعتراف قبل انقضاء السنة كاعلم اسركوس
وكوتيك ودولوكولا دنا دنا لكن اذا اراد ان ليس له وصية للاعتراف في اخر السنة فليتم تقديم
اعترافه حتي في نصف السنة كاعلم ديلوكوسا ايضا من يعترف اعترافا ناقصا بالخطا لم يتم الوصية
علي ما اراد سوارس وفيلسوس ولايمان ودولوكولا دنا يجر من هذه الوصية الذين ليس
عندهم كاهن والذين عليهم خطا عظيم كقصد الاموال والجيرة او لظلم الرعايا منهم من الكاهن كاعلم
كونينك وتامبوروس

الباب الخامس

في سمعة الرضي والكهنوت وهو فصلان

الفصل الاول

في ماهية الرضي

يت ما هي سمعة الرضي وما الذي يلزم حفظه منها ولتاهاج لعلم ان سمعة الرضي

هو رضى سمع السيد المسيح لمبايد الربون اذا برهن من شدة اليقين خلاص النفس والجسد
بواحدة سمع بالزيت المقدس وصلوات الكاهن فاولا مادة هذا السر البعيد هي الزيت المقدس
ولا يوزن بان يستعمل المبروت عوضا عنه وقال المعلم لايمان انه اذا استعمل المبروت عوضا عن
صحيح ولا يلزم اعادته وهذا الزيت لا يبرن يجوز في كل عام نهار الخميس التعليل بعد حرق العيش
وان لم يوجد جديد يجوز استعمال العتيق وان عدم العتيق فليستعمل زيت مخدس غرو فان
بان المقدس قليلا فليز زيت غرو مخدس بشرط ان المقدس يكون زائدا عن ذلك كاعلم دنا
وليبوس واربعة اخرين وبونا جينا وبينيتر تاليا مادة هذا السر تامة انما هي دهن بعض
اعضا الجدا لايها الخصصة الجواس الخس فان قطعوا او سقطوا فيكون الدهن علي المواضع
الترتية اليها واذ كان سيد الكاهن وليس من الضرورة ان يكون الدهن بيضا خلو من واسطة
الزيت بل يوزن له مثلا في ايام الطهارة ان خاصه من الزيت ان يستعمل قضيا طويلا
مخويا بالزيت المقدس واذ افرغ من السمعة فليجزمه كقول سلفوس وكليلا دنا وقال
بعض العلماء ان سمعة واحدة كافية لحفظ ذات السر بل ان السبب في حال الضرر يكون
ان يحسوا احد الجواس الخس ويقول الكاهن مع المسيح بهذا الزيت المقدس وبرحمته انك
العيمة بغيرك كلها اخطات بالنظر والسمع والشم والذوق واللمس وما يملوه لكن المبرن والمسلم
ان المبرن والوقت اذا ضاق فليدعن الكاهن بسرعة عينا واحدة واذنا واحدة والمبرن والمسلم
خلوا من هم الصلب ويبري الصورة المتقدمة من واحد ومن جهة الكلي والرجلين
فدعنها ليس من ذات السر واما الكلي فلا يحسن دعنها خاصة في النساء والرجال ففعل
جرت العادة عند البعض من الكهنة كعلم اسركوس وصاوتريوس وبليسيوس الثانيان
انتقادات السران الكاهن يسمى الجواس الخس باسماء عدة هذه ايضا كاعلم بالادوس
واوردا وغالبا العلماء الك علي راي المعلم دنا انه لكي لحمة السر التعليل جلا اعني بهذه الدهن
المقدس بغيرك الرب الخ ومن ذلك هذه الكلمات اي قوله هذه السمات او بهذا الدهن
فهو من جوه السر وقال المعلم بالادوس ان السرية ولو تركت لفظة المقدس ومن الواجب
ان يتلى الكلام الجوهري بشكل صلوة ولولا ذلك قال هذا المعلم وغيره ان الصورة تبطل بهذا السر

الخطوات بشكل آخر يفكر لك الرب وانا انكرتك مراراً لا يجوز للكاهن ان يمس هذا السر الا ان
 لشرف على الموت او يكون يخطئ على او يخرج او يفتش اوضح من العرم لان هؤلاء تقطع يدون
 ضغفاً واذا اخلوا من المرفق ثم عادوا اليه ثابتة فلا بد لهم من لمادة السجدة وان طالت الصلاة
 فيفقد حياءه الخط وان نهى الله الكهنة الى غيوبة المريف عن ذنبه وقطع الرجاء منه الكثير
 فانهم يخطون خطأ مجيماً وان صدر منك حل هو يمدح ام لا فليس شرطاً كما علم الالهان
 تتلأعن الصلاة وسوارس خامساً ان اعطي هذا السر لمن هو في مرض خفيف هو اطل كما
 علم سوارس والاولى وكذا اذا واميكوس والجمهور لكن راي ليسوس وكوتناوس انه يصح
 ومع ذلك قالوا ان يمس بعده الحال اذا اشتد عليه المرض بعده لك وانتهى الى الخط فيسلبه
 ان يمس السجدة وقال كوتناوس وديانا ان الكاهن الذي يمس من كان يمساً بعتة خفيفة
 فانه يرتكب خطأ ميتاً اذا اذ كان المريف عقله وتديناً بخطا ميت يجب عليه ليل
 مرة السراية يعترف او يمسحاً تاسعاً بالله كقول بوناينا وريجيلوس وقد حرت العادة ان
 المريف يعترف وتقريب اذا استطاع ذلك فبلان يمس لان البقرة المتوترة تقدم الماسر الاشد
 ضرورة على الاقل ضرورة حتى ولو ان الماسحات المذكورة في ليل المريف هذا السر استحقاق
 لكن اذا استطاع في خطا ميت بعد تامله المرفقات المقدس وخاف من ضيق الزمان ليل الاعتراف
 والمسحة فليقدم الاعتراف على المسحة لكنه اضرازم كقول فيلوسوس وبروزا وديانا سابعا
 اذا كانت الولادة بالاً لا يخطئ الحال عقله فلا يمس من المسحة ولو لم يتناول الماسر الا لانه من الممكن
 ان يكون خلاصه موجوداً كما علم سوارس واكيلوس وزيدلو الالهان حتى انه اذا كان
 الكاهن عارفاً بقاءة الولادة لم يخطئ بفعل فقط فعلى ما قال العلم سوارس وريجيلوس
 وفيلوسوس وكوتنيك وديانا خلافاً للنوس وريجناسا لكن انه يجب على الكاهن مسح نفسه
 وان خلمه وشك به حال عقله وتدينه فليمسح شرطاً كما علم ديانا ساكن وزيدلو وريجيلوس
 خادم هذا السر الكاهن الموكل على الرعية ولا يجوز لغيره ما عدا اذا استاذن منه بذلك
 ليمسح للمريف واما انه يرتكب اثماً مجيماً كقول سلفسترس وسوطوس وكوتنيك وان كان
 راهباً فيجرح حرماً واما ما علم سوارس وريجيلوس واما الرجاين فيجوز ان يمسوا الهالدين

وكذلك

وكذلك قربان الزيادة كقول ديانا وكوتنيوس وفي وقت الضرورة حيث لا يوجد مرثى اوابي
 ان يمسحه ولا يمكن المثلث الى ريسه لاخذ الاذن فيجوز لكل كاهن لا يكون حرماً ولا يمسحاً خوراً
 كان او راهباً ان يمس هذا السر الاذن في وقت الضرورة كل واحد يعترف بان الاله البهيم كما علم
 انريكوس وفريديس وكرانا وديانا وريجيلوس ولايمان وسوارس والتقدم خلافاً لما تاتي
 تاسعاً اذا كان الكاهن يمسحاً في وقت الضرورة ان يمس وحده ولا يستخدم امره
 بذلك وان استخدمها فخطاوه في واذا حضر كثير من الكهنة فيجوز لكل واحد منهم ان
 يمس عضواً بفرده مع الكلام الجوري المختص لذلك القصر الذي يمسح كالم وديانا وريجيلوس
 والجمهور ولا يجوز ان واحد يمس العضو واخر يمسح الكلام ولا واحد يمسح عضواً والاخر الذي
 وان استسح الكاهن لصاري من العوارض فيجوز ما بقي من المسحة ولا يجوز ما سلب مسحه
 كما علم تايز وديانا عاشر انة في متاول هذا السر يجب على الكاهن حفظ الطهرس الوردي
 الكتاب لكن اذا دعت الضرورة لا يخطئ في ايهامه خلوا من بطرئيل وتك بعض من الصلوات
 كما علم كوتناوس وليانديس وديانا واميكوس لكن اذا بقي المريف حياً بعد حال المسحة فليتم
 ما نقص وان لم يكن ثم ضرورة فلا يجب ذلك دثاميتاً اذا تعدي بعضاً من الطلبات كذلك اذا
 مسح الرخلوا من مصباح ولا خادم اولم يستعمل اشارة الصليب في دهن الويش حادي عشر
 يخطئ ميتاً خوري الرعية اذا مسك المسحة عن طليها خلوا من علم ولا يلزم بهذه الخدمة
 اذا صد عليه من جرحا حفظ الموت لاسيما اذا اعترف المريف كقول تايز وديانا وفيلوسوس وليكوس
 وسوارس وكوتنيك وبوناينا ولايمان تاتي عشر يرتكب ايضا خطا ميتاً خوري الرعية اذا
 اعمل المسحة او اخرها مع خوفه ان المريف يموت خلوا من يلمها الما اذا صد عن ذلك وام في
 ثيابه ان استطاع كاهن اخر على مسح المريف فانه يلزم بذلك من حيث العتبة لاسيما اذا كان
 لصياح المريف اليها كليا كمن لا يمكنه ثل سره وعلوه اذا اعمل خلوا منها فيكون خطاوه
 عظيماً كما علم ديانا ولايمان ثالث عشر اذا خاف الخوري من ان يدعي ليلاً لا يجوز له ان يضع
 عنده في البيت المسحة حتى اذا دعي يمسح على اهل البيت حفظها عنده في البيت قال برصا وبسبينو
 انه يخطئ في ثيابه من داره على حفظها في بيته لست اجسر ان اريه من الخط الميت مرثى عشر

الفتن الذين يحسنون به الرتب المقدس فيعرفون ان لم تكن عادة بخلاف ذلك كاعلم انهم ايمان وصاروا
 سأل احدنا في انفسه للشيخ الجواب ان فعله الفخري هو ترقية النفس على حارب الشياطين
 في حرم الموت وهو يتألم الضحايا والصعب عن العذاب والقوانين ورجوع المريض الى الصحة ان
 كان ذلك مفيداً له كاعلم ما ربي فيما سلتهم من سوارس فينتج من ذلك ان هذا السر لا يجوز
 ابعاده أولاً للاولاد الذين لم يلقوا من التمييز وان كان كائناً الذي يستطعون ان
 يخطوا كاعلم نورا وسوارس تأييداً لا يجوز ابعاده لمن ولد جونا من جوف امه فاما النجاشين الذين
 اذا اطلبوا اذما فاعتبر ان يظنوا انهم اهل العلم ولا اله الا الله فليست لهم فيفسحوا وان ابا
 فليزبطوا التحليل كاعلم سلتهم من ولايموس وزينلو ودانانا ثانياً العلم واليك والحيات
 يجب سحهم ولولم يخطوا هذه المعضلة لانهم من المكن خطاهم في القواس الباطنة المطابقة لذلك
 كاعلم سلتهم من ولايموس والاشهاد وانهم لا يخطون ايضا اهل البيت اذ لا يخطون
 فلا يخطون من كاعلم سوارس ولايموس وانهم لا يخطون ايضا اهل البيت اذ لا يخطون
 بذلك لكن كونك قال انهم يخطون وفيما خلافتا النور وداننا قد يتبعه دانا تعلقاً بانه لانه لا يجد
 حتماً هذا السر من في اسبقه مناسب في هذا الحل وما قبله

الفصل الثاني

في الشطرنج وهو جزء من الجزء الاول

من ما هي الشطرنج وما هي مادتها وكم درجاتها في اول الشطرنج في سلالتي يعطي
 به سلطانا لخدمة القربان المقدس ومنها وانه درجاته سبع المعنى بواباً وقاباً وقسمها ثمانية
 وسالياً وانجلياً وكاهناً والكاهن درجات احدى التيسر والمخر الاسبق اعني ريس الكهنة
 من ثم رقيب بعضهم الى انعامات ودرجات واجاق الشر فليس بدرجة بل انما هو استعداد
 لتبوء الدرجات والاحول مع اهل الاكليروس وبواسطته حتى لو التزم بدخول الكهنة وسلم
 حقيق اهل الاكليروس ومواجههم وهذه الدرجات فالتسعة المحيرة منها في كبار الامتياز
 لكونها مشتركة بين الاطهار والدنياء والى الدرجات تصدقوا وقالوا وسكنوا اليها ليس بالاسرار
 ولكن لم يرتفع بذلك بلونيس ونيوليسوس وكونك قالوا واصرف حاشية علم السجج

هذا القول على عادة الشيعة الرومانية وما في بلاد الشرق فكل ما يفتن من الطوائف جزاء الدرجات
 باجراف مختلفة فالرسم يعطون الدرجات الصغار من جهة واحدة وهي التي يسمونها بالانقطاع اليه
 مع الكهنة الرومانية النص في تاني ان المادة البعيدة في الترس الا لا تنفع القديرات
 تشطون في التعليل بالسلطة الروحية والتبعية في دفع هذه الملة وقبولها ولا بد للشرط ان
 يلبسها علواً من واسطه وقالوا ولا يركب ولا يمان وبان ان اللبس بغير واسطه ليس من
 ذات السر لكن الماصوب والاسلم ان يلبسها فلما يكون بيد الواحد من الملة ملزم لاجل زوال الشك
 بوجبه الكهنة ان يلبسها بيد مكلتها: اتواك الكاس والصنيعة والبرشانه حتى يتلو عليه المستق
 الكلام الجوهري كاعلم فيلويوس وروناجينا وداننا فالعواب يرتقم بها فتح الكهنة والعاري بتقديم
 كتاب القراة له والمقيم بكتاب التقيم: والشهداني بالايمان ريق فارغة ايريق فقط: والشهدان
 بشعته مطبوعه تكون هذه وظيفته ان يعي القود والحوالاء لاجل خدمته القديس والرباني بتقديم
 الكاس له فارغاً والصنيعة فارغة موضوعة على الكاس لكونه يبق له ان يعي المذكورات لخدمة
 القديس: والمجنيبي يشطون بوضع اليد تعليمه كتاب الانجيل لانه يجب له تعليم قول القديس
 وقراة الانجيل وايضا ان يكرز ويعيد فيقول احياناً المرسلا للالهية باذن خوريي العريه: والكاهن
 يرتقم بتقديم الكاس لخدمته فيوضع والصنيعة تعلوها برشانه مع الصوري التي يملوها المستق
 اذ يرتقم سلطاناً على حال الشجرة: ثم يوضع اليد مع ثلاثة صرة اخرى يفتحونها المستق سلطاناً على
 حل الخطايا كاشبهه والمستق يسلم بوضع اليد على راسه مع هذا القول اقبل مع القديس
 وتدهين راسه المردود وقول الشطون يدهين يقدس راسك بركن ساليه في دبرته المستقبه
 بيم الحرب الخ النص فري من ذلك اولاً ان المستق يجوز له ان يدخل الكهنة سريته ويخطو من
 اهل الاكليروس بخص الشتر ولو كان خارجاً عن ابرشيته كوني هذا ليس من درجات الشطرنج
 كاعلم بولجينام اربعة اخر من حيا باخلاقا لالكس وبربرنا تانياً اذ وقع الشك في صحة
 الشطرنج بين حذوف الشك في المادة فلا بد من تبنيها شرطاً لا يبا اذا كانت درجة
 كاهن او اسبق: مثلاً اذا اتفق الشك بين الكاهن او الاسبق والواحد القديس اعتبره والي
 بدفعها يرتقم وقال الختم الالهي فقالوا له ان من لس الصنيعة قد حل ولولم ليس البرشانه

الموضوع عليها واما الذي ليس الكاس والعينه حين يقال الكلام الجوهري لكن بمقتل
 قال المعلم الكندي ان يكون شرطية صحيحة لكن لانها لا تكون جوهرياً بل شرطية
 ولعلم ان كل من يخاف متوجهاً في شرطية هل انها صحيحة ام لا وهو في تحقق ان كان ليس
 الواقي ام لم يلزمها فليس بواجب ان تصاد شرطية بل سيلة ان يزيل الشك عنه ويقدم
 حاشية اعلم ان في بلاد الشرق عند البعض من الطوائف مادة شرطية الكبار في وضع اليد الصلبة
 هي قول دال على السلطات النوع كقولك الملعنة تمل الخ: تنتم فلان ابوها كذا ام
 كاهناً للكيسة الغلاية النص ولعلم ايضا ان المستق يوزن له ان شرط من كان من حيث
 سواء كان اصيلاً في ابرشته او لا لعل كناه فيها: كمن يتارة لاجل غليظة الكنايسة التي اتصاها
 من محاملة كعلم الايمان وديانا وانزركوس وليسيوس فيتحقق من ذلك الا ان من كان ولد
 في ابرشية ويستفي في ابرشية اخرى وله وظيفة كنايسة في ابرشية غيرها فيوزن له ان يترجم في
 اي ابرشية شاء منها كعلم الايمان وديانا وقال اورساع ثلثة معلمين اخرين مع ديانا خلافا لبروما
 انهم يجوز ان يخدموا من واحد اخر من اخر تائيا يجوز ان يترجم المروفي بالادييه
 ولو ولد في غيرها كعلم بربوا اورساع ثلثة اخرين وديانا فان ولد لثقاتا في مدينة ما فلا
 يوزن لاستق تلك المدينة ان يترجم له لكونه ليس من رعيته بل من رعيته النسب اليها انه كعلم
 سانس وتنايتة اخرين وديانا لكن المعلم اناخوس اجاز ذلك ثالثاً من كان له مكان في ابرشية
 وفي كل ابرشية يسكن نصف سنة فيوزن له ان يترجم اليها شاء وان في الكنايس بعدد وسالب
 السكي كعلم سانس اورساع اخرين مع ديانا لكن اذا اراد هذا فلا يكون رعيته لاني المكان
 الذي ولد فيه: واذا اتفق انه ولد في ابرشية ثلثة فيوزن له ان يترجم في اي مكان شاء من الكنايس
 المنتدبين كعلم جاناوس ولذين نال في بيع مسكن امه الكروس مسكن له كعلم جاناوس
 كان له وظائف مختلصة في ابرشيات متباينة فله ان يترجم في ايها شاء كعلم ديانا خلافا لاور
 المدارس ولوتيتا هناك مدة مديدة فلا يجيبوا من رعيته تلك البلاد تصدم الرجوع اليها اعلم
 ولهذا لا يوزن برساتهم من استق البلاد واذا تزوجوا يجب ان يترجموا كعلم ديانا

الجزء الثاني

ماذا

من ما يطلب من العتيدك تشظن في اول اعلم ان الشرطية لكي تكون صحيحة: سيلة ان
 يكون ذكراً معتمداً كعلم ماري قها وكونيك ونيروسيوس وسانس فينتج من ذلك اولاً ان الامة
 ليست بوضع قابل للشرطية ولا التي اذا اراد طبع التي على الذكر ولا لغير العتيد وهذا هو الماي
 كعلم واسكس ونيروسيوس ونيروسيوس تائيا شرطية المجانين والعجائز والكم والكس ومقطري الموي
 صحيحة ولومعها كانت الشرطية بها مثله لك شرطية المهرجون ولومعها السلطان بالتمرن
 كعلم الكيسة: وايضا شرطية الطفل لكن لا يترجم بترك الزواج او باختبارهم اذا اراد ان لا يترجم
 كعلم قوليتو وانزركوس وازوربيوس ونيروسيوس تايي انه لكي يجل للدر اخذ الشرطية فطلب منه
 ان يكون في حال التهمة وما عدل ذلك يجب اولاً ان يكون من طبقة المروطين ولا من طبقة العرف
 ولا خفي ولا من عدا ولا من روبا ولا هو وديانا تايي ان يكون له قصد وكيدان يقضي حياته في خدمة
 الكيسة وان دخل في طبقة المكلروس بالدرجات الصغار تصدق ويتبع بفتاح الكيسة مدة من
 الزمان ثم يترك وظيفة ويخفي الى العالم فلا يجاز من الخطا العرفي لان العش خفيين اذا
 كان سبب راجع ومثله يخفي وضيا من ترك المكلركية خلافاً من سبب دله ثالثاً ان يكون مستقياً
 بالميراث كعلم جمع ترتقي الفصل الرابع من الجلسة الثالثة والعشرين: ومن تجاوز ذلك قال
 يونا جينا انه يخفي ميتاً: لكن على رأي سوطوس وكونيك انه يخفي وضيا رايها ان يترجم من
 استق بلاده او من غيره باذنه خامساً ان يخلص الذي استق ليستقيم عن علمه ويترجم كعلم
 جمع ترتقي الفصل الرابع من الجلسة المذكورة فوجه العلم بازمه اذا اتفق الشرطي الخويل
 في ترتبة المكلروس ان يكون علناً بترامد الدين السبي والقارة والكنايسة ولا يطلب ان يكون المكلركي
 لعلية وفيرة: بل يجب ان يخدم الله تعالى في الدرجات الصغرى يعني ان يكون عارفاً باللسان الذي كتب
 به صلوات كيسة: في درجة الرطلي والمجلبي يجب ان يكون علماً بالحق لهذه الدرجات وفي الكهنوت
 ينبغي ان يكون حادياً في العلم بقلده واجتاج اليه يستطيع ان يعلم الشعب ضرورات الخلاص وتعرف
 بالاسرار الكنايسة باستحقاق سادساً ان كان من اهل الكيسة الرعية فيكون له من الدخل
 ما يقيم به او يكون له ما يترجم كعلم جمع ترتقي الفصل الثاني من الجلسة الواحدة
 والعشرون سابها ان يترجم في الدرجات التاسع وان سبق الموالي ما دونها كالانجليي على

الريالي فانه يخطئ ميا اذا قدم المستقيم على الكهنة فانه يخطئ بشرطه غير صحيح
 تأمنا الزمان المحرر دليل الدرجات فهو ان الدرجات الصغار تقع في الواحد والمعاد كالمعلم
 بلحتر من واروروس وبروصا واليهود وقد حجت العادة عند البعض من الماساقم ان يفرحوا
 الدرجات الصغار عشية الجمعة السابقة السبت الذي اعتادوا به الكهنة ان تقع جميع الدرجات
 او الدرجات الكبار لا يفرحوا في الكهنة الزمنية الا في احد السنين الواقعة في صام اوتوا السنت
 المربعة والسبت للحد الخامس من الصوم الكبير وسبت عيد الفصح حاشية واما في كيسة لم
 يخطو اوبسبهارا مينا النص: تاسعا مدة الزمان المرفوعة من درجة الى درجة هي مجما
 رمت الكيسة وهي تعطي درجات الدرجات الكبار الى عالم كامل كالمعلم جميع وترت في الفصل
 الحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر من المجلة الثالثة والمفرد اعني اذا تفرقت احد
 ساليلا فلا يرتفع انجيلا الما بعد عام السند لكن يوزن للسنة اذا وقعت الفريضة الكليدية او منعتها
 ان يحل فتقول الدرجات قبل عالم العلم: واعلم انه لا يجوز اعطاء حجتين كبرية يوم واحد الا اذا
 البابا واما الدرجات الصغار فيوزن ان تعطي في يوم واحد وان حجت العادة فدرجة الزمنية
 ايضا كالمعلم ناروا وان كوس وصا واليا وراسك وسوارس عاشر من جهة الكاهن فيجب ان
 تكون الرسامة في الكيسة اربعة هيل من الهياكل حادي عشر مقدار العشر مثلا المرت في الدرجات
 الصغار يجب ان يكون مرفوع سبع سنين: والشهداء اثني عشر سنة والريالي اثنين وعشر سنة
 والمجيلي ثلثة وعشرين: والقسيس خمسة وعشرين: وهذه السنين المذكورة وكل من يكون للمرت من فصل
 فيها: واما الماسق فيكون بلغ من العمر ثلثون سنة كاملة تقول بولينا جينار بولوس كاهن وديانا
 وان وقع الشك في مقدار العمر فلا يورد الرسامة كالمعلم سالكس ولا يهاج: ومن تشرط خلا من هذه
 الشرط فالشرط والشرط كلاهما يخطئ وان سالا احدا ما يفتك السامع من ان الوباب يخطئ
 مغاير الكيسة ويمنع من لا يجوز لهم الخضوع من الجوز في الصلوات للقدسة وبيت القانس ويمنع من اعلى
 استمر البسة ويمنع الكاهن وكتاب العظة والقارعي سيله ان يقرأ في الكيسة كتب القصة والقدسة
 قصص الرسل ويعلم الموعوظون قراءات العيد المسيحي: والتم ان يقع يد في المجامع ويمنع من اعلى الجاهل
 ويمنعهم ويمنع من اعلى التلميذ: والشهداء في اواني الجوز مثلا لا يصلح ان القانس ويمنعها

الريالي وياقي بالثبته لول القانس ويمنعها والريالي لوان ساعد لا يجلي بخدمته القانس
 ويمنع له الكاس والفضة وانا الما ليرج الكاس ويمنع على يد الكاهن في غسل يديه وبقا الريال
 في القانس خاصة: والمجيلي لوقرة الما ليرج يري لخدمته الكاهن في كل ما يخص القانس وترين
 الما ليرج وحمل الصليب وبار الكاهن ركوبه ويمنعها احيانا الما ليرج لخدمته: والكاهن له ان يعطي
 ديجته القانس ويحل الخطايا ويمنعها الما ليرج وبارك الما ليرج وفيه ويرعى الشعب تعاليمه
 وانشاء المعلم اسكوبوس

الباب السادس

في الزيجته وهو ثلثة فصول

الفصل الاول

في عقد الخطبة اي الملاك وهو ثلثة اجزاء الجزء الاول:
 من ماهي الخطبة هي صا لتي تباري مقنونة ما بين الخطيب والخطيبة ظاهرا باشارة
 حيت بعد لحدما الاخر الزيجته واما باليهما: قولنا ناصدا ميا على انه لا يفي القصة مثلا اذا
 قال بطرس لريم خطي يا ان اترجك فهذه لاتعد خطبة: لان هذا الكلام ليس بعهد بل بصلح العهد
 كالمعلم بونا جينا الما اذا نتج خلاف ذلك من الظروف الواقعة: وقولنا اختيار مقنونة لانها كالمعلم
 الخطيب التزاما كليا حتي انه ان خالف تركب خطا فثبت كالمعلم دانا بونا سالكس والبنطي:
 فلهذا ينبغي ان يكون المصاهرة اعقل وتيسر على مقدر ما يجب عليه ان يكتب الخطا كالمعلم كزينك
 وبالكس فن ثمة لاتعد الخطبة ان لم يبلغ الخطيب سبع سنين من العمر اذا كان ماسق من
 فوه الحله تيسره وعمره كالمعلم دانا والبنطي لكن بعض العلماء انكروا ذلك لكون الناموس حدد
 الي سبع سنين وعلما ان الخطبة لاتعد بعد السبع سنين الما اذا كان الخطيب ناقص العقل والتميز
 ومثل ذلك اذا جرت غيبا او مكررا او غلطاً او جهلا في ابرجوهري: ارحال من الما ليرج الما ليرج
 كالمعلم في النذور والمعهود: قولنا ما بين الخطيب والخطيبة اي باتفاق الماتين: لانه اذا اريد
 مثلا بطرس مريم بالتزويج وهي لم تعد فلا يترج احدهما الكون بعد الخطبة ومعهما تبتلا عن ثا
 من الطرفين الشرط: وذلك بخبر قولك وعدك بالزيجته ان وعدتي انت ايضا لهما فان وعد بطرس
 مريم وعد مطلقا مينا ورضيت مريم به فليترج حينئذ بطرس: الامن حيث عهد الخطبة بل من

حيث عهد الودع كعلم سلكس خلافاً للعلم بنحوه من ديانا وقلنا انها صادقة بالاشارة
حيث لان المهندك يثبت بين الناس الاصلامة ظاهرة وله نظير كان لصحة الخطبة صحت مريم
ولوقيت بالحقا وعلى ترجع بطرس واذا عاها صلب ادا الام من ابن افايت: ادا الوكيل من موكله
بمخوره ورضاه فالحطبة صحيحة اذا ربي خلوا من خوف واضطر لانه في هذه الحال يجب
الصمت ربي مشر كعلم سلكس وديانا وايضا المحضر غير لازم اذا ربي بالمهد من مع الموب
واثبت ذلك فلما يكون بافارة باظاهرة او خرة كعلم سلكس والبطلي وديانا الك سوطون
وازيكوس قال ان هذليس بعزوي بل يكي اذا تمث ولم يمان وقد علم كونيك هذا العلم الوكيل
او الوكيل الشخص بذلك بنظم الاصلامة فيسبيل اذا صحت يجب ان ربي وقال انها عهد
ربي قالها اعني انها لم يكن قديما للو الجرد والبارس خلوا من مانع فيناخص من
ذلك اذ لان الخطبة اذا اجرت خلوا من اشارة ظاهرة وخامس الخطبة عك فاذا اعتبر بالاجيب
الباطن فيكون الحكم على تقدير ضمير المتصا حدين ان تحقق ضمير وان اعتبرنا الظاهر كعلم
بواجب وديانا فيكون الحكم بحسب معنى الكلام المفهوم من الزمان بحيث ان يكون الميل الحكم هو
انتم الزمجة تانياً اذ لم يبلغ المتكلم من الزمجة بعد وقبلها يصفها بعض بزمجتها بظلم الحال
في زمجتها غير صحيحة لتقص سنهما لكن الخطبة تشبهها حوتقة: وسبب حقيقة ذلك هو
استهزام نية المتصا حدين: لان الافاضل وان لم ينع بين حالها تصح على تقدير ان كان صحيحها
ومن المفهوم ان الخطبة تعقبت بالزمجة قوة كعلم الامايات تانياً لا يكي الخطبة او لا اذا قلت انا
لا ترمي غيرك لكون هذا الكلام اذ لم ينع في وكن انك لا ترمي اذ لم ينع بواجب تانياً اذا قلت
اني اترميك اذ المطلق في الابدانك ويجوز في هذه الحالة ان يملك احد الما الما قبل الخطبة اذ ان
وبعد: لكن اذا احتج بستمه لتصل الاذبتكون التي تقتضي على الذي فلك كعلم بوضا وشرة
اخر من مع ديانا: لكن بعض الصالحا الكنيس وكونيك وديرس راوا هذه الخطبة صحيحة
تانياً لا يكي اصيل خاتم او هذا الخبر اذ لم يكن الصادرة جارية بذلك لان اصيلها قد ركن ان
يكون ليد اخر لكن اذ سبق الكلام فيكون وضع الخاتم وقبوله هو علم الخطبة رايها الخطبة المعقوة
غصباً عن عظيم ولوربي لاثباتها انما فهي بالطلاة لان الخلق صدر بظلالاً فهو ملتصا بال

والعهد ليس ثابت ولا لازم كعلم سلكس وديانا
من ما هو الزلم الخطبة كعلم سلكس ان الخطبة ينع بانتم الزمجة تحت الخطبة الميت وان لم
يكن الزمان حرة وديانا في ان الخطبة يحكمها حين يرافقه الما ربي جوي لهادة للبلاد السيد
في القسم الاول لان ذلك يقتضي طبع العهد القليل لانه قليل والمسيب في القسم الثاني لان
هذ مشاع لكل من كعلم سلكس وكونيك وديانا فينع من ذلك اذ لان الذي يطلب فكها
يكن الزمجة بالشرع لانتم الزمجة: لكن ذلك غير لائق غالباً حقوقاً من صديق تلك والشر لخط
نهاية تسمية تانياً ان الحاكم بعد لتمامه كلام الشهود وبغضه عن الما ربي بالزمجة: ولوان
الزلم يكون حقاً مضاداً للعدل فالزمجة صحيحة كعلم سلكس وديانا خلافاً للطكية وعند ديانا
تانياً اذا زنت الخطبة فيلزم بها ان تنك في المعتر ان انها تعقبت لاختلاف مع خطابا حادين
الزنا الساج كونه مضاد للعدل كمن يفسد بعض الخواص بعد مدهم الما: اما الخطيب
اذا وقع في الزنا قال لا يمان وازور يوس وديكو انك لم يرم كذلك اي لم يرم باظهار حال
خطبته اما سلكس وكونيك وديلويسوس فلكرو هذا الذي لان زنا الرجل لا يحد من كرايا البنت
وهذا الذي هو الما ربيها من خطاب من خطب بجلته ولم يحد من الزمجة: فاذا اعتبرنا ذات الما ربي
يلتم بها بل يرمه بكافاة الشر الحاصل منه: وقولنا ذات الما ربي لان الرجل اذا لم ينع
في الخطبة لومعه اياها بالزمجة فيلتم بزوجها كعلم بواجبنا اذا اذ كانت اذني سدم شرقاً
واصلاً فلا يرمه ذلك لانها اذا عرفت البنت اختلات الحال فتكون قد خدعت ذاتها ولم
يخدها غير ما ومن لم لا يلتم بها ربيها وبكس ذلك اذ كانت جاهله حاله والراي وديانا
من كل فليد كعلم بواجبنا والواسكي وديلويسوس وديانا وديلويسوس وديانا
خامساً اذا خطب احد التنتين فالثانية غير صحيحة ولويتها بانتم ووقع منه فعل الزنا بها لكنه
اخطا بزمجها كعلم سلكس وديلويسوس وديانا كونيك وديلويسوس وديانا انكر اذ ذلك واذا ترجع
الثانية فانه يخطي لكن بزمجة صحيحة كعلم بواجبنا ولا يمان سادساً اذا خطب الما ربيها تانياً اذني
منهم شرقاً واصلاً خلوا من علم والديهم فتعد خطبا والكن الخطبة تلزمهم ولا يودون ولا يرم
يصدر من عن وديهم ومعهم اذ اذا اخاوا من عز رجيم وشك عقلم كعلم لا يمان تلام من ربي.

الحزب الثاني

تقربا وديانا وولينا وساكسا سابعاً من ينسخ الخطبة بنسخه من اعطاه من التقد
ويلزم به حكم الصدوق البت وبكافة الضرر الحاصل من نسخ العالم ولعلم انه حيث لم
ينقلهم وتروى الخطبة في نسخة حقيقيّة اذا اتقى الخطيب مع الخطبة وفيها نسخة الزجعة
والجور الخطيب ان ليس خطيبته لما اذا كون هذا العمل استعماله للعلم واخراج المني
كثا نكس وديانا وكتاب الولاد

الجزء الثالث

من كون يصير الفلك في بصر اولاً وبب الزجعة الصحيحة التي قد عرفت اولاً في غير الخطبة
ثانياً في عالم يونانيا ثانياً باقتان المتين وضاهما كما يجري في كافة المهور كالم لا يمان
تالفاً اذا برض مانع يطل الزجعة كقول يونانيا لما اذا سقط احداهما في بحر قنوج فالبحر
يجوز له الفلك من ربي بعد الخطبة وناظر ربيها كانت اوجسداً كالزنا وهذا هو ايضا
اولاً اذا كانت البت ساقطة في الزنا قبل الخطبة طرعا كانت اوكرها والخطبة ليس لمعلم
بذلك كقول يونانيا ثانياً اذا تركت البت الخطبة احد لهما المسار كما كانت في بحر زلز
فكسها اما الخطيب فيكس ذلك لان ذلك لا يجب ميا الخطبة كالم ربحيخندوس وسانكس
وديانا، لكن اذا ادم هذا العمل الذي جني استبان انه زاني فيكون لها انكس كالم كونك
ولا يمان ثالثاً اذا سقطا كلاهما في الزنا بعد الخطبة فاللعلم بالادس ويونانيا ان الفلك لا
يجوز لهما او اما كونك ربحيخندوس ولا يمان وسانكس والبنطى فالانه يجوز لهما ان يقطر كون
الخطبا ليست يتساووه والسر والادس لا يفلت من علمه من يكون الولود منها كقول ديانا
مرايها بحر الفلك اذا سقط احداهما في بحر قنوج مشهورة وما شاع في ذلك من
الاضرار الجسيمة التي تسفل من خاسا بحر الفلك ايضا اذا تغير الى تغيير كسيدل اظهر
شي بعد الخطبة الذي لو ثبت العلم به لكان مع الخطبة كعداوة ارضته بين الخطيب والخطيبين
او قساة القلب وسوا ذلك، ولذلك اذا احاد من ايقام الفلك والتماع بين اوقارب ينجحها
كالم يونانيا وايضا اذا انبأ احداهما بالبرص او الفالج او مرض اخر فله ان يعطى له عقوق
المعصاة كعلم العرب ويجمع الموت وبثالها الامسا اذا اشبع احداهما من العلم بامانة حتى
لا يمكنه الكتاب ضديت يته كقول ديانا وسانكس وكونك ولا يمان ويونانيا ولعلم انه لا

يلزم

يلزم الخطيب والخطيب باظهار يتايعها التي لا يبعد منها في جسم مثلاً اذا سقطت الخطيب
في الرابطة مثلاً اوكرها وسيلت عن ذلك فيكون لها تدمر الكلام وتزيل عنها اخل من كتب وترجع
وان كانت التناقص مضطجداً كرف يصعب ان التلق باحداهما او يمتها عيب فيج فلا يلزم
الزواج من لا يعرف هذه الامثا ولو حدثت بعد الخطبة بالمركن واقفا في هذه التناقص تطيرها
كقول كونيك والبنطى وديانا با دسا اذا اشتهر بين الخطيب ورف انه مكسر لا روض له خطب
في الموال والعرض وصحة البدن انجزا لحدما عن دنا الما ودا الخطيب مع انصار الخطيب
كقول يونانيا: او بعد ظهور نقصان الخطبة شك الخطيب حل كان يخطبها او لا ولعلم بذلك
او شك حال نقصان جيم فيجب حينئذ التلق مع الخطيب وتجوز له ان يخطبها او لا والعكس ان نقصان
النقص حقيقاً كقول سانكس ويونانيا ونكر يدع وباردوس سابعاً اذا اساز احداهما الى بلاد
بصيرة لانه في هذه الحال يجب انهما من حقه كقول لا يمان ويونانيا ثانياً اذا عرفت
الخطبة بنطالني في زمان معلوم يجوز الزواج فاذا اجمعا الزمان العين لانهم كقول لا يمان
تاسعاً اذا دخل احدية الدرع حبات الكونيت او ارضته او من الدخول بها فخطبته فليختم كقول
لا يمان ويونانيا ولو ثبتت بانعام وان جرح فيما الي العالم قال العلم سانكس انه لا يلزم
بها لك العلم فيكون يوس وغيره قالوا انه من جهة ذاته يلزم بها او يمكنها ان الخطبة اذا
ضرها تركها اياها واذا فاض بكريتها ولم يستطيع مكافاتها الميسل الزجعة فلا يردون له الدخول
للزجعة كقول ديانا ويونانيا عاشر الخطبة ببدء لعنه الساج لان هذا خير من فعل كما قال
العلم انور وسوار وفيها: لكن العلم فيكون يوس وسانكس وكونيك يطرحه قالوا فذلك من
حيث ان الله لا يقبل ما وعدوه لغرو وحصل من تركه من تركه كركه جنة العادة ان يلزم ذلك
العمل من طريق العمل اما بانهم الوعد او بالدخول الى الزجعة وبصحة لا تدب بحر الفلك وكونك
الخطبة لان النار تركه بجهة كقول يونانيا سادس يمشي تطل الخطبة بعقل الزجعة من جهة
الذهب لم يترجم اما الذي يترجم فان لم تكل ينجته بعارض من فليترجم بزوج الخطبة المولى انصارا ورف
كالم برونيس ولكن العلم سانكس قال ان الخطبة بطلت من الطرفين تاني عشر اذا اشغى الخطيب
جملته لاشرب له حتى صارت خطبته ادبي منه فلا تنسخ خطبته لكنه لم يتخرج قبل الخطبة

التي تبت على حالها أو مثله إذا انتفت الخطية كماله ساكن وكذا فيك من غير علم وفيما إذا لم
انفي هذه الأمور السابقة ذكرها إذا لم تقع بها الشك فلا يطلب نصب الحاكم لنسخ الخطية وإذا وقع
الشك فيكون على يده إذا لم يخطئ الخطية ان العكس جائز له وفي الخطية وحل حقه ويلزم

في الزينة كالمعلم لأبواب

الفصل الثاني

الجزء الأول

من ما في الزينة وما في ما دنها وموضعها وما في ما علم ان الزينة هي من اسرار البنية المتعددة
عند تولد المورثة يعلم به الجبل والمرأة اجسادها بعضها البعض على المعلوم بطريق الحلال الاخر
والناسل ولا تارة الشهوة الودية ايضا وما دنها التي هي اتفاق كل ما يستلزم الزينة المشهورة بعلايل
ظاهرة ولا تعلل الرضي والتسليم وموضعها في المقتضى المذكور عنده الملك على الرضي والتسليم كما
علم حارس وراسك وساكس ولم يخلو منها فليس هو الكاهن بل الرضوات الواضحات للذة واللذة واللذة
دام لم ان الزينة تابت اذا صار هذا التصاعد والافان ولولم تكل المباشرة اذا تمت المباشرة بتدريج
مكتمله فينتج من ذلك اولاً ان الزينة تصح وتجدد من المظاهر الملوثة علو من تصدق الناسل
وعلاج الشهوة والسبب في ذلك كون هذا النذر ليس يتناقض لذات الزينة والميل الواضح للزينة
من بعد المظاهر مع بوضوح التصديق تأنيلاً لا يخطئ الزينة انما يطلب الزينة لذة الجسد
المباين للكون فبانه الامر لا يملك تكون حمودة كقول نادر واساكس تأنيلاً لا يخطئ الزينة بقصد
علاج الشهوة فقط لكن لا يجوز منع الحمل اصلاً ومن بعد ترك خطا وميلاً كقول كونينك
ويونس وارتاخوس ويليس ويجوز للرؤوسيين ضبط دوائهم على الجي خوف من كثرة الموالاد
ويجوز ما يجتاجون اليه من القوت والكوة كقول ارس ونيوناجينا واداميل بشر المباشرة الجبل
كما قلنا بالفعل ولا يتطلبوا استفاضة الجنين رايها لا يخطئ من عقد الزينة لقصد جسد خارج اذا لم
يتناقض غايته الزينة الخاصة التي هي اتفاق النوس وتدريب المحسن كقصد المصالح بين الملوك
والحاكمين او لاجل استفاضة البت وفيما يعلم يونيوس وكسبل وارتاخوس وفيما يارس خللاً
لساكس وسليست من خلاصاً من تزوج بقصد منع النسل والتجلبت عن تربية الموالاد وانكار دوا
حق الزينة فيجعل ان كان يحسنه صحيحه بحيث انه لا يفتح شرطاً جبراً خلاف ذات الزينة فمن

ثم لا يفتح نزاع من شغلنا يتزوج عاماً واحداً واثني لثلاثة سلطاناً لان يسبق ولا يفي دين الزوج
المطلوب كالمواجب كالمعلم بارس سادساً لا يملك الزوجين يكونون في حال الشهوة المألوفة حين
اكتمال عهد الزينة لتناولها سراً لا يملك الزوجين يكونون في حال الشهوة المألوفة حين
لا يطلب منها ذلك لان الركيل لا يثبت للزينة واما الكاهن لا يملكه بل يشهد عليه فقط كالمعلم
ديلو كوما بارساً للزوجين سلطاناً على بعضها بعضاً لانهما يضاف الطهارة والنسل تماماً لكي
تكون الزينة صحيحة لا بد من ظهور الرضي الحال او القول او كتابة او اشارة اخرى لكن يكفي ان
يصلوا ذلك على ايدي غيره كالاشيين او الراديين كقول ديانا وادرسني احدهما وفي ايدى رضي
المحر كقول كذا الي احدهما وادرسني اهل الكاهن فان رضي رضي بعد فقه كانت الزينة كقول
ديانا وادرسني سال احدهما على كل الزينة رضي شربي اول كفي هذا الرضي اذا كان الشط
ماضياً واحداً بالكون في هذا الحال لا يتأخر الشط: مثلاً اذا كانت الامور مستقرة فيقول المصل
انا رضي بها ان كانت هي من رضى انت فلان التي صار المهدومها تأنيلاً كفي هذا الشط المستقل
اذا كانت وقوعه ضرورياً ولم يتأخر المهدوم عن قصد الزوجين: ولكن يقول رضى بك اذا
اشترقت الشمس غداً لان مثل هذا الشط كعدمه كالمعلم ساكس وفيلوبيوس ولا يملك ونيوناجينا
ويوناما تأنيلاً لا يفي اذا صار شرطاً يتناقض غاية الزينة وحتمه كقول القابل رضى بك ان اردت
منع الناسل يخطا ولا كتاب المال بالنسب كالمعلم ساكس وفيلوبيوس رايها اذا وقع الاتفاق
على شرط غير مبيح فاما حوطية لا يفتح: لان عهد الزينة لا يملك كون حالاً ولا يملك لان
الزينة المبرمة ياتي بعد تحيل الشط كالمعلم السلامة وساكس ..

الجزء الثاني

في استحالة الزينة وهو لسان الراس الأول ..

من هل يجوز فصل الزينة وكيف ومتى انه جائز ومبيح وقد سلكوا به بموجب الموان اذا قال
بولف الرسول الى اهل قريشه: ولذا في فصل المرأة وميلها: لكنه قد حرم احبائها اولاداً اذا
كانت الزينة غير صحيحة فان لم يشركها بها بذلك فلا جناح عليها: فان تحقق احدها او
كلاهما عدم صحته فلا يجوز استجماعها ولو كان ثم خط الموت ولهذا اذا لم يتصلح على كسفي

المتبع الحاصل خلافا من خطه جسيم كساد العرض والوقت عيبه وليس له حيا لئلا يفتل فيجب عليه ان يترهب ان كان لم يفر منها بعد اذ يهرب او يفرها لاجل تساوقها انما لاجل خطه احرى تتحقق المحر ويحتل كل شي صائرا فتم كقول برهاننا تائيدا اذا وقع الشك في صحة الزينة فان شك احدنا منقطع فلا يميل الى المنع من حيث ان الامر يحق له الطلب وان معوجا في حال الشك او استطاع عيب ذلك فلا يردون لها يطلب منها ولا تنصم قبل النص من صحة الامر كامل الواكي وساكن وداننا وبرجوس وبوناجينا تائيدا اذا كانت استهلالا لوجع متقرا بخطه جسيم كسهم الجيرة والمناينة لما اذا كانت في خطه اخر اشد واصعب خوفا كخوف السقوط في الخطية لشد الصبر على ضبط الشهوة سواء كانت ذلك في التزويج او زيجته كقول بارس رايضا اذا كانت الزينة طبعيا في اللذة فقط فانفق العلماء ان ذلك خطأ في كافال ساكنس وبرهاننا خلافا لبرجوس الذي قال ليس بخطه البتة حاشية اعلم ان هذه التقييم هو من ابن شيرينس للحاجي عشر وفي التقييم التاسع من الجنس والسنين قضيت النص لا يعطي البتة من شعر لذة لم يطلبها او اذا طلبها واستعملها حال طلبها لكونها كامل ساكنس وداننا وبرهاننا وبارس حاشية اذا صار ذلك بيتا الشك كمن يباشر زيجته ويشغل قلبه ويكره باخرى قد وقعها ويتلذذها فيصعد من كبار الخطايا كقول ساكنس وبرهاننا سادسا اذا كانت الباشرة في العلية اعني خارج عن باب الولادة تصد خطا سادسا وميا وان عارت خلاف العادة بطريق الوحي وطرح السرم خارجا فهي خطا ميت وان لم يستطع خارجا قال غالب العلماء انها خطأ في فقط لكنها مستحبة جملتها مستحبة التزويج والتصديق من معلم للمعقول كامل ديانا وايضا اذا فصولا شيئا محسنا للتالي الذي هو غواية الزينة صائرا اذا انها محاي يمكن غير لان كالكنايس اوفي مكان نظام خلاصه تائيدا اذ انها محاي زينة غير لوان خلافا من ملته وانما خطاها عري في عياله كبير اوله تامل المسلس وايضا اذا كانت المرأة حامله فكانت في خطر من اسقاط الجنين وان لم يكن هذا الخوف فان الخطا يكون عيبا كافا لنا ولو ساكنس وسلستين وكوتنيك وفيلوبوس وبارس وقال ديانا انه لا يصح خطا البتة وخله اذا كانت المرأة في حال الحوض فخطوه في ذلك على راي بعض العلماء ليس بجيت ولا عري اذا كان لم يخطوا في كون

الزينة من فتن صرو وقوة الشهوة كالمساكن وبرهاننا وقال بارس انه لا يصح خطا البتة اذا كانت لغاية حيوة وان المرأة تاتزم بهذا الحق اذا طلبها الرجل فيزوي من ذلك أولا ان استحال الزينة جازر يقصد للسل وان لم يلزم ضرورة ان يزوج ذلك كما للفسح حيث اذا لا يمنع الميلا بالفضل بل يجوز ايضا بالاداة ببساطة ان تصد خلافا كالتنوير لئلا يتقل من العيلة ان ذلك بجيت قطع الشهوة عن ذاتها من وقتها كامل بارس وكوتنيك وبرهاننا وبارس خلافا لساكنس الذي قال انه خطأ في لما اذا لم يكن تعهيد الشهوة بطريقه اخرى تائيدا بخلاف ذلك ايضا طبعيا بالمناينة او لتصل من المتعاضد للجيرة لان المرأة اذا كانت محاي للغاية تقتصر به فيجوز ايضا تمهيد الى غايته اخرى غير زجادة الغاية الجنسية كعلم ما وكوتنيك ولاهات وبارس وداننا لكن استهلالا لوجع المتعاضد فقط لا لئلا من خطأ في كامل العلامة ولا يكرس ولاهات خلافا لباريس وان سال سابل عما يصدر من الزوجين من الكلام السرم والنظر واللس اجبته ان هذه الاموال اذا كانت بقصد الجماع فهي جائزة لان الزوجين يتخللهم الغاية فكلهم الواسطة ومن جازله التحليل فيجوز له الجدل واما اذا كانت طعنا باللذة فقط فهي موصية واما اذا كانت في خط من سقوط التي خارجا كالجور في غاليا فتكون خطا ميتا وخله اذا كان بينهم من الصنع كقول ديانا يتبع من ذلك اولاً ان الزنوج يعطي وضاً اذا ليس ذاته لاجل اللذة ولم ينسب ذلك للمباشرة كامل ساكنس خلافا للواكي تائيدا اذا التذم منها خلافا من خطه متولذع في مباشرة افتكرها وكان الزنوج المرفوعا اذ لم يقد عليه تتم الفعل حاله كامل فيلوبيوس ولاهات وبارس وجلس وداننا خلافا لبارس وبارس تائيدا لوجع ميتا المروءة التي تتلذذ بها في حاشيتها السابعة مع رجلها لان هذا غير جائز نشان حالها وكذلك من تزوج تاجرة وذكر في حين جامعها امره الاول في استنسل الجاهل به معها الكوهي المايت صارت زينة معه الراس الثاني من خطا الزينة ما يورثه او تفت دون اعلم ان الزنوجين لا يزوجهم بامس من الواكيس باستعمال الزينة للجنون ويجوز لكل احد ان يخطه لكن من خطه يجره العذل وبهذا الحق اذا طلبها احدكم طاعة لعلانية كالله بالاشارة اذا منع الرجل السب في التسم الاول لانهم لا يزوجون بالتشرف في حقهم والسب في التسم الثاني يتبع من العهد الصاري بينهما كامل العلامة مع

جمهور العلماء مستدين على الاصحاب السابع من الرسائل الاولى للفرق بين ما ذكرناه اولاً
انه لا يلزم احد هاتين ذات الامر طلب الوفاك لصدر حال من المحال بل هو باطل اما بموجب
الحجة كحرف من شروط اسد هاتين الخلق قلنا لست له كمال بار اما بموجب العدل اذا كان مدعي
ولم يغلق لئلا يحصل من ذلك ضرر للجمهور تأنيلاً ليلتمز للزوجهين بالسكنى بها ولا يزوج لاسد هاتين
الميتا ومن قديم زماناً مدركاً لعل من ضرورة وهذا المأثر لم يصدر من قبل بوفاق الزوجة كمال
ساكن وكونيك وبارس ثالثاً من منع الزوج عن حقه اذا اطلب بغير الحاجة بدت في اميتها
لان الامر تقبل ولو يجب بموجب العدل لكنه لا يغلق اذا منعه قبول او بغيره لغيره لا يفتة ولم
يكن الطلب زائداً لان من طلب حرمت بتعدي فاذا امكن عليه الوفاة او من غير ذلك من غير
الخطية يثبت ان خطا من يقطع لفتة للمادة لان كمال الطالب لحياتاً زائداً لعلنا نفوق
الواجب حينئذ الوفا ليس بغيرية التمه كمال بارس اسد السبب الاول في عدم وفا الحق اذا لم يكن
خط من البهتين حولة المولد مع عدم القرض على ترحيم رايها يغلق خطا جميعاً للزوجين
اذا فاض احد هاتين بكرة الوفا وافصال اخر لحيمة جديدة صعبه خلوا من ادب قديم حتى
اذا جرح احد هاتين وفا الحق يخطه اصول الكسبه فلا يلزم بذلك وشله المرأة اذا تابعت
وضعت ضعفاً لئلا يلزم اصوام الكسبه كمال بوناجينا وساكن ويحسدوس وكونيك
وغيره يوس وبارس خامساً لا يلزم التزات اذا سقطت وصفتهم اما باتفاق من الصفة
او بالوفا اذا فاضتها بالحق وكذلك اذا جرح الطالب او كثر في هذا العمل لم يطلب بشكل الان
ويقتل كمن يوزن الوفا اذا لم يكن من زوج من قبل الزوجين قول نادر وسلموس ولا بد ان يكون ذلك
يطلبه اذا كان احد هاتين خالي الصفة بدت بالفق كمن اذا كان الاطبا وكان حوسب السبب
فلا ساداً يلزم الفرق بوفاق الزوجة ولو اخطا الطالب بطلبه كتركه ان طلب بطلباً المانة
فقط اذ في عهد كمال ساكن وزيوس وبارس وكونيك وسبب ذلك ان خطية الفرق لا يلزم
لترقية انكار الوفا كمن لا يلزم الوفا اذا اطلب بغيره غوطيه اذ في كمال طاهر وكونيك
خلوا من سبب تقبل سايباً الذي عرف بعد بغيره اقرب من زوجته في الفرق الاولى والثانية
بصله واختياره لا يلزم طلب حق الزوجة كمن يلزم الوفا وكذلك من سبب لاختاره بعد كمال

الزوجة بغير علم قديم ولكن استندت حاقلاً للزوجة لم يعرف زوجته اليه مدعي شرف في حيزه ولم
يلس الحكيم الملايكه ان يكون محل الزوجة بل بعد شرفه ايضا يلزم بذلك حرية العلم
ان المرأة لا تلتزم بوفاق الحق اذا حصل لها ضرر من قبل ذلك من زوجين او خطا عظيم واختار لها
او لولدها كمال بارس كتركه اولاً اذا انبى الزوج معضال كالبرص وغيره مما يهدى احد هاتين
علت بذلك قبل الزوجة ولم يكن ذلك تبيلاً لجعل كمال بوناجينا وبارس وساكن ولا يمان تأنيلاً اذا
طلب منها في حال مرضها او جعل لها من قبلها شراً من قبل بوناجينا وساكن وبارس
وكذلك علي راي بوناجينا ان طلب منها الهم الخفيف خلافاً لساكن وارتاوس وبارس
او بالمولد اذا كان ثم خطا الموت والاسقاط فيمنع لا يلزم الطالب ولا الوفا كمال طاهر
علم اليمان وقال بارس انه خطا ميتة لكن اذا اخطا الخط فيمنع رايها رايها كمال
ساكن وكونيك وارتاوس وبارس ومثله اذا لم يكن الموت لئلا يخطا خطا كمال بوناجينا
ولا يمان ولا يمان اذا فاضت من مرض صعب جعله اوجاع الخاف فيمنع خطا ان تقع
زوجها ولو حصل تحت خطه من العنة كمال ساكن وبارس وديان طاهر ثالثاً اذا اطلب
الرجل بيعه فحان العادة ولو لم يضاد الطبيعة والثاني: ان الزوجين من وقع شرط علم بالحق
والبعضه وعدم ضبط الصنع وان سالا احد هل يطلق للزوجين احياً بالاشغال مع العمل
والتاثير الجواب انه ممكن لقب تقبل اشغال شي يصدر منه فوله الزوج عرفاً كمال بوناجينا
انما عظم اذا اضاعوا اشغالهم الجلال وسبب المساقاة خارجاً في اشغال الزوجين او بعدد وسبب
قولي المولد لان فاعل ذلك ليس بمنع التولية كمال الوجه الخوف بل يمنع بذلك وهذا خارج
لسبب تقبل كمالنا انما سبب قولي الثاني لان هذا مما يضاد المودة ومغاية الزوجة للملايكه ومن
هذا فخرج ان تقع الفتر القتيمة بغيره من هذا الذنب والام الفاضل ولا يغلق
الزوجون اذا اخطا من حال الحاجة بسبب تقبل موجب ولوعوا ان التي يضطرها من
حركة الطبيعة كقولك اذا كان ثم خوف الموت او باب احد هاتين او خالداً من مرض كقول بارس

منه من الزوجين

الجزء الثالث

تتصل به الزوجين رايي من قبل ذلك ج ان الزوجة المكتنزة بالمباشرة للزوجين اساع رايها عند

السيحون اعداء ما دام الرجل والمرأة احبا ابا العواهي اذ تفرقا ففعل في الاسباب المنيه اولاً اذا
 توفي احدكما وتبقى مودة بينهما من المراتب شاد ما لم يتصل بالسياسه موده من المخابرات من اشارات
 عدة وتوقع قريته فلا ينام وابس عامر شك في موت المدل فلا يفرق قاضي يعجز الميراثا اذا كانا من
 الصغر والموتين ومن احد ما يفكر لمن استبرج لاحبا اذا كانا من الصغر من الذين المولد الزرع
 يمكن ان يعيش معه السلامه ويغير غفلت ان يخطي اليه يره وقد يخطي بذلك تغفل من انفسه الا ان
 للذين يحارون رجا له بولعه المولي الى اهل قريته في الفصل السابع ثالثا اذا كانا قد دخل احدهما
 الى الرحمه وولد من ذلك لم يزل يهتم بالمرثعة بالباشرة وقدرة كل واحد الناموس شوي في نفسه لهما معه
 لكي يتفعلوا قسم ولا يجر الزناهم بالمباذنه قبل الزوان المذموم كقول باربع الجهور ايضا اذا
 حلم اليابسين راي من رباط الرثعه قبل المباشرة وهذا هو الذي الما قبل وتبت ذلك العلم ناولا
 ولا يربو من وبارس وان سال احدكم لانه اذ لم رباط الرثعه يجوز العود الى المراتب من الغرض
 بالسيك لمدة من الزمان اقول الزرع في ذلك لسيقتيل واجب كقولك اولاً اذا انفق
 احدهما في الرثعه الجوزل الرثعه واكلاهوت ولما المذهب فلا يجوز له ذلك دون احد لاذن من
 قريته والفقهاء من الذين يجمع افعل الزنا كما ساد ومي وغيره من الزرع باليد والقتول وليس الرثعه
 كقول برناجيا بل لاجل هذا يجوز الرثعه لمدة لثبته لتاديب الخاطي وان ادنا كلامها بالنسبة
 او الرثعه ترك الرثعه خطايا لا يجنب لا ليجل الرثعه وان قيل للرثعه المباشرة مع قريته بعد خطاه فيجب
 كانه صبي عن ذنبه ولا يجوز له تركه كقول برناجيا او كونه بك وارتا خوفه ويلاوي يوس وبارس ثانيا
 اذا كان احدهما قاضي القلب وهي المخلات وياض الذين ان في ذلك خطا نفسه يجوز له العود الى
 اليك وان كانت ثم خوف من الموت يطاق له ذلك قبل الرثعه كقول برناجيا لا يمان وبارس
 ثالثا اذا حرمت الرثعه على قريته في الخطا لا الرثعه والسيحون في الرثعه ان يتفاد الفسيفس
 يلزم بذلك اذا كان الرثعه كقولك لمان رايها اذا عثر على احد ما عرض معال محدي كالمري
 وغيره فاذا امكن السكي معه خلو من رثعه فيمكن لقله لا يتعد من خوفه الا اذا
 مع له بذلك خاصا اذا مرط احد الاخر عن المويان فيجب على الكيسه ولا يفرق فيما بعد
 ان يقتله بموجب العدل لكي يطمح احبا لا بموجب العبد مثلاً اذا كان ثم خطر وخوف من

الخطوط في الزنا كقول برناجيا اولها وان ساداً ان التقاعلي ذلك فلهذا يطلق لها المراتب
 عن الغرض لرد اوداها اذا كانت لقصد رجب محرم حتى السكي ايها لكن هذا لا يمان لها غالباً
 ان يشرط جودها الرثعه ان ترهب المرأة ويشترط الرجل ان لا يمان الرثعه في ايها التي تخمين
 او حين سنة فكلتوها ان لا يمانه حينئذ يتقطع ان يمان في العالم كقول اريوس وبنالينا
 ويرور وانا فان كان لها اولاد فليفرق الرجل برثتها كقول لايمان واسكس وبارس وبنالينا
 وان سال سائل هل يلزم المرأة ان تتبع الرجل السكي في انها يلزم بذلك من حيث ان الرجل
 راب المرأة وحسن: ان اذا كان ثم خوف يتاقت العبد ويضاد الخلاص: او سادها بطريق من سبته
 الي اخرى واما في فصل رايه ولم تعلم المرأة قبل الرثعه وايضا اذا كان احد بعد الرثعه الما يفرق
 مكها ولم يفرقها الي ذلك خذره في تخمينه ولا تفرق المرأة باقاع رجلها

الفصل الثالث

في موانع الرثعه وهو رثعه اجزاء

اعلم ان موانع الرثعه نوعان احدهما موانع لها تقطع والاخر موانع لها تفرق الموانع تدعى موانع
 مانعة والاخرى تدعى موانع مبطلة

الموانع الاولى

من ما هي الموانع المانعة تقطع هي مستتر على الخصوص ما عدا الزرع والخطية البنية وهي
 نهج البنية والموانع المانعة والتعلم والدين والخطية والدين وهي تتم حق الرثعه: لكن اذا كانت
 فيها تبت اولاً فهي البنية وهو يعني هي حوري الرثعه عن الرثعه لفرع الفك في مانع يمنع قبول
 الرثعه كقول برناجيا ثانياً الموانع المانعة على ما مر من جمع تفرق في الفصل العاشر من المجازة
 الرابعة والخمسين وهي من اول حدة عالجها الي تاني الخطاس حاشيه واما في الكيسه
 الشقية من اول صوم الميلاوي تاني الخطاس النقص ومن اول صوم الكير الي تاني يوم احد
 الجرد وفي هذه الموانع الكيسه على مذهب الرثعه من مباشرتها بين التزويج: بل تمنع
 تقطع عن تكامل الرثعه وان تتركها رايه للرثعه من بيت العريس يحمل وعن العالم المانعة لاجل
 ذلك وغيره وايضا ان الجمع التزويج لا يوجب عن اتمام الرثعه قبل التزويج بل يجب فقط الي ان لا
 تفعل الا بعد حاشيه فيقبل كالمباذنه من طوائف السيحون تتبع وتلك على ما رتب لها

الما التديفون وارتنهيه الدية المتدنية نالنا العلم هو من شرطه من حال جود في نحل
 طقس مهورية بعدل اعترافا لكون رتبة الكسرة لجمال الفروقة لكن قد يتبين ان جميع ترتيبات هذا
 النوع حيث انما امر جاز رتبة العينة اميركتوا الما الفان التعليم اى الرتبة ويقرها من لسا في اناسي
 المهورية رابعا السب كترك الما مع شخص من اقارب الزوج من الدية المولى طان فيه
 اذا كانت يعلم باختيار اروع اقارب الزوجة في الدية المولى وذلك خطي من هي بخطيرة لغزو
 وقتل للزوجة وقتل الكاهن والارواح مع راحبه وجعل ولد في المهورية او غيره خاسا الخطية لذل
 خطا لحد المهور ولم الزواج بغيرها قبل ان ينكحها كالم كونيك وساكن وفيلوسوس وبولجينا سادسا
 الذي لم اذله احد لظلمة اذا الرتبة اروع العينة كالم يحيل من وساكن وبولجينا ويرجى
 ايضا لثمة موانع اخر غير هذه المذكورة وهي اول الرتبة السرة فهذه ولواها صحيحة حيث لم يادمجها
 ما ربح الجمع الترتيبين لهما ليست بمجاعة ويخطى فاعلموا خطأ اوميتا كالم في تان اترك الترتيب لان
 الزوجية ولواها صحيحة خلوا منهم لهما ليست بطلقة لاسي اذا كانت اولى لان الرتبة الثانية لا
 تسلك امان تكون المولى ولم تشارك ولكن ان تولد لحد المحصنين وزينه لم يكن زوج قبل ان يها
 يكون لم يكن تشارك فتدبرت المادة في بعض الماكن ان يتبارك ان لم يمت القوا من التدوير من
 ذلك والتبريك يتم بالكسرة على يد حوزيب العينة وان تهازل لحد اترك بغير اذنه فيكون هو طالع
 فعله حتى يحله اسقف تلك الرتبة نالنا اذ امتقت الرتبة بغير نالنا وصحة برونه فصور وزنه لم ترة
 بختام ميت وقال العلم ساكن اذ اترك مناداة واحدة فقط وتتحقق عدم النوع فهذا الذي ليس ان ميت
 لكن اربد كونيك وفيلوسوس قالوا في ذلك اذ العدة المجاورة من الماسق اوين برونه كالم اتفق ما
 مع جميع ترتيب في النسل الاول من الجملة البهتة والشر من لانه هكذا امر ولان النسل في الكسرة
 وقت الضلال لكن يجوز ان يغير النسل مكان قريب من الكسرة بحيث يجمع النسب تانيا ياب انا
 يكون لبيان حوزيب العينة اولا كان اخر اذنه تان كالم في كتابي للزوجين رابعا انه يكون في
 ثلث ايام لحد ليست بمتابعة بخرقة بعضها من بعض بايام اخر لا يكون اذ القول بولجينا
 فري من ذلك اذ لانت تجميع الرتبة في النسل المهور لا يورث بعدل ان تاتى الرتبة بعدل بغير
 اشهر وان تاسرت فليكن النسل ايضا لكن كتاب العينة باه تترك انك بعد شهرين ولا تخفى بكمه

الماح

الماح بركة تاناس شعر بعد النسل باع من الموانع ولم يخرجه الوقت فانه يترك خطا وميتا
 ولو كان الما حيا وذلك لتعلم شراحي كقولك سلب الما ليات او انما الا لحيات لكن اذا انقضى
 افساد الموانع فيجب على من ودة ذلك ان يطلع للمع ليس اعني ان يصحرك لبي بركة تلك الرتبة
 كقول ساكن وفاركونوس وان يركبوس ولا يمان مع المهور وقال النبطي وبارب ان يخرجه ولزم اظهار
 النوع اذا كان غنيا لاجها اذ اجمع ونبي من قال له اوصاف من شك عظيم وخطا واعلم ان الزوجين
 جهلوا النوع وهم ساكنون بلامته الغير نالنا اذ اقبل احد الزوجين ببيل للشرع عن منع حفي فليتر
 باظهاره او ترك الرتبة الا ان اباحتها له الكسرة لانه حبيب لا يمان الا اذا اجمع الحما من
 ايفاح النوع كقول ساكن وملفتين ولا يمان وبولجينا وبارب رابعا اذ اعلم حوزيب العينة
 منع فيجب ان يبرحل لحد للزوجة الي الماسق اوميتا ولا يخرجه لانه حبيب لا يمان الا اذا اجمع الحما من
 وارب خلافا لبولسوس ماعدا اذ اعني ذلك بمر المراف لانه حبيب لا يمان الا اذا اجمع الحما من
 الرتبة سولا طلبوا ذلك ظاهر الما كالم في الجوز ان يصحها على ذلك خلافا لاجع المراف
 بل سله ان يفعلا لك في المراف نفسه وحبيبات لم يكن ترك الرتبة لهما ايفاح الما كالم في الخطية
 فليش عليها الجوز ان يتهاهدا عهدا شرط كقولك يعيشون عينا اخر ما يفرقون عن المراف
 الي ان يطلق لهما البابا ذلك حتى اذ لم يقل هذا ايضا فليش الجوزي بينها وكالم لهما لاجع
 النبطي وبارب ودان اخصا الماسق وبارب يخرجه لهما ترك النسل برونه ولها ايضا يخرجه في يوم
 واحد بخفة الجوزي والشهود فقط او ترك النسل لحد اذ ادعت لذلك مودة كالم من قوم اشار
 اذ ارا من الرتبة طام اوس من نحل الخطي من كد رتهم ويبرحل احد هاجن المراف كالم في الما لاني
 الشك واثبات الغرض وما شاكل ذلك كقول بولجينا سادسا اذ اتم عهد الرتبة بجل الكسرة قبل النسل
 الراجعة صرونه فيما بعد فليخرجه لحدان يعرفه برونه قبل ذلك ولكن اذا اتفقا عدم النوع قال
 سوطوس ولزمي او طكيد انه لا يخطان خطا وميتا قال ساكن سلا عن دانا ان خطاها
 ميت سادسا الجوزي ولزم يخرجه لحدان الحولي في امور الرتبة كالم في وقت الضرورة حسن التدبير يمكن قوله
 ان الوصية لا تلزم بمالي وشاهد الحال كالم في الموت لاني اذا كان الزوج ميتا يمكنه تعليم حق
 الموالد كقول بولجينا وملفتين وساكن

الجوز الطافي

من ما هي المراتب المبطنة التي تخرج منها عدة خلاص من الرض السابعة كوفي الجوال من
 الفصل الثاني الذي اوله الفاعل في الشخص كقولك اذا المراد بطرس الزواج منه فذلك من حيث
 هذه الرتبة باطله من حيث عدم الرض المطلوب لشكل المهر فذلك الفاعل في الشخص لان الفاعل
 في احوال الشخص ما خلا المراد لا يطل الرتبة كقولك اذا طعن المرء من انساب المرء الملقب بها وانما يكون
 هذه الفاعل يمكن وجوبها مع الرض بالشخص ومادة المهر كذا اذا طعن المرء من نسله على الملقب
 انه لا يخرج ذلك الشخص اذا لم يكن في الرتبة الملائمة ويجعل هذا النسخ من احوال الشخص في غير
 الرتبة كقولك ان قصدا لحد الزواج المالك لا غيرها فان اقصا له غيره فانه يصح المهر كقولك بطرس
 وكونيك وما نكس فليو بس نائيا الحال اعني المشر فيه ذلك اذا تزوج رجل من الاموال
 بنوعه اوصره زوجته لمواظبة عليها بالمهر وهذا يجب الناموس الثاني فقط وعلام الماشي
 الطيحي ايضا لان هذا المهر من الملقب المطلوب بالسر الملقب من حيث ان الصبي يكتمه ياك
 زوجته اذا لم يماره وما نفق لحن الرتبة حيث انه يكون قادرا على وفاءه حسب هويته
 ومهر ايضا للسل اذا مهابت من العبد يكون مولاه ثانيا الذي من بعده المتبول من الكيسة
 كند الكفعم حين يتبولون وقد ارجعها بعد التوبة الكاملة حين يتبولون من المخرة ويصرون
 منهم طويلا وقيل طويلا لانهم اذا القوا بدخول الرتبة جبر كاجل مدحهم وقولنا في العفة
 المتبول من الكيسة لان النكاح باطن الساج في الرتبة لكنه ان حلف لا يتطبل ايضا التزات
 قد تقسمت الي ثلثة اقسام فالاول رتبة شريفة وهي رتبة الماشي الصادر من الرتبة الكاملة
 متى اخذ الشخص الغرب ابعدا من له وعلا من اهله وورثته او يكون لازم بوجوب عهدهم مع
 ماله او كالا في كل حال خلا من وصيته وهذه الرتبة تطل الرتبة اليه الدرجة الاولى من المهر
 والآخر من يطمع من المراتب كاتين من الشريعة وعلام ان العلم لا يات قال بكن ما قاله آخر
 العلم اي ان هذه الرتبة بعد الجوع التريفة انما تطل الرتبة اليه الدرجة الثانية كما تطل الرتبة
 والثاني يفي رتبة زوجته من الكيسة كرايا الميراث وهي تطل الرتبة من الجمع التريفة
 في الفصل الثاني من الرتبة الاولى والعشر من القابل للميراث والولد من العبد والولد من
 حاشيه اما بعد بعض طوائف الشر فالرتبة الثانية النص الثالث هو الرتبة السادسة

وهي رتبة اشخاص صادرة عن اصل واحد هي تطل الرتبة على عادة الكيسة اللاتينية من الرتبة
 المولي اليه الرتبة الداخلة فيها من الخط النور في الدرجة المولي تطلها بموجب حقة الطيعة
 واما في باقي الدرجات تطلها فانوس الطيعة فقط وهي استطاع العبد الملقب ان يحل بها اياها
 في باقي الدرجات الصورية في خط الميراث من شجرة النسل فيستبين انها تطلها بموجب حقة الطيعة
 ولهم درجات الوارثة قدر رتبة العلم هذه التوازي الموي وكذا القانون الاول انه في خط النقا
 من شجرة النسل فالدرجات الصاعدة والنازلة على عود الماشي باعد الماصل كقولك المول والاين
 فهما في الدرجة المولي وامن الابن والجد في الدرجة الثانية وما يملو القانون الثاني في الخط
 التريفة المتساوي وهو من اشخاص بعده من الماصل العلم بعد متساويا فيصطلق عليه
 بعضهم بعض على قدر ما يتحد من الماصل العلم ومن ذلك ينتج ان المول والاحتها في الدرجة
 المولي من الخط النور المتساوي ولولا المول ولولا العلم في الدرجة الثانية واولادها في الدرجة
 الثالثة القانون الثالث في الخط النور غير المتساوي الشتمل على اشخاص يتبعه من الماصل
 العام بعد ليس يتساوي فهي الاشخاص قد يتبعه من بعضها بعض كعبد الشخص المبعوث
 الماصل العلم مثلا المول والابن والجد يتبعون في الدرجة الثانية وهذا يجوز حين في الشجرة
 الماشية خامسا الام ويجوز ثلثة اقسام الاول قتال الذين من قومه او غيره فضلا كان او من احد
 او من يتصلون بجرح واحد من الغرض بعد قتله فان عزم على القتال لم يمتهم او انهم لم يكن ليس
 بقصد الرتبة او اصار بقصد الرتبة لكنه بالمقادير اتفاق الماشي فلا تطل الرتبة اليه اذا سبق الشق
 الثاني الشق اعني اذا سقط تحت خاص في الزنا المالك العلم سبها في الحال تزوجا او تعا هذا
 بعبد الرتبة عقوب موت الزوج ووفات احد من سبط الرتبة لانه اذا لم يعلم احدهما بذلك
 فالرتبة لا تطل اذا تمت بعد موت الزوج او شك الناسق هل العمل هل كان حيا في حين الشق
 او الوعد فبذلك كان حيا وتكون الرتبة باطلا كقولك باين وكونيك وما نكس فليو بس والثالث
 هو الخط حيث ارتد احد من غضبا بقصد لانا او الزنا في خط العلم من رتبة ما دامت الخطيئة
 يبل الخطيئة لم يرتد حيث احذر ان رجاها الي مكانها فيكون له رجاها كقولك ما نكس فليو بس
 نقلا من العلامة سادسا اختلاف الدين فلهذا لا يصح زواج المومن بغير المومن ولو كانت من

المحيطين، وهذا قيل للكثرة لا بالماوس هو كامل بناتجنا نقلنا كونيك وان كان استقلال
 العرب بين المدين فلا يسلط الا بخت، وان بعضها الكثرة المراتكي مع الكاوتكية فانها صحيحة اما احكام
 بلعنا حيث جرت العادة بجلان ذلك **سأله** المتصايب والفرع اذا التزم لاحتياط الزينة على الخوف
 شديد وذلك يمنع بوجوب حق الطبيعة اذا اتصها بالحل او بوجوب حق الماوس اذا اخذها اجل
 اخر وقولي يخوف شديد من الخوف نقطه من هذه النقصان من الناس كالموت والجوع للمدور خسارة
 الاموال والحرم بغير حق ونصب الباب والباقي، واما كان الخوف خفيفا فيجب الزواج اختيارا بالحكم
 النصوصات وتبين السر الالهي بحكمه من الدروس والنطلي والمالسمع واما ان كان نورا وجرم اهل قال
 انك ليس باختيارى اذا صار الخوف علة لا لشيء الذي يولاه لم يكن، وقولي على ان الخوف اذا كان بالعدل
 فالزينة تاتى، يكون هذا الخوف لا يضل على بل يرضى من هو السبب، فتوكل اذا شأنت عمل لا يرضى به بل
 تهذبه بفيض ففعله ان لم يترجمها بختة زينة، وقولي اذا التزم بقبول الزينة لان الخوف اذا وقع
 من اي شخص كان ولم يضر الا لاولم بالزينة فزينة صحيحة لانه من الممكن ان تقول انها لم تضطرب شيئا
 بل طمأني في العرب من الخطر وهذا الزواج اختيارى فينتج من ذلك أولا اذا تزوج راني خرفا من جهم
 اذا الموت مسكنا فالزواج صحيح كتول بونا حينا تانيا اذا اتفق احد من شورا الطبيب انه يرضى
 قريب لم يزوج فترجع فالزواج صحيح كتول بونا حينا تانيا اذا طلع احد من العيون طمأني في الخلق
 تزوج اجماعا لظني او لانه كتول سائل كونيك رايها اذا احوصل احد طمأني او قدم ابتداء للصدر
 لم يرض عنه العصار خاسا اذا تزوج الماطن او متنفذ البكر تلك البت خرفا من الموت كتول
 بونا حينا او يرضى له، وان يرضى سادسا اذا مرض احد بمرض تتيلاه واي الطبيب علاجه فعاده
 انما عليه يزوج ابتداء كتول من الدروس وفيلوسوس وسائل كونيك ولكن بعض العمل انكر ذلك
 سائعا اذا وقع الخوف على كفي ليرى واحد بالزينة على وجه العموم فاذا تزوج قال سائل رصاه
 وبالاوس والنطلي وديانا ان نختنه صحيحة لكن ان يرضى رايته لم يرض انكر ذلك تانيا اذا لم يرض
 الزواج لخوف شديد قال سائل وانما يرضى وديانا ان الزواج كالمعتم بانهامه وقلمه جازين: وشله
 من لم يرض عليه بل هو اقدمه لك كونيك انكر ذلك والمائع الثامن هو انظر طرية في البرجات البكر
 فنحصل فيها الاوردت له بالزواج كاتقدم به الشرع والمائع التاسع الزواج لانه منى كان احد

○

الفرق بين حياة من فيه حرم فاجده وبطلان شغل الغير من موت فيه وظهرت حقيقة منتهى حلال
معتولة فلا حرام اذا تزوج تلك اذا ظهر للزمن الاول فلا بد من الاتفاق به وذلك انما هو كقولنا نحن
والمائع الماشي وحسن الماد والتمتع الحي للزمن بسببه لا يخلل لاعتدال تزوج مع انفسه التي كانت
خطيها واعتدال الزمان معها خلا من تكميل المباشرة وكان قبل جمع تزوج بوجوب الناموس القديم
بطلان الزمان بين الفاعل واقارب الخطيعة من البطن الاول الى الرابطة واما الخطيعة كانت غير
جارية لما الخطيعة التي بغير الرضي والمختار فلما وجب ناموس الجمع انكثت الخطيعة في جميعه لا
يكون هذا المانع والى لا يخلل الزمان في الدرجة الاولى اذا صدر من جهة الخطيعة او من جهة من
معتدلة في وقتها الى الدرجة الرابعة واما الخطيعة الشطرية فلا تنبع الى ان يخلل الزمان هكذا ايضا
الدرجة الباطنة لما ان يكون بطلانها عدم الرضي كما رسم البابا يورس الخامس المانع الجاري عشر
المرات الناموس الكناسي فخلل اذ في حجة الزواج يجب ان يكون السجل قد بلغ اربعة عشر سنة
والسنة اثني عشر سنة كاملة الا اذا سبق العقل والطبع لهذا التحريم او يكونان قبلها المرفوعة ولكنها
المباشرة والعلانية في ذلك لربك البصير وكقولنا ان تلكم الشريعة المانع الثاني عشر الفرائض
لعمري وانه الاختصاص التي قد صدرت من الجاهلية جارية كانت او صحت هذه الزمان تنهي من
الزواج قل ما يكون بوجوب الناموس الكناسي وان صدرت من الجاهلية فتبطل الزمان من
البطن الاول الى الرابع كتمامه للعدل فيهما وان صدرت من الجاهلية الحرام تبطل الى الثاني والثلث
فيها واما اذا صدرت الى الرابع فاما ان اعتقته من يزوج فيه فزلة امراته في الدرجة الثانية
فلا يخلل فاعلمه لكن لا يجوز له طلب حصة بالزوايا فقط واعلم ان خطوط المأخذه ودرجاتها الخطوط
الزمانية الدورية السابق ذكرها ودرجاتها وكل من كان قريب الدرجة من الاولى من الخط
المتنم الى الزمان وسلك انتم انتم الى الاهلية الصادقة من الاهلية بطلت الزمان بعد المانع الى الزمان
قريب من ذلك اولاً وان من يزوج تحت خطه لا يجوز له في حجةها دون احوال الرضا تانياً
يؤخذ من ذلك ان الزواج مع امرأة تكون من اهلية لغيرك في الدرجة الاولى فتلك الاخيرة لا يزوجها حتى
ولذلك يوجبنا وبه مع ام وابنتها كقولنا انما يجوز لبطريرك الزواج بهم وتطلاق انما
كانا تزوجا الخوف وليس وبعثنا راجعاً بطريرك الذي كان تزوج تحت روضنا من حد اقلته

ان يزوج مريم امرأة يوحنا المانع الثالث عشر رجمة الخوفه لان الجمع الترتيبي قد اطلعت بهتة العيون
تزوجوا كل من حضور خوري الرعية او كان عليه اواب المستوف وصغوراً هذين بالادل وامر
بعتاب من تزوج على هذه الصيغة وكان حضور هذا الزواج والظهور باسم الخوري اولاً من له
سلطان من خوري رجمة الخوفه من حيث انهم قاطنون في معاشته وايضا المستوف اولاً من في
ابدية البابا وجماعة الحايكة اذ اوفى المانع والكره عليه في الكناس القصة به وطلب البابا في
البلدان التي ارسلوا اليها وليس من الغفوة ان الخوري يكون خورياً بالحقية بل باقي ان يكون له العلم
والعرف ويعلن به اندخوري ولو كان حضوره عدم الكهنوت كقولنا نحن تانياً الخوري وكل من له
سلطان بوجوب خطيعة يجوز له ان يزوج عنه غيره اذا كان كاهناً تانياً من جهة الشهادة وتبطل الشهادة
من كل احد وجعلنا ان لم ادره قديماً او قريباً او بعيداً كبيراً ام صغيراً قد بلغ من التمييز انما يحضر او
مغضوب وسبب ذلك لان الجمع لم يوجب احد منهم راجعاً اذا اتفق خوريات بكيفية واحدة فيكون
احدهما وكذلك من له مسكنات يسكن بها على مودة اريدت بسبب اليكسنت فيكون له يستدعي
احد الخورين ادعيا لادان كل واحد بحق لها حق الخوفه كقولنا انما يجوزنا نحن خامساً بلتم المانع
بامر الكنيسة ان يستدعي خوري الكنيسة التي يصير فيها الزواج في معاشته لكن يكفي لصحة الزمان ان
حضر خوري احد الخورين ولو كان حضوره خارجاً من معاشته لكن المالك لا يجوز ان حضوره
للكان سادساً الذي يدخل مكان الخوري لادان من اجازة غافرة خطاه او مفسده في الزوج الحال
ولا يكفي الخلق في ان الخوري فيما يصدر من قول سلكس ورجل ليس وكونك سابعاً الجاهلون من
بلد الى بلاد يزوجهم الزواج بحضور خوري اثنين ولو كان الجاهل احداً من رجب فقط لكن سبيل الخوري
ان يخصص عن امرهم شخصاً الجاهل لا يكون اثنين من بلاد اخرى وما حال ذلك ثم انه يستعان
بالغرض من رجب الكهنه وان حضر غير اثنى عشر الزمان للكنيسة خطا او كبريا لم يعلم الامانة
وما سلك تانياً الفرائض تترقا من وطنهم لادان يزوجهم الزواج في الرعية بحضور خوري
الكان من حيث انه لا من خوريهم الحقيقي لكن اذا كان مسكناً في ذلك الكرسيه اذا اتوا الى هناك
فاصدرت السكس اكثر ايامهم ولو لم يزوجهم الجمع باثنا احد السباب فيخبرهم الزواج على يد
خوري للكان تاسعاً لادان حضور الخوري والشهود هذا المانع حتى يزوج مريم ماجري

ويستلزمه من الشهادة عليه وليس من الضرورة ان يشاهدوا الصحاب من بل يفي احد من الصحاب
 اذا كانا في موضع واحد من الموضع ولا جناح اذا سافر وانصبوا في الموضع الواحد ان يشهدوا
 منهم المستوفى من الضرورة كقولنا ان يكونوا في موضع واحد وان كانا في موضعين
 الموضعين من الصحاب ليس من عدم الموضع فقط بل من عدم المكان فاما ان يشهدوا
 كما في الموضع في الترتيب في الفصل الاول من الجلة الرابعة والعشرين فان ذلك هذا السؤال لعله
 بانما هي امانة يخطي وضعا فقط كقولنا ان يكونوا في موضع واحد وان كانا في موضعين
 فمتبعه الذي قوله انما انما في الموضعين من الجلة والرابع من الترتيب كما علمنا ذلك من ذلك
 ليرسل من الموضع الرابع عشر من الترتيب في الجلة الخامسة فان كان في الموضع فانه يخطي
 بالكلية ويتحقق بالمرس الطيبة ليس من الترتيب فقط بل من اي من كان من الترتيب فمتلوا
 لم يكن كذلك بل من الترتيب فقط فلهذا ما في غير ما ذكره ذلك من الجلة من تمتل الطيبة الذي
 من خارج بواسطه انما او شطاب وسواء كان ذلك من غير ما ذكره من الجلة او من غير ما ذكره من الجلة
 احدها والاسبق في ذلك ان ذلك الترتيب في الموضع فلهذا ما في الجلة على الترتيب والاسبق في ذلك
 في الجلة والبشارة والحال ان هذا الترتيب لا يتطابق من عدم القوة على البشارة ولعل ان الرجل
 علم ان اذا كان في الموضع الاولين بقدر على الجاهل ما في الترتيب في الموضع ولما لم يكن في الموضع على
 قبول الموضع فانه المباشرة قلنا ان كان في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 انما هو ما في الموضع من الترتيب وقلنا سابقا في الموضع لانما في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 استهال المهاد لا في الموضع من الترتيب والاسبق ان لم يكن من غير ما ذكره من الجلة او من غير ما ذكره من الجلة
 من الترتيب في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 فانه لا يكون في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 الترتيب المطلوب للتأيد وان قال ان كان في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 ان الترتيب في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع

التصوي لكان ليس حرقا فانه كقولنا ان يكونوا في موضع واحد وان كانا في موضعين
 الموضعين من الصحاب ليس من عدم الموضع فقط بل من عدم المكان فاما ان يشهدوا
 كما في الموضع في الترتيب في الفصل الاول من الجلة الرابعة والعشرين فان ذلك هذا السؤال لعله
 بانما هي امانة يخطي وضعا فقط كقولنا ان يكونوا في موضع واحد وان كانا في موضعين
 فمتبعه الذي قوله انما انما في الموضعين من الجلة والرابع من الترتيب كما علمنا ذلك من ذلك
 ليرسل من الموضع الرابع عشر من الترتيب في الجلة الخامسة فان كان في الموضع فانه يخطي
 بالكلية ويتحقق بالمرس الطيبة ليس من الترتيب فقط بل من اي من كان من الترتيب فمتلوا
 لم يكن كذلك بل من الترتيب فقط فلهذا ما في غير ما ذكره ذلك من الجلة من تمتل الطيبة الذي
 من خارج بواسطه انما او شطاب وسواء كان ذلك من غير ما ذكره من الجلة او من غير ما ذكره من الجلة
 احدها والاسبق في ذلك ان ذلك الترتيب في الموضع فلهذا ما في الجلة على الترتيب والاسبق في ذلك
 في الجلة والبشارة والحال ان هذا الترتيب لا يتطابق من عدم القوة على البشارة ولعل ان الرجل
 علم ان اذا كان في الموضع الاولين بقدر على الجاهل ما في الترتيب في الموضع ولما لم يكن في الموضع على
 قبول الموضع فانه المباشرة قلنا ان كان في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 انما هو ما في الموضع من الترتيب وقلنا سابقا في الموضع لانما في الموضع او في الموضع او في الموضع
 استهال المهاد لا في الموضع من الترتيب والاسبق ان لم يكن من غير ما ذكره من الجلة او من غير ما ذكره من الجلة
 من الترتيب في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 فانه لا يكون في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 الترتيب المطلوب للتأيد وان قال ان كان في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 ان الترتيب في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع
 مباشرة في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع

الكتابية المتوفرة المشاعة الشريفة ذلك من اجل ان يكون الفصل الثاني تأييداً للنسب والقبول
والعبودية ونسب المواقف لا يصدق تأييداً لانها تقويات كونه ان لم يكن مقتضيه النسخ من بعض الممالك
ومعينة ثانياً للنسخ عن الرجوع والوظيفة ليس بتأيد لانها كانت عقاباً رجحاً فليس هو ملائماً
مؤيداً للاجل على ما سبقت فاقول ان تأييداً لها لانها كانت من مبادىء المهور الرجعية ليس تأييداً
لانه لا يصح بيع ذواته الصناد بالعتاب المأذون به في الكسب خاصاً بالغير الصادر عن
نفس علي ليس تأييداً لانه لا يصح تأييداً لمخرج قاضي قطع حبي ولا الصادر عن ام لانه لا يصح
بطلان بيع العتاق الذوات بل بطلان بيع العتاق في ايام العتقات التي لم يزل من التاديب فلا يصح ان يعل
من الجور ان لم يصرح لذلك او يصح السلطان على العمل

الجزء الثاني في ذكر اقسام التاديب الكتابية

اعلم ان التاديب الكتابية ينقسم اولاً ذاتاً الى حرم ومنع وقطع وتأنيبهم وفي تأنيبهم محذور في
النفوس بوجوه ثمانية والى تاديب من رعا الكسب بطريقته الامر والحكم الشرعي وهذا التاديب يقع في
عليه شخص معين في خصوص امر محوري او في اشخاص معينة تارة يكون عاماً على من يات
امرهم وتارة تأنيبهم الى تاديبهم لكونهم من الممالك الحكم النافوس والخاصة بالوضع يوقع في حال انكسار
النفوس وان الحكم خلافه في حكم اخر والى تاديب يحرم وحرمين يحكم النافوس والخاصة بالوضع
به لاسل ان التاديب لم يحد فصار في حكمه في كل حال من الممالك والامر وجب عليه ان يتسلل في
بالاعطاء التي يحكم بها التاديب فاقول ان تأنيب الحكم على كل المجرم ومنعه فهو تاديب يحكم به وان
لم يمتنع ذلك فيكون محذوراً او يتركه وان كانت الاعطاء واجبة عليه فليس في التاديب الحق
على ناس النافوس فيجب ان يكون ذلك لان التاديب الحكم هو هذا في الظاهر اولاً ان كانت الاعطاء
بمعينة للمعصية في الاعطاء الجارية في بطلانها فيكون تأنيبهم في المجرم او حرم وقطع او في غير ذلك
يكون حرمه فيكون محذوراً او يتركه وان كان المالك اذا وجبت عليه الاعطاء في حال الجور والبيع
وغرور من حكم اخر فالتاديب الحكمية الملهمة بغيره من الحكم في بطلانها في المجرم ولكن من غير
واما التأنيب التاديب للغير فيكون محذوراً في مبادىء تأنيباً اولاً اذا كانت بمعينة العمل للتعديل

كن

كن يقول من عدم ومنع تأنيباً اذا قيل في غير ماله او نفسه تأنيباً اذا كانت الاعطاء بحرمه لانه يترك
يقول تحت عقاب الحرم والقطع ما عدل اذا وضع خلافه من السابق واللاحق الجزء الثالث
في من يخصه ان يردوب بهذا التاديب ومن يقع عليه
نقول اولاً ان ليس كتابي وحده يقدرك ان يردوب بهذا التاديب بشرط ان يكون له الرضاة والحكم
الظاهر ولو كان يوجب رجوعه الى الوكالة او يوجب اخره في مكانه او لا الا ان يكون حكمه بغيره لا يكون
والعلمه فالحكم بوجوب الرجوع او لا يوجب الرجوع على الكسب كما تأنيباً يخص بالبركة والمطابق
ولا ساقفه وفواهم تأنيباً لكل من علم من رعا الاعطاء ان يملك من النفوسين ايضا الى من هم
تحت رعايتهم من رعا يخص هذا الحكم بجميع الجهات والممالك خصوصاً بالولايات خاصاً بخص
باجرة من باب الوكالة ولا تأنيباً رعا الشماحة والمطابق والتدبير على بعض الكسب واما الحكم
بالوكالة فهو لا يكون من احكام الرجوعيات فاذا ما اذن بطلان وكأهم الوكيل منهم والوكيل يستطيع
ان يملك اخرا لم يعطى او تأنيباً في ذلك كوكيل يملك بالباقي من ممتلكات الخيرية لا يقدرك
يتحمل هذا التاديب من قبل طاعة وجده ولا العلماني لانه ليس له الحكم الكتابي في الرعايات التاديب
التي ليسوا رعايته ولا الفاعل ان رعايت لاهل غير الممالك التفت بتأنيب الحكم اذا قيل انهم يتقدم
ان ينصن المالكين الذي هو تحت طاعته من ويطلبه من وطبقته فاهم منعه من لا يحصل للقط
اي انه ليس تأنيب كتابي اذا قيل له احد يخط في المجرم بل انهم بالحق في الجارية اي بتره
وجبة تقع بها الرضاة المالكين في التفت من التفت من يرضعونه ولم يطلع بتدبيره قطع علاقته
عنه كما علم بغيره او الامان نقول ثانياً ان التاديب الكتابية يقع على كل من هو تحت طاعة احد
الوصا الكتابيين لانه الطاعة لا يراى متضافاً كما علم ان طاعة من فوق من ذلك اولاً ان الغير
المؤيد يوجب عليهم جعل التاديب وان كانوا من رعايت المورثين ولا يلزم ايضا لانهم لم يتركوا
الطاعة الكتابية وانه قيل انهم يتردد في رجوع فغيره انهم لا يرضعونهم من جعلهم من رعايتهم
وهو من عاين التفت المخاصين بشارتهم من من تدبير الصلوات والطاعات من جعلهم من رعايتهم
في اماكن مقدسة وان قيل انهم يكونون من الام تارة فيجب ان يعلم صراحة من انهم ليس لهم
بالقدرة يتدبر الصلوات خاصاً بالاعطاء لانه تأنيب الجوري التاديب الكتابية على الوعايا السابقين

التعليق في حله ما لم يقره قلامه حتى يبين من غير ذلك ما يشترط كمال الامتثال بالامتنان
تجريد الناصيات الكائنة على اثاره والخاصة لاهله تحت حكم الكسوف على اهل العاقل كمال الامتنان
رابعة في تجريد هذه الناصيات على السجين كانت ماعدا بالامتنان الباهية ليس هي من حكم
احد بل على كل حكم

الجزء الرابع

المبحث الرابع

في ذكر العلل التي يجري هذا التأديب بيها .

تتولى مع العلم وتطبيقات العلم في ابراهيم النابلسي في التعليم الحديث مع العلم والطاقة للناس
 للتأويل والتفكير في الصلة فادعيت في هذه الفطرية عن شخص شعري فهو عنه ما ياب وما حجب
 عن الجهر بخبره يمكن تأويل الكائن معهم وتأويل تأويل الكائن ايضا لخطية شخص شعري اذا
 كان احقنا من الخاطيء من ذلك اذ لا يمكن ابراهيم النابلسي على الطحال الهام في لاند الفكرية
 لا يمكن الخطا عالم بونا جندوا لا ياب وسارس تتلوهن الصلة تأييدا لاجري هذا التأويل على لاند
 الا اننا كما خطيت في طاهر: اننا لا نلزم العلم بلبا الفطرية فانه انما كانت هذه النابلس
 عتوبت وادريه لم يكن رفضه انساب الفكر فطرية ميتة بل اضعفها ليا لاختصاصها فانه كان مع الجمع التريخ
 وقتئذ في العلم ان ان الخطية الضدية يمكن تأويل تأويل مع ارفع خفي فخلد الخ التتيل قطع
 الشخص الشعري في العلم الكبر وانما له: فهذا لا يلقى الجرم تبيل اننا ان الخطية التي يجري عليها
 التأويل لا بد من ان تكون ميتة لانظر الى الباطن بل نظر الى جرم الفعل الطاهر: فانه لا يجرم
 من يربط العلم بكونه شخصية بل كانت ميتة ولا من يتطابق ميتة بل كانت عالم بل كانت
 طاهر الادب كما اننا ليقط المظاهر تقطط عالم بونا جندوا ايضا استعمل الفطرية فانه ان
 يكون كما لا في جنبه انه لم تقب المظاهر النابلس خلده: لاند الفكرية لا يربط حصره وتعليقه لا يابا
 ومنه ان الجرم القاتل لا يلقى الجرم ايضا ان ابراهيم واسف وازان: ولا من يربط العلم بكونه
 ميتة تبيل خباب الذي يعني من الفطرية الميتة يعني ايضا من الفطرية التي لا تلبس المادية منهم
 الصبر على تبيل النابلس وعدم الذي واختيار: والحق في الفطرية للمعروف انما كان ايضا في الولا في
 النابلس: مثلاً اننا لم نعرف ان الذي نعرفه عالم بونا جندوا: اذ اننا نعرفه كذلك فموت ايضا تبيل خطا
 ميتا ان ميتة لكن ما فوت ان من الجرم بونا جندوا: الخ: واللب في ذلك يكون له ميتة

وقولنا

وقال الجهول الغير للعلم لان اذ اذات مع ما اتيكم كما ذكره المصنف في ادعي الصالح من العلم عالم
سالك وبناجيا ما اذا لا يستوجب التاديب للذين من تجاوزوا وصية تافه الناس الجليل قاله
بل يقتضي العلم ان تجاوزهم ذلك وصية الكسب بعدا بل لا يمكن اجراء التاديب المذكر كما جعل
خطية ما جرت في ان لم تكن متعلقة بخطية عتيدة موجبة من الرجوع اي لاجل حد يثبته
لعدم المكافاة الحكم بها اذ لا لاجل الاثر على العقوبة بعد النصح لانها لم تكن كذلك فلا يوجد
عناد وان جرى احكاما مثل هذا التاديب لئلا لاجل خطية ما جرت فقط وكان للعرب في ذلك كما
يخرج من الرضا عن يار الرئيس راجعا الى اذاع من تركه المخرقة او من التقدم الى الدرع او يصد
عن مصادات المراكبي فيجب ذلك لا تاديبا بل لثبوت حياث من تجاوزوا لا يسطر في الجرم الكاشي
بل يصد عنه شفاؤه او يعاقب بغير عالم فيلزم من ابا من تصدى الناس لثوب تيقن الا في علمه
مثل هذا التاديب الكاشي ولزم في احكاما من الخطية المبررة لانه ليس بهما عالم الا ان
وبناجيا ما حارس كويتك ما جرت في هذا التاديب لثبته وجوه اولها عدم الحكم في الرئيس
او اذ اذات لا سلطان فيكون سلطانا بغير تاديب كاشي او كان معلقا من حياث التاديب يكون
استفاد من هولاء من ذلك الحاكم عالم الا ان تايها لم يخطأ الرئيس نظم الحكم الجوري اعني
اذا لم يخطأ الرئيس ولم يجرعه ما التاديب لانه التاديب لم يكن فيه ما يفاعلي الوتد يفاعلي بهما
العقاب لانهما علمنا في ذلك في خصوص التاديب البار من اهل التاديب بغير خصوصي بل التاديب
الحكم بغير الشريعة او بغير عام او بغير ايضا نظر الى فعل مستقل لا يحتاج الى تبينه لغير
الناس او الحكم فيها من ذاتها لا يكاد يخلو من في الحكم الذي لا يمكن التاديب بل يوضحه وبه
عليه فقط او عند لا يحتاج الى تبينه لغير اهل الحكم بل للذين بالشريعة التاديب حين يظهر واضحا
انكسر بها او بغيرها التاديب وجوز التاديب يقتضي اول ان التاديب يكون حسب القوانين لعقب
انتم علم جرت كل كني تارة تبيد واحد اي الفلت وجوز ان ياتى عليه من يتولى ان ياتى هذه
الوجه عند الفلت تاي ان التاديب على كاشي تا لانه بغير التاديب لم يات الى التاديب اذ المطلب تحت
اليه فعل في في عهد لا في الحاكم من ظاهره الوجه عالم فيلزم من تايها ما يفاعلي التاديب
لعدم وجوده جام وذلك يكون بغير وجوه اول اذ لا يثبت التاديب بله ولا يجب التاديب

خارج الاعتدال كاعلم ساكنس ودياناد كوئنيك خلافا لانا وراسولرب

الفصل الثاني

المحز الاول

في الحرم وهو اربعة اجزاء

في ما هيته الحرم واقسامه الحرم ثلاثي بعدم هو المذهب فذلك الكيسر وهو ثمان القسم الاول يعي
حرم صغيرا ثم يقول الامراء حفظ القسم الثاني بغير حرم كبير او يعني ايضا البقية التوانيثة انما تارسي
وبعدم المذهب لا شريكا ليس في اليوم الحرم الذي في قبة ايضا من من يتعلم المومنون وكذلك لا
يتمونه في القبة عنه ومنه من لا يتعلمه المومنون ولذلك يلقون القبة واعلم ان الذين لا يتعلمون
من يصحح قطعا هم حوالاته ولا ضاروا اهل الطروس الطاهر بستانا لكل من حرم باسمه
وفدو عليه مناد اخضويص فلاح من ذلك اولات الكاينيين في بلدان المرتبة لاجتماع عليهم
بشركتهم لانهم واسكانوا في حين فليس من يجوز من اماناد او خصوصية غلبت تأييدا لاجتماع انتخب
من عرفت فاقول الناموس الذي فيه ابراهم في حق تغتلب الحرم اكرامه او خصوصيا لانهم يناد
بعد من اخضويصه الحرم شخص ذاك المذهب يكم جاسم وجواسم بعد زكاهم تلك الغلبة فذلك
لانه ليس بعدنا من من يصاح وما بعدنا من الذين امارت واخضت عليه شخصه على الحقيقة
من فورا يتاب اكن يقول في الحرم ليس فلان كيسة الواقعة في المدينة العالية او قلن في المدينة
العالية وما بعد حوله ثالثا اذ قيل انهم من فلا يباس الذي الحق الحق وكانت عوامه فلا يلزم الا
التيب من بطر وبوكانت الملون بشعور لانك عليهم بغير عباد الاخضويص شخص
معين رايضا لانهم القابيع الحرم في جهة ولم يتدبر بجرعة لاجبة والمناذرة في كيسة ولما
في حال الوسط والقواس حسب حويل البلدان او بوجه اخر

نزهة السافر في المسابح التي توجب الحرم الصغير في ذلك منقولاته

والسبب واحد فقط وهو شاركه لسان التورم حرمي الذي هو العواذ التي لا يجوز له التورم بها
ومعونات التورم الصغير هي ما حمله يمينه لا لسانه كالعلاجات أولاً انصحبين تقول الصغير ان
الفاكهة الحار حرمي الذي حرم غلظه انفسه اذ حرم ولحمه صغير على لسان التورم على عايد
التورم باليد من اليك والصغير انما شاركه التورم حرمي صغير لا يتوجب نادب التورم تالفاً

الروح حراً صغيراً ذاتاً أولاً من الملائكة التي هي في السماء لكنه لا يخطئ في العلم الكلي وماذا عايناهم في الدنيا
ما ينبغي حتى ولا الخطأ أيضاً بل العلم المتوافق في هذا العلم لأجل خطيئته فقط لأجل ما عايناهم
والناس مع العلم بجهلهم وفسادهم في هذا العلم المتوافق معه، فإنهم لم يجدوا ترك الخطأ والعبث
في المعتاد بل في كل تلك الخطيئة العنيفة المتفرقة بهذا التلاقي لا يوجد العلم في حق هؤلاء
جدة العادة إن الكافر يميل أولاً إلى العلم والروح ومغيراً ثم يميل إلى الخطأ وهذا يبدى لمن
يعلم كل شيء ولكن لا يخطئ لأن العلم لا يخطئ، لأن العلم ليس بجمود

الجزء الثالث في ذكر معصولات الحرم الكبير اعلم ان الحرم الكبير معصولات قديمة وحيدة فالبحر
في هذه اولها العجز الذي يستعمل في اليوم اذا كان غلاما او ولد للرجال تاتىها اذا انشأ حرمها سنة
كاملة حمله على عذراء حبيبة وظل به انما كان في سنة يجب ان يكون له من يعمل بالانثى كما كانه
الحرم الذي في الثاني في الفصل الثالث من الجلسات العاشرة والعشرين وذلك اذا كان قد تخرج من الجلسات
واستقر في البيت به من وقته فخلع عنه كاهن رباني او دانا او راوا او الما معصولات القريه فهي هذه
اولها ان يخدم تناول الماسل وذلك لا يجوز لاحد من رجب سواء كان حيا او ميتا او غيره التي تناولها
ولا يخطئ خطأ ميثا لم يدره الجهال الغير المدوم بالخوف من الوتة او النجاسة لم يمتد اجل ضمان
اولها سنة واما الهالات النذاريه لانهم يصرعون حمله على حاملها لانهن وتولي بهن لانهن لانهن
تناول من الماسل باعد القريه فيكون تناوله حراما في نظر اهل البيت الحديث ان تكون كانت ايات
السر قد حلت حتى اذا تناول من غير ان اصابه شيء من دم كونه اعترافا به في الاثم بالحرم لا يكون
غير قابل للعلم بل يمنع من قبولها فقط ان يتكلم في الحرام كاهن رباني او فيلبيس وسارس وكل من تكلم
حتى ولو في القريب ان خطايا اعترضه يوم وعلمه رواوة فالحديث صحيح ولو كان الحرم معصولا كما
علم كل من تكلم وديانا وسارس تاتىها يخدم الحرم حرمها كاهن انقله الغير التي تناول المعصولات النذاريه كانت
وقر او لاغنى انما هو بيت لا النقص فيه لان كل من تكلم بقرانه ان يصلي عن نفسه منفردا عن الجماعة
التي هي كالمعصولات التي تتقدم باسم القيس وكل النوايا التي يتبعها الله سبحانه وتعالى كاهن
لاجل الحرم فان تقدمت عنه لاقته فيها التماسه يخدم الحرم اذا كان من الاكابر او من التنف
يقدمه ويرحمه ولكن يجوز اذا كان يوما معصلا لا يخدم بذلك احدا اذا ادخل اليه من غير علم تعش

له عوس ذلوه مثلاً اذا كان خوراً وحضراً لم اجد والرسنة ملتزمة بسمع التعارض ولم وجد
غيره فطلبوا منه ان يثبت لهم كل الامان وسوقه وسلكه رويانيا وسارس واليكى وما
اذا كانت الحزوم غير مختل فلا يجوز له ان يحل الاسرار كلها على الفروقة النسي وما عد ذلك فيها
ينفصل من الاسرار فعمل صحيح لا يجوز سوى سر القوية فانه لا يصح من حيث ان سر القوية يقتضي ايضا
سلطان التصرف وهذا عدم من الحزوم كالم رويانيا والامان رايها بعد الحزوم الحزوم المصلحة
حتى انه ليس بعدم انما رافقها بل لا يتطوع ان يخرجها ايضا على ان خطايت من شاركه في
سماح فليس يخطي ميتا على اذا كانت للشاركة لم يبره كقولك اذا وقعت محصنة ولا تمس رويار
سمعت من قبله حتى تلاوة المايخيل فالبير حاصدا لعدم كالم رويانيا وسارس وديوسوس
وكونيك وديركين وديا بالاول والحق والمصلحة حاصدا بها وجيز التعارض وتلاوة المايخيل في البسرة
علانية والارحاحات والتزوير بترك الرب والمواشع وينتشر الامور المتصلة باهل الاطوار والى غير
باحتمال ما على الاغنى في هذه الاشياء ان يتجبر الحزوم المختل ذلك التزوير المحدث
الغير المختل اذا لم يكن ثم جعل كالم خالي من العزبة ان كانت المادة خفية بيرة فمن ثم من حمله
هذا فليس يتصرف ان ابي يليخ حبر او لو كان كاهنا بحيث لا ينجس من ضرر ذلك اذا لم يكن
طره فليست على الحزوم المصلحة ولو كان عيدا وله كان فليست على تركه الكاهن وان كان قد عي الكاهن
الجور فليست معه تكليفه شمس فقط الى ان يتناول ويثبت الصلوات التالية للتناول فليست عليها
وتلوحا في مكان اخر لا في ذات حال الحزوم المختل وما عليها حتى لا يصح التثنية في المايخيل
يخطي خطأ ذميا لا الهام سماع التعارض اذا كان لسبب اخر من هذا الوجه ولو كان استمر الحزوم تحت
الترام ثلاثة ارباع فلا يجوز له ان يتولى الرمح حكم بل يقول استمر باره استمر باره ومن خالفه فخطاه
لظنه عريضا ساء بعد الحزوم الشكرية العزبة ايضا فلا يجوز ان يسمي قاضيا ولا يركب ذلك فليس
ان يجاوب عن تنبه بل لا تقتبل شهادة في شرع ولا يصح ان يعبر سيقا الرمح او رويانيا كالم
كونيك واللتوي وديا بالاولان وسلسوس ولا يصح له ان يحل الحزوم في كتاب الوصية كالم رويانيا
واكرسيا خلافا لكانس وديوكوس ونام حورما وارا فتنصح فعله لكنه يخطي ماديا الحزوم الغير
المختل بعدم استعمال سلطانه فمن ثم لا يثبت ان يختار الحزوم ولا ان يتدبره ولا ان يحكم او يشرع عليه

ومن قبله مثلاً هذا الحزوم في ذلك دخلا ولهم تركه من غير حكم الشرع والغير المختل لا الحزوم
المختل يثبت ان انفصله تكون سميت لغير الجور لكنه يخطي خطايتا ما لم ياربها على ليس ضرورية
سابقا الحزوم الغير المختل لا يجوز في مقبرة القديسة باون مقبرة ابي الجور فتنه في لم يربها
التي هي تربة السجين وان عدم خلاف ذلك ولكن معرفت جسده ولزم اخراجه منها ولا يعود
يحيى فليحل الاسرار المصلحة هناك الى ان يترك الكاهن تائما الحزوم بعدم مخالطة المؤمنين وحاشا لهم
المدنية حتى انهم لا يقدرون ان يخاطبوا اذا كان غير مختل ولا هو كونه ان يخاطبهم او لا يجوز
تسليمه ولا الحكم به على لتزاور ولا الظاهر المصلحة له لا انما في ريب ولا يرب ولا يقال ذلك تائما
تقرم الصلوة بعد اى كل شركة وجيزه وتثبت القول فيها انما انما لا يجوز لانه وتكريره قوله فعلا
وقال البغى لا يجوز السلام عليه وخلافه اصح وادق لان السلام وقادير وقدره قال سلسوس
وديا بالاني ان السلام حرام قولا لا فعلا وانما كمن يرب عليه باعنا الرب وضع اليد في الصدر
لان العادة تجرت في الظاهر والادب والجمعة راجعا لا يجوز للعالم معه كالم رويانيا والشرع لك اذا صار
ولا يجوز للسكنى والشركة معه حتى لا يجوز السر معه كانه يرضى خاسا لا يجوز الشركة معه في الملية
على الملية والولية بالمعاد لا تافا لانك اذا صعدته في طريق اوفى مثله او على الملية فهو لك ان
تلك معه سوال اول اى خطيئه يخطي من يشارك الحزوم الغير المختل الجواب ان الشركة معه في
المهمات لخطايت اعتلالا لادب الباني العلييات فالتخطي في غالبها اذا لم يربها في شركة وعقود ولو سقط
من شاركه في الحزوم الصغير كالم رويانيا وسارس وديا بالاني تارة بعض الخطايتا مثلاً اذا
شارك الانسان من كان حورما في ربه كمن يجامع غيره حورمه سوال ثاني هل يجوز للشركة تارة في
الحزوم الغير المختل الجواب يجوز ذلك خارج المصلحة في الخواص التي ذكرها الا من اجل العافية
سوال ثالث وجيزه خصصت بالحزوم غيره كمن يربها في التربة او كانت فائدة لغرض وكمن يلبس
شرا من الحزوم ولا يجوز ان يشاركه من الفوارك من طلب منه فدية الذي كان له عليه سابقا لكن لا يجوز
المساهمة معه حديثا فان تمت نصيبته لانه لا يجوز ان يربها في تائما لا يجوز شركته في الحزوم لغيره
اي اذا كان الرجل حورما ولا يراه ان تشاركه والعكس بشرط الا يوجد تقيها من خلاف ذلك
يجوز في السر الخطيئة فانه لا يجوز للشركة معها كالم رويانيا وسارس وديا بالاني تارة بعض الخطايتا

شركة الجرم من كانت طاعة متلا بالبين ما ولد بالبين ما اقله واليه والجرم والجرم الذي كانا سابقا في حقيقته واهل العيلة كالملاهي كمنك غدا لمرور رابعاً من ايام الجرم ولا يخلص من الفلاح عليه اذا عاينك الجرم خاسراً لاجل زرع ربحي او جرمي او خسار اول الجرم

الجز الرابع

في ذكر الاسباب التي توجب الجرم الكبير وهو خمسة وضع

لما كانت الاسباب خمسة كانت الودعات مختلفة ايضا وقسمها الى اربعة اقسام دفعها اليه خمسة فخطوة لاحد بعضها للاساقفة وبعضها للبابا وبعضها لمرأة العشا وبعضها لصنفه للذكر وايضا اوجه الفرع المولد ما هي الودعات الغير المحفوظة الجواب ان الودعات الغير المحفوظة على ما رتبها واحد في الناموس وهي التي ذكرناها في تسب الجرم ارفعها من انفسه غايه اهل الاكلوس الا انهم يتقاروا اليه الودعات الكسرية من قديمه فطلب اليهم وطلب اليهم في تقديره تاثيرها من اقتصر العمل من التاديب الكناسي البير والبيد تاثيرها من كذا اهل الاكلوس ليخضعوا عنق الكسرة تحت اول العلوم رابعها من علم الودعات الفارسية من جهة الطب والشيعة الملية واحتمل في حديثه خامسها من دفن في التربة الكسرة صوب ما غير محتمل او رطباً طاهراً سادسها من عقوبة في الودعات الحوية اربع رابعة سابعها من منع ان لا يدبر مع اهل الاكلوس ولا يخبر لهم خبراً ما شاكل ذلك تاثيرها الوالي الذين لا يتصرفون اهل الاكلوس تاسعها من ليلتين في هذه الودعات قص الكل ما الودعات الخمسة اهل الاكلوس فهي هذه اولها من الكسرة التي يتاثير من ماعل للاساقفة تاثيرها من ابرص الكسرة التي من ثلثين وغير ذلك منها تاثيرها من تزويج وهو في الودعات الخمسة رابعها من تجار من يجر من العوائد الجرمي في رادة العشا خامسها من استعمل متاعه الطيبة طاهراً او ليشتمل وظيفه الشح العالي بانتهار سادسها من اقتيل لطلان عليه ونائبه ذيويه واولم اذ يربح جرميات قص الودعات وهي هذه اولاً من خلق قرب الهمزة عنده وتكره او تزويج تاثيرها من اجتمعي بالاقراب يربح ويورس له تاثيرها من دفع في حيرة ليلته خلوا من اذن رابعها من تعلم الشريعة العالمية او اطلب خارجاً من جرم خامسها من لم يحفظ الفع الحافي اذا حفظ الكسرة الكبرى كالم فلو يورس ويزا جرمي وقد زل على الودعات كلها الجرمي

جرومات اخرى حيث قبل الجرم المذكور في هذه اولاً من علم ان الامران ليس جرمي قبل تعلم الزمان للفرق تاثيراً من خطي الناموس على حفظه تاثيراً من جرم الراهبات كايها من كان خلوا من اذن جرمي طلس رابعاً من الزمان له في الدخول الجرمات تنهيه خامساً من منع النساء العاليات من ان يدر به خلوا من سب داء وحقل الفرع الثاني ما هي الودعات المحفوظة للاساقفة الجواب انها هذه اولها من ضرب الكسرة خفيفاً او خفيفاً اذا كانت اصل فليتها من كان هو رطباً وارش على التي جعله احد الكسرة فات تعافي ولم يجر الجرم ليس لجله من ذلك الراهبات فيسقط في تخوم اخر محفوظ للطلان تاثيرها من تصد بل من تصد في الجمل لمساط الفرس بعد دخول الفرع ديم وشم ذلك بالفعل رابعها من شارك الجرمين من الماسق في خطيهم وقد حفظ للاساقفة الجرم حفظه الماسق لذاته بامره فليته على ذلك جعله لاعتق الفرع الثالث ما هي الودعات المحفوظة للبابا خارج رادة العشا الجرمي هذه اولاً من بقي الحق يتهدد تاثيراً من تزويج رطل ابرص من يجلها معه تاثيراً من سب كسرة او يهدد رابعاً من شارك الجرمين من البابا اثم خامساً من يظلم الذي يربو ببيت الغير بالودعات الكناسية سادساً من اخل في الودعات شرطه كل شرطه سابعاً من دفع منع البابا تاثيراً من اعطى واخذ شيئاً بالمصادفة في دخول الهمزة تاسعاً من ارتكب البيوتنا الظاهرة في الفطرية او اعطى الوقت عاشراً من ارتكب البيوتنا الادل حادي عشر اذا دخل احد في الراهبات الى دير الراهبات تاني عشر من حليب رجمة المايوسعين ثالث عشر من اقتصر غيره ليجلي على امره على الميرة الكناسية رابع عشر من اختل احوال الكناسين او طلب الهمزة من اهل الاكلوس خامس عشر من دفع الميرة الكناسية في امر الراهبات الى الكناسين سادس عشر من علم في وعظه او عطايا او عباد الاله من يرم الصد لاجل بها بالخطية السابعة صابع عشر جرم اهل الاكلوس في هذه الودعات قص كانت الامام بوجه الجرم واما الودعات التي قص الراهبات واهل الاكلوس فهي هذه اولاً من شارك في المراسم لاعتق الجرمين من البابا تاثيراً من وعظه وعلم في خصوص يوم الشريعة الديجال بالاقال فيسه من تناسل الراهبات بالثا من اجتهد في تغيير لوقا الكناسين رابعاً من جرمي الذي لا يجره في خصوص الكسرة في رعيته خامساً الراهبات اللاتي يجرمن من الدير خلوا من اذن سادساً الراهبات اللاتي خلوا من اعتلم

ومن اذن الغري النحوي برزوس على العلوم اسرارها واخرتها والجملة المخرجة وعقلها
وتبركها
الفرع الرابع
في تفسير الهم الواقع على ضارب اهل الحكماء
اعلم انه الص يقول هكذا ان التي احديده على الخير كفي، اولها ضارب اهل السواط الشيطان ذلك
تحت رباط الهم ولا يسل اسد لاقتنه ان يعلم بفنونه احدي كايمن من كان من اي جنس كان
اعني ذكرا انثى، ومن اي رتبة حتى الشبان: قبال الفهم والفتيم: وكلت امراسه لا كان او شرا او
مريض: اوله منع اذ كان ملتزما باب الوظيفه والهدى كالمالك والفضاه وقبته الراسا كالاسير
والوكله للمديون والخازنه كاعلم لايمان وفناجيا وتولنا مع جمهور العلماء وقوله اقله لان من كان
ملتزما بالنع من باب الحب ولم يمنع للاجرام كاعلم يونجيا وانوارا وكوتيك ونجندوس ولا يكوس وولنا
وهو مع خلافا للسواط والقطباني وفيلوسوس وقوله الخير كفي اي كفا من كان في اي رتبة
كثيره او صغيره ولو من رجا بشرط ان يكون ترويع واحدة بل: وكان لاساليب الخير كفي وضاحا كيت
مايل لو كان ايضا حرمنا مستوطعا كرموطا وخرمونا مؤلا وقوله رهب اي ولو كان في التبرير او غملا
ذكرا انثى: وقوله التي يدبره بهم كل علم ظاهر معين للاخير كفي في اقنوسه او بهاميه سوا كان
باليد ايضا اوسين فلام من ذلك اولا انه يقط في الهم اولا من قتل في وجهه: اورش عليه
ما او لظنه بطيان اوتش شره اوتش قويه او سب من عن جهه ضارب اهل وقتر كفي يتش بهاميه
او وصفه بحيث ان العمل يكون هيبا كاعلم يونجيا ولايمان تايما من سخن الخير كفي ابراهيم او
قويه في مكان قتر من حيث لا يدرى على الزوج ثلث الاهانه والهدا الصفي ثلثا من حله حتى
انه سقط من على الضرب اوتش في نوا في حنة مراتبا من التي يدبره ظلمة على ربه حال كرم عليه
وقل للاربع اوجرم اوزيد او فتنه ما سكرانه لان هذا الفعل وان كان حقيقا نظر اليه بعد
الخيار كفي: لانه يتقلا نظر الى شانه وكوتيه خاسا من فعل شيكاه اذ كراهه وكان الخير كفي رايا يرك
فيخرج ايضا اذ كان الفعل حقيقا لدمية الخير كفي سادسا اذ اضرب الخير كفي ذاته وهامه من باب
الروي والام بخلاف ما اذ كان من باب الهادة كاعلم لايمان وناورسا يماس ضرب الخير كفي حتى
الضرب اذ كان الضارب لا يستحق له في ذلك: فخلا اذ عذب الخير كفي من تاسع ما في اذ اذا

عقوب الخطي لا يكون مثلاً اذ اعادته المستحق على يد عاصي كاعلم يونجيا وناورسا وسوسوس
وفيلوسوس وكوتيك ولايمان فلام من ذلك تايما انه لا يقط في الهم اولا اللعن الذي يخرق
سراجب الخير كفي ليجلس ماله لان هذا الفعل لا يجرى فسرل خفيا حيلة تايما اذ كان الضرب
من باب اللعن اذ اذاعه تايما اذ اتفق لن ولين الخير كفي تضاريا كاعلم يونجيا ولايمان وكوتيك
وفيلوسوس رايا اذ اذ كان الضرب يتأخر عما له لانشان عن ذاته الهامه الضير للهمة او
حماها عن حماه اذ امر اياه اذ اولاده واقابيه وامتد كاعلم لايمان خاسا اذ اذ كان الضرب خفيا
ولم يكن فيه كفاية الربى اوتش الخير كفي الطعاني وايدلا صاسا اذ اذ كان الضرب في عتبه اوله قري
الخيار كفي لعدم وجود قرب الخير كفي عليه لان الجهل يبر سابعاً اذ اضرب التتدم اي المستن
اطلم اذ كان الخير كفي في الرجال الصغار لاجل اللادب ولو بغضب: يث ان يكون الضرب معتدلاً
بقتل الخنبل بل يقدر المستن او الملم الخير كفي ان يبر من كان في الرجال الكبار تاديبا كان
ثاني ان كان اللاب الجسدي استطاعه على ذلك اجبتك فداختن العلماء في ذلك: والها كان
اقنوا انكروا: وقولاً ارجو اذ كان كانه لايمان تايما لا يجرى من ضرب الخير كفي ترويعا من درجته
او كان مروجاً تايما اوارسله اذ كان قد ملس وهو الخير كفي وللانجاة او صار ضارباً او حتى وضع
ملك مرات ولم يتب: اذ كان كل امرأة الى الخطية حال المعترن كاعلم لايمان وفيلوسوس: تنبيه علم
انه وان كان هذا الحرم محفوظاً للبايمان كن يعلمه المستن في الحوادث لما في ذكرها اولا التي كان
الضرب خفياً لاني ذاب في كل الى الضرب الشنع حسب راي اهل البيرة: فخلا اذ اذ كان الخير كفي
ين انزرها ان لم ينفع عنه اهانة عظيمه وفك عظيم كمن يعلم الخير كفي على وجهه وضع بعض قط
دم: فاما الضرب الشنع فيكون قطع عضو او يخرق بسببه كرم اذ اذ كان الضرب اسقيا اوس
رحمته وكان الضرب كذا واحداً تايما اذ اذ كان الضارب لم ينفع منه اذ اذ كان الضرب اسقيا اوس
او كفتها اذ اخرج اوعلا اوابن بيت ادم لم يكن سلطان على ذاته كالاهات والاهات اذ اذ كان اذ اذا
كاذا اناسا ترويعين: وكان لهامه مانع شرعي من العبي الى اليا اذ اذ كان اذ اذا كان اذ اذا كان
كاعلم تيلوسوس اذ اذ كان الضرب خفياً كاعلم ديانا
الفرع الخامس
في ذكر لربوات الحفوظة للبايمان بموجب برادة الشانه اقول انه على النحوي العولمة

التي هي ضلالتهم وليس انما يتصور انهم لم يبقوا من قبلهم وازاد عند بل عيون حوي بغيره
 كنههم التي تشبه في دانتهم ويقيمون كرم ومن زاهد اطعمها الرضاى منها، والسفر على هذا الم
 يتبعى الرضاى منوط اولها ان يحق الكتاب يكون اريكاً تاثيرها ان الكتاب يتبعى البعد من التبع
 او ينسج من دانتهم ثانياً ان يفر منه جزواً يور كائناً للخطا البيت رابعها ان يجرى المانبات
 ذلك الكتاب بهرمه او يفره او يطعمه كاقال لايان فلام من ذلك اولاً ان لا يجرى من ذلك الثاني
 الموروث في هذا التوالا لا تلتزم كالم لايان فلامه ما كسك تانياً لا يجرى من ذلك الثالث ان
 حشاها المراتيك يجرى به عجز حيث ان الحواشي لا تكون زائدة بغير ما على منظر الكتاب كانه
 حاورن ولا يمان وتاورا ساكس ثالثاً يجرى به كسب المراتية المتبعين على ما طبيعي وليس فيها جرة
 حتى وان كان فيها جرة اثنا لا لا تلتزم كالم لايان وساروس خلافاً للمورس وما كسك رابعاً
 يجرى من قول القصة او القصة او القصة الى القاري اجرة من الكتاب وان لم يكن فيه جرة كالم
 لايان ويونانجا وشله رابعاً يجرى من امر غير ما القارة ليسع هولاء بعدد زاهد اطعمه كالم لايان
 دانه يجرى خلافاً لما كسك خاصاً لا يجرى من واسطاً او سطرس او وجهها بل يفره ايضاً كالم ساكس
 وديكوس وما ولا يجرى كالم الامتزان ان يحكم غبطة ميمته او بالحرم على فعل ذلك لتقصص صالح او قصص
 راسه سادساً لا يجرى من يجرى الكتب المذكورة يوماً او يومين، فكانت اللادة القصبة تبرزون الخطا
 كذلك تشعل كثر الزمان القليل ايضاً كالم لايان يجرى وساروس وما كسك سابعاً يجرى من الحزم الجهد
 المورس ايضاً كالم ساكس ولا يمان تانياً لا يجرى من حوى الكتب المذكورة في بيت غير وعلى اسمه ولزم
 يمكن له التصديق في هذا التوالا لا يجرى من يجرى من حوى الكتب المذكورة في بيت غير وعلى اسمه ولزم
 مدح عقل الصنف وقصه وتعليقه الحسن المجرى في كتابه فلا يجرى عليه كس يقول فتارة هذا
 الكتاب حسن التوالا يجرى على يدته فنل هذا لايانجا عليه كالم لايان ويونانجا

الفصل الثالث

في النسخ والتبع عن الدرر حجة وهونك اجرة
 ما هو النسخ وكه هي اقسامه ومن ابن صرف وكيفية وكيفية

فصل اولاً ان النسخ تابع يجرى به الما كسك من تفكر بعض وضاد كتابيه فيلزم من ذلك اولاً ان النسخ لا

يمكن

يمكن وقصه الما كسك تانياً ان استطاع ان يوجب كتاباً يستطاع ان يبع ثانياً من مارب ولا
 موزعاً بالنسخ يخطى خطأ من من ذاته ويخطى في الجهد اذا كان التوالا يجرى خفياً جدر رابعاً
 اذا حصل التبع احكاماً لا يجرى خله ثم ان النسخ فذلك احد ما جدر في الزمان، ولا يخطى ويبدو الى
 اعطاه الجبل منه من يجرى عن الوظيفه سواه كانت من قبل اللادة جدر او من الخطا ومنع عن النسخ
 بالتبع ومنع من كل ما يمكن ان النسخ يجرى ايضا في بعض اقسام الوظيفه، واما كيفية النسخ وكيفية
 تتبين من الفاظ الما كسك، ولما كانت النسخ موزعاً وسبب فهمه بعدد ما اعطاه فقط لا لا يجرى من ذلك
 اولاً ان النسخ المطلق الكلي يمنع من ماربته انما اللادة جدر والمطلوب كله او النسخ الجزوي يمنع من
 ماربته تلك الاشياء التي هي تلك الوظيفه الموزع عنها، فمن ذات لم يعد ما سبق الموزع من سلطان
 فقط فادار على الحرم والحل والتحويل في ينسج مع ذلك على ماربته انما لاجل وجته كالنسخ
 وكسك الكتاب والنسخ والاشياء كالم لايانجا تانياً من منع عن وظيفته لايانجا موزعاً من النسخ
 بالتبع لكنه يلزم ان يجرى من ماربته كونه كونه انما لاجل النسخ كالم لايانجا وتاورا وساروس وديكوس
 وفيلوبيوس ومنعه من منع من وجته فلا يجرى من منع النسخ او تارة خلافاً لما يجرى يونانجا

الجزء الثاني

ما هو النسخ بالوجه المخصوص ومن يقدر على العمل منه
 الجواب اولاً ان الما كسك يخطى في النسخ في حال فعله خلواً من حكم تاي اولاً اذا اقتبل الارجحان
 الكتابيه من اسبق قرب او من اسبقه في غير رغبة خلواً من اذن او تبالا لاجل الارجحان او خلواً
 من ان يبين على كيفية او كان تحت تاويب كتابي فنل هذا يكون موزعاً من ماربته جدره
 ان كان قد فعل ذلك الجهد والمكره انه اذا قد فعلها يخطى في الجهد الكتابي تانياً من حرم
 او منع او قطع خلواً من كتابة وقدر السبب يمنع من التحويل الى الكيفية فهو لا يجرى كالم لايانجا
 اذا كان ريب جزواً لا يخطى الما كسك مدغستين الذي مع علمه وجرت منه تحت اسبقاً او رابعاً
 غير مستحق العايد رابعاً الذي يجرى من المورس السيجوينا خاساً التوالا الذي يجرى به بعدد التبعين
 الذي ليس من ريبته خلواً من اذن ما ساداً من جعله دانتاً على الكيفية التي تتلها
 سابعاً اذا كان الما كسك الساروسيه والجرى يا او حوا او اسبقوا الخطا من تانياً من جادل في خصوص

الجبل يرمي الصدا على النورين جهاد له ظاهر وأعلم رجال ونساء ثانياً انه لا يجب ان يكون مجموعاً أو لا
 اذ هرب من وجه ناراً أكبره وفي حال هربه اقتبل وجهه متدبته تايماً من لبس الكلب قبل كال
 مدة التجربة ثالثاً لم يستعمل القرب المرحوم من الرجعة او ادخله الى البيت الثاني ربط المستن
 اذ انهم من غير رجعت ورباطه كونه من امور يتقنه بحريته مدة سنة وايضا اذ هم احد غير
 مراده يربط على التتريس مدة سنة وهكذا يربط المستن ايضا اذا دخله والنساء على من ضرره
 من المستن المستن يتدب على كل رباط غير ضوابطه والرجعات اذن في كل رباط في حكم
 المعقودين والاحتياط بقدر ما يحمل كل رباط من هذه في الشريعة ان لم يكن محظوظاً قطعاً
 خصوصاً الكرمي الرضوي كامل الايمان وانما هو خارج بل من الرباط المحظوظ ايضا اذا كان خفياً
 لم يله غير وفي الشرح الظاهر كالمعلم بيننا في اختلاف الجمع الترتيبي في الفصل السادس من
 الجلسات المراجعة والصلوات

الجزء الثالث

في ما هو النوع من الرجعة ومن يتقدم على ذلك ولا يبيح يجوز ذلك
 الجواب ان النوع من الرجعة يختلف الراب الذي يربط عن مائة الرجعة الى عدة والفرق يكون
 فخلداً من غير رجعة العودة والنوع فثمان الراب الذي يربط ويطبق بالامر بالفصل فيكون اذا النوع
 بالفصل هو سلب مائة الرجعة والفرقان كلياً على المطالات من غير رجعة العودة ويصير رجعة
 ويطبق مع سلب الاضام المعطاة لاجل المأكول وحسب ان النوع من الرجعة في حكم الصيام وقولها
 سلب مائة الرجعة لان نوع الرجعة غير ممكن فبعضه اذا كانت الرجعة في الرجعات الكلياً يربط
 ملازمها بجملة العتق وتلاوة الفوق بحيث انه لا يكون يتقون فانها لا يقدر فيه على تلاوة الفوق
 مثلاً كمن يمس الدم او يرضع في ركب الجوف مثلاً والفرق الفعلي يكون مثل الاول المائة
 غير ملطس ويثبت ولا يربط به الاضام المأكول ومن اعلم ان المأكول يمكن شربه من رجعة من
 المستن لا ممن هو ومن المستن الذي يتدب على المأكول عليه جناية ايها فالفرق الفعلي
 اذا لا يكون الا في الحوادث المذكورة في الشريعة ومعدل كتاب الماد ثم الكبار حجاب الى ان من
 لا بد من ان يكون شيئاً حراماً كالمطعم بالانواع بالفرق فلا بد من خطا جسيمه كالاقتداء بغير
 السبل والرجعة والفرقة على السادة ووجهه ولو بغيره ومن تلب استغنى تلباً تنجياً كانه

الفصل الرابع

لايمان وفيلوسوف

الجزء الاول

في رباط المكاتب وهو ثلث اجزاء :
 ما هو الرباط وكيفية اقسامه
 الجواب ان اقسامه كائني ينجم من استعمال الوظائف الكاسية داخلها والفرق في مكانه وتسم
 هذا الرباط الى رباط المكاتب وربط الشخص واي رباط المكاتب والتشغيل بربط المكاتب يتعلق بالمكاتب
 وربط الشخص بالشخص وربط المكاتب بالشخص يتعلق بكاملها والفرق بين رباط المكاتب والشخص هذا
 وهو ان في رباط المكاتب الفريه والغريب يتصل عن مشاركة المصلحة لا بطلان في المكاتب الربوط
 فقط اما في رباط الشخص مع الشريك مع بعض اقسام ارض من حيث هي عين على المطالات في
 كل مكان والربوطات الركبات تهاض خصوصاً وعلمنا العلم الكافي والشخصي هو رباط معتد او
 ولاية او حصة والخصوس الكافي والشخصي هو رباط ما كان او انما كان حصة فلاح من ذلك اولاً
 اذا ربطت المدينة رباط بها ما يليها واذا ربطت كيسة رباط المدينة الصادقة لها لان العرض يتبع
 المصل تانياً اذا ربطت الشب لا يربط به من ليس يجره الشب كالذين يربطون داخل المأكول ومن
 والفرق اذا اذا ربط المأكول ومن يربطون الرجعات لان الرجعات لا يربطون تحت اسم المأكول من المأكول
 يباينهم من ثم انه اذا قيل ان المكاتب يربطون فلا يجوز لهم حفز الرجعات في مكان البتة واذا قيل
 ان المدينة يربطون فلا يجوز لهم حفز الرجعات في مكان البتة او ادخلوا
 اليه الجزء الثاني ما هو من وظائف الرباط الكافي :
 الجواب هي هذه اولاً كمن تحيل الدم الملقح من ثم من رباط ورويت غيره ولا يجوز له حفز الرجعات
 با ما المأكول ومن والرجعات الذي لم يربط من رباط يربطه بل يربطون ان يربطوا او يربطوا للرجع
 بشرط ان تكون ارجاء الكسرة بخله من غير نوع الوظائف بالحققت الرضا وتلاوة سلام يربط
 نابع الميت ويكون هذا كالمصير في حنفية في جواب المصيرين وطرحه اذا كان لها من رباط مع هذا
 كالم يربط في حنفية يربط الملقح في حنفية في حنفية المصيرين كالم يربط في حنفية في حنفية المصيرين
 البند كمن يربط في حنفية يربط الملقح في حنفية في حنفية المصيرين كالم يربط في حنفية في حنفية المصيرين
 الى النوع ولا يقتصر من غير التفتت ولا الى تارة المصيرين في حنفية في حنفية المصيرين كالم يربط في حنفية في حنفية المصيرين

والسود الشديده على هذه الكثر من اهل بلدته لكان لا يجد الحكيم من كان حاشته اصابع او يمشي بالحق
 يصف خلوا من بقاءة زلزاله اجمع اظفار في حشا كبر سنه ثلثي تيم خطيه ومن كان حاشه او
 عليه عيبه اضره وحتتجه ويظن ما هو من ارضه انما اهلته الضيق فولا لا يجرى البحر عليهم
 ثانيا البديقه وهذا يعرف قبل الزهده ونحوه انظر الى الدرر جرات الكنايسه لانظر الى الراسك
 كاسيق القول واد وقع الشك في البديقه يجب حرق في الشريعه طام الما يمكن انما انما بل لا يلزم انه
 يصف امه ولا في اتهم حياته اذا علم الامح ولفق في الادب بك را بعا من ارتم قبل الحسن
 الحمد والحمد لله وقد صعد في سرجه الكون خطي كسا من تزوج امرأتين لان الزوجه امرأتين
 لانك لا تملك ما تملك على المقادير مع الكنيه لانه قسم جدك اليك في الكثر ولما من خطيب
 خطيبا كثيرة وفيه من خطيبه او فتق مع زوجة لانه بعد اجرا او كذا من كانت زوجته حيه
 واحد غير حيا وان كانت زوجته الطليه فاسد فانه بعد اجرا او كذا ماتت ايضا تزوج امرأه بالخطلم
 فيه ايضا اجرا او كذا من تزوج امرأه او تزوج بنتا افسد اجرا وهو عرف ذلك وتزوجها الما كذا
 هو افسد اجرا لانه حيا لا يكون قسم جدك اليك في الكثر من خطبه من عرف زوجته بعدا
 فقت لانها هي قسم جدك اليك اتين ولو فقت فمجرور حيا حيا حيا ولو لم يعرفها اوله لانه
 هذا الجور لا يعرف من ساء بل من قص ذلك السر فثله من تزوج بعد لانه لم يخطب في ذلك فثله
 ولو عرف عذرا ولو كانت فثله فاسد لانه موجب الشريعه يجب انه عند فثله ولو عرف عذره
 مع المصح ولا فثله جديده مع امه ساء من انشئ بتعليمه فثله بالحق والخطي وشهادة
 الزور امام الحاكم ويحكم بسقوط الزوج وعديم المصل فثله ولا يعرفه امه افسد اجرا
 يترجم وتاموا فثله ظاهره وكذلك المالك م عاجز عنه ان يفتقوا والحدود ما داموا واثبت في الشريعه
 والجلادون والحكام كالتاضي والكلب فثله الما فثله الشهود والحدود الفاسده فيهم وقد وضعت
 الكنيه هذا الجور لان الكاهن يقيم مقام المصح الذي لشدة حله لم يضر باحد ذكر
 ذكر القضاء التي حرمتها الاحبار الرومان ومن دوا الذكر الصالح ومع الكنيه من السابع
 وايند شينوس الحادي عشر والسند ومن الثامن بخبره الجمع العام للقدس المتبرع
 الكثر فالجمع والارائيه الامم الاول يشمل على تريم سبعة وعشرين فثله صورة الامم

ان في اليوم الرابع والعشرين من شهر الحول سنة الحج الى وينايه ومن في الجمع العام للقدس
 في التصل الى القدس النصف العام المقدس اهل حشرة الحب المقدس سيدنا ماري الكثر ومن
 السابع بهذا الاسم الجور لا يعلم بالصيانة الحية ولعلم حشرة السادات الكثر في القرون العيين
 من الكثر في الربوبي تيم اضره على النصف من البصر والكثير لا ياتي في سائر قالم المرحبين
 واصطاعهم قيلم سيدنا الحب المقدس سبعة بنم رايد حزين حزين لانه قد حثت وعادته الى الجور
 بعض ارا را فابدهت من التعليم المسيحي ترمي حسن تايوه وصراته القديسه وان وقاحة النصف
 من المعلمين بنمو وتر زاد ومانيو ما حثي انما حثت من ذلك ان وحلت مناهج عديم في الامور
 النخبة البصر بعدة جلد من ساطة الما ليل الطاهر وسرجه وقرية يحكم من استقامت تعليم الما
 القديسين حتى انه لو اقرها المومنون بنزلة قلمه مستقيم فثله فثله وخطي جسيم في
 الرياضه السبعه من فثله لا يحدث ان تسع الما فثله التي قال منها الحق الساميه الذي كلامه
 ثابت الي الا لا ينافيه فثله واثالي خراب الما فثله ولا كما اهتم بالامم الجور لم يظن بان يستوي
 الطريق المستقيم الخاف المومنون عليها فثله هذه البيل الربيه البصره التي تروي الي الملاك فثله
 فثله الغلابه الما فثله الي كثير من المعلمين التكاليف في الامم ثم بعد الي الما فثله الشريفي
 الما فثله كرونا ليه الكنيه المقدسه العيين على ضاليع طام الما فثله في فثله
 المعلمون الما فثله في القرون هذا الما فثله وجتهاد جميع ويخبرنا ثانيا في القضايا الما فثله
 ذكرها التي وجتهاد الي هذا الما فثله وقفا الحكم على كل ما فثله الما فثله والقضايا الما فثله
 وهي هذه الاولي لا يلزم الما فثله في مدة حياته كلها ان يضل فثله الما فثله والما فثله
 لانه لا توجد حشره الهية فثله كذا فثله لانه فثله ثانيا ان الرجل لا يشد اذاعه فثله
 الما فثله يستطيع ان يتبين فثله ذلك لا يجب جبا فثله الما فثله ان الربوبي القليل ان
 سجل يوم فثله الما فثله يمنع هذا الما فثله من الما فثله وبثية القضايا الما فثله في الجمل الما فثله
 ظاهره فثله ولا الفقيه ايضا حرق ومن قال بذلك لا يعاد سلطان الجمع القديسيه في فثله
 ذلك من القضايا الفقيه ايمه ولا يفتقر وهو راك صاب فثله طلعت عليه وفتلته السادات
 الكثر في القضايا الما فثله على جمع النصف المقدس في القياهم في الثامن عشر من شهر حزيران

منتهى المسح الى وسنياه وعشر المراجعة ان رسا الرهبان يستطيعون في الليلة ان يحلوا كليا
 من كان من الصلبيين من الربعة الخفية والفرق الذي يقطعون من اجل تلك الربعة الخامسة انه
 ولا يخرج لك طاهر ان بطرس ارجليا فليست بدم استهوا اذ لم يكن ان تثبت عليه السادسة
 ان جعل المعتز ان الذي في المعتز ان الذي يدفع الى المعتز رقة تليها اهاديا بسطة المعتز ان وها
 يطلب بعد الخفاء ويحتم عليها فلا يحب ان يراه في المعتز ان ولا يتجسس لان عوه الغيرة الي
 الماخار من ذلك ذلك المرفق وشهاو السابعة ان الطريقة التي من الملتزم بالتغيير عظمة المذل
 هي هذه وهي اذا اعترف الذي عندها الكاهن الذي ان في يدي يستطيع ذلك الكاهن ان يحل ذلك
 التمس من الملتزم بالتغيير السادسة يجوز للكاهن ان يباخذ لفته مغلقة من قدس واحد ذلك
 بان يومه الطالب اليوم الذي من الثانية المختصة به وهذا جاز ايضا بعد زرع وان اورياوس
 الثامن التاسعة هو هذا الكاهن ان اذا دفع له علاقة من جملته قد ليس ان يوفي من جملته بواحدة
 كاهن اخر وذلك يجعله جزوا اخر من العلاقات وتفي لفته الباقي العاشرة لا يباذ العذل
 اخر لانه من قد اديس كثر وقدم قدس واحد حتى ولو ان الكاهن بعد الذي انبعاث الصلاة
 حتى ولو ان جملته ان ايضا انه ما تقدم قدس ايقرة الحادية عشرة ان الخطايا التي يشاها
 المعتز في المعتز ان يادير كاهن لا جمل خطا لوت الحال اولاد بل اخر ولا يلزم لمعتز ان في المعتز
 اخر الثانية عشرة ان الرهبان الصنفين الشحاده يستطيعون ان يحلوا من الخطايا الجوفية
 الاثنا عشره في اياها من المذنب على ذلك من نفس المذنبات في الثالث عشر من اعترف عند واحد
 او عند غيره من ذوي التاوان في حقن المذنب ولو كان الاثني عشره انذاك القس طمنا انه
 يوفي وصية الكيس التي تبار بالمعتز ان اقله من واحدة في السنة الرابعة عشرة من اعترف
 اعترف ان الما لا يختار ويوفي وصية الكيس الخامسة عشرة ان المعتز يستطيع سلطان ان
 يتم احد الوفي منه المعتز السادسة عشرة من كانت له وقفة خورية فيسطيع ان يقار
 لنفسه قسما اعترف ولزم يقطع ذلك القس اجماره من استعد السابعة عشرة يجوز للراهب او
 لاهل الاكله ان يتقبلوا من كان يربط ان يشع عنهم ان على رهنهم جرائم جسمه يثبت ان لا
 يكون سبيل اخر لرفع مثل هذه التهم خلا اذ كان ذلك التائب يستعمل بطرس الراهب او الرتبة

علانية امام الميس ذوي قدره وقته وينفع تلك الجرائم المذكورة ان لم يقتل الثامنة عشرة يجوز
 قتل القبيح والشهود الكثرة بل يجوز ايضا قتل القاضي الذي يكون مستعدا ان يضي حكمه عالم على
 التاكيد فذلك ان يكون سبيل اخر للري لا يجرى به من الظاهر والظاهر التاسعة عشرة لا ينبغي الرحل
 اذا اقتل امرائه سلطانا اذ ان في الزا العشرة من من كان انظر اولاديه بشرط ان يتولى البيع الصلوات
 فخلا اذ ان له ان الا الصلوات المذكورة لا يلزم به المهادنة امر يوس الخامس قبل ان يضي عليه
 الي اكرم حيث ان هذا عقاب الحادية والعشرون من كانت له انما لا تلال البيع الصلوات فاداكما متعينا
 بالعلوم يوفي ما عليه ولزم تلال الصلوات بانه يلغيهو الثانية والعشرون ليس ينبغي هذا العمل من لا
 يبع الموقان ولا انما الكنايسة مما اثار الذي يبيع الما انما الكنايسة تنزع به لعله ورام فلا يجب
 انما استلاد لرام لاجل منع الموقان بل ينسب له فائدة وصية على انه لم يكن مافرا انه يعطيك او فاقا
 الثالثة والعشرون من تجاوزت الكيسه الواجب حفظه لا ينبغي خطا فمما ان لم ينفذ ذلك ان
 من باب الاحتراز المعصية خلا اذ لم يثا يتبع ذام قت الوصية الرابعة والعشرون ان
 احرقت الشهوة العرف بالبيع النجس اليد السابعة والعشرون مع القول في المعتز ان في اثني عشر
 واثني عشر اشهر الشهوة الخامسة والعشرون من جامع عريه كسبه القول في المعتز ان في اسفطات
 مع عريه خطية عظيمة خطا لعلها من من يزل يلزم تنزع فعله ليعا السادسة والعشرون اذا
 كان التماس ان عندهم ارا معادقه على حد يوي ينجي من الجور والفاخي ان باخذ راح ليجم الواحد
 دون المخر الى السابعة والعشرون ان الشعب لا ينبغي اذ ان يقتل بقتل الملك الناصري بها من غير
 علمه الله
 فلما كان الامر هكذا وكان النجس واقعا على ان هذه القضايا التي تفرق
 جرم الجرم المظلم بحتم ان لا يكون هذه القضايا اقرب من قطع ونسقطها انما اذ ان عتقك وكل طهر بها
 بالجنسية ورواها واستعملها يثبت ان كان عليه ما يوجبها او رها او رها عن اياها ما عتقها
 او تكلم من باب الياد او لعلها او سأل في الحال فيسقط في العلم ان لم يكن فاعلم ذلك ليس فيها
 ويكونها وليس لاحد سلطان ان يحله الما لعلها الذي يكون وتبينها لعلها الكروية الريوي
 ما على سبعة لوت ثم انه ان يراه الطاعة للقدس تحت طاعة العلم الما لعلها الكروية الريوي
 تمام كما ان انه لا يلهوا القضايا المذكورة بجلتها او يفرها ولا يفرها بالوجود خلا

يوحنا لوروس كاتب النص العام القديس .. مكان القم .. قد تادي في المهر في اليوم الثاني من
تشرين الاول سنة البيع الى وجاهه وحينئذ الواقعة الستة العاشر عشر من حبره ابي القديس
بالبيع وبينا الكندي من الساج المهر الماعظ والصانعة المعتبرة وقد علمته القرب من كبره ماري بطرس
في مكان القديسة وفي ساحة الزهر وبقيت الماكان المتداة اناكر للس مبدل لوفس حبره في البابا
والنص القديس المذكور
يشتمل على عظيم مستر عشر قضيت .. صورة المهر
انه في اليوم الثامن عشر من شهر اذار الواقع يوم الخميس سنة المسيح الى وجاهه وحينئذ في البيع
الثامن القديس النص العام القديس في التمر الربوي الذي وقصه علي في الاول عام حبره المهر
المقدس سيد ماري الكندي من الساج بهذا المهر الماعظ والصانعة المعتبرة واما حبره الصلوات
الكره باليه العاشر من العيش من الكسب الربوي فبما حصره على نص البيع والكره لا يتك في
اقام المسيحيين من بعد توارس ليد الالب القديس في اليوم الرابع والعشرين من شهر من السنة
السالفة التي فيها من ربح البيع والعشرين من نصه المتقدم ذكرها النص صحتها للاهوت والسادات
الكره وباليد الى ترون المصنوع على نص العام القديس هذه النفا بالاتي ذكرها وقصه على كل
منها المنعير العام فليست الشريفة المولي من اكل في الصوامت قليلا قليلا الى اسلم اكله اخيرا
كبره تغتبر فلا يكون قد خا او الصوامت الثانية كل من له طيفر وتجب تعباً جسدياً فافهم حافي من
المقتران الصوم ولا يلزم ان يتحقق هل انه تصبه يك الصوم ام لا الثالثة يعني من وصيته الصوم
مطلبا كمن يباشرة لا كما في سفره ولا يكون في رايه ولو كان ساقط يوم واحد الاربعة
لا تضع ان العادة في عدم اكلها في البيع في الصوم تار العيش الخامسة في المهر لاجل ان العادات
الفرقة يعرفون باي صفة كانت قد صرحت من مالك الماكرس انا هو السادس من جلوس
الصير الكبير يوم عملها من يوفي السابعة انه بالانقضي واحد يعني الماكرس في وحيه في الارض
اليوم وفيه في التامنه انه الاربعة وكلمه في شريعة الدولة ان يستعملوا الماكرس واما كانت
بمطله بالتصريح من الجمع الترتيبي التاسعة ان الغرافات المتوجهه للرجل الماكرس
بولس الخامس قد خرج منها اليوم العاشر ان وصيته الجمع الترتيبي الذي يار له اذ اذعت

الكاهن

الكاهن ضرورة وقدر يخطئ حبره فيعتق اول ما يستطيع بنوا حبره فليست باهرا فاعلم بالميزان
نور الحادي عشر ان قوطي الجمع اول ما يستطيع بنهم به الجال الذي يعتق الكاهن فيه وتساير
الثانية عشر انه لصحت الذي الذي يقول انها خطية وحيثه القليلة العاد في لاجل الذي
حيثه تغتبر من القليلة يجب انه لا يكون خطي فيقول حبره في اخرها في النور الثانية عشر لا
يقر من كان ما ساعد حبره ان يخرجها من عند اذ كانت هذه السيرة فانهم جعلوا للخط
ما ساعد حبره انه في غايها عنه حبره حيا ته كبره لا في له عيش ولا يطيع له اكل حبره ويجعل
في حبره عظيم لاجلها اذا تصبر عليه وجود حبره اخرى تعبر الطردة الاربعة عشر انه يجوز
للبر من ان يطلب مبلغا في راس المال اذا المهر ذاته اعطى الفضة الماكرس حين الخامسة عشر
ان الماكرس الماكرس في نص يتبع لاجل الماكرس ثلث سنين الماكرس عشرة ان فيها نص الحبره
ان الخاطي اذا تاب في قلبه وترجع عنه عاده تبرع عنه التاديبات التي استحقها

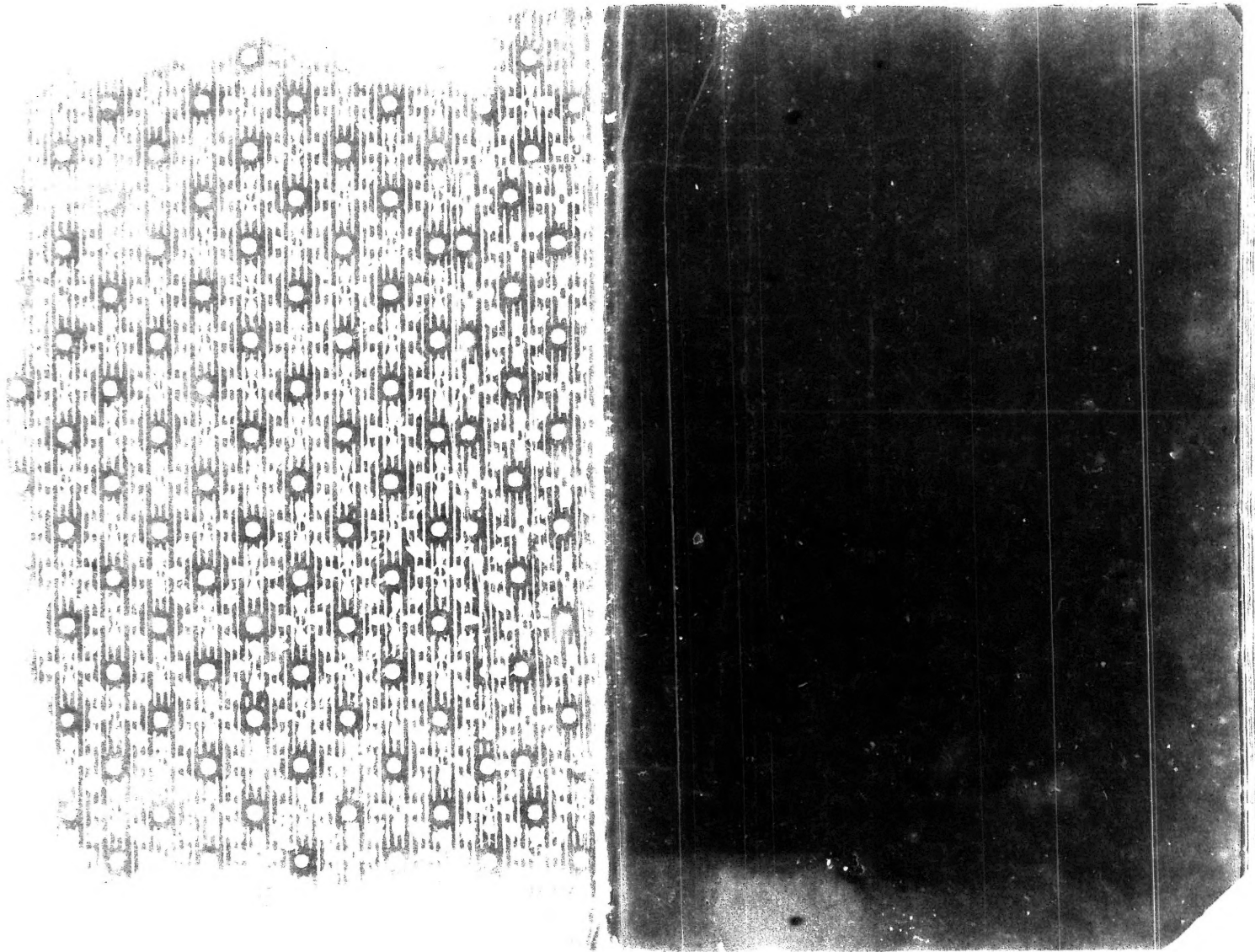
فاليات للكره من خصوصية القضاة لخصا لاجل حبره ومن الماكرس ربح كل واحدة منها
وفيها ما انها ذات عشرة وشكوك وحلول رفضها حالاً حبره ان كان عليه في حبره او في حبره او
حامي عنها او طردها او عظم عنها بطريق الجلاء او طلبة او في الحال في اليوم ان
لم يفسخ ذلك لمعناها ولا يكون لاحد سلطان علي حله ولو كان متعلقا بالرجاء العاليه
ما على في شائعة الموت سوي اليه الروماني الماعظ الذي يكون وتغريها الساعلي الا في تارها
بالطاعة القديس تحت طائلة الحكم الماكرس في البيع في اي حرام كانوا بالايضا هذه القضاة
يجلها ولا يجوزها الى الوجود .. انا يوحنا لوروس كاتب النص العام القديس .. مكان القم
قد تادي في المهر في اليوم الثالث والعشرين من شهر اذار الماكرس سنة البيع القديس وحينئذ
وحيثه الواقعة الستة العاشر عشر من حبره ابي القديس بالبيع وبينا الكندي من الساج المهر الماعظ
الماعظ والصانعة المعتبرة وقد علمته القرب من كبره ماري بطرس في مكان القديسة وفي ساحة الزهر
وبقيت الماكان المتداة اناكر للس مبدل لوفس حبره في البابا والنص القديس المذكور
يشتمل على عظيم مستر عشر قضيت .. صورة المهر

يشتمل على عظيم مستر عشر قضيت .. صورة المهر

بهما لا يتاها بالحقين من قبل دخول النفس في ذلك البيت بل ذلك قتل وتعتك التامة والشرع
 انه لا يصدق انهما بالحقين لما اخرج في التبرع ليس هو نفس ولا عقل عليه النفس الناطقة التي لا يتغير
 ان يخرج من بيت له وذلك المتأخر ولم على كل حال لا يعبر في الذات التامة بل في الاصل
 ان يصدق ليس في الحقيقة العقلية قطب في الواحد التامة ايضا الحادية والثلاثون انه يجوز ان يصدق
 والحاصل ان بيتا شاعرا من بيتا لسانها والحاديات التي يعتنقها انهم من الملائكة التي باعها
 الناطقة والفتنة لا يلزم من انما تحت خطه من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 كترجمته الفاتحة والثلاثون من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 والحق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 الرمال في هذه المائدة بنحو البرا الفاتحة والثلاثون من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 الطلب من باب الورد والخط والبريل بل اذا كان الطلب والاستماع من باب العمل والاداء التامة
 والثلاثون انما يصدق انها خطه من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 كان هذا الذي يصدق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 التي هو من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 يكون لا يطلبه او لا يصدق اذا كانت في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 وهذا الذي لم يكن ايضا هو اذا كانت في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 على الامر الذي يتصدق حتى انما الذي يعتبر الكون الذي التامة والثلاثون انما من الطبع ان
 انما الذي يصدق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 خلق ذلك ولا يصدق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 ولذلك لم يصدق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 الحادية والاربعون انما الذي لم يصدق في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها
 في بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها من بيتا لسانها

الوجوه المذكورة فلا يخطئ خطأ ومات فعل ذلك خوفا من اربعة له ضرر بالغ مثلا لا
 يطر من البيت او يعطى شيئا يعين المقت اربعة الثالثة والاربعون ان الوصية في
 بطالة الماعدا لا يلزم تحت خطه ميتة اذ لم يكن شك واحتقان الرابعة والاربعون
 يوفي وصية الكنية بتمام القدر من معه حتى يبين ان كنهه فتلين حتى ولو كان من اربعة
 الخامسة والاربعون من ليس يتطعم يتلو صوة والصبح فلا يلزم بالتيه لان الأكثر يطال الاقل
 السادسة والاربعون ان يوفي وصية الكنية بتناول القران المقدس بطلب الملهيات السابعة
 والاربعون ان الادمان على المعتزلة والقران المقدس فهو اشارة للانتخاب حتى في الذين
 يعيشون عيشا سقيا بالرفاهية التامة والاربعون ان التامة هي الملة تلي ولو
 كانت طبيعية بحيث انها تكون مدحه السابعة والاربعون انه اذا سألنا علم المختار ان
 فلا يلزم ان تقر بعادة الخطية الخمسون ان المعتزلة المدون على عادة ما من الخطايا ما
 كانت ضد مقتضى الملة ناموس انهم تعاقبوا الطبيعة او الكنية فان لم يظهر منه رجاء التوبة
 فلا يسلل لاحد ان يكر عليه الحلة او ان ياخرها بحيث انه يكون يتلفظ به

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or a page from a manuscript. The text is written in a single column and appears to be in a historical or literary context. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.



END

PROJECT NUMBER

EGPT 00004

ROLL NUMBER

4

LOCALITY OF RECORD

EGYPT

TITLE OF RECORD

THEOLOGIE MORALE

ITEM

7